



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر

الإقليد

شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي

المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٢٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الثاني

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية
الإدارة العامة للثقافة والنشر

الأقليد

شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي

المتوفى : سنة ٧٠٠ هـ - ١٣٠١ م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الثاني

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

③ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجندي. أحمد بن محمود بن عمر

الإقليد شرح المفضل/ تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. - الرياض.

٤ مج: ٢٣٢٤ ص. ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٧ - ٣٩٦ - ٤٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٣ - ٣٩٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج ٢)

١- اللغة العربية - النحو الدراويش، محمود أحمد علي أبو كته (محقق)

ب - العنوان

٢٣/١٢٢٩

ديوي ١٥٠،١

رقم الإيداع: ٢٣/١٢٢٩

ردمك: ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٣ - ٣٩٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج ٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م

* التمييز *

وَيُقَالُ لَهُ التَّبَيِّنُ وَالتَّفْسِيرُ، وَهُوَ رَفْعُ الْإِبْهَامِ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مُفْرَدٍ بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ، فَمِثَالُهُ فِي الْجُمْلَةِ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَتَصَبَّبَ الْفَرَسُ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ شَحْمًا، وَأَبْرَحَتْ جَارًا، وَامْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾. ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾. ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾. وَمِثَالُهُ فِي الْمُفْرَدِ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا، وَرَطْلٌ زَيْتًا، وَمَنَوَانٍ عَسَلًا، وَفَقِيرَانِ بُرًّا، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَثَلَاثُونَ ثَوْبًا، وَمِلءُ الْإِنَاءِ عَسَلًا وَعَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا، وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعٌ كَفَّ سَحَابًا.

(التمييز ويقال له التبيين والتفسير)^(١).

قوله: «وهو رفع الإبهام»

ألا ترى أنك إذا قلت: «طاب زيد» لم يدر أن نسبة الطيب إليه من أي وجه، إذ من الجائز أن يكون الطيب في ثوبه أو داره أو طعامه أو كلامه أو حياته، وكذا إذا قلت: «عشرون»، لم يدر أن المعداد من أي جنس، فبقولك: «نفسا، ودرهما» يقع البيان ويرتفع الإبهام.

والمراد بالإبهام: الإبهام المستقر، وبه وقع الاحتراز عن نحو: عين باصرة، لأن فيه رفع إبهام عن مفرد، وليس بتمييز، لأن الإبهام فيه غير مستقر، لأن نحو عين، وضع دالا على كل واحد من مدلولاته، فإن وقع إبهام فمن جهة خفاء القرائن على السامع، بخلاف نحو: (عشرين)، فهو في أصل وضعه لذات مبهمة، بدليل صحة إطلاق

(١) ما بين القوسين من ن.

لفظة «العين» للدلالة على العين الباصرة، وامتناع إطلاق العشرين على الدراهم والدنانير.

والتمييز إن كان عن كلام فانتصابه على نحو انتصاب المفعول، لأنك لما قلت : «طاب زيد» أخذ الفعل فاعله، وما بعد الفاعل لا يكون إلا المفعول فقولك : «طاب زيد نفساً» بمنزلة : «ضرب زيدُ عمراً». وإن كان عن مفرد (فراقودُ حلاً) : بمنزلة «ضاربُ زيداً»، و«مَنَوَانِ سَمْنًا» و«قَفِيزَانِ بُرًّا». بمنزلة «ضاربَانِ زيداً»، و«عشرون درهماً». و«مَلَأَ الإِنَاءَ عَسَلًا» : بمنزلة «ضاربون زيداً»، أو «ضربُ زيدٍ عَمراً». ولا يكون المميز إلا نكرة، لا يجوز «طاب زيدُ النفس»، لأنَّ الغرض هو الدلالة على الجنس، والنكرة كافية لذلك وهي الأصل، فلا يُصار إلى المعرفة التي هي عارضة على أصل الكلام، إلا بداع يدعو إليها.

وقوله : «بِالنَّصِّ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ . . .»

بفتح الميم لا بكسرها، لأنَّ الْمُحْتَمَلَاتِ بالكسر هي التي انتصب عنها التمييز، فقولك عشرون وثلاثون، وأربعون، محتملات لأن تكون في الدراهم والدنانير. (والدراهم والدنانير)^(١) التي تذكر هي الْمُحْتَمَلَاتُ بالفتح.

قوله : «أبرحت جارا»

أبرحت : أتيت بالبرح وهو العُجَب.

قال الأعشى :

١٦٤ - تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدُّ الرُّجِيدِ لَمْ أَتَرَحْتَ رَبًّا وَاتَّرَحْتَ جَارًا^(٢)

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) البيت من المتقارب في ديوان الأعشى ص ٨٥ وسيبويه ٢ : ١٧٥ والخزانة ٣ : ٣٠٢ وهو من

قصيدة طويلة للأعشى عدتها سبعون بيتاً قالها في مدح قيس بن معد يكرب ومطلعتها :

أَرَمَعْتُ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا وَشَطَطْتُ عَلَى ذِي هَوًى أَنْ تَرَارَا

ومعنى البيت : إن ابنة الشاعر تقول له وقد حزم أمره على الرحلة لممدوحه (أي أب كـت

وَشَبَّهُ الْمُمَيِّزَ بِالْمَفْعُولِ أَنَّ مَوْقِعَهُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ كَمَوْقِعِهِ فِي :
ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَفِي ضَارِبٍ زَيْدًا ، وَضَارِبَانِ زَيْدًا ، وَضَارِبُونَ زَيْدًا ،
وَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا .

* فصل * وَلَا يَتَّصِبُ الْمُمَيِّزُ عَنْ مُفْرَدٍ ، إِلَّا عَنْ تَامٍّ ، وَالَّذِي يَتِمُّ
بِهِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ .

التَّنْوِينُ ، وَنَوْنُ التَّنْيَةِ ، وَنَوْنُ الْجَمْعِ ، وَالْإِضَافَةُ وَذَلِكَ عَلَى
ضَرَبَيْنِ : زَائِلٌ وَلَا زِمٌ فَالزَّائِلُ : التَّمَامُ بِالتَّنْوِينِ ، وَنَوْنُ التَّنْيَةِ لِأَنَّكَ تَقُولُ :
عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتٌ وَمِنَا سَمْنٌ . .

يعني «تقول» : يقول «أهلك أبرحت ربًّا» ويقول جارك أبرحتَ جارا . لما أسند البرح
إليه لم تعلم الجهة التي وقع منها الإعجاب ، وبذكر الرب والجار زال الإبهام .
فالخاص : أن التمييز يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة .
فالأول في المفردات نحو : «عشرون درهما» فـ«درهما» رفع الإبهام عن ذات مذكورة
كعشرين ، والذات المقدرة إنما تكون باعتبار النسبة وذلك في الجملة وما يضاهاها من
الصفة المنسوبة إلى معموها ، والمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه كقولك : «أبرحت
جارا» ، أو «حَسَنُ زَيْدٌ أَبًا» . وفيما يضاهاها : «زَيْدٌ حَسَنٌ أَبًا» ، و«يُعْجِبُنِي حُسْنُ زَيْدٍ
أَبًا» .

قوله : «وشبه المميز»

لي أعتر برعايته ، وأني جار كنت أجْدُ الأَنس في قربه) الديوان ص ٨٤ . وموضع الشاهد فيه
قوله : «وَبًّا» و«جارا» حيث نصبهما على التمييز للنوع الذي أوجب له فيه المدح . ورواية
البيت بفتح «أبرحت» الأولى والثانية في الديوان أما في الصحاح للجوهري فروايتَه بالكسر :
أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدُّ الرَّجُلِ أَبْرَحَتْ رَبًّا وَأَبْرَحَتْ جَارًا
أي أعجبت وبالغت . كذا عن الجوهري في الصحاح (برح) .

وَاللَّازِمُ التَّمَامُ بِنَوْنِ الْجَمْعِ وَالْإِضَافَةِ، لَأَنَّكَ لَا تَقُولُ: (مِلْءُ عَسَلٍ) وَلَا مِثْلُ زَيْدٍ، وَلَا عَشْرُو دِرْهَمٍ.

* فصل * وَتَمْيِيزُ الْمُفْرَدِ أَكْثَرُهُ فِيمَا كَانَ مُقَدَّرًا كَيْلًا (كَفَيْزَانِ)، أَوْ وَزَنًا (كَمَنَوَانِ)، أَوْ مَسَاحَةً (كَمَوْضِعِ كَفٍّ) أَوْ عَدَدًا (كَعِشْرُونَ)، أَوْ مِقْيَاسًا (كَمِلْؤُهُ وَمِثْلُهَا) وَقَدْ يَقَعُ فِيمَا لَيْسَ إِيَّاهَا نَحْوُ: قَوْلِهِمْ: وَيَحَهُ رَجُلًا، وَلِلَّهِ ذَرَّةُ فَارِسًا، وَحَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا..

يُروى التَّمْيِيزُ بِكسر الياء وفتحها، فَمَنْ كَسَرَ نَظَرَ إِلَى أَنَّ هَذَا الِاسْمَ يَمِيزُ مَرَادَ الْمُتَكَلِّمِ عَمَّا سِوَاهُ، وَمَنْ فَتَحَ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَمِيزُ هَذَا الْجِنْسَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ.

قوله: «عن مفرد»

ليس من شرط تمييز المقادير والقياس مجيئه بعد تمام الكلام، لأنه يقتضيه الاسم، فلو كان المقضي له هو الفعل لاشتراط أن يجيء بعد تمام الكلام كالحال، إذ لا بد للفعل من فاعل، فيجب أن يتم الفعل بما يحتاج إليه من الفاعل، ثم يؤق بها يقتضيه.

فإن قلت: «لم خصّ المفرد في قوله: ولا ينتصب المميز عن مفرد، ويميز الجملة كمميز المفرد في أن كلا منها لا ينتصب إلا عن تام؟» قلت: «إنما خصه لما يذكر بعد ذلك من جواز الإضافة المختصة بتمييز المفرد والا فالتمييز عن كل واحد منها في كونه لا يجيء منصوباً إلا عن تام سواء».

قوله: «والذي يتم به»

إنما تم بهذه الأشياء لأنه إذا لم يكن فيه أحد هذه الأشياء كان مستهدفاً للإضافة ومستندعياً للإتمام بها، لأن المضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فبورود أحد هذه الأشياء انسد طريق الإضافة وأزيع بابها فيتم.

قوله : «بنون الجمع» .

لأن نحو «عشرون» ليس بجمع على حد (مسلمون) إذ لو كان جمعا لدل (عشرون) على عشرة ثلاث مرات، (وثلاثون) على ثلاثة ثلاث مرات والأمر بخلافه، بل اشتق عشرون من لفظ عشرة، وثلاثون من لفظ ثلاثة وألحق الواو والنون لتضمنه معنى الجمع، وأعرب لذلك بالحرف، فلما كان موضوعا على عقد مخصوص بالنون امتنع أن يوجد بدونها، وكذا الإضافة في (مَلء الإناء عسلا)، لأن المَلء مضاف إلى الإناء، وممتنع أن يضاف الشيء مرتين .

قوله : «وتمييز المفرد» .

تمييز المفرد أكثر ما يجيء فيما كان مقدارا أو مقياسا . والأول : تلك الأربعة المذكورة في المتن، والثاني : نحو «ملؤه» فإنه مقياس لا مقدار، وقد يجيء فيما ليس إياها، وذلك ما ذكر في المتن . فانتصاب «رجلا، وفارسا، وناصرا» على التمييز، لأن التقدير : «من رجل ومن فارس، ومن ناصر» . وكل شيء حسن فيه (من) للبيان فهو تمييز .

وبعضهم ينصب على الحال، وليس بمستقيم إذ المعنى حينئذ «ويحه» في حال رجوليته، و«لله دره» في حال فروسيته، و«حسبك به» في حال ناصريته، فكأنه إنها يستوجب الدعاء في تينك الحاليتين والوصف بالكفاية في (حاله)^(١) الأخرى، وهذا مما لا يجوزه من له أدنى تمييز .

وقيل صحة اقتران «من» بهذه المنصوبات ينفي وهم كونها أحوالاً وقولهم : «لله دره» يستعمل في التعجب .

والدَّرُّ في اللغة : اللبن، وفيه خير العرب، إذ به معاشهم، فلما كان ذلك معظما عندهم، مرغوبا فيه، استعملوه في موضع الخير، أي «لله ما خرج منك من خير» .

فإن قلت : الضمائر معارف، فما وجه الافتقار إلى البيان في : (ويحه) و(دره) و(به)؟

(١) في ب : «في الحالة الأخرى» والمثبت من الأصل .

*** فصل * وَلَقَدْ أَنَبَى سَيِّوِيَه تَقَدَّمَ الْمُمَيِّزَ عَلَى عَامِلِهِ ، وَفَرَّقَ أَبُو
الْعَبَّاسِ بَيْنَ التَّوَعُّينِ فَاجْزَأَ : نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ ، وَلَمْ يُجْزَ لِي سَمْنًا
مَتَوَانٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ رَأَى الْمَازِنِيَّ .**

قلت : ليس الأمر كذلك ، إنما الضمير المعرفة هو الذي يرجع إلى شيء (سابق ذكره)^(١) نحو : (زيد ضربته) فالهاء لزيد وهو معرفة . وقولهم : (ويحه رجلاً) الضمير فيه نكرة يرمى به من غير قصد ، يحتمل أن يكون المترحم عليه رجلاً ، أو امرأة ، أو (صبيًا ، أو حراً ، أو عبداً)^(٢) ، أو غير ذلك ، فيحتاج إذ ذاك لا محالة إلى الكاشف المبين .

والباء في (به) : زائدة مثلها في : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ أي «فحسبك وكافيك» وضمير التثنية في قوله (فيما ليس إياهما) على اعتبار المثني فاعرف .

وروي : فيما ليس إياها بضمير المؤنث ، أي فيما ليس هذه الأشياء المذكورة .

قوله : «ولقد أبى سيويوه» .

المميز إن كان عن مفرد فتقديمه على عامله ممتنع بلا خلاف ، وإن كان عن جملة فكذلك . وعند سيويوه^(٣) : لا يجوز نفساً طاب زيد ، لأن المميز في الحقيقة فاعل ، والفاعل (لا يتقدم على الفعل)^(٤) .

(١) ما بين القوسين تفردت به نسخة ن وهو لازم . (٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) انظر سيويوه في الكتاب ١ : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) في ب : «لا يقدم على الفعل» وتقديم التمييز على عامله العامل فيه إذا كان متصرفاً قضية خلافية بين الكوفيين والبصريين ، فبعض الكوفيين ذهب إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك المازني والمبرد من البصريين في حين ذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز . واستدلان الكوفيون على جواز التقديم بالفل والقياس ، أما النقل فهو قول الشاعر :

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطبُّ ؟

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال

المتصرفة انظر الإنصاف ٨٢٨ - ٨٣٢ .

وَأَنْشَدَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وأجازه أبو العباس المبرد^(١) وحجته شيثان :

أحدهما: أن العامل فعل محض ، فيجوز تقديمه وكأنه قاس على الحال^(٢) إذ تقديمها جائز نحو: «راكبا جاء زيد» ، لأن العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة .
١٦٥ - والثاني : البيت الذي أنشده^(٣) .

وجه الاستدلال به : أن في كان ضمير القصة وفي (تطيب) ضمير سلمى ، فكأنه قال :
وما كان تطيب سلمى نفسا ، ثم قدم (نفسا) .

والجواب عن الأول : أن المميز فاعل فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال^(٤) ، فقولك جاء زيد فعل وفاعل و(راكبا) بعد ذلك فضلة في حكم المفعول فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو (ضرب زيداً عمرو) .

(١) انظر تفصيل ذلك في المقتضب ٣ : ٣٦ .

(٢) انظر المسألة الحادية والثلاثين من مسائل الخلاف في الإنصاف ٢٥٠ .

(٣) البيت من الطويل وقد اختلف في نسبه فمنهم من نسبه للمخيل السعدي ومنهم من نسبه إلى أعشى همدان ، ومنهم من نسبه إلى مجنون ليلى .

انظر الإنصاف ٨٢٨ والخصائص ٢ : ٣٨٤ . والبيت بتمامه مر في الحاشية الثانية من الصفحة السابقة ومحل الشاهد فيه قوله :

(وما كان نفساً بالفراق تطيب) فاسم كان ضمير شأن محذوف ، وخبرها جملة تطيب ، ونفسا تمييز نسبة ، والعامل فيه هو قوله (تطيب) ، وقد تقدم التمييز على عامله ، وهذا غير جائز في سعة الكلام عند البصريين في حين أجازه الكوفيون واستدلوا له بهذا البيت .

(٤) إلى مثل هذا ذهب ابن جني في الخصائص ٢ : ٣٨٤ - ٣٨٥ حين قال : (فإن قلت فقد تقدم الحال على العامل فيها ، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى نحو قولك : (راكبا جئت) و خُشَعًا أَبْصَرُهُمُ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴿١﴾ قيل : الفرق أن الحال (لم تكن) في الأصل هي الفاعلة ، كما كان المميز كذلك ، ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبي كما أن أصل طَبِطُ به نفسا طابت به نفسي ، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف .

* فصل * وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمِمِّيزَاتِ عَنْ آخِرِهَا أَشْيَاءُ مُزَالَةٌ عَنْ أَصْلِهَا، أَلَا تَرَاهَا إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْمَعْنَى مُتَّصِفَةً بِمَا هِيَ مُتَّصِبَةٌ عَنْهُ، وَمُنَادِيَةً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: عِنْدِي زَيْتٌ رَطْلٌ، وَسَمْنٌ مَنَوَانٍ، وَدَرَاهِمٌ عَشْرُونَ، وَعَسَلٌ مِلْءُ الْإِنَاءِ، وَزَيْدٌ مِثْلُ الثَّمَرَةِ، وَسَحَابٌ مَوْضِعُ كَفٍّ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ وَصِفُ النَّفْسِ بِالطَّيِّبِ، وَالْعَرَقِ بِالتَّصَبُّبِ وَالشَّيْبِ بِالاشْتِعَالِ، وَأَنْ يُقَالَ طَابَتْ نَفْسُهُ، وَتَصَبَّبَ عَرَقُهُ، وَاشْتَعَلَ شَيْبٌ رَأْسِي، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ وَصِفٌ فِي الْفَاعِلِ، وَالسَّبَبُ فِي هَذِهِ الْإِزَالَةِ قَصْدُهُمْ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّأْكِيدِ.

والجواب عن الثاني: أن الرواية: (وما كان نفسى) (فـ) (نفسى) اسم كان (وتطيب) خبرها، فكانه قال: وما كان نفسى طيباً. والجواب الثاني: أن ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود ساقط عن الاحتجاج به.

وأوله:

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفَرَاقِ خَبِيئِهَا^(١).

قوله: «وصف في الفاعل».

قال فخر المشايخ^(٢): التمييز إنما يكون فاعلاً أو الفاعل في المعنى إذا ورد بعد تمام الكلام، وأما إذا جاء بعد تمام الاسم نحو: «عشرون درهماً» فلا يكون فاعلاً، ولا الفاعل في المعنى.

(١) في ب وع: «أتهجر سلمى» والمثب من الأصل.

(٢) فخر المشايخ: هو علي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان العمراني الحواري أنو الحسن الأديب الملقب بحجة الأفاضل وفخر المشايخ، من تلاميذ الرمخشري - توفي فيما يقرب من سنة ستمائة وخمسين هجرية.

انظر معجم الأدباء، ١٥ - ٦١ - ٦٢

فإن قلت : ما تقول في قوله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(١) .
وقولهم : امتلأ الإناء ماءً ؟ قلت : إذا رجعت إلى المعنى في قوله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا
الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ .

صادفت العيون فاعلة فكأنه - والله أعلم - وتفجّرت عيون الأرض ، (كذا قاله
شيخنا)^(٢) .

وكذا لو رجعت إلى المعنى في قولهم : (امتلاً الإناء ماءً) وجدت الماء فاعلا من
حيث إن الإناء يقتضي فاعلا فَعَلَ الماء ، فكأنك قلت : (ملاً الإناء الماء)^(٣) ، ونظير
كون المنصوب مرفوعا في المعنى هو الحال ، لأن قولك «جاءني زيد راكبا» معناه :
«جاءني زيد الراكب» ، إذ الراكب عبارة عن زيد ، إلا أن الفرق أن نحو (العرق ،
والشحم) بعض الفاعل ، والراكب كل ذي الحال .

ووجه آخر : أن الفعل في (تصبب بدن زيد عرقا) للعرق على الحقيقة وليس للبدن
فيه شيء ، وكذا (التفقّق) في «تفقّق زيد شحما» للشحم لا لغيره ، بخلاف قولك :
(جاءني زيد راكبا) ، لأن الفعل لزيد (راكب) تابع له وعبارة عنه^(٤) .

قوله : «إلى ضرب من المبالغة . . .» .

(وجهه)^(٥) أن الفعل إذا أسند إلى غير من له الفعل عَرَضَ فيه الإبهام والتعميم فيتردّد
فيه المستمع ، ويسبح وَهْمُهُ في كل واد من الأنواع التي يصلح لها هذا الفعل ، وينبعث
على روم ما يورثه السكينة والوقار ، ويزيل عنه القلق والانزعاج . فإذا جيء بنحو

(١) سورة القمر آية ١٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في ب : «ملأ الماء الإناء» والمثبت من الأصل وع .

(٤) انظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢ : ٦٩٥ .

(٥) في ب : «ووجهه» .

.....

«نفسا، وعرقا، وشيبا» في تلك الحالة حل من قلبه في محل وكادة واستقر فيه استقرارا قلما يحظى بذلك قولك «طاب نفسُ زيد» فمن الجائز أن يغفل عنه السامع أو يتغافل، ولا يلتفت إلى ما قلت لعدم ما يستحثة على روم المسند إليه، وهذا نوع من البلاغة (وضرب من الفصاحة)^(١).

(١) ما بين القوسين ساقط من ر

* المنصوب على الاستثناء *

المُسْتَثْنَى فِي إِعْرَابِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ :
أَحَدُهَا مَنْصُوبٌ أَبَدًا . وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :
* مَا اسْتَثْنَيْ بِـ (إِلَّا) مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ وَذَلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا
زَيْدًا .

قوله : « الاستثناء » .

هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره ^(١) ، ولم يقل دخل فيه هو وغيره ، ليتناول ما
قاله الاستثناء المنقطع . فإنك (إذا) ^(٢) قلت : « ما جاءني أحد إلا حمارا » كنت مخرجا
حمارا من حكم دخل فيه غيره ، وذلك الحكم : عدم المجيء ، ولكن « ما » أخرجه من
حكم دخل فيه هو وغيره ، (إذ لم يدخل الحمار تحت أحد في قولك) ^(٣) « ما جاءني أحد » .
وحدُّ الاستثناء مُشْكِلٌ ، لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ولا يتميز المتصل إلا
بالإخراج ، ولا إخراج في المنقطع ، والأولى أن يحد كل واحد منهما على حدة .
فالمُتَّصِلُ : هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره .
والمنقطع : هو أن يُذكَرَ لفظٌ من ألفاظ الاستثناء ولم يُرد به إخراج ، سواء كان من جنس
الأول أو من غير جنسه .
فلو قلت : « جاء القوم إلا زيدا » ، وليس زيد من القوم كان منقطعا . والاستثناء من
« ثناء » إذا صرفه ، لأن المستثنى مصروف عن غير المستثنى .

-
- (١) ما بين القوسين من تعريف للاستثناء لم يرد في متن المفصل الذي عني بشرحه ابن يعيش
ولا في المفصل الذي عني بتحقيقه بدر الدين النعساني ولعل هذا التعريف قد وقع عليه
صاحب الإقليد من نسخة أخرى من نسخ المفصل .
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع وهو لازم .
(٣) في ب : « لأن الحمار لم يدخل تحت أحد في قولك » .

قوله : «من كلام موجب» .

الموجب مالم يكن فيه أحد الثلاثة . النفي ، والنهي ، والاستفهام . وغير الموجب ما اشتمل على أحدها . فقولك : «جاءني القوم» ، حكم بكون المجيء منهم وجوده ، فإذا حكمت بوجوده فقد أوجبه وأثبتته فيكون الكلام موجبا .

وغير الموجب على عكس هذا الفِسر ، والاستفهام شقيق النفي ، إذ في كل منهما عدم استقرار ، ولأن «من» الاستغرافية تزداد فيه كما تزداد في النفي نحو قوله (تعالى) ^(١) : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

وانتصاب المستثنى بالفعل ^(٣) الذي قبله لكن بتوسط (إلا) فـ(جاء) في قولك : (جاءني القوم إلا زيدا) . لا يتعدى إلى (زيد) ، لأنه متعدد لكن إلى مفعول واحد لا إلى اثنين وقد أخذ مفعوله وهو ياء المتكلم ، فلا يتعدى إلى زيد ، فلما جئت «بإلا» أوصلت «جاء» إلى «زيد» ، كما أوصلت الباء الفعل اللازم - وهو «ذهب» في : «ذهبتُ بزيد» - إلى «زيد» بالتوسط .

فلأن قلت الباء في : «ذهبتُ بزيد» جرّت ، فما نال (إلا) لم تجر الاسم الذي بعدها ،

(١) في ب : عز من قائل .

(٢) سورة فاطر آية ٣ .

(٣) في هذا إشارة إلى مذهب الشارح النحوي حين جعل العامل في نصب المستثنى الفعل الذي قبله بتوسط إلا ، وهو رأى البصريين وكثيراً ما مال الجندي إلى رأيهم واستدل بأدلتهم . والعامل في نصب المستثنى مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين ففي حين ذهب سيويه في الكتاب ٢ : ٣١٠ إلى أن عامل المستثنى ، هو ما قبل «إلا» ذهب المبرد في المختص ٤ : ٣٩٠ إلى أن ناصبه الفعل المحذوف وتقديره استثنى أو أعني و (إلا) بدل منه خلافاً لما نسب إليه ابن الأنباري وابن يعش حين قالوا : (وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى «إلا» نبأة عن استثنى انظر الإصناف ١ : ٢٦٠ - ٢٦٥ . واس يعش ٢ : ٧٦ وقد أشار إلى هذه القضية فضيلة المحقق محمد عصبية في المختص ٤ : ٣٩٠ حاشية ١

ولا تفاوت في أنَّ كلا منهما واسطة توصل فعلا إلى اسم؟ قلت : الفصل بينهما أن العامل لا يبد له من أن يختصَّ بقبيل من اسم أو فعل كـ(مِنْ) الجارة و(لَمْ) الجازمة ولا اختصاص لـ(إلا) بقبيل منها لدخولها عليهما.

أما الدخول على الاسم فظاهر، وأما الدخول على الفعل فكقولهم : «نشدتك بالله إلا فعلت». وإنما انتصب بالفعل السابق على التشبيه بالمفعول لكونه فَضْلَةً، وله شبه خاص بالمفعول معه ، لأن العامل فيهما بتوسط الحرف .

وزهد الزجَّاجُ وجماعة من الكوفيين^(١) : إلى أن العامل فيه : (إلا) لأنَّ معناه : «أستني» . وهذا باطل لوجوه .

* منها : ما حُكي عن عَضِدِ الدولة أنه سأل الشيخ أبا عليّ ذات يوم في الميدان عن ناصب المستنبي فقال : «هو منصوب بتقدير أستني» ، فقال عَضِدُ الدولة : «هلا كان مرفوعاً بتقدير امتنع؟ فقال الشيخ : «هذا جواب ميداني» ، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح^(٢) .

* ومنها : أنَّ انتصابه لو كان على معنى أستني لما ساغ في باب الاستثناء غير النصب . وغير النصب سائغ بالإجماع ، فعلم أن ذلك مما لا يبالى به .
وزهد الفراء^(٣) إلى أنَّ (إلا) مركبة من (إنَّ) المشددة و(لا) خففت نون (إنَّ) فأدغمت في لام «لا» فلذا تعمل (إلا) في الموجب نظرا إلى جانب (إنَّ) لأنها تنصب الاسم ، ولا تعمل في غير الموجب نظرا إلى جانب «لا» ، لأنها من حروف العطف ولا عمل لها .

(١) انظر الإنصاف ٢٦٠ - ٢٦٥ .

(٢) انظر الرواية في الإنصاف ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٣) انظر الإنصاف ٢٦١ .

... وَبِـ(عَدَا)، وَ(خَلَا) بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ .
وَبَعْضُهُمْ يَجْرُ بِـ(خَلَا) وَقِيلَ بِهِمَا، وَلَمْ يُورَدْ هَذَا الْقَوْلُ سِوَاهُ وَلَا
الْمُبَرَّدُ ..

وهذا المذهب ليس بسديد، لأن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض يبطل معناها الأصلي، ويحدث معنى آخر نحو: (لولا). (فلو) من حروف الشرط. و(لا) من حروف النفي، وبالتركيب بطل المعنيان وحدث معنى ثالث وهو «التحفيض»، وعلى هذا كثير من الحروف .

نقول: هب أن أصل إلا «إَنَّ لا» لكن بالتركيب بطل المعنيان وحدث معنى الاستثناء، فلو كانتا على معنيهما للزم اجتماع النفي والإثبات وهو محال، فيبطل ما كان لـ(إَنَّ ولا) قبل التركيب.

قوله: «وبعدا وبخلا» .

إذا قلت: «جاءني القوم عدا زيدا» فالمعنى: «جاءوا بعضهم زيدا، وفيه معنى الاستثناء، لأن بعض الآتين المقابل لزيد في الإتيان إذا جاوزه ولم يصاحبه، وتركه كان زيد خارجا من جملةهم، فبقولك «جاءني القوم عدا زيدا» كنت تخرج «زيدا» من حكم دخل فيه هو وغيره، وعلى هذا قولك: «جاءني القوم خلا زيدا»، لأن (خلا) جار مجرى «عدا» في تضمنه معنى المفارقة، فإذا قلت خلوت منه فمعناه فارقه وجاوزته، فلذا استعملوه استعمال (عدا) في قولهم: «خَلَكَ ذَمٌّ»^(١).

قوله: «بَعْدَ كُلِّ كَلَامٍ» .

(١) هذا مثل بصرب في عذر من طلب الحاجة ولم يتوان. وفي مجمع الأمثال للميداني ١٨ ٢ «افعل كذا وحلاك دم» قال ابن السكيت: ولا تنقل: وحلاك ذب. وقال العمري كلاهما من كلام من العرب وهو من قول قصير اللحمي قاله لعمر بن عبد قيس وفوله وحلاك، والواو للمحال وحلا معناه عدا أي افعل كذا وقد حاورك الدم فلا تسحقه. اهـ

فَأَمَّا (مَا عَدَا) وَ (مَا خَلَا) فَالْتَّصُبُ لَيْسَ إِلَّا . وَكَذَلِكَ (لَيْسَ) . وَ (لَا يَكُونُ) . وَذَلِكَ : جَاءَنِي الْقَوْمُ ، أَوْ مَا جَاؤَنِي عَدَا زَيْدًا ، وَخَلَا زَيْدًا ، وَمَا عَدَا زَيْدًا ، وَمَا خَلَا زَيْدًا .
قَالَ لَيْيَدُ :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
وَلَيْسَ زَيْدًا ، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا . وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَأَعِلُوهَا .

أي كلاهما ينصب المستثنى من الكلام الموجب وغير الموجب وهو قول من جعلهما من الأفعال .

وبعضهم يجعل (خلا) وحده من حروف الجر (فيجر به المستثنى نحو:

«جاءوني خلا زيد»، وكذا في غير الموجب .

وبعضهم يجعلهما من حروف الجر^(١) .

ولم يعتبر المصنف الجر (بعدهما)^(٢) لشذوذه فجعل ما بعدهما مما يكون منصوبًا أبدًا ، ولذا استضعف هذا (القول)^(٣) بقوله : «ولم يورد هذا القول سيبويه^(٤) ولا المبرد^(٥)» .

قوله : «فَالْتَّصُبُ» .

لأن «ما» المصدرية تعين الفعلية لاختصاصها بالفعل ، فيكونان بمعنى «جاوز» وقد مر التقدير والجر في «جاءني القوم خلا زيد» بالجر كان على تأويل الحرفية ولا حرفية عند دخول (ما) فلا انجرار .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) بعدهما : أي بعد عدا وخلا .

(٣) عنى بالقول : الجر .

(٤) انظر سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٤٩ (وتقول أتانى القوم ماعدا زيدا ، وأتوني ما خلا زيدا) .

(٥) انظر المبرد في المقتضب ٤ : ٢٧ (فإذا قلت ماعدا وما خلا - لم يكن إلا التَّصُبُ .

وَمَا قُدِّمَ مِنَ الْمُسْتَتَنَّى كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا أَخَاكَ أَحَدٌ .
قَالَ الْكَمَيْتُ :

وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

فإن قلت : «فما تقدير الكلام في نحو: «جاءني القوم ما خلا زيدا؟ قلت: «تقديره: «جاءوني خُلُوْهُ بعضهم زيدا، أي وقت خُلُوْهُ بعضهم»، لأن (ما) مع الفعل في تقدير المصدر، وقد يجعل المصدر حيناً لسعة في الكلام على ما مر، فتتزل «ما» مع الفعل منزلة المصدر المَجْعُول حيناً، ونوي في الفعل الضمير للبعض بأن زيدا لا يقابله منهم إلا بعضهم، واللفظ للمعنى، وقد حصل (ذلك المعنى)^(١) فلا حاجة إلى إبراز لفظه .
وقوله : «وَهَذِهِ أَفْعَالٌ مُضْمَرٌ فَأَعْلَوْهَا» .

المراد بالفاعل البعض، لأن أصل الكلام «جاءني القوم جاوز بعضهم زيدا»، وليس بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم زيدا، والإضمار لما ذكرنا، إذ المعلوم المتيقن أن القوم لا يكونون زيدا، وإنما هو بعضهم، والدليل على أن الفاعل هو البعض، صحة قولهم : (جاءني نساء ليس هناء)^(٢) . فلولوا أن الفاعل هو البعض لما صح في «ليس» التذكير، وللزم أن يقال : «لَسْنَ هناء»، بضمير النساء، (أو بالثناء^(٣) الساكنة)، ولا يجوز إظهار هذا الضمير المستكن في (عدا) وأخواتها لأن هذه الألفاظ صرن كالأمثال لكثرة دورهن على الستهم والأمثال لا تتغير.
قوله :

١٦٦ - وَمَا لِي وَمَا لِي^(٤)

شَيْعَةُ الرَّجُلِ : أَتْبَاعُهُ وَأَنْصَارُهُ، وَمَشْعَبُ الْحَقِّ : طَرِيقُهُ .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) هي ب (جاءني نساء ليس هناء) والمشت من الأصل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) البيت من الطويل وهو للكُمَيْت بن زيد الأسدي من قصيدة له في مدح آل هاشم ومطلعهما

وَمَا كَانَ اسْتِئْذَانُهُ مُنْقَطِعًا كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، وَهِيَ
اللُّغَةُ الْحِمَارِيَّةُ . .

قوله : « مُنْقَطِعًا »

(المنقطع : قيل^(١)) : ما لم يكن من جنس المستثنى منه كمثاله^(٢) . إذ الحمار ليس من جنس أحد ، فمذهب أهل الحجاز فيه النصب ، وهو المختار لأنك لو أبدلت وقلت : « ما جاءني أحد إلا حمار » ، بالرفع ، كنت جعلت الشيء بدلا عما لا يجانسه ، والقائم مقام الشيء ، لا بد من أن يكون بينهما مجانسة ، ولو نصبت كنت مخرجا للحمار من حكم أحد ، وقد يخرج الشيء من حكم ما لا يجانسه إذا جاز أن يشاركه في الفعل نحو : جاءني رجل لا حمار ، لأن الحمار وإن لم يشارك الرجل في الجنس يجوز أن يشاركه في الفعل .

وينوئيم يبدلون فيقولون : ما جاءني أحد إلا حمار بالرفع بطريق تغليب اسم الأدميين على غيرهم ، فيصير الحمار داخلا تحت أحد ، وعلى هذا بيت الكتاب^(٣) :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مَنِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

والنظر البيت الشاهد في المقتضب ٤ : ٣٩٨ والإنصاف ١٧٦ وشرح المفصل ٢ : ٧٩

وخزانة الأدب ٤ : ٣١٤ والبيت بتمامه :

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَب

وموضع الشاهد فيه قوله : (إلا آل) و (إلا مشعب) بالنصب وهذا من المواضع التي يجب فيها النصب لتقدم المستثنى على المستثنى منه .

(١) في ب : « قيل المنقطع » .

(٢) مثال الزمخشري على المستثنى المنقطع : « ما جاءني أحد إلا حمارا » وقد أورد مثله سيبويه في الكتاب ٢ : ٣١٩ تحت باب : ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ، قال : وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا .

(٣) ساق سيبويه هذا البيت شاهدا على رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها جريا على لغة بني تميم وقد ذكر سيبويه في الكتاب ٢ : ٣١٩ أن الرفع هو لغة بني تميم ونص عبارة سيبويه :

وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ .

١٦٧ - وَبَلَدَةُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْبَيْسُ^(١)
جعل اليعافير من أنيس ذلك المكان، فرفعها على الإبدال منه لدخولها تحته حتى كأنه
قال: «ليس بها أنيس إلا (قولك)»^(٢).

واليعفور: تيس الطباء، أو ولد البقرة الوحشية، من العفرة وهي بياض ليس
بالخالص، ولكن كلون العفر وجه الأرض. ومنه ظبي أعفر، وظبية عفراء.
هذا هو الكلام على قول من أبى في المنقطع أن يكون المستنى من جنس المستنى
منه.

وأما على قول الآخر وهو ما ذكرنا في حد المنقطع: فانتصاب المستنى قد قيل بآلا،
لأنها تعمل عمل لكن، ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد.
قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾...^(٣)

(وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار، أرادوا ليس فيها إلا حماراً انتهى. وأورد بعد
ذلك البيت.

(١) البيت من الرجز لجزان العود في ديوانه ص ٥٣ مع بيتين آخرين وقد جاءت رواية البيت
الشاهد مع البيتين الآخرين في الديوان على النحو التالي:

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَالْعَيْسُ يَعِيشُ فِيهِ السُّبُعُ الْجُرُوسُ
الذُّئْبُ أَوْ ذُو لُبْدَةٍ هُمُوسُ بَسَابِئُ لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْبَيْسُ وَيَقْرُءُ مَلْمَعُ كُنُوسُ

والبيت في الكتاب ١: ٢٦٣، ٢: ٣٢٢، والمقتضب ٤: ٤١٤، وابن يعيش ٢: ٨٠
والإنصاف ٢٧١ وموضع الشاهد فيه قوله: (إلا اليعافير وإلا العيس) حيث رفع ما بعد إلا
على البدل مما قبلها مع أن اليعافير والعيس ليسا من جنس الأنيس في الأصل لكنه توسع
فجعلهما من جنسه.

(٢) هي ب وع قولك وليس بصواب والمثبت من ع.

(٣) سورة هود آية ٤٣.

فمن رحمه الله فهو معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم كأنه قيل: ولكن (من رحمه الله) ^(١) فهو معصوم، كذا قاله المصنف ^(٢) ومنهم من جعل (عاصماً) على معنى النسب، كالأب، وتامر، ورفع (مَنْ رَحِمَ) والتقدير: ولا معصوم من أمر الله إلا من رحم، إذ المعصوم وذو العصمة واحد، ولا شبهة في أن (من رحم الله) ^(٣) فهو من جنس المعصوم ^(٤).

-
- (١) في ب: (من رحمه الله تعالى).
- (٢) انظر الكشف ٢: ٢١٧ ونص عبارته هناك: كأنه قيل ولكن من رحمه الله فهو المعصوم.
- (٣) في ب: «من رحمه الله تعالى».
- (٤) توقف النحاة عند هذه الآية وعلى رأسهم سيبويه في الكتاب ٢: ٣٢٥ حين قال: هذا باب مالا يكون إلا على معنى ولكن فمن ذلك قوله عز وجل - ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ﴾ أي ولكن من رحم.
- وقال المبرد في المقتضب ٤: ١٢٢ فالعاصم الفاعل، و(من رحم): معصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب.
- وقال العكبري في التبيان ص ٧٠٠: (قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ﴾ فيه ثلاثة أوجه: أحدها أنه اسم فاعل على بابه، فعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿لَا مَن رَحِمَهُ﴾ فيه وجهان: أحدهما: هو استثناء متصل: و﴿مَنْ رَحِمَ﴾ بمعنى الراحم، أي لا عاصم إلا الله. والثاني: أنه منقطع، أي لكن من رحمه الله يُعَصَّم.
- والوجه الثاني: أن عاصماً بمعنى معصوم، مثل: ﴿تَوَدَّ ذَيْنِي﴾ أي مدفوق فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً، أي إلا من رحمه الله.
- الثالث: أن عاصماً بمعنى ذا عصمة على النسب، مثل حائض، وطالق، والاستثناء على هذا متصل أيضاً، وانظر البحر المحيط ٥: ٢٢٧ والكشاف ٢: ٢١٧ وابن يعيش ٢: ٨١.

وَقَوْلُهُمْ : مَا زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ * وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ .
 * وَالثَّانِي جَائِزٌ فِيهِ النَّصْبُ وَالْبَدَلُ وَهُوَ الْمُسْتَشْنَى مِنْ كَلَامٍ تَامَ غَيْرُ
 مُوجِبٍ ، كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ
 الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا .

قوله : « إِلَّا مَا نَقَصَ . . . »

عن المصنف : « ما » في (ما نقص) و (ماضٍ) مصدرية ، والمعنى : ما زاد زيادة إلا
 النقصان ، وما نفع نفعاً إلا المضرة . وفي (زاد) و (نقص) ضمير فاعل جرى ذكره .
 وهذا في المعنى من جنس قولهم :
 ١٦٨ - وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ ، نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(١)
 والناقص ليس من جنس الزائد ، وكذا النافع ليس من جنس الضار .

(١) البيت من الوافر نسب لعمرو بن معد يكرب انظر ديوانه ص ١٣٧ ، ضمن المختلط من شعره
 وفي سيبويه ٢ : ٣٢٢٣ ، ٣ : ٥٠ والخصائص ٤ : ٣٥ وابن يمش ٢ : ٨٠ والمقتضب ٢ :
 ٤١٣ ، ٤ : ٢٠ .

والخيل الفرسان ، ودلفت : زحفت ، ووجيع : موجه . والمعنى : إذا التقوا في الحروب
 جعلوا الصرب الوجه نحية لهم .

والشاهد فيه قوله : « نحية بينهم ضرب وجيع » حيث جعل الصرب نحية على الانساع
 والمحار . وذكر سيبويه هذا تقوية لحوار الدل فيما لم يكن من حس الأول حقيقة

وَالْاِخْتِيَارُ الْبَدْلُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ إِلَّا أَنزَلْنَاكَ ﴾ فِيمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ فَمُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ » .

قوله : « وَالْاِخْتِيَارُ الْبَدْلُ »

إذ في الإبدال إثبات المجانسة بين إعراب الاسم الأول والثاني دون النصب على الاستثناء، والمجانسة من باب المناسبة، فيكون الإبدال أولى من النصب، فإن قلت : « ما بالهم لم يبالوا بطلب المجانسة فيما سبق من المنصوبات على الحتم » ؟ قلت : لتعذر وجه الإبدال أما المستثنى من كلام موجب فلأن الإبدال فيه مؤد إلى الإحالة، لأنَّ البديل يقوم مقام المبدل منه، ويعمل فيه عامله، بدليل مجيئه صريحا في قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أُسْتُضِعُوا لَمَنَ ءَامَنَ ﴾ ^(١) . فد (مَنْ آمَنَ) : بدل و « الَّذِينَ أُسْتُضِعُوا » مبدل منه، وقد كُرِّرَ فيه العامل وهو « اللام » كما ترى، فلو أبدلت في قولك « جاءني القوم إلا زيدا »، صار « جاءني القوم إلا جاءني زيد » وفيه إثبات المجيء لزيد، وقد قصدت بالاستثناء أن تجعل زيدا خارجا من جملة الجائين، وكون الواحد جائيا (وخارجا عن المجيء) في ^(٢) حالة واحدة محال .

وَيُحْتَجُّ لَامْتِنَاعِ الْبَدْلِ هُنَا بِوَجْهِ آخَرٍ أَيْضًا، وَهُوَ أَنَّ الْبَدْلَ فِي حَكْمِ تَنْحِيَةِ الْمَبْدَلِ، فَإِذَا قُلْتُ : « جاءني القوم إلا زيدا »، بالرفع، كان القوم في حكم التنحية، والتقدير « جاءني إلا زيدا » ولا بد للاستثناء من مستثنى منه فيقدر على نحو : « جاءني ما في العالم (إلا زيدا) » ^(٣)، إذ لو عيّنت للمستثنى منه (مادونه) ^(٤) يلزم ترجيح أحد المتساويات وهو باطل، ومجيء ما في العالم محال فيمتنع الإبدال .

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ .

(٢) في ب : « غير جاء في حالة » .

(٣) في ب و ع : (إلا زيدا) بالرفع والمثبت من الأصل . (٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

• وَالثَّالِثُ مَجْرُورٌ أَبْدَأُ، وَهُوَ مَا اسْتَشْنَى بِغَيْرِ وَحَاشَا وَسِوَى.
وَالْمُبْرَدُ يُجِيزُ النَّصْبَ بِ(حَاشَا).

قال بعضهم: «هذا الاحتجاج فاسد، لأننا قد نجد مواضع يتصور فيها ذكر الخلق كلهم ثم لا يصحُّ البديل» كقولنا مثلاً: «يموت الخلق كلهم إلا زيداً»، فهذا كما تراه كلام صحيح والبديل ممتنع، هذا كلامه وما ذكره هذا القائل غير قادح في ذلك الاحتجاج، لأنهم يقولون لو جاز الإبدال يلزم الإحالة والإحالة منتفية فيستفي الإبدال، ولم يتعرضوا للزوم الإحالة في كل صورة فيلزم ما ذكره من القدح، فإن هذا القدر كاف لهم في إثبات المدعى، لأن المقصد بهذا الاحتجاج أن يلزم على تقدير الإبدال ما هو ثابت الانتفاء، وقد لزم هذا في مواضع لا تكاد تضبط كثرة. فوضح من هذا أن ريح طَعْنِهِ لاقت إعصاراً، وجدول قدحه صادف تياراً.

وأما المستثنى المقدم فلامتناع (تقدّم) ^(١) البديل على البديل منه.

وأما المستثنى المنقطع فلكون اتحاد الجنس مشروطاً في باب الإبدال، (ولا اتحاد له في المنقطع) ^(٢) على أحد القولين، وعلى القول الآخر ظاهر.

فإن قلت: «على القول الأول قد جاء بدل الغلط». قلت: «كلامنا في الكلام الفصيح، وبدل الغلط، لايجي. فيه البتة، وليس غرض النحاة في إيراد بدل الغلط تعليم الغلط، بل الغرض وجه التدارك إذا غلط غلطاً». قوله: «والمبرد...».

المذهب المستقيم: أن (حاشا) ^(٣) حرف وليس بفعل ^(٤)، بدليل أنه لا يقال «حاشاني»، بنون الوقاية كما يقال «دعاني»، ولذا لزم الجر لزوم سوى إياه.

(١) في ب: (تقديم).

(٢) ما بين الفوسيس ساقط من ب.

(٣) ما بين الفوسيس من الأصل وع وفي ب «حاشى» وكل جائز.

(٤) في قوله: «المذهب المستقيم» يعني بذلك المذهب البصري فهم يعتبرون حاشا حرفاً.

والمبرد^(١) ذهب إلى أنه فعل، وجوّز النصب وحجته أنه قَبِلَ التصرف بالحذف في قولهم: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾^(٢)، وبالاشتقاق في قوله:

«وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ»^(٣) - ١٦٩ -

ولأنه وقع بينه وبين ما بعده من الاسم حرف جر وهو اللام في (الله) في (حَاشَ لِلَّهِ) ، وحرف الجر (وضع)^(٤) لإيقاع معنى الفعل على الاسم. كالباء في «مررتُ بزيدٍ» فلو كان حرفاً لما قبل التصرف، ولما وقع بعده حرف جر.

(فالجواب)^(٥) عن الأول: أن الحذف لا يدل على أنه ليس بحرف ك «رُبَّ» بالتخفيف في «رُبَّ» بالتشديد.

وإليه كان ميله واتجاهه في هذه المسألة الخلافية ودليل البصريين على أنه ليس بفعل وأنه حرف كما ورد في الإنصاف ص ٢٨٠ هو أنه لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال: «ما حاشى زيدا» كما يقال ما خلا زيدا، وما عدا عمرا، ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال «ما حاشى زيدا». قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٤٩: وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء.

(١) انظر المقتضب ٤: ٣٩١ ونص عبارة المبرد هناك: (وما كان حرفاً سوى «إلا» فحاشا وخلا. وما كان فعلاً فحاشا، وخلا، وإن وافق لفظ الحروف، وعدا، ولا يكون) أ. هـ والذي أراه في الإنصاف أيضاً من رأي للمبرد في (حاشا) هو أنها تكون فعلاً وتكون حرفاً ومذهب المبرد هو المؤيد بجملة الشواهد الواردة في هذه المسألة وهو ما صرح به المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في الإنصاف ص ٣٧٩ (٢) سورة يوسف آية ٥١.

(٣) هذا عجز بيت من البسيط للنابغة الذبياني وترتيبه الحادي والعشرون من قصيدته الدالية المذكورة في عداد المعلقات والتي قالها في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه فيما وشى به بنو قريع في أمر المتجرده، وصدر البيت: ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبههُ. . . ديوانه: ص ٢٠، وسيبويه ٢: ٣٢١، وابن يعيش ٢: ٨٥، وقوله: (ولا أرى فاعلاً) أي لا أرى أحداً يفعل فعلاً كريماً يشبهه في فعله وقوله: (ولا أحاشي) أي لا أستثني فأقول: حاشا فلانا فهو يشبهه في فعل الخير. وموضع الشاهد في البيت: (ولا أحاشي) حيث استعمله على أنه فعل. (٤) في ب: «وضعه». (٥) في ب: (والجواب).

* وَالرَّابِعُ جَائِزٌ فِيهِ الْجَرْ وَالرَّفْعُ ، وَهُوَ مَا اسْتَنْبَى بِهِ (لَا سِيَّماً) وَقَوْلُ
أَمْرِي الْقَبْسِ :

* وَلَا سِيَّماً يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجُلٍ *
يُرَوَّى مَجْرُوراً وَمَرْفُوعاً . وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ النَّصْبُ .

والجواب عن الثاني : أن «أحاشي» لعله من لفظ (الحاشي) ^(١) كما أخذ «بَسْمَل» من
لفظ بسم الله ، و «بسم الله» ليس بفعل فكذا هذا .

والجواب عن الثالث : أننا لانسلم أن «اللام» تتعلق «بحاشي» ، وإنما هي زائدة
كاللام في قوله تعالى ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾ ^(٢) والزيادة للتعويض عما حذف من «حاشي» .
قوله : «ب» «لاسيما»

هو مركب من «لا» و «سي» والسي : المثل ، وأصله : سيوي قلبت واو ياء (وأدغمت) ^(٣)
لما عرفت . وأما إن كانت صلة مثلها في ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ ^(٤) ، أي : فبرحمة ، فالجر ، لأن
التقدير : ولاسي يوم ، ولأن كانت موصولة : فالرفع على أن المرفوع خبر مبتدأ محذوف
وهو «هو» ، وكذا إن كانت موصوفة على تقدير : «ولاسي الذي هو يوم» ، أو «ولا سي
شي : هو يوم» . و (هو يوم) : جملة وقعت «صلة» في الأول و «صفة» في الثاني .
١٧٠ - قوله : «وقد روى فيه» ^(٥) النصيب .

(١) في ب وع : «حاشي» والمثبت من الأصل لأنه المراد من أمثله فيما بعد .

(٢) سورة النمل آية ٧٢ . وعنى باللام ما جاء في قوله تعالى : ﴿حَشَرَهُ﴾ .

(٣) ما بين المعكفين ساقط من ب .

(٤) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٥) الصبغر في (فيه) يعود إلى بيت أمرى القيس الذي استشهد به الزمخشري على المشتى
في لا سيما وهو :

الْأَبْ يَوْمَ كَانَ مِنْهُ صَالِحٌ وَلَا سِيَّماً يَوْمَ بَدَارَةِ جُلُجُلٍ

وهو من الطويل - اطر ديوانه ص ٣٢ واس يعيش ٧ : ٨٦ والحزاة ٣ : ٤٤٤ وموضع الشاهد

فيه (ولا سيما يوماً) برواية الصب من يوم على الطرفية .

الوجه الثالث في (لاسيما) النصب وهو على قول من يجعل هذه الكلمة برمتها بمنزلة «إلا»، وتقدير هذا القول في بيت امرئ القيس معضل، لأنه لا يقال: «جاءني القوم وإلا زيدا» بإدخال الواو على كلمة الاستثناء، وقد دخلت هنا على «لاسيما».

على أننا نقول: الاستثناء غير مستقيم في البيت وإن كان بغير الواو، لأن المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الأيام الصالحة، ولو استثنى هذا اليوم، كان المعنى أنه حظي بالأيام الصالحة كثيرا، وفاز فيهن بملاقة الحبايب إلا يوم «دارة جلجل»، فإنه غير صالح، والأمر على عكس هذا.

فالجواب عن الأول لا يَتَلَبُّ إِلَّا بأن تُحْمَل الواو على أنها مقحمة، لأنها لا تتوسط بين العامل والمعمول، فلا يقال: «ضربت وزيدا».

والواو تقحم عند بعضهم، وإن أباه البصريون، وعليه قول امرئ القيس في هذه القصيدة:

١٧١ - فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى
بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقُلٍ^(١)

أي لما جاوزنا ساحة الحي صرنا إلى أرض مطمئنة بين حفافٍ أحاطت بتلك الأرض رمال متعقده. والانتحاء: الاعتماد. وإسناد الانتحاء إلى البطن توسع وهو في الحقيقة لامرئ القيس وحبيبته. و (البطن): مكان مطمئن حوله أماكن مرتفعة. و (الخَبْتُ): أرض مطمئنة. و (الحِقْفُ): رمل مشرف معوج. و (العَقَنْقُلُ): رمل متعقد متلبّد، من العَقْل وهو الشدّ.

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٩ وقد وردت كلمة قفاف بدل حفاف في ديوانه بشرح حسن السندوبي، والقفاف: الحجارة المرتفعة. وموضع الشاهد فيه قوله: (وانتحي) حيث جعل واو العطف زائدة على مذهب الكوفيين خلافا للبصريين الذين اعتبروها عاطفة، وقد أورد ابن الأنباري كلام الفريقين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦ - ٤٦٢.

وانظر ما قاله البغدادي في هذا الشاهد في الخزانة ١١: ٤٣، وما بعدها.

* وَالْخَامِسُ : جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ قَبْلَ دُخُولِ كَلِمَةِ الِاسْتِثْنَاءِ وَذَلِكَ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ. وَالْمُشَبَّهَ بِالْمَفْعُولِ مِنْهَا هُوَ الْأَوَّلُ.

والواو في (وانتحي) مقحمة.

وعند البصريين^(١) : هي للعطف، وجواب (لما) مقدر وهو «طابت حالنا» أو «تمت بها»، أو نحو ذلك. وعلى مذهبهم التقصي عن مضيق هذا السؤال متعذر.

والجواب الثاني : أن الاستثناء بـ «لاسيما» يغير الاستثناء بـ «إلا» فـ «إلا» لإخراج المستثنى عن حكم ثابت لغيره كالمجيء الثابت لغير زيد في : «جاءني القوم إلا زيدا» و«لاسيما» : لإخراج المستثنى عن حكم ثابت لغيره، لكن بإثبات ما هو الأفضل له. تقول : «أكرمني القوم لاسيما زيدا». والمعنى : «أكرمني زيد لا كإكرامهم»، بل إكرامه أبلغ من إكرامهم. وهذا واضح، فلما تحقق في «لاسيما» معنى الاستثناء صح أن ينصب به كما بالإلا. (وفي لفظ المصنف إشارة إلى أن النصب قليل نزر)^(٢). قوله : «جارٍ على إعرابه» . . .

أي لاتأثير لـ «إلا» في اللفظ، لأن الفعل مفرغ لما بعدها والعامل هو «إلا» لا هو بتوسطها، لأنه عامل بنفسه، فلا حاجة به إليها.

والفرق بين هذا القسم وبين القسم الثاني من هذه الأقسام الخمسة : أن المستثنى هنالك من تام وهنا من ناقص، والضابط : أن المستثنى منه إن كان مذكورا فالمستثنى من تام نحو : «جاءني أحد إلا زيدا» (فـ «أحد»)^(٣) مستثنى منه، وهو مذكور كما ترى، وإن لم يكن مذكورا فالمستثنى منه ناقص نحو : «ما جاءني إلا

(١) انظر الإيضاح ٤٥٦ - ٤٦٢.

(٢) ما بين القوسين من ب وسقط من الأصل وع.

(٣) هي ب (فالأحد) والمست من الأصل.

... والثاني في أحد وجهيه. وشبهه به لمجيئه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه، لأن العامل فيه بتوسط حرف.

*** فصل * وَحُكْمُ غَيْرٍ فِي الإِعْرَابِ حُكْمُ الاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا»**
تَنْصِبُهُ فِي الْمُوجِبِ وَالْمُنْقَطِعِ ، وَعِنْدَ التَّقْدِيمِ ، وَتُجِيزُ فِيهِ الْبَدَلَ
وَالنَّصَبَ فِي غَيْرِ الْمُوجِبِ . وَقَالُوا إِنَّمَا عَمِلَ فِيهِ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي لِشَبْهِهِ
بِالظَّرْفِ لِإِبْهَامِهِ .

زيد» و «ما رأيت إلا زيدا» فالمستثنى منه ليس بمذكور، إذ لم يقل «ما جاءني أحد إلا زيد»، و «ما رأيت أحداً إلا زيدا».

قوله: « في أحد وجهيه . . . »

يريد بذلك وجه النصب في «ما جاءني أحد إلا زيدا»، ووجه المشابهة ما ذكر في المتن من أن كلا من المنصوبين فضلة. فقولك «عمراً» في: «ضربت عمراً» فضلة كزيد في «ما جاءني أحد إلا زيدا». إلا أنها قد جاء بعد أخذ الفعل فاعله.

قوله: « لإبهامه »

إذا قلت (خلف زيد) لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى العالم، كما أن (غير زيد) لا ينتهي بشيء دون شيء إلى أقصى ما ينتهي به الخلق، فعلم أن بينهما شبهاً من حيث الإبهام.

وغير المتعدي يتعدى (إلى نحو «خلف زيد»)^(١) تقول: «جلس خلف زيد» فتعدى (جلس) إليه وهو لازم غير متعد. (فيجوز أن يتعدى إلى «غير» مالا يتعدى إليه من الأفعال بدون واسطة وإن امتنع في جاءوني إلا زيدا، جاءوني زيدا بدون واسطة وذلك نحو: «جاءني القوم غير زيد»، و «ذهبوا غير زيد»)^(٢) الأول متعد لكن لا إلى «غير» والثاني لازم.

(١) في الأصل (إلى خلف) والمثبت من ب و ع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب .

• فصل • وَأَعْلَمَ أَنَّ «إِلًا» وَ«غَيْرًا» يَتَقَارَضَانِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
فَالَّذِي لَهُ «غَيْرٌ» فِي أَصْلِهِ أَنْ يَكُونَ وَضْفًا يَمُسُّهُ إِغْرَابٌ مَاقْبَلُهُ، وَمَعْنَاهُ
الْمُغَايِرَةُ، وَخِلَافُ الْمُمَاثَلَةِ. وَدَلَالَتُهُ عَلَيْهَا مِنْ جِهَتَيْنِ. مِنْ جِهَةِ الذَّاتِ،
وَمِنْ جِهَةِ الصِّفَةِ.

تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ، قَاصِدًا إِلَى أَنْ مُرُورِكَ كَانَ بِإِنْسَانٍ آخَرَ
أَوْ بِمَنْ لَيْسَتْ صِفَتُهُ صِفَتَهُ. وَفِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. الرُّفْعُ صِفَةٌ
لِلْقَاعِدُونَ، وَالْجَرُّ صِفَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالتَّضْبُّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ. ثُمَّ دَخَلَ
عَلَى الْإِلَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْوَصْفِيَّةِ.

قوله: «وَمَعْنَاهُ الْمُغَايِرَةُ وَخِلَافُ الْمُمَاثَلَةِ».

اعلم أن «غيراً» على وجوه. فإن قلت: «مررت برجل غير» فالمعنى أنك مررت
بالمخاطب وبغيره، أو «مررت بغير المخاطب ولم تمر به»، أو «مررت برجل يخالف
المخاطب في الأوصاف والأخلاق»، فالمخالفة في الوجهين الأولين في الذات، وفي
الثالث في الأوصاف والأخلاق، والمماثلة لا تنأى إلا في الوجه الثالث، لأن الرجل لا
يكون نفس غيره فيوافقه في الذات والأصل، وإنما الموافقة في الفروع كالأوصاف
والأخلاق، ثم إنهم لما وجدوا بينه وبين «إلا» مشابة من حيث إن ما بعد كل واحد
منهما مغاير لما قبلهما أدخلوا كل واحد منهما على صاحبه أي استعاروا «غيراً» لمعنى
الاستثناء وأعربوه لكونه اسماً متمكناً وللزوم الانجرار لما بعده، واستعاروا (إلا) لمعنى
الوصفية وأعربوا ما بعده لإبائه الإغراب بكونه حرفاً. ثم إن وقوع «غير» موقع «إلا»
كثير، ووقوع «إلا» موقع «غير» قليل.

والفرق أن «غيراً» اسم و«إلا» حرف، وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في
الحروف.

وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أَيُّ غَيْرِ اللَّهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

قوله : (الرفع صفة «للقاعدون»)

روي في ﴿غَيْرُأُولِي الضَّرَرِ﴾^(١) الحركات الثلاث :^(٢)

الرُّفْعُ : على أنه صفة (للقاعدون) أي : لا يستوي القاعدون الأصحاء من المؤمنين والمجاهدون .

والجُرْ : على أنه صفة (للمؤمنين) ، أي : «من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون» .

والنُّصْبُ : على الاستثناء . أي : «لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون إلا أولي الضرر من القاعدين فهم يستون بالمجاهدين» .

قوله : وفي التَّنْزِيلِ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ﴾^(٣)

امتنع في الآية الاستثناء ، إذ لو حُلَّتْ على الاستثناء فمعناها حينئذ : «لو كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ مَسْتَنَى عَنْهُمْ اللَّهُ لَفَسَدَتَا» ، وهذا يقتضي أن لو كان فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لم تفسدا ونعوذ بالله من هذا القول .

قوله :

أم - «وَكُلُّ أَخٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ»^(٤)

(١) سورة النساء آية ٩٥ .

(٢) انظر كتاب النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٥١ .

(٣) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٤) البيت من الوافر نسبه سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٣٤ إلى عمرو بن معدى كرب وقد ورد ضمن المختلط من شعره في الديوان ص ١٦٧ ، أما ابن الأنباري فنسبه في الإنصاف إلى حضرمي بن عامر . والبيت بتمامه :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

والفرقدان : نجمان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان بالجدي - اللسان (فرقد) . وموضع

... وَلَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ مُجَرَّى غَيْرٍ إِلَّا تَابِعًا. لَوْ قُلْتَ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا
اللَّهُ كَمَا تَقُولُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا غَيْرُ اللَّهِ لَمْ يَجْزُ.
وَشَبَّهُهُ سَيَّوِيَهُ بِأَجْمَعُونَ.

أراد: «وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه» حذف «غير» ووضع مكانه «إلا» والفرق
بين جعل «إلا» في البيت للوصف، وبين جعله للاستثناء أنك لو جعلته للوصف لا
يلزم أن يكون لها أخ سواهما، ولو جعلته للاستثناء يلزم ذلك.
بيانه: أنك لو جعلته للوصف فالمعنى: كل أخ يفارقه أخوه ولا ادعي في الفرقدين
شيئاً كما تقول: كل رجل غير زيد يلازمه صاحبه. والمعنى كل رجل يلازمه صاحبه
ولا ادعي في زيد شيئاً.

ولو جعلته للاستثناء فالمعنى: كل أخ يفارقه أخوه إلا الفرقدين، فهما لا يفارقهما
أخوهما. كما تقول: كل رجل يلازمه صاحبه إلا زيداً وعمراً والمعنى: إلا زيداً وعمراً،
فإنهما لا يلازمهما صاحبهما تقدّر أن لها صاحباً فكذا هنا لزمك أن تقدّر لها «أخاً» فظهر
أن بين الوجهين فرقاً يبيّن.

قوله: «إلا تابعاً...»

أي: ليس لك أن تقول (جاءني إلا زيد) بمعنى «جاءني غير زيد»، ولا (مررت إلا
بزيد) بمعنى: «مررت بغير زيد»، إذ لا أصل له إلا في الصفة، وإنما هو دخيل فيها،
فاشترط في استعماله فيها أن يكون تابعاً لشيء في اللفظ ليظهر انحطاط رتبة الدخيل
عن رتبة الأصل، ولذا امتنع (لو كان فيها إلا الله)، لأن (إلا) لما صار دخيلاً في
الصفة لم يكن فيه دلالة على حذف الموصوف بخلاف غير فهو أصيل فيها.
قوله: (وشبهه سيويه^(١) بـ«أجمعون»)

الشاهد فيه وصف (كل) بقوله: إلا الفرقدان. أي غير الفرقدين. قال سيويه: كأنه قال:
وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه. سيويه ٢: ٣٣٥. وفي البيت شرح كثير أورده البغدادي
في الحزاة ٣: ٤٢١ - ٤٢٦ وابن يعيش ٢: ٨٩. وقد مر ذكره ص ٣٥٥ من الإقليد، وعلفت
عليه في حاشية تلك الصفحة. (١) سيويه ٢: ٣٣٤.

*** فصل * وَتَقُولُ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وَلَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا عَمَرُو فَتَحْمِلُ الْبَدَلَ عَلَى مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ لَا عَلَى اللَّفْظِ .**

أجمعون : لفظة تأكيد لا تحيء إلا بعد اسم تقع هي تأكيداً له ، نحو : «جاءني القوم أجمعون» ، ولو قلت جاءني (أجمعون) من غير سَبَقٍ ذكر متبوع لم يجز فصار (إلا) في الصفة كـ«أجمعون» في التأكيد .

فصل قوله : «فَتَحْمِلُ الْبَدَلَ» .

النكتة في هذا أن (مِنْ) الاستغراقية ، و(لا) التي لنفي الجنس لا تدخلان إلا في النكرات نحو : «هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟» و«لَا رَجُلٌ فِيهَا» . ولا يقال : «هل من عَبْدٍ الله في الدار؟» ولا «لازيد فيها» .

فلو حملت البدل على اللفظ ، والبدل في حكم تكرير العامل كنت مدخلا إياهما في المعارف ، وهذا ممتنع لامتناع دخول ما هو موضوع لاستغراق الجنس وما هو موضوع لنفي الجنس على ما ليس بجنس فيلزم أن يحمل على المحل ويرفع وينصب ، لأن «أحد» في «ما جاءني من أحد» مرفوع بالفاعلية ، وفي «مارأيت من أحد» منصوب بالمفعولية .

وقيل في امتناع الحمل على اللفظ مع (لا) : إنَّ الحمل عليه مع (لا) يؤدي إلى تقدير «لا» بعد (إلا) ، لأن البدل في حكم تكرير العامل والعامل في الأول (لا) فوجب أن يكون كذلك في المبدل منه ، فيلزم أن يلفظ بلا بعد «إلا» وهو ممتنع ، ويلزم التناقض أيضاً لأنَّ «إلا» للإثبات و«لا» للنفي و(لا أحد) محله مرفوع بالابتداء^(١) ،

(١) تابع الزمخشري سيبويه في هذا الحكم وكذلك فعل الجندي . قال سيبويه في الكتاب ٢ :

٣١٧ : «ومما جرى على الموضع لا على ما عمل في الاسم : لا أحد فيها إلا عبد الله .

فلا أحد في موضع اسم مبتدأ ، وهي هنا بمنزلة من أحد في ما أتاني» .

وَقَوْلُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ قَالَ طَرَقَةُ:
أَبْنِي لَيْتَنِي لَسْتُمْ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَصْدُ

فكانك قلت: «ما جاءني أحدٌ إلا عبدُ الله» وما رأيتُ أحدًا إلا زيدا، ولا فيها أحدٌ إلا عمرو. فإن قلت: ما وجه إفادة «من» الاستغرافية للاستغراق؟ قلت: هو أنها تدخل ومعناها (من أحد) إلى أقصى هذا الجنس، كذا قاله أبو سعيد السيرافي^(١)، فلذا اختصت بالدخول على النكرة المنفية. وفي التزويل: ﴿وَمَآ مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَحِيدُ الْقَهَّارُ﴾^(٢) قوله: «لَيْسَ زَيْدٌ».

إنما لم يَجْزُ غيرُ النصب^(٣) لأن «ليس» له معنيان، النفي والفعلية. بطل معنى (النفية)^(٤) «بالأ» وبقي معنى الفعلية فيجب النصب على تقدير (إلا كان شيئا)، وتقدير هذا الكلام أن (ليس) (إنما عملت «لا»^(٥) لكونها للنفي بل لكونها فعلا)^(٦)، فهي بمنزلة قولك: «ما كان»، ولو قلت: «ما كان زيد شيئا إلا شيئا» لاستقام، لأن العمل (لكان)، تقدير «كان» بعد «إلا» مستقيم، فإن قلت: لم لم يَجْزِ الجرُّ بالنظر إلى «الباء» في بشيء؟ قلت: «لأنه جاء لتأكيد النفي»^(٧)، وقد بطل الأصل وهو النفي (بالا) فبطلان الفرع كان أحق وأولى، ولأنه لو جاز الجرُّ للزم أن تكون الباء الداخلة على خبر ليس داخلة في مقام الإثبات وذلك ممتنع.

(١) انظر رأي السيرافي في سيبويه ٢: ٣١٥ حاشية رقم ٣.

(٢) سورة ص آية ٦٥

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري: (ليس بشيء إلا شيئا لا يُعْبَأُ بِهِ...) وهو المثال الذي استدل به سيبويه في الكتاب ٢: ٣١٧.

(٤) في ب و ع: «النفي» والمشت من الأصل.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمشت من ع ووجوده لازم.

(٦) في ب: (إنما عملت لكونها فعلا)

(٧) انظر رأي السيرافي حول هذه الفصية في الكتاب ٢: ٣١٥ حاشية ٣

وَمَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُغْبَأُ بِهِ بِالرَّفْعِ لَا غَيْرُ .

١٧٢ - (وَبَنُو لَبِيْنِي) ^(١): قوم من بني أسد وأهمهم لَبِيْنِي ، يقول لهم : أنتم في ترك لومكم لهم واطراحكم أمرهم بمنزلة يد لا عضد لها فكيف تصنع اليد إذا بانت عن عضدها .
قوله : «وَمَا زَيْدٌ»

لم يجوز هنا غير الرفع ، لأن (ما) تعمل بمشابهة ليس في معنى النفي ، فبدخول «إلا» بطلت المشابهة لامتناع تقدير مابعد «إلا» لأدائه إلى فساد المعنى ، فعاد الكلام إلى الابتداء والخبر فلا يجوز إلا الرفع بخلاف ليس فإنها تعمل لا لأجل النفي (بل لكونها فعلاً) ^(٢) . فالوجه الذي هي نافية فيه غير الوجه الذي هي عاملة فيه .

أنشأ الإمام فضل القضاة يعقوب الجندي فيه وهو من تلامذة المصنف (رحمه الله) ^(٣) .

١٧٣ - مَا تَابِعَ لَمْ يَتَّبِعْ مَتَّبِعُهُ فِي لَفْظِهِ وَحَلَّهٖ يَأْذَا الثَّبْتُ ^(٤)

١٧٤ - مَاذَا بِلَعْلَمْ غَيْرَ عِلْمٍ نَافِعٍ بَالَعْتُ فِي إِتْقَانِهِ حَتَّى ثَبْتُ

(١) إشارة إلى استشهد الزمخشري بالبيت :

يا ابني لبيني لستما بيد إلا يذا لئست لها عضد (الكامل)

وهو من شواهد سيويه ٢ : ٣١٧ التي لم ينسبها لقائل ، وقد نسب عبد السلام هارون لأوس ابن حجر وقد وجدت البيت في ديوان أوس ص ٢١ أول أبيات ثمانية يعبر فيها بني لبينة المنسوبين للبيني الأمة . كما نسب الزمخشري من قبل في الكشف ٢ : ٦٢ إلى طرفة بن العبد وكذلك فعل ابن يعيش في شرح المفصل ٢ : ٩٤ وقد وجدته في ديوان طرفه ١٤٧ أول بيتين . وموضع الشاهد نصب ما بعد إلا على البذل من موضع الباء وما عملت فيه . والتقدير : لستما يداً إلا يداً لا عضد لها ، ولا يجوز الجرُّ على البذل من المجرور ، لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي .

وروايته في ابن يعيش ٢ : ٩٠ أبني لبيني لستم بيد

(٢) ما بين القوسين من ن فقط .

(٣) ما بين القوسين من ع .

(٤) البيت الأول من الكامل وهو على شكل لفرز أما البيت الثاني فهو جواب هذا اللغز وهو من الرجز والثبُّ بالتحريك : الحجة والبينة . وماذا؟ أي ما هذا بحذف هاء التنبيه . وموضع

• فصل • وَإِنْ قَدَّمْتَ الْمُسْتَنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ فِيهِ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ اخْتِيَارُ سَبِيئِهِ أَنْ لَا تَكْثُرَ لِلصِّفَةِ، وَتَحْمِلُهُ عَلَى الْبَدَلِ .

وَالثَّانِي أَنْ تُنْزَلَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الصِّفَةِ مَنَزَلَةً تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمَوْصُوفِ فَتَنْصِبُهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَا أَنَا إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا عَمَرُو خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ أَوْ تَقُولُ إِلَّا أَبَاكَ وَإِلَّا عَمْرًا .

• فصل • وَتَقُولُ فِي ثَنِيَةِ الْمُسْتَنَى مَا أَنَا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا أَوْ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا وَتَرْفَعُ الَّذِي أَسْنَدْتَ إِلَيْهِ الْفِعْلَ وَتَنْصِبُ الْآخَرَ .

فـ «غير» مرفوع مع أن متبوعه وهو «العلم» الأول مجرور (أو منصوب محلا) ^(١) قوله: «قَوْلُكَ: مَا أَنَا إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ»

تقديره: مَا أَنَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ إِلَّا أَبُوكَ، (فـ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ): صفة «أحد» لا صفة «أبوك»، وهو صورة تقديم المستنى على صفة المستنى منه. فسيبويه ^(٢): اختار الرفع ترجيحاً لجانب الموصوف لأنه هو الأصل، وجعل تقديم المستنى على الصفة كلا تقديم. وما يدل على صحة هذا المذهب: أنه «غير» مستنى عما تأخر عنه، لأن (زيداً) لم يخرج إلا من الأحدين وهو متقدم و(خير) إنما جاء لبيان المراد بالأحدين، فيكون تقديمه وتأخيره بمنزلة، فلم يكن مستنى مقدماً فلا يجب النصب.

ووجه الوجه الثاني: أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد بدليل أنها عبارتان عن

التشثيل به قوله: (ماذا تعلم غير علم) حيث رفع (غير) على محل متبوعه في حين أن لفظه محرور بالياء وهو موصح في المتن.

(١) ما بين القوسين من ل وكونه منصوب المحل على اعتراف (ما) عاملة عمل ليس والذي قوى ذلك اتصال حرها بالياء.

(٢) انظر سيبويه ٢ ٣٣٦ وقد استدل الرمشتري بمثال سيبويه وهو (ما أنا إلا أبوك خير من زيد).

وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَرْفَعَهُ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ تَرَكَونِي إِلَّا عَمَرُو، وَتَقُولُ: مَا أَتَانِي إِلَّا عَمراً إِلَّا عَمراً أَحَدٌ بَشِراً أَحَدٌ مَنْصُوبَيْنِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا أَتَانِي إِلَّا عَمراً أَحَدٌ إِلَّا بَشِراً عَلَى إِبْدَالِ بَشَرٍ مِنْ أَحَدٍ فَلَمَّا قَدَّمْتَهُ نَصَبْتَهُ .

ذات واحدة، فلما لم تتقدم الصفة على المستثنى جعل كأن الموصوف وهو المستثنى منه لم يتقدم عليه، بل تقدم المستثنى على المستثنى منه فيجب النصب.
قوله: «مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمراً»

معنى هذا أنك إذا قلت: «ما أتاني إلا زيد» قد جعلت جميع الناس الذين عدوا زيدا تاركيك، فقولك: «إلا عمراً» استثناء من هؤلاء الذين تركوك فكان التقدير لذلك: «تركوني إلا عمراً»، فيلزم النصب^(١)، والذي حداهم إلى هذا التقدير: امتناع ارتفاعها وانتصابها .

أما ارتفاعها: فلأنك لو قلت: (ما أتاني إلا زيد إلا عمرو)^(٢) برفعها فرفعها إما للفاعلية وهو ممتنع، لأن الفعل الواحد لا يكون له فاعلان، وإما على أنه بدل من زيد وفيه فسادان:

أحدهما: بطلان الغرض، لأن المبدل منه في حكم الساقط، فلو أبدلت كان التقدير: «ما أتاني إلا عمرو». والغرض إتيانها لا إتيان «عمرو» وحده.

والثاني: أن عمرا ليس زيدا، ولا بعضه، ولا مشتملا عليه، فالإبدال هنا يدخل في الغلط، وهو كاسمه غلط.

وأما انتصابها: فامتناع ذلك للزوم تعرّي الفعل عن الفاعل، فلما امتنع الوجهان لزم الوجه الثالث وهو أن يرفع أحدهما، وينصب الآخر، وطريقه ما بيننا.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢: ٣٣٨ هذا باب ثنية المستثنى وعنى بالثنية التكرير وقال: (ولا يجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر).

(٢) في ب: (ما جاءني إلا زيد إلا عمرو)، والمثبت من الأصل وع.

*** فصل * وَإِذَا قُلْتَ مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ كَانَ مَا بَعْدَ
«إِلَّا» جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً وَاقِعَةً صِفَةً لِأَحَدٍ، وَ«إِلَّا» لَفَوْفِي اللَّفْظِ، مُعْطِيَةً فِي
الْمَعْنَى فَائِدَتَهَا، جَاعِلَةً زَيْدًا خَيْرًا مِنْ جَمِيعٍ مَنْ مَرَرْتُ بِهِمْ .**

قوله : « (منصوبين) »^(١) .

لأن الفعل أخذ فاعله فُنْصِبَ «عمرو وبشر» لتقدمهما على المستثنى منه كقوله :

١٧٥ - وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرٌ^(٢)

كأنه قال : «مالي إلا الله إلا إياك ناصر» ، فإذا قلت : «ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشر» ،
لم يخل من أن تجعل «بشراً» هو البديل و«عمرا» استثناء . أو تجعل «عمرا» بدلا ، ثم
قدمته ، ففي الأول يختار رفع (بشر) ، ويكون قولك : «إلا عمراً استثناء من قولك :
«أحد إلا بشر» ويجوز نُصِبُ (بشر) على الاستثناء .

(١) هذا إشارة إلى استشهد الزمخشري بقوله : (ونقول : «ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد»
منصوبين لأن التقدير : ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشر على إبدال بشر من أحد ، فلما قدمته
نصبته) . وهذا الذي ساقه الزمخشري في المتن وشرحه الجُنْدِي - إنما اقتبسه الزمخشري
من سيبويه - في الكتاب ٢ : ٣٣٩ : قال سيبويه في هذا الموضع : (ونقول : ما أتاني إلا
عمرا إلا بشرا أحد ، كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشر ، فجعلت بشرا بدلا من
أحد ، ثم قدمت بشرا فصار كقولك : مالي إلا بشرا أحد ، لأنك إذا قلت : مالي إلا عمراً
أحد إلا بشر ، فكانك قلت : مالي إلا بشر . والدليل على ذلك قول الشاعر وهو الكمي :
فما لي إلا الله لا ربَّ غيره وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ

(٢) من الطويل وصدره :

فما لي إلا الله لا ربَّ غيره

وهو من شواهد سيبويه كما ذكرت قبل قليل وقد نسب للكمي بن زيد الأسدي ، وكذلك
فعل ابن يعيش في شرحه ٢ : ٩٣ . قال فيه المحقق عبد السلام هارون : والشاهد فيه تكرار
المستثنى في عجز البيت مرة بلالاً ، وأخرى بغير ، وتقديره : ومالي ناصر إلا الله غيرك ، فكان
«الله» بدلاً من ناصر وغيرك منصوباً على الاستثناء ، فلما قدما لزما النصب جميعاً ، لأن
الدل لا يقدم

*** فصل * وَقَدْ أَوْقَعَ الْفِعْلُ مَوْقَعَ الْأَسْمِ الْمُسْتَثْنَى فِي قَوْلِهِمْ :**
نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ ، وَالْمَعْنَى : مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ ، وَكَذَلِكَ
أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلْتَ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : بِالْإِيْوَاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا
جَلَسْتُمْ . .

وفي الثاني : ينصب «بشر» على الاستثناء ، لأن الذي كان يقع بدلا وهو «عمرو» ،
وقد قدمته ، (وبشر) مستثنى . وأما نصب «عمرو» فواضح .
قوله : «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ» .

هذا من الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات . والمراد بالمفرغ ما لم يكن المستثنى منه
مذكورا فيه . والتفريغ جار في الصفات أيضا قال تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَاهُ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا
مُنْذُرُونَ ﴾^(١) .

ولا فرق بين أن تكون الصفة بمفرد أو بجمله .

فلك أن تقول : «ما جاءني أحد إلا ظريف» ، و«ما جاءني أحد إلا أبوه كريم» . فإن
قلت : معنى الاستثناء المفرغ نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى نحو : «ما جاءني
إلا زيد» . ففيه نفي المجيء عن كل واحد وإثباته لزيد ، ومثل هذا ممتنع في الصفات ،
فإنك إذا قلت : «ما جاءني أحد إلا راكب مثلاً ، لم يستقم أن ينتفي عنه جميع صفاته ،
ألا ترى أن كونه عالما وحيا وغير ذلك مما لا ينفك عنه من الصفات لا ينتفي عنه ؟

قلت : «معلوم أن جميع صفاته لا يستقيم انتفاؤها ، وإنما الغرض نفي ما يضاد الصفة
المذكورة بعد (إلا) ، وإنما ساغ استعمال لفظ النفي والإثبات المقيد للحصر وإن لم يكن
الغرض إفادة الحصر ، لكون ما ذكرنا من الغرض معلوما ، وإذا قد وقفت على هذا
فاعلم أن قوله : (زيدٌ خيرٌ منه) : جملة من مبتدأ وخبر ، وقعت صفة (لأحد) وفي (منه)
ضميرٌ عائِد إلى (الأحد) وهي في موضع جرٍّ لوقوعها صفة للمجرور ، ولا عمل لـ «إلا»
في اللفظ وعملها في المعنى ، فإنها قد أبطلت النفي في المعنى .

(١) سورة الشعراء آية ٢٠٨ .

وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا بِمَعْنَى إِلَّا
ضَرَبْتَ .

فخلص الكلام لمعنى الإيجاب فصار المعنى : «زيد خير من جميع من مررت به» وإتيا
صارت (إلا) لغوا في اللفظ، لأنَّ «إلا» يوتى بها للمعاونة ولا حاجة هنا إلى المعاونة،
لأن الصفة والموصوف ينصب عمل العامل عليهما انصباباً واحدة .
قوله : «وقد أوقع» .

هذا لسلوك طريقة الافتتان في الكلام، فكم من اسم وقع موقع الفعل !، وكم من
فعل وقع موقع الاسم !، ولسلوك طريقة الاختصار أيضاً، فيه ذكر الإثبات وإبراز
النتي .

ومعنى (نشدتك بالله) : سألتك بالله . (ومحصوله) : ما أطلب منك إلا فعلك . وفي
القَسَم معنى الطلب، ومعنى أقسمت عليك إلا فعلت ما أطلب منك إلا فعلك .
وقد ألم بهذا الأسلوب عبد الله بن عباس - (رضى الله عنه) ^(١) في قوله وقد دخل مجلسا
غاصاً بالأنصار - فقاموا له تعظيماً - : بالإيواء والنصر - إلا جلتكم ^(٢) . أي : ما أطلب
منكم بحق هاتين الخصلتين إلا جلوسكم . أراد قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَصَّوْا^(٣)﴾
فَذَكَرَهُمْ مَا هُمْ مُحْتَصِنُونَ بِهِ .
قوله : «عزمت عليك» .

أي أقسمت عليك وهو من أقسام الملوك ^(٤) (لما) في (لما ضربت) بمعنى : «إلا» .

(١) م ي ب - بومعه .

(٢) م ي ب - القوس م ي ب .

(٣) ذكره م ي ب عشر م شرحه ٩ ٩٥ قتلا (هو حديث مشهور ذكره لتوجيه م ي ب كس
لصخر) .

(٤) سورة الأعراف ٧٢ .

(٥) قال م ي ب عشر ٩ ٩٥ (وخلوه عرفت عبت م ي ب لموت وكنو يحضرو - عرفت
لأمر) .

* فصل * وَالْمُسْتَنَى يُحْذَفُ تَخْفِيفاً وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غَيْرٌ .

والخطاب في عليك: لأبي موسى الأشعري وكان كاتبه فرط فيما كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه - حيث عُنُون كتابه بقوله:

(مَنْ أَبُو موسى)^(١)، فكتب إليه عمر - رضي الله عنه - : «إذا أتاك كتابي فاضربه سوطاً، واعزله عن عملك»^(٢)، أي ما أطلب منك إلا ضربك كاتبك سوطاً. وهذا القبيل من الاستثناء فيه تغييران:

أحدهما: الإيجاب بمعنى النفي .

والثاني: وقوع الفعل موقع الاسم .

قوله: «ليس إلا وَلَيْسَ غَيْرٌ» .

أي: لَيْسَ هو إلا المذكورَ وغيرَ المذكور، ثم حذف المضاف إليه من «غير» مع إرادة معناه، فبني على الضمِّ، وهذا الحذف إنما يتأتى إذا كانت «إلا» و«غير» بعد لَيْسَ . كذا قاله السيرافي^(٣)، وإنما يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف، (ولذا امتنع «جاء القَوْمُ لَيْسَ إِلَّا»)^(٤) .

وصحَّ «ضربت زيداً ليس إلا»، لانتفاء القرينة في الأول وتحققها في الثاني، لأن المعنى ليس المضروب إلا زيداً، وكذا (ليس غَيْرُ) أي ليس المضروب غير زيد .

(١) في الأصل وع : (من أبي موسى) والمثبت من ب للتدليل على وجه اللحن فيه .

(٢) انظر القصة في الخصائص لابن جني ٢ : ٨ .

(٣) سيبويه ٢ : ٣٤٦ حاشية ٢ .

(٤) في ع : «ولذا امتنع جاء ليس إلا، ولا علم للسامع بمن يعود إليه الضمير في «جاء» وصحَّ ضربت زيداً ليس إلا، لانتفاء القرينة في الأول» .

وفي ب : ولذا امتنع جاء القوم إلا وصحَّ ضربت زيداً ليس إلا لانتفاء القرينة في الأول . والمثبت من الأصل .

* (الخبر والاسم في بابي كان وإن) *

لَمَّا شَبَّهَ الْعَامِلَ فِي الْبَابَيْنِ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي شَبَّهَ مَا عَمِلَ فِيهِ بِالْفَاعِلِ
وَالْمَفْعُولِ .

(الخبر والاسم في بابي كان وإن)^(١)

قوله : «لَمَّا شَبَّهَ الْعَامِلَ فِي الْبَابَيْنِ إِلَى آخِرِهِ» .

لم يذكر مرفوع (كان) في المشبهات بالفاعل عند قوله : (وأما المبتدأ وخبره، وخبر
إن وأخواتها، و«لا» التي لنفي الجنس، واسم «ما» و«لا» . . المشبهتين بليس
فملحقات بالفاعل). وظاهر كلامه (هنا)^(٢) أن مرفوع (كان) مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ، وَتَرَكُ
ذِكْرِهِ (عند المشبهات)^(٣) بالفاعل دليل على أنه عنده فاعل، فَتَحَقَّقَ الْاِخْتِلَافُ فِي
قَوْلِهِ، فَلَعَلَّ قَوْلَهُ : «شبه العامل في البابين إلى آخره» محمول على أن (إن) شُبِّهَتْ
بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي بِاعْتِبَارِ مَعْمُولِهَا، وَأَنَّ (كان) شُبِّهَتْ بِهِ بِاعْتِبَارِ مَنْصُوبِهَا خَاصَّةً. وَأَنَّ
مَا عَمِلَ فِيهِ (إن) وَهُوَ الْاسْمُ وَالْخَبَرُ^(٤) شبه بالفاعل والمفعول، وأن بعض ما عمل فيه
(كان) وهو الخبر شبه بالمفعول ويحتمل أن يكون اختار ثم مذهب^(٥) من يقول : إن
مرفوع (كان) فاعل ، واختار هنا مذهب من يقول إنه مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ، لكن في الوجه
الأول حُلُّ كَلَامِهِ الْمَذْكُورِ هُنَا عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ. وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي تَحَقَّقَ الْاِخْتِلَافُ
فِي قَوْلِهِ : وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع .

(٢) في ب : (ها هنا) . (٣) في ب : (عند ذكر المشبهات) .

(٤) أي أن معمولي إن وهما اسمها وخبرها مشبهان بالفاعل المؤخر والمفعول به المقدم وقضية
الرفع في الخبر بعد إن مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين - انظر الإنصاف ١٧٦ .

(٥) مرفوع (كان) مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين فمذهب البصريين في مرفوع كان أنه
فاعل ظاهر. الإنصاف ص ٨٢٦ .

* فصل * وَيُضْمَرُ الْعَامِلُ فِي خَيْرٍ كَانَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ : النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ . وَالْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خَنَجَرًا فَخَنَجَرٌ ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ . أَيْ إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَجَزَاؤُهُ شَرٌّ . وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ فِي الْآخِرِ .
وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَفَعُهَا وَيُضْمَرُ الرَّافِعُ ، أَيْ إِنْ كَانَ مَعَهُ خَنَجَرٌ فَالَّذِي يُقْتَلُ بِهِ خَنَجَرٌ

فصل قوله : « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ . . . » فيه أربعة أوجه :
أحدها : نصب الأول ورفع الثاني ، وهو الأحسن^(١) ، لأن « كان » الناقصة كثيرة الدور في كلامهم ، فساغ إضمارها ، لأنها كالمذكورة ، وقد دخل الفاء في (فخير) ، وهي تدخل في الجملة الاسمية إذا وقعت جزء نحو : « إِنْ تَأْتِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ » .
الثاني : نصبها ، أي (إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ يَكُونُ خَيْرًا) أو فهو يُجْزَى خَيْرًا .
الثالث : رفعها ، أي « إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ » ، فـ (كان) هنا إما التامة ، أي إِنْ حَدَثَ ، أو الناقصة .
الرابع : عكس الأول ، أي (إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُ يَكُونُ خَيْرًا) (أو « فهو يُجْزَى خَيْرًا »)^(٢) ، وهذا أردأ الأوجه ، لأن رفع الأول إنما يكون بما ذكرنا من التقدير ، وهو ضعيف لفظاً ومعنى .
أما لفظاً : فلكثره ما يقدر محذوفاً . وأما معنى : فلكون المعنى على الخصوص ، وليس المعنى على الخصوص وإنما المعنى على الإطلاق لأن المراد (إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا) ، لا أَنْ الْمَرَادُ « إِنْ كَانَ عَمَلُهُ عَلَى الْخُصُوصِ خَيْرًا » ، فَإِنْ قُلْتُ : « أَنَا أَقْدَرُهُ كَانَ » التامة على معنى إِنْ حَدَثَ خَيْرٌ . قُلْتُ : « تَقْدِيرُهَا أَيْضاً ضَعِيفٌ ، لَأَنَّهَا قَلِيلَةُ الِاسْتِمَالِ ، وَمَا قُلُّ اسْتِمَالِهِ ضَعْفٌ حَذْفُهُ ، وَمَا كَثُرَ اسْتِمَالُهُ قَوِيٌّ حَذْفُهُ » .

(٢) « إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ يَكُونُ خَيْرًا »

(١) تقدير « إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ »

قَالَ النُّعْمَانُ بْنُ الْمُنْذِرِ:

* قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقَّ وَإِنْ كَذِبًا *

وفي تقديرها محذور آخر: وهو الإخلال بالمعنى، لأنه بصير كأنه أجني عن الأول، والمعنى على تعلقه به، والتعلق في تقدير الناقصة لا التامة، فلذا كان نصب الأول على تقدير الناقصة على الوجه الذي مر في الوجه الأول أحسن. وإنما ضعف نصب الثاني إذ فيها ذكرنا من التقدير كثرة ما يقدر محذوفاً، وفي الرفع تقليله، لأن التقدير: «فجزاؤه خير»، ولو قدرت: «إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً» يلزم منه حذف «الفاء» الثانية في المسألة وهو أيضاً ضعيف، فعلم أن الوجه الأول هو الأحسن. والوجه الرابع هو الأردأ. والوجه الثاني والثالث هما الواقعان بين منزلتي الأحسن والأردأ، لاشتغال كل واحد منهما على ما في الأحسن وعلى ما في الأردأ. ولم يذكر المصنف - رحمه الله^(١) - الوجه الرابع، لأنه ذكر جواز نصبها ورفعها ويلزم من جواز نصبها ورفعها جواز رفع الأول ونصب الثاني ويجوز أن يكون ترك ذكره لكونه الأردأ. قوله:

١٧٦ - (قَدْ قِيلَ)

نصب (حقاً) و(كذباً) بإضمار كان (وقامه)^(٢):

..... فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ^(٣)

(١) ما بين القوسين من ع.

(٢) في الأصل: (وقال) والمثبت من ب وع لأنه الأنسب للمعنى.

(٣) البيت من البسيط للنعمان بن المنذر قاله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه ليبدؤا ربيعة والربيع يؤاكله، وصدره:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقَّ وَإِنْ كَذِبًا

انظر سيبويه ١: ٢٦٠، وابن يعيش ٢: ٩٦-٩٧، ٨: ١٠١، والخزانة ٤: ١٠، والشاهد فيه كما أشار إليه ابن يعيش بقوله: (فإنه يجوز فيه الوجه الأربعة، فالنصب على ما ذكرناه

وسبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد العبسي كان نديم النعمان بن المنذر فوفدت بنو عامر إلى النعمان، وأقاموا عنده لبعض حوائجهم وكان الربيع يقف فيهم^(١) ويحقرهم (عند الملك)^(٢) وكان ليبدّ يومئذ غلاماً قد أخذه معهم، فأخذت بنو عامر ليبدّاً معهم في بعض الأيام ودخلوا على النعمان فرجّز ليبدّ بالربيع (يخاطب الملك وقال)^(٣):

١٧٧ - مَهْلًا - آيَيْتَ اللَّعْنَ - لَا تَأْكُلُ مَعَهُ إِنْ اسْتَه مِنْ بَرَصٍ مُلْمَعَةٍ^(٤)
وَأَنَّهُ يُوَلِّجُ فِيهَا إَصْبَعَهُ يُدْخِلُهَا حَتَّى يُوَارِيَ أَشْجَعَهُ
كَأَنَّمَا يَطْلُبُ شَيْئًا ضَيِّعَةً^(٥)

فترك النعمان مأكلاته وقال له: «عد إلى قومك ولك عندي ما تريد من الحوائج»، فمضى الربيع إلى قبة وتجرد، وأحضر من شاهد بدنه وأنه ليس فيه سوء، فأخبروا النعمان بذلك فقال له:

(قد قيل ذلك)، أي: إنك أبرص، إن كان الذي قيل حقاً وإن كان كذباً، فما اعتذارك منه وأنت لا يمكنك أن تمنع الناس من الحديث، ولا تضبطه بعد انتشاره فلا ينفعلك الاعتذار.

أولاً، والرفع على تقدير إن وقع حق، وإن وقع كذب، أو على إن كان فيه حق، وإن كان فيك كذب. وفي سيبويه ١: ٢٦٠ هو شاهد على ما يضر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف.

(١) يقف فيهم: أي يفتابهم ويظمن فيهم - اللسان (وقع). (٢) ما بين القوسين من ب.

(٣) في ب: وقال يخاطب الملك. والمثبت من الأصل وع.

(٤) وهذه القصة في خزنة الأدب ٤: ٩ - ١٣ ومعها ترجمة الربيع بن زياد.

(٥) الرجز للبد بن ربيعة العامري، انظر ديوانه ص ٣٤٣ وخزنة الأدب - ٤: ١٢، وابن يعيش ٩٨: ٢.

والملمع: الأبرص - اللسان (لمع). ويولج: يدخل.

والأشجع: رأس الإصع، وقيل: عرق ظاهر الكف - اللسان (شجع).

وَمِنْهُ : أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا . وَاتَّئِنِّي بَدَائِبَهُ وَلَوْ حِمَارًا .
وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ ، بِمَعْنَى وَلَوْ يَكُونُ تَمَرٌ وَحِمَارٌ .
وَأَذْفَعِ الشَّرَّ وَلَوْ إِضْبَعًا .

ومنه : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ ، وَالْمَعْنَى لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلَقًا . وَ«مَا»
مَزِيدَةٌ مُعَوِّضَةٌ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ .
وَمِنْهُ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ :

* أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *

قوله : «ومنه أَمَّا أَنْتَ . . . »

أصل الكلام : لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ ، حذف الجار ، لأنه يحذف كثيرا مع (أَنْ) و(أَنْ) ، ثم حذف «كان» للاختصار ، وضمت «ما» وهي للتأكيد إلى «أَنْ» لتكون عَوِّضًا من ذهاب الفعل كالهاء في (زَنَادِقَةٌ)^(١) . وأدغمت النون في الميم ، وانقلب الضمير المتصل في (كنت) منفصلا فصار إلى (أما أنت منطلقا انطلقت) فإن قلت : هذا تقدير فيه استبعاد ، لأن فيه تغييراتٍ شتى ، قلت : نعم ، غير أنه قريب بالنظر إلى ما يلزم لو لم يرجع إلى هذا التقدير الذي ذكرنا ، وهو الخروج عن قياس كلامهم بلزوم استعمال تركيب غير مستقيم إعرابه فارتكاب مستبعد أجدر من ارتكاب ما يؤدي إلى الخروج عن قاعدتهم المعلومة .

قوله :

١٧٨ - «أَبَا خُرَاشَةَ»^(٢)

(١) في ب : (الزنادقة) .

(٢) هذا بعض بيت من البسيط للعباس بن مرداس - والبيت بتمامه :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ

وقد وقف عنده المحقق عبد القادر البغدادي في الخزانة ٤ : ١٣ - ١٩ ، وعلق عليه موردا

وَرُوِيَ قَوْلُهُ :

إِنَّمَا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا قَالَهُ بِكَلَامٍ مَا تَأْتِي وَمَا تَنْذُرُ
بِكُسْرِ الْأَوَّلِ وَقَطْعِ الثَّانِي .

تمامه : فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

« الفاء » في (فإن) (للمليل «لم أذل») المقدر، والمعنى : لكونك ذا نَفَرٍ لم أذل .

وقوله : «لم تأكلهم الضبع» : أي السنة المجذبة شُبَّهَتِ السَّنةُ المجذبةُ في إهلاكها

الناس (بالضَّبْعِ) ^(١) . وفي أمثالهم : «أفسد من الضبع» ^(٢) .

قوله :

١٧٩ - « إِنَّمَا أَقَمْتُ » ^(٣) .

تعليقات غيره، كما صحح نسبه عند من أخطأ في نسبه قائلا : (وهذا البيت من أبيات للمعبس بن مرداس السلمي لا الهذلي كما زعم بعض شراح أبيات المفصل) أ. هـ. وجدير بي أن أذكر هنا أن الزمخشري قد نسب في المفصل ص ٧٣ للهذلي . والبيت من شواهد سيويه ١ : ٢٩٣ ، وابن يعيش ٢ : ٩٩ وابن هشام في الشنور ١٨٦ ، وقد عزوه جميعا للمعبس بن مرداس .

وقد أشار المرزوقي في شرح الحماسة ٢ : ٢٦١ إلى أن خُرَاشَةَ روي بضم الخاء وكسرهما . قال (فخرشة يجوز أن يكون من خرش لعياله أي كسب) .

(١) ما بين المعكوفين ورد مكانه في نسخة ب : «للمعطف على (لم أذل)» ، وصوابه المثبت من الأصل و ، ومما يقوي ذلك أن البغدادي قد ذكر في الخزانة ٤ : ١٥ نص عبارة صاحب الإقليد في فاء (فإن) بقوله : (وقال بعض فضلاء المعجم في «شرح أبيات المفصل» الفاء تمثيل «لم أذل» المقدر والمعنى لكونك ذا نفر لم أذل ، فإن قومي : كذا في الإقليد) أ. هـ .

(٢) في ب : بعث الضبع .

(٣) انظر هذا المثل في مجمع الأمثال ١ : ٤٣ . قال البغدادي بعد أن ذكر المثل : لأنها إذا وقعت في المص عانت ولم تكف بما يكتفي به الذئب ، ومن بعث الضبع وإسرافها في العند استعلت العرب اسمها للسنة المحدة فقالوا (أكلتنا الصم) .

(٤) هذا بعض بيت من البسيط لم أعره له على نسبة ، وقد قال البغدادي في نسبه : (وهذا البيت

التقدير: ولأن كنت مرتحلاً حفظت و«فالله يكلأ» يدل على «حُفَظْتُ» .
 والمعنى: أن أقمّت حفظك الله ، ولكونك مرتحلاً أيضاً حفظك . وكسر همزة (إمّا)
 الأولى واجب، لأنها للشرط، ودخول (مّا) على (إن) فيها كدخولها في نحو: (إمّا
 تكرمني أكرمك)^(١)، وكذا فتح همزة (أمّا) في (وأمّا أنت)، لأنه مثل قولك: «مّا أنت
 منطلقاً» وقد تقدم ذكره.

مع استفاضته في كتب النحولم أظفر بقائله ولا بتتمته والله أعلم به . الخزانة ٤ : ٢١ والبيت
 بتمامه كما ورد في الخزانة ٤ : ١٩ وابن يعيش ٢ : ٩٨ :

إمّا أقمّت وأمّا أنت مُرتحلاً قاللّه يكلأ ما تأتي وما تذرّ

وموضع الشاهد فيه قوله : (مرتحلاً) على أنه منصوب بكان المحذوفة وتقدير الكلام كما
 أشار الشارح في المتن : ولأن كنت مرتحلاً حفظت .

(١) في ب : إما يكرمني أكرمه والمثبت من الأصل وكل جائز

* المنصوب بلا التي لنفي الجنس *

هي كَمَا ذَكَرْتُ مَحْمُولَةٌ عَلَى «إِنَّ» فَلِذَلِكَ نُصِبَ بِهَا الْأِسْمُ وَرُفِعَ الْخَبَرُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَنْفِيُّ مُضَافًا كَقَوْلِكَ : لَا غُلَامٌ رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْهُ ، وَلَا صَاحِبٌ صِدْقٍ مَوْجُودٌ ، أَوْ مُضَارِعًا لَهُ كَقَوْلِكَ : لَا خَيْرًا مِنْهُ قَائِمٌ هُنَا . وَلَا حَافِظًا لِلْقُرْآنِ عِنْدَكَ ، وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا فِي الدَّارِ وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ .

قوله : «الْمَنْصُوبُ بِلَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ»^(١).

قد ذكرنا قبل أن المراد بنفي الجنس ما هو ، فلا عليك أن تتذكره . والمصنف (رحمه الله-)^(٢) لم يذكر ما يقع به التمييز للمنصوب بـ«لا» وكان الأولى أن يقال : هو المسند إليه بعد دخول «لا» نكرة يليها ، مضافاً^(٣) ، أو مشبها بالمضاف ، وإنما لم يذكره استغناء (بها ذكره)^(٤) في أثناء المسائل في هذا الباب .

قوله : «لَا غُلَامٌ رَجُلٌ»

المضاف في هذا الباب مشروط فيه أن يكون مضافاً إلى نكرة ، لأن المراد العموم واستغراق الجنس ، ولا ذلك إلا بكون المضاف إليه منكورا .

والحركة في الغلام للإعراب بمنزلتها في «رَأَيْتُ غُلَامًا رَجُلًا» إذ لو كانت الحركة فيه بنائية ، لما نَوَّنَ المضارع للمضاف في نحو : «لَا خَيْرًا مِنْهُ قَائِمٌ» هنا ، كما لا ينون المفرد في «لَا غُلَامٌ فِي الدَّارِ» .

وإنما امتنع بناء المضاف مع «لا» لما فيه من جعل ثلاثة أشياء وهي (لا) ، و«المضاف» ،

(١) في الأصل : قوله لنفي الجنس والمثبت من ب و ع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) أي دخول (لا) على اسم نكرة يليها حال كون هذا الاسم مضافاً أو مشبهاً بالمضاف .

(٤) في ب : بما ذكر .

فَإِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ مَفْتُوحٌ وَخَبَرُهُ مَرْفُوعٌ كَقَوْلِكَ :
لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَلَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَيَقُولُ الْمُسْتَفْتَحُ وَلَا إِلَهَ
غَيْرُكَ . . .

والمضاف إليه شيئاً واحداً . ولو لم تكن الإضافة معاقبة للتنوين لنون المضاف . ولا يلزم من تعري الاسم من التنوين كونه مبنيًا . ألا ترى أنهم أجمعوا على أن حركة المضاف في «ياغلام رجل» إعرابية ، ولا تنوين فيه ، وإنما لم ينتصب إلا إذا كان مضافاً ، لأنه إذا كان مفرداً تضمن معنى الحرف فيلزم بناؤه . قوله : «فإذا كان مفرداً» .

بَيَّ النَّفْيِ (المفرد)^(١) في نحو : «لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» ، لتضمنه معنى «مِنْ» الاستغراقية ، وقد سبق أن إفادة «مِنْ» الاستغراقية للاستغراق لأنها تدخل لابتداء الجنس إلى انتهائه . فقولك : «هل مِنْ رَجُلٍ ؟» تقديره : «هل من واحد هذا الجنس إلى أقصاه ؟» إلا أنه اكتفى بذكر «مِنْ» عَنْ ذِكْرِ «إِلَى» (لا)^(٢) لدلالة إحدى الغائتين على الأخرى ، وإنما قلنا يتضمن (المفرد)^(٣) معنى «مِنْ» الاستغراقية لأن قولهم : (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) أبلغ في النفي من (لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) بالرفع وَمِنْ (ليس رجل في الدار)^(٤) ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلا بحرف مؤكد مثبت للاستغراق ، وذلك الحرف هو (مِنْ) فوجب تقديرها .

فَإِنْ قُلْتَ : «لَمْ يُمْسَقْ» معنى الاستغراق من حرف النفي ؟ قلت : «لو كانت (لا) مفيدة للاستغراق لذاتها لما جاز قولهم : (لا رجل في الدار بل رجلان)» .
طريقة أخرى في بناء المفرد أن (لا) معناها النفي ، والنفي كالاستفهام في أنها

- (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع .
- (٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع .
- (٣) ما بين القوسين من الأصل و ع والمثبت من ب .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

يتشبان بمضمون الجملة لا بالاسم وحده. ألا ترى أنك إذا قلت: «هل خرج زيد؟» فاستفهامك عن التباس خروج في زمان ماض بزيد، لأنك لم تجهل الخروج في زمان ماض حادثاً على الإطلاق. ولم تجهل أيضاً «زيداً» بل جهلت التباس (ذلك)^(١) الخروج به. فعلم أنّ الاستفهام متشّبت بمضمون الجملة وإذا تقرر هذا في الاستفهام فالنفي شبيهه في هذا الحكم، فإنك إذا قلت: «ما خرج زيد»، فالنفي متشّبت بمضمون الجملة، إذ من المعلوم أنك لم تقصد بذلك نفي جنس الخروج الحادث في زمان ماض، ولئن قَصَدْتَهُ لَتَكْذَبَنَّ في ذلك، لامتناع تصور هذا النفي، ولم تقصد نفي زيد أيضاً، بل قصدت نفي التباس الخروج به، فعلم أن النفي بمنزلة الاستفهام في تشبّتها بمضمون الجملة. و«لا» (في «لا رجل»)^(٢) في قولنا: «لا لرجل» أفضل منك» يفيد النفي الذي من شأنه أن يتشّبت بالاسم المنفي، لا بمضمون الجملة، وهو (النفي على)^(٣) معنى الاستغراق، لأنه غير مُتَصَوِّرٍ في غير الاسم المنفي في الجملة، وهي في إفادتها هذا المعنى كـ«لام» التعريف، فإن اللام تفيد التعريف في نفس الرجل في قولك: «خرج الرجل»، ولما حُصِّتْ «لا» في هذا المقام بحكم أحبوا أن يُنْصَبُوا للاختصاص دليلاً، لتنفصل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تتنزل فيها منزلة حرف يُحْدِثُ في الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المنفي، لأنّ هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم. والحرفُ المحدث لمعنى في نفس الاسم شأنه أن يتنزل منزلة حرف من حروفه. ألا ترى إلى وقوع «اللام» في (بالرجل) فاصلة بين العامل والمعمول، وجعل فصلها كلا فصل كما في جزء الكلمة. (فإن «الراء» في «برجل» لم تجعل فاصلة)^(٤). فإن قلت: «فليُتَيْنَ نحو» الرجل، لأن اللام نازلة منزلة

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب. (٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

• لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ •

الجزء من الاسم ، فناسب أن يُبنى ليكون البناء دالا على فرط امتزاج الحرف بالاسم «قلت:» البناء للميز^(١)، ولا حاجة هنا إلى الميز، لأنه ليس للام حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم فيحتاج إلى نصب الدليل لامتزاجها به بخلاف «لا» فإنها تارة تفيد النفي المتشبه بمضمون الجملة لاغير، وأخرى تفيدة وتفيد النفي المتعلق بالاسم أيضا على ما سبق إليك فيما سبق آنفا.

فإن قلت: لم اختيرت الفتحة للبناء؟

قلت: لأن «لا» قد استحققت النصب في الأصل لكونها محمولة على «إن» فلما وجب البناء بني الاسم المنفي على الحركة المستحقة دون الأجنبية رعاية لجانب الأصل من وجه.

قوله:

١٨٠- لَا نَسَبَ
.....

تمامه :
إِتْسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ ،

وَفِي نَعَضِ النُّسَخِ : إِتْسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّائِقِ .

زعم الرواة أن النعمان بن المنذر بعث جيشا إلى بني سليم لشيء كان وجد عليهم من أجله ، فمر الجيش على غطفان فاستجاشوهم على بني سليم فهزمت بنو سليم الجيش ومثت غطفان إلى بني سليم بالرحم التي بينهم ، فقال أبو عامر قصيدة منها قوله^(٢) :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ إِتْسَعَ الْفَتْقُ عَلَى الرَّائِقِ^(٣)

(١) الميز: التميز بين الأشياء . تقول مررت بعضه من بعض فانا اميزه ميزا . اللسان (ممن).

(٢) انظر الفصحة في حاشية الإصناف ٣٨٨ وقد حققها المحقق محمد محيى الدين عبد الحميد عس ابن برى .

(٣) البيت من السريع نسبته الألويسي في الضرائر ص ١٣٦ إلى أنس بن عباس بن مرداس

فَعَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ . كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا أَرَى خُلَّةً . . .

لَا صَلَاحَ بَيْنِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلْتُ عَاتِقِي
سَيِّفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا قَرَقَرُ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ
يريد أنهم أعانوا جيش الملك علينا ولم يرعوا ما بيننا وبينهم من النسب والصدقة،
فنحن أيضا لا نرعى لهم وقد (تفاقم)^(١) ما بيننا وبينهم فلا يرجى صلاحه، فهو كالفتق
الواسع، يتعب من يريد أن يرتقه فلا صلح بيننا أبدا.
قوله : «فعلى إضمار فعل» .

هذا الكلام غير مستقيم، لأنَّ (لا نسب) و(لا خلة) مثل قولهم «لا حول ولا قوة»،
وهناك لم يضمّر فعل فكذا ههنا، بخلاف قوله : «ألا رجلا» فإنه لا يمكن جعله من
باب «لا حول ولا قوة» لعدم التكرير فيه، فلذا حملوه على إضمار فعل فاستقام ذلك
منهم .

السلمي وقد صوب الرواية من (الواقع) إلى (الرائق) لمجانسة الروي قبله وبعده، كما نسبه
الجوهري وابن منظور لأبي عامر جد العباس بن مرداس السلمي - الصحاح واللسان
(رتق) .

وقد ورد في سيبويه ٢ : ٢٨٥ ، والإنصاف ٣٨٨ من غير عزو .

(١) في الأصل (تقادم) وهو تحريف، والمثبت من ب و ع .

كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ فِي قَوْلِهِ :

* أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا *

كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا . وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ نَوْنٌ مُضْطَرًّا .

قوله :

١٨١ - وَالْأَ ،

تمامه : يَذُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّتُ^(١)

الْمُحْصَلَةُ بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ الْمَكْسُورَةِ : الْمَرَأَةُ الَّتِي تُحْصَلُ تَرَابِ الْمُعْدِنِ^(٢) وَتَبَيَّتُ : أَيُ تَبَيَّنَ . إِنَّمَا أَضْمَرَ الْفِعْلَ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى تَقْدِيرِهِ ، لِأَن قَوْلَهُ : « أَلَا رَجُلًا » قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ أَلْتَمَنِي ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا تَسْمِيَتُهُمْ تِلْكَ الْمَرَأَةَ بِالْمَتَمْنِيَةِ لِقَوْلِهَا :

١٨٢ - أَلَا سَبِيلَ إِلَى خَيْرٍ (لِاشْرَبَهَا)^(٣) أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى نَصْرِ بْنِ حُجَّاجٍ^(٤)

(١) هَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ لِعَمْرُو بْنِ قُعَاسٍ أَوْ قُعَاسِ الْمَرَادِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي الطَّرَافِ الْاَدَبِيَّةِ ص ٧٢ عَدَّتْهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بَيْتًا وَمُطْلَمَهَا :

أَلَا يَا بَيْتَ بِالْعِلْيَاءِ بَيَّتُ وَتَوَلَّى حُبَّ أَهْلِكَ مَا آتَيْتُ

قَالَ فِيهِ سَبِيحُوه ٢ : ٣٠٨ وَسَالَتِ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ قَوْلِهِ :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَذُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبَيَّتُ

فَزَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى التَّمْنِي ، وَلَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الرَّجُلِ : فَهَلَّا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ كَأَنَّهُ قَالَ : أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا .

وَأَمَّا يُونُسُ فَزَعَمَ أَنَّهُ نَوْنٌ مُضْطَرًّا ، وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ : لَا نَسْبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ عَلَى الْاضْطِرَارِّ .

(٢) انْظُرْ رَأْيَ الْبَغْدَادِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ الْمُحْصَلَةِ فِي الْخَزَانَةِ ٣ : ٥٤ .

(٣) فِي ب : « فَاشْرَبَهَا » وَالتَّمْنِي مِنَ الْأَصْلِ وَ ع .

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ لِامْرَأَةٍ اسْمُهَا الْمَتَمْنِيَةُ ذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ خَبَرَهَا فِي الْخَزَانَةِ ٤ : ٨٠ نَقْلًا عَنْ

الْأَصْبَهَانِيِّ فِي الدَّرَةِ الْفَاحِشَةِ قَالَ : (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَصَبَ مِنَ الْمَتَمْنِيَةِ ، فَإِنَّ هَذَا الْمَثَلَ مِنْ أَمْثَالِ

أَهْلِ الْمَدِينَةِ سَارَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ . وَالْمَتَمْنِيَةُ : امْرَأَةٌ مَدِينَةٌ عَشَقَتْ فَتًى مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ يُقَالُ

لَهُ نَصْرٌ مِنْ الْحُجَّاجِ بْنِ عَلَاطٍ ، وَكَانَ أَحْسَنَ أَهْلِ زَمَانِهِ صُورَةً ، فَضَبَّتْ مِنْ أَجْلِهِ وَنَفَتْ مِنْ

الْوَجْدِ لَهُ ثُمَّ لَهَجَتْ بِذِكْرِهِ حَتَّى صَارَ هُجْرًا هَا .) وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَلَى أَنَّ (أَلَا) فِيهِ لِلتَّمْنِي .

*** فصل * وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً قَالَ سَيَّوِيهِ : وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ حَسَنٌ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ رَبٌّ حَسَنٌ لَكَ أَنْ تُعْمَلَ فِيهِ لَا . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :**

*** لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ ***

وَلَأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي «أَلَا»^(١) لِلْإِسْتِفْهَامِ وَهُوَ مُسْتَدَعٍ لِلْفِعْلِ .
(قوله : نَوْنٌ)^(٢) قال المصنف - (رحمه الله)^(٣) - هذا الاضطراب على مذهبه كالاضطراب الذي في قوله :

١٨٣ - «سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا»^(٤)

فصل قوله : «وَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً»

لأنَّ «لا» لنفي فيه شمول ولا يحصل شمول النفي إلا بدخولها على المنكور أما «ما» فلذات النفي ، فلذا عُمِتْ بدخولها المعرفة والنكرة .
والوجه الثاني لوجوب التنكير : أن الغرض (بلا) نفي الجنس ، فلو عُرِفَ لم يُعَرَّفْ إلا تعريفَ جنسٍ ، فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعا .
قوله :

١٨٤ - لَا هَيْثَمَ^(٥)

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) ما بين القوسين من ب .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع .

(٤) هذا صدر بيت من الوافر . للأحوص كما ورد في ديوانه ص ١٨٩ وعجزه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ *

انظر سيبويه ٢ : ٢١٩ والإنصاف ٣١١ ، وابن يعيش ٢ : ٤٢ . وموضع الشاهد فيه قوله

(يا مطي) الأولى حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا حين اضطرب إلى ذلك .

(٥) صدره : لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَ لِلْمَطِيِّ

ذكره سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٩٦ من غير عزو لأحد ونقل البغدادى في الخزانة ٤ : ٥٩ أنه

وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكَدْنَ وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ
وَقَوْلُهُمْ: لَا بَصْرَةَ لَكُمْ، وَقَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا، فَعَلَى تَقْدِيرِ
التَّكْبِيرِ . . .

أي لا مِثْلُ هَيْثَم، و(مثل) إذا أُضِيفَ إلى معرفة فإنه نكرة لما سنقرره بعد إن شاء الله تعالى. و(هَيْثَم): اسم راعٍ حَسَنُ الرَّغِيَّةِ، وقيل: اسم حَادٍ وَبَعْدَهُ:

«..... وَلَا قَتَى مِثْلُ ابْنِ خُبَيْرٍ»

١٨٥ - قوله: «وَقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ»^(١).

هو يفتح الزاء يهجو ابْنَ الزُّبَيْرِ (عَبْدُ اللَّهِ)^(٢)، وقد سأله فلم يعطه، و(أَبُو خُبَيْبٍ) كنية عبد الله، والتَّكْدُ: قلة الخبر. و(لا أُمِيَّةً): ولا مِثْلُ أُمِيَّة.

«وَقَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا»^(٣) يُرِيدُ عَلِيًّا - رضي الله عنه - قيل: هذا قولُ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يقولونه عند القضاء، ومعناه:

لبعض بني دُبَيْرٍ وهي قبيلة من بني أسد. والشاهد فيه نصب (هَيْثَم) بلا وهو علم معرفة، وجاز ذلك لأنه أراد لا أمثال هَيْثَم ممن يقوم مقامه في حذاء المطي فصار العلم شائعاً. قال فيه سيبريه: «فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هَيْثَم من الهَيْثَمِيِّين».

(١) هو عبد الله بن الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيُّ: قاتل البيت الشاهد وفيما يلي نصه:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكَدْنَ وَلَا أُمِيَّةً فِي الْبِلَادِ

قال البخاري في الخزانة ٤: ٦١ - ٦٢ وهذا البيت من أبيات لعبد الله ابن الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيِّ، قالها في عبد الله ابن الزُّبَيْرِ بن العوام، وكان شديد البخل. والشاهد فيه نصب أُمِيَّة بلا النافية على معنى: ولا أمثال أُمِيَّة، والقول فيه كالقول في الشاهد الذي قبله.

انظر ما قال فيه ابن يعيش في شرحه ٢: ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثت من ب وع.

(٣) انظر المختص ٤: ٣٦٣ حاشية ١ وشرح الكافية للرضي ١: ٢٣٩

وَأَمَّا لَا سِيَمًا زَيْدٌ فَمِثْلُ : لَا مِثْلُ زَيْدٍ .

* فصل * وَتَقُولُ : لَا أَبَ لَكَ . . .

أنحكم نحن وليس على - رضي الله عنه - حاضرا فيه؟، وقيل: من قال «ولا أبا حسن لها» فكأنه قال: لا عالم لها، لأنه كان معروفا بالعلم، والرجل إذا كان مشهورا بصفة كان اسمه صفة بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، ألا ترى أنه يقال: (فلان حاتم) أي جواد لكون حاتم مشهورا بالجود وهذا هو الوجه الثاني في تخريج هذه المسائل، يؤيد هذا الوجه قولهم: «لكل فرعون موسى» أي لكل جبار قاهر.

قوله : «فَمِثْلُ لَا مِثْلُ»

لأن السِّيَّ بمعنى : المِثْل .

قوله : «لَا أَبَ لَكَ»

المنفي مفرد نكرة، فيبنى على الفتح لما قدّمنا، وإنما أورد هذا وإن كان معلوما بالقياس على ما تقدم لأجل اللغة التي سنذكرها بعد لكونها على خلاف القياس وهي : لا أبا لك . فإن قلت : فلم لم تقل إنّ «لَا أَبَ لَكَ» مضارع للمضاف بمنزلة : (لا خيرا منه قائم هنا)، لتعلق اللام به كما تعلق فيه بـ (خيرا)؟ قلت اللام متعلق بمحذوف، والتقدير : لا أب كائن لك ، وقولهم (لا أب لك) يستعمل في الذم وقيل في المدح، ووجه المدح هنا مثل وجه الدعاء لعين بثينة في قوله :

١٨٦ - «رَمَى اللِّسُ فِي عَيْنِي بُثَيْنَةَ الْقَدَى»^(١)

(١) صدر بيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٣ وعجزه :

..... وفي الغر من أنيابها بالقوادح

قال البغدادي في الخزانة ٦ : ٣٩٨ بعد أن ذكر الشاهد : على أن الشيء إذا بلغ غايته يُدعى عليه صونا عن عين الكمال كما هنا . ومما قاله في تفسيره وشرح مفرداته : (رمى الله في عيني بثينة) : سبحانه الله ، ما أحسن عينها وقد نقل ذلك عن ابن الأنباري في (الزاهر) والقذى : كل ما وقع في العينين من شيء يؤذيها كالتراب والعود ونحوهما وقد نقل هذا التفسير عن أبي حيان في تذكرته والقوادح : جمع قاذح . وهو السواد الذي يظهر في الأسنان - نقله من الصحاح . ووجدته في الصحاح (قدح) .

..... قَالَ نَهَارُ بْنُ تَوْسَعَةَ الشُّكْرِيُّ :

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ
وَلَا غَلَامَيْنِ لَكَ، وَلَا نَاصِرَيْنِ لَكَ . . .

وذكر في شرح قوله عليه السلام : «عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَذَاكَ»^(١) أن «تَرِبْتُ يَذَاكَ» دعاء له وليس بدعاء عليه . ومثاله : (لَا أَبَ لَكَ)، وعن نَضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ الْحَلِيلَ عَنْ قَوْلِ الْعَرَبِ : (لَا أَبَا لَكَ) فَقَالَ : مَعْنَاهُ لَا كَافٍ لَكَ، وَقِيلَ : قَوْلُهُمْ لَا أَبَا لَكَ مَعْنَاهُ : بَعْتُ وَتَحْضِيضُ، وَلَيْسَ بِنَفْيٍ لِلْأَبَوَةِ .

١٨٧ - قَوْلُهُ : «نَهَارُ بْنُ تَوْسَعَةَ» . . .^(٢)

(نهار) علم منقول من نهار ضد ليل و«تَوْسَعَةَ» ؛ بفتح التاء وكسر السين .
قَوْلُهُ : «وَلَا غَلَامَيْنِ لَكَ» .

هذا أيضاً على نهج لا أَبَ لَكَ في البناء ، وفي تعلق اللام في لك بما ذكرنا من المحذوف في (لا أَبَ لَكَ) أي كائنين لك . فإن قلت : التنوين لا يجمع البناء ، والنون في غلامين عوض منها ، قلت بل هي عوض عن الحركة كالنون في (ياغلامان)^(٣) . ألا تَرَكَ تَقُولَ لَا غَلَامٌ وَيَا غَلَامُ فَتَجِدُهُ عَارِياً عَنِ التَّنْوِينِ .

(١) صحيح البخاري ١٥ باب النكاح ، وصحيح مسلم باب الرضاع ٤ ، ٦ ، ٨ ، ٥٣ ، ٥٤ .
(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري ببيت نهار بن تَوْسَعَةَ بن أَبِي عَثْبَانَ قَالَ عَنْهُ ابْنُ قَتِيْبَةٍ فِي الشَّعْرِ وَالشُّعْرَاءُ : هُوَ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ مِنْ بَنِي حَنْتَمٍ ، وَكَانَ أَشْعَرُ بَكْرِ (بن وائل) بخراسان وهو القائل :

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا هَتَفُوا بِبَكْرِ أَوْ تَمِيمٍ
انظر الشعر والشعراء ١ : ٥٣٧ وسيبويه ٢ : ٢٨٢ ، وابن يعيش ٢ : ١٠٤ حيث قال في بيان موضع الشاهد فيه : «قوله لا أَبَ على البناء ، وتركيب النافى والمنفى وجعلهما شيئاً واحداً ، ومعناه ظاهر . يقول إنني لا افتخر بأبائي ، وانتماي إلى قبائل العرب من قيس وتميم وبحوهم كما يفعل غيري ، وإنما افتخاري بالإسلام وكفى به فخراً - والبيت من الوافر
(٣) في الأصل «غلامان» والمنث من ب وع .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَا أَبَالَكَ وَلَا غُلَامِي لَكَ ، وَلَا نَاصِرِي لَكَ ، فَمُشَبَّهٌ فِي الشُّذُوزِ بِالْمَلَامِحِ وَالْمَذَاكِيرِ ، وَلَذُنْ غُدُوَّةٌ . . .

قوله : «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (لَا أَبَالَكَ)» .

اللام في (لَا أَبَالَكَ) مُعْتَدٌّ بِهَا مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهِهِ ، فَوَجْهُهُ الْإِعْتِدَادُ : أَنَّ (الْأَبَ) لَوْ كَانَ مُضَافًا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمَا حَامَتْ (لَا) حَوْلَهُ لِإِخْتِصَاصِهَا بِالنِّكَرَاتِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَكَيْفَ يَجْمَعُ بَيْنَ النَّصَبِ وَالنُّونِ فَلَوْلَا أَنَّ اللَّامَ دَاخِلَةً فِي حَدِّ الْإِعْتِدَادِ بِهَا فِي الثَّبُوتِ ، وَالْحُجْزِ عَنِ الْإِضَافَةِ لَمَا سَاغَ قَوْلُهُمْ : لَا أَبَالَكَ .

وَوَجْهُ عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا بِثُبُوتِ الْأَلْفِ فِي أَبَا لِإِخْتِصَاصِ ثُبُوتِهَا بِالْإِضَافَةِ يُقَالُ : (رَأَيْتُ أَبَاكَ) ، وَلَا يُقَالُ (رَأَيْتُ الْأَبَا) بِالْأَلْفِ ، فَلَوْلَمْ تَكُنِ اللَّامُ فِي تَقْدِيرِ (الزَّائِلِ) ^(١) السَّاقِطِ مِثْلَ (مَا) فِي ﴿فِي سَارَحَمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ ^(٢) وَ﴿فِي مَائَةِ نَفْسِهِمْ﴾ ^(٣) لَمَا ثَبَّتَ هِيَ ، وَثُبُوتُهَا هُنَا . نَظِيرُ سَقُوطِ النُّونِ فِي مِثَالِيهِ ، إِذِ الثَّبُوتُ وَالسَّقُوطُ كِلَاهُمَا لِلْإِضَافَةِ وَاللَّامُ (فِي الْفَصْلَيْنِ مُعْتَدٌّ بِهَا) ^(٤) مِنْ وَجْهِهِ دُونَ وَجْهِهِ ، وَهَذَا الثَّبُوتُ وَالسَّقُوطُ مِنَ الشَّوَادِ ، كَمَا أَنَّ الْمَلَامِحَ فِي جَمْعِ لَمْحَةٍ ^(٥) ، وَهِيَ الشَّبْهَةُ ، يُقَالُ فِي فَلَانٍ لَمْحَةٌ مِنْ أَبِيهِ أَيْ مُشَابِهَةٌ ، وَأَنَّ الْمَذَاكِيرَ فِي جَمْعِ ذَكَرٍ وَأَنَّ (لَذُنْ غُدُوَّةً) بِالنَّصَبِ فِي (لَذُنْ غُدُوَّةً) بِالْجَرِّ لِلْإِضَافَةِ مِنَ الشَّوَادِ . وَالْقِيَاسُ لِمَحَاتٍ وَذُكُورٍ وَلَذُنْ غُدُوَّةً بِالْجَرِّ .

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةُ ١٥٩ .

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ آيَةُ ١٥٥ وَسُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ١٣ .

(٤) فِي ب : (فِي الْوُجْهِينِ مُعْتَدٌّ بِهَا) وَفِي ع : (فِي الْفَصْلَيْنِ مُعْتَدٌّ بِهَا) وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) انْظُرْ سَيَبُوه ٢ : ٢٨١ .

وَقَضُّهُمْ فِيهِ إِلَى الْإِضَافَةِ وَإِثْبَاتِ الْأَلْفِ وَحَذْفِ التَّوْنِ لِذَلِكَ . . .

قوله : « وَقَضُّهُمْ فِيهِ . . . » .

يريد أنه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى ، وجعل إعطاءه حكم المضاف لذلك ، ثم أكد كونه مضافاً بأن جعل اللام مزيدة لتوكيد الإضافة ثم ذكر معنى آخر (في مجيء هذه اللام) ^(١) وهو ما يظهر بها من صورة الانفصال (بمعنى) ^(٢) أنه لما تعذر قضاء حق المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرة قضى حقه باعتبار اللفظ ، وكل ما ذكرنا من كلامه مشعر بأنه مضاف في الحقيقة ، وهذا غير مستقيم ، إذ لو كان مضافاً لامتنع دخول «لا» عليه ، ولأن التكرير للمنفي المعرفة لازم ، ولا تكرير هنا ، وللزوم الرفع أيضاً للزوم الرفع المنفي المكرر (من المعارف) ^(٣) .

والوجه الذي يعول عليه هو أن يقال أعطي أحكام (المضاف) ^(٤) على وجه الشذوذ لشبهه بالمضاف بمشاركة بينهما في أصل المعنى ، فقولك : (صديقك ، وصديق لك) ، مشتركان في أصل النسبة وإن اختلفا في الاختصية (عند حذف اللام) ^(٥) والأعمية عند ثبوتها ، ولذا لم يقل : (لا أبا فيها) إذ لا مدخل له في النسبة الإضافية الاختصية ولا الأعمية .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ب : (يعني) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) في ب (المعارف) والمشت من الأصل وهو الصواب .

(٥) في ب (حذف اللام) وصوابه المشت من الأصل لاسهامه مع المعنى

وَأِنَّمَا أَقْحَمَتِ اللَّامُ الْمُضِيفَةُ تَوْكِيداً لِلإِضَافَةِ، أَلَا تَرَاهُمْ لَا يَقُولُونَ
لَا أَبَا فِيهَا، وَلَا رَقِيبِي عَلَيْهَا، وَلَا مُجِيرِي مِنْهَا..

قوله : «توكيدا للإضافة» .

إذا الإضافة بمعنى اللام، بدليل أن الفاصل إذا كان سوى اللام لا يجوز، لا يقال :
«لا أبا فيها»، فإن قلت ينبغي أن يجوز (لا خاتمي من فِضَّة) كما جاز «لا أبا لك»،
لأن الإضافة في (خاتم فضة) بمعنى (مِنْ) كما كانت هناك بمعنى اللام. قلت إنها
امتنع «لا خاتمي من فضة» لكونه غير مسموع من العرب، لا لأن (مِنْ) غير صالحة
لتأكيد الإضافة مع أن نحو (لا أبا لك) شاذ والقياس على الشواذ ممتنع، فإن قلت :
قد قررت أن اللام لا بد منها في نحو: لا أبا لك، فما بالها محذوفة في قوله :
١٨٨ - «وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ تُحْلِدُ؟»^(١).

وقوله :

١٨٩ - أَبَاكَوَتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَيْ مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(٢).

قلت : لما استقرَّ في الأذهان، وعلم في كل مكان أنه لا بد منها أجتريء على حذفها

(١) هذا عجز بيت من الطويل نسبة سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٧٩ لمسكين الدارمي ولم ينسبه
المبرد في المقتضب ٤ : ٣٧٥ وقال البغدادي في نسبه : (ولا يخفى أن هذا البيت من
قصيدة عينية لمسكين الدارمي وليس فيها الضرورة والمصراع هكذا :
وأي كريم لا أبا لك يُمَنِّع . الخزانة ٤ : ١٠١ .

وصدر البيت : (وَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزَرَّدٌ) - انظر ديوان مسكين الدارمي ص ٣١ .
وشماخ ومزرد : هما أخوان لأب وأم وصحبايان وشاعران . الخزانة ٤ : ١٠٢ - وموضع
الشاهد قوله (لا أبا لك) على أن إضافة «أبا» إلى الضمير بدون اللام شاذة لا يقاس عليها .
(٢) البيت من الوافر وقد نسبة البغدادي في الخزانة ٤ : ١٠٥ إلى أبي حية النميري . وقال :
(قال أبو علي في «التذكرة» قال أبو عثمان : لم يجيء في باب النفي مثل لا أَبَاكَ مضافا بغير
لام إلا هذا وحده، وأنشد البيتين) وهما البيتان السابقان . والشاهد فيهما حذف لام الإضافة
في (لا أباك) شذوذا .

وَقَضَاءٌ مِنْ حَقِّ الْمَنْفِيِّ فِي التَّنْكِيرِ بِمَا يَظْهَرُ بِهَا مِنْ صُورَةِ الْإِنْفِصَالِ .
وَقَدْ شُبِّهَتْ فِي أَنَّهَا مُرْبِلَةٌ وَمُؤَكَّدَةٌ بِتَيْمِ الثَّانِي فِي :
* يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٌّ * وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَنْفِيِّ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ وَبَيْنَهُ فِي الْأَوَّلَى
أَنَّهُ فِي هَذِهِ مُعْرَبٌ وَفِي تِلْكَ مَبْنِيٌّ . . .

ثقة على فهم السامع، ونظير هذا الحذف: حذف حرف النفي في جواب القسم في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَعَالَى أَتَذْكُرُ يُوسُفَ﴾^(١) أي لا تفتؤ وسيجيء ذكره في المشترك (إن شاء الله تعالى)^(٢).
قوله: «وَقَضَاءٌ».

عُظِفَ عَلَى «تَوْكِيدٍ» أَي إِنَّ حَقَّ «لَا» أَنْ لَا تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى الْمُنْكَرِ فَأَقْحَمُوا اللَّامَ لِيَنْفِكَ الْإِتِّصَالَ الْمَشْعُرَ بِكَوْنِ الْمُضَافِ مَعْرِفَةً.

١٠٦م - قوله: «بِتَيْمِ الثَّانِي»^(٣).

أَي هَذِهِ اللَّامُ مَعَ الْإِضَافَةِ شَيْثَانٌ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، تَزَادُ مَاقِبِلَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ التَّيْمِينَ كَذَلِكَ.
قوله: «وَالْفَرْقُ».

يُرِيدُ أَنْ (لَا أَبَا لَكَ) مُعْرَبٌ وَكَذَا (لَا غُلَامِي لَكَ) وَ(لَا نَاصِرِي لَكَ) وَأَنْ (لَا أَبَ لَكَ) مَبْنِيٌّ، لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ فِي (لَا أَبَ لَكَ) مُجْرَدٌ عَنِ الْإِضَافَةِ الْمَعْرِفَةِ، إِذْ لَوْ كَانَ مُضَافًا لَكَانَتْ الْأَلْفُ ثَابِتَةً ثَبُوتِهَا فِي (لَا أَبَا لَكَ)، فَأَمَّا (لَا غُلَامِي لَكَ) وَ(لَا نَاصِرِي لَكَ) فَمَبْنِيٌّ

(١) سورة يوسف آية ٨٥.

(٢) ما بين المكونين ساقط من ب

(٣) إشارة إلى قول الشاعر:

يَتَيْمَ نَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبْلُغُكُمْ فِي سَوَاءٍ خُمْرٍ
وهو تحرير وقد مر أعلاه ص ٤٢٩ - ٤٣٠ من الرسالة

فَإِذَا فَصَلْتَ فَقُلْتَ لَا يَدِينُ بِهَا لَكَ، وَلَا أَبَ فِيهَا لَكَ اِمْتَنَعَ الْحَذْفُ
وَالْإِثْبَاتُ عِنْدَ سَيَبُوهِ، وَأَجَارَهُمَا يُؤْنَسُ، وَإِذَا قُلْتَ لَا غُلَامَيْنِ ظَرِيفَيْنِ
لَكَ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِبْثَاتِ النُّونِ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ.

عند سيبويه^(١) بالقياس على الواحد. وعند المبرد^(٢): منصوب، وحجته أنه لو كان مبنيًا
لسقط النون كما سقط التنوين من الواحد. والجواب ما ذكرنا قبل.

قوله: «امتنع الحذف والإثبات»

أي حذف النون من «لا يدين بها» وإثبات الألف في «لا أب فيها»، (وحجة يؤنس)^(٣)
أن قولهم: (لا أب لك) نزل منزلة المضاف والمضاف إليه، ولذا ثبتت الألف في (لا
أب لك)، والفصل بينهما بالظرف سائغ كما في قوله:
١٩٠ - هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَاهُ^(٤).

أي: هما أخوا «مَنْ» و«في الحرب» فاصل، فيجوز الفصل هنا، وحجة سيبويه أن
الفصل هنا بشيئين: الظرف، واللام، فلا يجوز.

(١) انظر سيبويه ٢: ٢٧٦ - ٢٧٧، ٢٨٣.

(٢) انظر مذهب المبرد في هذه المسألة في المقتضب ٤: ٣٧٤ - ٣٧٦.

(٣) في ب: فحجة يونس والمثبت من الأصل. انظر رأي يونس في سيبويه ٢: ٢٧٩ وابن
يعيش ٢: ١٠٨.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَذَعَاهُمَا

وقد اختلف في نسبه فقد نسبته سيبويه إلى دُرْنَا بِنْتِ عَبَّعَةَ في الكتاب ١: ١٨٠ وكذلك
ابن يعيش في شرح المفصل ٣: ٢١ ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف ٤٣٤ إليها وإلى عَمْرَةَ
الْجُشْمِيَّةِ والأصوب نسبته إلى عَمْرَةَ الْخُنَعْمِيَّةِ والبيت ثاني أبيات من مقطوعة لها عدتها تسعة
أبيات في رثاء ابنائها أولها:

لَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ أَنْ قُلْتُ وَإِبَائَاهُمَا؟!

وموضع الشاهد فيه قوله: (في الحرب) حيث فصل بها بين المضاف والمضاف إليه.

.....

وحجته على الوجه الذي ذكرنا أنه مشبّه بالمضاف على وجه بعيد، لأنه بطريق الشذوذ، والفصل يبعد المضاف عن المضاف إليه ويوهم زوال الإضافة لأن المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة فلا يفصل بين أجزاء الكلمة بفاصل، فلا يلزم من تشبيهه بالمضاف بوجه بعيد تشبيهه بما هو أبعد منه، فلذا امتنع الحذف والإثبات للذاتان هما من أحكام الإضافة فيما نحن بصدد، ومعنى (لا يدين بها لك): لا طاقة بهذه الحادثة لك.

قوله: «لم يكن بد».

هذه المسألة متفق عليها، إنما لم يجز إسقاط النون من الصفة والموصوف لأنك لو قصدت الإسقاط فلا يخلو من أن تسقط النون من الموصوف أو الصفة وكلاهما ممتنع. أما الإسقاط من الموصوف فلأن الإسقاط في (غلامي لك) كان على تقدير: سقوط السلام من لك، فأجمل أحوال قولك: «لا غلامي طرفين لك» أن (يتنزل) منزلة المضاف وليس في كلامهم مضاف فُصل بينه وبين المضاف إليه بصفة نحو:

(رأيت غلاميَ الطريفيْن زيدَ غلاميَ زيدَ) والتقدير: رأيت غلاميَ زيدَ الطريفيْن

وأما الإسقاط من الصفة فإنما امتنع لأنه للإضافة، والموصوف يضاف دون الصفة، ألا تراك لا تقول: (لَقَيْتُ غُلَامَيْنِ طَرَفِيْكَ) ("بجعل الطريفيْن صفة، وإنما تقول: غلاميك الطريفيْن).

(١) م ب: «أن ينزل». والمشت من الأصل وع.

(٢) م ب: «رأيت غلامين طريفيك» والمشت من الأصل وع.

* فصل * وَفِي صِفَةِ الْمُفْرَدِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُبْنَى مَعَهُ عَلَى الْفَتْحِ كَقَوْلِكَ : لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا ،
وَالثَّانِي : أَنْ تُعْرَبَ مَحْمُولَةً عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ كَقَوْلِكَ : لَا رَجُلٌ ظَرِيفاً
فِيهَا ، أَوْ ظَرِيفٌ . وَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهُمَا أُعْرِبْتَ . .

قوله : « وفي صفة المفرد » .

اعلم أن المنفي المفرد إذا وصف ففي صفته ثلاثة أوجه :
أحدها : أن تُمزَج الصفة بالموصوف وتجعلا بمنزلة اسم مفرد ، لأنها بمنزلة شيء واحد
لدلالتهما على ذات واحد .

ألا ترى أنك إذا قلت : (لا رجل في الدار) كان النفي لجنس الرجال عموماً ، فعلم
أن صفة المنفي ليست كغيرها من الصفات في كونها فضلات . فإنك تقول : يا زيدُ
الظريفُ ، ولا تفيد الصفة إلا توضيحاً في المنادى ولم تجعله لنوع دون نوع .

وثانيها : أن تنصب الصفة وتؤنثها ، وإن كان الموصوف مبنياً ، أما الإعراب :
فلانتفاء علة البناء ، لأن تضمن معنى الحرف في الموصوف لا في الصفة ، ولذا أعربت
ونصبت حملاً على لفظه ، لأن هذه الحركة التي في المنفي شُبِّهَتْ لكونها عارضة بحركة
الإعراب ، كضمة المنادى ، ولذا ساغ النصب حملاً (على لفظه)^(١) كما تقول : (يا زيدُ
الظريفُ) ، فترفع الصفة لتضاهي الموصوف إلا أنَّ هذه الصفة لما عُرِيت من اللام
نُؤنثت .

وثالثها : أن ترفع الصفة حملاً على محلِّه . فقولك (لا رجلٌ ظريفٌ فيها) بمنزلة : (ما
رجلٌ ظريفٌ فيها) وإن لم يكن في « ما » ما في « لا » من معنى الاستغراق و« رجل » كما
ترى مرفوع بالابتداء ، فيجوز رفع الصفة .

(١) في ب : « على اللفظ » والمثبت من الأصل و ع .

وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ الرَّائِدَةِ عَلَيْهَا إِلَّا الْإِعْرَابُ. فَإِنْ كُرِّرْتَ الْمَنْفِيَّ جَازَ فِي
الثَّانِي الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَا مَاءَ مَاءً بَارِداً وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تُنَوِّنْ.
* فصل * وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ حُكْمُ الصِّفَةِ إِلَّا فِي الْبِنَاءِ قَالَ: فَلَا
أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ.

قوله: «وَلَيْسَ فِي الصِّفَةِ الرَّائِدَةِ»

إذا كان للموصوف أكثر من صفة واحدة نحو: (لا رَجُلٌ ظَرِيفاً عَاقِلاً فِيهَا) فالزائدة
لا تُبْنَى، لأنهم لا يجعلون ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، (لكراهية) (١) كثرة التركيب، وفي
الصفة الأولى ما سبق من الأمرين.

قوله: «فَإِنْ كُرِّرْتَ الْمَنْفِيَّ».

المنفي المكرر بمنزلة المنفي الموصوف، فهناك يجوز الأمران (فكذا هذا) (٢) ووجه
الإعراب أن القياس أن يكون التكرار غير مانع عن البناء، لأن المكرر عين الأول،
إلا أنه لما كان من أصلهم أن لا تُبْنَى ثلاث كلمات حصل المانع عن البناء فلم يُبْنِ
فحمل على اللفظ فقيل: (لا ماء ماءً بارداً). ولأن الثاني تابع كالصفة فجاز فيه
الإعراب كما جاز فيها.

وأما البناء: فلأن الأول في حكم السقوط، لأنه بدل عن الأول وهو في حكم
الساقط فكانه قال: (لا ماء) غير مكرر، وإنما لم يجز البناء في الصفة في قولك: (لا
ماء ماءً بارداً) مع المنفي لوقوع الاسم المكرر فاصلاً بينهما.

قوله: «وَحُكْمُ الْمَعْطُوفِ».

أي لك أن تنصب المعطوف أو ترفعه حملاً على لفظ المعطوف عليه، وعمله كما في
الصفة، وليس لك أن تُبْنِيَهُ وتقول: (لا أَبَ وَابْنٌ)، كما قلت: (لا رجلاً ظريفاً)
والفرق أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد، فأمكن أن يُجْعَلَ شيئاً واحداً كخمس

(١) في ب : «لكراهية». والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب : «وكذا هنا» والمثبت من الأصل وع.

وَقَالَ : * لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ * *

عشرَ، وَبُنَيَا كَمَا بَنِيَ بِخِلَافِ الْمَعْطُوفِ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَوْقُوعِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا لَفِظًا وَمَعْنَى . فَالْفَصْلُ لَفِظًا بِوُقُوعِ حَرْفِ الْعَطْفِ بَيْنَهُمَا، وَالْفَصْلُ مَعْنَى أَنَّ الْابْنَ لَيْسَ هُوَ الْأَبُ فِي الْمَعْنَى كَمَا أَنَّ الظَّرِيفَ كَانَ هُوَ الرَّجُلُ فِي الْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ : «لَا رَجُلَ ظَرِيفَ»^(١) فَلَمَّا انْفَصَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ لَفِظًا وَمَعْنَى لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَمْزَجَا وَيَجْعَلَا شَيْئًا وَاحِدًا، فَانْسَدَّ طَرِيقُ الْبِنَاءِ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ لِيَيْنِ الْمَعْطُوفِ بِجَهَةِ الْاسْتِقْلَالِ، لِأَنَّ مِنْ شَرَطٍ مِثْلُ هَذَا الْبِنَاءِ التَّلَفُظُ «بِلا» بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : «رَجُلٌ فِي الدَّارِ» وَأَنْتَ تَرِيدُ «لَا رَجُلًا لَامْتَنَعَ».

قوله :

١٩١ - « لَا أَبَ وَ يَرَوِي : فَلَا أَبَ
الْأَوَّلُ أَثَرُهُ وَالثَّانِي مَقْبُوضٌ . تَمَامُهُ :
(إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا) .^(٢)

(^(١))

(١) فِي ب : «لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا» وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ .
(٢) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنَيْهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا
وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ ٢ : ١٠١ ، ١١٠ ، وَفِي الْخَزَانَةِ ٤ : ٦٧ وَفِي سَيَبَوِيهِ ٢ : ٢٨٥ وَلَمْ يَعِزْهُ لِقَائِلُ وَنَقَلَ الْبَغْدَادِيُّ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ فِي (شَوَاهِدِهِ) أَنَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ عَبْدِ مَنْزَاةِ ابْنِ كِنَانَةَ . بَعْدَ أَنْ قَالَ وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَا يَعْرِفُ لَهَا قَائِلٌ .
الْخَزَانَةُ ٤ : ٦٩ وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِهِ ٢ : ١١٠ أَنَّ الْبَيْتَ فِي مَدْحِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَابْنِهِ عَبْدِ الْمَلِكِ . وَارْتَدَى : لَبَسَ الرِّدَاءَ ، وَتَأَزَّرَا : لَبَسَ الْإِزَارَ وَهُوَ الثَّوبُ الَّذِي يَسْتُرُ النِّصْفَ الْأَسْفَلَ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ : عَطَفَ الْابْنَ بِالنَّصْبِ عَلَى لَفْظِ اسْمِ «لَا» الْمُبْنِيِّ ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّ «لَا» وَاسْمِهَا ، فَإِنَّهُمَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ

(٣) فِي ب : «إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا» وَالْمُثَبَّتُ مِنَ الْأَصْلِ وَالرَّوَايَتَانِ وَارْتَدَانِ .

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ وَرَدَّ مَكَانَهُ فِي ب : «وَيَرَوِي :

إِذَا مَا ارْتَدَى بِالْمَجْدِ ثُمَّ تَأَزَّرَا

(قوله) (١):

١٩٢ - لَا أُمُّ (٢)

أوله :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْنِهِ

وَقَبْلَهُ :

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَعْنَيْتُمْ وَأَمِئْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ (٣)
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيْمَةً أَذْعَى هَذَا وَإِذَا يُجَاسُ الْحَيْسُ يُذْعَى جُنْدُبُ (٤) !
هَذَا لَعَمْرُكُمْ (البيت) . وبعده

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَأَقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ (٥) !
يقول : هل في القضية العادلة أَنْ أَذْعَى إِذَا نَزَلْتُ بِكُمْ نَازِلَةً وَإِذَا تَخَلَّصْتُمْ مِنْهَا وَكَانَ
مَا بَكُمْ خَيْرٌ دَعَى جُنْدُبٌ إِلَيْهِ وَتَرَكْتُ أَنَا، وَحَاسَ الْحَيْسُ ؟ .

(١) ما بين القوسين من ع وهي لازمة كعلامة بداية الشروع في الشرح .

(٢) هذا بعض بيت من الكامل نسه سيبويه إلى رجل من بني مذحج الكتاب ١ : ٣١٩ ، ٢ :

٢٩٢ ، وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٢ : ١١٠ وأورده الشجري في الحماسة ١ : ٢٥٦

آخر خمسة أبيات لهَمَامُ بْنُ مُرَّةَ الشَّيْبَانِي ، وتوسَّع البغدادي في ذكر الخلاف المتعلق بنسبه
في الخزائنة بعد أن نسه إلى ضَمْرَةَ بْنِ ضَمْرَةَ بْنِ قَطَنَ بْنِ نَهْشَلِ بْنِ دَارِمِ الْجَاهَلِي ، وذكر
في مناسبه أن ضَمْرَةَ هَذَا كَانَ يَرِ امه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أخأله يقال له جُنْدُب .

انظر الخزائنة ٢ : ٣٨ وقد أورد الأبيات ابن منظور في اللسان ونسبها إلى هُنَيِّ بْنِ أَخْمَرَ
الْكِنَانِي ثم قال : وَقِيلَ هُوَ لَزَافَةُ الْجَاهَلِي : اللسان : (حيس) والبيت بتمامه :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وقال ابن عمير في بيان شاعده : «والشاهد فيه عطف الأب على موضع النافي والمنفي على
ما تقدم وصفه .

(٣، ٤، ٥) انظر الأبيات الأربعة في الخزائنة ٢ : ٣٨ ، وحماسة الشجري ١ : ٢٥٥ - ٢٥٦ .

واللسان : (حيس) .

وَأِنْ تَعَرَّفَ فَالْحَمْلُ عَلَى الْمَحَلِّ لَا غَيْرُ كَقَوْلِكَ:
لَا غَلَامَ لَكَ وَلَا الْعَبَّاسُ.

والصَّغَارُ: الهوان. (وذلك): اسم كان، وهو إشارة إلى الفعل الذي جرت عادتهم أن يفعلوا به، (وكان): تامة بمعنى حدث، أي إن حدث مثل ذلك منكم فصبرتُ عليه، ثم عَجِبَ من جعلهم حظه منهم أن يُستعان به في الشَّدَّةِ ويطرَحَ في الرخاء. (وَعَجِبْتُ): مبتدأ (ولتلك): خبره، (وقضية): حال. و«لا» في قوله: (ولا أب): للتكرير لا للعطف، نصب في البيت الأول المعطوف، ألا تراه نوَّنه فقال: (وابناً)، ورفع في الثاني.

قوله: «ولا العبَّاسُ».

إنما ارتفع «العبَّاسُ» لأنَّ المعرّف يخالف المنكر، (فَيَقْبُحُ)^(١) حمله على اللفظ ومحله مرفوع، فحمل على محله، إذ لا مخالفة بين المعرفة والنكرة من حيث المحل، وإنما المخالفة من جهة اللفظ، ويعنى بالمحل أنه وقع موقع المعرفة لأنه مبتدأ، إلا أنه من ضرورة وقوعه بعد «لا» جعل نكرة إذ هي لا تدخل إلا على النكرات، والمحل هو الإعراب، وشارك المعطوف المعطوف عليه في حكم المحل، أو تقول: إنها جاز النصب في نحو: (لا رجل)، (ولا امرأة)، إجراء لحركة البناء مجرى الحركة الإعرابية فجعل المعطوف كأن حرف النفي قد باشره، والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم تكن إلا مرفوعة نحو: (لا زيد في الدار، ولا عمرو) فهي إذا كانت تابعة كأن أن تكون مرفوعة أولى.

والكراهة: النازلة والشَّدَّة في الحرب. والخَيْسُ: الخلط ومنه سمي الخَيْسُ. وهو التمر البَرْبَرِيُّ وَالْأَقْطُ يَدْقَانِ وَيُعْجَنَانِ بِالسَّمْنِ عَجْنًا شديداً.
اللسان - (كره) و (حيس).

(١) في ب: «فقيح» والمثبت من الأصل وع.

* فصل * وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا كُرِّرَ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾. وقال تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ﴾.

فَإِنْ جَاءَ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ «لَا» أَوْ مَعْرِفَةً وَجَبَ الرُّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ. كَقَوْلِكَ: لَا فِيهَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا زَيْدٌ فِيهَا وَلَا عَمْرُو، وَقَوْلُهُمْ: لَا نَوَلِّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا، كَلَامٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعٌ لَا يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا.

قوله: «وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا كُرِّرَ...».

أي يجوز رفع المنفي المكرر، لأنهم إذا كرروا جَوَزُوا الابتداء، ويكون قولك: (لا رجلٌ فيها ولا امرأة) جواباً لقول من قال: «أرجلٌ في الدار أم امرأة؟» وهو سؤال سائل ثبت عنده أحدهما لا بعينه، لكنه يطلب بسؤاله التعيين فجاء الجواب وهو قولك: «لا رجلٌ فيها ولا امرأة» نافية لما ثبت عنده على طريق التفصيل، فلذا جاء مرفوعين، لأن السؤال صدر مرفوعاً بالابتداء والجواب مبني على السؤال بخلاف حالة الإفراد، لأن السؤال متضمن لعللة البناء فبني الجواب عليه فبني فقيل: (لا رجلٌ) بالفتح وقولك: «لا رجلٌ فيها ولا امرأة» بفتحهما مبني على سؤال متضمن لعللة البناء، فكان السؤال: هل من رجل في الدار؟ وهل من امرأة فلذا بُنِيَ على الفتح.

قوله: «مَفْصُولًا...».

امتنع البناء عند الفصل، لأن البناء يشعر أن الشيئين امتزجا وجُعِلَا شيئاً واحداً، فالفصل (إذن) ^(١) بمنزلة الفصل بين راء «رَجُلٍ» وباقية، وهذا منتفٍ ألا ترى أنك لا تجد باب (خَمْسَةُ عَشَرَ) وَ(خَضِرَ مَوْتٌ) مفصولاً بين شطريه بشيء لما في البناء مع الفصل من مناقضة تامة، فينتفي البناء فيما نحن فيه لوقوع الفصل، فلما انتفى البناء وجب الرفع على الابتداء. وقيل: لأن «لَا» لا تعمل إلا فيما يليها، لأنها مشبهة (بِأَنْ)، ولا تعمل (إِنْ) مع الفصل مع ما لها من الأصالة، فما ظنك بامتناع الفرع من

(١) في ب: «إذا» والمثبت من الأصل.

.....

العمل مع الفصل، فلما بطل العمل ارتفع الاسم على الابتداء، (وزيدٌ) من المعارف فلا تعمل فيه.

والوجه الثالث في الرفع عند الفصل: أن قولك (لا فيها رجلٌ): جواب لقول من يقول: (هل فيها رجل؟) و(فيها): بيان لموضع استقرار رجل وبيان موضع الشيء بيان له فلا يبقى معنى العموم، فلا يتحقق تضمن معنى الحرف فتعين الرفع لانتفاء علة البناء.

أما اشتراط التكرير: فلأن هذا إنما جاء مبنيًا على السؤال نحو: (أفي الدار رجلٌ أم امرأة؟) و(أزيد فيها أم عَمَرُو) بدليل أن المفرد لا يفتقر إلى ذكر الاسم، فإذا قيل (أزيد عندك؟) كان الجواب أن تقول: لا، كأنك قلت لا أصل لذلك.

وجه آخر في تكرير المعرفة: أن «لا» للشيوخ، فيجب التكرير ليحدث ضربٌ من الشيوخ ويكون كالقاضي من حَقَّها في أصل وضعها، لما في التكرير من التعدد المشابه لما في الأجناس. فإن قلت:

قوله «لا نولك أن تفعل كذا»^(١) معرفة بالإضافة، ومع ذلك وقع مرفوعا بعد «لا» من

(١) قال عبد القاهر الجرجاني في المقتصد في شرح إيضاح أبي علي: (اعلم أن نولك معرفة بالإضافة، كما أن زيدا معرفة بالعلمية، وقد وقع مرفوعا بعد «لا» من غير تكرير، وذلك لأجل مشاكلتها لقولك: لا ينبغي لك في المعنى، فكما أن قولك: لا ينبغي لا يكون فيه تكرير كذلك لم يكن في نولك، وكأنه مأخوذ من النول الذي هو العطية والعرض: ليس ما أعطيت أن تقول كذا، أي ليس خلقك هذا ولا يليق بك، لأنك إذا أخبرت بأنه لم يعط ذلك ولم تُجَوِّز له فقد كفته عنه. فنولك مبتدأ، وأن يفعل خبره. وشبهه الشيخ أبو علي «بيِّن».

المقتصد ٢: ٨١٨ - ٨١٩.

وَقَوْلُهُ :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لِنُغَيِّرَنَّ
حَيَاتَكَ لَا نَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

غير تكرير ، قلت : ذلك لمشاكلة بينها وبين «لا ينبغي» في المعنى ، ولا تكرير في (لا ينبغي) ، فكذا في هذه تنزيلاً لها منزلة ما هو بمعناها ، وكأنها أخذت من التَّوَلَّى وهو الإِغْطَاءُ ، أي ليس ما أعطيت أن تفعل كذا ، بمعنى : ليس خلقتك هذا ، ولا يليق بك ، لأنك إذا أخبرته بأنه لم يعط ذلك ، ولم تجوز له فقد كفته عنه . فنولك : مبتداً ، وَأَنْ تَفْعَلَ (كذا)^(١) : خبره .

ومثل ما نحن فيه انفتاح ذال (يَذُرُّ) مع عرائه من حروف الحلق لكونه في معنى يَدْعُ فاعرفه ، فإنها متشابهان (حَذَوِ الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ)^(٢) .

وقيل : «لا» هذه بمعنى ليس ، فيكون ارتفاع نولك بليس .
قوله :

١٩٣ - حياتك أوله :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لِنُغَيِّرَنَّ^(٣)

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع .

(٢) ما بين القوسين جزء من حديث نبوي شريف وهو : «لَتَبْعُنَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَلَوْا الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» صحيح البخاري ٩ : ١٢٦ ، وصحيح مسلم ٨ : ٥٧ ، والقُدَّةُ : رأس السهم - اللسان : (قلذ) .

(٣) عجزه : «حَيَاتَكَ لَا نَنْفَعُ» وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ .

والبيت من الطويل وقد اختلف في نسبه ، إذ نسه سيويه في الكتاب ٢ : ٣٠٥ إلى رجل من بني سلول ، وكذلك ابن يعيش ٢ : ١١١ ، والسيوطي في الهمع ١ : ١٤٨ ، كما نسه البغدادى في الخزانة ٤ : ٣٧ إلى الضحاك بن هنام الرقاشي ناقلاً هذه النسبة عن العسكري والحصري . والشاهد فيه رفع ما بعد «لا» مع عدم تكرارها وهو قبيح ، وإنما سوغه ما يفهم بعده مقام التكرير في المعنى ، لأن قوله (حياتك لا نفع وموتك فاجع) بمعنى لا نفع ولا ضرر .

وَقَوْلُهُ :

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ
رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
ضَعِيفٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ . . .

أَيُّ : أنت منا ولا ننتفع بك، بل إنما ينتفع بك الأبعد، وإن مُتَّ فَجَعْتَنَا بنفسك،
لأنَّ لنا بك جمالا رائعا وذكرا شائعا.

وجه ورود (لا تَنْفَعُ) : أنه نكرة مرفوعة بعد «لا» .

وأول البيت الثاني :

١٩٤ - «بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا»^(١)

وجه شدوده قوله : «أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا» أنه معرفة غير مكررة ومفصول بين «لا»
ومنفيتها، وهو غير مكرر.

وقيل في ترك التكرير في البيتين : أنَّ «لا» وقع فيها موقع الفعل فلا يجب التكرير،
فكأنَّ التقدير : (لا تَنْفَعُ)، (وَأَنْ لَا تَرْجِعَ).

وجه آخر: أنَّ (لا تَنْفَعُ) بمعنى (غير) أي : حياتك غير نافعة . وفي (أَنْ لَا إِلَيْنَا
رُجُوعُهَا) بمعنى : ليس رُجُوعُهَا إلينا على التقديم .

(١) البيت من الطويل من شواهد سيبويه ٢ : ٢٩٨ ولم ينسبه وروايته في شرح ابن يعيش :

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

قال ابن يعيش : فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبه لَا يَلِيسُ من حيث
النفي . وصف أنها فارقت فبكت واسترجعت، وآذنت : أشعرت والركائب الرواحل . انظر
شرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١١٢ والخزانة ٤ : ٣٤ . والمقتضب ٤ : ٣٦١ . وقال المبرد
فيه (فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا، لأنَّ «لا» لا تعمل).

وَقَدْ أَجَارَ الْمُبْرَدُ فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ :

لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا .

* فصل * وفي «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» سِتَّةُ أَوْجُهٍ :

* أَنْ تَفْتَحَهُمَا ، وَأَنْ تَنْصِبَ الثَّانِي ، وَأَنْ تَرْفَعَهُ وَأَنْ تَرْفَعَهُمَا ، وَأَنْ تَرْفَعَ
الْأَوَّلَ عَلَى أَنْ «لَا» بِمَعْنَى لَيْسَ أَوْ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْعَبَّاسِ وَتَفْتَحَ
الثَّانِي . وَأَنْ تَعَكِّسَ هَذَا .

قوله : «وَقَدْ أَجَارَ الْمُبْرَدُ^(١) فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ : «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا زَيْدٌ عِنْدَنَا» .

يعني فِي سَعَةِ الْكَلَامِ . وغيره يميز ذلك فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ ، والمِرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يُمَيِّزُ : (لَا
رَجُلٌ فِي الدَّارِ) عَلَى انْفِرَادِهِ . كَمَا يُمَيِّزُ : (لَا زَيْدٌ عِنْدَنَا) عَلَى انْفِرَادِهِ وَإِلَّا فَهِيَ جَائِزَانِ فِي
فَصِيحِ الْكَلَامِ إِذَا اجْتَمَعَا بِالْاجْتِنَاعِ ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ إِذَا انْفَرَدَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْ
الْمَسْأَلَتَيْنِ .

قوله : «وَفِي لَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ»

وَجِهٌ فَتَحَهُمَا ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بِمَنْزِلَةِ : لَا رَجُلٌ ، لِأَنَّهُمَا وَرَدَا جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ
سَائِلٍ : أَمِنْ حَوْلٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ ؟ أَمِنْ قُوَّةٍ عَلَى طَاعَتِهِ ؟ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : لَا مِنْ
حَوْلٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَلَا مِنْ قُوَّةٍ عَلَى طَاعَتِهِ (إِلَّا بِاللَّهِ)^(٢) ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَغْنَى
بِذِكْرِ قَوْلِكَ : (إِلَّا بِاللَّهِ مَرَّةً)^(٣) عَنْ ذِكْرِ الْآخَرِ ، فَيَكُونُ الْاِمْتِنَاعُ عَنْ الْمَعْصِيَةِ بِمَعْصِيَةِ
اللَّهِ . وَالْقُوَّةُ عَلَى طَاعَتِهِ بِتَوْفِيقِهِ .

وَجِهٌ نَصَبَ الثَّانِي وَرَفَعَهُ^(٤) : الْعَطْفُ بِالْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ ، «وَالَا الثَّانِيَةِ فِي

(١) انظر رأي المبرد في المقتضب ٤ : ٣٦٠ .

(٢) فِي ب : «إِلَّا بِهِ» وَالْمَثَبُ مِنَ الْأَصْلِ . (٣) فِي ب : «إِلَّا بِاللَّهِ هَذَا مَرَّةً» .

(٤) خلاصة رأي ابن عيمش في شرحه ١ : ١١٣ في لا حول ولا قوة إلا بالله قوله : (فهذه خمسة
أوجه من جهة اللفظ ، وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس) .

الوجهين مؤكدة للنفي غير عاملة، ألا ترى إلى أن «لا» في قولهم: (ليس زيد ولا أخوه منطلقين) لا عمل لها لكونها مزيدة للتأكيد فجري ما بعد لا الثانية مجرى ما ليس فيه «لا». كقوله:

١٩١م - «فلا أب وابنا»^(١)

ووجه رفعهما: أنهم إذا كرروا المنفي يُجوزون الرفع على الابتداء، ولا يجعلون له «لا» إذ ذاك عملاً، وقد ذكر هذا قبل، كأن قائلًا قال: أحول له؟ أقوة له؟ فقل: لا حول له ولا قوة.

ووجه رفع الأول عند فتح الثاني: ما ذكره أن «لا» بمعنى «ليس» وما بعد ليس يرفع، فكذا ما بعد «لا» هنا وعليه بيت الكتاب^(٢):

٨٣م - فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ^(٣)

فكأنه قال: ليس براح عسدي، والتقدير هنا: ليس حول إلا بالله، ثم اعترض معترض فقال: هل من قوة على الطاعة؟ فقال مجيباً لسؤال المعترض ولا قوة بالفتح. ونظيره قول القائل ابتداءً: ليس رجل في الدار، فقل له: أمن امرأة فيها؟ فقال: ولا امرأة فيها فكذا هذا.

(١) إشارة إلى البيت السابق:

فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِي إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

انظر ص ٦٢١.

(٢) انظر سيبويه ١: ٥٨ فقد نسب لسعد بن مالك وقد احتج به على إجراء «لا» مجرى «ليس» في بعض اللغات.

(٣) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ذكره ابن منظور في إحدى روايات اللسان (برج) منسوباً لسعد بن ناشب وهو خطأ وإنما هو لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة كما جاء في الحماسة ٢: ٥٠٠ بشرح المرزوقي من ضمن مقطوعة لسعد بن مالك أولها:
يَا بؤْسَ لِلْحَرْبِ السَّيِّئِ وَصَعْتَ أَرَاهُطُ قَوْمٍ فَاسْتَرَا حُوا

* فصل * وَقَدْ حُذِفَ الْمَنْفِيُّ فِي قَوْلِهِمْ : لَا عَلَيْكَ أُنِي : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ .

ووجه الوجه السادس : عكس الوجه الخامس ، كأنك قلت : لا من حول وليس قوة إلا بالله ، وهذا الوجه هو عين الوجه الثالث في الظاهر ، إلا أنها يتباينان من حيث التقدير ، لأن «لا» في الوجه الثالث غير عاملة ، وهنا عاملة بمعنى ليس .
فصل قوله : «وقد حذف المنفي» .
وجه حذفه القياس على حذف المبتدأ ، إذ هو المبتدأ بعينه طرأ عليه حرف النفي .

قال المرزوقي في شرحه : يقول : من أحجم عن الحرب وكره الاصطلاء بنارها والصبر على بلواها ، وعجز عن الثبات في وجوه أبنائها فأناب ابن قيس لا أبراح لي فيها ولا انحراف . وموضع الشاهد فيه قوله : (لا أبراح حيث أحمل «لا» عمل ليس شلوقاً . انظر الخزاعة ١ : ٤٦٧ - وانظر ص ٣٥٣ من الرسالة .

* خبر ما ولا المشبهتين بليس *

هَذَا التَّشْبِيهُ لُغَةً أَهْلَ الْحِجَازِ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهُمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَيَقْرَأُونَ: «مَا هَذَا بَشَرًا» إِلَّا مَنْ دَرَى كَيْفَ هِيَ فِي الْمُصْحَفِ، فَإِذَا انْتَقَضَ النَّفْيُ بِإِلَّا أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ فَقِيلَ: مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ، وَلَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ، وَمَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَلَا أَفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ.

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله: «إلا من درى (كيف هي في المصحف)»^(١).

معناه: إلا من درى أنه في المصحف ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢) بالنصب، فإنه يوافق فيه أهل الحجاز استناناً بلسنة المصحف، على أن اللغة القدمى^(٣) الفصحى هي الحجازية، (والتميمية)^(٤) لغة سليقة.

قوله: «فإذا انتقض».

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع.

(٢) سورة يوسف آية ٣١.

(٣) هذه عبارة الكشاف. قال الزمخشري في الكشاف ٢: ٣١٧: (وإعمال ما عمل ليس هي اللغة القدمى الحجازية، وبها ورد القرآن، ومنها قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ «بشره» بالرفع، وهي قراءة ابن مسعود). وعبارة (إلا من درى أنه من المصحف) مأخوذة من قول سيبويه في الكتاب ١: ٥٩ «إلا من درى كيف هي في المصحف».

(٤) في ب: «واللغة التميمية» والمثبت من الأصل وع.

*** فصل * وَدُخُولُ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ بِمَنْطَلِقٍ
إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ زَيْدٌ بِمَنْطَلِقٍ .**

بطل العمل بدخول إلا لأن «ما» «لا» إنها يعمل كل منها لمشابهة ليس في النفي ،
فبدخول «إلا» زال النفي فانتفت المشابهة ، فيبطل العمل .
فإن قلت : فبدخول «إلا» في خبر ليس أيضا يبطل النفي ، ومع ذلك لا يبطل عملها ،
قلت : إنها تعمل (ليس) لكونها فعلا ، فبانتفاء النفي فيها لا تنتفي الفعلية ، وكذا
يبطل عملها إذا تقدم خبرهما بخلاف ليس ، لأن ليس لما كانت هي الأصل عملت
عند التقديم والتأخير ، (ولم تعمل) (١) عند تقديم خبرهما لتنحط رتبتهما ، لأن مراتب
الفروع (دون مراتب الأصول أبدا) (٢) .

فصل قوله : «وَدُخُولُ الْبَاءِ»

الباء في الأصل «باء» ليس ، فمن شبه «ما» بليس قال : (ما زيدٌ بمنطلق) وَمَنْ لَا
فَلَا . ونحو قوله تعالى : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ (٣) .

على (لغة الحجاز) (٤) ، وبنو غنيم يَقْرَأُونَ أَتْبَاعًا لِلْقُرْآنِ ، وأما في غير القرآن فإنهم
(يمتنعون من الباء) (٥) ، والحجة لهم أن «الباء» ممتنع دخولها قبل دخول «ما» لا يقال
زيد بمنطلق ، فكذا بعد دخولها .

والجواب لأهل الحجاز أن دخول الباء بمقابلة دخول اللام في خبر «إن» (٦) في قولك

(١) في الأصل (ولم تعمل) والصواب ما هو مثبت من ب وع لأن ضمير الاثنين في عملا عائد
على «ما» و«لا» .

(٢) في ب : (أبدا دون مراتب الأصول) والمثبت من الأصل وع . (٣) سورة فصلت آية ٤٦

(٤) في ب : «على اللغة الحجازية» والمثبت من الأصل وع .

(٥) في ب : «يمتنعون من الباء» وصوابه المثبت من الأصل وع لأنه الموافق لما جاء في
اللسان .

(٦) هذا الكلام منقول من أبي البركات الأنباري . انظر أسرار العربية ص ١٤٥ .

*** فصل * «وَلَا»** التي يَكْسَعُونَهَا بِالتَّاءِ هِيَ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ بِعَيْنِهَا، وَلَكِنَّهُمْ أَبَوَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَنْصُوبُ بِهَا حِينًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ» أَي لَيْسَ الْحِينَ حِينَ مَنَاصِرٍ.

«ما زيد بمنطلق» جواب لقول القائل: «إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطِقٌ» فالباء هنا بمقابلة اللام ثُمَّ فاستويا في التأكيد إثباتا ونفيا، ودخول اللام في الخبر هناك بعد دخول (إِنَّ) فكذا دخول الباء هنا (بعد دخول ما)^(١).
قوله: «يَكْسَعُونَهَا».

كَسَعَهُ: ضَرَبَهُ مِنْ خَلْفِهِ، استعارة لزيادة الحرف أخيرا، اردفت بهذه التاء واختلِفَ فيها.

فمذهب البصريين أنها بمعنى «ليس»، وذهب الكوفيون إلى أنها التي لنفي الجنس، لأنها الكثيرة في الاستعمال، و«لَا» التي بمعنى ليس إنما تكون في الشعر فوجب أن يحمل ما ورد في القرآن على السائع لا على القليل النزر.
وَحُجَّةُ البصريين أَنَّ «تَاءَ» التَّائِيثِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا، وَهِيَ مِنْ خَوَاصِّ الْفِعْلِ، فوجب أن تكون المُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ لِيَقْوَى وَجْهُ دُخُولِ التَّاءِ عَلَيْهَا وَإِلْحَاقِ التَّاءِ بِالنَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ بَعِيدٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْحَرْفِ، وَهَذِهِ مُشَبَّهَةٌ بِالْفِعْلِ فَكَانَتِ التَّاءُ بِهِذِهِ أَوْلَى، وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالْأَحْيَانِ لَمَّا فِي دُخُولِهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنْ إِبَاسٍ، لِأَنَّ «لَا» لَيْسَتْ لِنَفْيِ الْحَالِ صَرِيحًا، فَتَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الْأَحْيَانِ، بِخِلَافِ (لَيْسَ)، فَهِيَ أَيْنَمَا وَقَعَتْ لِنَفْيِ الْحَالِ فَلَا تَخْتَصُّ بِالْأَحْيَانِ، فَإِنْ قُلْتَ مَا وَجْهُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ»^(٢) بِالْكَسْرِ؟ وَمِثْلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ قَوْلُهُ:

١٩٥ - «طَلَبُوا صَلَاحَنَا. وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ؟»^(٣)

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) سورة ص آية ٣.

(٣) البيت من الخفيف نسبة البغدادي في الخزائن ٤ : ١٨٩ إلى أبي زيد الطائي النصراني من

قلت وجهها : هو التشبيه بإذ في قوله :

١٩٦ - وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(١)

فـ(إذ) زمان قطع منه المضاف إليه، وعَوَّضَ عنه التنوين فالتقى ساكنان، الذال والتنوين فحرَّكت الذال بالكسر، فكذا الآية، إذ الأصل: «وَلَا تَحِينَ مَنَاصِيَهُمْ» (فلما قطع المضاف من المضاف إليه نَزَلَ منزلة قطعه من من الحين)^(٢)، لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وعَوَّضَ عن الضمير المقطوع التنوين، ثُمَّ كُسِرَ الحين، لأنَّ التنوين كان قد وقع عقيبهُ فنُوْهُ بمنزلة الذال من إذ.

قصيدة له وقد أورد منها بضع أبيات كما ذكر مناسبتها. وقال في معنى البقاء: اسم من قولهم أبقيت على فلان إبقاءً: إذا رحمته وتلطفت به. والمشهور أن الاسم منه البَقِيَّةُ بالضم والبَقْوَى بالفتح وموضع الشاهد فيه (ولات أوانٍ) حيث أعمل (لات) النافية في لفظ الأوان، وهو من معنى الحين وليس هو لفظه حذف المضاف إليه (أوان) وعَوَّضَ التنوين عنه. انظر الإنصاف ص ١٠٩، والكشاف ٣: ٣٥٩ ومغنى اللبيب رقم (٤١٦).

(١) هذا بعض بيت من الوافر لأبي ذؤيب الهذلي من مقطوعة شعرية له عدتها تسعة أبيات ومطلعها:

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْفَرِيحُ سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْرِيحُ

وبعده البيت الشاهد وهو بتمامه:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أَمْ عَصِرُوا بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحُ

انظر شرح أشعار الهذليين ١: ١٧١. وبعاقبة: ببات في آخر الزمان، أراد وأنت إذا ذاك فنون. وهناك رواية بعاقبة، والبيت شاهد على أن التنوين اللاحق (إذ) عوض عن الجملة. والأصل: وأنت إذ الأمر ذاك، وفي ذلك الوقت. انظر الخزانة ٦: ٥٣٩ والكشاف ٣: ٣٥٩.

(٢) في نسخة ب: «فلما قطع منه المضاف إليه نزل منزلة قطعه من الحين» والمثبت من الأصل وع. وقد جاء في حاشية ب ما يلي: الذي في الأم واطنه أصوب: فلما قطع منه المضاف إليه من المضاف إليه، ويجوز فلما قطع المضاف إليه من المضاف إليه، ويجوز: فلما قطع من المضاف إليه المضاف إليه.

وأما البيت فظاهر، لأنَّ الأصل، ولاتَ أوآنَ صُلِحَ. حذف المضاف إليه وعوَّضَ منه التنوين فصار الأوآن شبيهاً بإذن فكسر كما كسر ذلك.

وقيل: التاء داخلة على حين، والحجة أنها متصلة بحين في الإمام^(١) ويجعل هذا القائل^(٢) الحينَ والتَّحِينَ لغتين. فعلى هذا تكون لا النافية للجنس لكننا نقول: إن ذلك (ليس مما يحتاج به فكَم ذاك من شيء)^(٣) وقع في المصحف وهو خارج عن قياس الخط فلعل هذا من ذلك.

(وأما التحين لغة)^(٤): فالجواب أن الفصح هو الحين بدون التاء، فيجب حمل ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة، فعلم أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون. فإن قلت: أين أنت عن لزوم ما لم يعهد مثله في كلامهم على هذا المذهب وهو لزوم الإضمار في الحرف، ولو جاز الإضمار في الحرف لجاز (زيدٌ ما قائماً) وهو ممتنع؟ قلت: جوابه من وجهين:

أحدهما: أنه حذف لا إضمار، والحذف سائغ إذا دل عليه الدليل. والثاني: أنها جرت مجرى الفعل في إلحاق التاء بها، فلا يلزم من الإضمار فيها قوي شبهه بالفعل الإضمارُ فيما لم يقو. هذا واعلم أن لكلمات النفي أربع مراتب:

(١) يعني بالإمام: المصحف العثماني - قال الزمخشري في الكشاف ٣: ٣٥٩، وأما قول أبي عبيد إن التاء داخلة على حين فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا مثبت به، فكَم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط).
(٢) القائل هو أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث ذكر أنهم يزيدون التاء على حين وأوآن والآن، فيقولون: «فعلت هذا تحين كذا، وتأوآن كذا، وتألآن» أي حين كذا، وأوآن كذا، والآن. انظر الإنصاف ص ١٠٨.

(٣) في ب: «ليس مما يحتاج به فكَم من شيء» وفي ع: (مما لا يحتاج به فكَم من شيء) والمثبت من الأصل.

(٤) في ب: (وأما قوله التحين لغة) والمثبت من الأصل وع.

.....

الأولى : ليس، لأنها عاملة في تقديم الخبر وتأخير، وداخله في المعرفة والنكرة، ومختصة بنفي الحال، وأنها من الأفعال.

الثانية : لـ(ما)، لأنها لنفي الحال، وتعمل في التأخير لا التقديم، وتدخل على المعرفة والنكرة.

الثالثة : لـ(لا)، لأنها للنفي على الإطلاق وتدخل على النكرة دون المعرفة.

الرابعة : لـ(لات)، لاختصاصها بالحين.

* ذكر المجرورات *

لَا يَكُونُ الْاسْمُ مَجْرُورًا إِلَّا بِالْإِضَافَةِ، وَهِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْجَرِّ كَمَا أَنَّ
الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ هُمَا الْمُقْتَضِيَانِ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.
وَالْعَامِلُ هَهُنَا غَيْرُ الْمُقْتَضِي، كَمَا كَانَ نَمَّةً وَهُوَ حَرْفُ الْجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ فِي
نَحْوِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَغُلَامٌ زَيْدٍ، وَخَاتَمٌ فِضَّةٍ.

قوله: « وهي الْمُقْتَضِيَةُ لِلْجَرِّ. . »

المراد أَنَّ الْإِضَافَةَ هِيَ الْمُقْتَضِيَةُ لِنَفْسِ الْإِعْرَابِ، وَالْعَامِلُ حَرْفُ الْجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ:
فَالْحَاصِلُ أَنَّ هُنَا عَمُومَ مُقْتَضٍ وَخُصُوصَ مُقْتَضٍ، وَعَمُومٌ أَثَرٌ وَخُصُوصٌ أَثَرٌ فَيُضَافُ
الْعَامُّ إِلَى الْعَامِّ، وَالْخَاصُّ إِلَى الْخَاصِّ، وَهَكَذَا نَقُولُ فِي فَصْلِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.
وقوله: حرف الجر مثل الباء في يزيد وهذا ظاهر.

قوله: « أو معناه . . . »

يريد معنى اللام في نحو: غلام زيد ومعنى (مِنْ) في نحو: (خَاتَمٌ فِضَّةٍ)، وهذا يؤذن
بأنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ:

معنى الحرف وهو مذهب بعضهم^(١).

وقال بعضهم: الْعَامِلُ هُوَ الْحَرْفُ الْمَقْدَرُ^(٢).

وقال بعضهم: الْعَامِلُ هُوَ الْمُضَافُ. وكل من هذه الأقوال مردود.

أما الأول: فلأنَّ الْمَعْنَى إِنَّمَا يَصَارُ عِنْدَ عَدَمِ عَامِلٍ لَفْظِي وَلَمْ يَعْدَمْ هُنَا لَمَّا سَنِينِ.

(١) من القائلين إنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ مَعْنَى الْحَرْفِ الْمَبْرَدِ قَالَ فِي الْمُقْتَضِبِ ٤:

١٤٣، (وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْأَسْمَاءِ بِأَنْفُسِهَا فَتَدْخُلُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ:

الْمَالُ لَزِيدٍ، كَقَوْلِكَ: مَالُ زَيْدٍ).

(٢) انظر شرح المفصل لابن عبيش ٢: ١١٧ قال: (والمراد من قوله: (فَالْعَامِلُ حَرْفُ الْجَرِّ أَوْ

معناه) أَنَّ الْجَرَّ يَكُونُ بِحَرْفِ الْجَرِّ أَوْ تَقْدِيرِهِ فَحَرْفُ الْجَرِّ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ

* فصل * وإضافة الاسم للاسم على ضربين:

مَعْنَوِيَّةٌ وَلَفْظِيَّةٌ. فَالْمَعْنَوِيَّةُ مَا أَفَادَ تَعْرِيفاً كَقَوْلِكَ: دَارُ عَمْرٍو. أَوْ تَخْصِيصاً كَقَوْلِكَ: غَلَامُ رَجُلٍ...

وأما الثاني: فله وجه، وهو أنه قد ثبت للحرف الجار عمل الجرّ فجعل الحرف عاملاً، لتكون الجوار باباً واحداً أولى، غير أن إضمار الحرف الجار بعيد فلا يُصار إليه.

ويطْلان الثالث لما سقّره عن قريب، فلما بطل أن يكون الحرف عاملاً، وبطل أن يكون الاسم عاملاً، ذهب القائل الأول إلى أن يكون المعنى عاملاً إذ لا عمل بدون عامل، (غير^(١)) أنا رددناه بما ذكرنا قبل، وقلنا: إنما عمل الاسم المضاف في المضاف إليه لما في الكلام من معنى حرف الجر دون الاسم المضاف نفسه مجرداً عن معنى أحد الحرفين، لأنّ الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل، ألا ترى أن شيئاً من نحو (رجل) لا يعمل لا رفعاً ولا نصباً، وإنما العمل للأفعال والحروف، فإن قلت: فما الإضافة في مررت بزيد؟ قلت: إضافة المرور إلى زيد.

(فصل^(٢)): قوله: «ما أفاد تعريفاً»

(أي الإضافة المعنوية تفيد تعريفاً)^(٣) إذا كان المضاف إليه معرفة نحو: دَارُ عَمْرٍو،

فالعامل في زيد هو الباء، والعامل في الدار (في). وأما المقدّر فنحو: (غلام زيد وخاتم فضة). فالعامل هنا حرف الجرّ المقدّر والتأثير له، وتقديره: غلام لزيد، وخاتم من فضة لا تنفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر. ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يحمل في الآخر لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدّر الذي هو اللام أو مِن، وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصيرورته عوضاً عنه في اللفظ.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من د و ع.

(٣) في ب: (الإضافة بمعنى اللام تفيد تعريفاً) والمثبت من الأصل و ع وهو الصواب.

وَلَا تَخْلُو فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللّامِ كَقَوْلِكَ: مَالٌ زَيْدٌ، وَأَرْضُهُ، وَأَبُوهُ، وَابْنُهُ، وَسَيِّدُهُ، وَعَبْدُهُ .
أَوْ بِمَعْنَى (مِنْ) كَقَوْلِكَ: «خَاتَمُ فِضَّةٍ» وَ(سِوَارٌ ذَهَبٍ)، وَبَابُ سَاجٍ . . .

لأنك إذا قلت (دار) كانت شائعة بين الدور، غير مختصة بواحد، فبقولك: دار عمرو تعيّنت لواحد بعينه وهو عمرو وتعرّفت، لأن اللفظ كِسْوةُ المعنى والكِسْوةُ على قدر قدّ مكتسبها، وقد حصل الامتزاج بين دار وعمرو، بأن نزل عمرو منزلة التنوين من دار، بحيث لا يتصور الانفصال والانفكاك، فيجب أن يمتزج معنى الثاني بالأول، وبالامتزاج يحصل التعريف لا محالة ويفيد تخصيصا إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: غلام رجل، لأنك لما قلت (غلام)، شاع بين أمته، فبالإضافة إلى «رجل» زال عنه بعض الشياخ حيث لم يبق صالحا لأن يكون غلامَ امرأة، فحصل التخصيص، وإن لم يحصل التعريف.

قوله: « في الأمر العام . . . »

هذا احتراز عما جاء من الإضافة بمعنى، في قولهم: قَتَلَ الطُّفَّ^(١) وهو اسم موضع، وفي قولهم: (فَلَانٌ ثَبُتَ الْعَدْرُ^(٢))، أى ثابت القدم في العَدْر، وَالْعَدْرُ، أَخْضُوقُ^(٣) الْجُرْدُ، وهو جُحْرُهُ، وهذا مثل^(٤) يضرب للرجل الثابت في الشدائد والجدال.

(١) ما بين القوسين جاء فيه في نسخة ب: «أَي قَتَلَ فِي الطَّفِّ».

(٢) قال ابن منظور في اللسان: رَجُلٌ ثَبُتَ الْعَدْرُ: يَثْبُتُ فِي مَوَاضِعِ الْقِتَالِ، وَالْجِدْلِ وَالْكَلَامِ - اللِّسَانِ (غدر).

(٣) أَخْضُوقُ: جَمْعُهَا أَخْضُوقٌ وَهِيَ شَقُوقٌ فِي الْأَرْضِ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: إِنَّمَا هُوَ لِخَاقِيْقٍ جَرْدَانٍ وَاحِدُهَا: لُخْخُوقٌ، وَهِيَ شَقُوقٌ فِي الْأَرْضِ.

اللسان (حقق).

(٤) انظر مجمع الأمثال للميداني ١: ٢١٣ حيث قال: وَالْعَدْرُ: لِلْخَاقِيْقِ فِي الْأَرْضِ مِثْلُ جُحْرَةِ الرِّابِعِ وَأَشْبَاهِهَا.

(وَاللَّفْظِيَّةُ) أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى مَفْعُولِهَا. فِي قَوْلِكَ: هُوَ ضَارِبٌ زَيْدٌ، وَرَاكِبٌ فَرَسٌ، بِمَعْنَى: ضَارِبٌ زَيْدًا، وَرَاكِبٌ فَرَسًا. أَوْ إِلَى فَاعِلِهَا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ وَمَعْمُورُ الدَّارِ. وَهَذَا جَائِلَةٌ الْوِشَاحِ بِمَعْنَى: حَسَنَ وَجْهِهِ، وَمَعْمُورَةٌ دَارُهُ، وَجَائِلٌ وَشَاحُهَا..

قوله: «بمعنى اللام....»

يقولون في: «غلام زيد» و«خاتم فضة»، والمعنى: غلام لزيد، وخاتم من فضة إيضاحاً لمعنى الجرّ لأنّ «اللام» أو «مِنْ» مقدّرة، كيف والمضاف إليه بمنزلة التثوين من المضاف، فكما لا يجوز الفصل بين المتون والتثوين بشيء، كذلك لا يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، ولو كان الحرف مقدراً حتى يكون الجر به، لوجب أن لا يحذف التثوين كما يكون كذلك إذا قلت (غلام لزيد)، و«خاتم مِنْ فضة»، وإنما قالوا الجر بمعنى اللام أو بمعنى من قصداً إلى أن المضاف إنما عمل الجر لما فيه من معنى حرف الجرّ؛ لما ذكرنا من السرّ قبل.

قيل في الفصل بين الإضافتين: الإضافة إذا كانت بمعنى (مِنْ) وقع اسم المضاف إليه على المضاف وإذا كانت بمعنى «^(١)» اللام لا تقع. ألا ترى أن الخاتم من الفضة فضة، وأن الغلام لزيد ليس بزيد، وهذا لا يستقيم في الإضافة (بمعنى «مِنْ») إذا كانت بمعنى «مِنْ» التبعيضية نحو: صغير القوم وكبيرهم. المعنى: الصغير منهم والكبير منهم، ثم لا يقع اسم القوم على الصغير والكبير، فعلم أن ذلك الحكم في الإضافة بمعنى مِنْ التبيينية.

قوله: «أَنْ تُضَافَ الصِّفَةُ»

لفظة الصفة تتناول اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فلذا اختارها وقدم

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع وهو لازم.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

..... وَلَا تُفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَمَا هُوَ قَبْلَ الْإِضَافَةِ
وَلَا اسْتِوَاءَ الْحَالَيْنِ وَصَفَ النِّكَرَةَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مُضَافَةً، كَمَا وَصَفَ بِهَا
مَفْصُولَةً فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، وَبِرَجُلٍ ضَارِبٍ
أَخِيهِ.

*** فصل * وَقِضِيَّةُ الْإِضَافَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ أَنْ يُجَرَّدَ لَهَا الْمُضَافُ مِنَ
التَّعْرِيفِ. وَمَا تَقَبَّلَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ قَوْلِهِمْ: الثَّلَاثَةُ الْأَنْوَابِ، وَالْخَمْسَةُ
الدَّرَاهِمِ فَيَمْعَزِلُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا عَنِ الْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفَصَحَاءِ.**

ذكر المفعول على ذكر الفاعل حيث قال: إن تضاف الصِّفَةُ إلى مفعولها أولاً ثم قال:
أو إلى فاعلها، لأنَّ هذه الصفات المضافة عاملة، والمفعول يختص بالعمل فيه اسم
الفاعل نحو: (هو ضاربٌ زيداً)^(١) (والعامل)^(٢) يشترك في العمل فيه اسم الفاعل،
والصِّفَةُ المشبهة نحو: زيدٌ قائمٌ غلامه، وَحَسَنَ وَجْهُهُ.

واسم الفاعل مقدَّم على الصِّفَةِ المشبهة في العاملية لما سيجيء في موضعه، فتقدَّم مما
هو المختص به وهو المفعول في الذكر، لأن المختص بالأقوى أقوى (من اللا مختص
به)^(٣) قوله: «إِلَّا تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ . . .»

لأنَّ إعمال هذه الصفات المضافة واجب في الأصل لما سيجيء في موضعه، وإنما
الإضافة لحصول الخفة في اللفظ بسقوط التنوين أو النون في نحو: ضارباً زيد،
وضاربو زيد، فلو صرنا إلى إثبات الاتصال تقديراً، يلزم ركوب الشطط، وهو ترك
الواجب من كل وجه بإبطال عمل العامل اللازم إعماله في الظاهر، والتقدير بسبب
الإضافة، فتكون إضافة هذا النحو مزالة من حيث التقدير لوجود المانع عن تحققها

(١) في ب: «ضارب زيداً» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: (والفاعل) والمثبت من الأصل وع.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وهو التنوين أو النون لاستلزام إعمال هذا النحو ثبوتها نحو: «هو ضاربٌ زيدًا»،
وهما ضاربان عَمَرًا فلما ثبتت الإضافة لفظا لا تقديرا سميت إضافة لفظية.
فصل قوله: «أن يجرد لها»

قد ذكرنا أن الإضافة المعنوية مفيدة تعريفا أو تخصيصا، والاسم المحل باللام معرّف،
والمعرّف مستغن عن أسباب التعريف، والإضافة المعنوية من أسبابه، هذا في الإضافة
إلى المعرفة ظاهر، وفي الإضافة إلى النكرة فساد آخر، وهو أن كون الاسم مضافا إلى
النكرة يقتضي أن يكون نكرة لامتزاج معنى المضاف والمضاف إليه على ما سبق الإيلاء
إليه قبل.

وإدخال اللام على المضاف يقتضي أن يكون معرفة، فمن المحال كون الاسم
معرفة ونكرة في حالة واحدة.

وقد ذهب الكوفيون إلى تجويز إضافة المعرّف باللام في الأعداد خاصة نحو:
(الثلاثة الدراهم)، لأنهم رأوا أن الثلاثة والدراهم لذات واحدة، وَأُتِيَ بالأول لغرض
العدد، فلما تحقق اتحاد الذات عرّفوا الأول لأنه محل التعريف وعرّفوا الثاني أيضا لأنه
هو المقصود بالذات في الحقيقة، ولأن الجمع بين سببي التعريف إنما يمتنع إذا كان في
كلمة واحدة، والمضاف مع المضاف إليه كلمتان، فوجب أن يجوز تعريف كل واحد
منهما، وهذا بمنعزل عن القياس المتلّيب^(١) واستعمال الفصحاء الذين هم من أكّلة
البراييع^(٢)، وحرشة^(٣) الضبّ الواضعين في بلاغتهم للهناء^(٤) (مواضع الثقب)^(٥)، لا
(١) المتلّيب: المستقيم، انظر اللسان (تلاّب).
(٢) البراييع: جمع يربوع وهو دوية فوق الجرذ، الذكر والأنثى فيه سواء - اللسان (ربيع).
(٣) حرشة الضبّ: صائد الضبّ - اللسان (حرش).
(٤) الهناء: ضرب من القطران.
(٥) الثقب والثقب: القطع المخرقة من الحرب والواحدة ثقبه - اللسان (ثقب). وقوله:

«الواضعين في بلاغتهم للهناء مواضع الثقب مأخوذ من قول دريد بن الصمة.

قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

* فَسَمَا وَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ *

مِنْ أَكْلَةِ الشَّوَارِيزِ^(١) وَبَاعَةِ الْكُومِيخِ^(٢) الَّذِينَ قَصَارَى أَمْرَهُمْ فِي مَضَارِ الْبَلَاغَةِ ، أَوْ إِنْ
الاسْتِبَاقَ إِذَا اسْتَفْدَوْا مَا لَهُمْ مِنَ الْمَجْهُودِ ، وَبَلَّغُوا فِي ذَلِكَ كُلِّ حَدٍّ مَعَهُودِ .
وَمِنْ الشَّوَاهِدِ الرَّاسِخَةِ لِتَحْقِيقِ مَا قُلْتُ ، مَا ذَكَرَهُ الْمَصْنَفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنَ الْبَيْتَيْنِ ،
وَأَوَّلُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ :

١٩٧ - « مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ »^(٣)
وقوله : « فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ »

قِيلَ : هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبٍ عَلَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ كَانَ يُعْتَبَرُ الْبُلُوغُ بِالْقَامَةِ وَيُقَدَّرُهُ
بِخَمْسَةِ أَشْبَارٍ . وَبِهِ أَخَذَ الْفَرَزْدَقُ .

مُتَبَدِّلًا تَبَدُّو مَحَاسِنُهُ يَضَعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ -

فَقَدْ جَاءَ فِي الْأَمَالِيِّ ص ٦٠ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ
قَالَ : خَرَجْتُ تَمَاضِرَ بَنْتِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ الشَّرِيدِ فَهَنَاتٌ ذُوْدًا لَهَا جَرِي ، ثُمَّ نَضَتْ عَنْهَا
ثِيَابَهَا وَاغْتَسَلَتْ وَدَرِيْدَ يَرَاهَا وَلَا تَرَاهُ فَقَالَ دَرِيْدُ :

حَيُّوا تَمَاضِرَ وَارْبِعُوا صُحْبِي وَفَقُوا فَلِإِنْ وَقَفَكُمْ حُسْبِي
مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ طَالِي أَيْتَنِي جُرْبُ
مُتَبَدِّلًا

(١) الشَّوَارِيزُ : جَمْعُ شِيرَازٍ وَهُوَ اللَّبَنُ الشَّخِيحُ .

(٢) الْكُومِيخُ : جَمْعُ كَامِخٍ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْأَذَمِ . اللَّسَانُ : كَمِخُ .

وعبارة أكلة اليرابيع وحرشة الضب .. وأكلة الشواريز وباعة الكواميخ ، نقلها السيوطي في
(الاقتراح) ص ٢٠٢ عن الأندلسي في «شرح أبيات المفصل» الكوفيون لوسمعو بيتاً واحداً
فيه جواز شيء مخالف للآصول : جعلوه أصلاً ، وَبَوُّوا عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْبَصَرِيِّينَ ، قَالَ : وَمِمَّا
افْتَخَرَ بِهِ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ أَنْ قَالُوا : «نَحْنُ نَأْخُذُ اللَّغَةَ مِنْ حَرَشَةِ الضَّبَابِ وَأَكْلَةِ
الْيَرَابِيعِ ، وَأَنْتُمْ تَأْخُذُونَهَا عَنْ أَكْلَةِ الشَّوَارِيزِ وَبَاعَةِ الْكُومِيخِ .

(٣) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

* ثَلَاثُ الْأَثَائِفِي وَالذَّيَارُ الْبَلَّاقُ *

وَتَقُولُ فِي اللَّفْظِيَّةِ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ، وَبِهَنْدِ الْجَائِلَةِ
الْوِشَاحِ ، وَهُمَا الضَّارِبَا زَيْدٍ ، وَهُمْ الضَّارِبُو زَيْدٍ . . .

وأول البيت الثاني :

١٩٨ - «وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى»^(١)

أني أوكشف الجهل . وَيُرْوَى أَوْ يَذْفَعُ الْبُكَاءَ وقوله :

أَمْنَزِلَنِي مَيِّ سَلَامَ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّاجِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

قوله : « وتقول في اللفظية . . . »

إنها لم يلزم تجريد المضاف عن اللام في الإضافة اللفظية لكونه على ما كان عليه قبل
الإضافة من التنكير، إذ الإضافة المشعرة بالامتزاج زائلة في التقدير.

قوله : « وهما الضاربا . . . »

فيه وجوه :

الأول : رجلان ضاربان زيدا .

وهو للفرزدق وترتيبه الثالث والثلاثون من قصيدة له على بحر الكامل وعدتها ثلاثة وخمسون

بيتا قالها في مدح آل المهلب ومطلعمها :

لَا مَذْحَنُ بَنِي الْمُهَلَّبِ مَذْحَةٌ غَرَاءَ ظَلَمَرَةٍ عَلَى الْأَشْعَلِ

انظر ديوانه ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٧ . وقوله : (مذ عقدت يده لزاره) كناية عن سبه في طلب

المجد وحرصه على اكتساب المحل . وسما : علا وارتفع . قال ابن عيش في شرحه ٢ :

١٢١ : الشاهد فيه تعريف الثاني بالآلف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول . بمدح

بذلك يزيد بن المهلب ، أي ما زال مذ كان صغيراً إلى أن مات بقوى الجيوش ويحصر

الحروب . أ. هـ .

(١) غَمْرَةٌ : ثَلَاثُ الْأَثَائِفِي وَالرُّسُومُ الْبَلَّاقُ .

وهو لذى الرُّمَّة من قصيدة له على بحر الطويل وعدتها أربعة ولربعم بيتاً ومطلعمها البيت

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمَقِيمِ الصَّلَاةِ﴾ وَلَا تَقُولُ: الضَّارِبُ زَيْدٌ لِأَنَّكَ لَا تُفِيدُ فِيهِ خَفَةً بِالْإِضَافَةِ كَمَا أَفَدَتْهَا فِي الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ وَقَدْ أَجَازَهُ الْفَرَّاءُ.

الثاني: رجُلان ضاربا زيدَ بالإضافة.

الثالث والرابع: الرجلان الضاربان زيداً، والضاربان زيد. بدون الإضافة وبها.

الخامس: الرجلان الضاربان زيداً، بحذف النون وإعمال الضارب.

والأحسنُ في القياس أن لا تُحذف النون هنا، لأنها إذا حذفت وجب أن يكون لحذفها أثر في اللفظ، ولا أثر له فيه، فلا يحذف.

وبعضهم يحذف ولا يعتد بالحذف حرصاً على إبقاء لفظ النصب.

وقيل: استحسنوا حذف النون هنا في غير الإضافة، لأن اسم الفاعل وقع صلة للألف، واللام التي بمعنى الذي، وهذه الوجوه الخمسة بأسرها آتية في الجَمْع نحو: هم ضاربون زيداً إلى الآخر. وقد استحسن حذف النون من مثنى الذي وجمعه لاستطاعتهم إياه بصلته كقوله:

١٩٩ - أَبْنِي كُلِّيبٌ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَّا قَتَلَا الْمُلُوكَ (وَفَكَّكَا) (١) الْأَغْلَالَ (٢)
وقوله:

الوارد في المتن وأوله: «أمرتُني مَيٍّ...».

انظر ديوانه ٢: ١٢٧٤. والبلاغ التي لاشيء فيها.

قال ابن يعيش في شرحه ٢: ١٢٢: «يقول إن الأثافي ورسم الدار لا ترد سلاماً ولا تُثْبِئ» عن خبر إذا استُخبرت وهو معنى قوله أو يكشف العمى» والشاهد فيه تعريف الأثافي حين أراد تعريف ما أُضيف إليه وهو الثلاث، ولم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام. وقد اعترض عليه ابن يعيش وضعف حجة الكوفيين في اعتمادهم على هذا الشاهد، وأنه لا يقوله الفصحاء من العرب.

(١) في الأصل وفكك والمثبت من ب و ع وهو الصواب.

(٢) البيت للأخطل وترتيبه السادس عشر من قصيدة له على بحر الكامل وعدتها ثمانية وأربعون بيتاً قالها في هجاء جرير والافتخار عليه ومطلعها:

وَلَمَّا الضَّارِبُ الرَّجُلَ قَمْشَةً بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ.

٢٠٠ - إِنْ الْبَنِي حَاتَتْ بِفُلَجٍ بِمَائِمْ مَمَّ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَأْتُمُ خَلْدٌ

قوله : « قَمْشَةً بِالْحَسَنِ الْوَجْهِ ».

التخفيف الحاصل (بسقوط التنوين) في اللفظية، مقصود في «الحسن الوجه» إلا أن حصول التخفيف من جهة أخرى، لأن الأصل كان أن يقال في «الحسن الوجه» : (الحسن وجهه) فبالإضافة سقط الضمير من المضاف إليه، وانتقلت ضمة لامة إلى الكسرة التي هي أخف منها، (وسمع في كونها أخف منها كلاما في قسم المشترك إن شاء الله تعالى) فإن قلت : لو سقط الضمير فاللام قد جعلت في الوجه قلت : اللام لا توازنه لحقتها وثقله، ولما به من الحركة، «الضارب الرجل» : مَشَّه «بالحسن الوجه» من حيث أن المضاف فيها اسم مشتق، والمضاف إليه على باللام مصروف عن سته، إذ الوجه في الأصل فاعل، والرجل مفعول. وأما «الضارب زيد فهو إذا ثقلت بعيد عن الشبه فلا يلتحق به.

كَفَنَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ زَايَتْ بِوَاسِطٍ عَسَرَ الظَّلَاءُ مِنْ لَوْنٍ خَيْلًا

وموضع الشاهد فيه قوله : «اللفاء حيث حذف نون الالف من الموصول مبرورة» وليت من شواهد سيويه ١ - ١٨٦.

(١) ليت من الضمير وقد وقع الحذف في نون كعبلاء. قل السويحي في شرح شواهد السمي

٢ - ٥١٧ : (عمره صاحب الحصة البصرية والأندلسي للأشهب من رتبة التثنية وهو نه.

وأبو نود من حوزة، وعمره أبو نواس في المحتوم من شعر قبيل لحرث بن محضر ونظر

الحركة ٢ - ٥٠٧ وسيويه ١ - ٩٦

وموضع الشاهد فيه قوله «البيء وأصله اللام حيث حذف نون تحميد» كذا في

شعرا آخر وهو قوله : «كل قصيدة حيث حذفت نون تحميد»

(٢) في الأصل مسقوط النون والفتحة من ب و ع وهو لصواب

(٣) ما بين قوسين سقط من ب و الفتحة من الأصل و ع

*** فصل * وَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا جَاءَ مَا فِيهِ تَنْوِينٌ أَوْ نُونٌ، وَمَا عَدِمَ وَاحِدًا مِنْهُمَا شَرَعًا فِي صِحَّةِ الْإِضَافَةِ**
لأنَّهُمْ لَمَّا رَفَضُوا فِيمَا يُوجَدُ فِيهِ التَّنْوِينُ أَوْ النُّونَ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ . . .

وعن الفراء^(١): أنه جُوزَ ذلك، وحجته إجراء (الضارب زيد) على سَنَنِ ما فيه حصل التخفيف (كالضارب زيد) و(الضاربو زيد) كما أجروا أعد وتعد ونعد على سنن يَعدُّ، فحذفوا الواو من هاتيك وإن لم توجد عِلَّةُ الحذف وهي وقوعها بين ياء وكسرة طردا للباب عن سنن واحد، فكذا هذا.

قوله: «وإذا كان المضاف إليه ضميرا متصلا . . إلى آخره»، ذهب بعضهم في هذه المسألة إلى أن الكاف في موضع نصب، لأنَّ علة منع الإضافة في مسألة (الضارب زيد) موجودة في هذه فتمتنع الإضافة.

ومذهب (صاحب الكتاب)^(٢): أنه في موضع جر فاحتاج إلى أن يستدلَّ فقاس على نحو الضاربك من جهة أن الضاربك بالإجماع مضاف إلى المضمر، ولم يُفدْ خَفَّةُ لامتناع (الضاربانك)، لما سيجيء، فحصل الفرق بين مسألة الضارب زيد، والضاربك. وقام دليل على أن الكاف في موضع جر.
قوله: «ما فيه تنوينٌ أو نُونٌ»

يريد: ضاربٌ، والضاربان، والضاربون، وهي الأصول التي قاس عليها وأراد بقوله: (واحدًا منها): التنوين خاصة، لأن التنوين لا يُعَدُّ لغير الإضافة، وكلام المصنف فيه قبلُ لغير الإضافة، و(شَرَعًا)، بفتح الراء: سواء، يقال القوم فيه شَرَعٌ^(٣).

(١) انظر تجويز الفراء له في شرح المفصل ٢: ١٢٣.

(٢) في ب: (المصنف) وكذلك في ع والمثبت من الأصل وحاشية ع وحاشية ن.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ١٢٣: (وقوله شَرَعًا أي سواء).

..... جَعَلُوا مَا لَا يُوجَدُ فِيهِ لَهُ تَبَعًا فَقَالُوا: الضَّارِبُكَ،
وَالضَّارِبَاتُكَ

قوله : «لما رفضوا» .

يريد أنهم امتنعوا عن أن يقولوا ضارِبُني، وضارِباني، لثلا يلزم الجمع بين زيادتين ، أعني التنوين أو النون مع الضمير المتصل ، فإن قلت فعلى هذا يلزم أن لا يجوز (ضاربٌ زيدا)، لاجتماع (زيادتين) ، التنوين والاسم المظهر، قلت: المظهر صالح للابتداء غير أنه مفتقر في التلفظ به ابتداء إلى اسم أو فعل قبله، بخلاف الضمير المتصل ، فإنه مفتقر إلى شيء آخر قبله، ولا يقع إلا في آخر الكلمة كالتنوين والنون فالجمع بين الضمير المتصل وأحدهما كالجمع بين التنوين أو النونين وذاك ممتنع . فكذا هذا، بخلاف الجمع بين أحدهما والمظهر.

والوجه الثاني في امتناع الجمع بين أحدهما والضمير المتصل أن التنوين مشعر بانقطاع الكلام، وكذا النون لأنه بمنزلة، فالجمع بين أحدهما والضمير المتصل جمع بين الانقطاع والاتصال وهو محال .

قوله : «جعلوا ما لا يوجد» .

أي جعلوا ما لا يوجد فيه التنوين أو النون تبعاً لما وجد فيه أحدهما في صحة الإضافة روما للمائلة وحرصاً على إثبات المشاكلة وسوقاً للأخوات على منهاج واحد، والعَلَمُ في مثل هذا المقام حذف الواو من أخوات (يَعْدُ) للغائب، وحذف الهمزة من أخوات أكرمُ للمتكلم، وذكرهما في المشترك . فإن قلت : فائدة الإضافة اللفظية التخفيف، فأين هي في نحو: الضارِبِ والضَّارِبُكَ، والضَّارِبَةِ، والضَّارِبَاتِ، والضَّارِبَاتُكَ، والضَّارِبَاتُهُ؟

يقال : القوم في هذا الأمر شَرُّعٌ : سواء، يحرك ويسكن، ويستوى فيه الواحد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث، والمراد أنه يتساوى ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة وذلك نحو (الضاربك والضارباتك) .
(١) في ب و ع : «الزيادتين» والمثبت من الأصل .

وَالضَّارِبِيَّ وَالضَّارِبَاتِيَّ، كَمَا قَالُوا ضَارِبُكَ، وَالضَّارِبَاكَ،
وَالضَّارِبُوكَ، وَالضَّارِبِيَّ كَمَا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانَ :
أَيُّهَا الشَّامِي لِيُحَسِّبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

قلت : قالوا في غير الإضافة الضاربُ إياي، والضاربُ إياك، والضاربُ إياه، وكذا الضاربات مع هذه المنفصلات، فلما أضافوا انقلبت المنفصلات متصلات، والمتصل أخصر وأوجز من المنفصل، وفيه حصولُ الخفَّة. فإن قلت : فما المانع عن جعل هذه المتصلات في هذه الأمثلة الستة منصوبات كما هي في ضَرَبَنِي، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَهُ؟ قلت : هو ما ذكرت من جعلهم إياها تَبَعاً لنحو ضاربك، والضاربك، والضاربوك لروم المماثلة وإثبات المشاكلة.

قوله : «وَالضَّارِبِيَّ وَالضَّارِبَاتِيَّ».

الأول في المثني، والثاني في الجمع، والأول في حالتي الجر والنصب، والثاني فيهما وفي الرفع أيضاً. والأصل في الرفع^(١) : الضارِبُوكَ، قلبت الواو ياءً مكسوراً ما قبلها وأدغمت الياء في الياء، والمثبت في نسخة المصنف (- رحمه الله -)^(٢) والضَّارِبُوكَ، والضَّارِبِيَّ، (وَالضَّارِبَاتِيَّ)^(٣).

وعن الإمام فضل القضاء يعقوب الجَنْدِي (- رحمه الله -)^(٤) : لعل الصواب والضَّارِبُوكَ، والضَّارِبَاتِيَّ بالرفع في المثني والضَّارِبِيَّ والضَّارِبَاتِيَّ يريد : أن المصنَّف أهمل ذكر المثني في الرفع، ولم يهمل ذكر المجموع فيه، فلعلَّ ذَكَرَ المثني في الرفع هو الصواب.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب، والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

وَقَوْلُهُ :

* هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ *
مِمَّا لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ .

* فصل * وَكُلُّ اسْمٍ مَعْرِفَةٍ يَتَعَرَّفُ بِهِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً
إِلَّا أَسْمَاءُ تَوَعَّلَتْ فِي إِبْهَامِهَا فَهِيَ نَكْرَةٌ . وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَعَارِفِ

قوله :

٢٠١ - أَيُّهَا الشَّامِيُّ (لِتُخَسَّبَ مِثْلِي)^(١)

أي ليحسبك الناس أنك مثلي، وهذا ضلال . و (تَهَيَّمْ) : من هَامَ عَلَى وَجْهِهِ ، ذَهَبَ .
وبعده :

لَا تَسْتَبْنِي ، (فَلَسْتَ بِسَيِّي) ^(٢) إِنَّ سَيِّي مِنَ الرُّجَالِ الْكَرِيمِ ^(٣)
يقال : فلان سِبْكُ ، بكسر السين ، أي الذي يُسَابِكُ ^(٤) (وَيُسَابِتُكَ) ^(٥) .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب و ع والمثبت من الأصل ون .

(٢) نسب ابن يعيش في شرحه ٢ : ١٢٤ لعبد الرحمن بن حسان وهو من بحر الخفيف وموضع
الشاهد فيه قوله (الشامي) على أن ياء المتكلم في محل جر بالإضافة وقد رد ابن يعيش
ذلك وقال إنها في محل نصب على رأي سيويه وهو القائل في الكتاب ١ : ١٨٧ (وإذا قلت
هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه فيه الجر لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في
المظهر كان الوجه الجر ، إلا في قول من قال : (الحافظو عورة العشيعة) . ولا يكون في
قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكاف في موضع النصب ، لأنك لو كفت النون في
الإظهار لم يكن إلا جرًا .

(٣) في ب و ع : (فلست بمثلي) وصوابه المثبت من الأصل لأنه الموافق لرواية اللسان
والصحيح .

(٤) انظر اللسان (سب) وكذلك الصحاح وهو يلي البيت السابق حيث نسب في الصحاح
واللسان لعبد الرحمن بن حسان في هجاء مكين الدارمي .

(٥) انظر الصحاح واللسان (سب) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ن و ع .

وَهِيَ نَحْوُ غَيْرٍ، وَمِثْلٍ، وَشَبَهٍ

قوله :

٢٠٢- « هُم » (١) « »

الوجه فيه أن يقول : والفاعلوه . تمامه :

« » إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ حَادِثِ الدَّهْرِ مُعْظَمًا (٢)

وَرَوَايَةُ السِّرَافِي :

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الدَّهْرِ مُعْظَمًا

قوله : « وَهِيَ نَحْوُ غَيْرٍ وَمِثْلٍ »

لم تتعرّف غير ومثل وإن أضيفتا إلى المعرفة، لوضعهما على ما ينافي التعريف لأنها مبهمان مطلقان، ألا ترى أنك إذا قلت مررت بغيرك، فكل من عدا المخاطب فهو غيره، ومن حق المضاف (إلى) (٣) المعرّف أن يتعين للمخاطب نحو: (غلام زيد)، فإن الغلام يتعين للمخاطب بإضافته إلى المعرفة، ويتعرف، وهنا المضاف لم يتعين لإبهامه فلا يتعرف. والتقدير في مررت بغيرك أي بغير لك، (والدليل على ما ذكرنا) (٤): أنك إذا

(١) البيت بتمامه كما جاء في سيبويه ١ : ١٨٨ :

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

وروايته في المفصل وفي شرحه لابن يعيش ٢ : ١٢٥ :

هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ

وفي الخزانة ٤ : ٢٦٩ : هم الفاعلون الخير والأمرونه

والبيت من الطويل وهو مجهول النسبة إذ ذكر سيبويه أنه من الشعر المصنوع. وموضع الشاهد فيه قوله: «الأمرون»، القائلون، «الفاعلون» على تعدد الروايات حيث جمع واو الضمير ونون الجماعة عند الإضافة ضرورة، وصوابه: والأمرونه بحذف نون الجمع للإضافة.

(٢) في الأصل (مُعْظَمًا) والمثبت من ب و ع ون وهو المشهور في كتب النحاة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع لأنه لازم لتمام الكلام.

(٤) ف ع : (والدليل على أن التثنية ما ذكرنا) والمثبت من الأصل وب.

وَلِذَلِكَ وَصِفَتْ بِهَا النُّكِرَاتُ، فَقِيلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَمِثْلِكَ
وَشَبَّهَكَ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا رَبٌّ قَالَ:

* يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ *

اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا شَهِرَ الْمُضَافُ بِمُغَايَرَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ أَوْ بِمِثَالَتِهِ.

أضفتها إلى ما لا يخالفه إلا شيء واحد كان معرفة نحو: عليك بغير الحركة أي
السكون، ولذا يوصف بها المعرفة فيقال: بالحركة غير السكون، والسكون غير
الحركة، ولو كان للمخاطب مَنْ خَالَفَهُ فِي شَيْءٍ مَخْصُوصٍ، وكان ذلك المخالف معروفاً
بمخالفته فقلت: مررت بغيرك كان معرفة، وهو معنى قوله: ﴿اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا﴾ شهر
المضَافُ بِمُغَايَرَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمِثْلُ (مِثْلٍ): غَيْرُ فِي الْإِبْهَامِ، لَأَنَّ الْمِثْلَةَ تَقَعُ بِأَشْيَاءَ
كَثِيرَةٍ، كَمَا أَنَّ الْمَخَالَفَةَ تَقَعُ بَيْنَ وَلَوْ كَانَ الْمِثَالُ لِلْمَخَاطَبِ مِثَالًا لَهُ بِخَصْلَةٍ قَدْ شَهِرَ
بِهَا، وَلَمْ تَكُنْ هِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ فَقُلْتُ مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ كَانَ مَعْرِفَةً وَنَزَلَ مَنْزِلَةً (بِالرَّجُلِ)
الَّذِي عَرَفَ بِمِثَالَتِكَ كَمَا كَانَ التَّقْدِيرُ فِي فَصْلِ (غَيْرِ) بِالرَّجُلِ الَّذِي عَرَفَ بِمُغَايَرَتِكَ
فَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَهِرَ مَا يَضَادُّهُ تَعَيَّنَ بِذِكْرِ الْمَضَادِّ لَهُ، لَأَنَّ الْمَقَارَنَ لِلْمَشْهُورِ
مَشْهُورٌ مِثْلُهُ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا هُوَ الْمَعْنَى الْخَاصَّةُ لِهَما وَهُوَ الْمُنَافَاةُ (وَكَذَلِكَ) ("المِثْلَةُ".
قوله:

٢٠٢ - يَا رَبُّ
.....

الغريرة: التي هي في غُرَّةٍ مِنَ الْعَيْشِ لَمْ تَلَقْ شِدَّةً فِي عَيْشِهَا تَمَامَهُ:
..... بِنَيْضَاءٍ قَدْ مُتَّعْتُهَا بِطَلَاقٍ ("

(١) فِي جَمِيعِ النُّسخ (اللَّهُمَّ إِذَا) وَصَوَابُهُ الْمَثْبُوتُ لَوْجُودِ مِثْلِ هَذِهِ الصِّبْغَةِ فِي مَتْنِ الْمَفْصَلِ ص

٨٦ وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِ ابْنِ عَيْشٍ ٢: ١٢٥.

(٢) فِي ب: (وَكَذَا) وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَ.

(٣) هَذَا عَزَّزْتُ مِنَ الْكَامِلِ نَسَبَهُ سَبِيحُهُ فِي الْكِتَابِ ١: ٤٢٧، ٢: ٢٨٦ إِلَى أَبِي مُحَرَّرٍ.

أي جعلت تمتيعي لها الطلاق، لأنني لم أرض خُلُقها وطريقتها، فلم أصبر على قبح فعلها وإن كانت حسنة الوجه.

قوله: «اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا»

يجاء بـ «اللَّهُمَّ» قبل إلا إذا كان المستثنى مما يشذ ويندر، كأنه يقصد بذلك الاستظهار بمشيئة (الله تعالى)^(١) في إثبات كونه ووجوده، إذانا بأنه يلوح على وجهه (سياء)^(٢) الشذوذ، ويقطر من جبينه (أمواء)^(٣) الندرة.

قوله: (كقوله - تعالى -: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾)^(٤)

لما كان المنعم عليهم غير المغضوب عليهم، وتعين للمخاطب أن غير المغضوب عليهم هم المنعم عليهم، تعرّف بالإضافة، فصلح معرفة صفة للمعرفة، لأنه صفة للموصول، وهو مع صلته معرفة، لأنه وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجملة.

الثقفي وكذلك فعل ابن يعيش ٢ : ١٢٦ و صدره كما ورد في المقتصد في شرح الإيضاح

للجرجاني ١ : ٥٨٨ - ٢ : ٨٧٥ .

يأربُ مثلك في النساء غريرة .

وموضع الشاهد فيه قوله : « مثلك » حيث جرّها برب ، وهي لا تجرُّ إلا النكرات وهذا دليل

على أن « مثل » لم تكن تب تعريفا .

(١) في ب : « الله » والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : « سيمياء » والمثبت من الأصل وع وكلاهما جائز لأن السيمياء والسيماء معناهما

واحد وهو العلامة - اللسان (سوم) .

(٣) في ع وب « ماء » والمثبت من الأصل .

(٤) سورة الفاتحة آية ٦ .

* فصل * وَالْأَسْمَاءُ الْمُضَافَةُ إِضَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ عَلَى ضَرْبَيْنِ . لَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ وَغَيْرُ لَازِمَةٍ لَهَا ، فَالْلازِمَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ظُرُوفٌ وَغَيْرُ ظُرُوفٍ . فَالظُّرُوفُ نَحْوُ : فَوْقَ ، وَتَحْتَ ، وَأَمَامَ ، وَقُدَّامَ ، وَخَلْفَ ، وَوَرَاءَ ، وَتَلْقَاءَ ، وَتَجَاهَ ، وَجِدَاءَ ، وَحِذَاءَ وَعِنْدَ ، وَلَدُنْ ، وَلَدَى ، وَبَيْنَ ، وَوَسْطَ ، وَسَوَى .

(فصل^(١)) قوله : « نحو : فوق . . . »

هذه الأسماء نصبت وإن كانت مضافا إليها ، حكاية لحالها إذا كانت ظروفًا وإن شئت جرت بها وقلت : فوق إلى الآخر .

وإن شئت وقفت عليها وقلت : فوق وتحت ، وهذا الوجه هو الأحسن والوجه هكذا مروية عن المصنف - (رحمه الله)^(٢) - ، وإنما صارت هذه الأسماء لازمة للإضافة .
ففوق : يستدعي ما تحته ، وتحت : (يقتضي)^(٣) ما فوقه وعلى هذا (سائرهما)^(٤) من الظروف اللازمة للإضافة ، وكذا غير الظروف من الأسماء اللازمة لها ، فمثل الشيء يطلب ما يئال له ، فالإضافة إذن حاصلة من جهة المعنى ، أضيفت هذه الأسماء أولم تُضَفَ ، وإذا كانت لازمة من جهة المعنى لزمَت من جهة اللفظ .

أما نحو ثوبٍ ودارٍ فغير متضمَّن للإضافة لأنه لا يستدعي ما يضاف إليه .
قوله : « ووراء . . . »

هو من المواراة ، وهي الستر ، ولذا صلح وقوعه موقع الخلف والقدام .

قوله : « ووسط . . . »

(وسط)^(٥) بالتسكين ، لا يصلح إلا لمكان يقع فيه الفعل نحو : حَفَرْتُ وَسْطَ الدَّارِ

(١) ما بين القوسين من ع و ن . (٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب والمثبت من ع و ن .

(٣) في ع : « يستدعي » والمثبت من الأصل و ب .

(٤) في الأصل ع : سائرهما ، والمثبت من ب .

(٥) عن الحواري : يقال جلسْتُ وَسْطَ القَوْمِ بالتسكين ، لأنه ظرف ، وحلست وسط الدار

بالتحريك لأنه اسم - انظر الصحاح (وسط) وكذلك اللسان

..... وَمَعَ، وَدُونِ.

وَعَبْرُ الظُّرُوفِ نَحْوُ: مِثْلٍ، وَشَبْهِ، وَغَيْرٍ، وَبَيْدٍ، وَقَيْدٍ، وَقِدَاً،
وَقَابٍ، وَقَيْسٍ . . .

بثراً، فالمكان المعبر عنه بوسط محفور فيه، وليس بمحفور وإذا أردت أن توقع الفعل على جميع المكان الذي يتوسط بين طرفي صحن الدار حتى كأنك قسمت الصحن ثلاثة أقسام متساوية، ثم أردت أن تخبر أنك أوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط قلت وَسَطَ الدار بالتحريك، لأنك استغرقت المكان بالحفر، فهو المفعول به لا فيه^(١).
قوله: «وَمَعَ»

(مَعَ): كلمة معناها: المصاحبة، وهي اسم منصوب على الظرفية، شُبِّهَت الصَّحْبَةُ بالمكان فقيـل: أنا معك، أي في صحبتك.

قوله: «وَدُونُ»

هو أدنى مكان من الشيء، ومنه: دُونَ الْكُتُبِ جمعها، لأن جمع الأشياء: إدناء بعضها من بعض، وتقليل المسافة بينها. ومنه الدُّنُوُّ على القلب^(٢)، يقال: (هذا دون ذلك)^(٣)، إذا كان أخط منه قليلاً، ويستعار للفتاوت في الأحوال والرتب. فيقال: زيد دون عمرو في الشرف والعلم. ويستعمل في التجاوز عن شيء قال:

٢٠٤ - «يَانْفُسُ مَا لَكَ دُونَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ»^(٤)

أي: إذا تَجَاوَزْتَ وقاية الله ولم تنالها لم يَقَلِكْ غَيْرُهُ.

قوله: «وَبَيْدٌ»

(١) انظر ما قاله المبرد في المقتضب ٤: ٣٤٢ وما كتبه الشيخ عزيمة في حواشي صفحة ٣٤٢ من الجزء الرابع.

(٢) أي على قلب الكلمة. بجعل العين فيها مكان اللام.

(٣) في ب: «هذا دون ذاك» والمثبت من الأصل وع.

(٤) هذا الشطر من الشعر لم أعثر له على نسبة إلى قائل فيما فتشت فيه من كتب وهو على بحر البسيط. وهو شاهد على استعمال (دون) في معنى التجاوز.

... وَأَيُّ، وَبَعْضُ، وَكُلُّ، وَكِلَا، وَذُو، وَمُؤَنَّثُهُ وَمُثَنَّاؤُهُ، وَمَجْمُوعُهُ.
وَأَوَّلُو، وَأَوَّلَاتُ، وَقَدْ، وَقَطُ، وَحَسَبُ، وَغَيْرُ اللَّازِمَةِ نَحْوُ: تَوْبٍ،
وَفَرَسٍ، وَدَارٍ، وَغَيْرِهَا، مِمَّا يُضَافُ فِي حَالِ دُونَ حَالٍ.

هو بمعنى: غير. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)^(١): «أنا أفصح العرب، بيد
أني من قريش، واسترُضِعْتُ في بني سعدِ بنِ بَكْرٍ»^(٢)
وهذا كقوله:

٢٠٥ - «وَلَا غَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ بَيْنَ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ»^(٣)

قوله: «وَأَيُّ»

يمكن أن يكون أصله أَوَيًّا، لأنه أبدا بعض ما يضاف إليه، وبعض الشيء يَأوي إلى
كُلِّهِ، إلا أن الواو قلبت ياء لما عُرفَ.

قوله: «وَأَوَّلُو»

أولسو: اسم جمع لذو، كما أن أولاء اسم جمع لذا، ونظيرهما في التمكنة: المخاضُ
والخَلْفَةُ، فَاَلْمَخَاضُ: الحوامل من النوق واحداً خَلْفَةً^(٤) من غير لفظها. فإن قلت:

(١) في ب: «عليه السلام» والمثبت من الأصل وع.

(٢) الحديث لم يرد في كتب الصحاح وإن كان معناه صحيحا. وقال العجلوني في كتاب
«كشف الخفاء ومزيل الإلباس» ١: ٢٣٢ (لا يعلم من أخرجه ولا إسناده ثم قال: أورده
أصحاب الغرائب).

(٣) البيت للشاذلي الذباني في ديوانه ص ٤٤ وترتيبه التاسع عشر من قصيدة له من الطويل
وعندها تسعة وعشرون بيتا قالها في مدح آل جفنة ملوك غسان بالشام ومطلعها:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطي الكواكب

والفلول: جمع فل وهو الثلم، والفراع: المفارقة والمضاربة، والكتائب: جمع كنية وهي
القطعة العظيمة من الجيش.

وموضع الشاهد فيه ما قوله (غير) حيث إن كلمة (غير) من الأسماء غير الظروف التي تصاف
إلى ما بعدها إضافة لازمة وفي هذا البيت عامل الشاعر كلمة (غير) معاملة (بئد) حيث
جعلها مثلها في إخراج المدح محرر الدم لغرض بلاغي (٤) اعظم اللسان مادة (حلف)

*** فصل * وَأَيُّ إِضَافَتُهُ إِلَى اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ كَقَوْلِكَ: أَيُّ الرَّجُلَيْنِ، وَأَيُّ الرَّجَالِ عِنْدَكَ، وَأَيُّهُمَا، وَأَيُّهُم، وَأَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ، وَأَيُّ الَّذِينَ لَقِيتَ أَكْرَمُ.**

(كُلُّ) ليس بلام (للإضافة)^(١) بدليل قولهم: جاءني الكل، ورأيت الكل، ومررت بالكل، قلت: اللام فيه تنوب عن الإضافة إلى الضمير فإن قلت فلم ذاك؟ قلت: لأن اللام للإشارة كالضمير ولأن اللام للعهد، والمعهود غاية، فجرى مجرى الضمير، لإباء (كل واحد منهما)^(٢) احتمال التنكير.
قوله: «وَأَيُّ إِضَافَتُهُ».

أَيُّ معناه: أن يكون بعضا من كل، وحقه لذلك أن يكون مضافا أبدا فإذا أضيفت إلى المعرفة فلا بد من أن يكون المضاف إليه اثنين فصَاعِدًا، وإذا أضيفت إلى النكرة فالواحد، وما زاد عليه شَرَعَ في صحة إضافته إليهما فإن قلت: فما السَّرُّ في صحة إضافته إلى النكرة المفردة؟ قلت: هو أن هذا سؤال لمن ثبت عنده حضور واحد من الرجال الحاضرين عند المخاطب فجاز أن يكون ذلك الواحد زيدا أو بكرا أو خالدا، أو غيرهم، وهو لا يعلم ذلك الواحد بعينه، فإذا قال المسؤول: (زيد) فقد عَيَّنَ من يطلبه السائل، وكان الأصل أن يقول السائل أزيد، أم بكر، أم خالد؟ إلى أن يأتي على الكل، غير أنهم جمعوا هذه السؤالات في قولك: أَيُّ رجل؟ على تقدير: أَيُّ رجال؟، جريا على منهج الاختصار في الكلام، وتفاديا عن التطويل المورث للسآمة والإبرام.

وعن المصنّف: تجوز إضافته إلى الواحد المعرفة، إذا كان في معنى الجمع كقولك: أَيُّ التمرِ أكلت، ووجهه ظاهر، لوقوع الاستفهام على واحد من الجملة.

(١) في الأصل: «الإضافة» والمثبت من ب وع.

(٢) في ب: «كل منهما» والمثبت من الأصل وع.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَيُّي وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْرَاهُ اللَّهُ
فَكَفَّلَكَ : أَخْرَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ وَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ .
وَالْمَعْنَى : أَيْنَا، وَمِنَّا، وَبَيْنَنَا قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ :
فَأَيُّي مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا
وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى النِّكَرَةِ أُضِيفَ إِلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ
كَقَوْلِكَ : أَيُّ رَجُلٍ ، وَأَيُّ رَجُلَيْنِ ، وَأَيُّ رِجَالٍ . . .

قوله : «وَأَيُّي وَأَيْكَ»
يقال : أَيُّ زَيْدٍ وَعَمْرُو يَأْتِكَ ، (بغير إعادة كلمة أَيُّ) ^(١) ، وَأَيُّي وَأَيْكَ شَرٌّ (تُعاد،
أَيُّي مع المضمرة) ^(٢) ، إِذْ لَوْلَمْ تُعَدَّ لِمَا عَرَفَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي أَيْنَا، وَمِنَّا وَبَيْنَنَا أَهْوَأُ
وَأَنْتَ أَمْ نَحْنُ وَأَنْتُمْ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَيُّ الرَّجُلَيْنِ مِنِّي وَمِنْكَ ، كَيْفَ وَالْوَاوُ فِي وَأَيْكَ
مَعْنَاهَا الْجَمْعُ ؟ ، وَلِذَا أَوَّلَ هَذِهِ الْأَفْظَاظُ بِأَيْنَا، وَمِنَّا، وَبَيْنَنَا .
وقيل : لَمْ يُضَفْ (أَيُّي) فِي التَّحْقِيقِ إِلَّا إِلَى الْمُتَعَدِّدِ ، وَإِنَّمَا كُرِّرَتْ أَيُّي لِأَمْرِ
لَفْظِي ، وَهُوَ أَنْ لَا يَلْزِمَ الْعَطْفُ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ بِدُونِ الْعَامِلِ ، وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ
بِدُونِ إِعَادَتِهِ مَمْتَنِعٌ لِمَا سَيَجِيءُ فِي مَوْضِعِهِ .

كما قالوا : «الْمَالُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ»
ولم يَكْرُرُوا (بَيْنَ) إِلَّا لِمَا ذَكَرْتَ مِنَ الْأَمْرِ اللَّفْظِيِّ .
قوله :

٢٠٦ - فَأَيُّي مَا ^(٣)

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : «تُعاد مع المضمرة» والمثبت من الأصل وع .

(٣) قال البغدادي في تحقيق نسة هذا الشاهد في الخزانة ٤ : ٣٦٧ : «وهذا البيت من حملة

وَلَا تَقُولُ أَيًّا ضَرَبْتَ، وَبِأَيِّ مَرَزْتَ إِلَّا حَيْثُ جَرَى ذِكْرُ مَا هُوَ بَعْضُ
مِنْهُ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

وَلَا سِتِجَابِهِ الْإِضَافَةُ عَوَّضُوا مِنْهَا تَوْسِيطَ الْمُقَحَّمِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِفَتِهِ فِي
النِّدَاءِ.

«فصل» وَحَقُّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ كِلَا أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَمُثْنًى، أَوْ مَا
هُوَ فِي مَعْنَى الْمُثْنَى كَقَوْلِهِ:

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا وَيَعْلَمُ أَنَّ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا

«ما»: زائدة، والمُقَامَةُ: أهل المجلس، دعا على الشر منهما بالتمعي، أراد
أن يقول: فَعَمِي، فقال: (فَقِيدَ)، ولما ذكر الصِّفَةَ عُلِمَ الموصوف، أي صار أَعْمَى
يُقَادُ إِلَى مَجْلِسِهِ.

قوله: «كقوله: عز وجل: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا﴾»^(١)

قد جرى هنا ذكر ما هو بعض منه، لأن ما قبل الآية: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا
الرَّحْمَنَ﴾^(٢) والمعنى أي الاسمين منهما تُسَمُّونه، والتنوين بدلٌ من الإضافة.
قوله: «وَحَقُّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ (كِلا) أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً».

أبيات للعباس بن مرداس السُّلَمي، قالها لُخُفَّاف بن نَذْبَةَ في أمر شجر بينهما. وهو من
شواهد سيويه ٢: ٤٠٢، وابن يعيش ٢: ١٣٢، والبيت من الوافر وهو بتمامه:
فَأَبَى مَا وَأَيْلُكَ كَانَ شَرًّا فَقِيدَ إِلَى الْمُقَامَةِ لَا يَرَاهَا
قال البغدادي في توضيح الشاهد: (على أن هذا ضرورة، والقياس المستعمل: فأينا كان
شرا من صاحبه. (انظر الخزانة ٤: ٣٦٧).

(١) سورة الإسراء آية ١١٠.

(٢) سورة الإسراء آية ١١٠.

وَقَوْلُهُ :

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ
ونظيره: ﴿عَوَانُ بَيْنَكَ ذَلِكَ﴾ وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ فِي الشَّرِّ كَقَوْلِكَ: كِلَا زَيْدٍ
وَعَمْرٍو. وَحُكْمُهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى عَصَا، وَرَحَا.
تَقُولُ: جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِكِلاَ
الرَّجُلَيْنِ...

لأنَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ (كِلا) فهو بمنزلة المؤكد، ومؤكده معرفة على ما سيجيء في
باب التأكيد - إن شاء الله تعالى - فكذا ما أُضِيفَ هو إليه كما في (كُلٌّ) وإنما
أُضِيفَ كُلٌّ فِي الظَّاهِرِ إِلَى نَكْرَةٍ نَحْو: (كُلُّ رَجُلٍ)، لَأنَّه فِي مَعْنَى الْمَعْرِفَةِ بِإِفَادَتِهِ
الْجِنْسَ. وَامْتَنَعَ إِضَافَةُ (كِلا) إِلَى النَكْرَةِ، لِأَنَّ (كِلا) لِلتَّشْبِيهِ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْنَى
الْجِنْسِ تَنَافٍ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ التَّشْبِيهِ، فَلِأَنَّ التَّأَكِيدَ تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّشْبِيهِ
وَالْجَمْعِ، وَ(كِلا) مَوْضُوعٌ لِتَّأَكِيدِ الْمَثْنَى، فَيَكُونُ الْمَثْنَى فِيمَا يُضَافُ إِلَيْهِ (كِلا)
مَقْصُودًا.

قوله :

٢٠٧ - سَيَلَفَاهُ^(١)

يجوز سيلفاه بالياء، و(كِلا): فاعله، وبالنون^(٢) و(كِلا): (تأكيد للمضم)

قوله :

٢٠٨ - وكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ^(٣)

(١) هذا بعضُ نَبْتٍ مِنَ الْوَافِرِ نَسَبِهِ ابْنُ بَعِيثٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٣: ٣ إِلَى النَّبْرِ بْنِ تَوَلَّبٍ وَهُوَ
بِتَمَامِهِ :

فَإِنَّ اللَّهَ يَغْلِبُنِي وَوَهْبًا وَيَغْلِبُ أَنْ سَيَلَفَاهُ كِلَانَا
قال: والشاهد فيه إضافته إلى «هاء» وهو ضمير جمع، و«كِلا» إنما يضاف إلى تشبة.

(٢) قوله وبالنون: أي تجوز فيه رواية «سنلفاه».

(٣) في ب: توكيد للضمير والمثبت من الأصل وع.

(٤) هذا عجز بيت من الرمل لعبد الله بن الزُّبَيْرِ انظر شرح ابن بعِيث ٣: ٣ وهو ثاني أبيات =

وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُضْمَرِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الْمُثْنَى عَلَى مَا ذُكِرَ، وَمِنْ
الْعَرَبِ مَنْ يُقَرِّأُ آخِرَهُ عَلَى الْأَلِفِ فِي الْوَجْهَيْنِ.

(ذلك) هنا في المعنى المثني، بشهادة القرينة الأولى، أي كل واحد من الخير
والشر جهة يتجه إليها الإنسان، والذي أستفصحه وأستحسنه أن اسم الإشارة مبهم
فكان محتملا للواحد والاثنين.

قوله : « ويجوز التفريق في الشعر » .

يعني بالتفريق أن يجمعهما بالواو العاطفة، لأنهما قد تفرقا لفظا ومعنى، لأن
الواو تقتضي المغايرة، والمعطوف والمعطوف عليه غَيْرَانِ، كزيد وعمرو في : كلا
زيد وعمرو، ولا يُعْنَى بالتفريق هنا سوى هذا، وإنما جاز هذا التفريق، لأن تثنية
المختلفين بالعطف كثنية المتفقين بغير العطف، وهذا التفريق في المِضَافِ إليه
ضعيف، لأن (كلا) موضوع لتأكيد المثني فنفس المثني فيما يضاف إليه (كلا)
مقصود، كما أن نفس الجمع فيما يضاف إليه كل مقصود، فتلزم التثنية هنا لزوم
الجمع ثم، وقد أجبنا عن قولهم : كل رجل، فيما سبق.

فإن قلت : التثنية في فاعل نحو : تشارك زيد وعمرو أيضا مقصودة لمجيء نحو
هذا الفعل من الجانبين، قلت : ليس الغرض هنا غير النسبة إلى متعدد بلا فصل
بين أن يجيئا بلفظ واحد، وأن يجيء أحدهما معطوفا على الآخر.

قوله : « على ما ذُكِرَ » .

أي على ما ذُكِرَ في صَدْرِ الْكِتَابِ، وقيل في الفرق بين إجراء (كلا) مُضَافًا إِلَى
الظاهر مجرى عصا، وإجرائه مضافا إلى المضممر مجرى المثني، (أنه) ^(١) إذا
من قصيدة له قالها بعد موقعة أحد متشمتا بالمسلمين . والبيت بتمامه كما جاء في ديوانه
ص ٤١ :

إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَّرِّ مَذَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقِيلَ

قال ابن يعيش : « والشاهد فيه إضافة (كلا) إلى مفرد يراد به التثنية كما أضيف الذي
قبله إلى لفظ الجمع إذا كان المراد به التثنية. (١) في الأصل : (لأنه) والمثبت من ب وع .

أضيف إلى المضمر يكون تابعا للمثنى ، لأن المضمر يقتضي شيئا مذكورا قبله وهو مثنى ، وكذا مارجع إليه ، ينبغي أن يكون مثنى وإذا أضيف إلى الظاهر فإنه لا يكون تابعا فيبقى على حالة واحدة كالعصا .

وقيل : لما كان معنى (كلا) مثنى ، وتأكد أمر التثنية فيه يكون المضاف إليه ضميراً مُتَّصِلاً ، لأنَّ المجرور من المضمرات لا يجيء إلا متصلاً نزل (كلا) مع ما اتصل به من المضمر المجرور منزلة كلمة واحدة فاشتد أمر التثنية فيه لفظاً ومعنى ، فناسب أن يأخذ حكم المثنى .

أما عند الإضافة إلى المظهر فأمر التثنية فيه ضعيف ، ولفظ (كلا) مفرد حقيقة ، وحكم المفرد وهو الأفراد فيه ثابت ، قال تعالى ﴿ كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ ءِأَنَّتِ ﴾^(١) ولغة التنزيل هي اللغة الفصحى ، فترجح لذلك جانب المفرد ، فأخذ حكم العصا .

قوله : «وَمِنَ الْعَرَبِ»

أي أنهم يقرؤون آخر (كلا) عند الإضافة إلى المضمر على الألف فيقولون : (جاءنئى كلاهما) ، و(رأيت كلاهما) ، و(مررت بكلاهما) . وحجتهم الإلحاق بنظائره من نحو : (عصا) و(رحا)^(٢) ، يقال : هذه عصاه ، وأخذت عصاه ، وتوكلت على عصاه ، بإقرار آخرها على الألف في الأحوال (الثلاثة)^(٣) فكذا في (كلا) .

عن المصنّف (رحمه الله)^(٤) أنه أنشد عن أستاذه فريد العصر أبي مضر شعراً من العرب في استعمال (كلا) في الوجهين بالألف وهو :

(١) الآية بين القوسين من الأصل وع وفي ب ﴿ كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ ءِأَنَّتِ أَكَلَهَا ﴾ سورة الكهف آية ٣٣ .

(٢) في ب : «عصى ورحى» والمثبت من الأصل وع والكتابان جاتزان .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب و ن والمثبت من ع .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

٢٠٩ - يَارَبِّ حَيِّ الزَّائِرَيْنِ كِلَاهُمَا وَحَيِّ دَلِيلًا فِي الْفَلَاةِ هَذَاهُمَا^(١)
 فَلَيْتَهُمَا ضَيَّفَانِ لِي كُلِّ لَيْلَةٍ مَدَى الدَّهْرِ مَكْتُوبٌ عَلَيَّ قِرَاهُمَا
 وَلَيْتَهُمَا لَا يَقْطَعَانِ مَفَازَةً وَلَا عِلْمًا إِلَّا وَعَيْنِي تَرَاهُمَا
 فَلَلَّهُ دَرَهُ مِنْ فَرِيدٍ فَاتَتْ بِقَوْتِهِ فَرَائِدُ الْغُرَرِ
 فَجَادَتْ أَصْدَافُ الْمَدَامِعِ بِمَا فِيهَا مِنَ الدُّرَرِ

وَأَحْسَنُ يَقُولِ الْمُصَنِّفِ فِيهِ يَرِثِيهِ :

٢١٠ - وَقَائِلَةٌ مَا هَذِهِ الدُّرَرُ الَّتِي تُسَاقِطُهَا عَيْنَاكَ سِمَطَيْنِ سِمَطَيْنِ^(٢)
 فَقُلْتُ هِيَ الدُّرُّ اللَّوَاتِي حَشَابُهَا أَبُوْمَضَرٍ أُذُنِي تَسَاقِطُ مِنْ عَيْنِي

- (١) الأبيات الثلاثة من الطويل ذكرها أبو حيان التوحيدي في (البصائر والذخائر) ٢: ٢٥٩ من غير عزو لأحد وروايتها هناك مختلفة بعض الشيء عما ورد في الإقليد .
 وموضع الشاهد في البيت الأول منها قوله : «كلاهما» حيث أجرى إعرابها على الألف معاملة الأسماء المقصورة وحققها النصب بالياء على القياس المشهور في نصب المثنى بالياء . ولكنه أجراها هنا على الألف .
 (٢) البيتان من الطويل في ملحقات ديوان الزمخشري ص ٦٣٣ رسالة دكتوراة مخطوطة في جامعة الأزهر : إعداد عبد الله على عمرو عام ١٩٧٩ .
 وسمطين سمطين : أي صفين صفين . وأبومضر : هو محمود بن جرير الضبي الأصبهاني ، أكثر شيوخ الزمخشري تأثيرا في نفسه ، وكان يلقب فريد العصر ، وكان وحيد زمانه في علم اللغة والنحو ، انظر معجم الأدباء ١٩/ ١٢٤ ، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٥٨ ، وشذرات الذهب ٤/ ١٢٠ وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٧ ، ومرآة الجنان ٣/ ٢٧٠ .

«فصل» وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ يُضَافُ إِلَى نَحْوِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ .
تَقُولُ: هُوَ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ، وَأَفْضَلُ الْقَوْمِ . . .

قوله : «إلى نَحْوِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ» .

أي يعني أنك إذا قصدت التفضيل على معروف، أضفتها إلى معرفة، ولزم أن يكون الأول واحدا من المذكورين، فإن قصدت تفضيل عددٍ على عدد مثله من ذلك الجنس، أضفته إلى العدد الذي قصدته منكرا، كما أن (أَيًّا) كذلك، فإنه إذا أضيف إلى معرفة فمعناه السؤال عن واحد من المذكور بعده جنساً وجمعاً معروفاً، أو مثني معروفاً (يقال: جاءني أحد الرجلين، فتقول: أيُّ الرجلين؟ وإذا أضيف إلى نكرة فمعناه السؤال عن عدد أضيف إليه، واحداً كان أو اثنين أو جماعة. كقولك: أيُّ رجل؟ لمن قال جاءني رجل، وأيُّ رجلين؟ لمن قال: جاءني رجلان، وأيُّ رجالٍ؟ لمن قال: جاءني رجالٌ، تُقَدَّرُ الجنس رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، وجماعةً جماعةً، ثم تسأله عن الواحد الملبس عندك، وهذه إضافة إلى المسؤول عنه، والإضافة في الأول، إضافة إلى شيء المسؤول عنه واحد منه .

وإنما أضيف في الثاني إلى عين المسؤول عنه، وإن كانت سؤالاً عن واحد من أعداد، لأنه لا يخلو إما أن يضاف إلى جنس ذلك أو إليه، أو إليهما، والآخر ممتنع لامتناع الإضافة إلى اسمين . وكذا الإضافة إلى الجنس لما فيها من إبهام الوجه الأول، وهو السؤال عن واحد من المذكور بعده، فلزمت الإضافة إلى منكر مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض، وإنما لزمَت الإضافة في أفعل التفضيل، لأن أفعل التفضيل يقتضي المفضَّل والمفضَّل عليه كما أن (أَيًّا) يقتضي (المبعض والمبعض عنه) (١) . والمفضَّل عليه يكون واحداً أو اثنين فصاعداً، فيلزم الإضافة إلى نحو: ما يضاف إليه (أي) .

(١) ما بين القوسين من ب ع و ن والذي جاء في الأصل : (المبعض والمبعض عنه) وليس مصواب لعدم قبول بعض لـ (ال التعريف) .

وَتَقُولُ: هُوَ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَهَمَّا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَهُمْ أَفْضَلُ رَجَالٍ ، وَالْمَعْنَى فِي هَذَا إِثْبَاتُ الْفَضْلِ عَلَى الرَّجَالِ إِذَا فَضَّلُوا رَجُلًا رَجُلًا ، وَأَتْنَيْنِ أَتْنَيْنِ وَجَمَاعَةً جَمَاعَةً . .

قوله : «إِذَا فَضَّلُوا رَجُلًا رَجُلًا بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ»

أي إذا قلت : هو أفضل رجل ، فالمعنى إذا فَضَّلُوا الجنس رجلا رجلا فهو أفضل رجل ، وإذا قلت : هما أفضل رجلين ، فالمعنى : إذا فَضَّلُوا الجنس رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ ، فهما أفضل رجلين ، وكذا الجمع .

فالحاصل أنك إذا قلت : زيدٌ أفضل رجل ، فهو تفضيل لزيد على جميع الرجال لكن على سبيل التفصيل ، بأن يفضل كل واحد منهم ويقال : زيدٌ أفضل من بكر وأفضل من خالد إلى أن يؤتى على الكل .

فإذا قلت : زيد أفضل رجلين ، فهو تفضيل له على جميع الرجال ، لكن بالتفصيل بأن يقال : زيد أفضل من العالمين . وأفضل من الفاضلين ، وأفضل من الحاكمين ، وأفضل من العادلين ، إلى أن يؤتى على الجميع ، وإذا قلت : (زيد أفضل الرجال) ^(١) فهو مفضل على الجميع ، لكن بعد أن يُفَصَّلَ ويقال : زيد أفضل من العلماء ، وأفضل من الفضلاء إلى أن يؤتى على الجميع .

والسرُّ فيما ذكرنا : هو أن التفضيل لا يتحقق إلا إذا كان الفضل مشتركاً بين المفضَّل والمفضَّل عليه ، ليتمكن إثباتُ الزيادة على المعنى المشترك ليحقق التفضيل والترجيح .

وإذا قلت : (زيد أفضل رجل) فقد أوقعت الشركة بين زيد وبين هذا الجنس كله ، ثم أثبت الزيادة له على كل (واحد منهم) ^(٢) على سبيل البدل ، إذ لا تتناول

(١) في ب : «زيد أفضل رجال» والمثبت من الأصل وع وهو الصواب .

(٢) في ب : «واحد» والمثبت من الأصل وع .

وَلَهُ مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِمْ فِي الْخَصْلَةِ الَّتِي هُوَ وَهُمْ فِيهَا شُرَكَاءُ .

هذه اللفظة إلا واحدا، وعلى هذا: التثنية والجمع . وإنما لم يُثَنَّ (أفضل) ولم يجمع عند الإضافة لما سيجيء .

قوله : «وله معنيان»

أَي (لأفْعَل) التفضيل .

اعلم أنك إذا قلت : (هو أفضل القوم) ، فالإضافة على وجهين :

أحدهما : أن تقول : هو أفضل من القوم ، ثم تحذف (من) ، وتضيف (أفضل) إليه ، فهذه الإضافة على ثبات (من) ؛ لأن المعنى أَنَّ فضلَه ارتقى في مراتب الزيادة من هذا الموضع ، فإذا قلت : هو أفضل القوم ، فالمعنى : أَنَّ كلاً منهم فاضل ، إلا أَنَّ هذا أفضل منهم ، وفي هذا إثبات شركة له وللقوم في الفضل ، وإثبات زيادة له عليهم .

والثاني : أن يكون التقدير في قولك : (هو أفضل القوم) "بمنزلة قولك : هو فاضل القوم ، وفي هذا لاشركة (بينه وبين القوم) "في الفضل ، كما لاحاجة إلى إثبات الشركة في قولك : هو فاضل القوم ، بل هو الفاضل على الإطلاق والإضافة لمجرد التخصيص ، فإن قلت : هل بين الإضافتين فرق في إفادة التعريف وعدم إفادته ؟ قلت : اللهم نعم ، فإن الإضافة في الوجه الأول لاتفيد التعريف ، لأنها على تقدير (من) التي هي لابتداء الغاية ، فقولك : أفضل القوم بمنزلة أفضل من القوم ،

(١) في ب : «هو أفضل القوم ، أنك تقول هو الأفضل ، أي هو الذي عرف بالفصل ، ثم تصب فتقول : أفضل القوم ، والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب وع : (بينه وبينهم) والمثبت من الأصل .

والثاني نكرة، فكذا الأول بخلاف الإضافة في الوجه الثاني فإنها مفيدة للتعريف، فقولك: هو أفضل القوم على هذا بمنزلة: هو الذي عُرف بالفضل من جملتهم حتى كأنك قلت: إمام القوم، ولاشك في أن هذه الإضافة مفيدة للتعريف، ولك أن توضح الفرق بينهما بالعبارة فتقول: إنا لو قصدنا معنى (مَنْ) قلنا: هو إنسان يفضل القوم مع كونه من جملتهم، وإذا قصدنا الوجه الثاني قلنا: هو الرجل الذي بلغك أنه هو المشهور بالفضل في القوم (من جملتهم)^(١)، فأنعم النظر، وتأمل تجد معنى التنكير في الأول ومعنى التعريف في الثاني.

فإن قلت: قد لاح مما ذكرت أن قولك: أفضل القوم على الوجه الأول مشابه لقولك: أفضل من القوم (من حيث إنهما نكرتان، ولذا جاز أن يقال: مررت برجل أفضل القوم، كما يقال: برجل أفضل من القوم)^(٢)، فما وجه المباعدة بينهما؟، قلت: وجه المباعدة بينهما أنك إذا قلت: زيد أفضل من القوم لم يكن زيد من جملتهم، بدليل قولك: (الإنسان أفضل من الحمير).

وإذا قلت: أفضل القوم، بالإضافة، فزيد داخل في جملتهم لامحالة ويمتنع أن تقول: الإنسان أفضل الحمير.

وفي (أفضل القوم) بالإضافة على معنى (مَنْ) تغييران. أحدهما: أنه حذف منه (مَنْ)^(٣) وَجَرَّ بالمضاف.

والثاني: أن المحذوف كلمة ثنائية وليست بحرف مصاحب للاسم غير مُتَصَوِّر فيه الانفصال كالتنوين، فعلم أن التغيير فيه أغلظ من التغيير في نحو: (هو ضارب زيد)

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل وب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وب.

والثاني : أَنْ يُؤْخَذَ مُطْلَقًا لَهُ الزِّيَادَةُ فِيهَا إِطْلَاقًا ثُمَّ يُضَافُ لَا لِلتَّفْضِيلِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِمْ لَكِنْ لِمُجَرَّدِ التَّخْصِصِ ، كَمَا يُضَافُ مَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : (النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَادِلَا بَنِي مَرْوَانَ ، فَأَنْتَ عَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ لَكَ تَوْجِيدهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَأَنْ لَا تُؤَنِّثُهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ﴾

لأن الساقط منه التثني وهو حرف واحد مصاحب للاسم لا يتصور فيه الانفصال ، فلذا لم يكن للتغيير فيه تأثير ، فقولك : (ضاربُ زيد) بمنزلة : (ضاربُ زيداً) بالتثني ، وظهر للتغيير فيما نحن فيه تأثير فدلّ قولك (زيد أفضلُ القوم) على أنه من جملتهم وإن لم يدل على ذلك قولك : (أفضل من القوم) بدون الإضافة . هذا وإن قولك : (أفضل القوم) بمعنى «مِنْ» (لم يخرج) "عن حكم : (أفضل من القوم) من كل وجه ، فاستوى فيه الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

ف قيل : هو أو هما ، أو هم أفضلهم ، وهي أو هما أو هن أفضلهن كما يقال : هكذا مع (مِنْ) ، وإن كان الاستواء في المضاف بطريق الجواز والعلة في استواء الحالات في نحو (أفضل) : أن التفضيل لا بد له من مفضل عليه ، فإذا لا بد له من (مِنْ) للبيان (فصار «مِنْ» بمنزلة اللام) " ، مِنْ رجل ، فيلزم أن لا يلزم شيء من تغييرات تلك الحالات لا بلام (أفضل) ، ولا بنون (مِنْ) لتحصن الأول بوقوعه حشواً للكلمة ، واختصاص تلك التغييرات بالأواخر . وإلباء الثاني (إمام التغيير فيه) " بالحرفية .

قوله : «نَحْوُ قَوْلِكَ الْأَشْجُ» .

- (١) في الأصل وع : (لم يكن يخرج) والمثبت من ب .
- (٢) في الأصل : «فصار بمنزلة اللام» المثبت من ب وع .
- (٣) في ب : «إمام التغييرية» والمثبت من الأصل وع .

وَعَلَى الثَّانِي: لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَنْ تُشِيَهُ، وَتَجْمَعَهُ، وَتَوْنُهُ، وَقَدْ اجْتَمَعَ
الْوَجْهَانِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي
مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوْطَّوْنُ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلِفُونَ
وَيُؤْلَفُونَ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ
أَسَاوِيكُمْ أَخْلَاقًا، الثَّرَنَارُونَ الْمُتَفَيِّهُونَ».

هو عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، لَأَنَّهُ كَانَ بِرَأْسِهِ شَجَّةٌ مِنْ رَمْحَةٍ دَابَةٍ^(١).
و (الناقص) هو مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، لَقَّبَ بِذَلِكَ لَأَنَّهُ لَمَّا اسْتَخْلَفَ نَقَصَ مِنْ
أَعْطِيَاتِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ فِي بَنِي مَرْوَانَ عَادِلٌ غَيْرُ هَذِينَ، وَقِيلَ: (الناقص) يَزِيدُ بْنُ
الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ نَقَصَ مِنْ أَرْزَاقِ الْجُنْدِ فَلَقَّبَ بِهِ^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ: هُمَا أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ، وَقَوْلِكَ: هُمَا عَادِلَا بَنِي
مَرْوَانَ؟ قُلْتَ: الْفَارَقُ أَنَّ أَعْدَلَا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْعَدْلِ وَكَمَالِهِ لِأَنَّ الْفَرْقَ مَوْضُوعٌ
لِذَلِكَ، سَوَاءٌ إِنْ ثَبِتَ لِلغَيْرِ الْمَعْنَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَثْبِتْ فَأَمَّا قَوْلَكَ عَادِلَا بَنِي
مَرْوَانَ: فَمَثَبٌ لِلْعَدْلِ لِهَمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، مَجْزُوزًا أَنْ يَثْبِتَ لِهَمَا ذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَى
أَصْلِهِ، وَأَنْ يَتَضَمَّنَ الْمَعْنِيَيْنِ: الْأَصْلَ وَوَصْفَ الْكَمَالِ.

قوله: «وعلى الثاني».

(إنما لم تستوي^(٣) الحالات على هذا الوجه؛ لأن الاستواء كان لكون الإضافة
على تقدير (من)، ولم تُقَدَّرْ هي في هذه الإضافة فيزول الاستواء.

(١) انظر هذا الخبر في شرح ابن يعيش ٦: ٣.

(٢) انظر هذا الخبر في شرح ابن يعيش ٦: ٣.

(٣) في ع: «إنما تستوي» والمثبت من الأصل وب.

قوله : «وقد اجتمع»

اجتمع الاستواء وتركه في الحديث، فقوله عليه السلام^(١) : «بَأَقْرَبِكُمْ وَأَقْرَبِكُمْ وَأَبْغَضِكُمْ وَأَبْغَضِكُمْ»، من قبيل الاستواء، و(أَحْسَنِكُمْ وَأَسَاوُنُكُمْ) من قبيل تركه. فوجه الاستواء ما ذكرنا قَبْلُ.

والوجه الثاني : أن (لأفعل) التفضيل شبهاً بالفعل من حيث المعنى، وهو أنك إذا قلت : (زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو)، فمعناه زيدٌ يَزِيدُ في الفَضْلِ على عمرو، فعلم أن معناه يزيد وهو (فعل) والفعل لايشئ ولايجمع، فكذا هذا.

وجه ترك الاستواء أن أفعل التفضيل غير جارٍ على الفعل فَبَعْدَ لذلك من الفعل، فساغ أن يُتَصَرَّفَ فيه بالتثنية والجمع، فإذا له طرفان : مناسبة الفعل، وعدم مناسبة إياه، فلك أن تُسَوِيَ فيه بين الأحوال نظراً إلى أحد الطرفين، ولا تسوي فيه بينهما نظراً إلى الطرف الآخر.

فإن قلت : هذان الطرفان كلاهما موجود في أفعل التفضيل عند التنكير فكان ينبغي أن لا يختص بالاستواء، قلت : إنما خص بالاستواء لامتناع ترك الاستواء فيه لما ذكرنا قبل.

والجواب الثاني : أن أفعل التفضيل في التنكير ترجح فيه جهة مناسبة الفعل لأن

(١) انظر الحديث برواياته المتعددة في مسند الإمام أحمد ج ٢ : ٣٦٩، ج ٤ : ١٩٣، ١٩٤، وسنن الترمذي (كتاب البر والصلة) باب ٧١ ص ٣٧٠.

والشاهد فيه : أنه وحده (أحسبكم) وأقربكم لأنه أراد المعنى الأول وهو (أفعل) الذي بمعنى التفضيل، لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لايشئ ولايجمع ولا يؤنث وجمع (أحسنكم) وهو جمع (أحسن) لأنه لم يرد به التفضيل وإنما أراد به الذات نحو الحسن، وكذلك أبغضكم وأقربكم وحذَّهما، لأن المراد بهما التفضيل، وجمع (أساونكم) وهو جمع أسواً لأنه بمعنى السيء. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٣

وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ، لِأَنَّكَ
لَمَّا أَضَفْتَ الْإِخْوَةَ إِلَى ضَمِيرِهِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ
الْمُضَافَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.....

(أفعل) لا يضاف كالفعل، ولأنه يُعَدَّى بحرف الجر كالفعل، والمرجوح بمقابلة
الراجع كالمعدوم، فيلزم الاستواء بين الحالات.

فإن قلت: ما ذكرت يستدعي أن يلزم المضاف ترك الاستواء، لأن عدم مناسبة
الفعل قد تَرَجَّح بالإضافة، لأن الفعل لا يضاف، قلت: إنما يلزم ما ذكرت أن لو
كانت الإضافة ثابتة من كل وجه، (وهي غير ثابتة من كل وجه، لأنها زائلة من حيث
التقدير^(١)). لكونها لفظية، فبالنظر إلى هذا كأن الإضافة لم تُوجَدْ. (والمُوطَأُ):
الذي (يتبأ^(٢)) منزلةً بالنازل فيه كأن كنفه موطأً بكل أحد.

(ورجل ثرثار): كثير الكلام من قولهم: عَيْنُ ثَرَّةٍ: كثيرة الماء^(٣) (وتفهيق الرجل):
فتح فاه وتوسع في كلامه.

قوله: «وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يَجُوزُ... إِلَى آخِرِهِ».

إنما امتنع «يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» على معنى (مِنْ) لما فيه من الجمع بين
الضدين، فالإضافة على معنى (مِنْ) تقتضي أن يكون يوسف من جملة الإخوة لما
سبق.

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في ب: «وهي زائلة من حيث التقدير» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «الذي لا يتبأ» والمثبت من الأصل وع.

(٣) قال ابن يعيش في تفسير بقية الحديث: «ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس
يوم القيامة أسوأكم أخلاقاً الثرثارون المتفهيقون»، الثرثارون المتفهيقون: الذين يكثر
الكلام ويتكلفون فيه فيخرجون عن القصد والحق، يقال: رجل ثرثار وهو المكثار في
الكلام، ومنه عين ثرة وثرثرة إذا كانت واسعة الماء، ويقال: الثرثار نهر بعينه كأنه سمي
بذلك لكثرة مائه، وليس الثرثار من لفظ الثرة، وإنما هو من معناه وإن وافقه في بعض حروفه =

..... أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

هَؤُلَاءِ إِخْوَةُ زَيْدٍ، لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي عِدَادِ الْمُضَافِينَ إِلَيْهِ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ لَمْ يَجْزُ إِضَافَةُ «أَفْعَلُ» الَّذِي هُوَ هُوَ إِلَيْهِمْ، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ إِضَافَتَهُ إِلَى جُمْلَةٍ هُوَ بَعْضُهَا.

وَإِضَافَةُ الْإِخْوَةِ إِلَى ضَمِيرِهِ: تَوْجِبُ خُرُوجَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ أَلَا تَرَى إِلَى صَحَّةِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي إِخْوَةُ زَيْدٍ)، وَزَيْدٌ قَدْ مَاتَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ خَارِجًا مِنْ جُمْلَةِ إِخْوَتِهِ لَمَا صَحَّ ذَلِكَ لَدُخُولِهِ تَحْتَ الْمَجْيِءِ، وَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْجَائِينَ، لِأَنَّهُ مَيِّتٌ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ جُمْلَتِهِمْ بِالْإِضَافَةِ لَاسْتَقَامَ قَوْلُكَ: «جَاءَنِي إِخْوَةُ زَيْدٍ» وَهُمْ ثَلَاثَةٌ لَيْسَ إِلَّا، وَهَذَا لَا يَفْهَمُ بِهِ (مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ)^(١) وَإِنَّمَا يَقَالُ: (جَاءَنِي أَخُو زَيْدٍ)، فَعَلِمَ أَنَّ إِحْدَى الْإِضَافَتَيْنِ تَوْجِبُ الدُّخُولَ فِي جُمْلَتِهِمْ، وَالْأُخْرَى تَوْجِبُ الْخُرُوجَ عَنْهَا، وَهُمَا ضِدَانِ، وَاجْتِمَاعُهُمَا مُحَالٌ، فَلَا يَجُوزُ قَوْلُكَ: يَوْسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ بِالْإِضَافَةِ عَلَى مَعْنَى (مَنْ).

قَوْلُهُ: «هُوَ هُوَ» .

(هُوَ الْأَوَّلُ: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ أَفْعَلِ، وَ(هُوَ) الثَّانِي: خَبَرُهُ، وَهُوَ: ضَمِيرُ لِيُوسُفَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(٢))، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ لِلْمَوْصُولِ.

== إِنَّمَا هُوَ كَسْبُطٌ وَسَبْطَرٌ وَدَمَثٌ وَدَمَثَرٌ. فَتَرَةٌ مِنْ بَابِ حَبٍّ وَدَرٍّ، وَثَرَاتَةٌ مِنْ بَابِ زَلَزَلٍ وَقَلْقَلٍ.

وَالْمُتَفِيهَقُ هُوَ الَّذِي يَتَوَسَّعُ فِي كَلَامِهِ وَيَفْهَقُ بِهِ فَمَهُ - انْظُرْ ابْنَ عَبَّيشَ ٧: ٣.

(١) فِي ب: مَنْ لَهُ تَمْيِيزٌ وَالثَّبِتُ مِنَ الْأَصْلِ وَ ع .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ جَاءَ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ فَقَطْ هَكَذَا «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ».

وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي لَا يَمْتَنِعُ .
وَمِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ لِنَصِيبٍ : أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتَ
شَاعِرُهُمْ .

قوله : «وعلى الوجه الثاني» .

وهو أن توجد له الزيادة في الحسن مطلقةً ، ثم يضاف للتخصيص ، لم تمتنع
الإضافة على هذا الوجه لأنها بمنزلة : يوسف هو الأحسن على الإطلاق وله
اختصاص بالأخوة المختصة به ، فإن قلت : إذا كان يوسف مختصاً بالأخوة كانوا
أيضاً مختصين به فما الفائدة (في إثبات الاختصاص لهم به بالإضافة الثابتة
إليه؟) ^(١) ، قلت : الإضافة كما تُثبت اختصاص المضاف بالمضاف إليه من حيث
القصد ، واختصاص المضاف إليه بالمضاف بطريق الضرورة .

كذلك تُثبت مزيةً للمضاف إليه من جهة التعريف . بدليل أَنَّ المضاف يُعرف
بالمضاف إليه ، والإضافة الأولى ، وهي إضافة يوسف إلى الأخوة أثبتت اختصاصه
بهم ، لكن لم تثبت المزية له في التعريف ، فلما جاءت الإضافة الثانية وهي إضافة
الأخوة إلى ضميره أثبتت له هاتيك المزية ، فافهمه فإنه من أسرار العربية .

قوله : «لِنَصِيبٍ»

نُصِيبُ الشَّاعِرِ بضم النون وفتح الصاد المهملة . قال : أنشدت الوليد بن
عبد الملك فقال : أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ .

وفي بعض الحواشي : قول من قال لنصيب أي قول سليمان بن عبد الملك
ابن مروان فـ (أفعل) هنا ليس للتفضيل ، وإنما هو بمعنى : «أنت شاعر أهل
جلدتك» والمراد بالجلدة اللون ، أي شاعر السودان ^(٢) ، أي الذين تذكر من جميعهم

(١) في ب : «في إثبات الاختصاص لهم بالإضافة الثابتة إليه» والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر شرح ابن عيش ٣ : ٨ .

«فصل» وَيُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِهِ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِ
أَحَدِ حَامِلِي الخَشْبَةِ لِصَاحِبِهِ: خُذْ طَرَفَكَ .
وَقَالَ:

إِذَا كَوَّكَبَ الخَرْقَاءُ لَاحَ بِسُحْرَةٍ
أَضَافَ الكَوَّكَبَ إِلَيْهَا لِجِدِّهَا فِي عَمَلِهَا إِذَا طَلَعَ .

بالشعر، وكان نصيب من الحبشة، وأهل جلدته ليس هو منهم، فإذا أضاف أشعر إليهم فقد أضافه إلى شيء ليس هو منهم، وذلك إنما يستقيم على الوجه الثاني لا على الوجه الأول.

فصل : قوله : «ويضاف الشيء إلى غيره» .

أي يضاف الشيء إلى غيره (بأدنى مناسبة)^(١) بينهما، لأن الشيتين إذا تناسبا بوجهه جاز أن تظهر النسبة الكامنة بينهما بدليل، وذلك الدليل هو الإضافة، لأن الإضافة إمالة شيء إلى شيء يُخصّصه بمعنى من معانيه، ألا ترى أن أحد حاملي الخشب إذا قال لصاحبه: خُذْ طَرَفَكَ، فقد خصَّ طَرَفَ الخشب بالحامل من جهة الحمل، لا من جهة الملك ونحوه لأنه لما حمله فقد لابسه أي خالطه .

قوله :

٢١١ - إذا^(٢)

(١) في ب: «بأدنى ملابسة» والمثبت من الأصل وع وكلاهما جائز.

(٢) البيت من الطويل ولم أعر على نسبه لقائل، وقد أورده ابن يعيش في شرحه ٣: ٨ بتمامه على النحو التالي من غير عزو:

إِذَا كَوَّكَبَ الخَرْقَاءُ لَاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْفَرَابِ

قال «والشاهد فيه أنه أضاف الكوكب إليها لجِدِّها في عملها عند طلوعه وذلك أن الكينة من النساء تستعد صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد، والخرقاء: ذات الغفلة تكسل من الاستعداد، فإذا طلع سهيل وبردت تجدد في العمل وتفرق قطنها في قبيلتها نتمين بهن فخصها لذلك .

وَقَالَ :

إِذَا قَالَ قَدْ نِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً

لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَّا نَكُ أَجْمَعًا

لِمَلَابَسَةٍ لَهُ فِي شُرْبِهِ وَهُوَ لِسَاقِي اللَّبَنِ .

تمامه : سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

(الْحَرْقَاءُ) : المرأة الحَمَقَاءُ . (سُهَيْل) : عطف بيان لكوكب ، لأنه لما ذكر الكوكب ، احتمل أن يراد به كوكب آخر غير سهيل ، فذكره ليكشف عن المراد ، إنما أضاف الكوكب إليها لأن الكَيْسَةَ من النساء من تستعد للشتاء صيفا ، فتنام وقت طلوع سهيل . والحَمَقَاءُ تكسل وتذهل عن الاستعداد ، فإذا أخذها البرد ، (فَرَّقَتْ القطن في نساء قبيلتها)^(١) ، لتستعين بهن فخصها بالكوكب لذلك . والقرائب : جمع قريبة .

قوله :

٢١٢ - «إِذَا قَالَ»^(٢)

لِتُغْنِي : جوابُ القسم ، أصله لِتُغْنِيَنَّ بالنون الخفيفة المؤكدة ، حذفت النون حذفها في قوله :

(١) ما بين القوسين من نسخة ب وفي الأصل و : «فَرَّقَتْ القطن في قبيلتها» وكلاهما جائز .
(٢) البيت من الطويل نسبة البغدادي في الخزانة ١١ : ٢٤٢ إلى حُرَيْث بن عَنَاب الطائي نقلا عن ثعلب في (أماليه) مع جملة أبيات أخرى ، وقد ذكر البغدادي للنحاة حديثا مستفيضا عن هذا الشاهد . انظر الخزانة ١١ : ٤٣٤-٤٤٩ .
ونص البيت كما جاء في الخزانة :

إِذَا قَالَ قَطْنِي قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَّا نَكُ أَجْمَعًا

وفيه رواية (لَتُغْنِي) بكسر اللام وآخره ياء مفتوحة وكذلك (قَدْ نِي) بذل (قَطْنِي) . والشاهد فيه : إضافة الإناء إلى المخاطب لملاسته إياه وقت أكله منه أو شربه ما فيه من اللبن .

«فصل» وَالَّذِي أَبَوَهُ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ أَنْ تَأْخُذَ
الْأَسْمِينَ الْمُعْلَقَيْنِ عَلَى عَيْنٍ أَوْ مَعْنَى وَاحِدٍ كَاللَّيْثِ وَالْأَسَدِ وَزَيْدٍ وَأَبِي
عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَبْسِ وَالْمَنْعِ وَنَظَائِرُهُنَّ ، فَتُضَيَّفُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ
فَذَلِكَ بِمَكَانٍ مِنَ الْإِحَالَةِ .

٢١٣- أَضْرَبَ عَنْكَ أَلْهُمُومٌ طَارِقَهَا ضَرْبُكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسُ الْفَرَسِ^(١)
أصله : أَضْرَبْتُ ، وَقَوْنَسُ الْفَرَسُ : مُقَدِّمُ رَأْسِهِ ، يَرِيدُ : بَعْدَ عَنِي جَمِيعَ مَا فِي
إِنَائِكَ وَلَا تُعَذِّدُهُ إِلَيَّ بَلْ اشْرَبْهُ كُلَّهُ ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ : أَغْنِ عَنِّي وَجْهَكَ أَيْ بَعْدَهُ .
وَ (حَلَفَةٌ) : مُصَدِّرٌ لِلْفِعْلِ الْمَضْمَرِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْبَاءِ فِي بَالِهِ ، وَمَعْنَى الْقِسْمِ :
الطَّلَبِ ، وَالضَّمِيرُ وَهُوَ (هُوَ) رَاجِعٌ إِلَى الْإِنَاءِ ، وَالِاسْتِشْهَادُ فِي الْبَيْتِ مِنْ وَجْهَيْنِ .
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ أَضَافَ الْإِنَاءَ إِلَى الْمُخَاطَبِ ، وَالْإِنَاءُ لَيْسَ لَهُ ، وَإِنَّمَا أَضَافَهُ إِلَيْهِ
لِمَلَابَسَتِهِ لَهُ فِي شَرْبِهِ ، فَالضَّمِيرُ فِي (لِمَلَابَسَتِهِ) : لِلْمُخَاطَبِ وَفِي (لَهُ) لِلْإِنَاءِ أَوْ
عَلَى الْعَكْسِ ، وَ(فِي شَرْبِهِ) : إِمَّا لِلشَّارِبِ أَوْ لِلْبَيْنِ .
وِثَانِيهِمَا : أَنَّهُ أَضَافَ ذَا إِلَى الْإِنَاءِ عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُهُ لِمَلَابَسَةِ الْبَيْنِ لِلْإِنَاءِ ، وَقَوْلُهُ :
«وَهُوَ لِسَاقِي الْبَيْنِ» : أَيِ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَتَقْيِيدُهُ بِقَوْلِهِ : (فِي شَرْبِهِ) يَقْوِي الْوَجْهَ
الْأَوَّلَ ، لِأَنَّ الْبَيْنَ مَلَابِسٌ لِلْإِنَاءِ فِي غَيْرِ شَرْبِهِ أَيْضًا .
فصل : «قوله : «فذلك بمكان من الإحالة»
لأن الإضافة للتعريف أو للتخصيص ، وتعرف الشيء وتخصيصه بنفسه مُحَالٌ»
قوله : «وزيد وأبي عبد الله» .

(١) البيت من المنسرح نسب لطرفة بن العبد وليس في ديوانه وقد احتج به ابن جني في
الخصائص ١ : ١٢٦ وأبو زيد في النوادر ١٣ وابن الأنباري في الإنصاف رقم ٣٧٣ واس
عصفور في الضرائر ١١١ وابن منظور في اللسان (قنس) وقونس الفرس : ما بين أذنيه ، وفيه
معان أخرى - اللسان (قنس) وموضع الشاهد فيه قوله (أضرب) بفتح الباء على أن أصل
الفعل اضربن عنك بنون توكيد خفيفة ولكنه حذفها . (٢) انظر شرح ابن بعشر ٣ : ٩-١٠

فَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ : جَمِيعُ الْقَوْمِ ، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ وَعَيْنُ الشَّيْءِ وَنَفْسُهُ
فَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ .

«فصل» وَلَا يَجُوزُ إِضَافَةُ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ ، وَلَا الصِّفَةِ
إِلَى مَوْصُوفِهَا ، وَقَالُوا : دَارُ الْآخِرَةِ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ،
وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ . . .

أي لا يجوز زيد أبي عبد الله بالإضافة وأبو عبد الله : كنية زيد . و(أَحَالَ) أتى
بالمُحال ، كَأَلَامَ أَتَى بِمَا يُلَامُ عَلَيْهِ .
قوله : فَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ

اعلم أن المراد من الجميع ، والكل والعين ، والنفس : المعاني دون الأعيان ،
لأن المراد اجتماع القوم وكلّيتهم وَحَقِيقَةُ الشَّيْءِ ، فهذه الألفاظ تحقق معاني هذه
الأسماء ، لأنها كلمات تأكيد .

فإذا قلت : (جاءني زيد) ، احتمل أن يراد هو أو من يقوم مقامه كالوكيل والوزير
والابن ، فإذا قلت : جاءني زيد نفسه ، فقد زال التوسع وانزاحت الشبهة التي تختلج
في نفس السامع وتهجس في صدره ، بخلاف قولك : (ليثُ الأسد) و(حبسُ
المنع) ، فكل واحد من الأولين متعلق على عين ، كما أن كل واحد (من
الآخرين)^(١) ، متعلق على معنى ، فلا يجوز (ليث الأسد) ، و(حبس المنع) لأن
المضاف والمضاف إليه فيهما عبارتان عن شيء واحد ، ولا بد لصحة الإضافة من
المغايرة بين المضاف والمضاف إليه . طريقة أخرى : أن قولك : (جميع ، وكل ،
وعين ، ونفس) (أسماء عامة)^(٢) تقع على الحيوانات (وغيرها)^(٣) ، فبإضافتها يظهر

(١) في ب وع من الآخرين والمثبت من الأصل .

(٢) في الأصل : «أسماء عاملة» وهو تحريف وصوابه المثبت من ب وع .

(٣) ما بين القوسين من الأصل فقط .

وَبَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ ؛ عَلَى تَأْوِيلِ : دَارُ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ
الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْوَقْتِ الْجَامِعِ ، وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْغَرْبِيِّ ، وَبَقْلَةُ الْحَبَّةِ
الْحَمَقَاءِ .

التخصيص، فتجوز الإضافة جوازها في نحو: (خاتم فضة)، بخلاف إضافة
الليث إلى الأسد .

قوله: «وَلَا يَجُوزُ» .

الحاصل أن الصفة والموصوف شيء واحد . فإذا قلت : (جاءني زيدٌ الظريفُ)
لم يكن (الظريف) غير زيد ، ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الشيء
لا يعرف بنفسه ، لأنه لا يخلو من أن يكون فيه تعريف ، أو لم يكن ، فإن كان فهو
مستغنٍ من الإضافة ، لأن إثبات الثابت محال وإن لم يكن فيه تعريف فهو لا يصير
شيئاً آخر بأن يضاف اسمه إلى اسمه ، فلورمت بالإضافة أن يصير هو شيئاً آخر ،
فهو أيضاً محال . وإذا عرفت هذا فليُرجع إلى مسائل هذا الفصل .

اعلم أن (دار الآخرة)^(١) وأحواتها غير مستقيم حملها على الظاهر ، وأن التقدير
ما ذكره في الكتاب . وقوله : «دار الحياة الآخرة» مخالف لتأويل الشيخ أبي عليٍّ ،
فإنه قال في (الإيضاح)^(٢) : «دار الساعة الآخرة»^(٣) .

قيل : الأشبه والله أعلم أن يكون التقدير على ما ذكره المصنف - رحمه الله -
بدليل قوله - تعالى - ﴿فَمَا مَنَعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٤) وقال :
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾^(٥) .
قوله : «وَبَقْلَةُ .. الْحَمَقَاءِ» .

(١) يعني بقوله (دار الآخرة) قوله - تعالى - ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ سورة يوسف آية ١٠٩ .

(٢) انظر المقتصد في شرح إيضاح أبي عليٍّ لعبد القاهر الجرجاني ٢ : ٨٩٤ .

(٣) في ب : «على تقدير دار الساعة الآخرة» والمثبت من الأصل وع .

(٤) سورة الفرقة آية ٨٦ .

(٥) سورة التوبة آية ٣٨ .

وَقَالُوا: عَلَيْهِ سَحَقُ عِمَامَةٍ وَجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وَأَخْلَقُ ثِيَابٍ، وَهَلْ عِنْدَكَ جَائِبَةٌ خَيْرٍ؟، وَمُعَرَّبَةٌ خَيْرٍ؟ عَلَى الذَّهَابِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ مَذْهَبُ خَاتَمٍ، وَسُورٍ، وَبَابٍ، وَمَائَةٍ، لِكُونِهَا مُحْتَمِلَةً مِثْلَهَا لِيُخْلَصَ أَمْرُهَا بِالْإِضَافَةِ، كَفِعْلِ النَّابِغَةِ فِي إِجْرَاءِ الطَّيْرِ عَلَى الْعَائِذَاتِ بَيَانًا وَتَلْخِيصًا لَا تَقْدِيمًا لِلصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ حَيْثُ قَالَ:

وَصَفَّ الحَبَّةَ بِالْحُمُقِ، لِأَنَّهَا تَنْبِتُ فِي مَجَارِي السَّيْلِ فَيَجْتَرِفُهَا السَّيْلُ. وَفِي الْمَثَلِ: «أَحْمَقُ مِنْ رَجُلَةٍ»^(١) وَالْبَقْلَةُ: اسْمٌ لِمَا نَبَتَ مِنْ تِلْكَ الْحَبَّةِ، وَوَصَفُ الْحَبَّةِ بِالْحُمُقِ، وَهُوَ التَّحْقِيقُ، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَمِنْهَا تَنْفَرَعُ الْخُضْرَةُ.

قوله: «وقالوا».

ماسبق كان من حيث الظاهر، إضافة الموصوف إلى الصفة على ما ذكر في المتن.

قوله: «سَحَقُ عِمَامَةٍ».

السَّحَقُ^(٢): الْبَالِي، أُضِيفَ إِلَى الْعِمَامَةِ لِيَقَعَ الْبَيَانُ، لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ قَبْلَ الْإِضَافَةِ كُلَّ بَالٍ، وَكَذَا «جَرْدُ قَطِيفَةٍ» فَالْجَرْدُ^(٣): الثَّوبُ إِذَا انْسَحَقَ وَلَاأَنَّهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ جَرَدْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَشَرْتَهُ، فَأُضِيفَ لِلْبَيَانِ، كَمَا تَضَافُ الْأَعْدَادُ الْمُحْتَمَلَةُ لِلْأَجْنَاسِ إِلَى الْمَعْدُودَاتِ نَحْوُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَثَلَاثَةُ أَفْرَاسٍ.

قوله: «وجائِبَةٌ خَيْرٍ».

(١) مجمع الأمثال ١: ٢٢٦ قال الميداني: «يقال أحقم من رجلة» وهي البقلة التي تسميها العامة الخمقاء، وإنما حتموها لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقتلعها.

(٢) انظر اللسان (سحق).

(٣) انظر اللسان (جرد).

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ

أَيُّ : خبرٌ يوجب الأرض من بلد إلى بلد، والتاء فيه إما للمبالغة كما في نسبة ورواية، وإما لتحقيق معنى الاسمى كما في الذبيحة .
قوله : «وَمَغْرَبَةُ خَيْرٍ» .

بكسر الراء، وهو الذي طرأ عليهم من بلد سوى بلدهم، وَغَرَبٌ : مبالغة في (غرب) : بَعْدَ، يقال : اغرب عني . التاء فيه كالتاء في جاثبة .

قوله :

(١)

٢١٤ - وَالْمُؤْمِنِ

عنى بالمؤمن : اللّهُ - تعالى - لأنه هو الذي يؤمن الطيور وغيرها . (والعائذات) : جمع عائذ، (وهي الحديثة التاج من الطير والبهايم وهو في الأصل من باب الكناية، لأنَّ الحامل إذا ضربها المخاض عاذت أي لجأت) (١) ألا ترى إلى قوله

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥ وترنيبه الثامن والثلاثون من قصيدة له على بحر البسيط وعدتها تسعة وأربعون بيتا قالها في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه وقد سقت مطلعها مرات من قبل والبيت الشاهد بتمامه :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ

الغيل والسَّنَدُ : الشجر الملتف - ديوان النابغة ٢٥ - قال ابن يعيش في شرحه ١١ : ٣ : (الشاهد فيه إضافة (العائذات) إلى الطير، فهو من قبيل : (سَحَقُ عَمَامَةٍ) ، لأنَّ العائذات صفة الطير . وقال البغدادي في الخزانة ٧١ : ٢ : العائذات كان في الأصل نعتا للطير، فلما تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل أعرب بمقتضى العامل، وصار المنعوت بدلا منه، فالطير بدل من العائذات وهو منصوب إن كان العائذات منصوبا بالكسرة على أنه مفعول به للمؤمن، ومجرور إن كان مجرورا بإضافة المؤمن إليه .

(٢) قال البغدادي في هذا التفسير في ج ٥ ص ٧٣ من الخزانة : (وقد أغرب بعضهم بقوله العائذات جمع عائذ وهي الحديثة التاج من الطير . .)

«فصل» وَقَدْ أَضِيفَ الْمُسَمَّى إِلَى اسْمِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : لَقَيْتُهُ
ذَاتَ مَرَّةٍ ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ ، وَمَرَرْتُ بِهِ ذَاتَ يَوْمٍ ، وَدَارُهُ ذَاتَ الْيَمِينِ ،
وَذَاتَ الشَّمَالِ ، وَسَرِنَا ذَاتَ صَبَاحٍ قَالَ أَنَسُ بْنُ مُدْرِكَةَ الْخَثْعَمِيُّ :
عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسُودُ مَنْ يُسُودُ

تعالى : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾^(١) . لم يُرد النابغة تقديم
العائدات ، لضرورة الشعر ، لكن أراد أن يذكر الصفة فحسب ، وهي
العائدات ، (وأراد بها)^(٢) نفس الذوات بحذف موصوفها واحتملت هذه الصفة
أجناسا كثيرة لجواز وقوعها على الوحش والطيور وغيرهما فأردفها ذكر الطير بيانا أنه
لم يرد بها إلا الطير ، وانتصاب (الطيور) على التبعية للعائدات لكونه عطف بيان وهو
من التوابع فلو كان موصوفا والعائدات صفة لانعكس الأصلة ، والتبعية في
انتصابهما .

تمامه :

«..... يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ»

وهما موضعان .

قوله : «وَقَدْ أَضِيفَ» .

إذا قلت : لقيته ذات مرة فمعناه : لقيته مدةً صاحبةً هذه اللفظة التي هي مرة .
واللفظة هي الاسم ، والصَّاحِبَةُ هي المرادة بالمسمى .

والسَّرُّ في إضافة المسمى إلى الاسم هو طلب ضرب من المبالغة ، ألا ترى أن
قولهم لَقَيْتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ فهو بمنزلة قولك : (لَحِظْتُهُ لَحْظَةً) ، لأن المراد من قولهم : مَرَّةً

(١) سورة مريم آية ٢٣ .

(٢) في ب : فذكرها وأراد بها ، والمثبت من الأصل وع .

حركة الفلك مرة. فيكون معنى قولهم لقيته ذات مرة: (لقيته لقاءً قليلاً)، فيكون بمنزلة: (لحظته لحظة)، وعلى هذا الأسلوب قولهم: (ذات ليلة)، أي المدة التي صادفت فيها رؤية المرئي ليس لها اسم إلا الليلة، وحقيقة المدة: الحركة من حركات الفلك، ففي هذا قطع الشركة في الاسم عن غير هذا المسمى، وذلك ضرب من المبالغة وقد يتأتى فيه التعظيم مع قطع الشركة كما في قوله:

١٣٠ - إليكم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ^(١)

أي أنتم المستحقون لهذا الاسم الذي هو آل النبي، عظم آل النبي بهذه اللفظة وهي (آل النبي).

قوله: «وذا اليمين».

أي ناحية صاحبة هذه اللفظة وهي اليمين. و(ذا صباح) أي وقتنا صاحب هذه اللفظة التي هي صباح.

يريد: عزمت على الإقامة إلى وقت الصباح، لأنني وجدت الرأي والحزم يوجبان ذلك.

٢١٥ - ثم قال: (لَنَبِيٍّ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ)^(٢)

(١) هذا بعض بيت للكعب بن زيد الأسدي وقد مر ذكره وتفسيره من قبل في الرسالة انظر ص ٤٩٠.

قال ابن بعيش في شرحه ١٢: ٣ المراد إليكم يا آل النبي، أي يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي، ولو قال: (يا آل النبي) لم يكن فيه ما في قوله: (يا ذَوِي آلِ النَّبِيِّ) من المدح والتعظيم.

(٢) هذا إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

عزمتُ على إقامة ذِي صباح
لأمر ما يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ

والبيت من الوافر عزاه البغدادي في الخزانة ٨٨: ٣ إلى أنس بن مُقَرَّة الحنظلي فلا عن أبي محمد الأعرابي في فرحة الأدب. وهو من شواهد سيويه ٢٢٧: ١ ولم يره لأحد.

وَقَالَ الْكَمِيتُ :

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءً وَأَلْبَبُ

و «ما» زائدة، يقول: إن الذي سَوَّده قومه لا يسودونه إلا لشيء (رأوه فيه من الخصال، والأمور المحمودة الجليلة)^(١)، ولا يجوز أن يسود السيد إلا بعد سبب من أسباب السيادة، أراد أنهم سودوه على علم وخبرة به.

فإن قلت: (ذا صباح) من الظروف الأزمنة، فلم انجر في البيت؟ قلت: قال مفسرُ هذا البيت في «شرح أبيات الكتاب»^(٢) جرَّ (ذا صباح) ولا يجوز مثل هذه (إلا في لغة لقوم من خثعم)^(٣)، أو يضطر إليه شاعر، (هذه الألفاظ من الشرح)^(٤)، وقائل هذا البيت من خثعم.

قوله :

١٣٠ - إِلَيْكُمْ

تَطَلَّعْتُ : تَشَوَّقْتُ . يقال : (تَطَلَّعْتُ إِلَى وَرُودِ) كتابه، نَوَازِعُ قَلْبِي : أي أشواق

قال ابن يعيش في هذا الشاهد : (المراد على إقامة صاحب هذا الاسم وصاحبه هو صباح، فكانه قال : على إقامة صباح. وقال فيه سيبويه : (وذو صباح بمنزلة ذات مرة، تقول : سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقة لذات مرة، وذات ليلة. وأما الجودة العربية فإن تكون بمنزلتها (يريد بمنزلتها ظرفاً) قال رجل من خثعم : عزمْتُ على إقامة . . . البيت فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع.

(١) في ب : «رأوا من الخصال الجميلة والأمور المحمودة الجليلة» والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر (شرح أبيات الكتاب) لابن السيرافي ج ١ ص ٢٥٧.

(٣) في الأصل وع «إلا في لغة قوم من خثعم» والمثبت من ب وهو الموافق لرواية (شرح أبيات

الكتاب) ١ : ٢٥٧.

(٤) في ب وع «هذه ألفاظ الشرح» والمثبت من الأصل.

(٥) نسبة إلى بيت الكميث بن زيد الأسدي :

إلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءً وَأَلْبَبُ

وقد تكرر كثيراً - انظر ص ٦٨٢ حاشية ١ .

(٦) في الأصل : «تطلعت إلى» والمثبت من ب وع.

«فصل» وَقَالُوا فِي نَحْوِ قَوْلِ لَبِيدٍ :

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَنْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ
وَقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ :

• دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْغُومٌ •

نوازع^(١). واللب: العقل، وجمعه ألباب، وقد يجمع على ألب، كما يجمع بؤس على أبؤس، وإظهار التضعيف لضرورة الشعر ومثل هذا الإظهار مافي قوله :

٢١٦ - تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأُظْلَلٍ^(٢)

أي : من أظَلَّ وأُظْلَل. والأظَل : ما تحت مَنْسِم البعير وهو طَرَفُ خُفِّهِ، وفي قوله : ياذوي آل النبي، من المدح والتعظيم مالمس في قوله : يا آل النبي، لانه بقوله : (ذوي آل النبي) قد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبي، ومن كان صاحب هذا الاسم فهو بالقصوى من مراتب التعظيم.

قوله : «وَقَالُوا» .

ذكر في هذا الفصل إضافة اسم عام كالاسم والحي إلى اسم خاص، وهذا قريب من الفصول السابقة آنفا، والسُرُّ في إضافة الاسم إلى المسمى : إرادة التفضيم، وصيانة للمسمى عن الذكر والاستعمال، ومن هذا الباب قولهم : «باسم الله، والمعنى : إنَّ اسم الله في استكفاء المهمِّ مُغْنٍ عَنْ ذِكْرِ الذَّاتِ .
تمامُ قولِ لَبِيدٍ :

(١) في الأصل : نازع والمثبت من ب وع .

(٢) هذا شطر بيت من أرجوزة للمعاج في ديوانه ص ١٥٥ وترتبه الثامن والثمانون من الأرجوزة وعدتها سبعة وخمسون ومائة بيت من مشطور الرجز . والوجى : الحفى .

وموضع الشاهد فيه قوله : (أظلل وأظلل) حيث أظهر التضعيف الذي هو قبل فك الإدغام الأظَلَّ .

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ^(١)

وَقَوْلُهُ :

«..... ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

أَيُّ تُمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا، أَيِ حِفْظُ اللَّهِ . وقبله :

«فَقُومًا فَقُولًا بِالَّذِي قَدْ عَرَفْتُمَا^(٢) وَلَا تَحْمِشَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا الشَّعْرَ^(٣)»

وَأَوَّلُ قَوْلٍ ذِي الرُّمَةِ :

٢١٨ - «لَا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ^(٤)

(١) هذا عجز بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٢١٤ والبيت بتمامه :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

وترتيب هذا البيت السابع من مقطوعة للبيد عدتها سبعة أبيات فيكون هذا الشاهد آخرها

وأولها :

تَمْنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

(٣، ٢) روايته في الديوان ص ٢١٣ : علمتما : بدل : عرفتما وكذلك : ولا تحلقا بدل : (ولا

تحلقا الشعر). قال ابن يعيش في شرحه ١٤: ٣ : (فلان المراد ثم اسم معنى السلام

عليكما، فحذف المضاف . واسم معنى السلام هو السلام، فكأنه قال : ثم السلام

عليكما .

(٤) هذا صدر بيت من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ٦٥٤ وترتيبه الثامن عشر من قصيدة

طويلة له عدتها أربعة وثمانون بيتا ومطلعها :

أَعْنِ تَرَسَّمْتُ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

وعجز البيت :

دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْقُومٌ

قال ابن يعيش : المراد باسم معنى الماء فحذف المضاف، واسم معنى الماء هو الماء،

و«ماء» حكاية صوت الشاة .

وقبله :

كَأَنَّهُ بِالضُّحَى تَزْمِي الصَّعِيدُ بِهِ دَبَابَةٌ فِي عِظَامِ الرَّأْسِ خُرْطُومٌ^(١)
الضمير في كأنه: للغزال، والدَّبَابَةُ: الخمر، أي تدبُّ في العظام. والخُرطوم:
أيضا الخمر، شَبَّه الغزال في لزومه الأرض بشارب خمر لا ينشئ الطرف: أي
لا يرفعه، وَتَخَوَّنَهُ: تَعَهَّدَهُ. و(ما): مصدرية و(الماء): حكاية صوت الطيية وهو
قولها: (ماما) إذا صاحت. و(مبغوم): بمعنى: باغم، يقال: بَغَمَ الْخَشْفُ^(٢)
الصَّائِدُ إِذَا صَاحَ لَهُ. وَالْبَغَامُ: أَرْخَمَ صَوْتُهُ، وهو من صفة الدَّاعِي ويناديه: في
موضع الحال. يقول: لا يرفع طرف هذا الغزال إِلَّا تَخَوَّنُ دَاعٍ (ينادي) يعني أمه.
وقيل: المَبْغُومُ: الْمُصَوَّتُ، تقديره: مبغوم نداؤه، حذف ذلك اكتفاء بما جرى
(من ذِكْرِ ويناديه)^(٣)، لأنه إذا نادته أمه بـ(ماما) يجيبها ويصيحُ لندائها، فذَكَرَ هذا
المحذوف وتركته بمنزلة للعلم به.

وفي بعض الشروح: أي لا يرفع الغزال طرفه إليها، إِلَّا بقدر الإرضاع إذا نادته
هي فقالت: (ماما) أجابها هو بمثل ذلك. وَتَخَوَّنُهَا: إِرْضَاعُهَا وتفقدها.
داع: مُصَوَّت. مبغوم: مُجَاب.

(١) البيت لنفي الرمة وترتيبه السابع عشر من قصيدته التي أشرت إليها اتظر ديوان ذي الرمة ص ٦٥٤.

(٢) الْخَشْفُ: الطيي بعد أن يكون جذابة، وقيل: هو خَشَفَ لَوْل ما يولد.

(٣) ما بين المكَوَلَيْنِ ساقط من ب والمثبت من الأصل وفيه ع: (ينلعيه)

(٤) في ع: «من ذكر نداءه» والمثبت من الأصل وب.

وَقَوْلُهُ:

* تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُثَلَّم *

إن المضاف، يعنون الاسم مقحم، خروجه ودخوله سواء، وحكوا:
هذا حي زيد، وأتيتك وحي فلان قائم، وحي فلانة شاهد.

وَأَنشَدُوا:

يَافِرُ إِنَّ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتَ خَائِفَةً عَلَى الْإِحْمَاقِ
وَعَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ فِي أَبْيَاتِ قَالَهِنَّ: حَيَّ رَبَّاحٍ،
بِإِقْحَامِ حَيٍّ، وَالْمَعْنَى: هَذَا زَيْدٌ، وَإِنْ أَبَاكَ خُوَيْلِدًا: وَقَالَهُنَّ رَبَّاحُ،
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّمَّاحِ:

* وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذُّئْبِ

أَيُّ الذُّئْبِ.

قوله:

٢١٩ - «تداعين باسم الشيب في مثلم»

أي كل واحد من هذه الإبل يدعو صاحبه إلى الشرب باسم الشيب وهو صوت
مشارف الإبل عند شرب الماء، إذا سمع الآخر صوت تجرعه الماء ازداد فيه رغبة

(١) البيت بتمامه:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُثَلَّمِ جَوَابُهُ مِنْ بَصَرَةٍ وَسَلَامِ
والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٦٨٩ وترتيبه السادس والأربعون من قصيدة له
عدها ستة وخمسون بيتاً من الطويل قالها في مدح إبراهيم بن هشام بن الوليد بن المغيرة
ومطلعها:

أَلَا خَيْبًا بِالزَّرْقِ دَارَ مُقَامِ لَمَيٍّ وَإِنْ هَاجَتْ رَبِيعَ سِقَامِي
استشهد بهذا البيت لإقحام لفظ اسم.

وكان ذلك دعاه إلى الشرب بالسيب . والملتئم : الحوض المتهدّم .

تمامه :

..... جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

فالبصرة : حجارة تضرب إلى البياض ، وبها سميت البصرة ، والسلام بكسر السين . الأحجار ، الواحدة سَلِمَةٌ بفتح السين وكسر اللام .

قوله : (إِنَّ المضاف) هو متّصل إلى قوله وَقَالُوا :

٢٢٠ - يَأْقُرُ^(١)

يَهْجُو قُرَّةَ بَنِ خُوَيْلِدٍ .

أي كنت أخاف على أهلك أن يحرق : أي يلد أحمق ، يريد بهذا أنه أحمق .

قوله :

٢٢١ - « مَقَامَ الذَّنْبِ »^(٢)

هذا تأكيد في نفي الذنب ، لأنه إذا نفى موضع قيامه فقد نفاه قطعاً .

وقبله :

وَمَاءٍ قَدْ وَرَدَتْ لَوْضَلُ أَرَوَى عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالْوَرَقِ اللَّجِينِ^(٣)
دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ

تمامه : كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

(١) هذا بعض بيت من البسيط نسب في حاشية ابن يعيش ١٥:٣ إلى جبار بن سلمى من

شعراء الجاهلية والبيت بتمامه :

يَا قُرُّ إِنْ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الإخْمَاقِ

وموضع الشاهد فيه قوله : (حَيٌّ) حيث أقحم هذا اللفظ على لفظ خويلد

(٢) البيت الشاهد بتمامه :

دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

(٣) وهذا البيت وما يليه ترتيبهما الرابع والخامس من فريدة للشماخ بن ضرار في ديوانه ص

يقول: وردت ذلك الماء لأجل أن أرى عليه أروى، أي هذه المرأة واللّجين: الخَبَطُ، وهو ما سقط من الورق عند الخَبَطِ، وقوله: دَعَرْتُ: أي نَفَرْتُ الطيور عن ذلك تنفيرا أو شَرَدْتُ الوحوش عنه تشريدا، واللّعين: المطرود.

(ومن دأب الكتاب أن يقولوا: حضرة فلان، ومجلس فلان، وكتبت إلى حضرتّه، وإلى جهته، وإلى جانبه العزيز يريدون نفسه وذاته^(١))، ألا ترى إلى قوله:

٢٢٢ - إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ^(٢)

٣٢٠-٣٢١ وليسا لذي الرمة كما نسبهما إليه بعض النحاة، مدح بها عرابه بن أوس - رضي الله عنه - والقصيدة من الوافر وعدتها في الديوان تسعة وعشرون بيتا على أن البغدادي ذكر في الخزانة أن عدتها أربعة وثلاثون بيتا وأورد منها ستة عشر بيتا ثم قال: «وهذا المقدار نصف القصيدة» انظر الخزانة ٤: ٣٤٨ وديوان الشماخ بن ضرار تحقيق صلاح الدين الهادي ٣١٩-٣٤٣، وأول القصيدة:

كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةٌ وَضَلُّ أَرْوَى ظَنُونٌ أَنْ مَطْرَحُ الظُّنُونِ

وموضع الشاهد فيه قوله: (مقام الذئب) على أن لفظ (مقام) مقحم وقال الزمخشري في هذا الشاهد في الكشف في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَنَادِي جَارِيَةً﴾ آية ٥١ من سورة فصلت: «ونفيت عنه مقام الذئب» يريد ونفيت عنه الذئب (الكشاف ٣: ٢٥٨)

(١) الكلام الوارد بين المعكفين اقتبسه صاحب الإقليد من الكشف ٣: ٤٥٨.

(٢) البيت من البسيط وقد نسبته محب الدين أفندي صاحب (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات في شرح شواهد الكشف ج ٤: ٣٥٧ إلى زياد بن الأعجم في مدح عبد الله بن الحشرج أمير نيسابور. وقد استشهد به الزمخشري في الكشف في معرض تفسيره قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِئْسَ الرَّقِيُّ عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنِّبِ اللَّهِ﴾ من سورة الزمر. قال: وهذا من باب الكناية، لأنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبتته فيه. ألا ترى إلى قوله: إِنَّ السَّمَاحَةَ... البيت. ومنه قول الناس: لمكانك فعلت كذا. أي لأجلك وفي الحديث... لمكان الرجل) انظر الكشف ٣: ٤٠٤.

وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاسِ : لِمَكَانِكَ فَعَلْتُ كَذَا، أَيْ لِأَجْلِكَ، وَفِي الْحَدِيثِ :
 «إِنَّ مِنَ الشَّرِكِ الْخَفِيِّ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ لِمَكَانِ الرَّجُلِ»^(١)
 قوله : «وتضاف أسماء الزمان» .

إنما تضاف هي إليه تنزيلا له منزلة المصدر، وليس بدع أن يقع الفعل موقع
 المصدر، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٢)
 على ماسبق قبل، (والى قوله)^(٣) : «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٤) أي
 سماعك، لَأَنَّ (تَسْمَعُ) مبتدأ . (وخين) : خبر له، والمبتدأ لا يقع إلا أسماء، وإلى
 قوله :

١٥٥م - وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ : اللَّهُ^(٥)

أي : اللهم، وهذه المناسبة بين هذه الأسماء وبين الفعل، بدليل اقتران الحدث
 بالزمان، فإذا جازت الإضافة بأدنى ملابسة كان أن تجوز بالأقوى أولى وأحرى . أو
 تقول : من حق الفعل أن لا يضاف إليه، لأنه لما به من الإبهام المفرط لا يتخصص
 في نفسه، فكيف يختص غيره، إلا أنهم تركوا القياس، واستحسنوا في إضافة
 الزمان إلى الفعل، لَأَنَّ الفعل يدل على الزمان والمصدر، فصار الزمان بعض
 الفعل، وإضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز .

(١) انظر الحديث برواياته المختلفة في مسند أحمد ٣/٣٠ وسنن ابن ماجه / كتاب الزهد ولب
 الرياء والسمة .

(٢) سورة البقرة آية ٦ .

(٣) في ب : «والى قولهم» والمثبت من ب وع .

(٤) مجمع الأمثال ١ : ١٢٩ قال الميداني : يضرب لمن خبره خير من مرآه .

(٥) مر آفا - انظر ص ٥٣٦ ، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص ٤٥ .

* فصل * وَتُضَافُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ، وَتَقُولُ : جِئْتُكَ إِذْ جَاءَ زَيْدٌ . وَآتَيْكَ إِذَا احْمَرَ الْبُسْرُ ، وَمَا رَأَيْتُكَ مُنْذُ دَخَلَ الشَّتَاءُ ، وَمُذْ قَدِمَ الْأَمِيرُ . وَقَالَ :

* حَنْتُ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَا حَنْتِ *

قوله : «وَمُنْذُ دَخَلَ الشَّتَاءُ» .

أي مُدَّةُ دُخُولِ الشَّتَاءِ .

قوله :

٢٢٣ - حَنْتُ

تمامه وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَتْ^(١)

نوار^(٢) : اسم لابنة عبد شمس ، كانت قد عشقت ملكا ، فهم الملك بأن يوقع على عبد شمس ، فشعرت نوار بذلك ، وأذنت أباه ، فقال رجل من أقربائها :

(١) نسب في حاشية شرح ابن يعيش ٣ : ١٥ إلى حَجَلِ بْنِ نُضَلَّةِ الْعِنِي ، حيث كان قد أسر بنت عمرو بن كلثوم وركب بها المفاوز فلما ابتعدت عن ديار أهلها تلهفت عليهم واشتافت وحنّت إليهم ففي ذلك يقول حَجَلُ :

حَنْتُ نَوَارُ وَلَاتَ هُنَا حَنْتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَتْ

بينما نقل البغدادي في الخزانة ٤ : ١٩٩-٢٠٠ أنه منسوب لشبيب بن جَعِيلِ التَغْلِبِيِّ وَلِحَجَلِ بْنِ نُضَلَّةِ .

والبيت من الكامل (هَـنَا) بالفتح والتشديد معناه : هَـنَا . وبدا : بمعنى ظهر . (وَأَجْنَتْ) : بالجيم : أَخْفَتْ وسُتِرَتْ كَذَا عن البغدادي في الخزانة ٤ : ١٩٧-١٩٩ . والشاهد فيه قوله : (هَـنَا) حيث أضاف اسم الزمان إلى الفعل وهو حنت والمعنى : حَنْتُ نَوَارَ إِلَى أَهْلِهَا وَلَيْسَ

الحين حينَ حنينٍ وبدا من نوار ما كانت تستره من الشوق إلى ديارها .

(٢) خطأ البغداديّ الجَنْدِيُّ فيما ذهب إليه من تفسير لهذا البيت بقوله في الخزانة ٤ : ٢٠١ بعد أن أورد شرح صاحب الإقليد : هذا كلامه ، وهو خطأ فاحش وما قاله شرح لمثل وهو : (حَنْتُ وَلَاتَ هُنْتُ وَأَنْتِ لِكَ مَقْرُوع) وانظر مجمع الأمثال ١ : ١٩٢ .

وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَةِ أَيْضًا كَقَوْلِكَ : أَتَيْتَكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ
أَمِيرٍ، وَإِذَا الْخَلِيفَةُ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَقَدْ أَضِيفَ الْمَكَانُ إِلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِمْ :
أَجْلَسَ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، وَحَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ .

«حَنَّتْ نَوَارُ» أَيِ اشْتَاقَتْ نَوَارٌ إِلَى مَنْ تَحِبُّهُ، وَلَيْسَ الْوَقْتُ حِينَ الْحَنِينِ . (وَهُنَا) :
أَصْلُهُ فِي الْمَكَانِ فَاسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى الْحَيْنِ هُنَا، لِأَنَّ (لَا) الَّتِي يَكْسَعُونَهَا بِالنَّاءِ
لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَحْيَانِ، وَمِثْلُ هَذَا (حَيْثُ) فِي قَوْلِهِمْ : «قُلْتُ هَذَا حَيْثُ قُلْتُ
ذَلِكَ» .

أَيِ حِينَ قُلْتُ، وَ(إِذَا) فِي قَوْلِهِمْ : (خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ بِالْبَابِ)، أَيِ فَبِالْحَضَرَةِ،
فَأَصْلُ (حَيْثُ) فِي الْمَكَانِ، وَأَصْلُ (إِذَا) فِي الزَّمَانِ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ (ذَلِكَ) فِي الزَّمَانِ
وَهَذَا فِي الْمَكَانِ كَمَا رَأَيْتُ، فَكَذَا (هُنَا) فِي الْبَيْتِ، اسْتَعْمَلَ فِي الزَّمَانِ وَإِنْ كَانَ
أَصْلُهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِي الْمَكَانِ .

قَوْلُهُ : وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَةِ

إِنَّمَا جَازَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ مَدْلُولَاتُ الْجُمْلِ مَعَانٍ، وَإِنْ كَانَتْ تَتَرَكَّبُ
مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ . وَالْمَعْنَانِي وَالْأَزْمَنَةُ ظُرُوفُ الْمَعْنَانِي، فَالْمَلَابَسَةُ إِذَنْ بَيْنَ الزَّمَانِ
وَالْمَعْنَى ظَاهِرَةٌ، وَالْإِضَافَةُ تَكُونُ بِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ، وَالْمَعْنَى : أَتَيْتَكَ زَمَنًا كَانَ ظَرْفًا
لِإِمَارَةِ الْحَجَّاجِ أَوْ لَخَلَافَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ .

عِبَارَةٌ أُخْرَى : الْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ لَا تَتَضَمَّنُ الزَّمَانَ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمَّا نَاسَبَتْ الْجُمْلَةَ
الْفِعْلِيَّةُ بِكَوْنِهَا خَيْرًا جُوزُوا الْإِضَافَةَ إِلَيْهَا .

قَوْلُهُ : «إِلَيْهِمَا» .

أَيِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ، (وَوَجْهٌ إِضَافَةُ الْمَكَانِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ
مَازَكَرْنَا فِي إِضَافَةِ اسْمِ الزَّمَانِ : مِنْ تَنْزِيلِ الْفِعْلِ مَنَزَلَةَ الْمَصْدَرِ . أَمَّا وَجْهٌ إِضَافَتِهِ إِلَى

وَمِمَّا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ آيَةُ لِقُرْبٍ مَعْنَاهَا مِنْ مَعْنَى الْوَقْتِ قَالَ :
بِآيَةِ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

الاسمية^(١) فلما مر في إضافة اسم الزمان أيضا، لأن المكان كالزمان في كونه ظرفا للمعنى نحو: (أَجْلِسْ حَيْثُ تَجْلِسْ)، أي : (اجلس في مكان جلوسك) ألا ترى أن المكان قد وقع ظرفا لجلوسك، فتحققت الملازمة بين المكان والمعنى فَتَصَحُّ الإضافة.

(قوله : «آية لقرب معناها»)^(٢).
الوقت حادث صار علامة لحادث آخر، كقولك : (آتَيْتَكَ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ) (فوقت طلوع الشمس)^(٣) علامة للإتيان، والآية علامة، فمن هذه المشابهة جاز إضافتها إلى الأفعال تشبيها للآية بالوقت، وهذه الإضافة في الآية خاصة.
قوله :

٢٢٤- بِآيَةِ يُقَدِّمُونَ (الْخَيْلَ شُعْثًا)^(٤)

معناه : إذا رأيت قوما يقدمون الخيل شعثا، فهم الذين أريد تبليغ الرسالة إليهم
(١) ما بين القوسين من ب والذي ورد مكانه في الأصل و ع : «وبعد إضافة اسم المكان إلى الجملة الاسمية».

(٢) ما بين القوسين من ع والذي جاء في الأصل و ب (قوله : لقرب معناها).

(٣) ما بين القوسين من الأصل و ع والذي جاء في ب (فطلوع الشمس).

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع. وهذا صدر بيت وعجزه :

كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا.

وهو من الوافر نسبه سيبويه في الكتاب ٣: ١١٨ إلى الأعشى وليس في ديوانه، وقال فيه البغدادى : «لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد والله أعلم به».

الخزانة ٦: ٥١٤. وموضع الشاهد فيه إضافة (آية) إلى الفعل الذي هو (يُقدِّمون). قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣: ١٨ يقول : أبلغهم كذا بعلامة إقدامهم الخيل شعثا متغيرة من الجهد، وشبه مايتصب من عرقها ودمها بالمدام لحرمة. والسنايك جمع سنبك وهو مقدّم الحوافر. يريد أنه لما صار ذلك عادة لهم وأمرأ لازما صار علامة ا. هـ.

وَقَالَ آخَرُ :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا بَايَةً مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

فَبَلَّغَهُمْ كَذَا وَكَذَا، وَ(الشعث) جمع أشعث، وهو مغبر الرأس، وَ(السنابك) : جمع السُنْبُك، وهو طَرْفُ مقدم الحافر، جعل تَلَطَّح السَّنَابِك بالدم علامةً لإقدامهم الخيل، أي : لتقديمهم الخيل، يقال : قَدَّمْتُهُ وَأَقْدَمْتُهُ، بمعنى .
قَوْلُهُ :

٢٢٥ - «أَلَا مَنْ»

كأنه قال : مَنْ يُبْلَغُ عَنِّي الرسالة إلى تميم، وقال له قائل : بَأَيِّ علامة يُعَرِّفُونَ فقال علامتهم : حُبُّهُم الطَّعَامَ، وبنو تميم يُعَيِّرُونَ بشدة المحبة للطعام والحرص عليه . ويقال لهم : «أَسْرَى الدخان» قال الشاعر فيهم :

٢٢٦ - إِذَا مَا مَاتَ مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَكُ أَنْ يَعْيشَ فَجِيءَ بِزَادٍ
بِحُبْزٍ أَوْ بِتَمْرِ أَوْ بِسَمْنٍ أَوْ الشَّيْءِ الْمَلْفُفِ فِي الْجَادِ
تَرَاهُ يُطَوِّفُ فِي الْآفَاقِ حِرْصًا لِأَكْلِ رَأْسِ لُقْمَانِ بْنِ غَادِ

(١) البيت بتمامه :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَمِيمًا بَايَةً مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وهو من الوافر نسبة سيبويه في الكتاب ٣: ١١٨ إلى يزيد بن عمرو بن الصُّعْق وقال ابن عيش في شرحه ٣: ١٨-١٩ : البيت لزيد بن عمرو بن الصُّعْق وقال : (الشاهد فيه أيضا إضافة الآية إلى يحبون والمعنى إذا رأيت تميما فبلغهم عنى الرسالة، فكان قائلها قال : بأى علامة تعرف تميم فقال) وللبيت قصة ذكرها البغدادي في الخزانة ٦: ٥٢١-٥٢٣ . وقال سيبويه في الكتاب ٣: ١١٨ ، فدماء لغو . حيث اعتبر الإضافة إلى الفعل ودماء زائدة .

(٢) البيت وما يليه من بيتين آخرين من الوافر ذكرهما البغدادي في الخزانة ٦: ٥٢٣ ولم يعرهما لأحد، وكذلك فعل المبرد في الكامل ١: ١١٣ ، وصاحب الأغاني ١٩: ١٢٧ ، ورواية الأبيات في هذه المواضع فيها بعض خلاف .

وَذُو فِي قَوْلِهِمْ: أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمَ، وَاذْهَبَا بِذِي تَسْلَمَانَ، وَاذْهَبُوا بِذِي تَسْلَمُونَ، أَي بِذِي سَلَامَتِكَ، وَالْمَعْنَى: بِالْأَمْرِ الَّذِي يَسْلَمُكَ..

و «مَا» فِي «بَايَةَ مَا»: زَائِدَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ (بَايَةَ)^(١) يَحْبُونَ. وَسَبَبُ تَعْيِيرِهِمْ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ عَمْرُو بْنَ هَنْدٍ نَذَّرَ أَنْ يَحْرِقَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ مِائَةَ رَجُلٍ، لِأَجْلِ أَنَّهُمْ قَتَلُوا أَخَا لَهُ، وَأَخَذَ مِنْهُمْ ثَمَانِيَةً وَتَسْعِينَ رَجُلًا، ثُمَّ التَّمَسَ تَمَامَ الْمِائَةِ فَلَمْ يَجِدْ فَأَقْبَلَ رَاكِبٌ يُوضِعُ بَعِيرَهُ^(٢)، فَلَمَّا أَتَى إِلَى عَمْرُو وَقَالَ: لَهُ مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا رَجُلٌ مِنَ الْبُرَاجِمِ، قَالَ: وَمَا أَتَى بِكَ؟ قَالَ إِنِّي رَأَيْتُ الدُّخَانَ فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، فَقَالَ عَمْرُو: («وَأِنْ الشَّقِي رَاكِبُ الْبُرَاجِمِ»)^(٣) فَذَهَبَ مِثْلًا^(٤)، ثُمَّ عَيَّرُوا بَعْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ بِالنَّهْمِ وَالتَّهَامِ الطَّعَامِ. قَوْلُهُ: «وَذُو».

(«ذُو» يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ مُصَدَّرًا، وَالْمُصَدَّرُ اسْمُ جِنْسٍ)^(٥)، وَذُو يُضَافُ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، تَقْدِيرُهُ: أَذْهَبَ بِأَمْرِ ذِي تَسْلَمَ^(٦)، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ أَي بِأَمْرِ فِيهِ سَلَامَتُكَ، وَالْفِعْلُ مُؤَوَّلٌ بِالْمُصَدَّرِ، أَي بِأَمْرِ ذِي سَلَامَتِكَ، لِأَنَّ السَّلَامَةَ وَقَعَتْ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْأَمْرُ صَاحِبًا لِلْسَّلَامَةِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ: (أَذْهَبَ بِوَقْتُ ذِي تَسْلَمَ)، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي وَقْتٍ فَيَكُونُ الْوَقْتُ صَاحِبًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ، إِذْ لَا بَدَّ لِلْفِعْلِ مِنْهُ، فَصَارَ قَوْلُكَ صَاحِبَ الْفِعْلِ وَوَقْتُ الْفِعْلِ سَوَاءً.

وَاخْتَارَ هَذَا التَّأْوِيلَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالظُّرُوفِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ بَوْعٍ، وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) الْإِيضَاعُ: الْإِسْرَاعُ. اللَّسَانُ (وَضْعٌ).

(٣) فِي ب: «وَأِنْ الشَّقِي رَاجِمُ الْبُرَاجِمِ».

(٤) انْظُرِ الْمَثْلَ وَقِصَّتَهُ فِي الْمِيدَانِيِّ ٩: ١، وَابْنِ يَعِيشَ ١٩: ٣، وَالْخَزَائِنَةُ ٥٢٦: ٦، وَرَوَايَاتُهُ

مُخْتَلِفَةٌ هُنَاكَ.

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَالْمَثْبُتُ مِنْ بَوْعٍ.

(٦) انْظُرِ سَبْيُوهُ ١١٩: ٣.

*** فصل * وَيجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمُضافِ إليه بِالظَرْفِ فِي الشَّعْرِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ قَمِيئَةَ :**
*** اللَّهُ ذُرٌّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَأَمَهَا ***

الجملة، وقال الشيخ أبو علي : أما قولهم أذهب بذي تسلم، واذهي بذي تسلمين . فقد أوقعوا الفعل موقع المصدر، حتى جرى ذلك مجرى المثل، فلم يقس عليه فكأنه قيل : بذي سلامتك، فيقصد بذي إلى السلامة، فهو من إضافة المسمى إلى الاسم نحو قوله :

١٣٠- إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ^(١)
 قوله : «يجوز الفصل» .

المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يقع بينهما فاصل وجواز الفصل بينهما بظرف في الشعر لضرورة الشعر، ولكون الظروف من المعاني، بمنزلة أنفسها لاشتغالها عليها، لأن للظرف اتصالاً بالمظروف حتى كأنهما شيء واحد بدليل أنهم يقولون : أحمل هذا الوعاء، والمراد : حمل ما في الوعاء . إذ المقصود ذلك، فلما نزل الظرف من المظروف بمنزلة نفس المظروف بحيث لا ينفك عنه جعل الفصل بالظرف كلا فصل .
 قوله :

«لله ذرٌّ

أي : لله ذرٌّ مَنْ لَأَمَهَا اليوم، وقبله :

قَدْ سَأَلْتَنِي بِنْتُ عَمْرٍو عَنِ الْأَرْضِينَ إِذْ تَنَكَّرَ أَعْلَامُهَا

١١١م- «لَمَّا رَأَتْ سَاتِدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ البيت»^(٢)

(١) انظر البيت في ص : ٦٨٢، ٦٨٣، فقد تكرر كثيراً .

(٢) هذا البيت من السريع وهو ثاني أبيات ثلاثة لعمر بن قميئة ذكرها البغدادي في الخزانة

٤ : ٤٠٧، وقد استشهد به سيويه في الكتاب ١ : ١٧٨، ١٩٤ كما تكرر هذا الشاهد في

وَقَوْلُ دُرْنَا :

«هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ» .

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

«بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ»

وبعده : تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا أَخْوَالُهَا وَأَعْمَامُهَا .

الأعلام : الجبال ، جمع علم ، ويجوز أن يراد بها المنار المنصوبة على الطرق ليستدل بها السالك ، يقول : سألتني عن المكان الذي أنكرته واستخبرتني عن اسمه ، و(ساتيدما) : جبل و(استعبرت) : بكت وأهلها : مبتدأ خبره (بها) ، والجملة في موضع نصب وصف للأرض ، وأخوالها : منصوب بفعل مضمر ، أي تذكرت أخوالها فيها .

قوله : «وَقَوْلُ دُرْنَا»

هي بِنْتُ عَبَّيَةَ تَرثِي ابْنَيْنِ لَهَا ، وتمامه :

١٩٠ - « إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوءَ فَدَعَاهُمَا »^(١)

أي هما صاحبا مَنْ لَا صَاحِبَ لَهُ .

قوله :

٢٢٧ - « بَيْنَ »^(٢)

الرسالة ص ٤٣٩ . وموضع الشاهد فيه قوله : (لله در - اليوم - من لامها) حيث فصل بين

المتضامنين بالظرف في ضرورة الشعر .

(١) صدره : هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ . وقد مر هذا البيت آنفا . ص ٦١٧ . قال ابن

يعيش في شرحه ٢١ : ٣ (الشاهد فيه إضافة الأخوين إلى «مَنْ» مع الفصل بالجار

والمجورور) .

(٢) من المنسرح نسبة سيبويه في الكتاب ١ : ١٨٠ ، وابن يعيش في شرحه ٢١ : ٣ للفرزدق

وليس في ديوانه وهو بتمامه :

وَقَوْلُ الْأَعَشَى :

«إِلَّا عُلَّالَةٌ أَوْ بُدَاهَةٌ سَابِحٌ»

فَعَلَى حَذَفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ اسْتِغْنَاءٌ عَنْهُ بِالثَّانِي . . .

أولُه : يَا مَنْ رَأَى غَارِضًا أَسْرُ بِهِ

أراد بالذراع : ذراع الأسد، وهو كوكبان نيران، وجبهة الأسد : أربعة أنجم والمنادى محذوف كأنه قال : يا قوم مَنْ رَأَى كَمَا فِي قَوْلِهِ :

١٠٩م- «يَالْعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ»^(١)

قوله :

١٠٧م- «إِلَّا عُلَّالَةٌ

تمامه : نَهْدِ الْجُزَارَةِ»^(٢)

وَقَبْلَهُ : وَهَنَّاكَ يُكْذِبُ ظَنُّكُمْ أَنْ لَا اجْتِمَاعَ وَلَا زِيَارَةَ

وَلَا بَرَاءَةَ لِلْبَرِيِّ وَلَا عَطَاءَ وَلَا خُفَارَةَ

يُخَاطَبُ شَيْبَانَ بْنَ شِهَابٍ يَقُولُ : إِذَا غَزَوْنَاكُمْ عَلِمْتُمْ أَنَّ ظَنُّكُمْ بَأَنَّا لَا نَغْزُوكُمْ وَلَا نَجْتَمِعُ ، وَلَا نَزُورُكُمْ بِالْخَيْلِ وَالسَّلَاحِ كَذِبٌ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ كَانَ بَرِيئًا مِنْكُمْ لَمْ تَنْفَعَهُ بَرَاءَتُهُ ، لِأَنَّ الْحَرْبَ إِذَا عَظُمَتْ لَحِقَ شَرُّهَا الْبَرِيَّةُ وَغَيْرُهُ .

يَا مَنْ رَأَى غَارِضًا أَرْقَتْ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجْهَةِ الْأَسَدِ

وموضع الشاهد : (بين ذراعي وجهه الأسد) والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف

إليه إذ المعنى : بين ذراعي الأسد، والوجهة مقحمة .

(١) مر آنفا ص ٤٣٤ ، ٤٦١ .

(٢) الأبيات الثلاثة تكررت آنفا ص ٤٢٩ وروايته في الديوان (وهناك يصدق) والشاهد هنا .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وَمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ نُسخِ الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِ :
 فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ
 فَسَيَبِيهِ بَرِيءٌ مِنْ عَهْدَتِهِ .

قوله : «وَلَا عَطَاءٌ» .

أي نحن ننال جماعتكم بما يكرهون ، ولانقبل منكم عطاءً ، ولا خفارةً تفتدون بهما منا ، (وأراد لا قبول ولا عطاء لكم ولا خفارة^(١)) .

(إِلَّا عُلاَلَةً) : استثناء منقطع ، أي لانقبل منكم عطاءً ولا خفارةً ، ولكن نزوركم بالخيـل ، (والبُدَاهَةُ) : أول جري الفرس . (وَالْعُلَالَةُ) : جري بعد جريه الأول . (وَالسَّابِح) : الذي يدحوي بيديه في العُدْوِ ويروى : قارح وهو من الخيل الذي قد بلغ أقصى أسنانه . (وَالْجُزَارَةُ) من الفرس : رأسه وقوائمه . (وَالنَّهْدُ) : العظيم . ولم يرد أن على قوائمه لحماً كثيراً ، وإنما يريد أن عظامه غليظة ، والتقدير في البيتين :

(ذِرَاعِي الْأَسَدِ ، وَجَبْهَةُ الْأَسَدِ) (وَالْعُلَالَةُ سَابِح) أو (بُدَاهَةُ سَابِح) ، ومذهب سيبويه^(٢) : أن (عُلَالَةً) مضاف إلى سابح المذكور آخرًا ، وكأنه أراد أن يجعل الدالَّ على المحذوف مقدماً ، والدالُّ يجب أن يجعل قبل المدلول ، وإنما أخر عنه ، لأنه لو وقع موقعه لجاء الثاني مضافاً ليس بعده مضاف إليه ، ولا ما يقوم مقامه ، فأخره ليكون كالعوض من المضاف إليه .

قوله : «نُسخِ الْكِتَابِ» .

الكتاب : اسم كتاب سيبويه ، والزَّجُّ : الطَّعْنُ ، والمِرْجَّةُ : الرُّمَحُ القصير وأبو مَزَادَةَ : كنية رجل . فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو قبيح قد برىء سيبويه من إجازة مثل هذا ، وليس لقائله في ذلك عذر إلا مَسُّ الضرورة لإقامة الوزن .

(١) في ب : «وأراد ولا قبول عطاء لكم ولا خفارة» ، والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر سيبويه ١ : ١٧٩ .

*** فصل * وَإِذَا أُمِنُوا بِالْإِلْبَاسِ حَذَفُوا الْمُضَافَ، وَأَقَامُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَأَعْرَبُوهُ بِإِعْرَابِهِ وَالْعَلَمُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَتِلَّ الْقَرْيَةَ﴾ لَأَنَّهُ لَا يَلْبَسُ أَنْ الْمَسْئُولَ أَهْلُهَا لَا هِيَ . . .**

قال المصنف - رحمه الله - : وجهه أَنْ يُجَرَّ الْقُلُوصُ عَلَى الْإِضَافَةِ وَيَقْدَرُ مُضَافٌ إِلَى (أَبِي) مَحذُوفٌ بَدَلًا مِنْ الْقُلُوصِ تَقْدِيرُهُ :
٢٢٨ - رَجَّحُ قُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ^(١).

قوله : «لَا هِيَ» .

فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ لَمْ يَسُغْ أَنْ تَكُونَ الْقَرْيَةُ^(٢) هِيَ الْمَسْئُولَةُ هُنَا ، لِأَنَّهَا تُسْأَلُ كَثِيرًا ، كَمَا إِذَا مَرَرْتَ بِقَرْيَةٍ خَرِبَةٍ «مَا بِهَا نَافِخُ ضَرَمَةٍ»^(٣) ، وَقُلْتُ : (مُخَاطَبًا لَهَا وَأَنْتَ تَعِظُ أَوْ تَتَعِظُ ، يَامَغَانِي الطَّرَبِ ، أَيْنَ بِنَاءُ مَبَانِيكَ ، وَجَنَّةُ مَجَانِيكَ ؟ مَا بَالُهُمْ قَدْ صَارُوا لَقَمًا لِلتَّرَابِ بَعْدَ أَنْ كَانُوا لَهَا فِي الْحِرَابِ ؟)^(٤) كَأَنَّ دَاعِيًا دَعَاهُمْ فَاسْتَجَابُوا دَعْوَتَهُ فَرَحَلُوا إِلَيْهِ ، أَوْ رَاعِيًا رَعَاهُمْ فَاسْتَطَابُوا عِقْوَتَهُ^(٥) فَتَزَلَّوْا لَدَيْهِ .

(١) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في متن المفصل ص ١٠١ . . . وقول الأعشى : إلا علالة أو بداهة سابح . فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه الثاني ، وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

فَرَجَّحْتُهَا بِمِزْجَةٍ رَجَّحُ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

وقد أشار المحقق عبد السلام محمد هارون إلى هذه الزيادة في كتاب سيبويه جزء ١ صفحة ١٧٦ في الحاشية رقم ١ وذكر البيت الشاهد ، وهو من مجزوء الكامل ، والشاهد فيه الفصل بين المضاف (رَجَّحُ) و(أَبِي مَزَادَةَ) بالمفعول به وهو القلوص انظر الخزانة ١ : ٤١٥ .

(٢) نسبة إلى قوله تعالى : ﴿وَسَتِلَّ الْقَرْيَةَ﴾ . . . آية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) انظر المثل في مجمع الأمثال ٢ : ٢٧٨ والضرمَةُ : السَّعْفَةُ والشَّيْخَةُ فِي طَرَفِهَا نَارٌ ، وَهُوَ مِثْلُ يَقَالُ عِنْدَ الْمَبَالِغَةِ فِي الْهَلَاكِ ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ يَنْفُخَانِ النَّارَ ، أَيْ مَا بِهَا أَحَدٌ . اللِّسَانُ (ضرم) .

(٤) فِي ب : (بُهْمَا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ الْمَثَبُ مِنَ الْأَصْلِ وَ ع . قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ . يَقَالُ أَلْهَى الرَّحَى وَلِلرَّحَى وَفِي الرَّحَى ، وَهُوَ مَا يَلْقِيهِ الطَّاحِنُ فِي فَمِ الرَّحَى يَبْدُو الْحَمْعَ لَهَا اللِّسَانُ (لَهَا) .

(٥) الْعُقُودَةُ : سَاحَةُ الدَّارِ . اللِّسَانُ (عُضَا)

وَلَا يَقُولُونَ: رَأَيْتُ هِنْدًا، يَعْنُونَ رَأَيْتُ غُلَامَ هِنْدٍ، وَقَدْ جَاءَ
 الْمُبْسُ فِي الشَّعْرِ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:
 عَشِيَّةَ فَرِّ الْحَارِثِيِّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ
 وَقَالَ: * بَمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيْمًا *
 أَيُّ ابْنِ هَوْبَرٍ وَابْنِ حَذِيْمٍ.

قلت: لاسماع لما ذكرت بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ابْنَكَ سَرَقٌ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾^(١) أي واسأل أهل القرية التي كنا فيها نخبروك بأن ابنك سرق، إذ الحوائط
 والجدران لا تُستَخْبَرُ في مثل هذه الحادثة.
 قوله:

٢٢٩ - (قَضَى نَحْبَهُ)^(٢): أي مات، (وَالنَّحْبُ): في الأصل هو النذير، كأن كل
 إنسانٍ نذر أن يموت، فإذا مات فقد قَضَى نَحْبَهُ. وَصَدُرَ البيت الثاني:
 ٢٣٠ - «فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي طَبِيبٌ بِمَا»^(٣)

(١) سورة يوسف آية ٨١.

(٢) إشارة إلى بيت ذي الرُّمَّة وهو في ديوانه ٦٤٧: ٢ والبيت بتمامه:
 عَشِيَّةَ فَرِّ الْحَارِثِيِّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ
 وَهُوَ الْبَيْتُ التَّاسِعُ وَالْخَمْسُونَ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ طَوِيلَةٌ عِدَّتُهَا تِسْعَةٌ وَسَبْعُونَ بَيْتًا مِنَ الطَّوِيلِ
 ومطلعها:

خَلِيلِي لَا رَسْمَ (بِوَفَّيْنِ) مُخْبِرُ وَلَا ذُو حِجَا يَسْتَنْطِقُ الدَّارَ يَعْدِرُ
 والشاهد فيه: حذف المضاف وهو ابن الذي من حقه أن يتقدم على هوبر في الكلام مع أن
 حذفه يقع في اللبس، لأنه يجعل المخاطب يحكم على من لم يقصد المتكلم الحكم
 عليه، فإن الذي قضى نحبه ومات هو ابن هوبر لاهوبر الذي أسند إليه في البيت. انظر
 شرح حاشية ابن يعيش ٢٤: ٣.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١١ وابن يعيش ٢٥: ٣ والخزانة ٣٧٠: ٤، وشرح
 الشافية ١١٦ وهو بتمامه:

وَكَمَا أُعْطُوا هَذَا الثَّابِتَ حَقَّ الْمَحْذُوفِ فِي الْإِعْرَابِ فَقَدْ أُعْطَوْهُ حَقَّهُ
فِي غَيْرِهِ. قَالَ حَسَّانُ :

يَسْقُونُ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ

قال المصنف - رحمه الله - : والذي جَرَّاهُ على حذف المضاف شهرة قصة ابن
هَوَيْرٍ عِنْدَ الْعَرَبِ، وهذا القائل يخاطب المشاهدين للحرب، فلا يلتبس عليهم
المقتول، وكذلك (طُبُّ آبْنِ حَزِيمٍ)، لأنه كان طبيباً معروفاً عندهم .
قوله : «وَكَمَا أُعْطُوا»

يريد بقوله : (في غيره) أنهم أعطوا حقه في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع .
قوله :

٢٣١ - «يَسْقُونُ»^(١)

البريص : النهر، و(بردى) : نهر بدمشق، و(يُصَفِّقُ) : يُمَزِّجُ، و(الرحيق) :
الخمر الصافية، و(السلسل) : السهل المدخل في الحلق، وقيل : الصافي .
وقبله :

أُبْنَاءُ جَفَنَةِ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ قَبْرُ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ^(٢)

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي طَبِيبٌ بِمَا أَغْيَا الطَّيَّاسِي حَزِيمًا
والشاهد فيه : حذف مضاف أي : ابن حزيم . فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛
لأنه علم أنه العالم بالطب والمشهور، لاجِذْمِ البيت من الطويل .
(١) هذا بعض بيت من الكامل لحسان بن ثابت وترتيبه الحادي عشر من قصيدة له عدتها تسعة
وعشرون بيتاً قالها في مدح آل جفنة في الشام . ومطلعها :
أَسَأَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ بَيْنَ الْجَوَابِي فَالْبَضْعِ فَحَوْمَلِ
ديوانه ٣٦٣-٣٦٩، والبيت الشاهد بتمامه :

يَسْقُونُ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ

والشاهد فيه : تذكير الضمير الراجع إلى بردى وهو مؤنث .

(٢) انظر هذا البيت وما يليه في ديوان حسان ضمن القصيدة في ص ٣٦٥ من الديوان والرواية :

أَوْلَادُ جَفَنَةِ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ قَبْرُ ابْنِ مَارِيَةَ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ

فَذَكَرَ الضَّمِيرَ فِي يُصَفَّقُ حَيْثُ أَرَادَ مَاءَ بَرَدَى، وَقَدْ جَاءَ قَوْلُهُ عَزَّ
وَجَلَّ: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَ هَابًا سَابِغَةً أَوْهَمَ قَائِلُونَ﴾ عَلَى
مَا لِلثَّابِتِ وَالْمَحْذُوفِ جَمِيعًا.

بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الْأَنْوَفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ^(١)
يُغَشُّونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ^(٢)
«يَسْقُونَ» (البيت)

يقال هو من الطراز، أي يُبْذَأُ بذكره في الخصال الحميدة. (والغشيان):
الإتيان. (وماتهَرُ كلابهم): مثلُ ماسبق ذكره من قولهم: فلانُ جبانُ الكلب،
(والسواد): الشخص، أي لايسألون عمن يقبل عليهم لفرط جودهم وكرمهم.
وقوله: «فَذَكَرَ الضَّمِيرَ».

أي قال: «يُصَفَّقُ» بياء الغائب لا بئاء الغائبة وإن كانت بردي مؤنثة لأن صيغة
فَعَلَى بالفتحات من صيغ المؤنث.

قوله: «على ما للثابت والمحذوف»

أي قال (فَجَاءَ هَا) ^(٣) بضمير المؤنث للقرية، وهي ثابتة، وَقَالَ: (أَوْهَمَ) بضمير
الرَّجَالِ لِلْأَهْلِ، وهو محذوف، ولولا مراعاة المحذوف ل قيل: أو هي قائلة،
والتقدير: فجاء أهلها بنصب (الأهل) و(بَيَاتًا): مصدر واقع موقع الحال عن الأهل،
بمعنى بائتين، يقال: بات بَيَاتًا حَسَنًا، وبيتةٌ حسنة، والمعنى: بائتين، أو قائلتين

أي هم أولاد جفنة بن عمرو مزريقاء وهو أبو ملوك غسان من ملوك الشام، وقوله حول قبر
أبيهم: أي آمنوا لا يخافون فينتقلون، ومارية: هي بنت الأرقم بن ثعلبة بن عمرو بن جفنة
ابن عمرو مزريقاء.

(٢، ١) ديوان حسان ٣٦٥-٣٦٦.

(٣) الضمير في الآية ﴿فَجَاءَ هَابًا سَابِغَةً أَوْهَمَ قَائِلُونَ﴾ آية ٤ من سورة الأعراف.

• فصل • وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه في قولهم : وَمَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ ، قَالَ سَيُونَةُ : كَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ «كُلَّ» فَقُلْتَ : وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ ، قَالَ أَبُو دُوَادٍ :

من القيلولة . فإن قلت : يَبَيَّنُ مفرد ، و(هم قائلون) : جملة ، وكيف يستقيم عطف الجملة على المفرد؟ قلت : عطفها عليه لكونها في (معنى المفرد)^(١) ، لأن الجملة في الحال واقعة موقع المفرد ، فصار في التقدير : عطف مفرد على مفرد فاستقام . قوله : «وقد حذف المضاف» .

المراد بالحذف هنا الإضمار كذا عن المصنف ، والذي اضطربهم إلى إضمار المضاف في : (ولابيضاء) : أنه اجتمع في أول الكلام عاملان وهما : (ما) التي بمعنى ليس ، و(كل) ، فلولم يقدر إضماره بأن يكون معطوفا (على سوداء ، لا على كل)^(٢) ، يلزم أن تكون الواو في (ولابيضاء) قائمة مقام (ما) التي ترفع وتنصب ، ومقام كل وهي تجرّ بالإضافة ، فيلزم العطف على عاملين بواو واحدة ، وإذا امتنع متجانب عنه . وإذا أضمر تكون الواو قائمة مقام (ما) وناتبة عنها لا عن غيرها . قوله : «وَتَرِكَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى إِعْرَابِهِ» .

فلولا ترك المضاف إليه على إعرابه لقليل : ولا ببيضاء بالرفع ، ولقليل في قول أبي دُوَادٍ : (وناراً) بالنصب ، بنقل إعراب المضاف إلى المضاف إليه ، (لأن التقدير : ولا كُلُّ بَيْضَاءَ وَكُلُّ نَارٍ ، برفع «كل»^(٣) في الأول ونصبه في الثاني .

ونظيرهما قوله : ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، ووجه الاستدلال بهذا أنه

(١) في ب : في حكم المفرد والمثب من الأصل و . ع .

(٢) في الأصل : (على كُلِّ لا على سوداء) والمثب من ب و ع وهو الصواب .

(٣) في ب : «فلولا أن التقدير : (ولا ببيضاء ، وكل نار برفع كل) والمثب من الأصل و ع وهو الصواب .

أَكَلَ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارًا تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
وَيَقُولُونَ: مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أَخِيهِ.

محمول على أن المضاف محذوف من (ولا أخيه)، والمضاف إليه باق على إعرابه، ولا يصح أن يكون مجرورا بالعطف على (عبدالله)، لأن المعطوف المجرور لا يقع بينه وبين ما عطف هو عليه فصل بأجنبي، بدليل امتناع قولك: (غلام زيد ذاهب وعمرو)، فلو كان معطوفا لوقع الفصل بالأجنبي وهو يقول ذلك ولو نقل الإعراب ل قيل: ولا أخوه، لأن التقدير: ولا مِثْلُ أَخِيهِ برفع مِثْلٍ.

قوله:

٢٣٢ - «أَكَلَ أَمْرِي»^(١)

لا يجوز أن يعطف «نار» المجرور على امرئ إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة، بل يجب أن يكون المضاف وهو (كل) مضمراً قبيل (نار) المجرور على تقدير: (وكل نار) على مثل ما ذكرنا في المسألة المتقدمة. يقول: ليس كل من له صورة امرئ بامرئ كامل، بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف بهية، وليس كل نار تتوقد بالليل بنار، إنما النار نار توقد لقرى الزوار.

فإن قلت: لم لم يجز العطف على عاملين؟ قلت: لأن العطف وضع لينوب حرف العطف عن العامل، ويغني عن إعادته، فإذا قلت: (قام زيد وعمرو)، فكأنك قلت: قام زيد قام عمرو، وكذا في النصب والجر. فلو عطف على عاملين أحدهما يجر (والآخر يرفع أو ينصب)^(٢) أخلت، لأنك تكون جاعلا الواو (جارة

(١) البيت كما نسبه سيويه في الكتاب ١: ٦٦ إلى أبي ذؤاد، وكذلك فعل الزمخشري في المفصل ١٠٦ وهو من المتقارب والبيت بتمامه:

أَكَلَ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

والشاهد فيه موضح في المتن.

(٢) في ب: (والآخر ينصب أو يرفع) والمثبت من الأصل وع.

وَمِثْلُهُ: مَا مِثْلُ أُخِيكَ وَلَا أُبَيْكَ يَقُولَانِ ذَاكَ، وَهُوَ فِي الشُّذُوذِ نَظِيرُ
إِضْمَارِ الْجَارِ

رافعة، أو جارة ناصبة^(١) في حالة واحدة وهو محال، ونظير العطف على عاملين
نحو: مَرْزُودٌ بِعَمْرٍو وَبِكُرٍّ جَعْفَرٌ، بعطف بكرٍ على زيد، وعطف جعفر على عمرو،
وكون الواو نائبة عن الفعل والباء. (ومثل هذا ممتنع)^(٢).

قوله: «وَلَا أُخِيهِ».

أي: ولا مثل أخيه، وتقدير هذه المسألة قد سبق. أما الاستدلال بقوله: (مَامِثْلُ
أُخِيكَ وَلَا أُبَيْكَ يَقُولَانِ ذَاكَ) فوجهه: أَنَّ (وَلَا أُبَيْكَ) لو كان معطوفاً على أُخِيكَ لم
يكن الإخبار إلا عَنْ مِثْلٍ، فيلزم الأفراد في الخبر على نحو: (مَامِثْلُ أُخِيكَ وَلَا
أُبَيْكَ يَقُولُ ذَاكَ)^(٣)، كما يقال: (مَاغُلَامٌ زَيْدٌ وَعَمْرٍو جَاءَنِي) ويمتنع أَنْ يُقَالَ:
(جاءاني).

والوجه الثاني: أنه لو كان معطوفاً على أُخِيكَ، لآدى إلى أن يكون التقدير:
مَامِثْلُ هَذَيْنِ الشَّخْصَيْنِ يَقُولُ ذَاكَ وليس الغرض ذلك، بل الغرض نفي القول عن
مِثْلِ كُلِّ واحد منهما وهذا لا يستقيم إلا بالعطف على مثل.

وقيل في ترك نقل إعراب المضاف إلى المضاف إليه في هذه المسائل: أن عدم
نقل ذلك المضاف إليه إيذان باختلاف الجنسَيْنِ، لأنَّ حَقَّ المختلفَيْنِ أن يُعَادَ كُلُّ
على حدة، والمخالفة في هذه المسألة أنه جَعَلَ عبد الله مخالفاً لأخيه في القول
وغيره.

(١) في ب: (جارة ناصبة أو جارة رافعة) والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: (ما مثل أبك ولا أخيك يَقُولُ ذَاكَ) والمثبت من الأصل وع.

* فصل * وَقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : كَانَ ذَلِكَ إِذٍ وَحِينَئِذٍ وَمَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَكَلَّاءَ أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى :

﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾
 وَقَالَ : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ، وَفَعَلْتُهُ أَوَّلُ يُرِيدُونَ إِذٍ كَانَ كَذَا ، وَكُلُّهُمْ وَبَعْضُهُمْ ، وَقَبْلُ كُلِّ شَيْءٍ وَبَعْدُهُ ، وَأَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ .

قوله : «نَظِيرُ إِضْمَارِ الْجَارِ» .

كَانَ رُؤْبُهُ بِنُ الْعَجَاجِ (١) إِذَا قِيلَ لَهُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ يَقُولُ : (خَيْرٍ) أَيْ بَخِيرٍ ، فَيُضْمَرُ الْجَارُ وَهُوَ الْبَاءُ ، وَإِنَّمَا شُدَّ إِضْمَارُ الْجَارِ لِأَنَّ الْجَارَ مَعَ الْمَجْرُورِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَإِضْمَارُ بَعْضِ الشَّيْءِ مَعَ إِظْهَارِ بَعْضِهِ لَا يَجُوزُ ، فَكَذَا إِضْمَارُ الْمُضَافِ لِأَنَّهُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ .

قوله : وَقَدْ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ

الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي حُكْمِ اسْمٍ وَاحِدٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَطَالُوا ذَلِكَ ، فَحَذَفُوا أَحَدَهُمَا قَاصِدِينَ إِلَى الْإِيجَازِ ، غَيْرَ أَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : (كَانَ ذَلِكَ إِذٍ) ، وَ(حِينَئِذٍ) ، وَكُلُّ هَذِهِ أَسْمَاءٍ مُبْهَمَةٍ لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مُضَافَةً لِإِبْهَامِهَا ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَتْ غَيْرَ مُضَافَةٍ فَلَا يَبْدُ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، فَيُحْكَمُ بِحَذْفِهِ وَإِرَادَتِهِ .

وَقَوْلُهُ : «كَانَ ذَلِكَ إِذٍ» .

التَّنْوِينُ فِيهِ وَفِي أَخَوَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ عَوْضٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا عَوْضُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالتَّنْوِينِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعَاقِبَةِ . وَالتَّقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مَا ذَكَرَهُ

(١) انظر شرح ابن يعيش ٣ : ٢٨ .

• فصل • وَقَدْ جَاءَ مَحْذُوفِينَ مَعًا فِي نَحْوِ قَوْلِ أَبِي ذُوَادٍ، يَصِفُ الْبَرْقَ:

• أَسَالَ الْبَحَارَ فَأَتَتْحَى لِلْعَقِيقِ •

في المتن والمثبت وبكلهم، وأريد وكلهم، أي أريد من قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا
ءَاتَيْنَا﴾^(١) وكلهم آتيناه، و(إِذْ) من أسماء الزمان وهي تضاف إلى الجمل. و(كَانَ
كَذَا)^(٢): جملة فعلية، حذفت وعوض عنها التنوين فالتقى ساكنان، الذال
والتنوين، فحُرِّكَتِ الذال بالكسر، لأنَّ الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر، وسيُطْلَعُك
على السرفه المشترك إن شاء الله تعالى.

وجه آخر هنا لطيف، وهو أنَّ الذهاب مضاف إليه وهو مجرور، فناسب أن
تحرك الذال بحركة مناسبة لحركة (الذال المضاف إليه)^(٣)، ليكون بمنزلة استبقائه
بعد ذهابه، وتكرير اسم الزمان في حينئذٍ، وعامئذٍ بمنزلة التكرير في:

١٠٦ م - (يَأْتِيَمَ تَيْمَ عِدِّي)^(٤)، وإنما كرر لللطيفة وهي أنَّ إيراد الكسرة على الذال
مما يمجِّه السمع وينفر عنه الطبع، لكون السكون هو الأصل في المبنيات، و(إِذْ)
من المبنيات، فأدخل الاسم الأول على الثاني ليوهم إدخاله عليه الإضافة ويرتفع
بذلك الاستكراه والنفرة، وهذا الحذف في إِذْ وحينئذٍ لايجيء إلا بعد تقدم قصة
مثل أن يقول أحدُ: (ناظَرْتُ فلانا عند الأمير)، فيقول له: (رايتك حينئذٍ) أي حين

(١) سورة الأنبياء آية ٧٩ وهي في جميع النسخ مكتوبة (آتَيْنَاهُ) والصواب ما أثبت في المتن.

(٢) إشارة إلى مثال الزمخشري في قوله: وفعلته أول: يريدون إِذْ كَانَ كَذَا.

(٣) في ب وع: (الذاهب) والمثبت من الأصل.

(٤) هذا بعض بيت من الشعر وصدده:

يَأْتِيَمَ تَيْمَ عِدِّي لَا أَبَا لَكُمْ.

وقد تكرر كثيرا في صفحات الإقبلد انظر ص ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٦٦.

وَقَوْلُ الْأَسْوَدِ :

* وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِصْبَعًا *

قَالَ الْفَسَوِيُّ أَيَّ أَسَالٍ سُقِيَا سَحَابَةٍ ، وَذَا مَسَافَةٍ إِصْبَعٍ .

إِذْ كَانَ مَازَكْرَتَ ، أَوْ حِينَ إِذْ نَازَطَرْتُ فَلَانَا ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ تَقْدِمُ الْقِصَّةَ لِيَكُونَ تَقْدِمُهَا قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ ذَلِكَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمَا مَحْذُوفٍ ، أَنَّ الْحَالِ لَا تَقَعُ فِي الْمَنْثُورِ مِنَ الْكَلَامِ عَنْ^(١) النِّكَرَةِ (الْمُتَقَدِّمَةِ)^(٢) ، فَإِنَّمَا تَقَعُ عَنِ الْمَعْرِفَةِ ، أَمَا فِي الشَّعْرِ : فَيَجُوزُ أَنْ تَقَعُ عَنِ النِّكَرَةِ .

قَوْلُهُ :

٢٣٣ - أَسَالٌ

أَوَّلُهُ : أَلَا مَنْ رَأَى لِي رَأْيِي بَرَقَ شَرِيقٌ^(٣) .

شَرِيقٌ : فَعِيلٌ ، إِمَّا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، مِنْ شَرَقْتُ الشَّاةَ : شَقَقْتُ أَذْنَهَا ، جَعَلَ الْبَرَقَ شَرِيقًا ، كَمَا يَجْعَلُ عَقِيقًا ، وَإِمَّا بِمَعْنَى فَاعِلٍ مِنْ شَرَقَ بِرَيْقِهِ : غَصَّ ، جَعَلَ الْبَرَقَ لَكثْرَةً مِائَةً شَرِيقًا بِهِ ، وَالضَّمِيرُ فِي أَسَالٍ لِلْبَرَقِ وَ(الْبَحَارُ وَالْعَقِيقُ) : مَوْضِعَانِ ، وَالْبَحَارُ فِي الْأَصْلِ جَمْعُ بَحْرَةٍ ، وَهِيَ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ ، يُقَالُ هَذِهِ بَحْرَتُنَا أَيَّ أَرْضُنَا ، تَقْدِيرُهُ :

(١) فِي الْأَصْلِ (مَنْ) وَالْمَثْبُتُ مِنْ ب وَع .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

(٣) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمِفْصَلِ ص ١٠٦ إِلَى أَبِي دَوَادٍ ، وَكَذَلِكَ

فَعَلَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِهِ ٤ : ٣١ وَعَجَزَهُ :

أَسَالُ الْبَحَارِ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ

قَالَ الْعَيْنِيُّ : الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ حَذَفَ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ الْأَوَّلَ وَاكْتَفَى بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ الثَّانِي وَالْأَصْلُ : أَسَالُ سُقِيَا سَحَابَةٍ الْبَحَارِ فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ سُقِيَا وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ وَهُوَ سَحَابَ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمُضَافُ إِلَيْهِ الثَّانِي وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِإِضَافَةِ سَحَابَ ، فَلَمَّا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ وَأَقِيمَ مَقَامَ الْمُضَافِ ارْتَفَعَ فَاسْتَرَى . انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ ٣ : ٣١ حَاشِيَةً ١ .

أسال سُقْيَا سَحَابِهِ الْبَحَارَ، فَسُقْيَا فاعِل (أسال). أما (البرق) فليس بفاعل لأنه يسيل، فلما حذف المضاف والمضاف إليه معا تحول الضمير الراجع من سحابة إلى البرق مرفوعا، فاستكن في الفعل فأسند الفعل إليه، وإنما لم يعوضوا عند حذف المضاف والمضاف إليه مَعًا، لأنَّ فحوى الكلام يدل عليه، فلما كان الغرض وصفَ البرق بالإسالة، والبرق لا يسيل، وإنما المسيل هو الماء، وهو معلوم تركوا التعويض.

قوله :

٢٣٤- « وَقَدْ »^(١)

أَيَّ جَعَلْتَنِي فَرَسِي مِنْ حَزِيمَةٍ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ، وَالزَّايِ الْمَكْسُورَةِ.
 قيل: حَزِيمَةٌ قَبِيلَةٌ، وقيل: فارس من فرسان العرب، (الأصل ذا مسافة إصبع

(١) البيت بتمامه :

فَأَذْرَكَ إِبْقَاءَ الْغَرَادَةِ ظَلْمَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إَصْبَغَا

وهو للكَلْحَبَةِ الْعُرَيْنِي فِي الْخَزَانَةِ ١: ٣٨٨ و ٤: ٤٠١، والمفضليات ٣٢، وابن يعيش ٣: ٣١، والبيت من جملة أبيات على بحر الطويل ذكر البغدادي مناسبتها في الموضعين المذكورين من الخزانة أنفا قال: (وسبب هذه الأبيات أن «الكَلْحَبَةَ» كان نازلا بزروود - وهي أرض بني مالك بن حنظلة، وهو من بني يربوع - فأغارت بنو تغلب على بني مالك، وكان رئيسهم حَزِيمَةُ بن طارق، فاستاق إبلهم، فأتى الصريخُ إلى بني يربوع فركبوا في أثره فهزموه واستنقلوا ما كان أخذه والغُرَارَةُ: فرس الكَلْحَبَةِ، والإبقاء: ماتبقيته الفرس من العدو. ونقل البغدادي في الخزانة ١: ٣٩٠ عن ابن الأنباري أن الظلوع في الإبل: بمنزلة الغمزأي العرج البسر. وقال في تفسيره: فأتاني حزيمة وما بيني وبينه إلا قدر إصبع. وهو شاهد عنده على حذف ثلاث كلمات متضائفات، أي ذا مقدار مسافة إصبع، وقال: الأولى: تقدير مضامين أي: ذا مسافة إصبع، فإن المسافة معناها البعد، والمقداره لاحاجة إليه. كذا قدر جماعة منهم أبو علي في (الإيضاح الشعري) ومنهم ابن هشام في المصنف. أ. هـ.

* فصل * وَمَا أُضِيفَ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ فَحُكْمُهُ الْكَسْرُ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي الصَّحِيحِ وَالْجَارِي مَجْرَاهُ: غُلَامِي، وَدَلْوِي. إِلَّا إِذَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا أَوْ يَاءً مُتَحَرِّكًا مَا قَبْلَهَا أَوْ وَاوًا.

«حذف ذا وبقي (مسافة إصبع) ثم حذف المسافة ^(١) وبقي المضاف إليه» ^(٢).

قوله : «فَحُكْمُهُ الْكَسْرُ.....»

لأنه لما امتنع إظهار الجر في المضاف إليه لكونه مبنيًا ظهرت الكسرة في المضاف، فإن قلت: ما تقول في المضاف إلى سائر المضمرات نحو: غلامه وغلامهما إلى آخره، حيث لم تظهر في المضاف الكسرة، وما ذكرت من امتناع إظهار الجر في المضاف إليه موجود، قلت: الكسرة هنا قد تقوت بانضمام جنسها إليها وهو الياء فساغ أن تختص هي بحكم لا يحوم غيرها حوله إذ القوي والضعيف ليسا بسبيين، فلا يلزم أن يكونا في الحكم متساويين.

ووجه آخر أن الياء في غلامي ضمير متصل وحرف واحد، والضمير المتصل مفتقر إلى ما قبله كجزء الكلمة، والحرف الواحد أيضا يشبه جزء الكلمة، وحرف العلة ضعيف، وكأنه لضعفه يفتقر إلى غيره كما أن جزء الكلمة مفتقر إلى الباقي منها، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، فلا يستبعد لهذه الوجوه المستدعية للامتزاج والتشبيث بأهداب الاتحاد أن تنزل الياء (منزلة جزء من المضاف إليها) ^(٣)، وليس فيما قبل الأخير من الكلمة إلا البناء، فاختر البناء على جزء الياء وهو الكسر ليكون ذلك أمانة على فرط امتزاجهما وشدة الاتحاد بينهما (ألا تراهم ضموا، آخر

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وفي ب : «حذف ذا ثم حذف المسافة وبقي المضاف إليه والمثبت من ع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع .

(٣) في ب : «منزلة جزء المضاف إليها والمثبت من الأصل وع.

أَمَّا الْأَلِفُ فَلَا يَتَغَيَّرُ إِلَّا فِي لُغَةِ هَذِيلٍ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

الماضي مع واو الضمير، ليكون دليلاً على شدة الامتزاج بينهما^(١)، لأن الضمة جزء السواو، ولأن الأحسن في حروف العلة أن تكون مذات، ولا امتداد إلا بسكونهن، والتناسب بينهما وبين حركات ما قبلهن، (ولذا كسروا)^(٢) اللام في (لِي) والقياس الفتح، لأن لام الجر تُفْتَحُ مع المضمرات نحو: (لَنَا)، فإن قلت: إنما يستقيم هذا الوجه لو لم تكن ياء المتكلم متحركة، قلت: كثيراً ما تسكن للتخفيف فيتحقق الامتداد بانكسار ما قبلها.

قوله : «إلا في لغة هذيل» .

كانهم أرادوا كسر الألف قبل ياء المتكلم فلم يقدروا عليه فقلبوا الألف إلى أخت الكسرة وهي الياء، (وإنما لم يقلبوا ألف الثنية، لأن ألف الثنية غير مقدر تحريكها بخلاف ألف نحو العصا، فلا يلزم من تعويض القلب عن كسر ألف مقدر تحريكها تعويضه عن كسر ألف غير مُقَدَّر تحريكها).

والوجه الثاني: أنهم كرهوا أن يقلبوا ألف الثنية ياء لثلا يغيروا حرفاً جيء به لمعنى بخلاف ألف نحو العصا، فإنه لم يؤت به على انفراده لمعنى، فلا يلزم من جواز تغييره تغيير ما جيء به لمعنى، ووجه عدم التغيير أن الألف لا يمكن تحريكها بكسرة، ولا غيرها، فيلزم أن تبقى ألفاً^(٣).

ومعنى البيت: كنتُ أهوى حياتهم، وكانوا يهوون الموت فَنَبَقُوا هَوَايَ، أي ماتوا وانقرضوا، وكانت له عشرة أبناء فماتوا في وقت واحد، وقيل في سنة واحدة (والإعناق): الإسراع.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ع : «وكذا كسروا» والمثبت من الأصل وب.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع ون.

• سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ •

وَفِي حَدِيثِ طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَوَضَعُوا اللَّجَّ عَلَى قَفْيٍ،
يَجْعَلُونَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّشْتِ يَاءً، وَيُدْغِمُونَهَا.

٢٣٥ - تمامه : « فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ^(١)

قوله : «فَوَضَعُوا»^(٢) .

السيف يُشَبَّهُ بِاللَّجِّ لِבَصِيصِهِ وَكَثْرَةِ مَائِهِ وَكَانَتْ هَذِهِ الْمَقُولَةُ يَوْمَ الْجَمَلِ حِينَ
عُوتِبَ عَلَى (بَيْعَةِ عَائِشَةَ)^(٣) وَتَرَكَ بَيْعَةَ عَلَى رَضَى اللَّهَ عَنْهُ .

(١) صدره: سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ.

وهذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي في كتاب (شرح أشعار الهذليين) ١ : ٧ وترتيبه السابع من
مرثيته المؤثرة وعدتها ثلاثة وستون بيتاً على بحر الكامل ومطلعها:

أَمِنْ الْمُنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمَعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

انظر شرح أشعار الهذليين ١ : ٤١-٤٠ . هَوًى: هواي على لغة هذيل ، وأعْنَقُوا تَجِبَ بعضهم بعضاً،
وَتَخَرَّمُوا: أخذوا واحداً واحداً، قال السكري : وقال غير الأصمعي : إنما قال : «أعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ»،
لأنهم أرادوا الهجرة والجهاد فهاجروا إلى مصر، وكان هواه أن يقيموا معه، ويروى : (أعْنَقُوا
لسيلهم ففقدتهم) أ. هـ شرح أشعار الهذليين ١ : ٧، والشاهد فيه (هَوًى)، والمراد هَوًى فابدل
من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ولا يمكن الكسرة لهما . كذا قال ابن بعيش في شرحه ٣ : ٣٣ .

(٢) الواو في «وضَعُوا» عائدة على القوم الواردة في حديث طلحة : (فَوَضَعُوا اللَّجَّ عَلَى قَفْيٍ) .
انظر شرح ابن يعيش ٣ : ٣٣، اللسان (لج) .

(٣) في ب : «بَيْعَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهَ عَنْهَا» والمثبت من الأصل و ع .

وَقَالُوا جَمِيعًا لَدَيَّ، وَلَدَيْهِ، كَمَا قَالُوا: عَلَيَّ وَعَلَيْهِ وَعَلَيْكَ، وَيَاءُ
 الْإِضَافَةِ مَفْتُوحَةٌ، إِلَّا مَا جَاءَ عَنْ نَافِعٍ مَحْيَايَ وَهُوَ غَرِيبٌ.
 وَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا تَخْلُوا مِنْ أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا كَيَاءُ الشَّيْئَةِ، وَيَاءُ الْأَشْقَيْنِ،
 وَالْمُصْطَفَيْنِ، وَالْمُرَامَيْنِ، وَالْمُعْلَيْنِ.

قوله : «وَقَالُوا جَمِيعًا» .

قلبو الألف من لدا عند الإضافة إلى المضمر تشبيها لـ (لَدَيَّ وَلَدَيْكَ وَلَدَيْهِ)
 بـ (عَلَيَّ، وَعَلَيْكَ، وَعَلَيْهِ)، وقلب الألف في (عَلَيَّ) لإجرائه مجرى (عليك)
 و(عليه) لأنهن أخوات، وَقَلْبُ الألف في (عليك) و(عليه) لإيقاع الفصل بين
 الحرف والفعل؛ إذ لو قيل: (عَلَاكَ) و(عَلَاهُ)، لم يُذَرَّ أنهما حرفان أم فعلان.
 ومنهم من لا يقلب الألف فيهما فيقول: عَلَاهُ ولداه، قال:

٢٣٦- طَارُوا عَلَاهُنْ فَطَرَّ عَلَاهَا^(١)

ولا يفرق بين المظهر والمضمر، والفرق الظاهر: المذهب بين القبيلين، أن الضمير
 يتصل بما قبله من وجهين: أحدهما الإضافة، والثاني: أن الضمير المتصل كاسمه
 متصل بما قبله، فجرى في شدة الاتصال مجرى الضمير المتصل في نحو: رميتُ
 رميا في تغير ألف ما اتصل هو به. أما المظهر فليس بينه وبين (على، ولدى) هذا
 الاتصال التام، فلذا لم يتغير هنالك لفظ المضاف فافترقا.

(١) هذا الرجز منسوب في اللسان (علا) لبعض الرجاز، وذكر ابن يعيش في شرحه ٣: ٣٤ أنه
 من إنشاد أبي زيد وأورد عجزه وهو:

وَأَشَدُّ يَمْتَنِي خَفِّ خَفْوَاهَا

جاء في حاشية شرح ابن يعيش ٣: ٤٣ ويستشهدون به لإبقاء الألف على حالها في الأدوات
 أي الحروف مع اتصالها بياء المتكلم، ومحل الاستشهاد قوله: «علاهن وعلاها» فإن الكثير
 في الكلام أن يقال عليهن وعليها ولكنه شبه ألف الأدوات بألف المقصور فأبقاها كما نفي
 والقلوص: الناقة، والخفب ففتحتن - الحزام، والحقو الكشح والبطى

أَوْ يَنْكَسِرُ كَيْاءِ الْجَمْعِ . وَالْوَاوُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا
كَالْأَشْقَوْنَ وَأَخَوَاتِهِ أَوْ يَنْضَمَّ كَالْمُسْلِمُونَ وَالْمُصْطَفُونَ .

قوله : «وياء الإضافة مفتوحة» .

لأن الياء اسم، والأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في باب الإعراب الحركة، فناسب أن يُبنى على الحركة. أما اختيار الفتحة للخفضة، ولأن ياء الضمير بإزاء الكاف التي هي ضمير المخاطب في غلامك، ولأنها حرف واحد وأعدل مراتب الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف، فبانحطاطها عن درجة الاعتدال ظهر فيها وهن، فالمناسب أن يتقوى بالبناء على الحركة هذا هو الأصل، ويجوز أن تسكن أيضا لكسرة ما قبلها، لأن في الكسرة ثقلا، وبالخروج منها إلى تحرك الياء يلزم تضاعف الثقل، فسأخ أن تبني الياء على السكون، لأنه هو الغاية في الخفة إذا ثبتت الياء، وحذفها أخف من فتحها وتسكينها، فتحذف اجتزاء بكسرة ما قبلها وفي التنزيل : ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾^(١) أَي يَارَبِّي .

فإذن للعرب في هذه الياء ثلاثة مذاهب، وهذه المذاهب، إذا كان ما قبلها مكسورا فإن كان ما قبلها ألفا فالفتح، إذ في تسكينها التقاء الساكنين وذلك ممتنع في الوصل ولذا قال : (وهو غريب) (أي والذي جاء عَنْ نافعٍ «مَحْيَايَ»^(٢) بالياء الساكنة غريب)^(٣) (وذكر قوله : «ومماتي»^(٤) بعد قوله : «مَحْيَايَ» للإشارة إلى سكون الياء بعد الألف لكونها ياء متكلم لا للوقف فافهم)^(٥) .

(١) سورة الأعراف آية ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام آية ١٦٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع ون .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع ون .

فَمَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ فَمَدَّعُمْ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءَ سَاكِنَةٍ بَيْنَ
مَفْتُوحَيْنِ، وَمَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ انْضَمَّ فَمَدَّعُمْ فِيهَا يَاءَ سَاكِنَةٍ
بَيْنَ مَكْسُورٍ وَمَفْتُوحٍ .

(قوله: فَمَا انْفَتَحَ)^(١).

فالفتح الذي انفتح ما قبله هو ياء الشبهة كـمُسْلِمَيْنِ، والياء والواو في جموع
الأسماء المقصورة كالأَشْقَيْنِ والأَشْقَوْنَ، والأصل فيهما أَشْقَيْنِ وَأَشْقَوْنَ انقلبت
الياء المتحركة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار أَشْقَائِنِ وَأَشْقَاوْنَ فحذفت الألف
لالتقاء الساكتين فبقي أَشْقَيْنِ وَأَشْقَوْنَ، وعلى هذا الطريق نحو الْمُصْطَفَيْنِ
والمُرَامَيْنِ والمُعَلَّيْنِ إذ الأصل فيهما مُصْطَفَيْنِ ومُرَامَيْنِ ومُعَلَّيْنِ ثم مُصْطَفَائِنِ
ومُرَامَائِنِ ومُعَلَّائِنِ، ثم مُصْطَفَيْنِ، ومُرَامَيْنِ ومُعَلَّيْنِ فهذا القبيل إذا أُصِفَ إلى ياء
المتكلم قيل: مُسْلِمِي وَأَشْقِيَّ بِإِذْغَامِكِ فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءَ سَاكِنَةٍ، وهى ياء الشبهة
والجمع بين مفتوحين أحدهما ما قبل ياء الشبهة، وما قبل ياء الجمع، لأن ما قبل ياء
الجمع في أَشْقِيَّ محذوف، (والقاف ما قبل ذلك المحذوف)^(٢)، وقد سلف تقديره،
والثاني من المفتوحين ياء المتكلم، وهكذا تقول في الباقية، لكن بقلب واو أَشْقَوْنَ
عند الإضافة يَاءً، لأن نونه تسقط، وتبقى أَشْقَوِيَّ، والواو والياء إذا اجتمعا، والأولى
ساكنة تقلب الواو ياءً، وتدغم الياء في الياء، والمفتوح الأولى في أَشْقِيَّ في أَشْقَوِيَّ
أيضا ما قبل الياء غير أن هذه هي المتقلبة عن واو الجمع .

قوله: «وَمَا انْكَسَرَ» .

الذي انكسر ما قبله هو ياء نحو مسلمين، والمنضم ما قبله هو واو مُسْلِمُونَ
ومُصْطَفَوْنَ بضم الفاء في جمع اسم الفاعل من اصطفى، فالحكم فيهما عد

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ب وع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

• فصل • والأسماء الستة متى أُضيفت إلى ظاهر أو مضمَرٍ ما خلا الياء فحُكِّمها ما ذُكرنا. فأما إذا أُضيفت إلى الياء فحُكِّمها حُكِّمها غير مُضافة، أي تُحذف الأواخر.

الإضافة أن يقال: مُسْلِمِيّ، ومُصْطَفِيّ، بإدغام ياء الجمع في ياء المتكلم، والأصل مُسْلِمُوِيّ، ومُصْطَفُوِيّ، بإسقاط النون للإضافة، ثم مُسْلِمِيّ ومُصْطَفِيّ بقلب الواو ياءً مكسوراً ما قبلها وبالإدغام لما عُرف.
قوله: «فَحُكِّمُهَا مَا ذُكِرَ».

وهو أن يكون بالواو في الرفع وبالألف في النصب، وبالياء في الجر نحو: أبوزيد، وأبوه، وأبا زيد، وأباه، وأبي زيد وأبيه.

قوله: «أي تُحذف الأواخر».

تقول: (هذا أبي) بدون الواو كما تقول: (هذا أب) وكذا في النصب والجر، لأن الواو والألف والياء في أبوه، أباه، أبيه حروف إعراب، والمضاف إلى ياء المتكلم مبني، ولأن هذه الأسماء حذفت أواخرها عند الأفراد لما ذكرنا من ثقل التضمّن، وبالإضافة قلّ الثقل فعادت المحذوفات، ثم بالإضافة إلى الياء ظهر ثقل آخر وهو اجتماع الواو والياء في (أبوي) فحذفت للتخفيف.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تُخَفَّفْ بالقلب والإدغام كما في مُسْلِمِيّ في مُسْلِمُوِيّ؟ قلت: لأن حذف الحرف في الجمع مخلٌ بالمعنى، لأنه زائد للمعنى، بخلافه في هذه الأسماء، لأن حذف أواخرها قد استمر في الأفراد.

إِلَّا دُو، فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ، وَفِي شِعْرِ
كَعْبٍ:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُؤُومَا
وَهُوَ شَاذٌ..

قوله: «إِلَّا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ الظَّاهِرَةِ».
لأنها وضعت وَضْعَةً إِلَى الوصف بأسماءِ الأجناس، كما وضع (الذي) وَضْعَةً
إِلَى وَصْفِ المعارف بالجمال.

والجواب الثاني أن في إضافة ذو إلى الضمائر لزوم التباس في بعض الضمائر،
ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت ذاك، ومررت بذيكَ يلتبس بقولك: رأيت ذاك الرجل،
ومررت بذيكَ المرأة في موضع تلك وتيك، فرفضوا الإضافة إلى كل الضمائر
ليستمر الحكم في الكل ونظيره حذف الواو من أخوات يَعِدُ.
٢٣٧ - قوله: «صَبَحْنَا.....»^(١).

يُقَالُ: صَبَحَهُ فَاصْطَبَحَ مِنَ الصُّبُوحِ وَهُوَ الشَّرَابُ بِالْغَدَاةِ، (والمرهفات): صفة

(١) إشارة إلى استشهاد الرمخشري ببيت كعب بن زهير وفيما يلي نصه:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُؤُومَا

انظر ديوان كعب ص ٢١٢ وترتيبه العشرون من قصيدة له عدتها أربعة وعشرون بيتاً من
الوافر ومطلعهما:

هَلُمَّ إِلَيْنَا آلَ بُهْتَةَ إِنَّمَا هِيَ الدَّارُ لَانْتِقَامُهَا وَنَهْنِهَا

صَبَحَهُ وَصَبَحَهُ بِالْفَتْحِ فِي الْبَاءِ وَنَشْدِيدِهَا: سَقَاهُ صَبُوحًا. اللسان (صح)، والخزرجية

نسبة إلى قبيلة الخزرج والخزرج: ريع الجنوب وبه سميت القبيلة الخزرج، ذكر ذلك

صاحب اللسان عن ابن الأعرابي (خزرج)، والمرهفات: جمع مرهف وهو السيف الدقيق

وأبار: أهلك. اللسان (بور) الأرومة: الأصل: اللسان (أرم) والمعنى: صحنا هؤلاء الغوم

بسيوف قواطع أفنى أصحاب تلك السيوف أرومة تلك القبيلة، وموضع الشاهد فيه قوله

(ذؤووما) حيث أضاف ذا إلى الضمير وهذا غريب غير معروف وحسنه قليلاً عود الضمير إلى

السيوف، يقال: أرهف السيف إذا رَقَّقَهُ. و«أَبَاَ»: أهلك و(الأرومة): الأصل، والضمير في أرومتها للخزرجية، وفي (ذووها): للمرهفات. قال المصنف (رحمه الله) ^(١):

«وَجَدْتُ هَذَا الْبَيْتَ فِي شَعْرِ كَعْبٍ، فَعَرَضْتُ عَلَى الْأَسَاطِيزِ فَرِيدِ الْعَصْرِ فَقَالَ: حَقُّ هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يُذْهَبَ بِهِ إِلَى شِيرَازٍ وَيَكْتَبَ عَلَى قَبْرِ سَيَبُوهٍ». ولعل الصواب أن إضافته إلى ضمير اسم الجنس جائزة، لأن المكني يدل على ما يدل عليه المكني عنه، فكأنه مضاف إلى اسم الجنس الظاهر. يؤيد هذا أن الإمام عبد القاهر ^(٢) قال في قوله:

٢٣٨ - «إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ دَوُوهُ» ^(٣).

المرهفات، وهي جنس، وإن كانت في الأصل صفة فالمراد، بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس ولا يقاس عليه.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢ : ٩٠٨.

(٣) ساقه ابن يعيش في مثل هذا الموقع من شرح المفصل بعد تعليقه على بيت كعب ولم يعزه لأحد قائلا: ومثله:

إنما يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ دَوُوهُ.

وهو في هذا البيت أسهل أمرا لعود الضمير إلى الفضل، وهو اسم جنس وجاء في الحاشية

٢ من الصفحة نفسها: البيت لا يعرف له قائل، ويذكرون قبله أبياتا هي:

أنت ما استغيت عن صا	حبك	الدهر	أخوه
فإذا احتجت إليه	ساعة	محبك	فوه
أفضل المعروف ما لم	تبتذل	فيه	الوجه

ومعناه ظاهر والشاهد فيه كالذي قبله. أ. هـ.

انظر شرح المفصل ٣ : ٣٨. والبيت من مجزوء الرمل.

وَلَلْفَمِ مُجْرِيَانِ :

أَحَدُهُمَا مُجْرَى أَخَوَاتِهِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ فَمِي وَالْفَصِيحُ «فِي» فِي
الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ.....

هذا أحسن من قولك ذووه برد الهاء إلى زيد أو عمرو، (لأن الهاء في ذووه)^(١)
في البيت تعود إلى الفضل، وهو اسم جنس، فصار كأنه قال: إنما يعرف ذا الفضل
من الناس ذوو الفضل.

قوله : «وَلَلْفَمِ مُجْرِيَانِ» .

أي للقم في إضافته إلى ياء المتكلم مجريان.

الأول : وهو الفصيح، أن يضاف إضافة أخواته من غير إبدال فيقال : (فِي) بكسر الفاء وتشديد الياء في الرفع والنصب والجرح، ووجهه أَنَّ قلب الواو ميماً في حالة الأفراد إنما كان للاحتراز عن الإجحاف ببقاء الكلمة على حرف واحد لأنه كان يعرب بالحركات ويحذف حرف العلة كما صنع مثل ذلك في (أب وأخ) عند الأفراد لعدم قبول حرف العلة الحركات، فكانت الواو قلبت ميماً لِيَصِحَّ آخره فيقبل الحركات، وهذه العلة المستدعية لقلب واوه ميماً مفقودة فيما نحن فيه لتحصلها عن ذلك القلب بالإدغام، فلا يصار إلى ذلك، وإنما استوت الأحوال لأن حكم المضاف إلى ياء المتكلم كسر آخره ككسر الميم في غُلَامِي، والكسرة في هذه الأسماء بالياء، فمجيء (فِي في الأحوال)^(٢) كمجيء الصحيح على الكسرة فيهن، أما كسر الفاء من فِي، فلأنَّ الفاء تابعة لما بعدها من الحروف نحو (فوه) بالضم، و(فاه) بالفتح، و(فيه) بالكسر، ولا تنظن أن التقدير في حالة الرفع (فُوِي) ثم قلبت الواو ياء مكسوراً ما قبلها كمسلمي في مسلموي، بل أتى بالياء في أول ما يلحقه ياء المتكلم بدليل أنهم لم يقولوا في النصب فتحت فاي.

(١) في ب : (لأنها في ذووه) والمثبت من الأصل وقد سقط ذلك من ع.

(٢) في ب : «فمجيء في على الياء في الأحوال كلها» والمثبت من الأصل وع.

وَقَدْ أَجَازَ الْمُبَرَّدُ أَبِيَّ وَأَخِيَّ وَأَنْشَدَ :

* وَأَبِيَّ مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارٍ *

والمجرى الثاني : أن يقال : فَمِي ، بإبدال حرف الإعراب ميمًا ، ووجهه أنه قد ثبت إجراء أب ، وأخ ، وفم وهن مع ياء المتكلم مجراها في الأفراد - وهذا في الأفراد (فم) فيجب أن يقال : فَمِي ، كما قيل في أب : أبي ، وفي أخ : أخي .

وقوله في الكتاب : «وأن يقال» بدون هو ، هو الصحيح ، لأنه بيان المجرى الثاني ، وفي بعض النسخ : «وهو أن يقال» ، وذلك لحن فاحش ، لأن الضمير يكون عائداً إلى قوله مجرى وأخواته ، فيكون عبارة عن المجرى الأول ، ويبقى ذكر المجرى الثاني مهملاً .

ووجه كون المجرى الأول فصيحا ، أن في ذلك إجراء الأخوات على سنن واحد ، بخلاف المجرى الثاني ففيه عدول عن منهج التشاكل ، وميل عن مَهْمَع^(١) التماثل .

قوله : «وَقَدْ أَجَازَ الْمُبَرَّدُ» .

ووجهه أنك تقول : أبوك ، أباك ، أبيك ، بإثبات حروف العلة عند الإضافة إلى هذا الضمير المتصل ، فكذا عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، ثم كسر الياء ولزوم الياء لما قلنا في فَيِّ بتشديد الياء .

ونحن نقول : الاسم المتمكن كثيرا ما يستعمل على حرفين كيدٍ وغدٍ ، (فيلزم أن يقال : أبي بالياء الخفيفة)^(٢) على نحو يدي لثلا يلزم التضعيف المستكره من غير ضرورة بخلاف قولنا «فَيِّ» بالتشديد ، لأن الاسم المتمكن لم يستعمل على حرف واحد .

(١) المَهْمَع : الطريق الواضح البين . اللسان : «هيع» .

(٢) في ب : «فلزم أن يقال بالياء الخفيفة» والمثبت من الأصل وع .

وَصِحَّةُ مَحْمَلِهِ عَلَى الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ :
 * وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَيْنَا * .

تَدْفَعُ ذَلِكَ . .

فلو لم تُردِّ العين عند الإضافة يلزم ما لا وجود له في كلامهم ، وهو اسم متمكن على حرف واحد .

قوله : « وأنشد » أوله :

٢٣٩ - قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى^(١)

ف (ذُو الْمَجَازِ) : اسم موضع بيمنى ، كان به سوق بالجاهلية ، والواو في (وَأَبِي) للقسم .

(١) الضمير في وأنشد عائد على المبرد وقد ورد إنشاده في مجالس ثعلب ٢ : ٤٧٦ حيث قال : «وقال أبو العباس : الفراء يقول : من أنتم الأب فقال هذا أبوك فأضاف إلى نفسه قال : هذا أبي ، خفيف . قال : والقياس قول العرب : هذا أبوك . وهذا أبي - فاعلم - ثعلب ، وهو الاختيار . وأنشد :

فَلَا وَأَبِي لَا آتِيكَ حَتَّى يُنْسَى الْوَالِدُ الصَّبُّ الْحَيْنَا

وقال : أنشد الكسائي بِرَثَيَوْنَةَ ، - قرية من قرى الجبل - قبل أن يموت :

قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا النُّجِيلِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِي مَا لَكَ ذُو النُّجِيلِ بِذَارِ

وانظر الخزانة ٤ : ٤٦٨-٤٦٩ .

(٢) قائله مؤرِّج السُّلَمِي ذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٤ : ٤٧٢ نقلا عن أبي عبيد في (المعجم) والبيت من الكامل ، وقد سبق إيرادُه في الحاشية رقم ٣ بيد أن روايته في المفضل نقلا عن المبرد (ذا المجاز) بينما روايته في مجالس ثعلب (ذا النُّجِيل) كما هو مذكور قال البغدادي في الخزانة ٤ : ٤٦٧ موضعا هذا الشاهد : «على أن (أَبِي) عند المبرد مفردٌ رَدٌّ لامة في الإضافة إلى الباء كما رُدَّت في الإضافة إلى غيرها ، فيكون أصله أبوي ، قلت الواو ياء وأدغمت فيها عملا بالقاعدة حيث اجتماعا وكان أولهما ساكنا ، وأبدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو . وكلام المبرد وإن كان موافقا للقياس إلا أنه لم يقم عليه دليل قاطع . قال :

وأول البيت الثاني :

٢٤٠ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا بَكَيْنٍ وَقَدَّيْنَنَا (بِالْأَيِّنَا) ^(١)
قَوْلُهُ : «تَدْفَعُ ذَلِكَ» :

أي تدفع مذهب المبرد، ومثال هذا البيت قوله :

٢٤١ - يُدْفَنُ الْبُعُولَةُ وَالْأَيِّنَا ^(٢)

قال الزمخشري (في المفصل) : وقد أجاز المبرد أبيي وأجي، وأنشد :

وَأَبِي مَالِكٌ ذُو الْمَجَازِ بِذَارِ

وَصَحَّةٌ مَحْمَلُهُ عَلَى الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ :

وَقَدَّيْنَنَا بِالْأَيِّنَا

تدفع ذلك، يريد أن أبيي جاء على لفظ الجمع، ولا قرينة مخرجة للإفراد فتعارض الاحتمالان فحمل على لفظ الجمع وسقط الاحتجاج به في محل الخلاف فيكون أصله على هذا أبين، حذفت النون عند الإضافة فأدغمت الياء التي هي ياء الجمع في ياء المتكلم. انتهى كلام البغدادي.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع و ن. والبيت من المتقارب نسبة البغدادي في الخزانة ٤: ٤٧٦ لزياد بن واصل، ولم يعزه ابن يعيش في المفصل ٣: ٣٦-٣٧، ولا سيبويه في الكتاب ٣: ٤٠٥-٤٠٦ حيث قال: ولا تغير بناء الأب عن حال الحرفين، لأنه عليه بني، إلا أن تحدث العرب شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين، وقال الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ . . . (البيت) أَتَشَدَّنَاهُ مَنْ نَقَّ بِهِ، وزعم أنه جاهلي. وإن شئت كسرت فقلت: آباء وأخاء. أ. هـ.

وقال ابن السيرافي: الشاهد فيه أنه جمع الأب على أبين. ويرى:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَشْبَاخُنَا جَمْعُ شَبَحٍ. شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٥٢.

(٢) هذا الشطر من الوافر ذكره ابن يعيش في شرحه ٣: ٣٧ من غير عزو والشاهد فيه كالذي في

البيت السابق والمراد بهذا والذي قبله أن الأب قد جاء عن العرب بلفظ جمع المذكر السالم لأنهم يقولون: أب وأبون وأخ وأخون.

ذكر التوابع

هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب؛ تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف.

التأكيد هو على وجهين: تكرير صريح وغير صريح، فالصريح نحو قولك: رأيت زيدا زيدا، وقال أغشى همدان:

مرّ إني قد امتدحتك مرّا واثقاً أن تُثيبي وتسراً
مرّ يأمرة بن تليد ما وجدناك في الحوادث غراً

وغير الصريح نحو قولك: فعل زيد نفسه وعينه، والقوم أنفسهم وأعيانهم، والرجالان كلاهما، ولقيت قومك كلهم، والرجال أجمعين، والنساء جمع.

(ذكر التوابع)^(١)

قوله: «وهي خمسة أضرب».

قيل وجه انحصار التوابع في الخمسة، أن التابع إن كان مقويا للحكم فهو التأكيد وإن لم يكن مقويا لذلك، فلا يخلو من أن يكون مبينا أو لم يكن، فإن كان مبينا وهو مشتق فهو الصفة، وإن لم يكن مشتقا فهو عطف البيان، وإن لم يكن مبيناً، فإن كان بواسطة حرف فهو العطف بالحرف، وإن لم يكن (بواسطة)^(٢) فهو البدل.

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل وإنما هو من نسخ ب وع ون.

(٢) ما بين القوسين ليس من ب والمثبت من الأصل وع.

التأكيد

قوله : «تكرير صريح وغير صريح» .

يريد أن التكرير إما تكرير اللفظ والمعنى نحو: (رأيت زيدا زيدا)^(١) أو تكرير المعنى دون اللفظ نحو: فَعَلَ زَيْدٌ نَفْسَهُ، فنفسه ليس بزيد (في اللفظ)^(٢) وهو هو في المعنى، فيكون ذلك تكريرا للمعنى دون اللفظ .

وقد يقع (الصريح) إذا كان اسما بدلا في كلام المصنف وفي كلام غيره من النحويين وهو ليس ببعيد، وذلك بالنظر إلى المقصود هل هو الأول أو الثاني فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل .

قوله : «أعشى هَمْدَانَ» .

هَمْدَانٌ بتسكين الميم، وبالدال المهملة . حذف المفعول في الفعل الثاني^(٣) .

(١) في ب : «رأيت زيدا» وصوابه المثبت من الأصل وع .

(٢) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٣) موضع الفعل الثاني هو ماورد في بيتي أَعْشَى هَمْدَانَ وَنَفْسَهُمَا فِي الْمَفْصَل :

مُرُّ إِنِّي فَذْ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا وَإِنَّمَا أَنْ تُثَبِّتِي وَنُفْرًا

مُرُّ بِأَمْرَةٍ بَيْنَ تَلْبِيدٍ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غُرًّا

والبيتان لأعشى هَمْدَانَ من بحر الخفيف في مدح مرة بن تليد - انظر شرح المفصل ٣ : ٤٠

والشاهد فيهما : تأكيد مرة بتكرير لفظي وهو مرخم بإسقاط ناء التائب منه .

* فصل * وَجَدَوِى التَّأَكِيدِ أَنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ فَقَدْ قَرَّرْتَ الْمُؤَكَّدَ ، وَمَا عَلِقَ بِهِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ ، وَمَكَّنْتَهُ فِي قَلْبِهِ وَأَمَطْتَ شُبْهَةً رُبَّمَا خَالَجَتْهُ أَوْ تَوَهَّمَتْ غَفْلَةً أَوْ ذَهَابًا عَمَّا أَنْتَ بِصَدْدِهِ فَأَزَلْتَهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا جِئْتَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ، فَإِنَّ لِظَانَّ أَنْ يَظُنَّ حِينَ قُلْتَ : فَعَلَ زَيْدٌ . أَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَيْهِ تَجَوُّزٌ أَوْ سَهْوٌ أَوْ نِسْيَانٌ . وَكُلُّ وَاجْمَعُونَ يُجَدِّيَانِ الشُّمُولَ وَالْإِحَاطَةَ .

٢٤٢ - وَهُوَ (تَسْرٌ) ، كَمَا حَذَفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾ (١) أَيِ فَهَذَاكَ وَفَاعْنَاكَ ، وَالتَّقْدِيرُ هُنَا : وَتَسْرُنِي ، وَ(رَجُلٌ غَرٌّ) : أَيِ غَيْرِ مُجَرَّبٍ .

قَوْلُهُ : «وَمَا عَلِقَ بِهِ» .

الضَّمِيرُ فِي (بِهِ) : عَائِدٌ إِلَى الْمُؤَكَّدِ . وَالْفَاءُ فِي (فَأَزَلْتَهُ) : لِلتَّعْقِيبِ . لِأَنَّكَ أَنْتَ يَكْرَهُونَ تَكْرِيرَ الْحَرْفِ ، أَلَا تَرَى إِلَى وَضْعِهِمْ بَابَ الْإِدْغَامِ لِلتَّفَادِي مِنْ ذَلِكَ التَّكْرِيرِ ، فَمَا ظَنُّكَ بِتَكْرِيرِ الْكَلِمَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ سَوَّغُوا هَذَا التَّكْرِيرَ لِيُفِيدُوا بِهِ زِيَادَةً فِي تَقْرِيرِ الْمَعْنَى .

قَوْلُهُ : «تَجَوُّزٌ» .

أَيِ التَّجَوُّزُ ضِدُّ الْإِحْتِيَاطِ ، يُقَالُ : فَلَانٌ يَتَجَوَّزُ وَلَا يَتَجَوَّدُ ، أَيِ يَطْلُبُ الْجَائِزَ وَلَا يَطْلُبُ الْجَيِّدَ ، وَالْمُرَادُ هُنَا التَّسَامُحُ وَالتَّسَاهُلُ .

قَوْلُهُ : «زَيْدًا زَيْدًا» فِي الْأَسْمِ .

وَ(ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ) : فِي الْفِعْلِ ، وَ(إِنْ إِنْ) : فِي الْحَرْفِ ، وَ(جَاءَنِي زَيْدٌ جَاءَنِي زَيْدٌ) : فِي الْجُمْلَةِ ، وَ(أَنْتَ أَنْتَ) : فِي الْمَضْمَرِ . وَلَمْ يَذْكُرْ لِلْمَظْهَرِ نَظِيرًا لِسَبْقِ ذِكْرِ قَبْلِ .

(١) سُورَةُ الضُّحَى آيَةُ ٧ ، ٨ .

* فصل * والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كل شيء، في الاسم والفعل، والحرف والجملة، والمظهر والمضمر، نقول: ضربتُ زيداً زيداً، وضربتُ ضربتُ زيداً، وإنَّ إنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ، وجاءني زيدُ جاءني رَيْدٌ، وما أكرمني إلا أنتَ أنتَ.

* فصل * ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعاً.

فإن قلت: قوله (ضربتُ ضربتُ) تكرير للجملة، كما أن (جاءني زيد جاءني زيد) كذلك، فيلزم من هذا أن يكون مكرراً لمثال الجملة، وتاركا لمثال الفعل، لأن الفعل وحده غير الفعل مع الفاعل. قلت: المقصود في (ضربتُ ضربتُ زيداً) ذكر الفعل وحده، غير أن الفعل لايجيء بدون الفاعل، فذكر الفاعل ضرورة، ألا ترى أنه لم يكرر المفعول لعدم الضرورة الداعية إلى ذكره.

أما في (جاءني زيد جاءني زيد): فالمقصود ذكر الجملة، والجملة لا تنافي ذكر المفعول، فلذا كرّر فيه المفعول، كما كرر فيه الفاعل ليكون ذكر المفعول أمانة (للدلالة)^(١) تكرير الجملة.

قوله: «ويؤكد المظهر».

هذه أربعة أقسام: تأكيد مظهر بمظهر، وتأكيد مظهر بمضمر، وتأكيد مضمر بمضمر، وتأكيد مضمر بمظهر، فالأقسام مستقيمة، إلا قسماً واحداً منها وهو تأكيد مظهر بمضمر؛ لأن التأكيد تكملة للأول، والمقصود هو الأول والمضمر أقوى من المظهر، لأنه أعرف المعارف، ولايناسب أن تكون التكملة أقوى من المقصود، فلم يجز (ذهب زيد هو) وإن جاز عكسه وهو (ما ذهب إلا هو زيد).

(١) في ب وع: «الإرادة» والمثبت من الأصل.

وَلَا يَخْلُو الْمُضْمَرَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُنْفَصِلَيْنِ كَقَوْلِكَ : مَا ضَرَبَنِي إِلَّا هُوَ هُوَ أَوْ مُتَّصِلًا أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ مُنْفَصِلًا كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ هُوَ، وَأَنْطَلَقْتَ أَنْتَ، وَكَذَلِكَ مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ، وَبِهِ هُوَ، وَبِنَا نَحْنُ، وَرَأَيْتَنِي أَنَا، وَرَأَيْتَنَا نَحْنُ.

وتأكيد المضممر بالمضممر إنما صحَّ، لأن كل واحد منهما نظير صاحبه في الدلالة على الغرض، فيصلح أن يكون أحدهما مؤكداً للآخر.

قوله : «ما ضربني إلا هو هو».

فصل بـ (إِلَّا) بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَهُوَ (هُوَ) الْأَوَّلُ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْصَلْ لَمَا سَاغَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ^(١)، لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَكْنَ أَخْصَرَ مِنَ الْبَارِزِ وَتَرَكَ الْأَخْصَرَ إِلَى غَيْرِهِ لَيْسَ بِسَدِيدٍ، فَفَصَلَ بِإِلَّا لِيَجِيءَ بِالْمُنْفَصِلِ، لِأَنَّ الْمُنْفَصَلَ لَا يَجِيءُ مُسْتَكْنًا.

قوله : «ما ضربني إلا هو هو إلى ورأيتنا نحن».

قسمان . تأكيد منفصل بمنفصل، وتأكيد متصل بمنفصل.

أما تأكيد متصل بمتصل، ومنفصل بمتصل، فكلاهما محال، لأن المتصل لا يُتْبَدَأُ بِهِ، وَالْمَوْكَّدُ مَا يُلْفِظُ بِهِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِشَيْءٍ آخَرَ كَزَيْدٍ الثَّانِي فِي : (جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ) فَلَوْ سَاغَ أَنْ يَقَعَ الضَّمِيرُ الْمَتَّصِلُ مُوَكَّدًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا وَمُنْفَصِلًا وَهُوَ مُحَالٌ، ثُمَّ الْمَتَّصِلُ إِمَّا مَرْفُوعٌ أَوْ مُجْرُورٌ أَوْ مُنْصَوِّبٌ، وَالْمَرْفُوعُ مُسْتَكْنٌ أَوْ بَارِزٌ، وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ يُوَكِّدُ بِالْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ، فِي (قَامَ هُوَ) وَ (انْطَلَقْتَ أَنْتَ) تَأْكِيدَ مَرْفُوعٍ لَكِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ مُسْتَكْنٌ وَفِي الثَّانِي بَارِزٌ. وَفِي (بِكَ أَنْتَ) وَأَخْوِيهِ تَأْكِيدَ مُجْرُورٍ، وَفِي (رَأَيْتَنِي أَنَا) ، وَ (رَأَيْتَنَا نَحْنُ) تَأْكِيدَ مُنْصَوِّبٍ،

(١) فِي ب : «لَمَّا جَازَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ وَالْمَثْبُتِ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

• فصل • وَلَا يَخْلُو الْمُضْمَرُ إِذَا أُكِّدَ بِالْمُظْهَرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً، أَوْ مَجْرُوراً، فالمرفوعُ لَا يُؤَكِّدُ بِالْمُظْهَرِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُؤَكِّدَ بِالْمُضْمَرِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ ذَهَبَ هُوَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ، وَالْقَوْمُ حَضَرُوا هُمْ أَنْفُسُهُمْ وَأَعْيَانُهُمْ وَالنِّسَاءُ حَضَرْنَ هُنَّ أَنْفُسَهُنَّ، وَأَعْيَانَهُنَّ، سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْمُسْتَكِنُ وَالْبَارِزُ. وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ فَيُؤَكِّدَانِ بِغَيْرِ شَرِيطَةٍ تَقُولُ: رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ.

والمؤكدات في هذه الأمثلة ضمائر منفصلة مرفوعة كما ترى.

أما تأكيد المجرور بالمرفوع، فلأنه لا يستقيم أن يقال: مررت بك لعدم صحبة الابتداء بالمتصل، ولما فيه من سماجة اللفظ أيضاً، والدوق السليم شاهد لما قلنا.

وكذا لا يستقيم أن يقال: (مررت بك إياك)، لأن إياك موضوع للتخصيص مقدماً على الفعل نحو: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١) ولا يقال (ضربت إياك) فلم يبق إلا الضمير المرفوع، فأكد المجرور بالمرفوع لذلك. وقيل: لأن المجرور والمنصوب من وادٍ واحد، فقيل: (مررت بك أنت) كما قيل: (رأيتك أنت).

وأما تأكيد المنصوب بالمرفوع لا بالمنصوب فللفصل بين التأكيد والبدل، لأنه يقال في البدل: (رأيتني إياي)، فلو وقع التأكيد على هذه الطريقة لظهر الالتباس بين البابين.

فإن قلت فما وجه اختصاص البدل بالمنصوب؟ قلت: هو أن البدل في حكم تكرير العامل، والعامل المقدر يستدعي منصوباً، فلا يليق المرفوع بذلك الموضوع، فاختص المنصوب بالبدل لهذا.

(١) آية ٥ من سورة الفاتحة.

• فصل • وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ مُخْتَصَّانِ ...

قوله: «إلا بعد أن يؤكد بالمُضْمَرِ».

اشتراط التأكيد بالمضمر إذ لو لم يؤكد بذلك وقيل: «زيد ذهب نفسه» أو (هَذَا ذَهَبَتْ نَفْسُهَا)، لا يدرى أَنَّ ارتفاع النفس فيهما بالفاعلية أم بكونها مؤكدة للمرفوع، فإذا أَكَدْتَ الضمير المستكنَّ بالبارز وقلت (زَيْدٌ ذهب هو نفسه) وهند ذهبَتْ هي نَفْسُهَا علم أَنَّ الفعل غير فارغ من الضمير، إذ لو كان فارغا عنه لكان قولك (زَيْدٌ هو نفسه) بمنزلة (ذهب هما الزيدان) وهذا غير مستقيم، لأن المنفصل تأكيد للمتصل، فلا يجيء إلا عند مجيء المتصل فلما علم أَنَّ الفعل غير فارغ عن الضمير علم أَنَّ (نفسه ونفسها) تأكيدان إذ الفاعل واحد ليس إلا.

فإن قلت: ما ذكرت مسلم في الضمير المستكن، أما في البارز كما في قولك: (القوم حضروا هم أنفسهم) فلا، لِأَنَّ الواو فيه ضمير الفاعلين فَتَعَيَّنَ الْأَنْفُسُ للتأكيد، لما ذكرت أن الفاعل واحد ليس إلا. قلت: لما وجب الإتيان بالمنفصل في كثير من المواضع لرفع اللبس، أجرى الباب عليه كما جاء في حذف الواو في أخوات (يعد) بالياء، أو تقول: اللبس باق على لغة من يقول: (أكلوني البراغيث)، ويجعل البراغيث فاعلا، ولم تُشترط هذه الشريطة في المنصوب والمجرور، فقل: (رأيتَه نفسَه) و(مررت به نفسِه) لعدم اللبس، ولأنه لامنفصل للمجرور فيؤكد به.

قوله: «والنفس والعين».

أي ما ذكرنا من اشتراط التأكيد بالمنفصل إذا كان الضمير المتصل مرفوعا، وعدم اشتراط ذلك - إذا كان المتصل منصوبا أو مجرورا - مختص بهاتين الكلمتين من كلمات التأكيد، لأن منشأ ذلك الفرق ومثاره الالتباس، والالتباس بصلاحية كلمة التأكيد أن تقع فاعلةً وهما مختصان بالصلاحية للفاعلية، لأنهما تليان

بِهَذِهِ التَّفْصِيلَةِ بَيْنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ وَصَاحِبِيهِ، وَفِيمَا سِوَاهُمَا لَا فَضْلَ
فِي الْجَوَازِ بَيْنَ ثَلَاثَتِهَا، تَقُولُ: الْكِتَابُ قُرِئَ كُلُّهُ، وَجَاءَنِي كُلُّهُمْ،
وَخَرَجُوا أَجْمَعُونَ.

* فصل * وَمَتَى أَكْذَتَ بِكُلِّ وَأَجْمَعَ غَيْرَ جَمْعٍ فَلَا مَذْهَبَ لِصِحَّتِهِ
حَتَّى تَقْصِدَ أَجْزَاءَهُ كَقَوْلِكَ: قَرَأْتُ الْكِتَابَ كُلَّهُ، وَسَرْتُ النَّهَارَ كُلَّهُ
وَأَجْمَعَ، وَتَبَحَّرْتُ الْأَرْضَ، وَسَرْتُ اللَّيْلَةَ كُلَّهَا وَجَمَعَاءَ.

العوامل، فيقال: (جاءني نفسه)، (ورأيت نفسه)، (مررت بنفسه) أما (كلهم وأجمعون)،
فليستا بمثلهما في وَلِيَهُمَا العوامل، لَأَنَّ (أجمعون) لا يليها بوجه، لا يقال جاءني أجمعون،
ولا لقيت أجمعين، فأينما صادفتها صادفتها واقعة للتأكيد من غير لبس.

(وكلهم): يلي العوامل قليلا نحو: (جاءني كُلُّهُمْ)، ورأيت كُلَّهُمْ، إلا أنها
مجراة مجرى (أجمعين) في عدم اشتراط ماسبق الإيلاء إليه، لأن الأصل فيها أن
لا تكون إلا مؤكدة لشبهها (بأجمعين) في معنى الاشتمال والإحاطة.
قوله: «بهذه التفصيلة».

يعني بالتفصلة التفرقة بين المرفوع والمنصوب والمجورور في لزوم وقوع
المنفصل بين المؤكّد والمؤكّد في المرفوع، وعدم لزوم ذلك في أخويه من الضمائر المتصلة.
(قوله: «بين ثلاثتها».)

أي الضمير المرفوع والمنصوب والمجورور^(١)، (وإنما مثل لكلمة كل في حال
الرفع وأعرض عن التمثيل للنصب والجر لأنه إذا كانت النفس والعين مستغنية في
النصب والجر كان استغناء كلمة كل فيهما مع استغنائها في الرفع أولى^(٢)).

(١، ٢) ما بين القوسين في رقم ١ وقع في نسخة الأصل بعد الكلام المحصور بين القوسين رقم
٢ والذي وقع بدوره قبل (قوله: بهذه التفصلة) والمثبت هنا الترتيب الوارد في ب وع لانه
يتناسب مع ترتيب النص في المتن ويسير معه.

• فصل • وَلَا يَقْعُ كُلُّ وَأَجْمَعُونَ تَأْكِيدَيْنِ لِلنَّكَرَاتِ، لَا تَقُولُ
رَأَيْتُ قَوْمًا كُلَّهُم، وَلَا أَجْمَعِينَ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ فِيمَا كَانَ
مَحْدُودًا كَقَوْلِهِ :

• قَدْ صُرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا .

(قوله «ومتي أَكَّدَتْ» .

الحاصل أن كَلًّا وأجمع) لتأكيد الجمع ، فلا يؤكد بهما إلا ما هو جمع لفظاً أو
معنى ، (كجاءني الرجال كلهم) ، و(قرأت الكتاب كله) ولا يجوز (جاءني الرجل
كله) ^(١) لعدم احتمال مجيء بعضه .

و(تبهرت الأرض) : توسعت فيها وتعمقت ، والأرض هنا ظرفٌ مُتَّسِعٌ فيه مثْلُ :
١٣٤ - « عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلُبُ » ^(٢)

قوله : «ولا يقع» .

إنما لم يجرز تأكيد النكرات ، لأن النكرة شائعة فلا يفترق إلى تأكيدها ، لأن تأكيد
مالا يعرف لافائدة فيه ، ولأن التأكيد للتخصيص والتعيين ، والنكرة على الشيوع
والعموم ، فلو جاز تأكيد النكرة لصار الشائع مختصاً ، وهذا عكس ما وضع التأكيد
لأجله ، لأنه للتقرير وهذا هو التغيير .

(١) في ب : «جاءني زيد كله» والمثبت من الأصل وع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع وهو بعض بيت لساعدة بن جُوَيْهٍ من
قصيدة له عدتها ثلاثة وستون بيتاً من الكامل وترتيب الشاهد فيها الحادي والستون - انظر
ديوان الهذليين ص . ١١٢ والبيت بتمامه :

لَذَنْ بِهِزَ الْكَفِّ يَغْبِلُ مَنَّهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلُبُ

وفيه أيضاً رواية (لذ) والبيت في وصف رمح - وموضع الشاهد فيه قوله : (كما عسل الطريق)
حيث أوصل الفعل إلى المفعول به وحذف حرف الجر والأصل كما عسل في الطريق . انظر
خزانة الأدب ٣ : ٨٣-٨٧ . وروايته في الديوان (لذ) . وانظر الإقليد ص ٤٩٦ .

• فصل • وَأَكْتَعُونَ وَأَبْتَعُونَ، وَأَبْصَعُونَ إِتْبَاعَاتٌ لِأَجْمَعُونَ لَا يَجْتَنُّ إِلَّا عَلَى أَثَرِهِ . . .

والجواب عن قوله .

..... يَوْمًا أَجْمَعًا^(١)

- ٢٤٣ -

إن هذا البيت قائله غير معروف فلا يُعوَّل عليه في الاحتجاج به ، ولو سُلم فهو من الشواذ، فلا يحتج به ولا يقاس عليه، إذ لو قيس عليه انقلب ماهو مخالف للأصل والقياس أصلاً، وفيه عكس الأصل وعكس لما يستدعيه العقل . فإن قلت : لو قال : «سرت يوماً» احتمل أن يكون سيره وقع في بعضه فبقوله . كَلْه ، يزول ذلك الاحتمال ، وهذا مما لا يرُدُّه الْحَجَى ولا يَأْبَاهُ المعقول .

قلت : هذا الاحتمال إن سوغ التأكيد ، فكونه نكرة آبٍ لذلك (لما ذكرنا فلا يجوز تأكيده إعمالاً لما ذكرنا من الدليلين)^(٢)، ولثلا يقع الاختلاف بين النكرات المحدودة وغير المحدودة، إذ من دأبهم سلوك طريقة التماثل ، والميل إلى أبيات التشاكل . (وَصَرَّتْ) : صَوَّتَتْ .

(١) البيت بتمامه : قَدْ صُرَّتْ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا .

وهو من الرجز الذي لم يعزه أحد لقائله - قال البغدادي في الخزانة ١ : ١٨١ وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله حتى قال جماعة من البصريين إنه مصنوع . والبكرة : إما أن تكون الحديدية التي يستعان بها على رفع الماء من الآبار فيكون معنى صرت صوتت وإما أن يكون معناها الناقة الغتية فيكون معنى صرت أي غطت ضروعها خشبة أن ترضع وهو عند الكويزي شاهد على تأكيد النكرة .

(٢) في ب : «لما ذكرنا من الدليلين فيه نظر لأن الدليل الأول قد بطل بهذا السؤال ، إذ الدليل الأول هو أنه لا فائدة في تأكيد النكرة ، وما قد نعتت الفائدة «والمشت من الأصل وع»

قوله : إتياعات » .

تَقْدَمُ «كُلُّ» على أجمعين ، وأجمعون على أخواته ، ولا يقدّم عليها ، لأنَّ (كلاً) أرحب وكذا ، وأكثر ذكراً لمجيئها في التأكيد وغيره^(١) ، بدليل أنها تقع مبتدأةً وفاعلةً ومفعولةً ، نحو : «كُلُّهم جاءوا» و«جاء كُلُّهم» و«لَقِيْتُ كُلُّهم» ولا كذلك (أجمعون) لاختصاصها بوقوعها تابعة لآخر ، لأنها لا تقع إلا في التأكيد ، فتقديم الأقوى أولى ، أما تقديم أجمعين على أخواتها فلأن اشتقاقها بَيْنَ دُونَ أخواتها ، فتقديم البَيِّن المعروف أولى . هذا مذهب أكثر الناس فإنهم لم يجيزوا ذكر هذه الكلمات إلا على الترتيب المذكور في المتن وتقديم (أجمعين) واجب .

(وبعضهم أجاز حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها)^(٢) .

وبعضهم أجاز حذفها مع انتفاء الترتيب .

وبعضهم أجاز حذفها مع ذكر أيها شئت^(٣) .

ولم يُجَزَّ أحد عند وجود أجمعين تأخيرها ، والسُّرُّ ما قلنا قبل من أن اشتقاقها بَيْنَ معروف ، فكانت أدلَّ على المقصود من بين هذه المذكورة بعدها من المؤكدات ، فلزم تقديمها .

(١) قال صاحب اللسان في باب (كل) : سئل أحمد بن يحيى عن قوله عز وجل : ﴿ تَسْجُدْ لِمَلَائِكَتِهِمْ أَتَمَعُونَ ﴾ ، وعن توكيده بكلهم ثم بأجمعون فقال : لما كانت كلهم تحتمل شيئين تكون مرة اسما ومرة توكيدا جاء بالتوكيد الذي لا يكون إلا توكيدا حَسْبُ ، وسئل المبرد عنها فقال : لو جاءت فسجد الملائكة احتمل أن يكون سجد بعضهم فجاء بقوله : كلهم لإحاطة الأجزاء بقليل له : فأجمعون ؟ فقال : لو جاءت كلهم لاحتمل أن يكون سجدوا كلهم في أوقات مختلفات ، فجاءت أجمعون لتدلَّ أن السجود كان منهم كلهم في وقت واحد ، فدخلت كلهم للإحاطة ، ودخلت أجمعون لسرعة الطاعة .

(٢) انظر ابن يعيش ٤٦ : ٣ وما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع و ن .

(٣) انظر ابن يعيش ٤٦ : ٣ .

وَعَنْ ابْنِ كَيْسَانَ تَبْدَأُ بِأَيْتِهِنَّ شِئْتَ بَعْدَهَا، وَسَمِعَ أَجْمَعُ أَبْضَعُ،
وَجَمْعُ كُتْعٍ وَجَمْعُ بَتْعٍ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَكْتَعُونَ .

(ومن قال بالترتيب^(١) بعدها نظر إلى ما هو قريب من هذا المعنى .

وَمَنْ قَالَ بَانْتِفَاءَ الترتيب استضعفه في غير أجمعين، لأنهن أخوات في عدم ظهور اشتقاقهن .

ومن جَوَزَ حذف أجمعين نظر إلى أن (كلًّا) من ألفاظ التأكيد كأجمعين فيجوز ذكرها بدون أجمعين، و(كلُّ) من تكلله البيت^(٢) أحاط به ومنه: الإكليل والكِيلة لما بهما من الإحاطة، فالأول محيط بالرأس والثانية محيطة بما فيها لأنها ستر يُحاط كالبيت. وكلُّ كَلَالًا: أحاط به الإعياء .

و(أَكْتَعُونَ): مِنْ قولهم حَوْلَ كَتِيعٍ أَي تَأَمَّ .

و(أَبْتَعُونَ): من البَتْعِ بَفَتْحَتَيْنِ وهو شدة العُنُقِ، والجامع بينهما البيان والوَكَادَةُ .

و(أَبْضَعُونَ): بالصاد المعجمة^(٣). من البُضْعِ من الماء وهو الرِّي منه، فمعنى قولك: جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ أَبْضَعُونَ أنهم جاءوني بصفة الارتواء لانقصان فيهم . وعن الأزهري^(٤) يقال: مررت بالقوم أجمعين أَبْضَعِينَ قال: وروي أبضعين بالصاد المعجمة وهذا تصحيف فاضح يدل على أن قائله غير مميز ولا حافظ .

(١) في الأصل: «ومن قال بالتقديم» والمثبت من ب و ع ون .

(٢) في ب: «النسب» والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز في اللسان، فنقول: تكلله النسب وتكلله البيت .

(٣) كما وردت بالصاد المهملة - انظر اللسان (بضع وبضع) .

(٤) قال الأزهري في تهذيب اللغة: ويقال: القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون بالناء تؤكد الكلمة بهذه التواكيد كلها. أخبرني بذلك المنذري عن أبي الهيثم. انظر تهذيب اللغة (١: ٣٠٣ كع) .

.....

وفي بعض شروح هذا الكتاب: أبضعون بالصاد المعجمة رواية ابن الأعرابي^(١)، وقال الميداني بالصاد غير المعجمة أعرف وهذه ألفاظه.

قوله: «تبدأ بأيّهن شئت». أي لك أن تبدأ بما شئت من هذه الثلاث بعد أجمعون، وقد جاء: (جاء القوم أكتعون) وليس بالأعرف فاعرف.

(١) وقال ابن منظور في اللسان (بضع): وقال البشتي: (مررت بالقوم أجمعين وأبضعين بالصاد، قال الأزهري وهذا تصحيف واضح).
(٢) ما رواه صاحب اللسان عن ابن الأعرابي هو بالصاد المهملة وليس المعجمة - اللسان (بضع).

الصفة

هِيَ الْأَسْمُ الدَّالُّ عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ الذَّاتِ، وَذَلِكَ نَحْوُ طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ،
وَعَاقِلٍ وَأَحْمَقٍّ، وَقَائِمٍ، وَقَاعِدٌ، وَسَقِيمٍ، وَصَحِيحٍ، وَفَقِيرٍ، وَغَنِيٍّ،
وَشَرِيفٍ، وَوَضِيعٍ، وَمُكْرَمٍ، وَمُهَانَ .

قوله : «الصفة» .

هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات .

هذا الحد غير مُستقيم ، لانتقاضه بالحال، فهي أيضا بعض أحوال الذات .
(وما هي بصفة، ويمكن أن يقال في الجواب عن هذا، أن الكلام في الدال على
بعض أحوال الذات)^(١) وهو من التوابع، والحال ليست من التوابع، فلا ترد نقضا،
وإنما أهمل ذكر هذا القيد، لأنه في تفصيل ماتقدم من ذكر التوابع .

وقال بعضهم : الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص، فالعام ما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود، ويرد عليه اسم الجنس «فرجل» موضوع لذات باعتبار
الذكورية والإنسانية، وليس بصفة، وجوابه : أنا قد احتزنا عنه بقولنا : هو
المقصود، لأن المقصود بالرجل الذات لا المعنى، وفي الصفات بالعكس . فإن
قلت : يلزم من هذا أن لا يقع (الرجل) في : (هذا الرجل) صفة، لأن المقصود به
الذات لا المعنى، قلت : لما قلت : هذا تحقق عند السامع ما يدل على ذات لكن
وقع إبهام في الحقيقة التي تُمَيِّزُ بها الذات، فإذا قلت : (الرجل) تبين تلك
الحقيقة، فظهر أن الرجل هنا دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، والخاص
باعتبار التابع، وهو أن يقال تابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد .

(١) ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

والذي تُساقُ لَهُ الصِّفَةُ هُوَ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْمُشْتَرَكِينَ فِي الْأَسْمِ . وَيُقَالُ
 إِنَّهَا لِلتَّخْصِصِ فِي النِّكَرَاتِ وَلِلتَّوْضِيحِ فِي الْمَعَارِفِ .
 • فصل • وَقَدْ نَجِئُ مَسْوْقَةً لِمَجْرَدِ الشَّاءِ وَالتَّعْظِيمِ ،
 كَالْأَوْصَافِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْقَدِيمِ - سُبْحَانَهُ ...

فقولنا تابع يخرج الخير «كمطلق» في «زيد منطلق» لأنه ليس بتابع ، وإنما هو
 خبر مستقل بخلاف الصفة فهي غير مستقلة ، وقولنا : من غير تفيد يخرج الحال ،
 فهي تدل على هيئة فاعل أو مفعول .

قوله : «نحو طويل إلى آخره» .

الوصف لازم وغير لازم .

فالأول محسوس كطويل وقصير أو غير محسوس ، وهو إما من قبل نفسه كعقال
 وأحمق ، أو من أصله كشريف ووضع .

والثاني : إما محسوس كقائم - قاعد ، أو غير محسوس ، وهو إما من أمثاله :
 كمكرم ومهان أو لاصق بأمثاله ، وهو كسي كفقير وغني أو غير كسي كقيم
 وصحيح .

قوله : «هو التَّفَرُّقَةُ» .

ألا ترى أنك لو قلت : (جاءني رجل) احتمل أن يكون عالماً أو جاهلاً فإذا
 قلت : عالماً أوقعت التفرقة بين المشتركين في الاسم .

قوله : «للتخصيص في النكرات» .

التخصيص قريب من التعريف ، وليس به ، فذلك إذا قلت حمي رجل ، فهو
 شائع بين الأمة ، وإذا قلت : (رجل عالم) فقد نُقِصَ بعض أشباع . وهذا هو
 التخصيص . ولو قلت : (جاءني زيد) فلاسم لعمى . لأنه يجوز أن يكون هذا
 الاسم لعمى آخر ، فقولك : (زيد العالم) رزق النسر وحصل توضيح

قوله : «لمجرد الثناء» .

الصفة في الأصل لاتخلو من معنى الثناء أو الذم ، بحسب اللفظ كقولك : هذا الرجل الفاضل ، وهذا الرجل الجاهل ، ففي الأول معنى الثناء ، وفي الثاني معنى الذم ، فتمحّض الصفة لمجرد الثناء أو الذم ، ونظيرتها كلمة (أَمْ) فهي وضعت في الأصل لمعنى التسوية والاستفهام جميعا نحو : «أزيدُ عندك أم عمرو؟» ثم قد تجرّد لمعنى التسوية ، ويخلع عنها معنى الاستفهام نحو قولك : «سواء علي أقمت أم قعدت» ، الغرض هنا القصد إلى مجرد التسوية لا إلى الاستفهام ، لأنه خبر مَحْض .

(هذا تقرير ما قاله المصنف - رحمه الله - غير أن فيما قاله رائحة مذهبية فلا تحرمه فكرك)^(١) .

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا ب والمثبت من ع .

أَوْ لِمَا يُضَادُّ ذَلِكَ مِنَ الذَّمِّ وَالتَّخْفِيرِ، كَقَوْلِكَ: فَعَلَ فَلَانُ الْفَاعِلُ
الصَّانِعُ كَذَا. وللتأكيد كَقَوْلِهِمْ أَمْسِ الدَّابُّرُ، وكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَفْخَةٌ
وَاحِدَةٌ﴾.

• فصل • وفي الأمر العام إما أَنْ تَكُونَ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ اسْمُ
مَفْعُولٍ، أَوْ صِفَةً مُشَبَّهَةً، وَقَوْلُهُمْ تَمِيمِي وَبَصْرِي عَلَى تَأْوِيلِ مَنْسُوبٍ
وَمَغْزُوءٍ، وَذُو مَالٍ، وَذَاتُ سِوَارٍ...
مُتَأَوَّلٍ بِمُتَمَوَّلٍ، وَمُتَسَوِّرَةٍ أَوْ بِصَاحِبِ مَالٍ، وَصَاحِبَةِ سِوَارٍ.

قوله: «فَعَلَ (فُلَانُ الْفَاعِلُ)».

كذا يستعملون هذا اللفظ عند الذَّمِّ خاصة تجنباً عن تلويث الستهم بذكر
الألفاظ الخبيثة القبيحة نحو: الفاسق، والزاني.
والدَّابُّرُ: مَنْ دَبَّرَ، بمعنى أَدَبَر، يُقَالُ لِلْقَوْمِ إِذَا هَلَكُوا: (صَارُوا كَأَمْسِ الدَّابِّرِ) أَيِ:
المُدْبِرِ.

قوله: «في الأمر العام».

احتراز عن نحو: (تميمي وذو مال وغيرهما)، لأنَّ العموم لاسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة، ووجه ذلك أن الصفة تدل على ذات باعتبار معنى هو
المقصود، والمعاني هي المصادر، والألفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على
ذات باعتبار المعنى فهي الألفاظ التي يسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول،
وصفة مشبهة، إلا أنهم وضعوا ألفاظاً تدل على ذات قائم بها معنى على غير ذلك
النحو. وهي قسمان: قياسي، وهو باب المنسوب، وسماعي، وهو ذو وأَيُّ،
وكلُّ، وجدُّ، وحقُّ، وصِدْقٌ، وسَوءٌ، على نحو ما ذكره في المتن.

وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ عَلَى مَعْنَى: كَامِلٍ فِي
الرَّجُولِيَّةِ، وَكَذَلِكَ أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ، وَهَذَا الْعَالِمُ جِدُّ الْعَالِمِ،
وَحَقُّ الْعَالِمِ، يُرَادُ بِهِ الْبَلِيغُ الْكَامِلُ فِي شَأْنِهِ . . .

قوله: «بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ».

أَيُّ رَجُلٍ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ: فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، لِأَنَّ الْمُتَعَجِّبَ إِنَّمَا يَتَعَجَّبُ مِنْ شَيْءٍ
خَارِجٍ عَنْ حَدِّ أَشْكَالِهِ، فَإِذَا خَرَجَ عَنْ حَدِّهَا فَقَدْ اسْتَبْهَمَ أَمْرَهُ، فَيُؤْتَى بِكَلِمَةِ
الِإِبْهَامِ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

۲۴۴- وَحَدِيثٌ مَّا عَلَى قِصَرِهِ^(١)

زَادَ (مَا) الْإِبْهَامِيَّةَ عَلَى حَدِيثٍ حَتَّى جَعَلَهُ حَدِيثًا مُتَعَجِّبًا مِنْهُ، فَقَوْلُكَ: (مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ) مَعْنَاهُ: بِرَجُلٍ قَدْ انْتَهَى فِي كَمَالِهِ فِي الرَّجُولِيَّةِ، إِلَى
حَدِّ يَجِبُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْهُ لَخْفَاءِ سَبَبِهِ.

قوله: «أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ».

أَيُّ كُلِّ الْخِصَالِ الَّتِي تَكُونُ فِي الرِّجَالِ فَيْكَ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَنْتَ هَذَا الْجِنْسِ
كُلَّهُ، وَإِلَى هَذَا يَلْتَفِتُ قَوْلُ أَبِي نَوَاسٍ^(٢):

۲۴۵- وَلَيْسَ لِلَّهِ بِمُسْتَكْرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ.

(١) صدره:

وحديث الرُّكْبِ يَوْمَ هُنَا.

آخِرُ بَيْتٍ مِنْ قَصِيدَةِ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ عَلَى بَحْرِ الْمَدِيدِ عَدَّتْهَا اثْنَا عَشَرَ بَيْتًا. انْظُرْ دِيَوَانَهُ
٨٦-٨٧، وَالرُّكْبَ: الْجَمَاعَةُ الْمَسَافِرَةُ، يَوْمَ هُنَا: يَوْمٌ مَعْرُوفٌ، وَهُنَا: اسْمٌ مَوْضِعٌ، أَوْ هُوَ
يَوْمٌ لَهْوُهُ وَلَعْبُهُ وَقَدْ كَانَ عَلَى طَوْلِهِ قَصِيرًا. وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ: «وَحَدِيثٌ مَا» وَقَدْ أُشِيرَ
إِلَى ذَلِكَ فِي الْمَتْنِ.

(٢) دِيَوَانُهُ ص ٤٥٤ وَالْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ مَشْطُورٍ السَّرِيعِ.

وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٌ صَدِيقٌ، وَبِرَجُلٍ رَجُلٌ سَوِيٌّ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: صَالِحٌ
وَقَاسِدٌ. وَالصَّنَقُ هُنَا بِمَعْنَى الصَّلَاحِ وَالْجَوْدَةِ، وَالسُّوءُ بِمَعْنَى الْفَسَادِ
وَالرَّدَاءَةِ، وَقَدْ اسْتَضَعَفَ سَيِّوِيهِ أَنْ يُقَالَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ عَلَى
تَأْوِيلِ جَرِيِّ.

ومثله قول أبي الطَّيِّب :

وَمَثَلُكَ الدُّنْيَا وَأَنْتَ الْخَلَائِقُ ٢٤٦ -

قوله : «وَهَذَا الْعَالَمُ جَدُّ الْعَالَمِ» .

معناه : أَنْ مَنْ سِوَاهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَهُوَ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ هَزَلٌ .

وقوله : «بِرَجُلٍ رَجُلٌ صَدِيقٌ، وَرَجُلٌ رَجُلٌ سَوِيٌّ» .

يريد : أَنَّهُ صَادِقٌ فِيمَا هُوَ بِصَدِّدِهِ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْجَوْدَةِ، وَأَنَّهُ سَيِّءٌ فِيمَا هُوَ بِصَدِّدِهِ
مِنَ الْمَقَادِ وَالرَّدَاءَةِ .

وَالِإِضَافَةُ فِي (جَدُّ الْعَالَمِ) وَ (حَقُّ الْعَالَمِ) بِمَعْنَى (مِنْ) وَفِي رَجُلٍ صَدِيقٌ بِمَعْنَى
الْعِلَاقَةِ .

قوله : «وَقَدْ اسْتَضَعَفَ سَيِّوِيهِ» .

(اسْتَضَعَفَ جَعَلَ ذَلِكَ صِفَةً) ^١ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ غَيْرَ مُشْتَقٍّ عَنِ حَدَثٍ . فَنَقُولُهُ

بِالْجَرِيِّ ، ضَعِيفٌ ^٢ ، لِمَا فِيهِ مِنْ خِلَافٍ وَضَعَهُ . لِأَنَّهُ أَسَدًا لَيْسَ بِمَوْصُوعٍ لِمَا

(١) دِيوَانُهُ ٣ : ٩٠ وَهُوَ عَجَزِيَّةٌ لَهُ تَرْبِيَةُ الْآخِرِ مِنْ قَبِيلَةِ لَهُ عَشْرَةُ سَعَةٍ وَعَشْرُونَ بَنِيًا مِنْ

لُحُوفِ قَبِيلِهِ فِي مَدْحِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْحَاقَ التَّوْحِيْدِيِّ وَصَدْرِيَّةٌ .

فِي الْفَرَسِ الْأَقْصَى وَرَوَيْتُكَ لَمْ تُسَمَّ .

(٢) فِي - اسْتَضَعَفَ سَيِّوِيهِ جَعَلَ ذَلِكَ صِفَةً وَالثَّمَنُ مِنْ - وَجْهٌ

(٣) اسْتَضَعَفَ سَيِّوِيهِ أَنْ يَقُولَ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ شَيْئًا وَحَرَّتَهُ قُلْ وَهَذَا صَعْبٌ قَبِيحٌ . وَهَلْ

ذَلِكَ خِيَرَةٌ لِأَنَّهُ أَسَدٌ لَهُ بِجَعْلِهِ صِفَةً الْكَلْبُ ١ : ٤٣٤ ٧ : ٢٤٠٣٣

* فصل * وَيُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ وَفِطْرٌ، وَزَوْرٌ، وَرِضَى، وَضَرْبٌ هَبْرٌ، وَطَعْنٌ نَتْرٌ، وَرَمِي سَعْرٌ، وَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ وَشَرْعُكَ، وَهَذَا وَهَمَّكَ، وَكَفَيْكَ وَنَحْوُكَ، بِمَعْنَى مُحْسِبِكَ وَكَافِيكَ وَمُهِمَّكَ وَمِثْلِكَ.

باعتبار معنى، وإنما وضع لحيوان مخصوص، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه. ووجه تجويزه: أن يقدر مضاف محذوف على نحو: برجل مثل أسد وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس.

قوله: «وَيُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ».

جاز الوصف بالمصدر للمبالغة، فإذا قلت: رجل عدل فكأنك قلت: رجل تجسّم من العدل، فمن قال إنه على تقدير: (رجل ذو عدل) وقدر حذف المضاف فقد أذهب من الكلام النضارة، وانقلب هُزَاءٌ لِلنُّظَارَةِ، فلهذه المبالغة أوتر الوصف بالمصدر مع أن بينه وبين اسم الفاعل تفاوتاً بدليل قولهم: قم قائماً في موضع قياماً على ماسبق الكلام في أشباهه قبل.

قوله: «كقولهم رجل عدل . . . إلى آخره».

أي عادلٌ، وصائمٌ، ومفطرٌ، وزائرٌ، وراضٍ.

والهَبْرُ مصدر هَبَرَ اللحم قطعه، عن ابن دريد^(١) من باب ضَرَبَ.

و(النَّتْرُ)^(٢): الخَلْسُ، و(السَّعْرُ): الرمي الذي يَفْتُ اللحم كالسَّعْرَةِ^(٣). وهي

(١) انظر كتاب الاشتقاق لابن دريد ١: ١٥٢، وعن ابن منظور: يقال: ضَرَبَ هَبْرٌ، وطعنَ نَتْرٌ، ورميَ سَعْرٌ مأخوذٌ من سَعَرْتُ النار والحرب إذا هَيَّجْتُهَا، اللسان (سعر).

(٢) نقل ابن منظور عن ابن السكيت في اللسان باب (نتر) يقال: رميَ سَعْرٌ وضربَ هَبْرٌ وطعنَ نَتْرٌ وهو مثل الخلس يختلسها الطاعن اختلاسا.

(٣) السَّعْرَةُ والسَّعْرُورَةُ: شعاع الشمس الداخل من كُوة البيت، وهو أيضا الصُّبح، قال الأزهري: هو ما ترد في الضوء الساقط في البيت من الشمس. اللسان (سعر).

• فصل • وَيُوصَفُ بِالْجُمَلِ الَّتِي يَدْخُلُهَا الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ،
وَأَمَّا قَوْلُهُ:

جَاءُوا بِمَنْقِي هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ.
فِيمَعْنَى مَقُولٍ عِنْدَهُ هَذَا الْقَوْلُ لَوُزَقْتِهِ لِأَنَّهُ سَمَارٌ.

التي تقع في الكوة من شُعَاعِ الشمس ومايمور فيه من الهباءِ المنشور. يقال: سَعَرْتُ النار والحرب أَلْهَتْهَا وَهَيَّجَتْهَا^(١). و(الحسب) و(الإحساب): كالعطاء والإعطاء. و(رجل شَرَعَكَ): أَي حَسْبُكَ.

وفي المثل: «شَرَعَكَ مَا بَلَغَكَ الْمَحَلَّ»^(٢) يضرب في التبليغ باليسر. و(الْهَدُّ) بفتح الهاء: (القوي)^(٣)، وبالكسر الضعيف، وقولك: برجل هَدُّكَ، معناه برجل حَسْبُكَ. و(هَمُّكَ): أَي برجل هَمُّكَ أَنْ تَظْفِرَ بِهِ.

(قال المصنف)^(٤) يقال: عندي سيف كَهَمُّكَ، أو كالذي تطلبه وَنَهْمُكَ أمره. و(الْكَيْفِي): مُضَدَّرُ كَفَانِي الشَّيْءِ. و(نَحْوُكَ): أَي ممن تنحوه وتقصده. إذ المثل مقابل بالمثل.

قوله: «ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب».

لأن الصفات كلها أخبار في الحقيقة إن لم يقع العلم بها، فإذا عَلِمَتْ سُمِيَتْ صفات، والخبر محتمل للصدق والكذب، فكذا الصفة، ولأن الصِّفَةَ لِمُتَوَضِّعٍ

(١) سَعَرْتُ النار بتشديد العين وتخفيفها: أوقدتها وهيجتها وكذلك الحرب-اللسان (سمر).

(٢) انظر مجمع الأمثال ١: ٣٦٢ وروايته هناك «ما بَلَغَكَ الْمَحَلَّ» ولعل ألف الإطلاق الواردة في

المثل هي ما جاء في بيت الراجز وقد لورده الميداني ونصه:

مَنْ شَاءَ أَنْ يَكْتَرَّ لَوْ يُفْلَأَ يَكْتَبِهِ مَا بَلَغَهُ الْمَحَلَّ

(٣) في ب وع: «الرجل القوي» والمنبت من الأصل.

(٤) في ع: (قال المصنف رحمه الله) والمنبت من الأصل وب.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ
تَقْلُهُ، أَيْ وَجَدْتُهُمْ مَقُولًا فِيهِمْ هَذَا الْمَقَالَ . . .

ولاتوضيح من غير تلك الجمل كالأمر والنهي والاستفهام، فلذا امتنع أن تقول:
مررت برجل أضربه، أو لاتضربه، أو هل ضربته؟ فإن وقع شيء من ذلك وصفا
لفهو على إضمار القول، كالبيت الذي أنشده الأصمعي وهو:

٢٤٧- حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَآخْتَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ^(١)

فقوله: (هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ) جملة استفهامية وقعت صفةً لمذق لكن
على التقدير المذكور في المتن. ووجه صحة ذلك التقدير أن المذق اللبن يختلط
بالماء فيقل بياضه ويصير لونه يضرب إلى الكُهْبَةِ فَيُشَبَّهُ بلون الذنْب.

فكأنه قال: جاءوا بمذق مقول عنده هذه الكلمة لما فيه من العُبْرَةِ والكدورة.
(وَالْوَرَقَةُ): لون الرماد والذنْب «السَّمَار»: اللبن الرقيق جدا. وقوله: «لأنه سمار»
من كلمات المتقدمين، والسَّمَار من السُّمْرَةِ وهو الأدمة.

قوله: «تَقْلُهُ».

أصله ثقل، من قلاه، يقليه، أَبْغَضَهُ، حذف الياء للجزم، لأنه جواب الأمر،
(وَالهَاء): هاء السكت، كما في ﴿كَتَبْنَاهُ﴾^(٢).

(١) هذا الرجز شائع في كتب النحو ومع ذلك فلا يعرف له قائل، مع أن بعضهم نسبته للعجاج
ولم أجد في ديوانه - قال البغدادي في تفسير هذا الشاهد: بعد أن ذكر صدره: يريد ستر
الظلام كل شيء وصفهم بالشح وعدم إكرامهم الضيف، وبالع في أنهم لم يأتوا بما أتوا به
إلا بعد سعي ومُضَيَّ جانب من الليل، ثم لم يأتوا إلا بلبن أكثره ماء. وقد بين المحقق
محمد محي الدين شاهده في حاشية أوضح المسالك ٣: ٨ قائلا: قوله «بمذق هل رأيت
الذنْب» فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله: «هل رأيت الذنْب» نعتا للكرة
التي هي قوله: «مذق» وهذا الظاهر غير مراد، بل جملة الاستفهام معمول قد حذف عامله،
وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتا، وأصل الكلام: جاءوا بمذق مقول عند رؤيته
هل رأيت الذنْب.

(٢) سورة الحاقة آية ١٩، ٢٥.

وَلَا يُوصَفُ بِالْجُمْلِ إِلَّا النُّكْرَاتُ . .

• فصل • وَقَدْ نَزَّلُوا نَعْتَ الشَّيْءِ بِحَالِ مَا هُوَ مِنْ سَبِيهِ مَنَزَلَةً نَعْتِهِ بِحَالِهِ هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ عَدُوَّهُ وَقَلِيلٍ مِنْ لَا سَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ .

وقوله : «أَخْبِرْ تَقْلَهُ»^(١).

ليس مما يحتمل الصدق والكذب ؛ لأنه طلبى ؛ لأن (أَخْبِرْ) : أمر بالخبرية وقد وقع مفعولا ثانيا (لوجدت) لاصفة للناس ، لأن الجملة لاتقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول ، فعلم أنه مفعول ، والمفعول الثاني في باب «ظننت خبر مبتدأ في الأصل ، ألا ترى أنك إذا أسقطت ظننت في «ظننت زيدا منطلقا» يبقى (مبتدأ وخبرا) ، وما لا يحتمل الصدق والكذب لايقع خبرا للمبتدأ ، فيكون قوله : «أَخْبِرْ تَقْلَهُ» محمولا على إضمار القول كما في مسالتنا .

قوله : «إِلَّا النُّكْرَاتُ» .

لأنَّ الجمل نكرات ؛ لأنها أخبار ، والخبر حقه أن يكون نكرة ، ولأن الجمل عارية عن الإشارة ، ألا ترى أنك إذا قلت : «مررت برجل يضرب غلامه زيدا» فكأنك قلت : ضارب غلامه زيدا ، والجملة (يضرب مع الغلام) ولا إشارة فيه إلى شيء ، فلا يحصل التعريف ، فعلم أن الجمل نكرات ، فلا يوصف بالنكرة إلا النكرة .

قوله : «مِنْ سَبِيهِ» .

كل شيء يتوصل به إلى غيره فهو يسمى سببا ، من (السَّبَب) وهو القطعة من الجبل ، والقطعة من الجبل مما يتوصل به إلى شيء والمراد بالسبب ها ، (المتعلق) . إنما جَوَّزُوا نَعْتَ الشَّيْءِ بِحَالِ لَيْسَتْ لَهُ بِلِ شَيْءٍ آخَرِيْنِهِ وَبَيْنَ الشَّيْءِ

(١) انظر قول أبي الدرداء في مجمع الأمثال ٢ : ٣٦٣ .

الأول اتحاد واتصال بعود الضمير من الثاني إلى الأول لأنه لما وجد ذكر الأول في الثاني صار فعل الثاني كأنه فعل الأول، فتزل فعل الثاني منزلة فعل الأول، وعود الضمير من الثاني إلى الأول على طريقتين:

الأولى : أن يكون الثاني مضافا إلى ضمير الأول نحو مررت برجل كثير عدوه، (فرجل) موصوف، (وكثير) صفته، وهو فعل العدو المضاف إلى ضمير الرجل.
والثانية : أن يكون الثاني موصولا، وفي صلته ضمير يرجع إلى الأول نحو مررت برجل قليل من لاسبب بينه وبينه، (فرجل): موصوف وقليل صفته، وهو فعل «مَنْ»، و«مَنْ» موصول وصلته: «لا سبب بينه وبينه» والضمير من «بينه» الأول راجع إلى (مَنْ)، و(مَنْ بينه) الثاني: راجع إلى الرجل. ويحتمل أن يكون على العكس، والمعنى: برجل كثير متصلوه فأنصف كيف حسن الجمع بين الصفتين المتضادتين في شخص واحد حيث وصفه بقلة الأعداء وكثرة الأولياء.

فإن قلت: هل في تعيين حالة الجر عند التمثيل نحو: (مررت برجل قليل من لاسبب بينه وبينه) فائدة؟ قلت: نعم فإنه أبعد من الالتباس، ألا ترى أنك إذا قلت: (هذا رجل قليل من لاسبب بينه وبينه) جاز أن لا يكون (قليل من لاسبب بينه وبينه) صفة بأن يكون خبرا بعد خبر للمبتدأ وهو (هذا) كقولهم: (هذا حلو حامض). وإذا قلت: (جاءني رجل قليل من لاسبب بينه وبينه) (لم يستحل أن يكون «قليل من لاسبب بينه وبينه» مقطوعا مبنيا على مبتدأ نحو: هو قليل من لاسبب بينه وبينه، ولو قلت: «رأيت رجلا قليلا من لاسبب بينه وبينه» جاز أن يكون انتصاب قليلا بمضمون^(١) على تقدير أعني، فلما لم تُعر حالta الرفع والنصب مما ذكرنا من فساد الالتباس، أوثرت حالة الجر في التمثيل لعرائها عن ذلك الفساد، إذ

(١) ما بين القوسين ورد مكانه في ب: «جاز أن يكون قليل من لاسبب بينه وبينه مقطوعا مبنيا على مبتدأ نحو هو قليل من لاسبب انتصاب قليلا بمضمون» والمثبت من الأصل وع.

• فصل • وَكَمَا كَانَتِ الصِّفَةُ وَفَقَ الْمَوْصُوفِ فِي إِعْرَابِهِ فَهِيَ وَفَقَهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّائِيثِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ فِعْلٌ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ فَإِنَّهَا تُوَافِقُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ دُونَ مَا سِوَاهَا. . .

المجرور لا يستقيم أن يكون مجرورا بشيء مضمّر لعدم إضمار الجار. (وما يختلج في وهمك من نحو قولهم: اللّٰهُ لأفعلنّ، وقول رؤية^(١): «خير» فمن الشواذ، فلا يكثرث لذلك)^(٢) ولا يكون مقطوعا لأن المجرور لا يكون خبرا لمبتدأ، وهذا هو الجواب في اختيار حالة الجرّ فيما سواه من التمثيلات نحو: مررت برجل رجل صدقي وغير ذلك فافهم فإنه من الأسرار.

قوله: وكما

الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: (جاءني زيد الظريف، لم يكن الظريف غيره، وإنما الظريف عبارة عن قولك: محلّ الظرف، ولا شبهة في أن صفة زيد لا تكون في غيره فتكون الصفة هي الموصوف في المعنى وإذا كانت الصفة هي الموصوف وجب أن تكون هي وفقه في تلك الأشياء الثمانية أو العشرة لوجعلت كل وجه من وجوه الإعراب شيئا واحدا وفي الوصف ب(ذو) تتوارد هذه التغيرات على (ذو) فيقال: رجل ذو مال، ورجلان ذوا مال، ورجلين ذويّ مال في الجر والنصب، ورجال ذوو مال، ورجال ذوي مال في الجر، وكذا في النصب، وامرأة ذات مال، وامرأتان ذواتا مال وامرأتين ذواتي مال في الجر والنصب، ونساء ذوات مال. وفي (النصب والجر)^(٣) ذوات مال بالكسر كمسلمات.

(١) الإنصاف ٤٨ • - وانظر صفحة ٧٠٧ من الرسالة.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب وع: «الجر والنصب» والمثبت من الأصل.

قوله : «دون ما سواها» .

ماسوى هذه الثلاثة الأفراد، والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث إنما لم تتبع في هذه الخمسة، لأن الثاني هو الفاعل (والأفراد والتذكير والتأنيث في^(١)) هذه الأشياء من حقوق الفاعل، فإذا قلت: مررت برجل حسنة جاريته، فالموصوف مذكر، والصفة مؤنثة، لأنها للجارية وهي مؤنثة.

وإذا قلت: جاءني امرأة صبيح وجهها، فالموصوف مؤنث، والصفة مذكورة لأنها للوجه، وهو مذكر، وعلى هذا يخرج الباقي، والسرف في ذلك أن الاسم المشتق فرع على الفعل، والفعل يذكر ويؤنث باعتبار فاعله، لأن الفاعل كالجزء من الفعل، لافتقار كل فعل إلى فاعل، كافتقار كل كلمة إلى جزئها، والفعل يبقى على حاله، إذا كان الفاعل مظهراً سواءً أكان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً نحو: نصر زيد، ونصرت هند، ونصر زيدان، ونصر زيدون، فكذا الأسماء المشتقة من الأفعال، لأنها سالكة منهاجها، قافية آثارها فيما ذكرنا من الأحكام، إذ ليس ببعيد أن يكون الفرع وفق الأصل. وفي مسألتنا لايجيء فاعل الاسم المشتق غير المظهر، فلزمه الأفراد، وإن ثني الموصوف أو جمع ولزمه التذكير والتأنيث باعتبار فاعله، وإن ذكر الموصوف أو أنث في الحالين.

أما التعريف والتذكير والإعراب، فمن حقوق الموصوف لأن هذه الأشياء من أحكام الأسماء لا من أحكام الأفعال، فلزم أن تجرى هذه الأشياء في الاسم المشتق الواقع صفة باعتبار الموصوف، لأن الاسم المشتق للموصوف باعتبار الاسمية، فتكون هذه الأشياء من حقوق الموصوف دون الأشياء السابقة، والشيء يتبع الشيء فيما هو من حقوق ذلك الشيء، لا فيما ليس من حقوقه.

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا في ب والمثبت من ع.

أَوْ كَانَتْ صِفَةً يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكُرُ وَالْمَوْثُ نَحْوُ: فَعُولٌ، وَفَعِيلٌ
بِمَعْنَى مَفْعُولٌ أَوْ مَوْثَةٌ تَجْرِي عَلَى الْمَذْكُرِ نَحْوُ: عَلَامَةٌ، وَهَلْبَاجَةٌ،
وَرَبْعَةٌ وَيَفْعَةٌ.

قوله : «أو كانت صفة يستوي» .

استوى المذكر والمؤنث في فعول، لأنه بعيد عن مذهب الفعل، لأنه يدل على
معنى ثابت بخلاف الفعل، ولأنه على صيغة المصدر كالقبول، أما استواء المذكر
والمؤنث في (فعليل) بمعنى مفعول فسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى . والتاء في
(عَلَامَةٌ) للمبالغة، حتى كأنه قيل : جماعة عَلَامَةٌ، فأدخل التاء عليه لمعنى
الجماعة .

و(الهِلْبَاجَةُ) : للأحمق . ورجل (رَبْعَةٌ) بالتسكين لا طويل ولا قصير وامرأة رَبْعَةٌ،
وَلَمَّا لم يروا ربعة صفة في حال من الأحوال أجروه مجرى الاسم في الجمع فقالوا :
رَبْعَاتٍ بالتحريك كَثَمَرَاتٍ، ولم يقولوا : رَبْعَاتٍ بالتسكين كَعَبَلَاتٍ، وغلَامٌ يَفْعَةٌ
بالتحريك، وأيفع الغلام : ارتفع .

• فصل • وَالْمُضْمَرُ لَا يَقَعُ مَوْصُوفًا وَلَا صِفَةً. وَالْعَلَمُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ . . .

وَيُوصَفُ بِثَلَاثَةٍ: بِالْمُعْرِفِ بِاللَّامِ، وَبِالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، وَبِالْمُبْهَمِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، وَبَزَيْدِ صَاحِبِ عَمْرٍو وَصَدِيقِكَ، وَرَاكِبِ الْأَدْهَمِ، وَبَزَيْدِ هَذَا.

قوله : «والمضمر لا يقع موصوفاً» .

المضمر لا يوصف، لأن الوصف للبيان والإيضاح، والبيان حاصل في المضمر لأن الشيء لا يضمّر إلا بعد جري ذكره أو قيام دلالة عليه تنزل منزلة ذكره، ولأنّ الضمير وضّعه للإيجاز، ألا ترى أنهم قالوا: زيدٌ مررت به كراهية أن يقولوا: (زيد مررت بزيد) فإذا كان الغرض أن يوضع موضع الموصوف لفظ مختصر وأن لا يؤتى بذلك الموصوف للإيجاز وطلب الاختصار، ففي تجويز الوصف للضمير وذكر الصفة بعده نقض للغرض وإبطال في عجز الصنيع لما عقد في صدره. ولا يقع المضمر صفة أيضاً؛ لكونه غير متضمّن معنى الوصفية، (لأنه لا يقتضي إلا أن يكون عين الذات التي يعود هو إليها بأجمعها) ^(١)، والصفة هي ما تدل على بعض أحوال الذات.

قوله : «والعلم» .

العلم لا يقع صفة؛ لأن دلالة على الذات لاعلى الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد» دلّ على شخص بعينه حتى كأنك قلت: الرجل الذي عرفته بالسماحة، والحماسة، والفصاحة، والحصافة إلى آخر ما له من الأوصاف،

(١) في ب: «لأنه يقتضي أن يكون عين الذات التي يعود هو إليها بأجمعها» والمثبت من الأصل وع.

ولا يوصف بما يدل على الشيء المخصوص فلا يقال: لقيت أخاك الرجل الذي تعلم، يجعل (الرجل الذي تعلم) صفة للأخ، فكذا هنا، ولكنه يقع موصوفاً، لأنه مما يقبل الشركة المحوجة إلى الوصف.

وما يوصف به العلم بثلاثة أشياء؛ لأن المعارف (خمسـة أضرب) (١) وقد خرج المضمر والعلم من البين، فيبقى ثلاثة من تلك الأضرب بالضرورة.

أحدها: المعارف باللام نحو: (بزيد الكريم)، لأن الصفة أعم من الموصوف، فيصح الوصف لما سيحيي.

والثاني: المضاف إلى المعرفة، أية معرفة كانت نحو: بزيد صاحب عمرو بالإضافة إلى العلم، و(بزيد صديقك) بالإضافة إلى المضمر و(بزيد راكب الأدهم) بالإضافة إلى المعارف باللام، لأن المضافات قد تعرفت بالإضافة فصارت مساوية لزيد فيستقيم الوصف ولو قلت: (بزيد صاحب رجل)، أخلت، لأن المضاف إلى النكرة نكرة والنكرة لا تقع صفة للمعرفة.

والثالث: المبهـم، نحو: مررتُ بزيد هذا، فإن قلت: اسم الإشارة كالعلم في الدلالة على الذات، والوصف بالعلم ممتنع فكذا هذا. قلت: إنما جوزوا الوصف بذلك بالنظر إلى المعنى حتى كأنك قلت: مررت بزيد الحاضر.

(١) في ب: «خمسـة» والمثبت من الأصل وع.

وَالْمُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مِثْلُ الْعِلْمِ يُوصَفُ بِمَا يُوصَفُ بِهِ .

قوله : «والمضاف إلى المعرفة مثل العلم» .

(أي المضاف إلى المعرفة نحو غلامك ، وغلام زيد يوصف بالمعروف باللام وبالمضاف إلى المعرفة ، وبالمبهم كالعلم ، تقول : مررت بغلامك الظريف أو صاحب عمرو أو هذا على التأويل بمعنى الحاضر .

قوله «والمضاف إلى المعرفة مثل العلم»^(١)

برفع المثل فيه نظر ، لأن قولك : «غلام الرجل» مضاف إلى المعرفة فيلزم أن يستقيم وصفه بنحو : صديقك ، (وقد نفى صحة ذلك)^(٢) بقوله : «والمعروف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله ، ألا تراه نفى صحة قولك : مررت بالرجل صديقك ، لأن (صديقك) ليس بمعرف باللام ، ولا بمضاف إليه فلا يصح ، وإنما لم يصح ؛ لأن الصديق بسبب الإضافة إلى الكاف صار أخص من الموصوف ، ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة ، أو مساويا لها لما سيجيء ، فلما امتنع قولك : (بالرجل صديقك) كان امتناع (مررت بغلام الرجل صديقك) أجدر لأن تعرف الغلام من جهة غيره بخلاف تعرف الرجل ؛ (ولذا قيل : ينبغي أن يقول : والمضاف إلى المعرفة يوصف بما هو أقل تخصصا بالنظر إليه إذا كان غير مضاف)^(٣) .

(.....)^(٤) .

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٢) في الأصل «وفي نفى صحة ذلك» والمثبت من ب و ع .

(٣) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٤) في الأصل : «قوله والمضاف إلى المعرفة مثل العلم» .

أي المضاف إلى المعرفة نحو : غلامك وغلام زيد يوصف بالمعروف باللام وبالمضاف إلى

وَالْمَعْرَفُ بِاللَّامِ يُوصَفُ بِمِثْلِهِ وَبِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ ، وَصَاحِبِ الْقَوْمِ . . .

قوله: «والمعرف باللام».

يوصف المعرفة باللام باللام بمثله نحو: «بالرجل الكريم» (ولاشبهة في جوازه)^(١)، وبالمضاف إلى مثله نحو: بالرجل صاحب القوم، وقوله: إلى مثله، إشارة إلى أن المضاف إلى العلم واسم الإشارة والمضمر لا يجوز أن يقع صفة للمعرف باللام، والفرق أن المضاف نازل منزلة المضاف إليه، فيكون المضاف إلى مافيه اللام بمنزلة ما فيه اللام فيجوز الوصف به، كما يجوز وصف مافيه اللام بما فيه اللام. والمضاف إلى العلم والمضمر واسم الإشارة بمنزلة العلم والمضمر واسم الإشارة؛ لأن المضاف (يكتسي التعريف)^(٢) من المضاف إليه، وهذه الثلاثة مضاف إليها، وتعرفها أقوى من تعرف المعرفة باللام، (فكما لا يوصف المعرفة باللام بالعلم والمضمر واسم الإشارة لكون الصفة أخص من الموصوف، كذلك لا يوصف بالمضاف إلى هذه الثلاثة)^(٣).

المعرفة مثل العلم، وبالمبهم كالعلم، تقول: «مررت بغلامك الطريف أو صاحب عمرو، أو هذا على التأويل بمعنى الحاضر وهذه الفقرة ابتداء من قوله: والمضاف إلى المعرفة وانتهاء بقوله: بمعنى الحاضر، من نسخة الأصل وليست في ب ولا في ع. وهي الفقرة نفسها التي نقصت من الأصل ووردت في ب وع وأشير إليها في الحاشية الثانية من الصفحة التي تسبق هذه الصفحة. وعليه فإن النقص غير وارد في أي من النسختين وإنما هناك خلل في تقديم الفقرة أو تأخيرها عن موقعها. والمرجح أن يكون الخلل في ترتيب هذه الفقرة ناجم عن نسخة الأصل وأن يكون حق موقعها ما ورد في الصفحة السابقة لهذه

(١) ليس في الأصل ولا في ب والمثبت من ع.

(٢) في ب: يكتسي التعرف والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «فيمتنع أن يوصف المعرفة باللام بالمضاف إلى العلم والمضمر واسم الإشارة لكون الصفة أخص من الموصوف». والمثبت من الأصل وع.

وَالْمُبْهَمُ يُوصَفُ بِالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ اسْمًا أَوْ صِفَةً. وَاتِّصَافُهُ بِاسْمِ
الْجِنْسِ مَا هُوَ مُسْتَبَدُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ: أَبْصِرْ ذَاكَ
الرَّجُلَ، وَأُولَئِكَ الْقَوْمَ وَيَأَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ.

قوله : «والمبهم» .

لا يوصف المبهم إلا بالمعروف باللام، لأن المعارف خمسة، فالمضمر والعلم
لا يوصف بهما شيء، والمبهم هو الموصوف هنا، والشيء لا يوصف بنفسه، فيمتنع
أن يقال: أبصر هذا هذا على أن (هذا) الثاني صفة للأول، أما المضاف: (فإنه
إنما لم يقع صفة)^(١) لأن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من
اتصالها بغيره، بيان ذلك أنه لا يفصل بين المبهم وصفته بحال، لا يقال: جاءني
هذا والله الرجل، ولا (لقيت هذه والحوادثُ جَمَّةُ الخُطَّةِ)، وإن ساغ مثل هذا في
سائر الموصوفات مع صفاتها، وفي التنزيل: ﴿وَلَئِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ لَا يَعْلَمُونَ عَظِيمًا﴾^(٢)
ف(لَوْ يَعْلَمُونَ) وقع فاصلاً بين الموصوف وصفته، فلو صحَّ قولك: (مررت بهذا
صاحب عمرو) على أن يكون «الصاحب» صفة لهذا يلزم جعل ثلاثة أشياء وهي
المبهم والمضاف، والمضاف إليه شيئاً واحداً، (وهو عندهم مرفوض ممتنع)^(٣)،
فلم يبقَ إلا المعروف باللام فوصف المبهم به، (ثم المبهم مستبد باتصافه باسم
الجنس عن سائر الأسماء)^(٤)، لأن ما يقتضيه المبهم من الوصف هو اسم الجنس،
فكانك إذا قلت: هذا وكان بحضرتك أجناس خفت الالتباس فذكرت اسم الجنس
ليعلم أي نوع تقصد نحو: (أبصر هذا الرجل، وهذا الغلام) لأن المخاطب قد

(١) في ب: «فإنما لم يقع صفة» وفي الأصل «فلأنه إنما لم يقع صفة» والمثبت من ع.

(٢) سورة الواقعة آية ٧٦.

(٣) في ب: (وهو مرفوض عندهم) والمثبت من الأصل وع.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

عَرَفَ بقولك: «هذا» أنك تشير إلى شيء حاضر فلما ذكرت اسم الجنس قلت: (هذا الرجل) زال عنه الالتباس، وإذا كان بحضرتك شيء واحد فاسم الإشارة لا يقع إلا إليه، فلا حاجة إلى ذكر اسم الجنس، ولو ذكرت إذ ذاك كان تأكيداً، فظهر أن الغرض هو تبين جنس المبهم، وتبين جنسه باسم جنس، وأسماء الأجناس كلها غير مضافة، فلزم أن يكون اسم جنس عَرَفَ باللام لأن الأول معرفة. فإن قلت: (هذا) للإشارة واللام في الرجل للإشارة فكيف يستقيم الجمع بين إشارتين؟ قلت: اللام إشارة إلى الجنس. «وهذا» إشارة إلى المقصود، فقولك: (هذا) بمنزلة قولك الرجل الذي تعلم، وقولك: (الرجل) بمنزلة قولك: الرجل خير من المرأة، والضمير المنفصل وهو (هو) في قوله: (ما هو مستبد به) راجع إلى المبهم، والهاء في به إلى (ما) وما بمعنى شيء، والتقدير: واتصاف المبهم باسم الجنس شيء ذلك المبهم متفرد بذلك الشيء من بين سائر الأسماء التي يوصف بها، فيكون حاصل الكلام (أن المبهم لا يوصف إلا باسم الجنس)، أما وصف المبهم بالمشتق فما هو أشد مجانسة فهو أحسن. ياتيه أنك إذا قلت: مررت بهذا الكاتب أو العاقل، فهو أحسن من قولك: (بهذا الرجل الطويل)؛ لأن الكاتب والعاقل لا يكونان لكل جنس، بخلاف الطويل فإنه لا يقترب الرجل في كونه مقصوراً على جنس دون جنس، ومقتضى المبهم أن يوصف باسم الجنس فما قارب اسم الجنس في كونه مقصوراً، على جنس دون آخر كان أدخل في الصلابة وازداد حسناً.

(١) في ب: «إن اسم الجنس لا يقع صفة إلا المبهم، والمشتق من الأصل وع، لانه لصوب المشتق مع المعنى.

(٢) في ب: (بهذا الطويل) والمشتق من الأصل وع.

(٣) في ب: «لا يكونان» والمشتق من الأصل وع.

• فصل • وَمِنْ حَقِّ الْمَوْصُوفِ أَنْ يَكُونَ أَخْصَّ مِنَ الصِّفَةِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا، وَلِذَلِكَ أَمْتَنَعَ وَصَفُ الْمُعْرِفِ بِاللَّامِ بِالْمُبْهَمِ ، وَبِالْمُضَافِ إِلَى مَا لَيْسَ مُعْرِفًا بِاللَّامِ لِكَوْنِهَا أَخْصَّ مِنْهُ نَحْوُ: جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ عَمْرٍو.

قوله : «ومن حق».

حقُّ الصفة أن تكون أعمُّ من الموصوف، لأنها مشتركة، فالكريم يكون لزيد كما يكون لعمر، ولا اشتراك إلا بالعموم، قال الأهوازي^(١): (لأن من حقِّ المُخَاطَب إذا خاطب غيره أن يلقي إليه أخص الأسماء التي يعرفها اختصاراً وإيجازاً، ثم إذا أشكل عليه ذلك يَبَيِّنُه بما يقاربه، فأما أن يلقي إليه الأعمُّ ثم يتبعه بالأخص فهو على خلاف ما وضع عليه الكلام، فلذا لم يجز مررت بالكريم زيد، على أن يجعل الكريم موصوفاً وزيد صفته، لأن الموصوف أعم، فلا يجوز، وإن كان الموصوف مساوياً للصفة فلا يمتنع الوصف، نحو: جاءني الكريم ابنُ الكريم وصاحبُ زيد صاحبُ عمرو. (ولابد من أن تعلم أن كون حق الموصوف أن يكون أخصَّ أو مساوياً لمخصوص بوصف المعرفة، ألا ترى إلى صحة قولك: شيء طويل، مع كون الموصوف أعم لا أخص، ولأما مساوياً، كما صح قولك: رجل طويل، مع كون الموصوف أخص، فعلم أن هذا الفصل ليس بمسوق على عمومته)^(٢).

(١) هو علي بن مهزيار الأهوازي الذورقي الشيعي أبوالحسن، فقيه مفسر مشارك في بعض العلوم من تصانيفه الكثيرة: حروف القرآن، الأنبياء، المكاسب - انظر معجم المؤلفين

(٢) ٢٤٧/٧ ما بين القوسين ابتداء من قوله: «ولابد وانتهاء بقوله على عمومته» ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

• فصل • وَحَقُّ الصِّفَةِ أَنْ تَصْحَبَ الْمُوصُوفَ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ
ظُهُورًا يُسْتَفْنَى مَعَهُ عَنْ ذِكْرِهِ، فَحَيْثُ يَجُوزُ تَرْكُهُ وَإِقَامَةُ الصِّفَةِ مَقَامَهُ
كَقَوْلِهِ:

١ - وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَعُ

قوله : « فَحَيْثُ يَجُوزُ تَرْكُهُ » .

لأن اللفظ إنما يذكر ليحصل المعنى، والمعنى حاصل، فأية حاجة تدعو إلى
ذكر ذلك اللفظ، ألا تراهم لم يضعوا الضمير المخاطب في (انص) و(تنص) لفظاً
للعلم به، وحصول المعنى بدونه، فكذا فيما نحن فيه.

٤ م - أما البيت الأول: (١)

فَالسَّرْدُ: نسج الدرع، وَقَضَاهُمَا: أَحْكَمَهُمَا وِفَرَّغَ مِنْ عَمَلِهِمَا وَأَرَادَ بِدَاوُدَ: داود
النبي - عليه السلام - ، والدرع تنسب إليه، لأن سرد الدرع كان من معجزاته، وفي
التنزيل: ﴿وَأَلَّنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ (٢) فلما نسبت إليه الدرع وذكر أن داود - عليه السلام -
أحكمهما وضح أن المراد بالمسرودين: الدرعان، فوقع الغنية عن ذكرهما.

ورجل (صَنَعَ): أي صنيع اليدين، والسوابغ: جمع السابغة، وهي الدرع
التامة، (وَتَبَعُ): عطف بيان (لصنع السوابغ)، قيل: تَبَعُ في اليمن كالخبيفة في
بغداد، أي يسمى كل ملك في اليمن تَبَعًا، لأنه ملك يتبع ملكاً، كما أن الخبيفة
إمام يخلف إماماً.

(٢) عنى بالبيت الأول قول أبي ذؤيب - وقد استشهد به الزمخشري في المبرور

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تَبَعُ

انظر شرح أشعار الهذليين ١: ٣٩ وقد مر آنفاً - انظر ص ١٢٠، ١٢١

(٣) سورة ساء آية ١٠

وَقَوْلُهُ :

٢ - رَبَّاءُ شَمَاءُ لَا يَأْوِي لِقُلْتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبْلُ
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصْرَتُ الْأَطْرَفِ عَيْنٌ ﴾ وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ ،
وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ :

٣ - كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُفَقِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ
أَي جَمَلٍ مِنْ جَمَالِهِمْ .

وَيُرْوَى :

وَعَلَيْهِمَا مَا ذِئْبَانِ .

وَالْمَادِيَّةُ : الْبَيْضَاءُ اللَّيْنَةُ ، وَيُرْوَى :

وَتَعَاوَرَا مَسْرُودَتَيْنِ .

يُرِيدُ : تَعَاوَرَاهُمَا بِالطَّعْنِ مَرَّةً وَبِالضَّرْبِ أُخْرَى . وَالتَّعَاوَرُ : التَّدَاوُلُ .

٢٤٨ - وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي (١) :

ف (رَبَّاءُ) : فَعَّالٌ : مِنْ رَبَّاتُ الْجَبَلِ صَعِدَتْ ، وَ (شَمَاءُ) : صِفَةُ هَضْبَةٍ ، وَ (الْأَوْبُ
وَالرَّجْعُ) : الْمَطَرُ ، لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ السَّحَابَ يَحْمِلُ الْمَاءَ مِنَ الْأَرْضِ ، فَلِرَجُوعِ
الْمَاءِ إِلَيْهَا سَمَّوْهُ بِالْأَوْبِ وَالرَّجْعِ ، وَقِيلَ : الْأَوْبُ جَمَاعَةُ النَّحْلِ ، وَقِيلَ : السَّحَابُ ،
وَ (السَّبْلُ) : الْمَطَرُ بَيْنَ السَّحَابِ وَالْأَرْضِ وَالْبَيْتُ لِلْمَتَنَحِّلِ الْهُذَلِيِّ يَرِثِي ابْنَهُ أَثِيلَةَ ،
وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَرْتَفِعَةَ الَّتِي لَا يَقْصِدُهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْمَطَرُ لَا تَكُونُ إِلَّا هَضْبَةً .

(١) نَصُّهُ : رَبَّاءُ شَمَاءُ لَا يَأْوِي لِقُلْتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبْلُ

وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ لِلْمَتَنَحِّلِ الْهُذَلِيِّ - دِيوَانُ الْهُذَلِيِّينَ ٣ : ١٢٨٥ - وَانْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٣ : ٥٩ -
وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ « رَبَّاءُ شَمَاءُ » وَالْمُرَادُ رَجُلٌ رَبَّاءُ رُبُوءٌ أَوْ رَابِيَةٌ شَمَاءُ فَهُوَ فَعَّالٌ مِنْ قَوْلِكَ :
رَبُوتُ الرَّابِيَةِ إِذَا عَلَوْتَهَا وَضَعَفَ الْعَيْنَ لِلتَّكْثِيرِ وَالْهَمْزَةُ فِي آخِرِهِ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامُ
الْكَلِمَةِ كَهَمْزَةِ كَسَاءٍ وَغَطَاءٍ .

وقال :

٤ - لو قلت ما في قومها لم تيشم بفضلها في حسب وميسم
أي مافي قومها أحد . .

٢٤٩ - وأما البيت الثالث^(١) :

فالتقدير فيه : كأنك جمل من جمال هذه القبيلة ، أي كأنك جبان في الحرب
لا تقدر على الطعان والضراب فلا تقرب إلى الحرب بل تنفر عنها كما ينفر الجمل
عن صوت الشن وهو القربنة الخلق وعن قعقعتيه .

٢٥٠ - وأما البيت الرابع^(٢) :

فمعناه : لو قلت هذا الكلام ، وهو مافي قومها أحد يفضلها ، لم تكن أنما ، ولو
فضلتها على قومها كلهم كنت صادقاً .
كسر التاء في (تيشم) والأصل تأثم على طريقة قولك : تعلم بكسر التاء ،
وسنذكره في المشترك إن شاء الله تعالى .

(١) نصّه : كأنك من جمال بني أقيش . يُقَعِّعُ خَلْفَ رُجْلَيْهِ بِشَنْ

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٦ من قصيدة على بحر الوافر وعدتها ثلاثة
وعشرون بيتاً . وانظر ابن يعيش ٥ : ٧٩ - والخزانة ٥ : ٦٧-٧١ . والشاهد فيه قوله : « من
جمال بني أقيش » حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه . إذ الأصل : (كأنك جمل من جمال
بني أقيش) .

(٢) نصّه : لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشَمْ يُفْضَلُهَا فِي حَسْبٍ وَمَيْسَمٍ

وهو من الرجز نسبته ابن يعيش في شرحه ٣ : ٦١ لأبي الأسود الجعفي ولم ينسب سيره في
الكتاب ٢ : ٣٤٥ بينما قال فيه البغدادي في الخزانة ٥ : ٦٤ : هذا البيت من رجز لحكيم
ابن نعيمة الرعي .

وهو شاهد على أن جملة يفضلها صفة لموصوف محذوف هو بعض المحرور في ، أي
مافي قومها أحد يفضلها .

وَمِنْهُ:

• أَنَا ابْنُ جَلَا •

أَيُّ رَجُلٍ جَلَا.

والإِيسَم): الجَمَال هنا، والأصل مَوْسَم، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فإن قلت: فلم جاز في جمعه مَيَاسِم مع زوال موجب انقلاب الواو ياء لزوال السكون والكسرة؟ قلت: ذاك بالنظر إلى ظاهر مَيْسَم أما إذا نظرت إلى الأصل فالواو كمواسم، ونظيرهما قولهم: في جمع نائم وخائف: نِيَمٌ وَنُومٌ وَخُيْفٌ وَخُوفٌ.

قوله: «أي رجل جلا».

أي وضع أمره وانتشر أو كشف التدابير قال:

٢٥١- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَعَ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي^(١)

(والدليل على حذف الموصوف)^(٢) هنا منعه التنوين عن الابن، وامتناع أن يضاف الابن إلى (جلا)، لأنه ليس باسم أبيه، فيضاف إليه، وإذا جعلناه صفة، لا بد من أن يكون فعلا، ولا يضاف إلى الفعل إلا اسم الزمان أو المكان على ماضى، والابن ليس واحداً منهما، فثبت أن المضاف إليه محذوف وهو الموصوف.

(١) البيت من الوافر نَسَبُهُ سَبِيوهِ فِي الْكِتَابِ ٣: ٢١٧ لسحيم بن وثيل اليربوعي، وكذلك في ابن يعيش ٣: ٦٢ والخزاعة ١: ٢٥٥-٢٦٦، وللبغدادي فيه شرح وتعليق كثير. والشاهد فيه قوله: «أنا ابن جلا» حتى جعلت (جلا) صفة لمحذوف أي رجل جلا. والمعنى: «أنا ابن رجل كشف غياهب الأمور وطلع الدروب الوعرة وأبرز للحرب واضعا للعِمَامَةَ، حاسر الرأس حتى صرت معروفاً بذلك».

(٢) في ب: «والدليل على حذف المضاف، والمثبت من الأصل وع لأنه الصواب».

وَقَوْلُهُ: بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ.

يَعْنِي بِكَفِّي رَجُلٍ. وَسَمِعَ سَبِيوَيْهَ بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُؤْتَوِقِ بِهِمْ يَقُولُ:
مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالِ كَذَا وَكَذَا، يُرِيدُ: مَا مِنْهُمَا وَاحِدٌ
مَاتَ...

فَإِنْ قُلْتُ: لَعَلَّ عَدَمَ دُخُولِ التَّنْوِينِ عَلَى (جَلَا) عَلَى مَذْهَبِ عَيْسَى بْنِ عَمَرَ^(١)،
فَمَذْهَبُهُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا سُمِّيَ بِهِ كَانَ كَوْنُهُ عَلَى صِيغَةِ الْفِعْلِ سَبِيئاً وَالْعِلْمِيَّةُ سَبِيئاً آخَرُ،
فَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَلِذَا مَنَعَ هُوَ صَرْفَ نَحْوِ: (قِيلَ) بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ
صَرْفَ مِثْلِهِ الْخَلِيلِ وَسَبِيوَيْهَ وَجُمْهُورِ النَّاسِ، قُلْتُ: ذَلِكَ مَذْهَبٌ بَاطِلٌ يَدُلُّ عَلَى
بَطْلَانِهِ مَا نَقَلَهُ الثَّقَلَةُ الثَّقَاتُ عَنِ الْعَرَبِ الْفَصَاحِ، مِنْ صَرْفِ كَعْسَبٍ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ
فَعْلٌ يُقَالُ (كَعَسَبَ الرَّجُلُ) إِذَا مَشَى بِإِسْرَاعٍ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطْوِ، فَعَلِمَ أَنَّ مَا مَذْهَبٌ إِلَيْهِ
عَيْسَى بَاطِلٌ وَلَا تَنْوِينٌ فِي (جَلَا) فِي الْبَيْتِ فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ وَقَعَ صِفَةً
لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ.

وفيه تأويل آخر ذكره سبيويه^(٢)، وهو أن (جَلَا) من باب حكايات الجمل كأنَّ
(جَلَا) فيه ضمير، فيجب حكايته كما حكى (يزيد) في قوله:

١٩ م - نُبِئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدَ^(٣).

(١) مذهب عيسى بن عمر في هذا البيت أن (جَلَا) غير منصرف لأنه منقول من الفعل، ولم
يشترط غلبة الوزن بالفعل. قال سبيويه في الكتاب ٣: ٢٠٦ «وَأَمَّا عَيْسَى فَكَانَ لَا يَصْرِفُ
ذَلِكَ، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ الْعَرَبِ، سَمِعْنَاهُمْ يَصْرِفُونَ الرَّجُلَ يُسَمَّى كَعْسَباً وَإِنَّمَا هُوَ فَعْلٌ مِنْ
الْكَعْسَةِ، وَهُوَ الْعَدُوُّ الشَّدِيدُ مَعَ تَدَانِي الْخَطَا، وَالْعَرَبُ تَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ لِسَجْمِ بْنِ وَثِيلِ
الْيَرْبُوعِيِّ: أَنَا ابْنُ (الْبَيْتِ) وَلَا نَرَاهُ عَلَى قَوْلِ عَيْسَى وَلَكِنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَنَظَرَ
الْخَزَائِمَةُ ١: ٢٢٥، وَابْنُ بَيْعِشٍ ٣: ٦٢.

(٢) الكتاب ٣: ٢٠٧.

(٣) سبقت الإشارة إليه انظر ص ١٧٣

وَقَدْ يَبْلُغُ مِنَ الظُّهُورِ أَنَّهُمْ يَطْرَحُونَهُ رَأْسًا كَقَوْلِهِمْ :
الْأَجْرُعُ ، وَالْأَبْطَحُ ، وَالْفَارِسُ ، وَالصَّاحِبُ ، وَالْأَكْبُ ، وَالْأُورْقُ ،
وَالْأَطْلُسُ .

قَوْلُهُ :

٢٥٢ - بِكْفَى^(١) .

وَقِيلَ : مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرَ سَهْمٍ وَحَجَرٍ - وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَرِّ^(٢)

جَادَتْ بِكْفَى

وَالْكَبْدَاءُ : قَوْسٌ يَمْلَأُ مِقْبَضُهَا الْكَفَّ ، يَقَالُ : امْرَأَةٌ كِبْدَاءٌ لِلضَّخْمَةِ الْوَسْطِ . أَيْ :
بِكْفَى رَجُلٌ .

قَوْلُهُ : يَطْرَحُونَهُ

الْأَجْرُعُ : الرَّمْلُ الْمُنْقَادُ الطَّوِيلُ ، وَالْأَبْطَحُ : مَجْرَى السَّيْلِ ، وَالْأُورْقُ : بَعِيرٌ فِي
لَوْنِهِ بَيَاضٌ إِلَى السَّوَادِ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلرَّمَادِ : أُورْقٌ ، وَذُنْبٌ أَطْلُسٌ : الَّذِي فِي لَوْنِهِ غُبْرَةٌ
إِلَى السَّوَادِ ، فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُوفُ فَيُقَالُ : بَعِيرٌ
أُورْقٌ ، وَذُنْبٌ أَطْلُسٌ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الْمَصْنَفِ فِي النَّصَائِحِ الْكِبَارِ^(٣) :

(١) الْبَيْتَانِ مِنَ الرَّجَزِ وَهُمَا فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ ٣: ٦٢ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ وَكَذَلِكَ فِي الْخَزَانَةِ
٥: ٦٦ حَيْثُ قَالَ الْبَغْدَادِيُّ : وَهَذَا الشَّاهِدُ قَلِمًا خَلَا مِنْهُ كِتَابُ نَحْوِي ، لَكِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ
لَهُ قَائِلٌ . أ. هـ . وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ : عَلَى أَنْ جُمْلَةٌ كَانَتْ مَعَ ضَمِيرِهِ الْمُسْتَرِ صِفَةً
لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ضَرُورَةً ، أَيْ بِكْفَى رَجُلٌ أَوْ إِنْسَانٌ كَانُ ، وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ ، . الْأَوَّلَى
بِكْفَى رَامٌ لِلْقَرِينَةِ . وَنَصَّ الْبَيْتُ الشَّاهِدُ : «تُرْمَى بِكْفَى كَانَتْ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ» . وَهَنَّاكَ
رَوَايَةً (جَادَتْ بِكْفَى) مِنْ الْجُودَةِ وَلَيْسَ الْجُودُ .
(٢) ذَكَرَ حَاجِي خَلِيفَةُ فِي كَشَفِ الظُّنُونِ ٢: ١٩٥٥ نَصَائِحَ الصَّغَارِ لِأَبِي الْقَاسِمِ جَارِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ
(٣) ابْنُ عَمْرِو الزَّمَخْشَرِيُّ وَلَهُ نَصَائِحُ الْكِبَارِ .

٢٥٣- الْإِنْسُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِنْسِ وَالْإِنْسُ أَنْ تَتَأَى عَنِ الْإِنْسِ
يَبَابُهُمْ مُلْسٌ وَلَكِنَّهَا عَلَى ذِئَابٍ مِنْهُمْ طُلْسٌ^(١)

فما معنى لقوله: يطرحونه رأساً؟ قلت: المراد بإطراحه أن هذه الأسماء إذا
أطلقت انصرفت إلى موصوفاتها المعهودة.
ألا ترى أنك إذا قلت: مربنا الأطلس، انصرف إلى الذئب.

(١) البيتان من السريع وقد مثل بالبيت الثاني على استعمال الصفة مع موصوفها في قوله، وعلى
ذئاب منهم طلس، من غير إطراح الموصوف وهو ما أجاب عليه الشارح أخيراً بقوله: المراد
بإطراحه أن هذه الأسماء استعملت مع الموصوفات فذلك هو الشائع وإذا طرحت فإن
صفاتها تسمى إليها لغلبيتها عليها.

البدل .

هُوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرَبَ : بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ وَبَدَلَ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ ، وَثُلَاثِيهِمْ ، وَنَاسًا مِنْهُمْ ، وَصَرَفْتُ وَجُوهَهَا أَوَّلَهَا . وَبَدَلَ الْأَشْتِمَالِ كَقَوْلِكَ : سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ ، وَأَعْجَبَنِي عَمْرٌ وَحُسْنُهُ وَأَدَبُهُ وَعِلْمُهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْهُ ، أَوْ بِمَنْزِلَتِهِ فِي التَّلْبِيسِ بِهِ ، وَبَدَلَ الْغَلَطِ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ بِحِمَارٍ فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى رَجُلٍ ، ثُمَّ تَذَارَكْتَهُ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي بَدَايَةِ الْكَلَامِ ، وَمَا لَا يَصْدُرُ عَنْ رَوِيَّةٍ وَفِطَانَةٍ .

قوله : «البدل» .

هو تابع مقصود بالذكر، ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد .
فقولنا تابع جنس يدخل تحته التوابع كلها، وقولنا : (مقصود بالذكر)، يُخرج الصفة والتأكيد وعطف البيان . وقولنا : (ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد) : يخرج المعطوف بالحرف، فإن المعطوف عليه لم يذكر قبله للتوطئة، وإنما كل واحد منهما مستقل بنفسه .

وبدل الغلط لم يدخل تحت هذا الحد، لأن ما قبله لم يذكر لتوطئة ولا لتمهيد، فإن أردت دخوله في الحد فقل : ذكر المتبوع وليس هو المقصود .

قوله : «على أربعة أضرب» .

وجه انحصاره في الأربعة أن البدل إن كان عين المبدل منه فهو بدل الكل من الكل وإن لم يكن عينه، فإن كان بعضه فهو بدل البعض من الكل، وإن لم يكن

بعضه، فإن لم يكن أجنبياً عنه فهو بدل الاشتمال، وإن كان أجنباً عنه فهو بدل الغلط، وإذا عرفت ما ذكرنا: فاعرف أن الضرب الأول يدل من حيث اللفظ لا من حيث المعنى ف ﴿صَرَطَ الَّذِينَ﴾ ^(١) هو ﴿الصَّرَطُ الْمُسْتَقِيمُ﴾ ^(٢).

والضرب الثاني: بدل من حيث اللفظ والمعنى، لأن أكثر القوم ليس بكلهم، وهذا الضرب هو الحقيقة في الإبدال؛ لأن ذكر الألفاظ للفائدة الجديدة وهي ترك الشيء إلى ما يخالفه لا إلى ما يماثله، لأن ذلك ذكر للشيء بلفظ آخر. فإن قلت: ما ذكرت يستدعي امتناع جواز الضرب الأول لعرائه عن فائدة جديدة، فما باله ساغ وشاع؟ قلت: إنما ساغ لما فيه من ضرب من البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: «لقيت آخاك زيدا» أو «لقيت زيدا آخاك» يعرف في الأول أن الأخ الملقى هو الذي اسمه زيد، وفي الثاني: أن الذي لقيه من جملة من يسمى زيدا هو الذي عرف بإخوته، والضمير في: (وجوها) (وأولها) ^(٣) للإبل، فكانك قلت: صَرَفْتُ وَجُوهَ الْإِبِلِ أُولَئِهَا، فأولها: بعضها، فهو كقولك: (رأيت قومك أَكْثَرَهُمْ)، أو (ثَلَاثَهُمْ)، وإنما جاز بدل الاشتمال، لأن الثوب في قولك: (سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ) لما اشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه كالرأس في: (ضَرَبَ زَيْدٌ رَأْسَهُ)، فجاز الإبدال هنا كما جاز ثَمَّ، وهذا الضرب بمنزلة الضرب الثاني في كونه بدلا عن لفظ ومعنى.

واختلف في تسمية بدل الاشتمال، فقيل: لأن الأول يشتمل على الثاني، وقيل: بالعكس، وكلاهما ليس بمستقيم لبطان الأول نحو: (سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ)، وبطلان الثاني نحو: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ)، وقيل: لاشتغال المعنى عليه وهو

(١) سورة الفاتحة آية ٧.

(٢) سورة الفاتحة آية ٦.

(٣) إشارة إلى مثال الزمخشري في المتن وهو: «صَرَفْتُ وَجُوهَهَا لَوُكُهَا».

* فصل * وَهُوَ الَّذِي يُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ لِنَحْوِ مَنْ التَّوَطُّةِ وَلِإِفَادِ بِمَجْمُوعِهِمَا فَضْلُ تَأْكِيدٍ وَتَبْيِينٍ لَا يَكُونُ فِي الْإِفْرَادِ ، قَالَ سَبِيؤُهُ عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَمْثَلَةَ الْبَدَلِ أَرَادَ : رَأَيْتُ أَكْثَرَ قَوْمِكَ وَثَلْثِي قَوْمِكَ ، وَصَرَفْتُ وَجُوهَ أَوْلِيهَا ، وَلَكِنَّهُ ثَنَّى الْأَسْمَ تَوْكِيداً .

وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ فِي حُكْمِ تَنْجِيَةِ الْأَوَّلِ إِذَا دَانَ مِنْهُمْ بِاسْتِقْلَالِهِ بِنَفْسِهِ وَمُفَارَقَتِهِ التَّأْكِيدَ وَالصَّفَةَ فِي كَوْنِهِمَا تَيَمَّنَيْنِ لِمَا يَتَّبَعَانِهِ ، لَا أَنْ يَعْثُوا إِهْدَارَ الْأَوَّلِ وَاطَّرَاحَهُ ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ : زَيْدٌ رَأَيْتُ غُلَامَهُ رَجُلًا صَالِحًا .

مستقيم ، فإنك إذا قلت : « أعجبنى زيد علمه » ، فمعنى الكلام مشتمل عليه على نسبة الإعجاب إلى العلم ، فالمشتمل عليه في المعنى هو البديل والدليل على صحة هذا القول ، أن الأبدال كلها كذلك ، فإنك إذا قلت : « أعجبنى زيد رأسه » فالإعجاب في النسبة إلى الرأس مثل الإعجاب في النسبة إلى العلم في احتمال المعنى عليه .

أما الضرب الرابع : فلا ملازمة له بالمبدل منه ، وإنما يكون ذلك عند الغلط ، ولا يكون في كلام فصيح ، والنحويون ذكروا هذا (القسم لتوفية الأقسام ، ولأنَّ الإنسان ليس بمصون عن الخطأ . فذكروا هذا) " الضرب لا لأنهم أرادوا بذلك تعليم الغلط ، ولكنهم قصدوا بذلك أن ينتبهوا على طريقة التدارك عند الغلط .

قوله : « هو الذي يعتمد » .

هذا هو الفرق بين الصفة والبديل ، إذ البديل مقصود إليه ، والمبدل منه مقصود به وشأن الصفة والموصوف على عكس هذا ، فالصفة مقصود بها والموصوف مقصود إليه ، فالحاصل أن المقصود في هذا الباب البديل لا المبدل منه ، أما في بدل الكل

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع .

.....

فلأن الأول هو الثاني، وإنما ذكر الأول لنحو من التوطئة وهي التمهيد، يقال: وطَّأت الفراش: أي مهدته، وفلان موطأ الأكتاف (وأما في بدل البعض وبدل الاشتغال) ("فكون الثاني مقصودا واضح لاختفاء فيه. وأما في بدل الغلط فالأمر أوضح. لأنه أراد أن يقول: مررت بحمار فسبق لسانه إلى رجل ثم تداركه بقول حمار.

قوله: «لا أن يعنوا إهدار الأول».

ذهب المصنف إلى أن قولهم البدل في حكم تنحية المبدل ليس على حقيقته، وقال: إنه مؤول بأن البدل ليس كالتأكيد والصفة في كونهما تتمتين للأول، وإنما هو المقصود بالحديث، لا أن المراد بذلك: إهدار الأول وإطراحه، وحيث أن تقول: «زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً» ("، فـ(رجلاً) بدل من (غلامه) فلو ذهبت إلى أن غلامه مُهدر مُطرح حتى كأن لم يكن مذكوراً لا يستقيم الكلام؛ لبقاء آخر الكلام أجنباً عن الأول لخلو الجملة وهي (رأيت رجلاً صالحاً) من ضمير يعود إلى زيد، ومن المعلوم أن لا بد في الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ من أن يعود منها ضمير إليه، ولو جعلت غلامه كأنه مذكور يستقيم الكلام، لأن قولك: «زيد رأيت رجلاً صالحاً بمنزلة قولك: «زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، هذا تقرير ما قاله المصنف، وبعضهم يُجرون قولهم: البدل في حكم تنحية المبدل على الحقيقة. والحجة قولهم: إن البدل هو القائم مقام الشيء لغة، فلو لم يُطرح الأول لا يكون الثاني قائماً مقامه، لأن الأول إذ ذاك قائم مقام نفسه وهذا واضح.

(١) في الأصل وب «وأما في بدل الغلط وبدل الاشتغال» والمثبت من ع

(٢) في الأصل: «رأيت زيدا غلامه رجلاً صالحاً» والمثبت من ن وع

فَلَوْ دَهَبَتْ تَهْدُرُ الْأَوَّلَ لَمْ يَسُدَّ كَلَامُكَ .

• فصل • وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ أَنَّهُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ ، بِدَلِيلِ مَجِيءِ ذَلِكَ صَرِيحاً فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا سُلُوفٌ مِّنْ أَمْنٍ مِّنْهُمْ ﴾ وَقَوْلُهُ : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُفُوفًا مِّنْ فَضْلِهِ ﴾ وَهَذَا مِنْ بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ .

قوله : « لَمْ يَسُدَّ كَلَامُكَ » .

يقال : سدَّ القول سداداً صار سديداً وهو من باب ضرب ، ويروى لَمْ يَسُدَّ بِالضَّمِّ عَلَى مَعْنَى لَمْ يَسْتَقِلْ ، يَعْنِي أَنَّ قَوْلَكَ : (زَيْدًا) مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ خَبَرُهُ ، وَالْمُبْتَدَأُ بِدُونِ الْخَبَرِ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِالْفَائِدَةِ ، فَإِذَا خَلَّتِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبِراً لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ ضَمِيرِهِ فُجُودَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَعَدَمُهَا بِمَنْزِلَةِ ، فَيَصِيرُ كَأَنَّكَ ذَكَرْتَ الْمُبْتَدَأَ بِدُونِ الْخَبَرِ ، فَيَتَحَقَّقُ عَدَمُ الْإِسْتِمَالِ .

قوله : « وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مُسْتَقِلًّا » .

﴿ لِمَن آمَنَ ﴾ ^(١) بَدَلُ مِنْ ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ وَ﴿ لِيُوتِيَهُمْ ﴾ ^(٢) ، بَدَلُ مِنْ ﴿ لِمَن يَكْفُرُ ﴾ ^(٣) ، وَقَدْ كَرَّرَ الْعَامِلُ الَّذِي هُوَ اللَّامُ كَمَا تَرَى ، وَإِنَّمَا كَانَ الْبَدَلُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ ، لِأَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ يَتْرَكَ إِلَى الْبَدَلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : (جَعَلْتَ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ) (كَانَ الْمَعْنَى جَعَلْتَ بَعْضَ مَتَاعِكَ عَلَى بَعْضٍ) ^(٤) ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْبَدَلِ عَامِلٌ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْمَبْدَلَ مِنْهُ بِخِلَافِ الصِّفَةِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدُ الْكَرِيمِ) ، لَمْ يَكُنِ الْمَوْصُوفُ فِي حُكْمِ الْمَتْرُوكِ ، بَلْ كَانَ هُوَ وَصْفَتُهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ .

(٢) سورة الزخرف آية ٣٣ .

(٣) سورة الزخرف آية ٣٣ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

* فصل * وَلَيْسَ بِمَشْرُوطٍ أَنْ يَتَطَابَقَ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا بَلْ لَكَ أَنْ تُبَدَلَ أَيُّ التَّوَعُّينِ شِئَتْ مِنَ الْآخِرِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ ، خَلَا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ إِذْ بَالَغَ النَّكْرَةَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا مَوْصُوفَةً ، كَنَاصِيَةٍ .

واحد في (باب الصفة)^(١) ، فيكتفى بعامل واحد في (باب الصفة)^(٢) ، ويعاد العامل في البدل ، أو يكون في حكم التكرير ، ولكن تقل الإعادة إذا كان العامل فعلا نحو : (رأيت قومك رأيت أكثرهم) لأن لفظ الحرف أحصر فلا يستبعد تكريره بخلاف لفظ الفعل .

قوله : «وليس بمشروط» .

إنما لم يشترط التطابق بين البدل والمبدل منه تعريفاً وتنجيهاً ؛ لأن البدل مستقل بنفسه ، وليس هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما الخروج عن حد المناسبة ولزوم الإحالة بكون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة .

قوله : «إلا موصوفة» .

لأن النكرة المبدلة من المعرفة إن كانت بدل الكل من الكل وهي هي في المعنى فلا يحسن أن يؤتى بما هو مقصود وهو قاصر عن غير المقصود بمراتب ، فاشترط الوصف ليذهب القصور ، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة ، وإن كانت غير بدل الكل من الكل لزم أن يكون ثم ضمير (يرجع إلى المبدل)^(٣) ، فإن كان الضمير متصلاً بها رَجَعَتْ معرفةً نحو : (أعجبني زيد رأسه) ، وإن كان منفصلاً عنها رَجَعَتْ

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و ب .

(٣) في الأصل : يرجع إلى المضمرة وصوابه المثبت من ب و ع للمضى .

• فصل • وَيَبْدَلُ الْمُظْهَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ الْغَائِبِ دُونَ الْمُتَكَلِّمِ
وَالْمَخَاطَبِ تَقُولُ: رَأَيْتُهُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٍ، وَصَرَفْتُ وَجُوهَهَا
أُولَهَا، وَلَا تَقُولُ: بِي الْمُسْكِينُ كَانَ الْأَمْرُ، وَلَا عَلَيْكَ الْكَرِيمِ
الْمُعْوَلُ...

موصوفة نحو: (أعجني زيد رأس له)، وهذا لا يتأتى في بدل الغلط لفوات ماذكرنا
من المعنى، وهذا دليل على أن بدل الغلط عندهم مُطْرَح، وقيل: اشترط الوصف
إذ لو لم يشترط الوصف لدخل في حد الغلط، فأنت إذا قلت: ﴿بِالْغَلَطِ نَاصِيَةٌ نَاصِيَةٌ﴾^(١)
فكانك أردت أن تقول: بनावية، فأدخلت الألف واللام غلطا فاستدركته بإسقاطهما
فقلت: ناصية، فأما إذا قلت: «بالناصية ناصية كاذبة» فقد جئت في الثاني ببيان
ليس في الأول، وخرج عن حد الغلط.

قوله: «دون المتكلم والمخاطب».

لأن البديل يُتَدَرَّجُ إليه من المبدل منه، والتدرُّج من شيء إلى شيء إنما يكون إذا
لم يقع بينهما تنافر وبين المظهر والمتكلم والمخاطب تنافر، لأن المظهر للغيبة
وهما لغير الغيبة، ولأن ضمير المتكلم والمخاطب لا يكون لغير واحد بخلاف ضمير
الغيبة نحو قولك: (جاءني غلام زيد فأكرمته)، فهذا الضمير يصلح أن يكون لزيد،
كما يصلح للغلام، وإذا قلت: (مررت بك) فالكاف لا تكون إلا للمخاطب
المعين، والإبدال للتبيين، فيختصُّ بموضع فيه احتمال خفاء فلذا جاز (مررت به
زيد) ولم يجز «بي المسكين»، ولا «عليك الكريم» فإن قلت: قد جُوزَ إبدال النكرة
من المعرفة، فكيف (امتنع)^(٢) إبدال المعرفة من معرفة هي أعرف منها؟ قلت: إنما
جُوزَ ثَمَّ لإيدان الصفة بمعنى لم يؤذن به المبدل منه، ولا يتأتى مثل ذلك في إبدال

(١) سورة العلق آية ١٥، ١٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع وجوده لازم.

وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمَظْهَرِ نَحْوُ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ. وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ وَمَرَرْتُ بِكَ بِكَ.

المظهر من ضمير المتكلم، فإن قلت: جُوزَ إبداله بشرط الوصف، قلت: هذا إبدال الكل من الكل، والبدل هو المبدل منه إذا كان بدل الكل من الكل، فلو وصفنا (الثاني لكنا وصفنا)^(١) الأول ووصفه ممتنع، لأن الضمير لا يقع موصوفاً.

قوله: بِزَيْدٍ بِهِ.

أعاد العامل لِيُرِيكَ مِثَالاً مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ.

قوله: «والمضمر من المضمر»

لأنَّ المضمرين بمنزلة المظهرين، يدل كل واحد منهما على ما يدل عليه الآخر فيجوز قولك: (رأيتك إياك)، و(مررتُ بك بك)، كما جاز (رأيتُ زيدا أخاك).

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب.

عطف البيان

هُوَ اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ يَكْشِفُ عَنِ الْمُرَادِ كَشْفُهَا، وَيَنْزِلُ مِنَ الْمَتْبُوعِ مَنْزِلَةَ
الْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ مِنَ الْغَرِيْبَةِ إِذَا تُرْجِمَتْ بِهَا وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ :
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ
أَرَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَهُوَ كَمَا تَرَى جَارٍ مَجْرَى
الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها .

قوله : «عطف البيان» .

هو ما كان اسماً محضاً كزيد، وعمر، بخلاف الصفة فهي أبداً مشتقة من
معنى لوجوده في الموصوف، استحق الموصوف أن يؤخذ له منه الاسم، فهذا وجه
المفارقة بينهما، ووجه الموافقة بينهما أنهما للإيضاح والبيان، ألا ترى أنك إذا
قلت :

٢٥٤ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(١) .

كان في «عمر» بيان، ألا ترى أن المخاطب يعلم أن الذي تعنيه ممن كُنِّيَ بهذه
الكنية هو الذي يسمى عمر، ولولا ذكرك عمر بعد قولك : أبو حفص ل بقي شائعاً بين
المكُنَّين بهذه الكنية، ولما جرى عطف البيان مجرى الصفة في البيان نزل منزلة
الصفة في باب النداء، ألا تراك تقول :

(١) الرجز في شرح المفصل لابن يعيش ٧١ : ٣ وقد نسب لرؤية بن العجاج وليس في ديوانه،
ومما جاء في حاشية شرح المفصل : «نسب الشارح هذا البيت لرؤية بن العجاج وهو شيء
لا أصل له، فإن رؤية غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات في سنة
خمس وأربعين ومائة. انظر شرح ابن يعيش ٧١ : ٣ حاشية ١ . والشاهد فيه أنه بَيَّن الكنية
«أبو حفص» حين توهم فيها الاشتراك بقوله : «عمر» إذ كان العلم فيه أشهر من الكنية .

• فصل • وَالَّذِي يَفْصِلُهُ لَكَ مِنَ الْبَدَلِ شَيْئَانِ :
أَحَدُهُمَا : قَوْلُ الْمُرَّارِ :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
لَأَنَّ (بَشْرًا) لَوْ جُعِلَ بَدَلًا مِنَ الْبَكْرِيِّ، وَالْبَدَلُ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ
الْعَامِلِ لَكَانَ التَّارِكُ فِي التَّقْدِيرِ دَاخِلًا عَلَى بِشَرٍ .

والثاني : أَنَّ الْأَوَّلَ هَهُنَا هُوَ مَا يُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ، وَوُرُودُ الثَّانِي مِنْ
أَجْلِ أَنْ يُوَضَّحَ أَمْرُهُ، وَالْبَدَلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ إِذْ هُوَ كَمَا ذَكَرْتُ
الْمُعْتَمَدُ بِالْحَدِيثِ، وَالْأَوَّلُ كَالْبَسَاطِ لِذِكْرِهِ .

(ياسعيدُ كرزُ وكرزاً)، بالرفع والنصب حملاً على اللفظ والمحل، كما تقول :
«يازيدُ الطريفُ والطريفُ» غير أن الصفة فارقت عطف البيان في التثنية لما بها من
المانع وهو لام التعريف، وبهذا وقعت المفارقة بينه وبين البدل فإنك تقول في
البدل : ياسعيدُ كرز، بالضم في كرز لاغير، كما تقول ياكرزُ ولا تنوين ولا نصب .

قوله : «وَيُنَزَّلُ مِنَ الْمَتَّبِعِ مَثَلَةُ الْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ مِنَ الْغَرِيبَةِ» .
إشارة إلى أن عطف البيان كاشف عن الذات لا عن الحال، على خلاف شأن
الصفة فهي كاشفة عن الحال لا عن الذات .

قوله :

٢٥٥ - أَنَا ابْنُ

تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا : أَيِ تَنْتَظِرُهُ وَاقِعَةً حَوْلَهُ، لَأَنَّ الطَّيْرَ لَا تَنْتَازِلُهُ مَادَامَ بِهِ رَمَقٌ، (وبشر) :

(١) البيت من الوافر وقد نسبه سيويه في الكتاب ١ : ١٨٢ إلى المرار الأسدي، وكذلك فعل
ابن يعيش في شرحه ٣ : ٧٢ والبيت بنماه :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
والشاهد فيه قوله (بشر)، على أنه عطف بيان من البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً من جهة
أن البدل على نية تكرار العامل .

عطف بيان «للبكري» وليس ببدل منه ، لأنه لو كان بدلا منه والبدل (في حكم تكرير العامل)^(١) لكان (التارك) في التقدير داخلا على «بشر» ، ولا يجوز «التارك بشر» ، كما لا يجوز «الضارب زيد» .

فإن قلت : ليس حكم التابع كحكم الأصل ، فإنهم اتفقوا على جواز «كل شاة وسخلتها بدرهم» ، وعلى جواز «رب رجل وغلame» مع أنهم اتفقوا على امتناع «كل سخلتها» و«رب غلامه» (فلا يلزم)^(٢) من امتناع «التارك بشر» صريحا امتناع «التارك بشر» تقديرا ، والجواب : أن البدل في حكم تكرير العامل في جميع المواضع بخلاف المعطوف ، فإنه إن كان في بعض المواضع في حكم التكرير كما في نحو : (يا زيد وعمرؤ بالضم) ، فليس في كل المواضع (يا)^(٣) في حكم التكرير ، فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم التكرير لعامله ، جواز تابع في حكم تكرير العامل .

(١) في الأصل وع في حكم تنحية المبدل والمثبت من ب ، وهو الصواب .

(٢) في ع : «فيلزم» والمثبت من الأصل وب لأنه يناسب المعنى .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب وع والمثبت من الأصل ووجوده ضرورة للسياق .

العطف بالحروف

هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَ
يَتَوَسَّطُ الْحَرْفُ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ فَيُشْرِكُهُمَا فِي إِغْرَابٍ وَاجِدٍ .
وَالْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ تُذَكِّرُ فِي مَكَانِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

قوله : «العطف بالحرف» .

هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة^(١) ، ثم العطف يطلق على
عمل المتكلم هذا العمل المخصوص ، وعلى نفس المعطوف ، وهو المراد هنا ،
لأنه يفصل ما تقدم من قوله : تأكيد وصفة إلى آخره ، وتلك المذكورة تابع ، والتابع
هنا هو نفس المعطوف لا ذلك العمل المخصوص . إذا عرفت هذا فاعرف أن
المعطوف عليه ، إن كان ظاهراً جاز عطف الظاهر عليه مطلقاً نحو : «جَاءَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو» ، و«رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا» و«مررت بزييد وعمر» ، وإن كان المعطوف مضمراً
مُنْفَصِلًا جاز العطف أيضاً .

ولا يتأتى عطف المجرور إذ لا منفصل للمجرور «كَجَاءَنِي زَيْدٌ وَأَنْتَ» و«رَأَيْتُ
زَيْدًا وَإِيَّاكَ» ، وإن كان مُتَّصِلًا امتنع عطفه كما سيجيء .
فهذه أقسام ثلاثة في العطف على المظهر ، فإن كان الأول مضمراً منفصلاً
والثاني ظاهراً جاز العطف ، ولا يجيء ذلك في المجرورات .
وإن كان الثاني مضمراً منفصلاً جاز أيضاً ، وإن كان متصلاً امتنع عطفه ، وهذه
الثلاثة أقسام في العطف على المضمير المنفصل .

(١) الحروف العشرة هي : وَ ، فَ ، ثُمَّ ، أَوْ ، بَلْ ، حَتَّى ، لَا ، أَمْ ، لَكِنْ ، وَإِذَا ،
الخلافاً فيها قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣ : ٥٤ : (وزعم أكثر النحويين أن «إِذَا»
الثانية في الطلب والخبر نحو : «تزوج إماماً هندا وإما أختها» وجاءني إماماً زَيْدٌ وإماماً عمرو بمنزلة
«أَوْ» في العطف والمعنى) .

* فصل * وَالْمُضْمَرُ مُنْفَصِلُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهَرِ، يُعْطَفُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ، تَقُولُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَنْتَ، وَدَعَوْتَ عَمْرًا وَإِيَّاكَ، وَمَا جَاءَنِي إِلَّا أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمْرًا.

وَأَمَّا مُتَّصِلُهُ فَلَا يَتَأْتِي أَنْ يُعْطَفَ وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ، خَلَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي مَرْفُوعِهِ أَنْ يُؤَكَّدَ بِالْمُنْفَصِلِ، تَقُولُ: ذَهَبَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَذَهَبُوا هُمْ وَقَوْمُكَ، وَخَرَجْنَا نَحْنُ وَبَنُو تَمِيمٍ، وَقَالَ تَعَالَى: «فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ».

فإن كان الأول مضمرا متصلا والثاني ظاهرا، فإن كان مرفوعا لم تعطف عليه إلا بعد تأكيده بالمنفصل، أو بمجيء ما قام مقامه.

وإن كان مجرورا لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار.

وإن كان منصوبا عطف عليه من غير شريطة.

فإن كان الثاني مضمرا منفصلا فعطفه في الرفع بالتأكيد، وفي النصب بغير شريطة، ولا يقع في المجرور.

فإن كان الثاني مضمرا متصلا تَعَنَّرَ عطفه إلا بإعادة العامل، وهذه ثلاثة أقسام في العطف على المضمَر المتَّصِلِ، وَالْعِلْلُ تُذَكِّرُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «وَالْمُضْمَرُ مُنْفَصِلُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُظْهَرِ».

أي المنفصل بمنزلة المظهر في أنه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو: «أنت زيد» و «زيد أنت»، كما أن المظهر كذلك، فكذاك يجوز (أن يعطف عليه) "وإن

(١) في ع: (أن يعطف عليه مضمرا والمثبت من الأصل وب).

يعطف على غيره نحو: (جاءني زيد وأنت)، (وما جاءني إلا أنت وزيد)، والمعنى في ذلك أن المنفصل مستقل بنفسه كالمظهر، فيجوز فيه التقديم والتأخير والعطف عليه، وعطفه على غيره، كما جازت هاتيك في المظهر.

قوله: «وأما مُتَّصِلُهُ».

الضمير المتصل لا يجوز أن يعطف على غيره، إذ لو عطف انقلب المتصل منفصلاً، وإحالة كون المتصل مُتَّصِلاً بَيِّنَةٌ لانتحى.

ويجوز أن يعطف على المتصل، لكن في المتصل المرفوع لابد من أن يؤكد هو بالمنفصل ثم يعطف عليه، نحو: (ذهبت أنت وزيد)؛ لأن المرفوع بمنزلة الجزء من الفعل لكونه فاعلاً، ولا يجوز العطف على بعض الكلمة، إذ العطف يجعل المعطوف تبعاً للمعطوف عليه، والجزء أدنى من الكل فلا يحسن أن يكون القوي تبعاً للضعيف الذي لا يستقل بنفسه، ووجه آخر أن المتصل المرفوع لما كان جزء الفعل، صار العطف عليه عطفًا على الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع، ونحو قوله:

۲۵۶ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى^(١).

بعطف «الزهر» على المتصل المرفوع المنوي في «أقبلت» بدون التأكيد محمول على ضرورة الشعر، فإن قُلْتُ: لم لا يجوز أن يكون المعطوف عليه في «ذهبت أنت وزيد» هو «أنت» لا التاء؟ قلت: لأن المعطوف عليه يتعلق به الحكم السابق كالذهاب في هذه الصورة، وما يتعلق به الذهاب هنا هو التاء في «ذهبت»

(١) هذا صدر بيت من الخفيف وقد نسب ابن عيش في شرحه ٣: ٧٦ إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه وإنما هو في ملحقاته ص ٤٩٨ وعجزه: كَبَاجِ الْمَلَأَ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا. والشاهد فيه عطف (زهر) على المضمرة المستكنة في الفعل ضرورة وكان الوجه أن يقول: إذ أقبلت هي وزهر فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه.

.....

لا أنت، فلم يجوز أن يكون المعطوف عليه هو «أنت»، وقوله: (ويعطف عليه)^(١) بالرفع لا بالنصب، فإن قلت: هل بين كون المتصل المرفوع مستترا وكونه غير مستتر فصل؟ قلت: نعم، فقولك في الشعر: (ضربت وزيد) أحسن من قولك فيه: (زيد ضرب وعمرو)، لأن الضمير في: (ضربت) لفظ، والضمير في (ضرب) لالفظ له، وكلما كان أذهب في الاتصال، كان أبعد من العطف.

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «وأما متصله فلا يتأتى أن يعطف ويعطف عليه»

وَقَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

«قُلْتُ : إِذَا أَقْبَلْتُ وَرُؤْهُرُ تَهَادَى»

مِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ ، وَتَقُولُ فِي الْمَنْصُوبِ : ضَرَبْتُكَ وَزَيْدًا . . .

٣٥٦م- قوله : «قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ»^(١)

تمامه : كَنَعَاكِ الْمَلَأَ تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

الزُّهْرُ : جمع زهراء ، وهي البيضاء ، وتهادى : تميلُ في مشيتها يمينا وشمالا (وهو إما حال عن الزهراء)^(٢) أو عن الضمير في أقبلت : والنعاك : نعاك الوحش (وهي البقر)^(٣) . والمَلَأَ : الصحراء ، وتَعَسَّفَنَ رَمَلًا : يريد أن هؤلاء النسوة إذا وقعت في الرمل فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيئا ، (وتتحرك أحشاؤهن)^(٤) شبه مشي النساء بمشي بقر الوحش التي وقعت في رمل متعقد يُتعب من مشي فيه .

قوله : «وتقول في المنصوب» .

جاز العطف على المتصل المنصوب بدون التأكيد لكونه مُتَّصِلًا بما قبله لفظا لاتقديرا ؛ لأن المفعول فضلة ؛ ولذا لم يُغَيَّرْ له بناء الفعل نحو : (نَصَرَكَ ونصركما) . ولايجيء المنصوب مُسْتَتْرَا بوجه ، فهذا مشعر بأن اتصاله بما قبله ضعيف ، والأصل أن يسوغ العطف على الاسم ، (فلا يترك الأصل)^(٥) إلا بدليل ثابت من كل وجه بخلاف المتصل المرفوع ، فإنه متصل بما قبله لفظا وتقديرا ؛ ولذا غُيِّرَ له بناء الفعل نحو ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا ، بتسكين الباء ؛ لثلا يلزم المرفوض في كلامهم وهو توالي أربع

(١) انظر ص ٧٨١ حاشية ١ .

(٢) في ب : «وهو حال من الزهراء» والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : «وهي البقر والواحدة نعجة» .

(٤) في ب : «وتتحرك أحشاؤهن لتكلفهن ثقل قوائمهن» .

(٥) في الأصل : «فلا يترك الاسم» والمثبت من ب وع .

وَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٌ وَلَكِنْ يُعَادُ الْجَارُ، وَقِرَاءَةُ حَمْزَةٍ
«وَالْأَرْحَامِ» لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْقَوِيَّةِ .

حركات في كل واحدة، ولا يكون ضربت بمنزلة كلمة واحدة إلا بعد أن يثبت
الاتصال بين التاء وضرب لفظا وتقديرا، وكفى دليلا على تمام اتصال المتصل
المرفوع بما قبله أن يجيء مستترا كما في نحو: (زيدُ نص) (وانصر يا زيد).
قولُه : «وَلَا يُقَالُ مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٌ» .

(لا يجوز العطف على المتصل المجرور، ولا يجوز مررت بك وزيد، أو به
وزيد، ولا هذا غلامك وزيد)^(١)، ويلزم أن تُعيد الجار فتقول : (مررت بك وزيد)^(٢)،
وهذا غلامك وغلام زيد، والسُّرُّ في هذا أن الضمير المجرور فيما ذكرنا بمنزلة
التنوين، ألا ترى أنه لا يجيء فضلة مما قبله ولا يلفظ إلا متصلا، كما أن التنوين
كذلك، فكأن الضمير في (بك) وغلامك كالجاء مما قبله، والعطف على بعض
الكلمة ممتنع، ألا ترى أنك لو قلت : إني أعطف على دال زيد دون باقي حروفه،
أو على التنوين منه خرجت عن سنن كلامهم، والشاهد لفرط اتصال المجرور بما
قبله أنه ليس هنا ضمير منفصل مجرور بإزاء أنت في المرفوع، (فاتصال المجرور
إذا أشد من اتصال المرفوع)^(٣)، ولذا كثر العطف على المتصل المرفوع في الشعر
ولم يكثر ذلك في المجرور، ومما جاء العطف فيه على المجرور قوله :

٢٥٧ - فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْفَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٤)

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع ووجوده ضرورة تميما للمعنى
اللاحق به .

(٢) في ب : «مررت به وزيد» والمثبت من الأصل و ع وكلاهما جائز .

(٣) ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٤) البيت من البيط وهو من شواهد سيبويه التي اصطلاحوا على أنها مجهولة القاتل - انظر

الكتاب ٢: ٣٨٣، ومعنى قربت اخذت وشرعت، يقول إن هجاءك الناس وشتمهم صار أمرا معروفا لا يتعجب منه، فلا تعجب إذا أخذت في هجائنا، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر، والشاهد فيه قوله: (والأيام) بالكسر حيث عطفها على الضمير المجرور في بك بدون إعادة الخافض.

وإذا كان الجندِيُّ يقبح في الإقليد العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فذلك دخول منه في معترك الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة ففي حين أجاز الكوفيون العطف على المجرور من غير إعادة الجار مستلدين لذلك بالنقل والقياس، منع البصريون ذلك إلا بإعادة الخافض، والجندِيُّ هنا ذاهب مذهب البصريين مع كثرة ما اشتهر من العطف على المجرور في كلامهم بدون إعادة الجار شعرا كان أم نثرا وهو، أمر تَبَّ عليه أبو حيان الأندلسي وقال بجوازه مطلقا في الكلام ورد على المانعين للعطف إلا بإعادة الجار محتجا لذلك بأمثلة من السماع والقياس بقوله: «والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقا، لأن السماع يعضده والقياس يقويه، أما السماع: فما روي من أقوال العرب (ما فيها غيرُه وفَرَسِه) بجرِّ فرسه عطفًا على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيرُه وغير فرسِه، والقراءة الثانية في السبعة: (تساءلونُ به بالأرحام)، أي وبالأرحام، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل. قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين وحمزة، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب.

وقد ورد ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر:

تَعَلَّقُ فِي بَيْتِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غَوُطُ نَفَانُفٍ

وقال آخر: هَلَّا سَأَلْتُ بَذَى الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُخْرِقِ

وقال آخر: بَنَّا أَبَدًا لَا غَيْرِنَا تَدْرُكُ الْمُنَى وَتُكْشَفُ غَمَاءُ الْخُطُوبِ الْفَوَادِحُ

وقال آخر: إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلِي بِهَا وَسَعِيرِهَا

وقال آخر: لَوْ كَانَ لِي وَزِيرٌ ثَلَاثُ وَرَدَتْ مِنَ الْجَمَامِ عِدَانًا شَرُّ مَوْزُودِ

وقال آخر: إِذَا بَنَّا بِلِ أُنَيْسَانَ انْقَطَعَتْ فِتْنَةُ ظَلَمَتْ مُؤْمِنَةً بِمَنْ تُنَادِيهَا

وقال أبو العباس بن مرداس:

أَكْرُ عَلَى الْكِتَابَةِ لَا أَبَالِي

أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا

عطف الأيام على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، ومثل هذا يجوز في الشعر مع القبح .

أي قَرَبَتْ كَلَامَكَ الْقَبِيحَ هَاجِياً وشاتماً، وقوله: (فأذهب) أمر على طريق التهديد، (فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ): أي أنت يُتَوَقَّعُ منك أفعالاً قبيحة، ولا تعجب من أن يفعل القبيح مثلك، كما أن الأيام يتوقع أن يرد فيها كل ما يُعْجَبُ منه، وأما قراءة حمزة^(١) (واتقوا الله الذي تساءلون به وَالْأَرْحَامِ) (٢) بِجَرِّ الْأَرْحَامِ فقد رُدَّتْ، وأجمعوا على أنها غير متوجهة، وإنما الصحيح على النصب على حذف المضاف كأنه قال: واتقوا الله الذي تساءلون به، وَقَطَعَ الْأَرْحَامِ، فإن قلت: ينبغي أن لايجوز العطف على المجرور المظهر أيضا إلا بإعادة الجار، نحو: غلام زيد وغلام عمرو، لأن هذا بمنزلة التثنية، فزيد في (غلام زيد) قد وقع موقع التثنية في غلام زيد، قلت: هذا الوجه مشترك فيه بين المظهر والمضمر، فالكاف في غلامك أيضا واقع موقع التثنية في غلام، وللمضمر وجه آخر سالم في كونه بمنزلة التثنية، وهو ما ذكرناه قبل، فيكون المظهر مفارقاً للتثنية من ذلك الوجه، والشيء إذا شابه الشيء من وجه لا يأخذ حكم المشابهة من وجهين، ألا ترى أن (سعاد) لما شابه الفعل من وجهين منع التثنية الذي لا يكون في الفعل، و«زيداً» لما شابهه من وجه واحد وهو التعريف لم تعدل به عن منهجه، ولم يكن لتلك المشابهة تأثير، فكذا فيما نحن بصدد.

= وقال سيويه: فالיום قَرُبَتْ نَهْجُونَا وَتَشَيْمُنَا . . . (البيت).

البحر المحيط ٢: ١٤٨، والإنصاف ٤٦-٤٧.

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جزء ٢ ص ٢٤٧.

(٢) سورة النساء آية ١.

ومن أصناف الاسم: المبني

وَهُوَ الَّذِي سُكُونُ آخِرِهِ وَحَرَكَتُهُ لَا يَعْمَلُ ، وَسَبَبُ بَنَائِهِ :
مُنَاسَبَتُهُ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ بِوَجْهِ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ ، بِتَضَمُّنٍ مَعْنَاهُ نَحْوُ : أَيْنَ
وَأَمْسٍ ، أَوْ شَبَهُهُ : كَالْمُبْهَمَاتِ . .

* المبني *

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَبْنِي :

سُمِّيَ مَا سُكُونُ آخِرِهِ وَحَرَكَتُهُ لَا يَعْمَلُ مَبْنِيًا ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ اللَّزُومِ وَالِدَوَامِ عَلَى
حَالِهِ ، مَنَقُولًا عَنْ هَذَا الْبِنَاءِ الْمَعْرُوفِ ، وَالْأَسْمِ غَيْرِ أَصِيلٍ فِي بَابِ الْبِنَاءِ ؛ إِذْ لَا تَكَادُ
تُوجَدُ عَامَّةً عَارِيَةً عَنْ مَوْجِبِ الْإِعْرَابِ ، وَهُوَ تَوَارِدُ الْمَعْنَانِي الْعَارِضَةِ عِنْدَ التَّرْكِيبِ ،
وَسَبَبُ بَنَائِهِ مَنَاسِبَةٌ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ أَعْنِي الْحَرْفِ وَالْفِعْلُ الْمَاضِي وَالْأَمْرُ ، وَلَمْ يَقُلْ :
مُشَابِهَةٌ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ ، لِأَنَّ بَعْضَ الْمَبْنِيَّاتِ لَيْسَ مُشَابِهًا لِمَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ كَنَحْوِ :
(فَسَاقٍ) ، وَكَالْمُضَافِ إِلَى الْمَبْنِي مِنَ الظُّرُوفِ ، (وَلَوْ قِيلَ : مَنَاسِبَةٌ الْحَرْفِ) ^(١) لَوُرِدَ
عَلَيْهِ (نَزَالٍ) وَفَسَاقٍ وَنَحْوُهُمَا (تَرَاكٍ وَخَبَاثٍ) ^(٢) وَوَجْهُ الْمَنَاسِبَةِ سِتَّةٌ :

الأول : تَضَمُّنٌ مَعْنَى غَيْرِ الْمَتَمَكِّنِ كـ (أَيْنَ) ، فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى هَمْزَةٍ
الِاسْتِفْهَامِ ، كَأَنَّ الْأَصْلَ فِي (أَيْنَ زَيْدٌ) أَنْ يَقَالَ : أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ أَمْ فِي الْمَسْجِدِ ؟
إِلَى مَا يَطُولُ جِدًا ، فَطَلَبُوا لِلْإِيجَازِ مَا تَدْخُلُ تَحْتَهُ الْأَمَاكِنُ كُلُّهَا ، فَأَتَوْا بِـ (أَيْنَ)
فَقِيلَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وَدَخَلَ تَحْتَهُ كُلُّ مَكَانٍ ، فَإِذَا اشْتَمَلَ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ كَانَ مَكَانُ زَيْدٍ
الَّذِي جَهْلُهُ السَّائِلُ دَاخِلًا تَحْتَهُ ، وَنَظِيرُ أَيْنَ (مَتَى) فِي الْأَزْمَنَةِ ، (وَكَيْفَ) فِي

(١) فِي ب : «وَلَوْ كَانَ قَالَ مَنَاسِبَةُ الْحَرْفِ» وَالْمُبْتَدَأُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب وَالْمُبْتَدَأُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

أَوْ وَقُوعِهِ مَوْقِعَهُ كَنَزَالٍ .
 أَوْ مُشَاكَلَتِهِ لِلْوَاقِعِ مَوْقِعَهُ كَفَسَاقٍ وَفَجَارٍ .
 أَوْ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ مَا أَشْبَهَهُ كَالْمُنَادَى الْمَضْمُونِ .
 أَوْ إِضَافَتِهِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾ ،

الأحوال . أما (أمس) ففيه معنى لام التعريف لكن إذا عُنِيَتْ بِهِ أَمْسٌ يَوْمُكَ ، فإذا عُنِيَتْ بِهِ أَمْسًا فَهُوَ مُعَرَّبٌ .

الثاني : الشُّبْه ، كأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَوْصُولَاتِ ، فَالْأُولَى تَنْفَقِرُ إِلَى الصِّفَاتِ ، وَالثَّانِيَةِ إِلَى الصَّلَاتِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « هَذَا » فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ ، فَإِذَا ضَمِمْتَ إِلَيْهِ الصِّفَةَ وَقُلْتَ : هَذَا الرَّجُلُ ، أَوْ هَذَا الْغُلَامُ ، تَمَّتِ الْفَائِدَةُ . وَالْمَوْصُولَاتُ أَيْضًا مَالِمُ تَتَّصِلُ بِهَا الصَّلَاتُ لَا تَتِمُّ الْفَائِدَةُ ، فَصَارَتْ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتُ بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ فِي الْاِقْتِصَارِ إِلَى انْضِمَامِ شَيْءٍ آخَرَ إِلَيْهَا . فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ قَالُوا : إِنَّ (هَذَا) فِي قَوْلِكَ : (هَذَا زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ ، وَزَيْدٌ خَبَرُهُ ؟ وَلَمْ تَذْكُرِ الصِّفَةَ مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ ؟ قُلْتَ : ذَاكَ عَلَى تَقْدِيرِ : « هَذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ » فَالرَّجُلُ الْمَقْدَرُ صِفَةٌ لَهُ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ (الرَّجُلُ) لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ لِأَنَّ قَوْلَكَ : (زَيْدٌ هُوَ الرَّجُلُ)^(١) فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ .

الثالث : وَقُوعُهُ مَوْقِعَ مَا لَا تَمُكِّنُ لَهُ كَنَزَالٍ فَإِنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ (أَنْزَلَ) ، وَأَنْزَلَ مِنْبِي فَكَذَا نَزَالَ .

الرابع : الْمَشَاكَلَةُ لِلْوَاقِعِ مَوْقِعَ مَا لَا تَمُكِّنُ لَهُ « كَفَسَاقٍ وَفَجَارٍ » فَهُمَا مُشَاكِلَانِ لِنَزَالٍ ، وَهَذَا وَجْهٌ بَعِيدٌ لِمُنَاسَبَةِ الْأَسْمَاءِ مَا لَا تَمُكِّنُ لَهُ .

الخامس : وَقُوعُهُ مَوْقِعَ مَا أَشْبَهَ مَا لَا تَمُكِّنُ لَهُ كَالْمُنَادَى الْمَضْمُونِ ، فَإِنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ كَافِ الْخُطَابِ فِي نَحْوِ أَدْعُوكَ ، وَهُوَ اسْمٌ يَشْبَهُ الْحَرْفَ .

(١) فِي ع : « لِأَنَّ قَوْلَكَ زَيْدٌ هُوَ الرَّجُلُ زَيْدٌ فَالرَّجُلُ » وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَب .

و«هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ» فَيَمَنْ قَرَأَهَا بِالْفَتْحِ ...

السادس : الإضافة إلى ما أشبه غير المتمكن (أو إلى غير المتمكن)^(١) كقوله تعالى : ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ﴾^(٢) و﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾^(٣) فيمن قرأهما بفتح الميمين^(٤) لأن اليوم الأول مضاف إلى (إِذْ) والثاني إلى (لَا) مع الفعل^(٥)، وإذ مما أشبه غير المتمكن، و«لا» لا يمكن له، و«كغير» في البيت فإنه بني على الفتح لإضافته إلى غير المتمكن وهو (أَنْ) والفعل . فإن قلت : (أَنْ) مع الفعل في تقدير المصدر، والمصدر متمكن، فكيف يكون (غَيْرُ) (مضافا إلى غير المتمكن)^(٦)، قلت : ما ذكرت من الإضافة إلى المتمكن تقديرٌ وكلامنا في الإضافة من حيث اللفظ، والأولى أن يعود الضمير من (إليه) في قوله : وإضافته إليه إلى ما أشبهه، لا إلى غير المتمكن .

لأنه يلزم من بناء ما أضيف إلى (ما أشبهه بناء ما أضيف)^(٧) إليه بدون عكس، فيلزم ثبوت البناء في الإضافتين، ولا يلزم ذلك، إذا عاد الضمير إلى غير المتمكن فيرد بناء :

(يوم) في نحو : (يَوْمِيذٍ)، لأنه مضاف إلى ما أشبه غير المتمكن .

(١) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع . (٢) سورة المعارج آية ١١ .

(٣) سورة المرسلات آية ٣٥ .

(٤) الفتح في الميمين قراءة المدنيين (عاصم وأبو جعفر) والكسائي - النشر ٢ : ٢٥٦ ،

٢٨٩ ، ٣٩٠ .

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ٣ : ٢٢٥-٢٢٦ : «أجمعت القراء على رفع اليوم، ولو نصب لكان جائزاً على جهتين : إحداهما - أن العرب إذا أضافت اليوم واللييلة إلى (فعل) أو يفعل، أو كلمة مجملة لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه . والآخر : أن تجعل هذا في معنى : فعل مجمل من « لا ينطقون » وعيد الله وثوابه، فكأنك قلت : هذا الشأن في يوم لا ينطقون .

والوجه الأول أجود، والرفع أكثر في كلام العرب - وانظر تفسير القرطبي ١٩ : ١٦٦ .

(٦) في ب : (مضافا إلى ممكن) وصوابه المثبت من الأصل وع .

(٧) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

وَقَوْلُ أَبِي قَيْسٍ بْنِ رِفَاعَةَ :

• لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالَ •
وقول النابغة:

* عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا •

قوله :

٢٥٨- «لَمْ يَمْنَعِ (١)»

الضمير في (منها): يرجع إلى الوجئاء فيما سبق من الأبيات وهي الناقة الصلبة أي لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت، يريد أنها حديدية النفس فيها فزع وذعر لحدة نفسها. وذلك محمود فيها، ويروى: (لم يَمْنَعِ الوُزْدَ)، والمعنى واحد (في غصون): أراد أن الحمامة في غصون. والأوقال: جمع قفل وهو شجر المقل، وقد يجوز أن يريد شجرا نابتا في موضع فيه مقل، وتام قول النابغة:

٢٥٩- (على الصبي) (٢) وَقُلْتُ أَلْمَا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ (٣)

يريد: أنه لما عرف الديار التي كان حل بها وتذكر من كان يهواه فيها بكى

(١) البيت بتمامه:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالَ

والبيت من البسيط نسه سيويه في الكتاب للكناني وروايته عنده برفع (غير) - انظر الكتاب ٢: ٣٢٩، في حين نسه ابن يعيش ٣: ٨٠ إلى أبي قيس بن رفاعة وقد حقق البغدادي نسه في الخزانة ٣: ٧٠٦، فنسه إلى أبي قيس بن الأسلت بعد أن عرض لمن أخطأ في نسه، كما توسع في الحديث عن هذا الشاهد وترجمة صاحبه. والشاهد فيه بناء (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) ديوان النابغة ٥١ وسيويه ٢: ٣٣٠ وابن يعيش ٣: ١٦، ٨١، ٤: ٩١، ٨: ١٣٦، والإنصاف ٢٩٢ والخزانة ٦: ٥٥٠. وقد أورد صاحبها القصيدة التي منها البيت كاملة والبيت من

* فصل • وَالْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ هُوَ الْقِيَاسُ، وَالْمُدُولُ عَنْهُ إِلَى الْحَرَكَةِ لِأَجْلِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: لِلْهَرَبِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ: هَؤُلَاءِ، وَلِئَلَّا يُبْتَدَأَ بِسَاكِنٍ لَفْظاً أَوْ حُكْماً كَالْكَافِينَ الَّتِي بِمَعْنَى مِثْلِ، وَالَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ. وَلِعُرْوَضِ الْبِنَاءِ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: يَاحْكُمُ، وَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَمِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَسُكُونُ الْبِنَاءِ يُسَمَّى وَقْفاً، وَحَرَكَاتُهُ ضَمّاً وَفَتْحاً وَكَسراً، وَأَنَا أَسْأَلُكَ عَامَّةً مَا بَنَتْهُ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ . . .

وعاوده وجده، فعاتب نفسه على صبايتها، وعَذَّلَهَا على بكائها، ثم خاطب نفسه فقال: أَلَمْ تَصْحُ؟ يُوَيْحُ نَفْسَهُ ويقول: قد آن لك أن تصحو ويزول عنك ما كنت تجده ممن كنت تهواه. (وَالشَّيْبُ وَازِع): أي كاف عن أمثال هذا الفعل الذي تفعله، والشاهد في البيت أنه بنى الاسم على الفتح في موضع جرٍّ لكونه مضافاً إلى غير المتمكن وهو الماضي.

قوله: «وَالْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ هُوَ الْقِيَاسُ».

لأن البناء نقيض الإعراب، والقياس في الإعراب أن يكون بالحركة كما ذكرنا في موضعه فناسب في البناء أن يكون نقيض الحركة.

قوله: «كَالْكَافِينَ»

الكاف في نحو «كزيد» (حَرَّكَتْ) ^(١) لثلاثا يبتدأ بالساكِن، وحركت بالفتح، لأنه

الطويل وصدره:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَالشَّاهِدِ فِيهِ (حِينَ) بِنَاءٌ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ. وقال البغدادي: يجوز إعراب (حين) بالجر لعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، ويجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من إضافتها إلى المبنى وهو جملة. (عَاتَبْتُ). (١) سقطت من الأصل وهي لازمة والمثبت من ب وع.

إِلَّا مَا عَسَى أَنْ يَشُدَّ مِنْهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ
وَهِيَ: الْمُضْمَرَاتُ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ، وَالْمَوْضُولَاتُ وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ
وَالْأَصَوَاتُ، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ، وَالْمُرَكَّبَاتُ وَالْكِنَايَاتُ.

أُخِفَتْ الْحَرَكَاتُ، وَكَذَا تَقُولُ: فِي تَحْرِيكِ الْكَافِ فِي نَحْوِ ضَرَبْتَكَ لِأَنَّهَا ضَمِيرٌ
مَفْعُولٌ، وَهُوَ فَضْلَةٌ لَا لَزُومَ لِاتِّصَالِهَا بِمَا قَبْلَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَجِدُهَا مُتَّصِلَةً بِنَحْوِ
قَامَ، لَا تَقُولُ: (قَامَكَ. وَلَا قَعْدَكَ)، وَهِيَ إِنْ اتَّصَلَتْ بِالْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ فَإِنَّهَا لَا تَلْزِمُ
بَلْ كَثِيرًا مَا يُسْتَغْنَى عَنْهَا وَتُطْرَحُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ. وَوَجَدَكَ
عَايِلًا فَآغَاثَ﴾^(١) أَيِ فَهْدَاكَ وَقَاغَاثَكَ، (فَإِذَنْ)^(٢) هَذَا الضَّمِيرُ مُنْفَصِلٌ تَقْدِيرًا، فَيَلْزِمُ
فِي التَّقْدِيرِ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا فَتَحْرُكُ لِثَلَا يَلْزِمُ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ.

قَوْلُهُ: «نَحْوِ يَا حَكَمُ».

عَيَّنَ هَذَا الْمَثَالَ لِدَقِيقَةِ فِيهِ لَطِيفَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مَكَانَ «يَا حَكَمُ» (يَا زَيْدُ) لَجَازَ
أَنْ يَخْطُرَ عَلَى بَالِ أَحَدٍ أَنْ تَحْرُكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِ، أَحَدُهُمَا الْيَاءُ وَالثَّانِي الدَّالُ،
وَسَكُونُ الدَّالِ لِلْبِنَاءِ، فَيَتَعَيَّنُ هَذَا الْمَثَالَ زَالِ هَذَا الْوَهْمِ.

قَوْلُهُ: «وَالْأَصَوَاتُ».

الرِّوَايَةُ بِالرَّفْعِ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي، لِأَنَّ الْأَصَوَاتَ عِبَارَةً عَنِ الْأَلْفَاظِ، فَلَوْ قِيلَ:
وَالْأَصَوَاتُ بِالْجَرِّ لَكَانَ مِثْلَ قَوْلِكَ: وَأَسْمَاءُ الْأَصَوَاتِ، وَهُوَ بِمِزَلَةِ قَوْلِكَ: وَالْأَلْفَاظُ
الْأَلْفَاظُ وَفَسَادُهُ ظَاهِرٌ.

قَوْلُهُ: «إِلَّا مَا عَسَى يَشُدُّ».

تَقْدِيرُهُ: وَأَنَا أَسْوَاقُ إِلَيْكَ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ إِلَّا مَا عَسَى يَشُدُّ عَنْهَا إِذْ لَمْ يَشُدَّ عَنْهَا
شَيْءٌ، بَلْ ذَكَرْتُ كُلَّهَا، بَعْضُهَا فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ وَعَمَلَتْهَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ.

(١) سورة الضحى آية ٨، ٧.

(٢) فِي الْأَصْلِ (إِذَا) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ب وَكِلَاهُمَا جَائِزٌ.

١ - المضممرات

وهي على ضربين متصل ومنفصل ؛ فالم متصل مالا ينفك عن اتصاله بكلمة كقولك : أَخُوكَ ، وَضَرْبُكَ ، وَمَرُّ بَكَ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، بَارِزٌ ، وَمُسْتَرٌّ ، فَالْبَارِزُ مَالْفِظُ بِهِ كَالْكَافِ فِي أَخُوكَ ، وَالْمُسْتَرٌّ مَا نُوي كَالَّذِي فِي (رَيْدٌ ضَرَبَ) . وَ الْمُنْفَصِلُ مَا جَرَى مَجْرَى الْمُظْهَرِ فِي اسْتِنْدَادِهِ كَقَوْلِكَ : هُوَ وَأَنْتَ .

قوله : «المضممرات» .

اعلم أن وضع المضممرات للإيجاز ، ألا ترى أن قولك : (زيد ذهب) ، كان أصله أن يقال : (زيدٌ ذهب زيدٌ) ، من قِبَل أن الفعل لا بد له من فاعل ، وهو مؤخر عن الفعل ، فوضعوا له ضميراً مُنَوِّياً في ذلك الفعل ف قيل : «زيد ذهب» ولاشك^(١) أن «زيد ذهب» أوجز من (زيدٌ ذهبٌ زيدٌ) وكان القياس أن لا يوضع المنفصل ، لأنَّ المتصل أخصر (وأوجز)^(٢) وهو المقصد الأصلي والمبتغى الكلبي ، غير أنهم يفتقرون إلى تقديم المضممرات ، وإلى الفصل بينهما وبين ما قبلهن لغرض دعا إلى ذلك كطلب الاختصاص في نحو : (إياك هويت) ، (وما خرج إلا أنت) .

والمتصل كاسمه ، متصل بما قبله ، لا يجيء في الابتداء ، ولا ينفصل عما قبله ، فوضعوا المنفصلات لذلك المعنى ، وإنما سمي المكني مضمراً لأنه أضمر في القلب ، أي نُوي وطُوي عن الذكر ، ومن أبيات الحماسة :

٢٦٠ - لَقَدْ أَضْمَرْتُ حُبَّكَ فِي فُؤَادِي وَمَا أَضْمَرْتُ حُبًّا مِنْ سِوَاكَ^(٣)

(١) في ب : «ولاشك في أن» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل : «وأوشك» وصوابه المثبت من ب وع رعا للمعنى .

(٣) بيت الحماسة هو ثاني بيت من مقطوعة شعرية عدتها أربعة أبيات من الوافر قالها خُليدٌ مولى

العبّاس بن محمد ، والبيت الأول هو :

• فصل • وَلِكُلِّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ مُذَكِّرُهُ وَمُؤَنِّثُهُ
وَمُفْرَدُهُ وَمُثَنَّاؤُهُ وَمَجْمُوعُهُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ فِي أَحْوَالِ الإِعْرَابِ
مَا خِلَا حَالِ الْجَرِّ فَإِنَّهُ لَا مُنْفَصِلَ لَهَا. تَقُولُ فِي مَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ :
ضَرَبْتُ ضَرْبَنَا، وَضَرَبْتُ إِلَى ضَرْبَتَيْنِ، وَزَيْدٌ ضَرَبَ إِلَى ضَرْبَيْنِ، وَفِي
مَنْصُوبِهِ : ضَرْبَتِي، ضَرْبَنَا وَضَرْبَكَ إِلَى ضَرْبِكُنَّ، وَضَرْبَهُ إِلَى
ضَرْبَهُنَّ، وَفِي مَجْرُورِهِ غُلَامِي وَغُلَامُنَا وَغُلَامَكَ إِلَى غُلَامِكُنَّ وَغُلَامَهُ
إِلَى غُلَامِهِنَّ . . .

والوجه الثاني : أنه سمي مضمرًا مشتقًا من الضمور وهو الهزال، يقال : أضمره
فضمر، لأن المضمر مختص بتقليل الحروف، وليس الهزال إلا قلة اللحم
ونقصانه، ألا ترى إلى قول أبي الطيب :

٢٦١ - كَفَى بِجَسَمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَبِّي^(١)
فإنه لما أراد المبالغة في هزاله ونحوه جعل نفسه بحيث لا يدرك بالمشاهدة .
قوله : «وَلِكُلِّ»^(٢).

القياس أن يكون ضمير متصل ومنفصل في الرفع والنصب والجزم، لأن الضمير

أَمَّا وَالرَّاقِصَاتُ بِذَاتِ عِرْقٍ وَمَنْ صَلَّى بِنَعْمَانَ الْأَرَاكِ
وبعد البيت الشاهد قوله :

أَزَيْتُ الْأَمِيرِكَ بِضَرْمِ خَلِّي مُرِيهِمْ فِي أَحْنَتِهِمْ بِذَاكَ
فَإِنْ هُمْ طَاوَعُوكَ فَطَاوَعِيهِمْ وَإِنْ عَاصَوْكَ فَاعْتَصِي مِنْ عَصَاكَ

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣ : ١٣٧٦ .

(١) ديوان المتنبي ٤ : ٣١٧ . والبيت من البسيط .

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مذكره ومؤنثه
ومفردة ومثناء، ومجموعه ضمير متصل ومنفصل في أحوال الإعراب ما خلا حال الحرمان
لأنفصل لها).

بإزاء المظهر والمظهر يجيء مرفوعا ومنصوبا ومجرورا، فكذا الضمير، إلا أن حال الجر لم يوضع لها منفصل، إذ المجرور لا يجيء إلا وهو متصل بالجار نحو: «بزيد» و«غلام زيد» فعلم أن المجرور يقتضي الاتصال، والمنفصل لا يقتضي إلا الانفصال، فلوضع لحال الجر منفصل يلزم أن يكون منفصلا متصلا وهو محال. قوله: «في مرفوع المتصل».

جعل الضمير المتصل في نحو: (ضربت) على حرف واحد بخلاف المنفصل نحو: (أنت وأنت) ليخالط الفعل ويصير كأحد أجزائه، وذلك لأنهم أرادوا أن يدلّوا على شدة امتزاج الفعل بفاعله، ولذا سكتوا ما كان متحركا وهو نحو الباء في ضَرَبْتَ.

فإن قلت: لم أوثرت التاء للمتكلم^(١) والمخاطب؟ قلت: كان حروف اللين أجدر بأن يؤتى بها، إلا أن الحركة لما ثقل حلولها بها وهم قصدوا أن يجعلوا هذا الضمير متحركا لقوّته آثروا التاء لِشَبْهِهَا بحروف اللين لأنها قريبة المخرج من مخرج الواو، ولذا أبدلت من الواو في تراث وتجاه ونحوهما. فإن قلت: ما الموجب لضم ضمير المتكلم، وفتح ضمير المخاطب وكسر ضمير المخاطبة؟ قلت: طلب الفرق بينهما.

أما اختصاص ضمير المتكلم بالضمّة، فلأن المتكلم يكون مذكرا ومؤنثا فدلّ ضميره على المعنيين فأعطى الحركة التي تحصل بالعُضوين^(٢) وهما الشفتان ولأنّ المتكلم أوّلُ فيُختار له (أقوى)^(٣) الحركات وهي الضمّة.

- (١) أوثرت التاء للمتكلم في المتصل نحو قولك: قُمتُ وفي المخاطب نحو قولك: قُمتَ.
- (٢) كم في هذا التعليل من بعد وعناء ورهق وأحسن بقول أبي حيان الأندلسي في معرض حديثه عن المضمرات واختلافهم في علة الضم والفتح والكسر في ضمير كلمت للمتكلم وكلمت للمخاطب وكلمت للمخاطبة وأحسن به إذ يقول: وهذه التعاليل لا يحتاج إليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل. مع الهوامع ١: ٥٦.
- (٣) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع وجوده لازم.

وأما اختصاص ضمير المخاطب بالفتحة؛ فلأن المخاطب كثير، والكثرة تستدعي الخفة وهي في الفتحة.

وأما اختصاص ضمير المخاطبة بالكسرة، فلأنها جزء الباء وهي من علامات المؤنث كما في (هذي).

فإن قلت: لِمَ سَوِّي بين الاثنين والجمع في الضمير في نحو: ضَرَبْنَا؟ قلت: (لأنه على طريقة التثنية والجمع) (١).

بيانه أن حكم المثنى إذا أفرد أن يجيء على شيئين متساويي اللفظ، فقولك: الغلامان، إذا أفرد يجيء على غلام وغلام، وعلى هذا شأن الجمع. وإذا أفرد الضمير في ضَرَبْنَا لقلت: (ضربتُ أنا وأنت)، أو (ضربتُ أنا وهو)، فالتاء في (ضربتُ) غيرُ (أنت) و(هو)، فلما خالفت طريقته طريقة التثنية والجمع، لم يجيء هنا تثنية وجمع بل سَوَّى بينهما في الضمير.

فإن قلت: الأصل في «نا» مَنْ هو؟ قلت: هو المتكلم، وغيره من المخاطب، والغائب تبع له، ألا تراك تقول: قُمْتُ وقُمْتُ بضم التاء في الأول وفتحها في الثاني، ثم تقول: (قُمْنَا)، وتقول: قُمْتُ وقَامَ ثم تقول: قُمْنَا، فإن قلت: التاء في «ضَرَبْنَا وضَرَبْتُمْ ما هي؟».

قلت: قال: الشيخ أبو علي: هي لَيْسَتْ ببناء ضَرَبْتُ، إذ لو كانت هي إياها لكانت مفتوحة مثلها، بل أَقْتَضَبَ فيهما بناءً على حدة للتثنية والجمع، وإنما زيدت الميم فيهما لينخرطا في سلك المنفصلات نحو: أنتما، وأنتم، وهما، وهم، والكلام في ضم التاء فيهما وحذف الواو من ضربتموا (٢)، وزيادة النون مشددة في

(١) في ع وب «لأنه على عين طريقة التثنية والجمع» والمثبت من الأصل.

(٢) في ب: «ضربتموا» والمثبت من الأصل ع.

ضربتُنَّ على نحو الكلام في ضَمَّ التاء في أنتما وأنتم، وحذف الواو من أنتمو، وزيادة النون مشددة في أنتنَّ، وسيساق إليك الحديث فلا تجزع.

فإن قلت: ما وجه زيادة الألف في ضربا والواو في ضربوا، والنون في ضربن، وترك زيادة الياء؟

قلت: هو أن الأصل أن تزايد حروف اللين لِيَخَفَّتْها، فزيدت الألف والواو وخصَّصَت الألف بفعل الاثنين والواو بفعل الجمع، لأن الألف من أول المخارج والواو من آخرها، والاثنان قبل الجماعة، فاختصَّ المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر، ثم لما آل الأمر إلى (زيادة)^(١) ضمير النساء الغائبات (تفاديا)^(٢) عن زيادة الياء، إذ فيها لزوم المهروب عنه، وهو أن في قولك: ضَرَبِي بكسر الباء دخول الكسرة التي هي أخت الجرِّ على الفعل المصون (عن الجرِّ)^(٣)، ألا ترى أن استصحاب ياء التمتكلم في نحو: (ضَرَبَنِي) نونٌ عمادٌ قبلها لتقع الكسرة على النون لا على الفعل، فلهذا الفساد أضربوا عن زيادة الياء، فزادوا النون التي هي شبيهة بحروف المد من حيث الخفاء واللين والمد، وحركوها لما بها من قوَّة الاسمية والفاعلية لأنها ضمير الفاعلات، وإنما لم تشدد هذه النون وإن شُدَّت في ضمير المخاطبات نحو: ضربتُنَّ، لأن هذه النون نظيرها من المذكر حرف واحد وهو الواو في ضربوا، بخلاف النون في ضربتُنَّ فهي نظيرة الحرفين، وهما الميم والواو في (ضربتُموا) وإنما لم تحرك الواو، لأنها من حروف العلة، وأحسن أحوالها السكون أما الألف فأمرها ظاهر، واعلم أنه يُسَكَّن آخر الماضي بكل ضمير مرفوع متحرك، لأنه ضمير

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: (تفادوا) والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: (المصون عنه الجر) والمثبت من الأصل وع.

.....

الفاعل، وهو كالجاء من الفعل، فلو لم يُسكن يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، ولا وجود لمثل هذه الكلمة في كلامهم، فإن قلت: ماتقول في عُلْبٍ^(١) وَجَنَدِلٍ^(٢)؟ قلت: هما محمولان على عُلْبٍ وَجَنَدِلٍ.

والضمائر المنصوبات المتحركات في آخر الماضي نحو: (نَصَرَكَ) (نَصَرَكُمَا)، (نَصَرَكُم)، إن كن متصلات بالفعل صورةً فهن منفصلات عنه تقديراً، فلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وهذا هو الفرق الزاهر.

(١) العُلْب: الضخم العظيم. اللسان: (علب).

(٢) الجنْدِل: المكان الغليظ فيه حجارة. اللسان: (جندل).

وَتَقُولُ فِي مَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ : أَنَا نَحْنُ وَأَنْتَ إِلَى أَنتُنَّ وَهُوَ إِلَى هُنَّ . وَفِي مَنْصُوبِهِ : إِيَّايَ وَإِيَّانَا وَإِيَّاكَ إِلَى إِيَّاكَنَّ ، وَإِيَّاهُ إِلَى إِيَّاهُنَّ .

قوله : في مرفوع المنفصل .

أنا أصله : (أَنْ) بهمزة ونون مفتوحة ، والألف في الوقف لبيان الحركة التي على النون ، ألا تراك تقول : في اللغة الشائعة (أنا) فعلت كذا ، بدون الألف لفظاً ونحو قوله :

٢٦٣ - أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي ^(١) .

وَقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ :

٣٧٨ - أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي ^(٢) .

على إجراء الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكونوا قد أتوا بالألف لئلا يكون الوقف على متحرك ، وقد يوقف عليه بالهاء فيقال : (أَنْه) لِأَنَّ الْهَاءَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْمَخْرَجِ ، فَنَابَتْ إِحْدَاهُمَا مَنَابَ الْأُخْرَى فِي بَيَانِ الْحَرَكَةِ .

فإن قلت : لم اختيرت الهمزة والنون للمتكلم الواحد؟ قلت : لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مِنْ مَبْدَأِ الْمَخَارِجِ ، وَالْمُتَكَلِّمُ مَبْدَأُ الْكَلَامِ ، فَجَعَلْتُ الْهَمْزَةَ فِي مَبْدَأِ ضَمِيرِهِ لِلْمُشَاكَلَةِ .

فأما النون : فأجدر الأشياء بأن تكثر في الكلام لحُسْنِهَا فِي السَّمْعِ وَخَفَتِهَا فِي النُّطْقِ مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْغَنَةِ ، فَاخْتِيرْتُ هِيَ لِهَذَا ، وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى الْهَمْزَةِ ، لِأَنَّ الْمُنْفَصِلَ كَالِاسْمِ الْمَظْهَرِ ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَزَادَ عَلَى الْمُتَّصِلِ بِحَرْفٍ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا وَنَحْنُ جَمْعٌ (أَنَا) مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ كَالنِّسَاءِ فِي جَمْعِ الْمَرَأَةِ .

(١) عجزه : حَمِيدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا .

والبيت من الوافر نسبته البغدادي في الخزانة ٥ : ٢٤٣ إلى حُمَيْدِ بْنِ حُرَيْثِ بْنِ بَحْدَلٍ مِنْ بَنِي كَلْبٍ . وانظر شرح شواهد الشافعية ٢٣٢ ، وابن يعيش ٣ : ٩٣ . وهو شاهد على أَنَّ ثَبُوتَ أَلْفٍ (أَنَا) فِي الْوَصْلِ لِحُضُورِ الشَّعْرِ ، كَمَا فِي الْبَيْتِ وَالْقِيَاسِ حَذْفُهَا .

(٢) مر أنفا - انظر ص ١٣٣٦ .

وكذا التثنية، وإنما لم يُثَنَّ ولم يجمع من لفظة (أنا) إذ لا بد للتثنية والجمع من انضمام واحد (من جنسه)^(١)، وانضمام ما فوق الواحد إلى الواحد من جنسه، وهنا لا انضمام من الجنس، لأنَّ المتكلم لا ينضم إليه متكلم آخر وإنما ينضم إليه غائب أو مخاطب، تقول: (أنا وزيد)، و(أنا وأنت)، ولا تقول: (أنا وأنا)، ولذا (لم يوضع)^(٢) من لفظة (أنا)، صيغة التثنية والجمع، (بل استؤنف بلفظة أخرى)^(٣) تدل على التثنية والجمع، وإنما بني نحن على الضم؛ لأنه يدل على التثنية والجمع فيكون قوياً، فناسب أن يُبنى على أقوى الحركات كما بني قبل وبعد على الضم لذلك، ولأنه ضمير الجماعة، وضمير الجماعة قد يجيء بالواو والضمّة جزؤها.

وقيل: الضمة علامة الرفع، فبني على الضم ليدل على أنه ضمير مرفوع. وذكر بعضهم أنَّ من العرب من يبنيه على الفتح، ومنهم من يبنيه على السكون ويضم الحاء.

و(نحن): جمع أنا و«أنا» مركب من الهمزة والنون فكأنهم أرادوا أن يزيدوا على (أنا)، لزيادة المعنى، فكثروا النون وأبدلوا من الهمزة حاءاً لأنهما من حروف الحلق، وامتناع بنائه على السكون لالتقاء الساكنين.

و(أنت): ضمير الخطاب، والاسم بالاتفاق (أَنْ) والتاء للخطاب، ولا محل لها من الإعراب بخلاف التاء في (ضَرَبْتَ)، أما وضع (أَنْ) للمخاطب، فلكونه مشاركة للمتكلم في أنَّ المشاهدة دالةٌ عليهما، وأما زيادة التاء فللمفارقة بينهما. فإن قلت: لم اُختصَّت التاء بالمخاطب؟ قلت: لأن المخاطب منتهى كلام

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «لم تضع» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «بل لفظة أخرى» والمثبت من الأصل وع.

.....

المتكلم، فيكون المخاطب بعد المتكلم، وما فيه زيادة بعد مالا زيادة فيه فناسب أن يختص ما فيه زيادة بالمخاطب، ولأن المتكلم أظهر من المخاطب، ولذا صار ضميره أعرف من ضمير المخاطب، فما هو أعرف وأشهر، فهو بأن يكون مستحقا للأصل أحق وأجدر.

وأما تحريك التاء فلالتقاء الساكنين، وأما اختلاف حركتي المذكر والمؤنث واختصاص الفتحة بالمذكر، والكسرة بالمؤنث فلرفع الالتباس الواقع بأخذهما حركة واحدة، ولتقديم جانب المذكر على جانب المؤنث، لأن الفتحة لخفتها خير من الكسرة.

فإن قلت: فما بال الضمة لم تمس ضمير المؤنث، والالتباس كما يرتفع بالكسرة يرتفع بالضمة أيضا؟

قلت: كان الأصل أن تُختار الكسرة للمذكر والمؤنث معاً جريا على الأصل المقرر، وهو أن الساكن إذا حُرِّك حرك بالكسرة غير أن المذكر (قد خرج)^(١) عن هذا الأصل لما ذكرنا من المعنى، فبقي المؤنث على الأصل، وأنتما وأنتم في التثنية والجمع، وكان القياس: (أنتما)، و(أنتوا)، لأن الألف علم التثنية، والواو علم الجمع في الرفع، إلا أنهم عدلوا عن سنن القياس لسرّ وهو أنهم لو قالوا: أنتا وأنتوا للزمهم أن يقولوا في هما وهم للغائبين والغائبتين: (هُوا) و(هُوا)، ولاجتمع في آخر غير المتمكن حرفان معتلان.

واجتماعهما مستثقل وغير المتمكن ضعيف، فتفادوا من أن يقولوا: (هُوا) و(هُوا)، فأبدلوا من واو (هو) ميماً، لأن الميم من مخرج الواو، وهي أجلد على الحركات، ولهذا المعنى أبدلوا من الواو في فوه ميماً فقالوا: فم، ثم أجروا الباب

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

على طريقة المشاكلة فقالوا: أنتما وأنتم، وضربتما، وضربتم، ولم يقولوا: (أنتا) و(أنتوا)، و(ضربتا)، و(ضربتوا).

وقيل: في زيادة الميم والألف في «أنتما» و«ضربتما» إنها للفرق بين الواحد ومازاد عليه، فإن قلت: فلم (خُصَّتْ) ^(١) الميم بالزيادة؟ قلت: لأنها قرية المخرج من الواو، لأنهما من الشفة والواو من ضمائر الجمع، والثنية ضرب من الجمع، لأن فيها ضمَّ واحد إلى واحد، كما أن في الجمع ضمَّ واحد إلى ما فوقه.

وعن بعضهم: (أَنَّ الاثنتين أول الجمع) ^(٢). وقال ابن عباس ^(٣) - رضي الله عنه - في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ ^(٤) هي اثنان فصاعدا. فإن قلت: (هلا اجتزأوا بالميم؟ قلت: لو اجتزأوا بزيادتها ولم يأتوا بالألف بعدها لالتبس ضمير الاثنتين بالجمع، فقولك: أنتم للاثنتين نظير أنتم للجمع فإن قلت) ^(٥): فَهَلَّا اكفوا بزيادة الألف وحدها؟ قلت: لئلا يلزم الالتباس بين ضمير الاثنتين والواحد، لأن الفتحة في أنت قد تُشعِّع فتولد منها الألف كقوله:

٢٦٣ - (رَأَيْتُ مَنْ رَأَى) ^(٦) فَأَصَابَ قَلْبِي وَقَالَ: مَنْ الْمُطَالِبُ قُلْتُ: أَنْتَ ^(٧) والأصل في أنتم أنتمو بدليل عود الواو فيه في الاضطراب والاختيار، ووجوب عودها في المتصلات نحو: نصرتموه: وقوله تعالى: ﴿أَنْتَ مَكْمُومٌ﴾ ^(٨). فإن قلت: لم

(١) في ب وع «اختصت» والمثبت من الأصل.

(٢) في ب: (أول الجمع) وكذلك في ع والمثبت من الأصل.

(٣) انظر قول ابن عباس في القرطبي ٥: ٧٦ والكشاف ١: ٥٠٨.

(٤) سورة النساء آية ١١.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٦) ما بين القوسين ورد في ب: «أنتي من رما» وفي ع: «رمانتي من رمي» والمثبت من الأصل

(٧) والبيت لم أعثر على قائله فيما بحثت وهو من الوافر ومحل الاستشهاد به هو إشاع تحة

الضمير فتولد عنها الألف في (أنتا). (٨) سورة هود آية ٢٨

حذفت الواو من أنتمو؟ وإذا حذفت فلم تُخصَّ الحذف بها ولم تحذف الألف من أنتما؟ قلت: الواو لأمن الالتباس، وامتناع حذف الألف لئلا يعود الالتباس. فإن قلت: لم لم ينعكس الحذف وعدمه؟ قلت لوجوه:

الأول: أن الواو لو حذفت فالدليل على حذفها قائم وهو النون المشددة في أنتم، لأن جمع النساء بإزاء جمع الرجال، وبعد التاء في أنتم حرفان فيلزم بالضرورة أن يكون بعد التاء في أنتم أيضا حرفان، لأن اللفظ قالب المعنى، ورتبة المذكر أعلى من رتبة المؤنث، فكان أحسن أحواله أن لا يقصر لفظه عن لفظها بخلاف حذف الألف من أنتما، إذ ليس على حذفها دلالة واضحة.

الثاني: أن الجمع أثقل من الشبهة، فيثار الخفة للأثقل أولى.

والثالث: أن الألف (أرسي قدما وأرسخ عرقا) من الواو إذ الألف في الشبهة مطردة والواو في الجمع، غير مطردة، ألا ترى إلى نحو قول: (رجال، وعلمان، وأفراس)، فكل منها جمع ولا واو، فإبقاء ما هو الأثبت أولى.

فإن قلت: ما السر في ضم التاء في أنتما، وأنتم؟ قلت: هو أن الميم شفوية فناسب أن يجعل حركة ما قبلها جزء الواو، لأنها شفوية أيضا، فإن إثبات المجانسة من باب المناسبة.

والجواب الثاني في أن التاء في (أنتمو) لزم ضمها لوقوع الواو بعدها دع الميم (لأنها) لما فيها من الغنة تشبه حروف اللين، وحرف اللين وما يشابهه لا يُعَدُّ حاجزا لأنه حاجز غير حصين يلحق وجوده بعلمه، فلما ضُمَّت التاء في (أنتمو) ضُمَّت هي في أنتما أيضا لما بينهما من المشاركة من حيث تجاورهما الواحد.

(١) في ب: «أرسي عرقا» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ع وب: «فإنها» والمثبت من الأصل وع.

فإن قلت: لم اشترك المذكر والمؤنث في (أنتما)، وكذا في هما ولم يشتركا في الجمع. فقول: (أنتم، وأنتم، وهم، وهن)؟

قلت: للجري على سنن المظهر، وليس بيدع أن يجري الفرع على سنن الأصل، وفي المظهر يقال: (زيدان وهندان) بالموافقة، و(زيدون وهندات) بالمخالفة، فكذا في المضمر، و(أنتن) للمخاطبات، فإن قلت: لم لم يجمعوا بالالف والتاء على نحو إناثات كما قالوا: في المظهر مسلمات؟ قلت: المضمر فرع على المظهر، فسلوكوا في المضمر غير طريقة المظهر إيقاعا للمخالفة (لثلا يلزم الاستواء بين المظهر والمضمر في كل وجه)^(١).

فإن قلت: لم اختصت النون بالزيادة ولم شددت؟ قلت: أما الأول: فلأن النون علامة الجمع في نحو: (نصرنا وننصر). أما الثاني: فلأن القياس (أنتن) فقلبت الميم نونا لما بينهما من المقاربة من حيث إنهما غُتَّتَان في الأنف ولذا قيل (عُتْبِر) في عُتْبِر، وأدغمت.

والجواب الثاني: أن جمع المظهر بحرفين الف والفاء، فلزم أن يكون الجمع هنا بحرفين لثلاً تلزم المخالفة من كل وجه، فشددت النون لهذا. وهو للغائب، وهي للغائبة.

أما زيادة الهاء فيهما فلمناسبة بينهما وبين الهمزة من حيث المخرج، غير أن الهاء خفية فاختصت بالاخفى وهو الغائب والغائبة، وأما زيادة الواو والياء فلخفتهما، وكثرة دورهما في الكلام، فإن قلت: فالالف أحق بالزيادة منهما، لأنها لاتزایل الخفة لأنها ساكنة أبدا قلت: هذا هو الجواب، لأنها ساكنة أبدا، وهم

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب.

قصدا إلى أن يجعلوا هذه الضمائر متحركة فيختار (ما هو قابل للتحرك)^(١) وهو الواو والياء .

فإن قلت : لم خص المذكر بالواو والمؤنث بالياء ؟ قلت : لأن الواو من الشفة والياء من وسط اللسان ، فتكون الياء ثانية والمذكر مقدم على المؤنث فيختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر .

فإن قلت : فما الموجب لزيادة حرفين ، وأي معنى في جعل أحدهما حرفا صحيحا والآخر معتلا ؟ قلت : أما الأول : فلزوم التناسب بين ضمير الغيبة وضمير المتكلم ، فضمير المتكلم حرفان : الهمزة والنون وكذا ضمير الغيبة .

وأما الثاني : فلما ذكرنا من روم ذلك التناسب أيضا ، لأن الهمزة والهاء مخرجهما واحد ، والنون قريب مخرجها من مخرج الواو ، وانفتاح الواو من (هـ) للتناسب أيضا ، لأن النون في ضمير المتكلم مفتوحة ، أما ضمُّ الهاءِ فطلب التجانس بين حركتها والواو ، لأن الضمة جزء الواو ، ثم لما أرادوا أن يفرقوا بين المذكر والمؤنث جاءوا بالياء مكان الواو ، وفتحوا الياء لما ذكرنا في الواو ، وكسروا الهاء للتجانس ، لأن الكسرة جزء الياء ، والكلام في «هما» في الثنية و«هم» في الجمع للرجال ، و«هن» بالنون المشددة في الجمع للنساء على نحو ما سبق في أنتما (وأنتم)^(٢) وأنُنَّ فافهم .

(١) في ب : «ما هو القابل للتحرك» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : «وأنتمو» والمثبت من الأصل وع .

• فصل • وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَتَّصِلُ بِأَيٍّ مِنَ الْكَافِ وَنَحْوِهَا لَوَاحِقٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَحْوَالِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ النَّاءُ فِي أَنْتَ وَنَحْوِهَا فِي أَخَوَاتِهِ، وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ اللَّوَاحِقِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِنَّمَا هِيَ عَلَامَاتُ كَالْتَّنْوِينِ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ، وَيَاءِ النُّسْبِ، وَمَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَيَأَيَّهِ وَإِيَّا الشَّوَابَ فَلَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ .

قوله : «والحروف التي» .

عند الخليل أن هذه اللواحق مجرورة^(١) المواضع بإضافة إيَّا إليها، وحجته ما حكاه عن العرب : «إذا بلغ الرجل الستين فَيَأَيَّهِ وَإِيَّا الشَّوَابَ» فلولاً أن هذه اللواحق محكوم على محلها بالانجرار لما انجرَّ الشَّوَابُ هنا .

والجواب : (أَنَّ هَذَا شاذٌ)^(٢)، وهذا هو الجواب عن قول بعضهم^(٣) إِنَّ (إِيَّا) مظهر، بدليل أن المضمرة لا يضاف، لأن المضمرة لا معنى له سوى الإشارة التي هي للتعريف، وعند الإضافة ينسلخ الاسم عن التعريف، فيلزم من تجويز الإضافة تعطيله عن المعنى رأساً، وذلك ممتنع، وقد أضيف هنا كما ترى، فلا يكون إلا مظهرًا .

قال الأخفش^(٤) وعليه المحققون : إِنَّ (إِيَّا) لا تجوز إضافته إلى ما بعده لأنه

(١) قال سيبويه في الكتاب ١ : ٢٧٩ : «وقال الخليل : لو أن رجلاً قال : إيلك نفسك لم أَعَفَّه، لأن هذه الكاف مجرورة . وحذثني من لا اتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فَيَأَيَّهِ وَإِيَّا الشَّوَابَ» .

(٢) في ب : «أنه شاذ» والمثبت من الأصل وع .

(٣) هذا رأي أبي إسحاق الزجاج - انظر شرح ابن يعيش ٣ : ١٠٠ ، وانظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٦٩٥-٧٠٢ تجد القول مفصلاً في مسألة (المضمرة في إيلك وأخواته) .

(٤) انظر رأي الأخفش في شرح ابن يعيش ٣ : ٩٨-١٠١ قال ابن يعيش : (اعلم أن هذا الضرب

• فصل • وَلَآنَ الْمُتَّصِلُ أَخْصَرُ، لَمْ يُسَوِّغُوا تَرْكَهُ إِلَى الْمُتَفَصِّلِ
إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْوَصْلِ، فَلَا تَقُولُ: ضَرَبَ أَنْتَ، وَلَا هُوَ، وَلَا ضَرَبْتَ
إِيَّاكَ.

مضمر بدليل أنه على وجه واحد لا تتوارد عليه وجوه الإعراب وذلك آية كونه مضمرا،
فتمتنع إضافته إلى ما بعده.

وعند الكوفيين^(١): أن اللواحق هي الضمائر فالياء في (إيائي) كالياء في
(نصرني)، والكاف والهاء في (إياك وإياه) كالکاف والهاء في (نَصْرَكَ وَنَصْرَهُ)
لا لافرق، (وإيّا): عماد كالنون في نصرني. ووجه فساد هذا القول أن الشيء لا يعمد
بما هو أكثر منه، ومعنى قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فيياه وإيا الشواب): التحذير
من أن يلاعبهن ويتزوجهن.

قوله: «لم يسوغوا».

لأن وضع الضمائر للاختصار، فالعدول عن الأخصر إلى غيره عند عدم عوزه
تَنَكُّبٌ عن منهج الوضع ووضوح جاذبة المناسبة؛ فلذا حمل على الشذوذ «إياكا» في
البيت حيث لم يقل «بلغتك» وقبله:

من المضمرات فيه إشكال ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه وأسد الأقوال إذا أمعن النظر فيها
ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أن (إيّا) اسم مضمر، وما بعده من الكاف في إياك
والياء في إيائي والهاء في إيّاه حروف مجردة عن مذهب الاسمية للدلالة على أعداد
المضمرة وأحوالهم لاحظ لها في الإعراب

(١) انظر رأي الكوفيين والبصريين في المسألة الثامنة والتسعين صفحة ٦٩٥-٧٠٢ من
الإنصاف.

... إِلَّا مَا شِئْتُ مِنْ قَوْلِ حُمَيْدٍ الْأَرْقَطِ :

• إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ •

وَقَوْلِ بَعْضِ اللَّصُوصِ :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنْ نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

٢٦٤- أَتَيْتُكَ غَنَسٌ قَطَعْتُ أَرَاكَ^(١)

قيل : معناه أكلت الأراك، ويجوز أن يكون المعنى سارت من بين الأراك حتى قطعت تلك الأراضي التي هي منابت الأراك، وقوله : (إليك) أي قاصدة إليك . وفي بعض شروح هذا الكتاب سَقَتْهَا إِلَيْكَ . وأما قول بعض اللصوص :

٢٦٥- إِيَّانَا^(٢)

فله وَجْهٌ وهو تعذُّرِ الوصل هنا لامتناع أن تقول : نَقْتُلُنَا، إذ لا يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول إلا في باب ظننت، تقول : ظَنَنْتُنِي منطلقاً بضمِّ التاء ولا تقول : قَتَلْتُنِي بضمِّ التاء، ولا نَقْتُلُنَا بالنون .

(١) الرجز لحُمَيْدِ بْنِ الْأَرْقَطِ فِي سَبِيهِ ٢: ٣٦٢، وابن يعيش ٣: ١٠٣، وصدره :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ .

ومحل الاستشهاد به قوله : «بلغت إِيَّاكَ» حيث جاء بالضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل وكان الأولى أن يقول (بلغتكَ) .

(٢) البيت من الهزج وهو بتمامه :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنْ نَمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وهذا الشاهد مختلف في نسبه إذ نسب لبعض اللصوص كما أشار إلى ذلك المصنف والشارح في المتن، وذكره سيويه في الكتاب ٢: ١١١ من غير نسبة، ونسبه في موقع آخر من الكتاب ٢: ٣٦٢ إلى بعض اللصوص، وكذلك فعل ابن عصفور في الضرائر ٢٦١،

والمنفصل موضوع ليجاء به عند تعذر الوصل، وقد تعذر من هذا الوجه كما ترى، ووجه الشذوذ أن حقه كان أن يقول: نقتل أنفسنا، فأراد أن يأتي بالمضمّر مكان هذا المظهر، والموضع موضع المتصل كـ (ينصرنا زيد) ونحوه (أو كـ «نظننا» بالنظر إلى القياس المرفوض في غير باب أفعال الشك واليقين)^(١)، وآثروا الفصل مكان الوصل.

(وقبله)^(٢):

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَا كَانَا
كَانَا يَوْمَ قُرَى

وبعده:

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فَتَى أَبْيَضَ حُسْنًا
يُرَى يَرْفُلُ فِي بُرْدَيْنِ مِنْ أُبْرَادٍ نَجْرَانًا^(٣)

فأوفى: أي فأوفى الجمع ما كان عليه (أن يعمله)^(٤)، وقُرَى: موضع بعينه، (ونقتل إيانا) (أي إيانا)^(٥) بقتلنا إياهم بمنزلة من قتل نفسه. وإنما قال: نقتل إيانا لأنهم أغاروا على قبيلتهم.

في حين نسبه ابن جني في الخصائص ٢: ١٩٤ إلى أبي بجيلة، بينما الصواب في نسبه ما عزا ابن يعيش في شرحه ٣: ١٠٢ إلى ذي الإصبع العدواني، وكذلك فعل البغدادي في الخزانة ٥: ٢٨٢، قال ابن يعيش: والشاهد فيه وضع (إيانا) موضع الضمير المتصل، إلا أنه أسهل مما قبله وذلك لأنه لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول نقتلنا، لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل، فكان حقه أن يقول نقتل أنفسنا، لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى نحو قولك: ما أكرمت إلا نفسك وما أكرمت إلا إياك.

- (١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.
- (٢) في ب «أوله» والمثبت من الأصل وع. (٣) انظر هذا البيت وما قبله في الخزانة ٥: ٢٨٢.
- (٤) في الأصل: «أي بجمعه» والمثبت من ب وع.
- (٥) في ب: «أي» والمثبت من الأصل وع.

• فصل • وَتَقُولُ هُوَ ضَرَبَ، وَالْكَرِيمُ أَنْتَ، وَإِنَّ الدَّاهِيَيْنَ نَحْنُ
وَقَالَ:

• مَا قَطَرُ الْفَارِسِ إِلَّا أَنَا •
وَجَاءَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ، وَإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ.

(وما قَطَر أوله:

٢٦٦- قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَر^(١)

وبعده:

شَكَّكْتُ بِالرُّمَحِ حَيَازِمَهُ وَالْخَيْلُ تَجْرِي زَيْمًا بَيْنَنَا^(٢)

الشاهد في البيت أنه أتى بالمضمر المنفصل لتعذر الوصل، لأنه لو قال:
(ماقطرُ الفارسِ) كان نافيا عن نفسه أنه قَطَرُ الفارسِ، والاسم الواقع بعد إلا مثبت
مستثنى مما نفي، فلما احتاج إلى الإتيان بالضمير بعد «إلا» أتى به منفصلا لأنه
ليس بموضع اتصال، لأن الاتصال أن يتصل بالفعل ويليهِ، والانفصال عكسه.
وقطره: ألقاه على أحد قُطْرَيْهِ، وهما جانباه.

والحَيَازِيمُ: جمع الحَيَزُوم، وهو ما حول الصدر، والزَيْمُ: المتفرقة يقول:
طعنت بالرُّمَحِ في صدره، والخيـل تجري بفرسانها، وزيمـا حال.
قولـه: «وتقول هو ضرب إلى آخره».

-
- (١) البيت من السريع وقد استشهد به سيويه في الكتاب ٢: ٣٥٣ ونسبه لعمر بن معد يكرب،
وكذلك المرزوقي في شرح الحماسة ١: ٤١١. وانظر ديوان عمرو بن معد يكرب ص
١٧٥، والشاهد فيه: إظهار «أنا» وانفصاله بعد إلا، حيث لم يقدر على الضمير المتصل
بالفعل، وقال ابن يعيش: لما وقعت الكناية بعد حرف الاستثناء لم تكن إلا منفصلة
(٢) انظر ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٧٥ وترتيبه الثالث والآخر ضمن مقطوعة شعرية له،
وروايته في الديوان، (والخيـل تعدو) بدل تجري.

... إِلَّا مَا أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ :

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

ذكر هنا مواضع الفصل، (وهي : المبتدأ، والخبر^(١))، وخبر إن، وما بعد الاستثناء، وما بعد الحرف العاطف، والمفعول المقدم، وأمثلة هذه الستة المذكورة في المتن^(٢) .

قوله :

(٣)

٢٦٧ - وَمَا نُبَالِي

هذا ما أنشده ثعلب وهو قبيح، لأنَّ إِلَّا ليس لها قوة الفعل ولا عاملة كإِنَّ، ونحوها، فمجيء الضمير متصلاً بها يسمح جداً .
على أن أصحابنا^(٤) يشدونه : (حَاشَاكَ) مكان (إِلَّاكَ)، يقال : ما بالدار ديار، أي

(١) في ب : «وهي المبتدأ وخبره» والمثبت من الأصل وع .

(٢) الأمثلة الستة المذكورة في المتن لمواضع الفصل هي على التوالي :
أ - هو ضرب .

ب - والكريم أنت .

ج - وإن الذاهبين نحن . وقال :

د - مَا قَطَرَ الْفَارَسَ إِلَّا أَنَا .

هـ - وَجَاء عَبْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ .

و - وَإِيَّاكَ أَكْرَمْتُ .

(٣) البيت من البسيط وهو في الخزانة ٢ : ٢٧٨ حيث قال صاحبها : وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي والله أعلم بقائله، وموضع الشاهد فيه قوله : «إِلَّاكَ» حيث وقع الضمير المتصل وهو الكاف في موقع المنفصل بعد إِلَّا شذوذاً والقياس وقوعه بعدها منفصلاً نحو :
إِلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ .

والبيت : وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

(٤) يعني البصريين ومع أنه لم يرد عنهم هذا الإنشاد في الإنصاف إلا أن البغداديين نقله قائلاً :
قال شارح اللب : ورواية البصريين : (إِلَّا يُجَاوِرُنَا حَاشَاكَ) - الخزانة ٥ : ٢٧٩ .

• فصل • فَإِذَا التَّقَى ضَمِيرَانِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : الدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْكَ
وَالدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْكُمْوهُ، وَالدَّرْهَمُ زَيْدٌ مُعْطِيَتْكَ، وَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ، جَازٌ
أَنْ يَتَّصِلَا كَمَا تَرَى، وَأَنْ يَنْفَصِلَ الثَّانِي كَقَوْلِكَ : أُعْطِيَتْكَ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ
الْبَوَاقِي.

أحد، فيقال من الدور، ولو كان قَعَالًا لَقِيلَ : دَوَارٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي شِعْرِ أَبِي الطَّيِّبِ :

٢٦٨ - لَمْ تَرَمْ نَادِمْتُ إِلَّاكَ^(١).

قَوْلُهُ : «فَإِذَا التَّقَى ضَمِيرَانِ».

أَيُّ إِذَا التَّقَى ضَمِيرَانِ مَنْصُوبَانِ (أَوْ مَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ)^(٢)، وَتَمَثِيلُهُ يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ،
وَإِلَّا وَرَدَ عَلَيْهِ نَحْوُ (ضَرْبِكَ)، فَهُمَا مُتَّصِلَانِ أَبَدًا لَا يَتَأْتِي فِيهِمَا الْإِنْفَصَالُ، فَالْأَوَّلُ
مُتَّصِلٌ لِمَحَالَةٍ، وَفِي الثَّانِي يَجُوزُ الْأَمْرَانِ الْوَصْلُ وَالْفَصْلُ نَحْوُ : (الدَّرْهَمُ
أُعْطِيَتْكَ)، وَ(الدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْكَ إِيَّاهُ)، وَ(الدَّرْهَمُ أُعْطِيَتْكُمْوهُ) بِالْكَافِ، وَ(الدَّرْهَمُ
أُعْطِيَتْكُمْ إِيَّاهُ)، أَمَّا الْوَصْلُ فَلِكُونِهِ مُمْكِنًا، لِأَنَّهُ تَعْلُقُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ كَتَعْلُقِ الْأَوَّلِ بِهِ
وَذَلِكَ مُتَّصِلٌ، فَكَذَا هَذَا.

وَأَمَّا الْفَصْلُ فَلَأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ الْمَنْصُوبَ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِالْفِعْلِ وَلِذَا حُمِلَ

قَوْلُهُ :

٢٠٢ - هُمْ الْأَمْرُونَ الْخَيْرُ وَالْفَاعِلُونَ^(٣).

(١) هَذَا الصَّدْرُ مِنَ السَّرِيعِ ضَمْنُ بَيْنِ اللَّمْتَيْنِ فِي دِيْوَانِهِ ١٢١ : ٣ قَالَ شَارِحُ دِيْوَانِهِ : وَسَقَاهُ بَدَمًا
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِي الشَّرَابِ فَقَالَ :

لَمْ تَرَمْ نَادِمْتُ إِلَّاكَ لَا لِسَى وَفُكٌ لِي ذَاكَ
وَلَا لِحَبِيهَا وَلَكِنِّي أَسَيْتُ أَرْجُوكَ وَأَسْتَشْكُ

وَمَوْضِعُ التَّمَثِيلِ بِهِ قَوْلُهُ : (إِلَّاكَ) وَهُوَ غَيْرُ سَاتِعٍ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : إِلَّا بِكَ، لِأَنَّ (إِلَّا) لَيْسَ لَهَا نَدَمُ
الْفِعْلِ. وَلَا هِيَ أَيْضًا عَامِلَةٌ.

(٢) سَقَطَ مِنْ بٍ وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع. (٣) مَرَّ أَنْفًا - انْطَرَقَ مِنْ ٥٠ - ٥٠.

... وَيَنْبَغِي إِذَا اتَّصَلَ أَنْ يُقَدَّمَ مِنْهُمَا مَا لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَا لِلْمُخَاطَبِ عَلَى الْغَائِبِ، فَنَقُولُ: أَعْطَانِيكَ، وَأَعْطَانِيهِ زَيْدٌ، وَالذَّرْهَمَ أَعْطَاكَ زَيْدٌ.

على الضرورة، وهنا قد اتصل بالاسم وهو الكاف فتعذر الوصل من حيث المعنى فيجوز الفصل، على أن الفصل قليل في الاستعمال، إذ في الوصل سلوك طريقة الإيجاز، والصحيح: (أعطيتكموه) بكاف الخطاب وإن وقع في عامة النسخ (أعطيتموه) بدون الكاف بدليل قوله:

«جاز أن يتصلا» وإلا فوجه الاتصال في أعطيتموه^(١).

قوله: «وأن ينفصل الثاني كقولك أعطيتك إياه».

لأن هذه الصورة الثانية هي الأولى بعينها، إلا أن الضمير الثاني هنا منفصل وفي الأول متصل، والمفعول الأول في الصورة الثانية كاف الخطاب، فكذا في الأولى. قوله: «أن يُقَدَّمَ إلى آخره».

قدم ما للمتكلم على ما للمخاطب، وما للمخاطب على ما للغائب، لأن الكلام ينشأ من المتكلم، وينتهي إلى المخاطب ثم الغائب، فناسب أن تراعى هذه المراتب في ذكر ضمائرهم. قال ابن الرومي:

٢٦٩ - جُعِلْتُ فِدَاكَ لَمْ أَسْأَلْكَ ذَاكَ أَلْتَوْبَ لِلْكَفَنِ
سَأَلْتُكَ لِأَلْبِسَهُ وَرُوحِي بَعْدَ فِي بَدَنِي^(٢)

(١) ساقط من ب وع والمثبت من الأصل.

(٢) البيتان من مجزوء الوافر وموضع التمثيل بهما قوله: «سألتك» حيث قدم ضمير المتكلم ثم أتبعه المخاطب فالغائب.

والبيتان ترتيبهما الأول والثاني على التوالي في ديوان ابن الرومي ص ١١٤ (اختيار وتصنيف كامل كيلاني) ورواية البيت الثاني هناك على النحو التالي:

سألتكم لألبسهُ وروحي بعدُ في البدن

... وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنْزِلْ مُكْمُوها﴾ .

• فصل • وإذا انفصلَ الثاني لَمْ تُرَاعَ هذا الترتيب فَقُلْتَ :
أَعْطَاهُ إِيَّاكَ وَأَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْغَائِبِينَ أَعْطَاهَا وَأَعْطَاهُمَا

فلا يجوز عجت من ضربكي ولا من ضربهيك .

وطريقة أخرى : أن ضميرية ضمير المتكلم أسرع ظهوراً من ضميرية ضمير
المخاطب وضميرية ضمير المخاطب أسرع ظهوراً من ضميرية ضمير الغائب، إذ
الأول حكاية، ولا حكاية في الأسماء المظهرة، والثاني خطاب والخطاب يمكن
حصوله في الأسماء المظهرة بتوسط حرف النداء نحو: (يازيد فعلت كذا)،
ولكن لا خطاب للمظهرات وضعاً، فيكون في رتبة ضميرية ضمير المخاطب
انحطاط عن رتبة ضميرية ضمير المتكلم بدرجة .

والثالث كالأسماء المظهرة، إذ الأسماء المظهرة كلها غيب، ومن المعلوم أن
اتصال الضمير بالفعل لطلبه الفعل بكونه ضميراً متصلاً فما كانت ضميرته أظهر
كان قمينا بأن يتقدم، فيلزم من هذا أن يتقدم ما للمتكلم على ما للمخاطب، وما
للمخاطب على ما للغائب .

قوله: «وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ ﴿أَنْزِلْ مُكْمُوها﴾»^(١)

رجع الواو لأن الأصل ذلك، وحق هذه الواو أن تكتب في كل موضع نحو:
ضربكموا، وضربهموا، إلا أن هذه الواو تسقط عند الوقف على هذا الضمير، وبناء
الخط على الوقف . وفي (أَنْزِلْ مُكْمُوها) الوقف على ضمير الخطاب متعذر،
فرجعت الواو، وقد جاء في شعر أبي الطيب على خلاف ما قررناه وهو قوله :

(١) سورة هود آية ٢٨ .

... وَمِنْهُ :

وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَائِبَهَا
وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَالكَثِيرُ أَعْطَاهَا إِيَّاهُ ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا .

٢٧٠٠ - خَلَبَ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَّا^(١)

حيث قدم ما للغائبة على ما للمخاطب .

قوله : « فإذا انفصل الثاني لَمْ تُرَاعَ » .

لأن الضمير المنفصل بمنزلة المظهر في استبداده بنفسه ، وهناك لا يراعى
الترتيب نحو جاء عبدالله وأنت ، وما أعطيت درهما إلا إياك ، فكذا هنا .

قوله : « في الغائِبِينَ » .

معنى أعطاهاه : أعطى المؤنث المذكور ، ومعنى أعطاهوها على العكس .

قوله :

٢٧١١ - لِضَغْمِهِمَا

هو بدل من قوله : لضغمة .

والضمير الأول في لضغمة لها للذئب والضبع ، والثاني للضغمة وهي مصدر

(١) هذا البيت ترتيبه الحادي والأربعون والآخر من قصيدة للمتنبى على بحر الكامل قالها في
مدح بدر بن عمار ، وقد سار إلى الساحل ثم عاد إلى طبرية ، وكان أبو الطيب قد تخلف عنه
فقال يعتذر إليه . وأولها :

الْحُبُّ مَا مَنَعَ الْكَلَامَ الْأَلْسُنَا وَأَلَدُ شَكْوَى عَاشِقٍ مَا أَعْلَنَا

ديوانه ٤ : ٣٢٧-٣٣٩ . وموضع التمثيل به ما ذكره في المتن من تقديم ضمير الغائبة على
المخاطب .

(٢) البيت : وَقَدْ جَعَلْتَ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَا يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَائِبَهَا

والبيت من الطويل استشهد به سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٦٥ من غير نسبة ، ونسبه ابن يعيش في
شرح ٣ : ١٠٦ إلى مُغَلَّسِ بْنِ لُقَيْطٍ كما أورد فيه البغدادي نسبته نقلًا عن سبقه ، الأولى :

ومنها اشتقاق الضَّيْعَم. (ونابها): أي ناب الضغمة، والإضافة للملابسة، كأنه يقول: لكثرة ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي أن يعصني سبعان ناباهما يضربان العظم ويقرعانه، وقرع الناب كناية عن التصويت.

قوله: «وهو قليل».

أي الضميران إذا كانا للغائبين ففيهما وجهان:

فصل الثاني ووصله نحو: (أعطاها إياه)، أي: (أعطى المرأة الدرهم)، (وأعطاها إياها)، أي: (أعطى الرجل الجارية). ونحو: (أعطاها، وأعطاهاها)، والوصل قليل، لأن في المصير إلى المنفصل ليكون أحدهما (متصلاً) ^(١) والآخر منفصلاً نوع تخفيف في اللفظ إذ فيه إزالة المستكره وهو اجتماع اللفظين

لمغلس بن لقيط، والثانية إلى لقيط بن مرة - انظر الخزانة ٥: ٣١٢ وفي البيت تأويلات كثيرة ذكرها البغدادي وعلق عليها وهو القائل: وقد اختلف الناس في معنى هذا البيت، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجري (في أماليه) في موضعين منها، وتبعه صاحب اللب (في تعليقه على اللباب) قال: يقول: جعلت نفسي طيب لأن أضغهما ضغمة يقرع لها الناب العظم. وصف ضغمة بالجملة، والمصدر الذي هو الضغم مضاف إلى المفعول وفاعله محذوف والتقدير: لضغمي إياهما. والهاء التي في قوله (لضغهماها) عائدة إلى الضغمة، فانتصابها إذن انتصاب المصدر. مثلها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَكَرَّمُكَرْتُوهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾ وأضاف الناب إلى ضمير الضغمة، لأن الضغم إنما هو بالناب، واللام في قوله (لضغهماها) متعلقة بقرع، أي يقرع عظمهما نابي، لضغبي إياهما ضغمة واحدة، أ. هـ. الخزانة ٥: ٣٠٢. والشاهد في البيت أنه جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة الأول مجرور بإضافة المصدر إليه، والثاني في محل نصب بالمصدر والجيد الكثير لضغميها إياها كذا من ابن يعيش ٣: ١٠٦، وقال البغدادي في الخزانة ٥: ٣٠١ على أن الضمير الثاني إذا كان مساوياً للأول شذ وصله كما هنا، فإنه جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال وكان القياس لضغميها إياهما.

(١) سقط من الأصل وع والمثبت من ب لأن وجوده لازم.

... وَالْأَخْتِيَارُ فِي ضَمِيرِ خَيْرٍ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا الْإِنْفَصَالُ كَقَوْلِهِ:

لَيْتُنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

المتماثلين، ولأنَّ الغائب فرع في هذا الباب على المخاطب، لأنَّ المخاطب أظهر من ذلك فالأظهر بالأصلة أجدر.

قوله: «والاختيار».

خبر كان يجيء متصلاً ومنفصلاً، ووجه الاتصال أنَّ خبر كان يشبه المفعول، كما أنَّ اسمه يشبه الفاعل، وضمير المفعول متصل نحو: نصرتك، ووجه الانفصال أنَّ خبرها في الأصل خبر مبتدأ، والضمير إذا وقع خبراً للمبتدأ فهو منفصل (فكذا هنا)^(١)، فعلى هذا يجوز في البيت لَيْتُنْ كَانَهُ وَلَيْتُنْ كَانَ إِيَّاهُ، ووجه كون الانفصال مختاراً أنَّ (كان) منزلة منزلة الحرف والحرف يتصل بالضمير من وجه واحد، نحو: إنك خارج.

أما مِنْ وجهين: فلا، لا يقال: (إنكه)، والمراد إنك خارج وقد اتصل بكان ضمير اسمها، فيكون انفصال ضمير خبرها مختاراً. والوجه الثاني: أنَّ يتصل بالفعل من وجه واحد وهو الدلالة على الزمان السابق كالأفعال الماضية، والفعل يتصل به ضميران نحو: (نصرتك) فلا يتصل بكان إلا واحد من ضميريه خطأ لرتبة الضعيف عن رتبة القوي، ومعنى قوله:

٢٧٢ - لَيْتُنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ^(٢)

(١) في الأصل وبكذا، والمثبت من ب.

(٢) هذا البيت لعمربن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٢ وترتيبه الثالث عشر من قصيدة له على بحر الطويل وعدتها ستة وسبعون بيتاً، والشاهد فيه انفصال الضمير الواقع خبراً لكان قال ابن يعيش: وهذا هو الوجه الجيد، لأنَّ كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أنَّ خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه... ابن يعيش ٣: ١٠٧ - وانظر الخزانة ٥: ٣١٢.

وَقَوْلِهِ: لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا
وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي .

لَيْسَ كَانَ الرَّجُلُ إِيَّاهُ لَقَدْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا، أَيْ كَانَ شَابًا فَكَبِرَ.

قَوْلُهُ :

٢٧٣ - لَيْسَ إِيَّايَ^(١)

وَقَبْلَهُ: لَيْتَ. هَذَا اللَّيْلُ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ غَرِيبًا^(٢)
وَالْمَحْفُوظُ: «وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا» يُقَالُ: «مَا بِالذَّارِ غَرِيبٌ» أَيْ أَحَدٌ.

قَوْلُهُ: «..... لَيْسَنِي».

قَالَ الْمُصَنِّفُ أَيْ لِيَأْخُذَ رَجُلًا غَيْرِي، وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ شَذَوذَانِ: أَحَدُهُمَا:
قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) لِلْغَائِبِ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ: عَلَيْكَ بِكَافِ الْخُطَابِ لِأَنَّ بَعْضَ نَوْعِي
الظُرُوفِ يَقَامُ مَقَامَ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ، نَحْوُ دُونَكَ وَعَلَيْكَ، دُونَ أَمْرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْغَائِبِ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ أَمْرَ الْمُخَاطَبِ أَوْجَزُ إِذْ فِيهِ إِضْمَارُ نَفْسِ الْفِعْلِ بِخِلَافِ أَمْرِ الْمُتَكَلِّمِ
وَالْغَائِبِ، إِذْ فِيهِمَا إِضْمَارُ الْفِعْلِ، وَلاَمُ الْأَمْرِ أَيْضًا. وَالْإِضْمَارُ خِلَافُ الْأَصْلِ،
فَالْمَصِيرُ إِلَى مَا فِيهِ يَقُلُّ الْإِضْمَارُ أَوَّلَى. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

- (١) تَمَامُهُ: لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا
(٢) الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الرَّمْلِ اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيِّوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢: ٣٥٨ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ، وَقَالَ
الْبَغْدَادِيُّ فِي نَسَبِهِمَا: وَهَذَا الشَّعْرُ نَسَبُهُ خِدْمَةُ كِتَابِ سَيِّوِيهِ إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْمَةَ
الْمَذْكُورِ آنِفًا. وَنَسَبُهُ صَاحِبِ الْأَغَانِي، وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الصَّحَاحِ إِلَى الْمَرْجِي، وَهُوَ عَبْدُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ أ. هـ. وَقَدْ وَجَدْتُهُمَا فِي زِيَادَاتِ دِيوَانِ عَمْرِ بْنِ أَبِي
رَيْمَةَ ص ٤٥ مِمَّا نَسَبَ إِلَيْهِ وَلَيْسَ مِنْ أَصْلِ دِيْوَانِهِ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالشَّاهِدِ فِيمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ
الْفَصْلَ فِي خَيْرِ كَانِ وَأَخَوَاتِهَا هُوَ الْمُخْتَارُ. وَالْبَيْتُ فِي خُطَابِ مَعشُوقَتِهِ إِذْ بَنَى طَوْلَ هَذَا
اللَّيْلِ قَدْرَ شَهْرٍ وَلَا يَرَى فِيهِ أَحَدًا وَلَيْسَ فِيهِ غَيْرُ الشَّاعِرِ وَحَبِيبَتِهِ وَلَا يَخْشَى رَقِيبًا بِنَحْوِ
عَلَيْهِ.

وَقَالَ : إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي .

«عَلَيْكُمْ بِالْبَاءِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلِيهِ الصَّوْمُ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ»^(١) حيث قال :
(فَعَلِيهِ الصَّوْمُ)؟ . قلت : إِنَّمَا حَسَنَ ذَلِكَ تَقْدِمَ الْخُطَابِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
«عَلَيْكُمْ» .

والجواب الثاني أَنَّ هذا لما كان أمراً كسائر الأمور، والأمر (قد يكون للغائب وقد يكون للحاضر)^(٢) شُبَّهَ هذا بذلك .

والثاني : قوله : (ليسِي)، والأصل : ليس إِيَّاي .

فإن قلت : أَلَيْسَ (ليس) من أخوات كان، وفي خبر كان جاز الوصل والفصل؟
قلت : بلى، إلا أَنَّ كان أدخل في الفعلية، لأن له مضارعاً، وأمرأً، ونهياً، واسم
فاعل، بخلاف ليس، فلذا كثر في كان اتصال الضمير وقل وشذَّ في ليس بحيث
لَا يُعْمَلُ (وليسِي) في البيت بدون نون العمداء وقبله :

٢٧٤ - عَهْدِي بِقَوْمٍ كَعَدِيدِ الطُّيُسِ^(٣)

يُقَالُ : مَاءٌ طُيْسٌ وَحِنْطَةٌ طُيْسٌ أَيْ كَثِيرٌ .

(١) هكذا روايته في كل النسخ والمأثور في الصحيحين : (فَعَلِيهِ بالصوم) انظر الحديث في
البخاري / كتاب النكاح / باب رقم ٦ . والباء : مثل الباعة . والباء : النكاح . وسمي النكاح
باءً وباءً من المَبَاءَةِ، لأنَّ الرجل يَتَبَوَّأُ من أهله أي يستمكن من أهله كما يَتَبَوَّأُ من داره .
اللسان (بوا) . والوجاء : والْوَجْءُ أَنْ تُرَضَّ أنثى الفحل رَضًّا شديداً يذهب شهوةَ الجَمَاعِ
ويتنزَّل في قطعه منزلة الخَصِي . اللسان (وجأ) .

(٢) في ب : «قد يكون للحاضر وقد يكون للغائب» والمثبت من الأصل وع .

(٣) الشاهد بتمامه وهو من الرجز :

عَذَذْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطُّيُسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

وقد نقل البغدادى في الخزانة ٥ : ٣٢٥ عن كتاب العين للخليل في (طيس) أنه لرؤبة وقد

• فصل • وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرُّ يَكُونُ لَازِمًا وَغَيْرَ لَازِمٍ ، فَاللَّازِمُ فِي أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ : أَفْعَلْ ، وَتَفَعَّلْ لِلْمَخَاطَبِ وَأَفْعَلْ وَتَفَعَّلْ . وَغَيْرُ اللَّازِمِ فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ وَفِي الصِّفَاتِ ، وَمَعْنَى اللَّزُومِ فِيهِ إِسْنَادُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَيْهِ خَاصَّةً لَا تُسْنَدُ الْبَتَّةُ إِلَى مُظْهِرٍ وَلَا إِلَى مُضْمَرٍ بَارِزٍ ، وَنَحْوُ فَعَلَ وَتَفَعَّلَ يُسْنَدُ إِلَيْهِ وَإِلَيْهِمَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : عَمَرُوا قَامَ وَقَامَ غُلَامُهُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَمِنْ غَيْرِ اللَّازِمِ مَا يَسْتَكِينُ فِي الصِّفَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، لِأَنَّكَ تُسْنَدُهُ إِلَى الْمُظْهِرِ أَيْضًا فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ غَلَامَهُ .

قوله : « فاللازم » .

لزوم الضمير المستتر في هذه الأربعة لعلم كل عالم بالعربية عند سماع كل واحد منها أَنَّ فيه ضميره ، واللفظ لإفادة المعنى ، وقد أفيد ، فلا حاجة تدعونا إلى إبراز هذه الأربعة ، وإلى وضع المظهرات مواضعها .
قوله : « وغير اللازم » .

يريد بفعل الواحد الغائب نحو : (فَعَلَ وَتَفَعَّلَ) ، وكذا الكلام في الواحدة الغائبة

فتشت عنه في ديوان رؤية بن العجاج وأبيه العجاج فلم أجده في أصلي ديوانيهما ، وإنما وجدته في ملحق الأبيات المنسوبة لكل من رؤية والعجاج في ديوان رؤية ص ١٧٥ .

قال البغدادي : وقد اختلفوا في تفسير الطيس ، فقال بعضهم هو كل ماعلى وجه الأرض من خلق الأنام ، وقال بعضهم : بل هو خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقال غيره : الطيس الكثير من الرمل والماء وغيرهما ، وأراد به رؤية هنا الرمل - ينظر الحزانة ٥ : ٣٢٦-٣٢٥ . وموضع الشاهد فيه قوله : (ليس) حيث جاء خبر ليس ضميرا متصلا وهو شاذ ، وفي البيت شاهد على شذوذ آخر وهو حذف نون الوقاية ، وكان حقه أن يقول : ليسني ، وعلى هذا الشاهد شرح كثير أغفلته طلبا للإيجاز .

انظر شرح ابن يعيش ٣ : ١٠٨ حاشية ١ ، والخزانة ٥ : ٣٢٦-٣٢٤

... وَإِلَى الْمُضْمَرِ الْبَارِزِ فِي قَوْلِكَ: هِنْدُ زَيْدٌ ضَارِبَتْهُ هِيَ، وَالْهِنْدَانِ
الزَّيْدَانِ ضَارِبَتُهُمَا هُمَا.

نحو «فَعَلْتُ» وَ«تَفَعَّلْتُ»، ويريد بالصفات: اسمي الفاعل والمفعول، والصفة
المشبهة. وإنما لم تلزم الضمائر في هذه الخمسة، لأنها لم تختص بالإسناد إلى
ضمائرها بدليل قولك: عمرو قام غلامه، وما قام إلا هو، فلا يكون فيها دلالة على
أنَّ فيهن ضمائر.

قوله: «وإلى المضمَر البارز في هند زيد ضاربته هي». إبراز الضمير في اسم الفاعل لإزالة اللبس، واللبس فيما إذا جرى على غير من
هوله نحو: (زيدٌ عمرو ضاربُهُ هو).

فزيد: مبتدأ، وعمرو: مبتدأ ثان، وضاربه فعل المبتدأ الأول، وقد جرى على
المبتدأ الثاني. (فلو لم يبرز المضمَر لاندري أنَّ هَذِهِ الصِّفَةُ لِمَنْ، بَلْ يَغْلِبُ عَلَى
الظَّنِّ أَنَّهَا لِلْمُبْتَدَأِ الثَّانِي)^(١) لِأَنَّ حَقَّ الْمَضْمَرِ عَوْدَهُ إِلَى مَايَلِيهِ، وَالْأَصْلُ أَنْ يَسْتَكِنَ
الضَّمِيرُ فِي نَحْوِ ضَارِبٍ، لِأَنَّهُ أَخْصَرُ، فَالْعُدُولُ عَنِ الْإِسْتِكْنَانِ إِلَى الْإِبْرَازِ يَكُونُ
أَمَارَةً عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ لَمْ تَقَعْ مَوْقِعَهَا.

فإن قلت: فعلى هذا يلزم إبراز الضمير في الفعل أيضا إذا جرى على غير ما هو
له نحو: (هندٌ زيدٌ ضاربته هي)، ولم يلزم ذلك بشهادة صحة قولهم: (هند زيد
ضاربته) بدون هي؟ قلت: إنما لم يبرز الضمير في الفعل لأنَّ استتار ضمير الفعل
هو الأصل في الفعل، ولذا سكنت لام الفعل مع التاء والنون إذا كانا ضميرين: أما
اسم الفاعل فاحتماله الضمير لمضارعة الفعل، فتكون درجته منقطعة عن درجة
الفعل، وانحطاط درجته بأن لا يصحَّ هذا الإضمار إلا إذا كان اسم الفاعل جاريا

(١) ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

على من هو له، وهو إلى جانبه لم يحل بينهما حائل، (وذلك) "إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً، فلما جرى اسم الفاعل على غير من هو له حال بينه وبين ما هو له حائل فلا يحتمل ضمير ذلك.

فإن قلت: لو كان الإبراز لإزالة اللبس لما أبرز في مسألة الكتاب وهي: «هَندُ زَيْدٌ ضارِبُهُ هي»، إذ من المعلوم أن الضاربة لن تكون صفة لزيد، لأنها للمؤنث وزيد مذكر.

قلت: لما وجب الإبراز في نحو زيد عمرو ضاربه هو لإزالة اللبس أبرز أيضاً فيما ليس فيه لبس طرداً للباب على سنن واحد، كحذف الواو من أخوات يعد.

والوجه الثاني في إبراز ما سبق من الضمير في (هند زيد ضاربه هي) وفي (زيد عمرو ضاربه هو)، وإن لم يبرز الضمير مع الفعل أَنَّ الأفعال تتصل في أكثرها صيغ الضمائر التي يُعرف بها من هي له، لأن أكثرها بارز (وقلما يكون مستتراً) "، فلا يلزم من تحمّل الأفعال هذه الضمائر مع وجودها في الأكثر بارزة تحمل أسماء الفاعلين إياها مع عَدَمها، ويمكن أن يقال: إنَّ أسماء الفاعلين إن لم تبرز ضمائرها ففيها حروف تُبين مَنْ هي له. فالف ضاربان تدل (على أنه للمثنى، كما أن ألف يضربان تدل) "على ذلك وإن اختلف الألفان، وعلى هذا الواوان في (ضاربون، ويضربون)، فلما حصلت الدلالة لم يبق فرق بين أن يكون الدال ضميراً أو غيره، وجوابه أن هاتيك الحروف في الصفات قرائن، وفي الأفعال ضمائر، فلا يلزم من

(١) سقط من ع وفي ب: (ولكنه) والمثبت من الأصل لموافقة السياق.

(٢) في ب: «وبخلاف أسماء الفاعلين، فلا يتصل بها بارز وإنما يكون مستتراً وفي ع: وإنما يكون مستتراً والمثبت من الأصل.

(٣) ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

... وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا أُجْرِيَتْهَا فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ.

الاستغناء بما دل عليه الشيء نفسه بوضعه الاستغناء بما دل عليه بقرينة أو تقول :
الحروف الدالة مفقودة في أكثر صور الصفات مع تحققها في الأفعال كما في :
(ضربت وضربت) وشبههما^(١)، فاسم الفاعل فيه ضارب فلا يلزم من الاستغناء فيما
فيه الدلالة أكثر الاستغناء فيما هي فيه أقل .

قوله : «مِمَّا أُجْرِيَتْهَا إلى آخره .»

أي من المؤلفات التي أجريت الصفة في تلك المؤلفات على غير ما الصفة
لأجله . أي لم تُجَرِ الصفة على ماهي لذلك الشيء بل أجريتها على غيره . وفي
حاشية الإيضاح : (قولنا في الاسم أنه جرى على كذا : يفيد أنه خبر عنه أو صفة أو
حال) ومتى أريد التفصيل قيل : جرى عليه خبراً كقولك : (زيد ركب) ، وجرى عليه
صفة كقولك : (جاءني زجل ركب) ، وجرى عليه حالاً كقولك : (جاءني زيد
راكباً) ، ولا يصح استعمال هذه العبارة في الفعل وحده ، لأن الفعل لا يوصف فإنه
جرى على فاعله ، لأن مرتبته متقدمة على مرتبة الفاعل .

ولفظ (جَرَى) في اصطلاحهم يفيد كون الشيء (بعد غيره في المرتبة)^(٢) .

(١) في ب : «وشبهها» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ع : «وبعد» في المرتبة» والمثبت من الأصل وب .

* فصل • وَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ
الْلَفْظِيَّةِ وَبَعْدَهُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً أَوْ مُضَارِعًا لَهُ فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ
حَرْفِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ كَأَفْعَلٍ مِنْ كَذَا أَحَدَ الضَّمَائِرِ الْمُتَفَصِّلَةِ الْمَرْفُوعَةِ
لِيُؤْذِنَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ بِأَنَّهُ خَبَرٌ لَا نَعْتُ، وَلِيُقَيِّدَ ضَرْبًا مِنَ التَّوَكِيدِ.

«قَوْلِ وَتَوَسَّطُ».

هذا الفصل في ذكر الضمير المدعو بالفصل.

اعلم أن لهذا الضمير شريطين :

إحدهما : أن يكون بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية التي هي :
(إِنَّ، وَكَانَ وَظَنَنْتَ وَأَخَوَاتُهَا) عليه ، أو بعد دخولها عليه .

الثانية : أن يكونا معرفتين نحو : (زيد هو المنطلق) (وكان زيد هو المنطلق) ^(١)
ولابد من أن يكون الفصل ضميرا مرفوعا وأن يكون من جنس ما قبله إن غائبا فغائب
وإن متكلما فمتكلم ، وإن مخاطبا فمخاطب ، وإن واحدا فواحد وهلم جرا إلى
الآخر . فالمفرد الغائب ما ذكرنا ، أما الباقية فنحو : ﴿ كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢)
و ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنْأَ أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ﴾ ^(٣) إلى آخر الأمثلة .

أما اختيار المرفوع ، فلأن الأصل في هذه الأبواب هو باب المبتدأ فناسب اختيار
المرفوع لكونه عبارة عن المرفوع وهو المبتدأ ، ولا يَبَالِي بكونه عبارة عن المنصوب
في نحو : (ظننت زيدا هو المنطلق) ، إذ لا محل للفصل بين الإعراب ، وإنما هو
كما ذكره المصنف علامة مؤذنة من أول الأمر بأن المَعْرِفَ بعده خبر لا نعت ، إذ لو
كان صفة لكان الضمير هو الموصوف ، ووصف الضمير ممتنع ، ومُفِيدَةٌ ضَرْبًا مِنْ

(١) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) سورة المائدة آية ١١٧ .

(٣) سورة الكهف آية ٣٩ .

التوكيد. فهو في قولك: «زيد هو المنطلق» عبارة عن زيد فكان تكريرا لزيد معنى، والتكرير للتوكيد والتقرير، فلا يكون لـ (هو) محل من الإعراب^(١). فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون مبتدأ والمنطلق خبرا له، وهما خبر المبتدأ الأول فيكون هو مرفوعا؟ قلت: لا مانع من ذلك لكن على هذا التقدير لا يكون الكلام من جزأين أثنتين، فقولك (زيد) (على هذا)^(٢) جزء واحد. و(هو المنطلق): جزآن، وكلامنا فيما إذا أريد أن يكون الكلام من جزأين وهما: (زيد) و(المنطلق)، و(هو) دخل بينهما لما ذكرنا من الإيذان، وإفادة ضرب من التأكيد لا يُعتدُّ بوجوده إلا بهذا القدر الذي دخل لأجله، أما في كون الكلام من جزأين أو أجزاء فلا، فوجوده في ذلك كعدمه، فإن قلت: فيم تظهر ثمرة الوجهين؟ قلت: لو جعلت (هو) فصلا يلزم اللام في الخبر، ولا يجوز (زيد هو المنطلق) (بدون لام التعريف)^(٣)، في (منطلق) لأنه للإيذان بأنه خبر لا نعت، و(منطلق) بدون اللام متعين للخبرية، لأنه منكّر، وزيد معرّف، فلا يصلح صفة له، فلا حاجة إلى الإيذان، ولو جعلت (هو) مبتدأ ثانيا لا تلزم اللام، لأن شأن خبر المبتدأ أن لا تلزمه هي، بل تجيء مرة مع اللام وأخرى لا معها، فإن قلت: لو كان الفصل لما ذكرت من الإيذان لا ممتنع: «كنت أنت المنطلق» لأن التاء من كنت مضمرة، وهو لا يوصف، فيكون (المنطلق) متعينا للخبرية. قلت: الأصل هو المظهر، فلما احتيج إلى الفصل في نحو: «كان زيد هو المنطلق» وجيء به (جيء به في نحو)^(٤): «كنت أنت المنطلق» طردا للباب على منهاج واحد.

- (١) الشارح ذاهب هنا مذهب البصريين في أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب - انظر هذه المسألة في الإنصاف ص ٧٠٧. (٢) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.
(٣) في الأصل: «بدون اللام للتعريف» والمثبت من ب وع.
(٤) في ب: «جيء به في نحو» والمثبت من الأصل وع.

هذا واعلم أنهم أجروا مجرى الخبر المعرفة ما هو مضارع له فجاءوا بالفصل في نحو: «كان زيدٌ هو خيراً منك» (فـ(خَيْرٌ) فَعَلَ بمعنى: أَفْعَلَ التفضيل وقد تخصص بمنك فقارب المعرفة.

وشيء آخر: وهو أنهم يزعمون أن اللام فيه مقدرة، كأنه كان زيد هو الأخير، إلا أن اتصال مَنْ بِ(خَيْرٍ) يمنع من التلطف باللام، ولم يجوزوا (كان زيد هو مفضلاً) لعدم تصور تقدير اللام فيه، إذ لا يُصَار إلى التقدير إلا بعد وجود المانع عن ظهور اللام، وهنا لا مانع عن ذلك فيمتنع التقدير، فلا يجوز الإتيان بالفصل لعرائه عن فائدته، وهي الإيدان لتعين مفضل للخبرية بكونه منكراً، وعلى هذا الأصل: تجويزهم نحو: (كان زيد هو يقول ذاك) دون «كان زيد هو قائلاً» لتصور تقدير اللام في يقول دون قائلاً لتحقق المانع في الأول دون الثاني، لأن الاسم محل اللام دون الفعل. (والمعنى به) ^(١) بقولهم: أن تقول في تقدير اللام: أنه لو كان مكانه اسم فاعل لظهر فيه اللام، وكذا لو كان مكان خبر اسم، لا يتصل به من لظهر اللام فيه نحو: كان زيد هو الفاضل.

فإن قلت: علام عولوا في نحو (كان زيد هو يقول) دون (كان زيد هو قال ذلك)، والماضي كالمضارع في امتناع دخول اللام عليه؟ قلت: عولوا في ذلك على فارقٍ وهو أن اللام من خصائص الاسم فيجب أن يقدر فيما هو مضارع للاسم لا فيما لم يضارعه. والمضارع كاسمه مضارع للاسم حتى استحق بذلك الإعراب بخلاف الماضي. ولو قدرت مع الماضي كان وضعاً للشيء في غير موضعه، وهو جهل صراح واعتسافٌ عن سواء السبيل.

(١) في الأصل «والمعنى» والمنبت من ب وع لأنه الصواب.

وَيُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّونَ فَصَلًّا وَالْكَوْفِيُّونَ عِمَادًا، وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ هُوَ الْمُنْطَلَقُ، وَزَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ هَٰذَا هُوَ الْحَقُّ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾...
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءٍ أَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾، وَتَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَقُولُ: إِنْ كَانَ زَيْدٌ لَهُوَ ظَرِيفٌ، وَإِنْ كُنَّا لَنَحْنُ الصَّالِحِينَ.
 وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ يَجْعَلُونَهُ مُبْتَدَأً

قوله : «وَيُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّونَ فَصَلًّا»^(١).

لأنه يفصل بين الخير والصفة، والكوفيون عمادا، لأن المبتدأ كان يضعف بدون ذلك الضمير من أن يُجَرَّ المَعْرِفُ إلى نفسه لأن يقع خبراً له، فإذا دخل ذلك الضمير بينهما يعتمد المبتدأ عليه، ويتقوى به فيجَرُّ ذلك المَعْرِفُ ويجعله خبراً لنفسه.

قوله : ﴿هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(٢).

«هو» : فصل بين المبتدأ وهو (الذين) - على تقدير: وَلَا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ - وبين خبره وهو: (خيراً لهم).

و(أنا) في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾^(٣) : فصل بين المبتدأ وهو الياء المدلول عليها بكسرة النون وخبره، وهو (أقل منك).

(١) انظر رأي البصريين والكوفيين في مسألة ضمير الفصل في الإنصاف ص ٧٠٦-٧٠٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١٨٠.

(٣) سورة الكهف آية ٣٩.

قوله : «ويدخل عليه لام الابتداء».

إنما تدخل هذه اللام للفرق بين إن المخففة وبين إن النافية، ولذا تسمى الفارقة، والتقدير في إن كان زيد لهو الظريف : أنه كان، والضمير في (أنه) : ضمير الشأن، وسيجيء الكلام في هذه اللام.

قوله : «ومن العرب».

أي ومنهم من يجعل هذا الضمير الفاصل مبتدأ وما بعده خبرا له، والمبتدأ مع الخبر خبر للمبتدأ الأول، فالضمير في (زيد هو المنطلق) مرفوع المحل عندهم بالابتداء، وعندنا لا محل له أصلا، وثبوته في حق الإعراب كسقوطه (والمنطلق) : مرتفع بكونه خبرا (لزيد)، وقد روي هذان الوجهان في قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ»^(١) على كل واحد من التقديرين : أحدهما : أن اسم كان : (أبواه) والثاني : أن اسمها هو الضمير المستكن^(٢) للمولود، أما على التقدير الأول : فـ(أبواه) : اسمها، و(اللذان) : خبرها وهما فصل، أو هما مبتدأ ثان، واللذان خبره، والمبتدأ مع خبره خبر كان.

(وأما على التقدير الثاني فالضمير المستكن في يكون اسم كان، وأبواه مبتدأ، واللذان خبره، والمبتدأ مع خبره خبر كان)^(٣)، و(هما) فصل أو مبتدأ ثالث، واللذان

(١) انظر صحيح البخاري كتاب الفدرج ٢٣ ص ٧٦ وصحيح مسلم باب الفدر حديث رقم ٢٤٠٢٣، ومسنَد أحمد ٢/٣١٥، ٣٤٦، وروايته بالفاظ مختلفة.

(٢) الضمير المستكن للمولود أي الراجع على المولود.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل وع والمثبت من ب.

وَمَا بَعْدَهُ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ . وَعَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَيَقْرَأُونَ : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ ﴾ وَأَنَا أَقُلُّ .

• فصل • وَيُقَدِّمُونَ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرًا يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ وَهُوَ الْمَجْهُولُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، أَيْ الشَّانُ وَالْحَدِيثُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ .

خبره، والمبتدأ الثالث مع خبره خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر كان^(١).

قوله : «وما بعده مبنياً عليه» .

في الإعراب لا مبنياً على ما قبل الضمير .

قوله : «ويقدمون»^(٢) .

قال المصنف - رحمه الله - : هذا الضمير المتقدم لا يجوز دخوله إلا في كُلِّ كلام له شأن عظيم ، فلا يُقال : (هو زيد قائم) ، إلا وأن يكون قيام زيد أمراً عظيماً لا حقيراً .

(١) انظر كتاب المقتصد في (شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني ١ : ٤١١ - ٤١٢ ، فقد ذكر الجرجاني في توجيه هذا الحديث أربعة وجوه .

(٢) هذه إشارة من الشارح إلى قول الزمخشري في المتن : (ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة ، وهو المجهول عند الكوفيين ، وذلك نحو قولك : (هو زيد منطلق ، أي الشأن والحديث زيد منطلق ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾) .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)
وَيَتَّصِلُ بَارِزاً فِي قَوْلِكَ : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَحَسِبْتُهُ قَامَ أَخُوكَ وَأَنَّهُ أُمَةٌ
اللَّهُ ذَاهِبَةٌ ، وَأَنَّهُ مَنْ يَأْتِنَا نَاتِيَهُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٢)
وَمُسْتَكِنًا فِي قَوْلِهِمْ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ .

قوله : «وَمِنْهُ قَوْلُهُ : - عَزَّ مِنْ قَائِلٍ - ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾»^(١)
«هو» مرفوع المَحَلُّ على الابتداء ، والخبر جملة . فإن قلت : قد شرطوا في
الجملة الواقعة في موضع المفرد عود الضمير منها إلى الاسم الأول ، فإن ذلك
الضمير في هذه الجملة الواقعة خبراً لـ (هو) ؟ قلت : هذه الجملة في حكم المفرد
في قولك : (زيدٌ أخوك) في أنه هو المبتدأ في المعنى ، وذلك أن قوله : «اللَّهُ
أحد»^(٢) هو الشأن الذي عُبرَ عنه بـ (هو) ، ولا كذلك (أبوه ذاهب) في (زيدٌ أبوه
ذاهب) ، فهذه الجملة على كلامين يدلان على مَعْنَيْنِ مختلفين ، فلا بدُّ من رابط
يَرِبُطُ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ .

قوله : «يتصل بارزاً» .

فإن قلت : لم لا يجوز أن يكون الضميرُ في (ظننته زيدٌ قائمٌ) للظن كما كان
كذلك في (عبدُ الله أظنه منطلقٌ) ؟ قلت : لأنَّ فعل الشكِّ هنا مقدَّم ولا يجوز إلغاؤه
عند التقدُّم ، فلو جعلنا الضمير للظنِّ يلزم الإلغاء ، ولو جعلناه ضمير الشأن لا يلزم
الإلغاء ، لأنَّ المفعول الأول إذ ذاك هو الضمير . والثاني قولك : (زيد قائمٌ) بخلاف
قولك : (عبدُ الله أظنه منطلقٌ) ، فالفعل هنا متوسط فيجوز الإلغاء .

قوله : «وَمُسْتَكِنًا فِي قَوْلِهِمْ : (لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ)» .

(١) سورة الإخلاص آية ١ .

(٢) في ب : «اللَّهُ» والمثبت من الأصل وع .

وَكَانَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ، وَكَانَ أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿كَادَ
يَرْبِعُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ ..

في (لَيْسَ) ضمير مستكنٌ، لأن (ليسَ) فعل، ولا بد له من فاعل، والفعل لا يصلح أن يقع فاعلا ولا يجوز أن تقع الجملة الفعلية أيضا فاعلة، وذلك الضمير اسم ليس والجملة الفعلية وهي «خلق الله مثله» خبرها والضمير المستكن في (كان) زيد ذاهب) اسم كان والجملة الاسمية خبرها وكذلك في (كان أنت خير منه) اسم كان مستكنٌ فيها، والجملة الابتدائية وهي «أنت خير منه» خبرها، والشاهد لاستكنان ضمير الشأن في باب كان قول هشامٍ أخِي ذِي الرُّمَّةِ :

٢٧٥- هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْدُولٌ^(١)

فإنه جعل في (ليس) ضمير الشأن، والجملة التي بعده في موضع خبر له، وشفاء الداء: مبتدأ، ومبذول: خبره، ومنها: صلة مبذول والتقدير: ليس شفاءُ الداءِ مَبْدُولٌ مِنْهَا، والضمير للمرأة، أي وليست تبدلُ لي شفاءً أَشْتَفِي بِهِ مِنْ نَظَرَةِ أَوْ كَلَامٍ، أو سلام، وإنما يعني أنه قَطَعَ طمعه من أنها (تبدله شيئا)^(٢) مما يُحِبُّهُ، فَبَلِيَّتُهُ عَظِيمَةٌ وَمَحَنَتُهُ لِيَأْسِهِ مِنْهَا شَدِيدَةٌ.

وكذلك في (كاد)^(٣) ضمير مستكن أيضا لما ذكرنا أنه لا بد للفعل من فاعل، (وتزيغ): فعلٌ لا يصح أن يقع فاعلا، والجملة الفعلية خبرها، ولا ضمير في الجملة يرجع إلى اسمها، لأن الجملة عبارة عنه في المعنى.

(١) نسه سيويه في الكتاب ١: ٧١، ١٤٧ إلى هشام أخِي ذِي الرمة والبيت من البسيط، قال ابن يعيش موضحا الشاهد فيه: جعل في ليس ضميرا لم يتقدمه ظاهر، ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره.

(٢) في ب: «تبدل له شيئا» والمثبت من الأصل وع.

(٣) إشارة إلى استشهداء الزمخشري بقوله تعالى: ﴿كَادَ يَرْبِعُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ ١١٧ التوبة - على ضمير الشأن المستكن في كاد.

وَيَجِيءُ مُؤَنَّثًا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مُؤَنَّثٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَّاؤُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ . وقال :

• على أنها تعفو الكلوم •

قوله : «ويجيء مؤنثا» .

أي مؤنث ضمير الشأن على معنى القصة كقوله - جل وعز - ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾^(١) ، أي فَإِنَّ القصة . وكذلك قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَّاؤُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾^(٢) والتقدير : أولم تكن القصة أن يعلمه علماء بني إسرائيل آية ، ف(أَنْ يَعْلَمَهُ) : مبتدأ ، (وآية) : خبره قدم عليه كقولك : «مُنْطَلِقُ زَيْدٍ» ولا يجوز أن تكون (آية) اسم كان (وأن يعلمه) خبراً له ؛ إذ فيه جعل النكرة مخبراً عنه ، والمعرفة خبراً ، وبطلانه ظاهر ، وإن قال بذلك أبو إسحق^(٣) ، لانه قَالَ إِنَّ (آية) اسم كان ، وَقَدْ زَلَّ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ (أَنْ) تقع صلته معرفة إذ هي في تقدير اسم مضاف على نحو قولهم : عَلِمَ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فلما كانت معرفة امتنع جعل النكرة اسماً ، فلم يبق إلا وأن يكون الضمير في (يَكُنْ) للقصة ، كالضمير في الآية المتقدمة .

قال الإمام عبد القاهر^(٤) في وجه قول أبي إسحق : فكأنه ظن أن الكلام عارٍ من المعرفة ، هذا كلامه لكن التعليل على ما قررنا .

(١) سورة الحج آية ٤٦ .

(٢) سورة الشعراء آية ١٩٧ .

(٣) هو أبو إسحق الزجاج إبراهيم بن السري أخذ النحو عن المبرد ولزم مذهب البصريين وأخذ عنه أبو علي الفارسي / البغية ١ : ١٧٩ .

(٤) انظر رأي أبي إسحاق في المقتصد للجرجاني ١ : ٤٢٣ ومناقشة الجرجاني لرأي أبي إسحاق ورده عليه ومنه اقتبس الجندي .

• فصل • وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِمْ رَبُّهُ رَجُلًا نَكْرَةً مُبْهَمٌ يُرْمَى بِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى مَضْمَرٍ لَهُ ثُمَّ يَفْسَرُ كَمَا يُفْسَرُ الْعَدَدُ الْمُبْهَمُ فِي قَوْلِكَ عَشْرُونَ دِرْهَمًا وَنَحْوَهُ فِي الْإِبْهَامِ وَالتَّفْسِيرِ الضَّمِيرِ فِي «نَعَمْ رَجُلًا».

قوله :

٢٧٦- «عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو»^(١)

الكلوم : الجراحات ، التقدير : على أن قصة الكلوم أنها تنمحي ، وقوله : «إنما نُؤْكَلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي» إشارة إلى البيت في ذكر مصيبة بعد مصيبة أخرى عظيمة .

ولا يجيء ضمير الشأن في باب إنَّ مستكنًا ، لأنَّ اسم إنَّ منصوب ، ولا يستكنُّ غير المرفوع ، لأنَّ المرفوع فاعل وهو كالجزء من الفعل يَتَّصِلُ بالفعل اتصال جزئه به ، فيجوز أن يَسْتَكِنَ .

أما المنصوب ففضلة ، فلا يتصل بالفعل اتصال الجزء فلا يَسْتَكِنَ .

قوله : «وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِمْ رَبُّهُ رَجُلًا»^(٢) .

الضمير في (رَبُّهُ رَجُلًا) شائع لم يُرَدِّ به شيء معين مثل : (زيد وعمرو) وإنما

(١) في الأصل وع : (على أنها) والمثبت من ب وهذا بعض بيت من الطويل لأبي خراش الهذلي من مقطوعة له يرثي أخاه عروة ويكيه ويذكر خلاص ولده خراش من الأسر ويحمد الله على ذلك . وأولها :

حَدَّثَ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الثَّرَاهُوتِ مِنْ بَعْضِ

والبيت الشاهد :

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّمَا نُؤْكَلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢ : ٧٨٢-٧٨٩ ديوان الهذليين ٢ : ١٥٨ ، والخزانة ٥ : ٤٠٥-٤٢٠ ، وابن عيش ٣ : ١١٧ ، والشاهد فيه قوله : «على أنها» على تأنيث القصة أي على أن القصة تعفو الكلوم ، وللبغدادى على هذا الشاهد تعليق واف - انظر الخزانة ٥ : ٤٠٥-٤٢٠ .

(٢) إشارة من صاحب الإقليد إلى نصِّ الزمخشري في المفصل وهو : (والضمير في قولهم :

أريد به شيء ما فلذا فُسِّرَ بالنكرة فقليل: (رُبُّهُ رجلاً)، ولو أريد به معيّن كما في قولك: (لي مثله رجلاً)، وأنت تريد نحو: (زيد وعمرو) لجاز أن تقول: «رُبُّكَ رجلاً»، كما جاز «لي مثلك رجلاً» فلما امتنع ذلك دُلَّ على أن المراد شائع مبهم فيجيء التمييز عنه لإبهامه وتماهه أيضاً بامتناعه من الإضافة بل هو أوغل في الامتناع من الإضافة لأن الضمائر لأتضاف بوجه، وشبَّهه بـ(نعم رجلاً) من حيث إنَّ في (نعم) ضميراً شائعاً هو فاعله، والنكرة المنصوبة وهو (رجلاً) في هذه الصورة تفسيره.

فإذا قلت: (نعم رجلاً) علم أن المراد: نعم الرجل، كما أنك إذا قلت: «رُبُّهُ رجلاً» علم أن المراد ربُّ رجل، ومحل الضمير في رُبُّهُ رجلاً مجرور لدخول رُبُّ عليه، وإنما ساغ دخوله عليه لإبهامه. (قال المصنف)^(١): وإنما امتنع وصف هذا الضمير المبهم لأمرين:

أحدهما: أن الصفة إنما تجيء بعد معرفة الذات، والذات مبهمّة. والثاني: أنه على صورة الضمائر، فيحمل على الضمائر في عدم قبوله الوصف لأن الشيء قد يحمل على غيره لشبه وإن لم يتحقق فيه المعنى الذي تحقق به الحكم الأصلي، ألا ترى إلى حملهم تَعِدَ وأَعِدَ ونَعِدَ على يَعِدُ لِشَبِّهِ بَيْنَهُنَّ وهو كَوْنُ كُلِّ مضارعاً (لـ)وعِدَ وإن لم يتحقق فيهن ما تحقق من المعنى المستدعي لحذف الواو من يَعد.

«وبه رجلاً» نكرة مبهم يرمي به من غير قصد إلى مضر له ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك: عشرون درهماً، ونحوه في الإبهام والضمير، الضمير في نعم رجلاً.

(١) في ب و ع: «قاله المصنف» والمثبت من الأصل.

• فصل • وَإِذَا كُنِّيَ عَنِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ لَوْلَا وَعَسَى، فَالشَّائِعُ الْكَثِيرُ أَنْ يُقَالَ: لَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا أَنَا، وَعَسَيْتُ وَعَسَيْتُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ...﴾ وَقَدْ رَوَى الثَّقَاتُ عَنِ الْعَرَبِ: لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ وَعَسَاكَ وَعَسَانِي، قَالَ يَزِيدُ بْنُ أُمِّ الْحَكَمِ:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوَى

قوله: «وَإِذَا كُنِّيَ.....»

الضمير بَعْدَ (لولا) وَ (عسى) يجب أن يكون^(١) مرفوعاً، لأنك تقول في المظهرات: (لولا زَيْدٌ) و(عسى زَيْدٌ)، لَأَنَّ (لولا) من كلمات الابتداء لايجيء بعدها إلا مرفوع، و(عسى) لا تُسند إلا إلى ما هو فاعل لها، فيجب أن يرتفع ما بعدها. والمضمرُ قَافٍ أثر المظهر في الارتفاع، والانتصاب، والانجرار إذا وقع موقعه، وينجب أن ينفصل بعد (لولا) وَيَتَّصِلُ بعد (عسى)، لَأَنَّ المتصل المرفوع مما يستأثر به الفعل، فلا يجوز أن يَتَّصِلَ بالحرف، ولا يُصَارُ إلى المنفصل في الفعل إلا عند عَوَزِ الاتصال ولا عوز للاتصال بـ(عسى).

قوله: «وَقَدْ رَوَى الثَّقَاتُ عَنِ الْعَرَبِ: لَوْلَاكَ، وَلَوْلَايَ».

(١) القول في «لولا» و«لولاك» وموضع الضمير فيهما هي المسألة السابعة والتسعون من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الباء والكاف في (لولا) و(لولاك) في موضع رفع وشايعهم في ذلك الأخفش من البصريين والجندي ذاهب هنا في هذه المسألة مذهب الكوفيين على غير اعتياد منه في الانتصار لمذهبهم، أما البصريون فذهبوا إلى أن الباء والكاف في موضع جر بلولا، في حين ذهب المبرد إلى أنه لايجوز أن يقال: لولاي ولولاك، ويجب أن يقال: «لولا أنا ولولا أنت» فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلاً. انظر الإنصاف ٢: ٦٨٧-٦٩٥.

أَكَّدَ بِقَوْلِهِ : « وَقَدْ رَوَى الثَّقَاتُ » .

رَدَّ الْقَوْلَ الْمَبْرَدَ^(١) فَإِنَّهُ يُجْرِي هَذَا مَجْرَى الْغَلَطِ ، وَزَعَمَ أَنَّ لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ بِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ لَمْ يُلْقَ عَنْ ثِقَةٍ ، وَالْوَجْهَ مَا سَبَقَ وَهُوَ : (لَوْلَا أَنْتَ) وَ (لَوْلَا أَنَا) بِالْإِنْفَصَالِ لِدَلِيلِ أَسْلَفْنَاهُ .

قَوْلُهُ :

٢٧٧ - وَكَمْ مَوْطِنٍ

(١) الكامل ٤ : ٤٨-٤٩ ، والخزانة ٥ : ٣٤٠ .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل لزياد بن الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ وهو بتمامه :

وَكََمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُبْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَاهِ مِنْ قَلْبِ النَّبِيِّ مُنْهَوَى

وقد استشهد به سيويه ٢ : ٣٧٤ ، والمبرد في المقتضب ٣ : ٧٣ ، وهو في الخصائص

٢ : ٢٥٩ ، وابن يعيش ٣ : ١١٨ كما أورد البخداوي هذا الشاهد وقصيدته في الخزانة

٣ : ١٣٢-١٣٤ . والشاهد فيه إتيانه بضمير المجرور بعد «لولا» وهي من حروف الابتداء .

وقد فصل ابن الشجري القول في هذا الشاهد في أماليه ونقل هذا التفصيل عنه البخداوي

في الخزانة قائلا : «وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب» . فمذهب سيويه أنه يرى إيقاع

المتفصل المرفوع بعدها هو الوجه كقولك : لولا أنت فعلت كذا ، ولا يمنع من إجالة

استعمال المتصل بعدها كقولك : لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، ويحكم بأن المتصل بعدها

مجرور بها ، فيجعل لها مع المضمر حكما يخالف حكمها على المظهر .

ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع ، فيحكم بأن موضعه رفع

بالابتداء ، وإن كان بلفظ المضمر المنصوب أو المجرور فيجعل حكمها مع المضمر موافق

حكمها مع المظهر .

ومذهب المبرد أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المتفصل المرفوع ، واحتج بأنه

لم يأت في القرآن غير ذلك ، ودفع الاحتجاج بهذا البيت وقال : إن في هذه القصيدة شذوذ

في مواضع وخروجاً عن القياس فلا معرج على هذا البيت . . . الخزانة ٥ : ٣٣٨ - ٣٣٩ .

هذا وفي ارتفاع الاسم الواقع بعد لولا خلاف بين الكوفيين والبصريين ، انظر الإنصاف

ص ٥٦٠ .

وَقَالَ :

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أُحْجَج .

طَاحَ : هَلَكَ ، والجرم : الجسد ، وأتى بلفظ الجمع حيث قال بأجرامه كما قالوا :
بعير ذو عثانين ، والنَّيْقُ : الجبل الشامخ ، وَقُلْتُهُ : أعلاه ، والمنهوي : الساقط .
وقد طعن في القصيدة أبو العباس المبرد^(١) لِمَا نُهِتَ عليه من مذهبه الذي ذكرناه
أنفاً ، ولقوله : منهوي ، وقال : إن انفعلي لا يجيء إلا مطاوع فَعَلَ لكن حيث يكون
علاج وتأثير .

وقال الشيخ أبو علي لا وجه لرَدِّ قصيدة رويت عن العرب .
واستشهد به سيبويه ، وجوابه أنه مبنيٌّ على فعل متروك .

قوله : لَوْلَاكَ

قبله :

٢٧٨ - أَوَمْتُ بِكَفِّهَا مِنَ الْهُدُوجِ لَوْلَاكَ^(٢)
وبعده : أَنْتِ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتِنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجْ^(٣)

(١) انظر الكامل ٤ : ٤٨-٤٩ ، وحاشية المقتضب ١ ج ٣ ص ٧٣ ، والخزانة ٥ : ٣٤٤ .

(٢) تمامه : لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أُحْجَج .

وقد اختلف في نسبته فنسبه أناس للعرجي وليس في ديوانه كما نسب ابن يعيش في المفصل
٣ : ١١٩ إلى عمر بن أبي ربيعة ، وكذلك البغدادي في الخزانة ٥ : ٣٣٣ والبيت ليس في
أصل ديوان عمر وإنما هو في زيادات ديوانه ص ٤٨٧ بتحقيق محمد محيي الدين .
والشاهد فيه كما أشار إليه البغدادي في الخزانة : ورود الضمير المشترك بين النصب والجر
على قلة بعد لولا . وهو من السريع .

(٣) ديوان عمر بن أبي ربيعة / الزيادات ص ٤٨٧ ، والخزانة ٥ : ٣٣٣ .

وَقَالَ :

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

قوله: «يَا أَبَتَا»

٢٧٩- أوله: تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَىٰ إِنَّكَ (يَا أَبَتَا).....^(١)

يقول: تقول بنتي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالا ومنفعة، ولعلك إذا سافرت أصبت ما تحتاج إليه.

وقد جاء «عساها» في قول المرتضي الموسوي:

٢٨٠- وَزَارَتْ وَسَادِي فِي الظَّلَامِ خَرِيدَةٌ أَرَاهَا الْكَرَىٰ عَيْنِي وَلَسْتُ أَرَاهَا^(٢)

تُمَانِعُ صُبْحًا أَنْ أَرَاهَا بِنَا ظِرِّي وَتَبْدُلُ جُنْحًا أَنْ أَقْبِلَ فَأَهَا

وَلَمَّا سَرَتْ لَمْ تَخْشَ وَهَنَا ضَلَالَةٌ وَلَا عَرَفَ الْعُدَّالُ كَيْفَ سَرَاهَا

فَقَالُوا عَسَاهَا بَعْدَ زَوْرَةٍ بَاطِلٍ تَزُورُ بِلَا زَيْبٍ قَلْتُ عَسَاهَا

(والكرى) في البيت الأول: فاعل (أراها).

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع وتماه:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ .

وقد أشار البغدادي إلى رواية فيه عن أبي محمد الاعرابي في فرحة الأديب وهي: ثانياً

بدل يا أبنا - الخزانة ٥: ٣٦٧. وقد اختلف في نسبه فقد نسب قوم للمعاج ولم أجده في

ديوانه، ونسبه آخرون منهم سيبويه في الكتاب ٢: ٣٧٤-٣٧٥ لابنه رؤبة، وقد نظرت في

ديوان رؤبة فلم أجده في أصل ديوانه وإنما وجدته في زيادات أبيات مفردات منسوبة إليه

ص ١٨١، وقال البغدادي والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة لا للمعاج والشاهد في

(عساكا) حيث وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. والمعنى أنه قد حان وقت رحيلك

في طلب الرزق.

(٢) البيت وما يليه من الأبيات من الطويل في وصف رؤبة المحبوبة في الصام. والخريد

والخريد والخرد من النساء البكر التي لم تمس قط، وقيل الحية الطويلة السكون.

اللسان (خرد).

وَقَالَ :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعَنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي
وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ، فَمَذْهَبُ سَيِّوِيهِ، وَقَدْ حَكَاهُ عَنِ الْخَلِيلِ
يُونُسَ، أَنَّ الْكَافَ وَالْيَاءَ بَعْدَ لَوْلَا فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ .

قوله :

٢٨١ - وَلِي نَفْسٌ (١)

يعنى : إذا نازعتها لأحملها على ما هو أصلح لها سوفقتي وقالت : لَعَلِّي أفعل هذا
الذي تدعوني إليه وعساني أفعله ، جعل عسى كَلَعْلَ فنصب بها الاسم فقال عساني
كما يقول (لعلني) .

قوله : «فَمَذْهَبُ سَيِّوِيهِ» .

حَمَلَ سَيِّوِيهِ^(٢) الْكَافَ بَعْدَ (لَوْلَا) عَلَى الْجَرِّ، وَأَنَّ (لَوْلَا) فِي هَذِهِ اللُّغَةِ الضَّعِيفَةُ
حَرْفُ جَرٍّ، إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فِي بَابِ الضَّمَائِرِ أَنْ يَكُونَ الْكَافُ مَرْفُوعًا وَلَكِنْ
يَكُونُ مَنْصُوبًا وَمَجْرُورًا، كَنَصْرِكَ، وَغَلَامِكَ، غَيْرَ أَنَّ الْجَرَّ أَوَّلِي، لِأَنَّ (لَوْلَا) حَرْفٌ،
وَالْحُرُوفُ الْجَارَةُ أَكْثَرُ مِنَ النَّاصِبَةِ، فَالْحَمْلُ عَلَى مَا هُوَ الْأَكْثَرُ أَوَّلِي .

(١) هذا بعض بيت من الوافر وهو بتمامه :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعَنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقد نسب سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٧٥ إلى عمران بن حطان، وكذلك ابن يعيش ٣ : ١٢٠،
والبغدادى في الخزائن ٥ : ٣٥٠ . والشاهد فيه قوله : (عساني) على كون الضمير، وهو
الياء، منصوباً بلحق نون الوقاية في عساني . قال في الكتاب ٢ : ٣٧٤ : (وأما قولهم :
عساك، فالكاف منصوبة)، قال الراجز وهو رؤبة : (يا أبتا علك أو عساك) والدليل على أنها
منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان : ولي نفس . . .
البيت . فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا
الموضع . (٢) الكتاب ٢ : ٣٧٣-٣٧٤ .

وَأَنَّ لِـ(لَوْلَا) مَعَ الْمَكْنِيِّ حَالًا لَيْسَ لَهُ مَعَ الْمُظْهَرِ، كَمَا أَنَّ لِـ(لَدُنْ) مَعَ (غُدُوَّةٍ) حَالًا لَيْسَتْ لَهُ مَعَ غَيْرِهَا، وَهُمَا بَعْدَ (عَسَى) فِي مَحَلِّ النُّصْبِ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي قَوْلِكَ: لَعَلَّكَ وَلَعَلِّي، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُمَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ فِي (لَوْلَا) مَحْمُولٌ عَلَى الْجَرِّ، وَفِي (عَسَى) عَلَى النُّصْبِ.

والوجه الثاني: أن (لو) للشرط كـ(إن)، فلما آتيتها في معنى الشرط اقتضت أن تُؤَاخِجَهَا فِي الْعَمَلِ وَهُوَ الْجَزْمُ تَحْقِيقًا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُوَاخَاةِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا عَمَلَهَا الْجَرَّ لَا الْجَزْمَ، لِأَنَّ الْجَزْمَ لَا يُتَصَوَّرُ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ «لَوْلَا» مُخْتَصَّةٌ بِالْدُخُولِ عَلَى الْأَسْمِ، فَلَمَّا امْتَنَعَ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْجَزْمُ صِيرَ إِلَى نَظِيرِهِ وَهُوَ الْجَرُّ.

فإن قلت: فلم اختصَّ عملها بالضمير دون الصريح؟ قلت: لأن المشهور أن لا تعمل هي، لا في الصريح، ولا في الضمير، لكن لما احتيج إلى إعمالها تحقيقًا لما ذكرنا من المؤاخاة بينها وبين (إن) الشرطية أعملوها في الضمير ليكون ذلك شاهداً عَدْلًا عَلَى ضَعْفِهَا فِي الْعَمَلِ لِأَنَّ الضمير أضعف من الصريح، فَضَعُفُ الْمَعْمُولِ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ الْعَامِلِ.

قوله: «وَأَنَّ لِلْوَلَا مَعَ الْمَكْنِيِّ».

يعني: أَنَّ لـ(لَوْلَا) حَالَتَيْنِ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْكَافِ وَالْيَاءِ يَكُونَانِ مَجْرُورَيْنِ وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّاهِرِ يَكُونُ الظَّاهِرُ مَرْفُوعًا.

قوله: «وَهُمَا بَعْدَ عَسَى».

أي الْكَافِ وَالْيَاءِ بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ النُّصْبِ إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَى (لَعَلَّ) لِلْقَرَبِ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ (عَسَى) فِيهَا مَعْنَى التَّرْجِيَةِ، كَمَا أَنَّ فِي (لَعَلَّ) كَذَلِكَ. (وَعَسَى) فِي هَذِهِ اللَّغَةِ حَرْفُ نَصْبٍ.

... كَمَا حُمِلَ الْجَرْ عَلَى الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَنَا كَأَنْتَ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْجَرْ فِي مَوَاضِعَ .

ومذهب الأخفش^(١) أنهما في الموضعين في محل الرفع ولأن الرفع في (لولا) محمول على الجرّ، وفي (عسى) على النصب، أي لفظ الرفع في (لولاك ولولاي) قد خرج عن لفظ الجرّ، كما خرج لفظ الجرّ على لفظ الرفع في قولهم: (مَا أَنَا كَأَنْتَ)، معناه: (ما أنا مثلك)، ولفظ الرفع في (عساك، وعساني) جاء على لفظ النصب، كما جاء لفظ النصب على لفظ الجرّ في نحو: (رَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمَيْنِ)، وَحِجَّتُهُ أَنْ (عسى) فعل، ولابدُّ له من مرفوع، (وَلَعَلَّ) ليس بفعل، وأن (لولا) لا يجيء بعدها إلا مرفوع على الابتداء، إلا أن لفظ الرفع حُمِلَ في (عسى) على النَّصْبِ وفي (لولا) على الجرّ.

قوله: «والنصب على الجر في مواضع».

كالثنية والجمع السالم بالواو والنون، وبالألف والتاء، صَوْنًا لَهُ مِنْ أَخِي الْجَرْ وهو الكسر، وتسمّى هذه النون نون عمادٍ، ونون وقايةٍ أيضًا لبقاء الفعل بها مصونها عن أخِي الْجَرْ.

فإن قلت: قد دخلت الكسرة الفعل عند التقاء الساكنين نحو: (لَمْ تَضْرِبْ ابْنَكَ). قلت: ذاك عارض بدليل أنك إذا سُئِلْتَ عَنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَعْنِي (تَضْرِبْ) فِي (لَمْ تَضْرِبْ ابْنَكَ) قلت: إنها مجزومة، بخلاف الكسرة لياء المتكلم، فإنها لازمة، والفرق بين اللازم والعارض بَيِّنٌ.

(١) انظر الإنصاف ٢: ٦٨٧، وانظر ابن يعيش ٣: ١٢٣ حيث قال: وقال الأخفش، وهو قول الفراء: إنَّ الكاف والياء في: (لولاك ولولاي) في موضع رفع واحتج بأن الظاهر الذي وقعت هذه الكسريات موقعه مرفوع، قال وإنما علامة الجرّ دخلت على الرفع هنا كما دخلت علامة الرفع على الجرّ في قولهم: «ما أنا كَأَنْتَ» وأنت من علامات المرفوع، وهو هنا في

• فصل • وَتُعَمَّدُ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ بِنُونٍ قَبْلَهَا
صَوْنًا لَهُ مِنْ أَخِي الْجَرِّ، وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ لِشَبْهِهَا بِهِ فَيُقَالُ:
إِنِّي، وَكَذَلِكَ الْبَاقِيَةُ كَمَا قِيلَ: ضَرَبَنِي، وَيَضْرِبُنِي.
وَلِلتَّضْعِيفِ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ جَارٌ حَذَفُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْهَا فِي كُلِّ
كَلَامٍ...

قوله : «وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَحْرُفُ الْخَمْسَةُ» .
وهي إِنْ، وَأَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَعَلَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَمْ يَقُلْ الْأَحْرَفُ السَّتَّةَ لِأَنَّ كَانَ
وَأَنْ بِالْفَتْحِ وَاحِدٌ .
هذه الحروف مشبهة بالفعل فتصان عما صيغ عنه هو وهو الكسرة فتعمد ياء
المتكلم فيها بالنون .

قوله : «وَلِلتَّضْعِيفِ» .
قال للتضعيف، ولم يقل للنونات ليكون (لعل) داخلا في هذا الحكم، وإنما
قال : مع كثرة الاستعمال احترازاً عن نحو عنَّ وجنَّ من الأفعال، لأنه يلزم نون عماد
في هذه الأفعال نحو: جَنَيْتِي .

والأربعة غير (ليت) من تلك الخمسة . فإن قلت : ما الفرق بين نوني إِنِّي ونوني
إِنَّا؟ قلت : هما في إِنِّي هما في إِنْ، والذاهب نون عماد، والأولى في إِنَّا نون إِنْ،
والثانية نون الضمير، والذاهب الوسط، بدليل أنهم قالوا: لَعَلِّي وَلَيْتِي، ولم يقولوا:
لَعْلًا وَلَيْتًا فِي : (لَعْلًا وَلَيْتًا)، فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ لَمْ يَحْذَفُوا النونَ مِنْ لَعْلًا وَحَذَفُوهَا مِنْ
لَعَلِّي؟ قُلْتَ : الضمير في لَعْلًا هذه : النون والالف، وفي لَعْلِي هو الياء، والنون
موضع مجرور وكذلك الكاف والياء من علامات المجرور وهما في لولاي ولولاك من
علامات المرفوع .

... وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ «لَيْتِي» لِأَنَّهَا مِنْهَا، قَالَ زَيْدُ الْخَيْلِ :
 كَمْنِيَّةٌ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي
 وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي: مِنْ، وَعَنْ، وَلَدُنْ، وَقَطُّ وَقَدْ؛ إِبْقَاءَ عَلَيْهَا مِنْ
 أَنْ تَزِيلَ الْكُسْرَةَ سَكُونَهَا.

نون عماد، فكما لم تحذف ياء لَعَلِّي لِأَنَّهَا ضَمِيرٌ، كذلك لم تحذف النون من لَعَلْنَا
 لِأَنَّهَا جُزْءُ الضَمِيرِ.

قوله : « فِي كُلِّ كَلَامٍ »
 أي في المتشور والمنظوم، وبهذا احتراز عن (ليت)، لأنَّ حذف النون منها إنما
 جاء في المنظوم دون غيره.

قوله : «لِأَنَّهَا مِنْهَا »
 أي : لأن «ليت» من أخوات تلك الأربعة، فإن قلت : سقوط النون في «إني»
 وتوكانني ولكني» لتوالي النونات، فما للنون في «لعلّي» ساقطة مع عدم تواليهن؟
 قلت : اللام مشبهة بالنون لقرب مخرجيهما.

قوله :

٢٨٢ - (كَمْنِيَّةٌ)^(١)
 (٢)

(١) في ب : «كمنية جابر» والمثبت من الأصل وع.

(٢) نص البيت بتمامه كما جاء في الكتاب ٢ : ٣٧٠ :

كمنية جابرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي

وروايته في شرح ابن يعيش ٣ : ١٢٣ والخزانة ٥ : ٣٧٥ :

..... وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي

والبيت من الوافر وقد نسب فيما سلف من مصادر لزيد الخيل الذي سماه النبي - صلى الله

وَأَمَّا قَوْلُهُ: • قَدْ نِي مِنْ نَضِرِ الْخُبَيْيْنِ قَدْ ي •
فَقَالَ سَيُويِه: لَمَّا أَضْطَرَّ شَبَّهُهُ بِخُسي.

قوله: تَمَنَّى مَزِيدُ زَيْدًا فَلَأَقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي^(١)
كَمَنِيَّةٍ وَبَعْدَهُ:

وَلَوْلَا قَوْلُهُ يَا زَيْدُ قَدْ نِي لَقَدْ قَامَتْ نُورَةُ بِالْمَالِي^(٢)
مَزِيدُ: رجل كان يتمنى أن يلقى زيد الخيل، فلقبه زيد الخيل فطعنه فهرب منه
فقال زيد الخيل في ذلك شعرا^(٣).

قوله: «أخا ثقة» أي يوثق بشجاعته وصبره، والعوالي: جمع عالية وهي من
الرمح مايلي الموضع الذي تركب فيه السنان. (كمنية جابر): يريد أن مزيدا تمنى
أن يلقاه كما تمنى جابر ذلك، وكلاهما لقي منه ما يكره، ونورية اسم امرأة.
والمالي: جمع مثلاة وهي الخرقاة التي تكون مع النائحة تأخذ بها الدمع.

قوله: «قَدْ نِي مِنْ»
٢٨٣ - تَمَامُهُ: لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمَلْجِدِ^(٤)

عليه وسلم - زيد الخير. قال ابن يعيش: (البيت لزيد الخيل، وهو زيد بن مهلهل بن يزيد
ابن منهب الطائي، وكان شاعرا مجيدا قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - في وفد
طيء، سنة تسع من الهجرة، فأسلم، وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير. وقال
ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا رأيته دون ملوصف غيرك). أ. هـ ابن يعيش
١٢٣: ١٢٤.

وموضع الشاهد فيه قوله: (ليتني) إذ حذف نون الوقاية من ليتني ضرورة.

(٢، ١) انظر البيتين في الخزانة ٣٧٥: ٣٧٦.

(٣) انظر موضع القصة في الأغاني ١٦: ٤٦، وسمي يزيد الخيل لأنه كاتل له ستة أفراس وحرر
الهطال، والكميت، والورد، وكامل، ودؤل، ولاحق، وانظر ترجمته في الشعراء ٢٤٤ ولما
الغاية ٢: ٢٤١ والإصابة ٣: ٣٤.

(٤) البيت من الرجز وهو بضمه:

قَدْ نِي مِنْ نَضِرِ الْخُبَيْيْنِ قَدْ ي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمَلْجِدِ

... وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي عَلِيٍّ وَإِلَيَّ وَلَدَيْ لَأَمْنِهِمُ الْكُسْرَةُ فِيهَا.

جاز حذف النون من (مِنْ) و (عَنْ)، لَأَنَّ الأصل فيهما (أَنْ لَا تَدْخُلَهُمَا النون) (١)

قوله : «فِي عَلِيٍّ» .

فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ قَلْبُوا أَلْفَ عَلَى وَإِلَى مَعَ إِطْبَاقِهِمْ عَنْ آخِرِهِمْ عَلَى أَنَّ الْحُرُوفَ مَصُونَاتٌ عَنِ التَّنْصِيفِ ؟ قُلْتَ : لَمَّا مَرَّ، وَلِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ يَتَّصِلُ بِالْجَارِ مِنْ وَجْهَيْنِ : الْإِضَافَةُ وَعَدَمُ قِيَامِهِ بِنَفْسِهِ، فَصَارَ لَشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ بِمَنْزِلَةِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِيغْيَرُ الْآخِرَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، كَمَا غُيِّرَ آخِرُ الْمَاضِي فَسُكُنَ .

فَإِنْ قُلْتَ : (مَا ذَكَرْتَ) (٢) موجود في نحو عصاي ومع ذا لم تقلب ألف عصا، قلت : قلبت ألف «على» لما ذكرت من شِدَّةِ الْإِتِّصَالِ مَعَ وَجُوبِ حَمْلِهِ عَلَى (عَلَيْكَ) و (عَلَيْهِ) عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ . وَأَلْفَ (إِلَى) لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُمْتَكِنِ وَغَيْرِهِ، إِذْ لَوْ قِيلَ : إِلَّايَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ حَرْفٌ جَرٍّ (أَمْ هُوَ الْأِسْمُ الَّذِي بِمَعْنَى النِّعْمَةِ) (٣) .

قوله : «لَأَمْنِهِمُ الْكُسْرَةُ» .

لَأَنَّ آخِرَهَا يَنْقَلِبُ مَعَ يَاءِ الْإِضَافَةِ يَاءً وَتَدْغَمُ فِيهَا، فَيَتَأَكَّدُ السُّكُونُ بِالْإِدْغَامِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى زِيَادَةِ النُّونِ، إِذْ هِيَ تَزَادُ لِلْإِبْقَاءِ عَلَى السُّكُونِ .

أَوْ عَنْ وَجْهِ النُّونِ لِلسُّكُونِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيمَا يَنْبُونُ، وَقَدْ يَتْرَكَ فِي الضَّرُورَةِ . قَالَ :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي الْبَيْت

وَفِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ شَيْءٌ، لِأَنَّا لَمْ نَعْرِفْ لَهُ قَائِلًا وَلَا نَظِيرًا، لِاجْتِمَاعِ الْحَذْفِ فِي الْحَرْفَيْنِ، وَلِلذَلِكَ نَسَبَهُ ابْنُ النَّازِمِ إِلَى بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى الْعَرَبِ، وَفِي التَّحْفَةِ لَمْ يَجِءَ الْحَذْفُ إِلَّا فِي بَيْتٍ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ . أ. هـ الْخَزَائِنَةُ ٥ : ٣٨١ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ : «أَنْ تَدْخُلَهُمَا النُّونُ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بَ وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحُرُوفِ أَنْ لَا تَدْخُلَهَا النُّونُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ نَحْوَ إِلَيَّ عَلِيٍّ، يَمْ .

(٢) فِي بَ : «عَيْنَ مَا ذَكَرْتَ» وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَ .

(٣) فِي بَ : «أَمْ هُوَ اسْمٌ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ» وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَ .

فإن قلت: لم خصت النون بالزيادة قبل ياء المتكلم؟ قلت: الزيادة مستلزمة للثقل، فيختار للزيادة ما هو الأقل وهو الحركة كما زيدت في أواخر المعربات، فإن تعدد زيادتها (فالأولى أن تزداد الحروف التي هي من هذه الحركات وهي حروف العلة، كما زيدت في المشئ والمجموع، فإن تعدد زيادتها^(١)) فالحرف الذي يشبه هذه الحروف أولى أن يزداد، والنون مشابهة لها فتزاد لامتناع زيادة الحركة قبل ياء المتكلم لأن ياء المتكلم تستدعي كسرة ما قبلها، فلو زيدت الحركة لم تكن غير الكسرة، (فيلزم أن يصان)^(٢) الفعل عن أخت الجر.

أما حروف اللين: فامتناع زيادتها ظاهر، لأن ضمير المتكلم يستعمل ساكنا، ففي زيادة الألف اجتماع الساكنين في فعل آخره حرف صحيح وفي زيادة إحدى أختيها ساكنة ما ذكرنا من اجتماع الساكنين، فلو زيدت متحركة يلزم إمّا تحريك المعتل مع الضم والكسرتين، أو مع توالي الكسرات، لأن الواو أخت الضم، والياء أخت الكسرة.

أما إذا زيد أحد هذه الأحرف في نحو يخشى، ويغزو، ويرمي، فمع الألف في الأول (لالتقاء الساكنين في الأخيرين)^(٣)، والتقاء السواكن مع كل واحدة من أختيها إذا زيدت ساكنة، وإن زيدت متحركة يلزم في يغزو تحريك المعتل مع توالي الضمات، والكسرتين أو الضميتين والكسرات، وفي (يرمي) تحريك ذاك مع وقوع الضم بين كسرتين قبلها، وكسرتين بعدها، أو مع توالي الكسرات الستة، وكل ذلك مستكره جدا فامتنع لذا زيادة حرف اللين فيزداد ما يشابهه وهو النون.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب وفي الأصل مطموس والمثبت من ع.

(٢) في ب: (فيلزم أن لا يصان) وفي الأصل مطموس والمثبت من ع.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من ع.

٢ - * أسماء الإشارة *

ذَا لِلْمُذَكَّرِ وَلِثَنَاهُ ذَانِ فِي الرَّفْعِ ، وَذَيْنِ فِي النُّصْبِ وَالْجَرِّ...

قوله : «أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ» .

اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه ، ومدلولات أسماؤها بالنظر إلى التقسيم العقلي سِتَّةٍ إذ المشار مفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل واحد مذكر أو مؤنث ، غير أنهم وضعوا للثنتين منها لفظاً مشتركاً ، و(هؤلاء) : بالمد والقصر لجماعة المذكرين ، والمؤنثات ، ووضعوا للواحد منها ألفاظاً مترادفة وهو الواحد المؤنث : تلك الألفاظ : (ذِي ، وَتَا ، وَتِي ، وَتَهُ ، وَذِهِ) بالوصل والسكون ، ووضعوا لكل واحد من الثلاثة الباقية لفظاً وهو : (ذَا) للواحد المذكر ، و(ذَانِ) لثناه ، و(تَانِ) لمثنى المؤنث ، وإنما تُثِنَّتْ هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف في عدم استقلالها بافتقارها إلى الصِّفَةِ ،

واسم الإشارة والموصول يسمَّى كُلُّ منهما مُبْهَمًا على معنى أنه لا يدل على جنس من الأجناس المختلفة .

فإن قلت في قوله في الكتاب : (ذَانِ بالرفع و(ذَيْنِ) في النُّصْبِ والجري نفى ما أثبتَّ من بناء هذه الأسماء ، إذ لا إعراب في المبنيات ، قلت : عن هذا جوابان .

أحدهما : أنها صيغتان صيغتا للتثنية ، كما أنَّ «هما» صيغةٌ صيغَتُ لتثنية (هو) فلا يكون انقلاب الألف إلى الياء في (ذَيْنِ) على حَدِّ مُسْلِمَيْنِ ، كما صاغوا الضمائر في الأحوال ، فوضعوا للمرفوع ضميراً ، وللمجرور ضميراً ، وللمنصوب ضميراً فكذا (ذَانِ) صيغةٌ لتثنية (ذَا) في الرفع و(ذَيْنِ) صيغةٌ لتثنية في النصب والجري .

ومما يدل على أن (ذَانِ) ليست بتثنية (ذَا) حذف الألف من «ذَا» إذ الألف (لا تحذف في التثنية)^(١) بل تنقلب إما واوا وإما ياء كعصوان ، ورحيان ، ومما يحقق ما قلنا

(١) في الأصل وع : «لا تحذف» والمثبت من ب .

.....

أن حكم التنثية أن يكون المثنى نكرة بعد التنثية، ألا تراك تقول: هذا زيدُ الظريفُ فيكون (معرفة فإذا تُنِيت قلت: هذان زيدان ظريفان)^(١) فيكون (زيد) بعد التنثية نكرة، حتى لو أردت التعريف أدخلت اللام فقلت: (الزيدان الظريفان)، و(ذان) في تنثية «ذا» معرفة مثل «ذا» فيكون «ذان» صيغة مستأنفة لتنثية «ذا» ك (هما)، و(أنتما) في تنثية (هو) و(أنت).

فإن قلت بين (ذان) و(هما) و(أنتما) فارق، وهو أن (ذان) على لفظ التنثية الحقيقية بخلافهما، قلت: ذاك لبعد المضمرات عن التمكن وقرب أسماء الإشارة من ذلك، ألا تراهم يصفون اسم الإشارة نحو: «مررت بهذا الرجل»، ومحقرونه نحو: «ذُبَّاء» في تحقير «ذا» والوصف والتحقير من خصائص الاسم فصاغوه على صيغة تنثية الاسم المتمكن إيداناً بهذا المعنى.

والجواب الثاني: أن تنثية الاسم تزيل عنه شبه الحرف، لأن الحرف لا ينثى، وتجعله ثابت القدم في الاسمية، فيعود معرباً، لأن الأصل في الأسماء الإعراب.

فإن قلت، هذا باطل، لأنهم أجمعوا على أن النون في مسلمان عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في مسلم، (وليس في ذا ولا تيك).^(٢)

قلت:

٢٨٥ - (سَمِعْتُ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ)^(٣)، فإنهم أجمعوا أيضاً على أن النون في (أحمدان) عوض من الحركة والتنوين، وإن لم يكن في الواحد تنوين، إلا أنه لما نُثِيَ نُكِّرَ وزال أحد السببين فاستحقَّ (التنوين فعوض منه النون، فكذا فيما نحن فيه

(١) سقط من الأصل والمثلث من ب و ع.

(٢) في ب و ع: «وليس في ذا، لا ذا ولا نيك» والمثلث من الأصل

(٣) هذا معرب من السيط ويروى: حفظت شيئاً.

وَيَجِيءُ «ذَان» فِيهِمَا فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ، وَمِنْهُ: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ» وَتَا
وَيِ وَتِهْ وَذِهْ بِالْوَصْلِ وَبِالسَّكُونِ، وَذِي لِلْمُؤَنَّثِ وَلِثَنَاءِ تَانِ وَتَيْنِ.

بِالثَّنِيَةِ (استحق) ^(١) الاسم الحركة والتنوين فعوض منها النون وإن لم يكونا في الواحد.

ولك أن تُجيب بجواب ثالث وهو أن نونها تُشَدُّ إذ لا تُشَدُّ نون الثنية، لا يقال
في رجلان رجلان بالتشديد، هذا كله على لغة من قال (ذان) في الرفع و(ذين) في
غيره.

ومن قال ذان في الأحوال كلها فلا يُستراب أنه مبني، وإنما لم يَحْدُ أسماء الإشارة
استغناء باسمها فإن الإشارة هي التي تميزها عن غيرها.

قوله: «ويجيء في بعض اللغات».

هي لغة بَلْخَرِثِ بْنِ كَعْبٍ، قيل كان المعنى في مجيء (ذان) في الأحوال أن (ذان)
ليس بثنية لـ (ذا) وإنما هي صيغة مجتلبة للثنية لا بناء على قوله (ذا) بل اختراعاً.

قوله: «وتَا».

جُعِلَ «تا» مؤنث «ذا»، لأن «التاء» من علامات التأنيث، وهي قريبة المخرج من
الذال، مع أن «ذا» قد سُلِبَ عنه التمكن سلباً كلياً، وفيما سُلِبَ بعض التمكن وهو
أحر وسكران قد أخذ لمؤنثه صيغة أخرى، ففي المسلوب سلباً كلياً استئناف الصيغة
أولى وأجدر.

قوله: «وتِهْ وَذِهْ بِالْوَصْلِ وَبِالسَّكُونِ».

تَبِي وَذِهِي، والسكون تِهْ وَذِهْ والهاء في تِهْ بدل من الباء في (ذِي)، لأن الباء تَجِيءُ
لِلتَّأْنِيثِ في كلامهم كما في تفعلين، ولم توجد الهاء في كلامهم للتأنيث، وإنما أبدلت

(١) ساقط من الأصل وع والمثبت من ب.

... وَلَمْ يُثْنَنَّ مِنْ لُغَاتِهِ إِلَّا تَا وَحْدَهَا وَجَمَعِيهَا جَمِيعاً أَوَّلَاءِ بِالْقَصْرِ وَالْمَدِّ
مُسْتَوِيّاً فِي ذَلِكَ أَوَّلُو الْعَقْلِ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ جَرِيرٌ:

ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشِ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ

*** فصل * ويلحق كاف الخطاب بأواخرها يقال: ذاك وذانك**

بتخفيف النون.

الهاء من الباء، لأنَّ الهاءَ أَيْبُنُ منها، فَإِنْ قُلْتَ الهاءُ في نحو كريمة بالسكون للتأنيث،
قلت: هي في الأصل تاء لكنها صارت هاءً للوقف لِيُفَرَّقَ بين تأنيث الاسم وتأنيث
الفعل نحو كَرُمْتَ هند، والشاهد لما ذكرت من أنها التاء وَقَفَ بعضهم على نحو
كريمة بالتاء كقوله:

٢٨٦ - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ. ^(١)

بالتاء.

قوله: «ولم يثن».

(أي لم يوضع على الجواب الأول والثالث فيما سبق، وإنما) ^(٢) لم يثن إلا تاء لكثرة
دورها على الألسنة، فَإِنْ قُلْتَ: ما الاسم من «ذاه» قلت «ذاه» بكماله عند
البصريين. ^(٣)

وذهب الكوفيون ^(٤) إلى أَنَّ الاسم هو الذال وحدها، والالف زيدت لبيان الحركة،

(١) عجزه: فَذْ نَبَلْتُ فَوَاقِدَهُ وَشَفَقْتُ، من أرجوزة لسؤر الذئب كما في اللسان «ححف» والححف صرب من الثمرة
واحدتها حخفة، قال صاحب اللسان: ومن العرب من إذا سكت على الهاء جعلها تاءً فقال هذا طلعت وحر
الذُرْتُ - اللسان «ححف» والإنصاف ٣٧٨، شبه الصحراء بظهر القرس، لأنها غير ذات أعلام يجديها
السائر.

(٢) ليس في الأصل والمثلث من ب و ع.

(٣) هذه واحدة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الحروف التي وضع الاسم عليها في (دا) و(اندي) انظر

(٤) الإنصاف ٦٦٩ - ٦٧٧

الإنصاف ٦٦٩ - ٦٧٧

... وَتَشْدِيدِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَيْنِكَ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكَ﴾، وَذَيْنِكَ، وَتَاكَ، وَتَيْكَ، وَذَيْكَ، وَتَانِكَ، وَتَيْنِكَ، وَأُولَاكَ، وَأُولُوكَ، وَيَتَصَرَّفُ مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيهِ وَالتَّجْمِيعِ .
 قَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ مَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾
 وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾، وَقَالَ: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ﴾ .

والْحُجَّةُ لِأَصْحَابِنَا الْبَصَرِيِّينَ: أَنَّ ذَا مَبْهَمٍ، وَالْمَبْهَمُ كَالْمُظْهَرِ، وَالْمُظْهَرُ لَا يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَكَذَا (ذَا) فَعَلِمَ أَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ كَمَنْ وَمَا وَكُمْ .
 قوله: «ويلحق» .

حرف الخطاب الكاف في (ذاك) وأخواته لغير من تشير إليه وتُعَبِّرُهَا عَلَى حَسَبِ مَنْ تَخَاطَبَ نَحْوَ ذَاكَ، ذَاكَ، ذَاكُمَا، ذَاكُم، ذَاكُنَّ، فَهَذِهِ خَمْسَةٌ مَعَ (ذَا) إِذَا كَانَ الْمَشَارِ إِلَى مَفْرَدٍ مَذْكَرًا، وَعَلَى هَذَا تَجْرِي الْبَوَاقِي، وَهَذِهِ الْكَافُ حَرْفُ مُحَضَّرٍ مِنْ الْأَسْمِيَةِ وَالْإِعْرَابِ إِذْ لَوْ كَانَ اسْمًا لَجَازَ إِضَافَةُ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ وَهِيَ مَمْتَنَعَةٌ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَعْرِفُ، فَإِنْ قُلْتَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَنْكَرَ اسْمُ الْإِشَارَةِ كَمَا نَكَّرَ زَيْدٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

٣٨م - عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا^(١) الْبَيْتِ

ثم يضاف، قلت: اسم الإشارة لا ينكر، لا يقال «رُبُّ ذَا عِنْدِي» كما يقال: «رُبُّ زَيْدٍ عِنْدِي»، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أَوْجَبَ تَعْرِفَهُ وَهُوَ الْإِشَارَةُ لَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ، فَتَمْتَنَعُ الْإِضَافَةُ لِثَلَاثٍ يَلْزَمُ تَعْرِفَ الْمَعْرِفِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَلْيُضَفْ إِضَافَةُ لَفْظِيَّةٍ، قُلْتَ: هِيَ لِلتَّخْفِيفِ بِإِسْقَاطِ التَّنْوِينِ، وَلَا تَنْوِينُ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَيُخَفَّفُ بِالْإِضَافَةِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا امْتِنَاعُهُمْ عَنْ إِضَافَةِ (الضَّارِبِ) بِاللَّامِ إِلَى (زَيْدٍ) وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَعْلَامِ، لِعَدَمِ التَّنْوِينِ فِي (الضَّارِبِ)، فَلَمَّا امْتَنَعَتْ إِضَافَةُ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْكَافِ امْتَنَعَ أَنْ

(١) مر سابقا - انظر ص ٢١٢ .

تكون الكاف ضميراً مثل الكاف في نحو غلامك، فلما امتنعت أن تكون ضميراً كانت حرف خطاب فقط، وبقاء النون في (ذانك) شاهد عدل على أنَّ الكاف ليست بضمير، إذ لو كانت ضميراً لسقطت النون كما في (غلامك).

قال سيبويه^(١) ولو كان الكاف في موضع الجر لقلت: (كيف ذلك نفسك) على حد قولك: (مررت بك نفسك)، فإن قلت: فما وجه امتناع كون الكاف ضمير مرفوع أو منصوب؟ قلت: أما امتناع الأول فلأنها ليست من ضمائر الرفع وأيضاً لا رافع قبلها، ولا يجوز أن تكون ضمير منصوب أيضاً لأنك إذا قلت: «ذاك زيد» لم يكن هنا ناصب لها.

قوله: «وَتَشْدِيدُهَا».

شُدِّدَتِ النون عوضاً مما حذف لالتقاء الساكنين وهو ألف ذا، وكذا تشديد نون اللذان، لأنه عوض من المحذوف لالتقاء الساكنين وهو الياء من الذي.

(١) الكتاب ٢ : ٢٤٥

* فصل * وَقَوْلُهُمْ ذَلِكَ هُوَ ذَاكَ زِيدَتْ فِيهِ اللَّامُ وَفُرِّقَ بَيْنَ ذَا وَذَاكَ وَذَلِكَ فَقِيلَ : الْأَوَّلُ لِلْقَرِيبِ وَالثَّانِي لِلْمُتَوَسِّطِ وَالثَّلَاثُ لِلْبَعِيدِ .

قوله : «الأول للقريب» .

أي «ذا» للقريب، و«ذاك» للمتوسط، و«ذلك» للبعيد، والأصل في (ذا) أن يكون للقريب، فلما دخل عليه كاف الخطاب صار المخاطب أقرب من المشار إليه بذا (في ذاك)^(١)، لأنه بالخطاب بالكاف (أقبل على المخاطب بكليته)^(٢)، ثم لما دخلت عليه اللام آذنت بزيادة البعد، وهذا بناء على أن زيادة الحرف لزيادة المعنى، والمراد زيادة الحرف في إحدى كلمتين ترجعان إلى معنى واحد وأصل كذلك، وكم لهذا في كلامهم من نظير، فإن شئت فعليك (بِخُشْنٍ) و(اخْشَوْشَنٍ) وبسين الاستقبال وسوف، وإنما كسرت اللام في (ذلك) لأنها زيدت ساكنة فالتقت هي والألف الساكنة فحرّكت بالكسر للأصل المهد في تحريك الساكن، فإن قلت: فقد يفتح الساكن لخفة الفتحة، قلت: لو فتحت اللام هنا يلزم الالتباس بين قولك (ذلك) وأنت تريد الإشارة وقولك (ذا لك) وأنت تريد الملك أي هذا لك فامتنعت الفتحة لهذه العلة ونظائر (ذا، وذاك، وذلك) (هنا، وهناك، وهناك) في الأمكنة .

(١) ليس في ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : «أقبل عليه بكليته» والمثبت من الأصل وع .

وَعَنِ الْمُبَرِّدِ أَنَّ ذَانِكَ مُشَدَّدَةٌ تَشْبِيهُ ذَلِكَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُؤَنَّثِ تِلْكَ ، وَتَالِكَ ، وَهَذِهِ قَلِيلَةٌ .

* فصل * وَتَدْخُلُ هَا أَلَّتِي لِلتَّشْبِيهِ عَلَى أَوَائِلِهَا فَيُقَالُ : هَذَا وَهَذَاكَ ، وَهَذَانِ ، وَهَاتَا ، وَهَاتِي ، وَهَذِي ، وَهَاتِيكَ ، وَهَؤُلَاءِ ، وَهَؤُلَاءِ .

قوله : «ذَانِكَ مُشَدَّدَةٌ تَشْبِيهُ ذَلِكَ» .

كان أصله ذا نِلْكَ فطلب إدغام إحداهما في الأخرى لقرب المخرجين ، وقلبت اللام إلى النون لثلاثي يطل بقلب النون إلى اللام ما في النون من مَرْبِئَةِ الْعُنَّةِ ، وقيل : (شَدَّوْهَا لِيُفَرِّقُوا) ^(١) بَيْنَ تَشْبِيهِ الْمُتَمَكِّنِ وَغَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ فِي تَشْدِيدِ نُونِ (هَذَا ، وَهَاتَا ، وَاللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ) .

قوله : «ومثل ذلك» .

أي مثل هذه الكلمة التي هي (ذلك) ، وليس ذلك باسم الإشارة إلى شيءٍ مِمَّا سَبَقَ (أَيُّ تِلْكَ وَتَالِكَ لِلْبَعِيدِ ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ لِلْبَعِيدِ) . ^(٢)

قوله : «تلك» .

(أصله) ^(٣) : «تِي» لِلْمُؤَنَّثِ وَ«الْيَاءِ» فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ كَمَا فِي ذِي ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْبُعْدِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْيَاءِ وَاللَّامِ ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ إِذْ لَوْ حُذِفَتِ اللَّامُ بَعْدَهَا جَلَبَتْ لِلْبُعْدِ كَانَ حَذْفًا يَغْدُو إِثْبَاتًا ، وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْحِكْمَةِ ، لِأَنَّهُ صَنَعَ كَلَّا صُنِعَ ، ثُمَّ لَحَقَتْ كَافُ الْخُطَابِ فَصَارَ إِلَى (تِلْكَ) .

(١) في ب «شدوا النون للفرق» وفي ع مطبوس وانت من الأصل

(٢) ليس في ب وانت من الأصل وع

(٣) في ب (تلك أصله) وانت من الأصل وع

*** فصل * وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ إِذَا أَسَارُوا إِلَى الْقَرِيبِ مِنَ الْأَمْكِنَةِ هُنَا، وَإِلَى الْبَعِيدِ هُنَا، وَقَدْ حُكِيَ فِيهِ الْكَسْرُ، وَثُمَّ وَتَلَحُّقُ كَافُ الْخِطَابِ وَحَرْفُ التَّنْبِيهِ هُنَا، وَهَذَا يُقَالُ: هُنَالِكَ، كَمَا يُقَالُ ذَلِكَ.**

قوله: «ها التي للتنبيه».

وهي نائبة عن اللام التي هي علامة للبعد، ولذا لم يجوز أن يقال: (ها ذلك) لاستلزامه الجمع بين حرفين لمعنى واحد، و(هؤلاء) وهؤلاء (الرَّوَايَةُ بِمَدِّ الْأَوَّلَى وَقصر الثانية).

فإن قلت: لِمَ لَمْ تُحذف ألف ها في (ها ذاك، وهاتا وهاتي) في الْكِتَبَةِ، وحذفت في: «هذا، وهذان، وهذه، وهؤلاء» وهكذا...؟

قلت: لِقَلَّةِ الاستعمال في الأول، وكثرته في الآخر، (والجمع بين حرف التثنية وحرف الخطاب)^(١) في (ها ذاك) لزيادة التنبيه وحث المخاطب على التفهم، وإنها أفرطوا في التنبيه لفرط إبهام كلمة الإشارة لتناولها جميع ما بحضرتك مِنَ الْجَمَادَاتِ والحيوانات، ولكن لا يُقال (ها ذلك) لما ذكرنا من أنها أفادت البعد، فنابت عن اللّام، فاستكروها أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد، فرفضوا الجمع.

قوله: «هَنَا وَهَنَا».

الْأَوَّلَى بِضَمِّ الْهَاءِ وتخفيف النون، والثانية بالفتح والتشديد.

(١) في ب: «والجمع بين حرفي التثنية والخطاب» والمثبت من الأصل وع.

٣ - * الموصولات *

الَّذِي لِلْمَذَكَّرِ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُشَدُّ يَاءُهُ ...

قوله : « الموصولات » .

بُني الاسم الموصول لمشايبته الحرف بافتقاره إلى انضمام الصلة إليه ، ووجه آخر وهو أَنَّ الموصول لما لم يتم اسماً واحداً إلا بصلته صار آخر الموصول بمنزلة حشو الكلمة ، ولا إعراب في حشوها .

وقوله فيما بعد : « وهو ما لا بُدَّ في تمامه اسماً من جملة تردفه . . . ومن ضميره : حَدُّ للموصول ، وكان حَقُّه أن يجيء به أولاً لأنه جاء به بعد ذكر الموصولات مُفصَّلة ، والتفصيل ينبغي أن يكون بعد الحدِّ .

والَّذِي : (فَعِل) : بفتح الفاء وكسر العين من لَذِي الشيء لَذَى : لزمه كَعَمِي عَمَى فهو عَمٍ .

والَّذِي فَعِيل منه ، وأما اللام بمعنى الذي فهو اسم بمعنى الذي ، إلا أنه وضع اسم الفاعل معها .

وأما (مَنْ) ، و(مَا) ، و(ذو) الطائفة فمن الموصولات ، إلا أَنَّ الذي يقع صفة لموصوف ، وهُنَّ لا يقعن صفات ، والغرض من وضع الموصولات التوصل إلى وصف المعارف بالجمال في موصول يقع صفة لموصوف .
(أو الإخبار بمعاني الجمال في موصول ليس بصفة لموصوف) .^(١)

قوله : « مَنْ يُشَدُّ يَاءُهُ » .

عن المصنَّف أَنَّ الذي إذا شُدَّتْ ياءُه يجري بوجوه الإعراب ، فيقال : جاءَ الَّذِي ،

(١) ليس في الأصل والمثبت من ب و ع .

وَاللَّذَانِ لُتْنَاهُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُشَدِّدُ نُونَهُ، وَالَّذِينَ وَفِي بَعْضِ
اللُّغَاتِ: اللَّذَوْنَ لُجْمَعِهِ، وَالْأَلَى وَاللَّاءُونَ فِي الرُّفْعِ، وَاللَّائِينَ فِي الْجَرِّ
وَالنَّصْبِ، وَالَّتِي لُؤْتُهُ، وَاللَّتَانِ لُتْنَاهُ، وَاللَّاتِي، وَاللَّاتِ، وَاللَّائِي وَاللَّاءِ
وَاللَّايِ وَاللَّوَاتِي لُجْمَعِهِ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى الَّذِي فِي قَوْلِهِمْ: الضَّارِبُ أَبَاهُ، أَيْ
الَّذِي ضَرَبَ أَبَاهُ، وَمَا وَمَنْ فِي قَوْلِكَ: عَرَفْتُ مَا عَرَفْتُهُ، وَمَنْ عَرَفْتُهُ،
وَأَيْهِمْ فِي قَوْلِكَ: اضْرِبْ أَيْهِمْ فِي الدَّارِ.

وَرَأَيْتُ الَّذِي، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي، بِالرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ (فَكَانَ هَذِهِ الْجَرِّي) ^(١) بوجوه
الإعراب مع قيام موجب البناء بالنظر إلى لغة من يقول في جمعه (اللَّذَوْنَ) في الرُّفْعِ،
(وَاللَّذِينَ) في النُّصْبِ وَالْجَرِّ لَأَنَّ الإِعْرَابَ فِي الْجَمْعِ أَوْثَرُ فِي قِيَامِ مَوْجِبِ الْبِنَاءِ فِي
الاسْمِ الْمَوْصُولِ شَبْهَةً فَأَجْرَاهُ عَلَى سَنَنِ الْقِيَاسِ، (لَأَنَّ الْقِيَاسَ هُوَ الْإِعْرَابُ فِي الْأَسْمَاءِ
وَوَجْهَ لُغَةٍ مَن يَقُولُ اللَّذَوْنَ، وَاللَّذِينَ هُوَ الْجَرِّيُّ عَلَى الْقِيَاسِ فِي الْأَسْمَاءِ). ^(٢) وَوَجْهَ
اللُّغَةِ الشَّائِعَةِ (وَهِيَ اللَّذِينَ بِالْيَاءِ) ^(٣) فِي الْأَحْوَالِ أَنَّ ذَلِكَ إِذْ بَانَ مِنْهُمْ بِنَاءُ تِلْكَ
الْكَلِمَةِ.

قوله: «وَاللَّذَانِ لُتْنَاهُ».

بِالْلامين، إِنَّمَا كُتِبَ بِلَامَيْنِ لثَلَا يَلْتَبَسُ الْمُثْنَى بِالْجَمْعِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ نَحْوِ
اللَّذِينَ، وَاللَّذِينَ، وَخُصَّتِ التَّنْيَةُ بِالزِّيَادَةِ فِي الْخَطِّ دُونَ الْجَمْعِ لِأَنَّهَا أَقْوَى مِنْ لِقَائِهَا
مِنَ الْمَفْرَدِ.

قوله: «وَاللَّاتِي وَاللَّاتِ».

كِلَاهُمَا بِالنَّاءِ الْمَنْقُوطَةِ بِنَقَطَتَيْنِ مِنْ فَوْقِ.

(١) هكذا في جميع النسخ وربما كان الصواب أن يقال: (فَكَانَ هَذَا الْجَرِّي) والله أعلم بالصواب

(٢) سقط من الأصل والثنت من ب وع

(٣) سقط من ب والثنت من الأصل وع

وَاللَّائِي ، وَاللَّاءِ : كلاهما بالهمزة .

وَاللَّاي : بالياء لا غير .

وَاللَّوَاتِي : بالتاء قبل الياء .

قوله : «قولهم الضارب» .

إيثار صيغة اسم الفاعل على الفعل لمعنى وهو أنهم لما جعلوا اللام اسماً بمعنى (الذي) مع كونها حرفاً جعلوا اسم الفاعل واسم المفعول فعلين وإن كانا اسمين .

قوله : «في قولك : اضرب أيهم في الدار» .

أي اضرب الذي في الدار منهم .

قيل : الصواب أن يكتب مكان (اضرب أيهم في الدار) ، اضرب أيهم أفضل ، بدون (في الدار) على تقدير : هو الأفضل ، إذ من شرط بناء أي بمعنى الذي أن تبيء صلته محذوفة المصدر .

وقولنا (أفضل) في : (اضرب أيهم أفضل) وقع مع (هو) المقدّر قبله صلة لهذا الموصول ، والصدر محذوف كما ترى ، أما (في الدار) : فجملة ظرفية ، والجملة صلة تامة ، فلا يكون قولك اضرب أيهم في الدار مظنة لبناء الموصول الذي هو أي .

وفي مُفَصَّلٍ مقروء على الإمام سراج الدين السكاكي : ^(١) (اضرب أيهم في الدار) بنصب «أي» ، فعلى هذا خرج الجواب عن قول هذا القائل ، لأنَّ (أيًا) المعرب تحيىء صلته تامة ، وقوله (في الدار) صلة تامة .

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي سراج الدين أبريقوب ، عالم في النحو والتصرف والمعاني والبيان والعروض والشعر وغير ذلك ولد في جمادى الأولى عام ٥٥٥هـ وتوفي بخوارزم في أوائل رجب عام ٦٢٦هـ من آثاره مفتاح العلوم ، ومصحف الزهرة .

انظر معجم المؤلفين ١٣ : ٢٨٢ .

وَدُو الطَّائِيَةِ الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى الَّذِي فِي قَوْلِ عَارِقٍ .
 * لَأَتَّحِينَ لِلْعَظَمِ دُو أَنَا عَارِقُهُ *
 وَذَا فِي قَوْلِكَ مَاذَا صَنَعْتَ بِمَعْنَى أَيِّ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ .

وانما بني (أي) إذا جاءت صلتها محذوفة الصدر، لأنه اطرده فيه حذف المبتدأ من صلتها وهو : (هو)، فشابه الغايات نحو (من قبل).

قوله :

لَأَتَّحِينَ أوله :^(١)

٢٨٧ - لئن لم تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ .

البيت لقيس بن جرّوة الطائي، وهذه القافية سُمِّيَ عَارِقًا، ومعناه : لاكبرنُ العظم الذي أعرقه، كأنه يقول : أهجوكم فإن لم يُغَيِّرْ هجوي بعض صنيعكم فسأقتلكم، والكلام في (ذا) بمعنى الذي سيجيء من بعد إن شاء الله تعالى .

(١) البيت من الطويل نسب ابن بعيش في شرحه ٣ : ١٤٨ إلى عارق الطائي فبس من جرّوة بن سب من مالك، والبيت بنامه :

لئن لم تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لَأَتَّحِينَ لِلْعَظَمِ دُو أَنَا عَارِقُهُ

قال ابن بعيش : والمعنى : أليت إن لم تُغَيِّرْ بعض صنيعك لأقصِد في مغالته كسر العظم الذي صرت أهرقه أي اضرع اللحم منه
 والشاهد فيه جعله (دو) بمعنى الذي ووصلها بالمتداً والحر

* فصل * وَالْمَوْصُولُ مَا لَا بُدَّ لَهُ فِي تَمَامِهِ اسْمًا مِنْ جُمْلَةٍ تَرِدُهُ ...

قوله : « من جملة تردفه » .

أي تتبعه ، إنها اشترطت في الصلة أن تكون جملة لأنها لو جعلت مفردة على نحو : «الذي منطلق زيد»^(١) من غير (تقدير) مبتدأ محذوف وهو : (هو) قبيل منطلق يلزم ثبوت ما هو غير ثابت ، وهو ارتفاع اسم واحد من غير أن يكون معه غيره ، وذلك يوجب أن يصح السكوت على الاسم المفرد ، وأن تقع به الإفادة وأن يستحق إعرابا من غير أن يكون معه فعل أو اسم .

فإن قلت : أليس معه الذي وهو اسم ؟ قلت : بلى ، غير أن وجود (الذي) كعدمه ، إذ لا سبيل لأحد أن يضمه إليه ويجعله مبتدأ والمفرد خبرا ، لأن (الذي) موصول ، والموصول مجيئه على طريقتين :

تارة يجيء محمولا على عامل نحو : (جاءني الذي هو ضارب) ، (فـ) جاء عامل (الذي) جاء محمولا عليه ، وأخرى يجيء محمولا عليه خبره نحو : (الذي هو منطلق زيد) ، (فالذي) موصول جاء محمولا عليه خبره وهو زيد ، وفي قولنا : (الذي منطلق زيد) من غير تقدير المبتدأ ، لم يجيء الذي لا محمولا على عامل ، ولا محمولا عليه خبره ، فصار وجوده كعدمه ، فبقي (منطلق) مرفوعا فلو لم يقدر قبله مبتدأ وهو (هو) يلزم ارتفاع المفرد من غير أن يكون معه غيره فتجب صحة السكوت عليه ووقوع الإفادة به وحده ، واستحقاقه الإعراب ، وكل ما ذكرنا باطل .

والوجه الثاني : أن الصلة لو كانت مفردة يلزم عراؤها من ذكر عائد إلى الموصول في كثير من المسائل كما في : «جاءني الذي زيد» من غير (تقدير حذف)^(٢) المبتدأ وهو هو .

(١) في ب : «الذي منطلق» والمثبت من الأصل وع .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

(٣) في ب : «من غير أن يقدر حذف» والمثبت من الأصل وع .

... مِنْ الْجُمْلِ الْتِي تَقَعُ صِفَاتُ ...

والوجه الثالث : أن (الذي) وضع وَصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمال، فيلزم من ذلك أن لا يتمّ بالفرد، لأنّ المفرد لا يحتاج في كونه صفة للمعرفة إلى شيء يتوصل به إلى جعله كذلك، وإنما يصير المفرد صفة للمعرفة بأن تدخل عليه الألف واللام نحو: «بزيد الكريم» ولو كان الذي موضوعاً لأن يُهَيَّى، المفرد لكونه صفة للمعرفة، لكان سبيله وسبيل الألف واللام واحداً، ولوجب إذ ذاك أن لا يدخل إلا على ما يصح دخول الألف واللام عليه، وعلى ما يصح أن يكون صفة (وللزم أن يصح): ^(١) «جاءني الذي زيد»، لأن زيدا لا يدخله الألف واللام ولا يكون صفة.

قوله: «من الجمال التي تقع صفات».

أي من الجمال التي تحتل الصدق والكذب، لأنّ الغرض هو البيان، وليس الأمر والنهي ببيان.

(١) في الأصل و ب : «وللزم أن لا يصح» والثبت مر ع

وَمِنْ ضَمِيرٍ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِلَةً وَيُسَمَّيْهَا سَيَّوِيَةُ الْحَشْوِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقُ زَيْدٍ، وَجَاءَنِي مَنْ عَهْدَهُ عَمَرُو وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِي الضَّارِبِ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ مَعَ الْمَرْفُوعِ بِهِ جُمْلَةٌ وَاقِعَةٌ صِلَةً لِلَّامِ، وَيَرْجِعُ الذِّكْرُ مِنْهَا إِلَيْهِ كَمَا يَرْجِعُ إِلَى الَّذِي، وَقَدْ يُحذفُ الرَّاجِعُ كَمَا ذَكَرْنَا.

قوله: «وَمِنْ ضَمِيرٍ».

اشترط الضمير لثلاث تقع الجملة أجنبية عن الموصول وقوله (- عَزَّ وَجَلَّ -)^(١)
﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢) على تقدير بعثه الله .

فإن قلت فما وجه جواز حذف الضمير فيه؟ قلت: طول الكلام بالموصول والفعل والفاعل والضمير العائد إلى ذلك الموصول بدليل أنهم لم يُجَوِّزُوا في (الضَّارِبِ أَنَا زَيْدٌ) بمعنى (الذي ضربته زَيْدٌ) أن تقول (الضارب أنا زَيْدٌ) بدون الضمير العائد إلى الموصول وهو الألف واللام لكون (الضارب) أخصر من: (الذي ضَرَبَ)، فإن قلت: اسمُ الفاعل مع ضميره ليس بجملة ولا بد للصلة من أن تكون جملة، فما وجه صحة قولهم: (الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ؟) قلت: (الضارب) في الأصل: (الذي ضرب) بشهادة قوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا.....﴾^(٣)

لأنه لولا ما ذكرنا من التقدير لكان عطفاً للفعل على الاسم وذلك ممتنع، وتقديره - والله أعلم - : إِنْ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا، ﴿وَالَّذِينَ تَصَدَّقْنَ﴾^(٤)، وَأَقْرَضُوا، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنِ

(١) في ب و ع: «جل وعزه» والمثبت من الأصل.

(٢) سورة الفرقان آية: ٤١.

(٣) سورة الحديد آية: ١٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع.

وَسَمِعَ الْخَلِيلُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا،

وَقَرِئَ: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» بِحَذْفِ شَطْرِ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ جَاءَتْ
الَّتِي فِي قَوْلِهِمْ: بَعْدَ اللَّتَا وَالَّتِي مَحْذُوفَةُ الصَّلَةِ بِأَسْرِهَا وَالْمَعْنَى، بَعْدَ الْخُطَّةِ
الَّتِي مِنْ فِظَاعَةٍ شَأْنُهَا كَيْتٌ وَكَيْتٌ وَإِنَّمَا حَذَفُوا لِوَهْمِهِمْ أَنَّهَا بَلَّغَتْ مِنَ الشَّدَةِ
مَبْلَغًا تَقَاصَرَتْ الْعِبَارَةُ عَنْ كُنْهِهِ.

صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لما تَبَهَّتْ عَلَيْهِ فَعَلِمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الضَّارِبِ (الذي
ضَرَبَ) وَ(ضَرَبَ) مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الضَّمِيرِ جَمْلَةً.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا هَذِهِ الرَّقْعَةُ فِي (الضَّارِبِ)؟ قُلْتَ: رَفْعَةُ الْمَضَارِعِ فِي الَّذِي
(يُضْرَبُ)، فَضَارِبٌ هُنَا: اسْمٌ مِنْ وَجْهِ، وَفَعْلٌ مِنْ وَجْهِ. فَمَنْ حَيْثُ إِنَّهُ فَعْلٌ وَهُوَ
مَعْرَبٌ رَفْعَتُهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَضَارِعِ.

وَمَنْ حَيْثُ إِنَّهُ اسْمٌ (أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَيْهِ).^(١)

قَوْلُهُ: «بِالَّذِي قَاتِلُ». ^(٢)

أَيُّ هُوَ قَاتِلُ، وَالْعِذْرَةُ فِي حَذْفِ الضَّمِيرِ هُنَا: طَوْلُ الْمُوصُولِ مَعَ صِلَتِهِ وَكَوْنُ الْخَبَرِ
سَاحِبًا ذِيلاً وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَكَ شَيْئًا».

قَوْلُهُ: «عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ». ^(٣)

(أَيُّ هُوَ أَحْسَنُ) ^(٤)، هَذَا إِذَا قُرِئَ بِالضَّمِّ، وَلَوْ قُرِئَ بِالْفَتْحِ فَالْحَذْفُ قَدْ انْزَالُ

(١) فِي ب: «أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ».

(٢) قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي الْكِتَابِ ٢: ٤٠٤ «وَزَعِمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ سَمِعَ عَرَبٍ يَقُولُ مَا أَنَا بِالَّذِي قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا

وَهَذِهِ قَلِيلَةٌ، وَمَنْ تَكَلَّمَ هَذَا صِبْغَةً (أَصْرَبَ إِلَيْهِ قَاتِلُ لَكَ شَيْئًا)، قُلْتَ أَفَقِيلُ مَا أَنَا بِالَّذِي مَطْفُوفٌ هَذَا

(لَا، قُلْتَ) مِمَّا يَأْتِي الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى هَذَا لِأَنَّهُ إِذَا طُلِيَ الْكَلَامُ مَهْوً أُسْتُ قَلِيلًا، وَكَأَنَّ طَوْبَهُ حَرَصٌ مِنْ نَبَرَتْ هُوَ

وَقُلْ مَنْ يَنْكَلُهُ ذَلِكَ

(٤) سَطَطَ مِنْ أَصْلٍ وَاسْتَمَرَّ وَجَعٌ

(٣) سُورَةُ الْأَعْدَاءِ آيَةٌ ١٥٤

*** فصل * «وَالَّذِي» وَضِعَ وَصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمْلِ ، وَحَقُّ الْجُمْلَةِ الَّتِي يُوصَلُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ : هَذَا الَّذِي قَدِمَ مِنَ الْحَضَرَةِ ، لِمَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ .**

لأن الماضي مع ضميره صلة تامة ، والحذف في مثل ما نحن بصدده ضعيف وإيه ، لأن فيه حذف المبتدأ والذكر العائد إلى الموصول بخلاف الحذف في ﴿أَخَذَ الَّذِي بِمَكَّةَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(١) فذاك ضمير مفعول وهو فَضْلَةٌ فلا يُبَالِي بحذفِ الْفَضْلَاتِ .

قوله :

٢٨٨ - بَعْدَ اللَّتْيَا^(٢)

وهو تصغير (التي) : والتصغير للتعظيم كما في قوله :

٢م وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٣)
صَغُرَ الداهية ، وأراد بها الموت ، وأية داهية أكبر من ذلك .

قوله : « (والذي) وضع وَصْلَةً ... » .

أصل (الذي) : لَذِي بزنة شَجِي وَعَمِي ، والألف واللام دخلتا ليطابق بذلك الموصوفُ الصفة ، ويحصل بذلك تحسينُ اللفظ ، لا للتعريف ، لأن التعريف هنا بالصلة ألا ترى إلى «مَنْ» و«مَا» ، فهما موصولان وليس فيهما لام التعريف ، وإنما لزم لام التعريف لأنه كثر استعمالهم إياها فصارت كأنها من نفس الكلمة .

(١) سورة الفرقان آية : ٤١ .

(٢) هذا بعض شطر من أرجوزة للعجاج عدتها اثنان وسبعون شطرا ومطلعها : الحَنَدُ لِلَّهِ الَّذِي اسْتَقَلَّتْ .

والبيت الشاهد ترتيبه الثالث والخمسون في هذه الأرجوزة وهو بتمامه :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي .

وبعده : إِذَا غَلَّتْهَا أَنْفُسُ تَرَدَّتْ . ديوان العجاج ٢٦٦ - ٢٧٦ .

وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٣٤٧ ، ٣ : ٤٨٨ وابن يعيش ٣ : ١٥٣ وموضع الشاهد فيه حذف صلة (التي) اختصارا

لعلم السامع بها أراد .

(٣) قائله لبيد - ديوانه ص ٢٥٦ وقد مر البيت آنفا ص ١٢٣ .

قوله: «وَحَقُّ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الَّتِي يُوَصِّلُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمَخَاطَبِ» هَذَا قِيَاسُ الصِّفَاتِ كُلِّهَا، لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا يُوْتَى بِهَا (لِيَعْلَمَ)^(١) الْمَخَاطَبُ بِشَيْءٍ يَجْهَلُهُ، بِخِلَافِ الْأَخْبَارِ، وَقَدْ وَضَحَ أَنَّ (الَّذِي) تَجْعَلُهَا صِفَةً، فَلَا يَدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمَخَاطَبِ كَالصِّفَاتِ كُلِّهَا.

قوله: «مِنْ غَيْرِ وَجْهِ».

أَيُّ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَاحِدٍ، بَلْ مِنْ وَجْوهٍ كَثِيرَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْبَاءَ مِنْهُ، ثُمَّ كَسَرَةً ذَالَهُ، ثُمَّ الذَّالَ.

فَإِنْ قُلْتَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ (خَفَّفُوا «الَّذِينَ»)^(٢) مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَوَجْهِ يَقْتَضِي تَخْفِيفَهُ، قُلْتَ: قَدْ أَزَاحَ هَذَا الْوَهْمَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا سَطَّالْتَهُمْ».

قوله: «وَالضَّارِبُتُهُ هِنْدٌ».

التَّاءُ فِي (الضَّارِبُتِهِ): عَلَامَةُ التَّانِيثِ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُولِ مُسْتَكْرٍ فِي الضَّارِبُتِهِ، وَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْمَنْصُوبُ يَرْجِعُ إِلَى مُذَكَّرٍ جَرَى ذِكْرُهُ فِي الْمَجْلِسِ.

(١) فِي الْأَصْلِ (لِيَعْلَمَ) وَالتَّانِيثُ مِنْ ب وَ ع، فَهِيَ الْمُنَاسِبَةُ لِلْمَعْنَى لِأَنَّ الصِّفَةَ تَخَالَفَ الْحَرِّ فَالْحَرُّ يَسْمَى أَنْ يَكُونَ مَعْهُلًا عَدَّ الْمَخَاطَبِ.

(٢) فِي ب وَ ع: «خَفَّفُوهُ» وَالتَّانِيثُ مِنَ الْأَصْلِ

وَلَا سِطَالَهُمْ إِبَاهُ بَصَلَتِهِ مَعَ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ خَفَّفُوهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ
فَقَالُوا: اللَّذِ بِحَذْفِ الْيَاءِ ثُمَّ اللَّذِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، ثُمَّ حَذَفُوهُ رَأْسًا
وَاجْتَزَّؤُوا عَنْهُ بِالْحَرْفِ الْمَلْتَبِسِ بِهِ وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ، وَقَدْ فَعَلُوا مِثْلَ
ذَلِكَ بِمَوْنَتِهِ فَقَالُوا: اللَّتِ وَاللَّتْ، وَالضَّارِبَتُهُ هِنْدُ، أَيْ الَّتِي ضَرَبَتْهُ هِنْدُ،
وَقَدْ حَذَفُوا النُّونَ مِنْ مُثْنَاهُ وَجَمْعُوهُ قَالَ الْأَخْطَلُ:
أَبْنِي كُلِّيبَ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ
وَقَالَ: وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ.

قوله:

١٩٩م - أَبْنِي كُلِّيبَ.....^(١)

أَيْ يَابْنِي كُلِّيبَ، هَذَا الْقَائِلُ يَمْدَحُ نَفْسَهُ، وَيَفْتَخِرُ بِعَمِّيهِ، قَوْلُهُ: «وَفَكَّكَ
الْأَغْلَالَ»: أَيْ كَانَا يَفْكَانِ الْأَسْرَاءَ (عَنِ السَّلَاسِلِ)،^(٢) وَالْأَغْلَالُ وَالْقِيُودُ وَمُخْلِصَانَهُمْ
مِنْ أَيْدِي الْأَعْدَاءِ.

قوله:

(وَأَنَّ الَّذِي.....)

حَانَتْ: أَيْ هَلَكَتْ، وَفُلْجٌ: اسْمُ مَوْضِعٍ،^(٣) وَتَمَامُهُ:
٢٠٠م - هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَأُمُّ خَالِدٍ.

وَنَظِيرُ (الَّذِي) هَذِهِ مَا فِي بَيْتِ الْحِمَاسَةِ^(٤) وَهُوَ:

(١) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ - انظر (ص ٦٤٥) والشاهد فيه حذف النون من (اللذا).

(٢) فِي الْأَصْلِ وَع: «عَنِ السَّائِلِ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَصَوَابُهُ الْمَثَبُ مِنْ ب.

(٣) الْبَيْتُ مَرَّانًا (ص ٦٥٧) وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ «وَأَنَّ الَّذِينَ» فَحُذِفَتْ نُونُهُ تَخْفِيفًا.

(٤) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١: ٣٢ وهو ثاني بيت من المزج لشهل بن شيبان الرُّمَاني شاعر جاهلي، والشاهد فيه حذف النون من (الذي) وأصله كالذين كانوا.

.... وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَخُضِّمْتَ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾

٢٨٩ - عَسَى الْيَوْمَ أَنْ يَرْجِعَنَّ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا.

(أي كَالَّذِينَ كَانُوا)،^(١) وكذا الكلام في الآية^(٢) أي : «كَالَّذِينَ خَاضُوا» أي خضتم مُشَبَّهِينَ الَّذِينَ خَاضُوا أو خوضا مثل خوض الذين خاضوا، فيكون على هذا التقدير مصدرا، وعلى الأول حالا، هذا إذا جعل الضمير وهو الواو في (خاضوا) عائدا إلى (الَّذِي)، وإن جعلنا الضمير العائد إليه ما حذف من ضمير المفعول بعد الواو في «خاضوا» على نحو (كالخوض الذي خاضوا) يكون مصدرا لا غير (الذي) على هذا يجب أن يكون (على)^(٣) ما يقتضيه بابه.

(١) سقط من الأصل وع والثبت من ب.

(٢) نص الأبد ﴿ وَخُضِّمْتَ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ آية ٦٩ من سورة التوبة

(٣) سقط من الأصل والثبت من ب وع

* فصل * وَجَالُ الَّذِي فِي بَابِ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ جَالِ اللَّامِ الَّتِي بِمَعْنَاهُ حَيْثُ دَخَلَ فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْإِسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ جَمِيعاً، وَلَمْ يَكُنْ لِلَّامِ مَدْخُلُ إِلَّا فِي الْفِعْلِيَّةِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ فِي قَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، الَّذِي قَامَ زَيْدٌ وَالَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَالْقَائِمُ زَيْدٌ، وَلَا تَقُولُ أَهْوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَالْإِخْبَارُ عَنْ كُلِّ اسْمٍ فِي جُمْلَةٍ سَائِعٌ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَانِعٌ.

قوله: «وَجَالُ الَّذِي».

هذه مسألة شريفة نُعْزِرُكَ عَلَى أَسْرَارٍ فِيهَا لَطِيفَةٌ، فَإِنْ حَدَّثَ (١) الْفِطْنَةُ بِضَبْعِكَ (٢) عَنْ مَدَاحِضِ (٣) الشُّبِّهِ وَمَزَالِقِهَا، وَأَطْلَعَكَ ذَكَاءُكَ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ غَوَامِضِ الشُّخْبِ (٤) وَدَقَائِقِهَا، وَرَفَّقَاكَ اسْتِقَامَةُ الطَّبَعِ إِلَى مَعَارِجِ هَاتِيكَ الْأَسْرَارِ، كُنْتَ - لَعْمَرِي - جُهَيْنَةً الْأَخْبَارِ (٥) فِي بَابِ الْإِخْبَارِ، فَهَذَا نَحْنُ نَلْقِيهَا إِلَيْكَ مُسَهِّلِينَ لَهَا أَيَّ تَسْهِيلٍ، وَمُسْتَمْسِكِينَ (٦) فِيهَا بِمَا عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ مِنْ غُرَى التَّعْلِيلِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

اعلم أنَّ (الذي) أوسع مجالا من اللَّام التي بمعناها، حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية، ألا ترى أنك تقول في الإخبار عن (زيد): (قام زيد) و(زيد منطلق) (الذي قام زيد)، و(الذي هو منطلق زيد)، فقد وقع في صِلَتِهِ الفعل مرة وهو (قام) والاسم أخرى وهو (هو).

(١) حَدَّثَ حَدَّثًا: عطف وأشفق. اللسان (حذب).

(٢) الضُّعْبُ: الضُّعْد. اللسان (ضبع).

(٣) مداحض: مزلق. اللسان (دحض).

(٤) الشُّخْبُ: جمع نخبة وهي الشيء المختار. اللسان (نخب).

(٥) جهينة: أبو قبيلة، وهو هنا مأخوذ من الملل: وعند جهينة الخبر اليقين. الميداني ٣: ٢.

(٦) في ب: (ومتمسكين) والثبت من الأصل وع.

ولا تدخل اللام إلا في الفعلية نحو: (القائمُ زيدٌ) في الإخبار عن زيد في: (قام زيد)، وليس لك أن تقول (أَلمُو مُنْطَلِقُ زيد) في الإخبار عن زيد في قولك: (زيد منطلق)، والفرق أن اللام فرعٌ على (الذي) ومن المعلوم أن رتبة الفرع منحطة عن رتبة الأصل، فتتخط رتبة اللام بامتناع دخولها على إحدى الجملتين.

فإن قلت: فما وجه اختصاصها بالفعلية؟ قلت: لأنها تقتضي الاسم المشتق، أما اقتضاؤها الاسم فظاهر، وأما اقتضاؤها المشتق فلأنها لو ساغ الإخبار بها عن زيد في (زيد منطلق) يلزم أن تدخل على الضمير على نحو: (أَلمُو مُنْطَلِقُ زَيْدٌ) كما تقول: (الذي هو منطلق زيد)، وهكذا الإخبار عن نحو عَمْرٍو ويكر، وامتناع دخول اللام على الضمير بَيْنَ لا يخفى، لأن الضمير معرفة (والمعرفة لا تَعْرِفُ)^(١) فعلم أن الإخبار بها في الجمل الاسمية ممتنع، أما إذا أخبر بها في الجملة الفعلية كما في (القائمُ زيدٌ) بمعنى الذي قام زيد فليس في ذلك ما ذكرنا من الفساد، والإخبار بها في الجمل الفعلية لا يتأتى إلا بدخولها على الاسم المشتق، والمشتق لا يُشْتَقُّ إلا من الفعل أبداً فتختصُ هي بالفعلية.

فإن قلت فأيّة نُكْتَةٍ دعت إلى إثارة المشتق من الفعل أبداً مع أن الفعل هو الأصل في الجملة دون المشتق؟ قلت: النكته الداعية إلى ذلك أن اللام أجنبية في هذا الباب فرع على (الذي)، فلم تدخل هي على الفعل، لتكون حالة الفرعية مشكلةً لحالة الأصالة، وهي في حالة الأصالة وهي حالة التعريف قد امتنعت من الدخول على الفعل، لأنها للتخصيص (والفعل أب للتخصيص)،^(٢) فتمتنع من الدخول على الفعل في حالة الفرعية لما ذكرنا من روم المشكلة، ولذا جعل اسم الفاعل نائباً مناسباً

(١) في ب وع: «والعَرَفُ لا يَعْرِفُ» والمثبت من الأصل.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع

الفعل، واجتزأ بذلك مع ضميره عن الصلة وإن لم يكن اسم الفاعل مع ضميره جملة، لما ذكرنا (في صدر الكتاب)،^(١) لأن ذكره كذكر الفعل، فقولك (القائم زيد) بمنزلة (القيوم)، والفعل مع ضميره جملة ألا ترى أن اسم الفاعل لما لم ينب عن الفعل مع الذي لم يُجتزأ باسم الفاعل عن الصلة، ولم يجوز (الذي قائم زيد) من غير أن يقدر حذف مبتدأ قبل قائم، لأن (الذي) لا يقتضي الاختصاص بالاسم، فلا عذر في العدول عن لفظ الفعل وجعل اسم الفاعل جملة، لأنه كلفة عنها مندوحة وإذ قد وقفت على ما ذكرنا، فلا بد من أن نكشف النقاب عما هو الغرض في الإخبار بالموصول، ونرفع الحجاب عن طريقته لذوى العقول ليتسلقوا بذلك إلى الغلاية، مما لهم من أقاصي الأماني، فالغرض هو إزاحة الشبهة بخبر مبتدأ موصول عن محدث عنه أو حديث أو فضلة نحو: (الذي قام زيد)، (والذي زيد هو منطلق)،^(٢) (والذي ضربته زيد) في الإخبار عن زيد في: (قام زيد)، وهو محدث عنه وعن منطلق في (زيد منطلق) وهو حديث، وعن زيد في: (ضربت زيدا) وهو مفعول فضلة فإنك لما قلت: (الذي قام) لم يُدر من القائم، فقولك (زيد) انزاحت تلك الشبهة، ولما قلت: (الذي زيد هو) لم يُدر أنه منطلق أم قاعد أم قائم، ولما قلت الذي ضربته لم يعلم أن المضروب من هو فقولك (منطلق) في الأول، و(زيد) في الثاني لم تبق الشبهتان العارضتان فيهما فظهر أن الغرض هو إزاحة الشبهة، أما الطريقة: فهي أن تُصدّر الجملة بالموصول، وتنزع منها الاسم الذي وقع فيه شبهة، وتضع موضعه ضميرا وتأتي بذلك الاسم في عجزها نحو: (الذي هو منطلق زيد) في (زيد منطلق) أما تصدير الذي فليكون كناية عما هو معلوم للمخاطب، كما إذا بلغك أن شخصا منطلق، فقول القائل لك: (الذي) في: (الذي هو منطلق زيد) كناية عما بلغك من شخص

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل «والذي هو زيد منطلق»، والمثبت من ب وع. لأنه المناسب لسياق الكلام.

وطريقة الإخبار أن تصلر الجملة بالموصول ، وتزخلق الاسم إلى
عجزها واضعاً مكانه ضميراً عائداً إلى الموصول ، يائه أنك تقول في
الإخبار عن زيد في : زيد منطلق : الذي هو منطلق زيد ، وعن منطلق
الذي هو زيد هو منطلق ، وعن خالد في قام غلام خالد : الذي قام غلامه
خالد أو القائم غلامه خالد ، وعن اسمك في ضربت زيدا : الذي ضرب
زيداً أنا أو الضارب زيداً أنا .

ما منطلق ، وأما نزع ذلك الاسم فلا متاع انتظام الكلام بيقته ، لأن السمع قد يقرّر
عنده انطلاق شخص ولم يقرّر عنده أن ذلك الشخص هو زيد أم عمرو ، أو غيرهما ،
فيلزم أن يتزع ذلك الاسم ويحاء به في الآخر لأنه خبر لكونه محكوماً به ، فأتت في
قولك : (الذي هو منطلق زيد) حاكم على الشخص الذي قام به الانطلاق ، بأنه زيد
وما يقع به الحكم فهو الخبر ، ثبت بهذا وجوب الترع والتأخير .

وأما وضع الضمير مكانه عائداً إلى الموصول ، فلأن الموصول لابد له من ضمير
عائد إليه ، والموصول والضمير كلاهما كتابة عما تقرّر عند السمع من شخص قام به
الانطلاق فصار بمنزلة (زيد) في : (زيد منطلق) ، فيجب أن يقع موقعه كمن لما امتنع
وقوعها موقع اسم واحد لما في ذلك من الإحالة وامتنع تقديم الضمير على الموصول
لبقائه بلا مرجع تعيّن الضمير لوقوعه موقع زيد .

قوله : «وترحلف» .

من قوفهم زحفه من رأس التل إذا القاه .

قوله : «الذي هو منطلق زيد» .

(وهو منطلق) جملة اسمية وقعت صلة للموصول ، والموصول مع صلة مفرد ،
فلا بد من أن يؤتى مزيد ليتم الكلام ، وكذا الكلام في الامة الدقية . ملصقة في الأول

(زيد هو) وفي الثاني: (قام غلامه) وفي الثالث: (قائم غلامه) بمعنى (قام غلامه).

فإن قلت: (أخبر عن الغلام) ^(١) في (قَامَ غُلَامٌ خالد) قلت: الذي قام غلامٌ خالد ولم أَصْنَعْ هنا شيئاً غير تصدير الجملة بالموصول من حيث الظاهر لكنَّ التقدير: (الذي قام هو غلام خالد).

فإن قلت: لم عدلت عما أوضحت من الطريقة حيث لم تزحلف الغلام عن عجز الجملة، فالعجز في: (قام غلام خالد) خالد، فالزحلفة بأن نجيء بالغلام عقيب خالد؟

قلت: لما اتصل المضاف بالمضاف إليه وتنزلاً منزلة شيء واحد صار كأنَّ غلام خالد اسم واحد زحلف على عجز الجملة، لما زحلف زيد عن عَجْزِها في (الذي ضربته زيد) في الإخبار عن (زيد) في (ضربت زيداً).

والصلة في مثاله الرابع: (ضَرَبَ زيداً)، وإنما انقلب التاء في ضربت منفصلاً، فقل: (الذي ضرب زيداً أنا) لعدم تصور التأخير بدون الانفصال.

وفي الخامس: (ضاربٌ) بمعنى ضَرَبَ، ولو أردت الإخبار عن زيد في ضربتُ زيداً قلت: الذي ضربته زيد، فـ(الذي): مبتدأ (وضربته): صلته، والضمير عائد إليه، و(زيد) خبره، ولك أن تقول: (الذي ضربت زيد): بدون الضمير إذ الحذف غلب على الضمير الموصول في مثل هذه الصورة، أعني، إذا وقع فَضْلُهُ كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ^(٢) ولو أردت الإخبار بالالف واللام قلت: (الضَّارِبُ أنا زيد)، فالضمير عائد إلى الالف واللام، و(أنا): مرفوع بالضارِبُ وليس فيه ضمير؛ لأنَّ ضمير المتكلم إما التاء كما في (ضربت) أو المستكن كما في (أنا ضاربٌ) وليس في

(١) في ب: وأخبرني عن الغلام، والمثبت من الأصل وع.

(٢) سورة الفرقان آية ٤١.

الضاربة تاء المتكلم ولا ضميره المستكن أيضا، لأنَّ اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله (لم يحتمل)^(١) الضمير، بل يبرز على ما سبق في «هَذَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ هِيَ»، ألا تَرَكَ أَبرَزْتَ ضمير هند وهو (هي) من ضاربته لجرها خبراً على زيد مع كونها فعلاً (لهند)، فكذلك نقول (الضاربة أنا زيد) فتأتي بـ(أنا) لأن الفعل لك أيها المتكلم، وقد جرى اسم الفاعل على الألف واللام، وهو كناية عن زيد لا عنك، فهو بمنزلة أن نقول: (زيد ضاربُه أنا) فتبرز الضمير، لأنَّ الفعل لك، وقد جرى خبراً على زيد ولم تحتج إلى هذا الصنيع في (الذي ضربته زيد)، فلم تقل (الذي ضربته أنا زيد) لأن الفعل قد اتصل به الضمير اللفظي وهو التاء، فدل على أن الفعل للمتكلم، ولو أردت الإخبار عن الواو في (ضربوا زيداً) لقوم جرى ذكرهم في المجلس قلت: (الضاربون زيداً هم) بقلب المتصل وهو الواو في (ضربوا) منفصلاً للتأخير، ولو أخبرت عن «زيد» قلت: (الضاربة هم زيد)، أبرزت ضمير اسم الفاعل لأنه جرى على غير من هوله لأنه فعل القوم، وقد جرى على الألف واللام، وهما كناية عن (زيد) ولو لم تبرز لقلت: (الضاربوه زيد)، ومن المعلوم أن اسم الفاعل يفرد إذا فصل ضميره، لأن الضمير المنفصل كالاسم المظهر، ومع المظهر الأفراد نحو: (ضارب غلاماه)، فكذا عند الفصل، فلذا تقول: (الضاربة هم زيد)، كما تقول: (الضاربة غلمانهم زيد)، فإن أتيت بالمسألة على قولهم: (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ)، قلت: (الضاربوه هم زيد)، لأنَّ اسم الفاعل جرى على الألف واللام، وهو لغيره، ولم يَجْزُ أَنْ تقول: (الضاربوه زيد)، وإن علم أن الفعل ليس لزيد، لأنَّ اسم الفاعل مجموع وزيد مفرد، لأن الضمير لا يستكن في اسم الفاعل إذا جرى على غير صاحب الفعل حصل اللبس أو لم يحصل على ما بيَّنا قبل.

(١) في الأصل «يحتمل» والمثبت «مربوع»

وَعَنِ الذُّبَابِ فِي : يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ : الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ
الذُّبَابُ ، أَوْ : الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ .
وَعَنْ زَيْدٍ : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، أَوْ : الطَّائِرُ الذُّبَابُ
فَيَغْضَبُ زَيْدٌ .

قوله : «وعن الذباب» .

إذا أخبرت عن الذباب من قولك : (يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ) قلت : (الذي
يطير فيغضب زيد الذباب) ، فالذي : مبتدأ ، ويطير : صلته ، وفيه ضمير يرجع إليه ،
(يغضب زيد) : معطوف على يطير ، و(الذباب) : خبر المبتدأ .

وإن أخبرت عن الذباب باللام ، قلت : (الطائر فيغضب زيد الذباب) (فالطائر)
مبتدأ ، و(يغضب) معطوف عليه ، و(زيد) : مرفوع بيغضب والذباب خبر المبتدأ ،
وهذا العطف من قبيل قوله تعالى :

﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمَصْدِقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(١) .

عَطَفَ الفعل وهو (أقرضوا) على الاسم في الظاهر ، وهو (الْمَصْدَقَاتِ) (لكن التقدير :
الذين تصدقوا)^(٢) واللائي تصدقن وأقرضوا الله .

وإن أخبرت عن زيد قلت : (الذي يطير الذباب فيغضب زيد) ، فـ«الَّذِي» :
مبتدأ ، وفي «يغضب» ضمير يرجع إليه ، و(زيد) خبر المبتدأ وليس بمرفوع بيغضب ،
لأن المخبر عنه محلُّ محله الضمير ، ولو زعمت أنك ترفع في هذه المسألة زيداً
بـ(يغضب) خَطُتَ لتعريتكَ الصلة عن ذكر الموصول .
ولو رفعت (زيدا) بيغضب في : (الذي يطير الذباب فيغضب زيد في داره عمرو) ،

(١) سورة الحديد آية : ١٨ .

(٢) في ب : «لكن التقدير كأنه إن الذين تصدقوا» والمثبت من الاصل وع .

بإعادة الضمير من (داره) إلى الموصول وجعل (عمرو) خبراً للمبتدأ صَحَّ، وهذا واضح.

ولو أخبرت عن (زيد) باللام قلت: (الطائر الذباب فيغضبُ زيد)، فالطائر مبتدأ، (والذباب): مرفوع بطائر على تقدير: (الذي يطير الذباب)، ويغضب معطوف على (الطائر)، وفيه ضمير للموصول، و(زيد) خبر المبتدأ.

وقيل: هذه الصورة وهي: (يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ) مما وضعه سيويه، فإن قلت: هل لتعين الفاء في هذه المسألة فائدة؟

قلت: اللهم نعم، لأنك إذا أردت الإخبار عن الذباب، أو عن زيد من قولك: (يطير الذباب ويغضب زيد) بالواو قلت: (الذي يطير ويغضب زيد الذباب)، أو: (الذي يطير ويغضب زيد) لم يَصَحَّ كما صَحَّ مع الفاء، والفارق بينهما أنك لما جئت بالواو مكان الفاء أوقعت في الصلة ما هو أجنبي عنها، وهو: (يغضب زيد) في الأول، (ويطير الذباب) في الثاني إذ ليس فيهما ضمير يعود إلى الموصول، وإنما ضميره في الأول في (يطير)، وفي الثاني في (يغضب)، والواجب في الصلة أن تُعَرَّى هي مما هو أجنبي عنها، فإن قلت: عَيْنُ ما ذكرت في الواو موجود في الفاء، قلت: مسلَّم، غير أنَّ الفاء تجعل الجملتين الصلة والجمله الأجنبية جملةً واحدةً لحدوث معنى المجازاة معها، لما لها من عرقٍ يضربُ في باب المجازاة دون الواو، والتقدير في (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ) (إن طارَ الذبابُ غَضِبَ زيدُ)، فلما تَنَزَّلَ الجملتان بسبب الفاء منزلة جملةٍ واحدة اكتُفِيَ بضمير واحد، فقولك: (الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ) أي «فيغضب» هو بمنزلة قولك: «جاءني الذي إن تُكرِّمه يُكرِّمَكَ زيدُ»، في أن العائد إلى الموصول من إحدى الجملتين وهو الهاء من تُكرِّمه، وقد اكتُفِيَ بذلك لأن كل واحدة من الجملتين بمنزلة جزء من الجملة، وعود ضمير واحد من جُزْأَيِ الجملة كاتب كما

وَمَا اَمْتَنَعَ فِيهِ الْاِخْبَارُ ضَمِيرُ الشَّانِ ؛ لِاسْتِحْقَاقِهِ اَوَّلَ الْكَلَامِ وَالضَّمِيرُ فِي مُنْطَلَقِي فِي : «رَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ، وَالهَاءُ فِي : «رَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» وَ(مِنْهُ) فِي السَّمْنُ مَتَوَانٌ مِنْهُ بِدَرَاهِمٍ ، لِأَنَّهَا إِذَا عَادَتْ إِلَى الْمَوْصُولِ بَقِيَ الْمُبْتَدَأُ بِلَا عَائِدٍ ، وَالْمُضَدَّرُ وَالْحَالُ فِي نَحْوِ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ الَّذِي هُوَ زَيْدًا قَائِمًا ضَرَبِي أَعْمَلْتَ الضَّمِيرَ ، وَلَوْ قُلْتَ : الَّذِي ضَرَبِي زَيْدًا إِيَّاهُ قَائِمٌ أَضْمَرْتَ الْحَالَ ، وَالْحَالُ نَكْرَةٌ أَبَدًا ، وَالْإِضْمَارُ إِنَّمَا يَسُوغُ فِيهَا يَسُوغُ تَعْرِيفُهُ .

فِي قَوْلِكَ : «الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقُ زَيْدٌ» «فأبوه مُنْطَلِقٌ» جُزْءًا جُمْلَةً ، وَقَدْ اِكْتَفَى بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْهَاءُ فِي أَبُوهُ ، فَكَذَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ ، وَقَوْلُكَ : «الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ وَيَغْضِبُ زَيْدٌ» بِالْوَاوِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : «جَاءَنِي الَّذِي قَامَ عَمْرُو وَقَعَدَ أَبُوهُ» فِي أَنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا جُمْلَةً أَجْنَبِيَّةٌ لَا يَلَابِسُهَا الْمَوْصُولُ فَيَمْتَنِعَانِ مِنَ الصَّحَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّلَةَ فِي الْأَوَّلِ يَغْضِبُ مَعَ ضَمِيرِهِ وَفِي الثَّانِي : «قَعَدَ أَبُوهُ وَقَامَ عَمْرُو» جُمْلَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ كَمَا تَرَى ، وَكَذَا : (يَطِيرُ الذُّبَابُ)^(١) لِعَرَائِهِ عَنْ ضَمِيرِ الْمَوْصُولِ ، وَالْوَاوُ قَاطِعَةٌ لِلْمَجَازَةِ ، لِأَنَّ عِلْمَ الْمَجَازَةِ الْفَاءُ لَا الْوَاوُ فَلَمْ يُمْكِنَ أَنْ تُجْعَلَ الْجُمْلَتَانِ جُمْلَةً وَاحِدَةً ، فَبَقِيَ (يَطِيرُ الذُّبَابُ) أَجْنَبِيَّةٌ ، وَالْمَوْصُولُ أَبَدًا يَلَاصِقُ الصَّلَةَ وَيَلَابِسُهَا ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ جَزْئِيَّةٍ فَمِنْ الْمَحَالِ إِيْتَانُكَ بِهَا لَا يَلَابِسُهُ .

قَوْلُهُ : «وَمَا اَمْتَنَعَ إِلَى آخِرِهِ» .

أَمَّا ضَمِيرُ الشَّانِ فَإِنَّهُ يَقَعُ أَبَدًا فِي الْإِبْتِدَاءِ الْخَالِصِ «كَهُوَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٢)

(١) مَا بَيْنَ الْمَكْرُوفَيْنِ مِنْ ب وَع ، وَفِي الْأَصْلِ : «يَطِيرُهُ» .

(٢) سُورَةُ الْإِخْلَاصِ آيَةُ : ١ .

أو فيها هو في حكم الابتداء كالمستكن في كان في قوله :
 ٢٩٠ - إِذَا بُتْ كَانَ النَّاسُ صُنْفَانِ شَابَتْ وَآخَرُ مُنْبِ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(١)
 أي كان الشأن الناس صنفان، فلو كان الناس اسماً لـ (كان) للزم أن يقال صنفين
 بالنصب للخبرية، فلما قيل صنفان بالرفع دلّ أن الناس مبتدأ خبره صنفان وفي (كان)
 ضمير الشأن، ومن المعلوم البين أن (كان) مما لا يدخل خبره إلا على المبتدأ، فلو جاز
 الإخبار عن ضمير الشأن لوجب نزع عن أول الكلام وزحلفته إلى عجزه، فيقع
 كالحوت في البيداء والشعرة البيضاء في اللثة السوداء، ويخرج التركيب بذلك عن حد
 المناسبة، فلا يجوز في البيت: «الذي كان الناس صنفان هو، ولا الكائن الناس
 صنفان هو» فإن قلت: ما الموجب لأخذ هذا الضمير صدر الكلام؟ قلت هو أن من
 شأن ضمير الشأن أن يُفسّر بالجملة، ألا ترى إلى قوله الناس صنفان (فإنه تفسير
 للضمير في «كان»، ودليل على فحواه، وأنت إذا قلت الذي كان الناس صنفان هو
 فقد عرّيته عن تفسيره الذي هو الناس صنفان)^(٢) بالتباعد عنه والضمير إذا لم يصاحب
 تفسيره لم يكن له معنى، فيمتنع التأخير لما فيه من نقض الغرض، وأما امتناع الإخبار
 عن المستكن في (منطلق) في (زيد منطلق) فلأنك إذا أخبرت عنه لزمك أن تقول:
 (الذي زيد منطلق هو) بجعلك الضمير مقتراً في «منطلق» راجعاً إلى الموصول لأن
 حكم الإخبار هو أن تنزع الاسم من الكلام وتضع موضعه ضميراً يرجع إلى
 الموصول، فيلزم من هذا أن يبقى المبتدأ وهو «زيد» في: «زيد منطلق» بلا خبر، لأن
 منطلق قد تضمن ضمير الموصول فلا يتضمن ضميراً آخر، واسم الفاعل لا يقع خبراً
 إلا بعد أن يكون فيه ضمير للمبتدأ، ولو قدرت في (منطلق) ضمير زيد استقام المبتدأ

(١) البيت من الطويل سه سبويه في الكتاب ١ ٧١ للمعبر وذكره ابن جنيث في شرحه ٣ ١١٦ من غير عروضها

عري في الحاشية إلى المعبر السلوي. وهو شاعده على الإصطلاح (كان) وتو لم يصم نصب الخبر ضد ضمير

(٢) سقط من الأصل وثالث من ب و ع

والخبر، وبطل الصلة، إذ لا بد للصلة من أن يرجع منها ضمير إلى الموصول، ألا ترى إلى عدم صحة قولك: (الذي جمل صاحباً زيد عمرو)، لعدم عود الضمير من (جمل صاحباً زيد) إلى الموصول.

وأما امتناع الإخبار عن الهاء في زيد ضربته، فلا أنك إذا قلت: (الذي زيد ضربته هو)، فلا يخلو الضمير من أن يعود إلى (الذي) أو إلى (زيد)، ففي الأول إخلاء خبر المبتدأ عن ضمير المبتدأ، وفي الثاني: إخلاء الصلة عن ضمير الموصول، وكل واحد منها باطل.

فإن قلت: لم لم يصح الثاني مع إخلاء الصلة عن ضمير الموصول (في قوله)^(١): عزّ وعلا:

﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٢)؟

قلت: الفرق أن الضمير العائد إلى الموصول مقدّر في الآية، ألا ترى أن (بعث) لم يتعدّ إلى شيء (والتقدير: «بعثه»^(٣)) بخلاف ما نحن فيه، لأن تقدير الضمير فيه ممتنع، لأن ضربت قد تعدى إلى الضمير الذي في: (زيد ضربته)، فلا يتعدى مرة أخرى، فلما امتنع التعدية مرة أخرى، ولا بد لكل من الموصول والمبتدأ من ضمير على حدة استحال تصحيح الكلام فبطل.

(وفي زيد ضربته) دقيقة وهي: أنك إذا أخبرت عن (زيد) قلت: (الذي هو ضربته زيد) فهو جملة اسمية وقعت صلة، و(زيد) خبر للمبتدأ (هو) الموصول مع صلته، ولا يصح أن تقول: (الذي ضربته زيد)، بدون هو بين الموصول وضربته،

(١) في ب: وهو على أسلوب قوله، والمثبت من الأصل وع.

(٢) سورة الفرقان آية ٤١.

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

لأن المخبر عنه فيما نحن بصدده مرفوع وهو (زيد) في (زيدٌ ضربته)، فيلزم أن تضع موضعه ضميراً (مرفوعاً بالابتداء)^(١) ليعلم أن المخبر عنه كان مبتداً، والهاء في ضربته في قولك: (الذي ضربته زيد): منصوب موضوع موضع زيدا في: (ضربت زيدا)، إذ ليس هنا ضمير آخر يوضع موضع الاسم المرحلف إلا هذا، وموضعه موضع للمنصوب من المظهر فعلم أن الإخبار (عن هذا)^(٢) يقع عن المنصوب لا عن المرفوع، وكلامنا في الإخبار عن المرفوع، وأما امتناع الإخبار عن الهاء في (منه) في المقدّر في قيلك: «السَّمَنُ مَنْوَانٍ بدرهم» فلأنك إذا قلت: «الذي السمن منوان منه بدرهم هو»، فأعدت الضمير من منه إلى (الذي)، يبقى الخبر بلا راجع إلى المبتدأ، ولو أعدته إلى (السمن) تبقى الصلة بلا راجع إلى الموصول، فلا يجوز الإخبار، ولكنّ الإخبار عن (السمن) وأخويه سائق لعدم المانع، نحو قولك في الإخبار عن السمن (الذي هو منوان بدرهم السمن)، ف(الذي): مبتدأ، و(هو): مبتدأ ثانٍ كما كان (السمن) في الأصل كذلك، ومنوان بدرهم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره: صلة للموصول، والسمن: خبر للمبتدأ الأول، وقولك في الإخبار عن (منوان): «اللذان السمن هما بدرهم منوان». ف(اللذان): مبتدأ، وثنية الموصول لكون المخبر عنه مثني، و(السمن هما بدرهم): صلته، و(منوان): خبر للمبتدأ الذي هو الموصول، وإيقاع (هما) بعد السمن لكونه موضع الاسم المرحلف وفي الإخبار عن «(درهم) الذي السمن منوان به درهم» فالضمير في (به) للموصول وقد وقع مجروراً بالباء كما كان الاسم المرحلف كذلك، هذا إذا أجريت الإخبار بالموصول على منهاج الابتداء، ومنهاجه حذفت (منه) من البَيِّن على ما سبق من أن التقدير في (السمن منوان بدرهم)

(١) في ب. «بالابتداء» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب وع. (عن هذا) والمثبت من الأصل

منوان منه بدرهم وإن أظهرت منه في الإخبار بالموصول كان حسناً أيضاً نحو قولك في الصورة الأولى (الذي هو منوان منه بدرهم «السمن»).

وفي الثانية: اللذان السمن هما منه بدرهم منوان.

وفي الثالثة: (الذي السمن منوان منه بدرهم)،^(١) ولا تعود الهاء من (منه) إلا إلى السمن.

وأما امتناع الإخبار عن المصدر في: (ضربى زيداً قائماً) فلامتناع وضع الضمير موضع المرحلف، إذ لو وضع الضمير (وزيداً) منصوب به لزم إعمال ضمير المصدر، وذلك لا يجوز، لا تقول: «ضربى زيداً حسنٌ وهو عمراً قبح»، لأن المصدر يعمل لمشابهة الفعل بتضمين الفعل حروفه الأصول، ولفظ الضمير ليس من لفظ الفعل في شيء، وأما امتناع الإخبار عن قائماً في هذه المسألة، فلأنه حال، وهي أبداً نكرة، والمخبر عنه يزحلف ويوضع موضعه ضميره، والإضمار إنما يصح فيها يسوغ تعريفه، ألا تراك تقول: (كسوتُ عمراً جبّةً)، (وأعطانيها عمرو)،^(٢) تعيد الضمير من أعطانيها^(٣) إلى الجبّة، لأنّ تعريفها سائغ، ولك أن تقول، وأعطاني تلك الجبّة عمرو.

وما قال أحد أقبل زيد باسمه وأقبل عمرو إياه، ولا وأقبله عمرو بإعادة الضميرين إلى (باسم)، فعلم أن الإخبار عن المصدر، والحال في هذه المسألة ممتنع، ولو أردت الإخبار عن (زيد) في: (ضربى زيداً قائماً) فلك طريقان: أحدهما: وصل ضمير المرحلف.

وثانيهما: فصله، نحو: (الذي ضربته قائماً زيدً)، (والذي ضربى إياه قائماً زيد)،

(١) في ع: «الذي السمن منوان منه به درهم» والمثبت من الأصل.

(٢) في ل ب: «وكسنيها عمرو» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «كسنيها» والمثبت من الأصل وع.

لأنَّ الضرب اسم، وفي الاسم يجوز وصل ضمير المفعول وفصله نحو: «أعجبنى ضريبك، وضربي إياك»، بخلاف الفعل، فالفصل هناك مع إمكان الوصل غير سائغ، لا يجوز أن تقول: بلغت إياك، في غير حالة الضرورة، ولا يرد على هذا نحو «إياك بلغت»، لمنع التقدّم عن الوصل، والفرق أن الفعل هو الأصل في الضمائر، بدليل أنه يبنى مع كثير منها «كفعلن»، بخلاف الأسماء.

هذا آخر ما جلّوناه في هذا الباب من أبكار أفكار لم تُكشَفَ بِرَاقِعُهُنَّ إِلَّا لِلشُّهُمِ النَّقَابِ، فَاتِّزْ نَظَرَ الزَّرْقَاءِ وَأَمْتَرُ^(١) أَفَاوِيقَ^(٢) المجهود، واستغرق في الإحاطة بها تلوانه كُلُّ جَدٍّ معهود، فإنه من مضائق هذا الفن، ومسائل الباب تُسَمَّى شَبْكُ النَحْوِيِّنَ يُمْتَحَنُ بِهَا الْمُتَعَلِّمُونَ.

(١) امْتَر: افطع، اللسان (مت).

(٢) أفاويق: جمع فَيْقَةٍ وهي المدة بين الحلتين - اللسان (مرف).

*** فصل * و«ما»** إذا كانت اسماً على أربعة أوجه: مَوْصُولَةٌ كَمَا ذَكَرَ، وَمَوْصُوفَةٌ كَقَوْلِهِ:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأُمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

قوله: «كَمَا ذَكَرَ.....».

(أي في الموصولات).^(١)

قوله:

٢٩١- رُبَّ مَا تَكْرَهُ.....

(ما) حَقَّهَا أَنْ تُكْتَبَ مَفْصُولَةً لِأَنَّ مَا اسْمُ نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٌ لَا زَائِدَةٌ كَمَا فِي: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢)

و(ما) هنا ليست بموصولة، لأن الموصول معرفة، و(رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات، وإنما حكم على الجملة بكونها صفة لأن رُبَّ موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد من أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية والتقدير: رُبَّ شَيْءٍ مَكْرُوهٍ لِلنَّفْسِ لَهُ فَرْجَةٌ، والضمير في (له) لـ(ما)، أي لهذا الشيء المكروه انفراج،

(١) في ب: «أي كما ذكر في الموصولات» والمثبت من الأصل وع.

(٢) البيت بتمامه:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأُمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

والبيت من الخفيف نسبة سيبويه في الكتاب ٢: ١٠٩، ٣١٥ لامية بن الصلت وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٤: ٢، ٨: ٣٠ وقال البغدادي في الخزانة ٦: ١١٢ والبيت الشاهد قد وجد في أشعار جماعة، والمشهور أنه لامية ابن أبي الصلت من قصيدة طويلة عدتها تسعة وسبعون بيتاً ذكر فيها شيئاً من قصص الأنبياء: داود وسليمان ونوح وموسى، وذكر قصة إبراهيم وإسحاق عليهما السلام، وزعم أنه هو الذبيح، وهو قول مشهور للعلماء، وهذه أبيات من القصيدة إلى البيت الشاهد... أ. هـ والبيت شاهد على أن (ما) نكرة موصوفة بجملة تكرر النفس فحكم على كونها نكرة بدخول رُبَّ عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رُبَّ من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية: كذا عن البغدادي في الخزانة ٦: ١٠٨ وله على البيت تعليق كثير نقله عن العلماء من قبله.

(٣) سورة آل عمران آية: ١٥٩.

وَنَكْرَةً فِي مَعْنَى شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ وَلَا صِفَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنِعْمَ آيَاتُ﴾
وَقَوْلِهِمْ فِي التَّعَجُّبِ: مَا أَحْسَنَ رَيْدًا.

والمعنى: رب أمر يكرهه الإنسان وهو مُبْتَلٍ به يزول عنه ذلك المكروه وتَنَقُّعُ له فَرْجَةٌ منه، وقوله: (كَحَلِّ الْعِقَالِ): يريد انفراجا سهلا سريعا كما يُحَلُّ الْعِقَالُ فِي السَّهْوَةِ وَالسَّرْعَةِ.

وحكي عن أبي^(١) عمرو بن العلاء أنه كان له غلام ماهر وشى به إلى الْحِجَاجِ فسأله، قال فدخلت عليه وقلت إنه مُدَبِّرٌ، فلما خَرَجْتُ قال الواشي كَذِبٌ، فهِرَبْتُ إِلَى الْيَمَنِ خَافَةَ شَرَّهُ، فمَكُنْتُ هُنَاكَ عَشْرَ سَنِينَ وَأَنَا إِمَامٌ يُرْجَعُ إِلَيَّ فِي الْمَسَائِلِ، فخرجت من اليمن إلى ظاهر الصحراء يوما، فرأيت أعرابيا يقول لآخر: أَلَا أَبْشُرُكَ، قال: بلى، قال: مات الْحِجَاجُ فأنشد:

رُبُّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ
قال أبو عمرو: فلا أدري بأيِّ الشَّيْثَيْنِ أَنَا أَفْرَحُ بِهَذَا الْبَيْتِ الَّذِي عَرَفْتَنِي (مَا) الَّذِي لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ وَلَا مَوْصُولَةٍ، أَمْ بِمَوْتِ الْحِجَاجِ؟ وَفَرْجَةٌ بَفَتْحٍ الْفَاءِ لَا بِضَمِّهَا، فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَا) كَافَةً كَمَا فِي: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)؟ قُلْتُ: لَا لِأَنَّ لَوْ كَانَتْ كَافَةً تَبْقَى مِنَ التَّبْيِينَةِ بَعْدَهَا خَالِيَةٌ مِنَ الْفَائِدَةِ، وَعَلَّةُ النَّاءِ فِي «مَا» هَذِهِ هِيَ افْتِقَارُهَا إِلَى الصِّفَةِ - كَمَا بَيَّنْتُ - الْمَوْصُولَةَ بِافْتِقَارِهَا إِلَى الصِّلَةِ.

قوله: ﴿فَنِعْمَ آيَاتُ﴾^(٣).

(مَا) هَذِهِ لَيْسَتْ بِمَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: نَعَمْ شَيْئًا هِيَ وَالضَّمِيرُ لِلصَّدَقَاتِ، كَأَنَّ الْأَصْلَ إِذَا زُيِّدَتْ، حُذِفَ الْمُضَافُ وَهُوَ الْإِبْدَاءُ وَانْقَلَبَ الْمُتَصَلِّ

(١) انظر القصة في شرح ابن جبير ٤ - ٣ - ٤ ورويتها هناك مختصة بخط

وكذلك في شرح شواهد المعنى للسيوطي ٢ - ٧٠٨ - ٧٠٩

(٢) سورة الخمر آية ٢

(٣) سورة البقرة آية ٢٧١

وَمُضَمَّنَةٌ مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ أَوْ الْجَزَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِمَيْمِنِكَ يَمُوسَى ﴾ ، ﴿ وَمَا نَقَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ .
وَهِيَ فِي وُجُوهِهَا مُبْهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، تَقُولُ لِشَبَحٍ رُفِعَ لَكَ مِنْ بَعِيدٍ لَا تَشْعُرُ بِهِ : مَا ذَاكَ ؟ ، فَإِذَا شَعَرْتَ أَنَّهُ إِنْسَانٌ قُلْتَ مَنْ هُوَ ؟ ...

المجرور منفصلاً مرفوعاً ، فالانفصال لعدم ما يعتمد عليه المتصل والارتفاع لقيامه (مقام المضاف المرفوع) .^(١)

وعلة البناء أنها فارقت الأسماء بما فيها من فرط الإبهام ، ألا ترى أنها جارية مجرى شيء الذي هو أعم الأشياء فلم يَمَسَّهَا الإعراب لأنه من خصائص (الاسم) ^(٢) بطريق الأصل ، على أننا نقول : إنها في الحقيقة لا يتضح معناها إلا بما يليها فأشبهت الحروف فبنيت .

ونظيرتها (ما) في : (ما أحسن زيدا!) ، وفيها كلام لبعض العلماء نذكره في مسألة التعجب إن شاء الله تعالى .

قوله : ﴿ وَمَا نَقَدِمُوا ﴾ ^(٣) .

أي : إن تقدموا ؛ الدليل على أن التقدير (ما ذكرت) ^(٤) سقوط النون من (تقدمون وتجدون) ، وعلة البناء فيها وفي ما الاستفهامية ظاهرة ، والفرق بين ما وإن الشرطيتين : أن ما للإبهام وإن للإيضاح ، تقول إذا رُمِتَ الإبهام : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ وَلَوْ رُمِتَ الإيضاح قُلْتَ : إِنْ تَخْرُجْ (أَخْرُجْ) .^(٥)

قوله : وَلِشَبَحٍ

اللام فيه بمعنى من أجل ، وليست بصلة للقول ، والشَّبَحُ الشَّخْصُ .

(١) في ب : «مقام المضاف» والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب وع : «الأسماء» والمثبت من الأصل . (٤) في الأصل : «بما ذكرت» والمثبت من ب وع .

(٥) سقط من الأصل والمثبت من ب وع . (٣) سورة البقرة آية : ١١٠ .

... وَفَدَّ جَاءَ سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرُّعْدُ بِحَمْدِهِ .

*** فصل *** وَيُصِيبُ أَلْفَهَا الْقَلْبُ وَالْحَذَفُ ، فَالْقَلْبُ فِي الِاسْتِفْهَامِيَّةِ
جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذُوَيْبٍ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَلَأَهْلِهَا ضَجِيجٌ بِالْبُكَاءِ
كَضَجِيجِ الْحَجِيجِ أَهْلُوا بِالْإِحْرَامِ فَقُلْتُ مَهْ؟ فَقِيلَ : هَلْكَ رَسُولُ اللَّهِ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

قال المصنف : «كُنْتُ فِي حَضْرَةِ بَعْضِ الْوُزَرَاءِ وَالْمَجْلِسِ غَاصُّ بِالْفُضْلَاءِ فَسَأَلَهُمُ
الْوَزِيرُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ .^(١)

فَتَكَلَّمُوا فَلَمْ يُقْنِعِ الْوَزِيرَ جَوَابُهُمْ ، فَسَأَلَنِي فَقُلْتُ : الْأَصْلُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ لغير
العُقْلَاءِ ، فَإِذَا أُطْلِقَ فِي الْعُقْلَاءِ وَأُمِكنَ مُرَاعَاةُ الْأَصْلِ فِيهِ بِوَجْهِ يَجِبُ ذَلِكَ ، وَالْإِنَاثُ
أَقْرَبُ إِلَى غَيْرِ الْعُقْلَاءِ مِنَ الذَّكَوْرِ فَيَجِبُ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ الْقُرْبِ مَا أُمِكنَ فَيَحْمِلُ عَلَى
الْإِنَاثِ فَاسْتَحْسَنَهُ .

قوله : «وقد جاء» .

قيل (ما) في الموضعين بمعنى (مَنْ) ، وقيل : إطلاق (ما) في الموضعين^(٢) كَأَنَّهُ بِنْيُءُ
عَنْ عَظْمَةِ شَأْنِ اللَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّ (ما) هُنَا لِإِرَادَةِ الْوَصْفِ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : لَيْسَ مِنْ
شَأْنِكُنْ أَنْ تَكُنْ مَسْخَرَاتٍ لَنَا فَسُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقَادِرِ الَّذِي سَخَّرَكُنْ لَنَا بِكَمَالِ مَلِكُوتهِ
وَعَظَمَةِ قُدْرَتِهِ .

وعن المبرد^(٣) : قَوْلُكَ (ما هذا الرجل؟) سَوَالٌ عَنْ صِفَاتِهِ ، فَجَوَابُهُ عَالَمٌ أَوْجَاهِلُ ،
وَقَوْلُكَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ؟ سَوَالٌ عَنْ ذَاتِهِ ، فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ ابْنُ فُلَانٍ ، وَالبَاءُ فِي (بِحَمْدِهِ) :

(١) سورة النساء آية : ٣

(٢) عَنِ الْمَوْضِعَيْنِ اسْتِغْنَاءًا فِي «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنْ لَنَا» وَ«سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرُّعْدُ بِحَمْدِهِ» . وَهُوَ مَا رَوَى عَنْ أَبِي

رَبِيعٍ - انظر اس بعيش ٦ : ٤ . والمقتضب ٢ : ٢٩٦ ، ٤ : ١٨٥ .

(٣) المقتضب ٢ : ٥٢ ، ٢٩٦ ، ٣ : ٦٣ ، ٤ : ٢١٧ ، ٤ : ٢١٨ ، ١٨٥ .

وَالْحَذْفُ فِي الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ عِنْدَ إِدْخَالِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
فِيمَ وَبِمَ ؟
وَعَمَّ وَلَمْ وَحَتَّامَ ، وَإِلَامَ وَعَلَامَ .

كما في (رأيت زيدا زيدا) في باب التأكيد فصار إلى (ماما)، فقلبت الألف الأولى هاء، فالقلب لإزالة التكرير المستكره، والقلب إلى الهاء لما بين الألف والهاء من قرب المخرج، وكان قلب الألف من الأولى أولى؛ لثلاثا يخطر على بال أحد أن التغيير للوقف.

والوجه الثاني: وهو ما زعمه بعض الناس أنه مركَّب من (مَه) التي بمعنى أكف، و(ما) التي في قولك: «مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ»، كأنَّ قائلًا قال: «أنا أفعل كذا وكذا»، وعرض بأن مخاطبه لا يقدر على ما يفعله فقال له المخاطب: (مَه) ^(١) ما تفعل، أي: أكف عما أنت فيه ما تفعل أفعل، ثم جرى ذلك مجرى كلمة واحدة، وصار يجزم به كما يجزم بها، وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفُهَا مَنْ لَا يَدَّ لَهُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ فَيَضَعُهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَيَحْسِبُ (مَهْمَا) بمعنى متى، ويقول: (مهما جئتني أعطيتك)، وهذا من وضعه وليس من كلام واضح العربية في شيء، أو ما ترى إلى قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَانِي﴾ ^(٢) فإنه ينادى بأن المراد (ما تأتينا به) لا متى تأتينا. قوله: «والحذف».

حذفت الألف من (ما) الاستفهامية عند إدخال حروف الجر لما سيجيء في القسم الثالث من الكتاب إن شاء الله تعالى.
قوله: «وَعَمَّ» .

أصله: عَنْ مَا، على أنه حرف جردخل على (ما) الاستفهامية، والاستعمال الكثير

(١) سقط من الأصل، والمثبت من ب وع.

(٢) سورة الاعراف آية: ١٣٢.

وَالْجَزَائِيَّةِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْحَاقِ «مَا» الْمَزِيدَةُ بآخِرِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَهْمَا تَأْتِيَانِيَهُ مِنْ آيَةٍ» .

مثل الباء في: دخل فلان بالسيف والرمح»، أي: سائفاً وراعيها، فالجارُ والمجرور حال، كأنه قال: سَيَحُّ الرعد حامداً.

قوله: «فالقلب»^(١)

النازلةُ المستفهم عنها، متى كانت هائلة قلبت ألف ما الاستفهامية هاء استعظاما للنازلة الهائلة، وإيداناً بأنَّ السؤال قد انقضى لِيُسْرَعَ المَزُول عنه في الإجابة ولا يَرْقُب انقضاء السؤال، والباء في (بالبكاء) مثلها في دَخَلَ فلانٌ بالسيفِ أي (بأكين).

قوله: «والجزائية» .

في (مَهْمَا) وجهان:

أحدهما: وهو المذهب السُّدِيدُ البصري^(٢) أن (ما) الجزائية التي في نحو: «ما تصنع أصنع» ضُمَّتْ إليها «ما» أخرى مزيدة للتأكيد، والدلالة على قصد التكلم أن يُتَكَرَّرَ على صاحبه دعواه الزيادة عليه، وأنه يستطيع ما تستطيعه، لأن التكرير مفيد للتأكيد

(١) هذه إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: ويصيب ألفها القلب والحذف فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث أبي

ذؤيب: قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام، فقلت مَهْ قليل - هلك رسول

الله عليه الصلاة والسلام - أ. هـ قال ابن يعيش في شرحه ٤: ٧ وهذا الحديث رواه ابن يسار يرفعه إلى أبي ذؤيب

أنه قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليل فاستشعرت حزناً فبِتْ باطول ليلة لا يجات دجورها ولا

يطلع نورها، وظللت أفاسي طوها حتى إذا كان قرب الشَّرْ أخفيتُ فهِفَ بي هاتف وهو يقول:

غَطِبَ أَجَلَ أَنَاخٍ بِالْإِسْلَامِ بَيْنَ الشُّخْلِ وَضَعْدِ الْأَطَمِ

قُبِضَ النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ فَغَيَّبُونَا نَذْرِي الدُّرُوعِ عَلَيْهِ بِالنُّنُحِ

قال أبو ذؤيب فوثبت من نومي فزها فظفرت إلى السماء، فلم أر إلا سعد الداعق فتعادت به دحاً بقع في الحرب

وعلمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قبض وهو ميتٌ من هلك

(٢) لم يرد في الإنصاف وإنما صرح به سيويه بقلا عن الحليل حيث قال (وسألت الحليل عن مهما فقال هي ما

أدخلت معها ما لمعوا، سمرلتها مع منى إذا قلت: متى ما تأتي أتك وسمرلتها مع إن إذا قلت إن ما تأتي

أتك (سيويه ٣ - ٥٩ - ٦٠)

*** فصل * «مَنْ» كَمَا فِي أَوْجُهِهَا إِلَّا فِي وَقُوعِهَا غَيْرَ مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ وَهِيَ تَحْتَصُّ بِأَوَّلِي الْعِلْمِ ، وَتُوقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، وَلَفْظُهَا مُذَكَّرٌ وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ هُوَ الْكَثِيرُ وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى .**

على حذف ألفها، والأصل قليل، ومعنى الاستفهام تفخيم الشأن كأنه قيل في قوله: (عَزَّ وَجَلَّ): ^(١) ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ^(٢) عن أي شيء يتساءلون ومن هذا القبيل ملجأتي زَيْدٌ ^(٣) ما زيد (جعلته لانقطاع شبيهه كأنه شيء خفي عليك جنسه، تسأل عن جنسه وتفحص عن جوهره، كما تقول: ما الغول؟ وما العنقاء؟، أي: أي شيء هي من هذه الأشياء، هذا أصله، ثم جرد للعبارة عن التفخيم حتى وقع في كلام من لا تحفى عليه خافية). ^(٤)

قوله: «وَمَنْ كَمَا».

تلخيص هذا الكلام أن «مَنْ» تحيى (موصولة كما)، ^(٥) «كَجَاءَ فِي مَنْ عَرَفْتُهُ»، أي الذي عَرَفْتُهُ، وموصوفة كقوله:

٢٩٢- وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا^(٦)
كأنه قال على إنسان غيرنا، و«غيرنا» بالجر صفة (لَمَنْ)، يريد: كفانا فضلاً على

(١) في ب: «جل وعزه وفي ع: «تعالى» والمثبت من الأصل.

(٢) سورة النبأ آية: ١.

(٣) ما بين القوسين منقول بنصه من الكشف ٤: ٢٠٦.

(٤) في ب وع: موصولة والمثبت من الأصل وع.

(٥) البيت من الطويل نسب البغدادي في الخزانة ٦: ١٢٢ لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال ونسب إلى حسان بن ثابت - رضي الله عنه - أيضاً ولم يوجد في شعره، قال ابن هشام البخيري في (شرح شواهد الجمل): وقيل: هو لعبد الله بن رواحة الأنصاري، وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك - أ. - وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢: ١٠٥ وابن يعيش ٤: ١٢ وشواهد المعنى ١٦٠، وفي شرح أبيات المعنى ٢: ٣٧٧ والشاهد في البيت جعله (مَنْ) نكرة موصوفة بمفرد وهو (غيرنا).

وَقُرِى، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْنَأْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ مِنْ لَدُنْهَا نُفْعًا...﴾
بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ وَتَأْنِيثِ الثَّانِي، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ
إِلَيْكَ﴾،

وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

* نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِئُ يَصْطَحِبَانِ *

الناس حُبُّ النَّبِيِّ إِيَابًا وَ(بنا): في موضع المفعول لكفى، و(حُبُّ النَّبِيِّ): فاعله.

ومتضمنة معنى حرف الاستفهام كقولك: «مَنْ أَتَاكَ؟»، أو بمعنى حرف الجزاء
كقولك: «مَنْ يُكْرِمْنِي أَكْرِمُهُ».

قوله: «وَيُوقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ.....».

إنما أوقعت على الواحد والاثنين والجمع لإيهامها.

قوله: «وَقُرِى»^(١).....

حَسَّنَ التَّذْكِيرَ فِي الْأَوَّلِ، لانتفاء الدلالة على التأنيث، بخلاف الثاني فَإِنَّ قَوْلَهُ:
«مِنْهُمْ» دل على التأنيث فَيَحْسُنُ التَّأْنِيثُ.

قوله:

٢٩٣ - نَكُنْ^(٢)

الشاهد في البيت قوله: «يَصْطَحِبَانِ» ثناء على معنى مَنْ وقوله:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَثَّرَ ضَاحِكًا وَقَائِمٌ سَيْفِي مِنْ يَدِي بِمَكَانٍ^(٣)

(١) في قوله وقُرِى، أي الآية الكريمة: ﴿وَمَنْ يَفْنَأْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ مِنْ لَدُنْهَا نُفْعًا...﴾ سورة الاحزاب

(٢) إشارة إلى بيت الفرزدق، من الطويل وهو شامه:

نَعَشُ فَإِنْ عَاهَدْنِي لَا تُخُونِي
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ بَا دَنْتُ بِصُطْحَانِ

اسطر ديوانه ٢ ٣٢٩ والمختصر ٢ ٤٢٢ واس بعشر ٢ ١٣٢، ٢ ١٢٣ وصومع لشاهد به قوله

«يَصْطَحِبَانِ» حيث شاء حلا على معنى (من) لهما كلمة من تيسر (٣) ديوان الفرزدق ٢ ٣٢٩

* فصل * وَإِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا الْوَاقِفُ عَنْ نِكْرَةٍ قَابِلَ حَرَكَتِهِ فِي لَفْظِ
الذَّاكِرِ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ بِمَا يُجَانِسُهَا، يَقُولُ إِذَا قَالَ: جَاءَنِي رَجُلٌ مَنُو وَإِذَا
قَالَ رَأَيْتُ رَجُلًا مَنَا، وَإِذَا قَالَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَنِي .
وَفِي التَّنْثِيَةِ مَنَانٌ وَمَنِينٌ، وَفِي الْجَمْعِ مَنُونٌ وَمَنِينٌ، وَفِي الْمُؤَنَّثِ مَنَةٌ
وَمَتْنَانٌ وَمَنَاتٌ وَالنُّونُ وَالْتَاءُ سَاكِتَتَانِ، وَأَمَّا الْوَاصِلُ فَيَقُولُ فِي هَذَا كُلُّهُ:
مَنْ يَا فَتَى بَغَيْرِ عِلَامَةٍ .

تَعَشَّى فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ

وَصَفَ الْفَرَزْدَقُ ذَنْبًا أَتَاهُ وَهُوَ فِي الْفَقْرِ، وَوَصَفَ حَالَهُ مَعَهُ، وَأَنَّهُ أَطْعَمَهُ وَأَلْقَى إِلَيْهِ
مَا يَأْكُلُهُ .

وقوله: «تَعَشَّى»: خطاب للذنب، (فإن عاهدتني): بعد أن تَعَشَّى على أن لا
يخون كل أحد منا، كنا مثل رجلين يصطحبان، ويصطحبان: صلة (مَنْ)،
(وياذنب): نداء وقع فاصلا بين الصلة والموصول، وهو من تَعَشَّفاتِ الْفَرَزْدَقِ، كَذَا
روى عن المصنف .

وقد ذكر عن جماعة من العرب أنهم قَرَأُوا الذَّنْبَ لما أَتَاهُمْ وهم مسافرون منهم
الفرزدق .

قوله: «وإذا استفهم» .

السؤال إما عن نكرة، وإما عن عَلم، وإما عن معرفة غير العلم .

ففي الأول يلحق السائل (مَنْ) زيادات تدل على إعراب ذلك الاسم المنكر في
لفظ الذاكِر، وعلى تنثيته وجمعه، كقولك (مَنْ) لمن قال: (جاءني رجل) و(مَنَا) لمن
قال: (رأيت رجلا)، وَمَنِي لمن قال: «مررتُ برجل»، وَمَنَانٌ وَمَنِينٌ لمن قال: جاءني

رجلان، ورأيت رجلين (ومررت برجلين)^(١) (وَمَنْوُنٌ وَمَنْيْنٌ) لمن قال: «جاءني رجال، ورأيت رجالا، ومررت برجال»^(٢) (وَمَنْه، وَمَنْتَان، وَمَنْتَيْن، وَمَنْتَه لمن قال: «جاءتني امرأة وامرأتان، ورأيت امرأتين، ومررت بامرأتين، وجاءتني نسوة، ورأيت نسوة، ومررت بنسوة»، وإنما أدخلوا على (مَنْ) الحروف المجانسة لما في لفظ الذاكر من الحركات فيما عدا الشية والجمع، ومن الحروف فيها إيدانا بأن الاستفهام وقع عن ذلك المستفهم عنه دون غيره وشرط إلحاق هذه الزيادة أن يكون المستفهم عنه نكرة، لأنه الذي يحتاج إلى تمييزه بالاستفهام في الغالب، وإنما اختاروا الحروف في (مَنْو) (مَنْه) (مَنْي) على الحركات، وإن لم يكن في لفظ الذاكر إلا الحركات احترازا عن توهم الإعراب، ولا تكون أواخر هذه الزيادات إلا ساكنة لاختصاصها بالوقف، ألا تراك لا تقول في الوصل (مَنْو يَأْتِي) ولا (مَنْو يَأْهَذَا)، وإنما تقول (مَنْ يَأْتِي) في كل حال، وإنما (خصصت)^(٣) هذه الزوائد بحالة الوقف، لأنها على خلاف الأصل، فيشترط الوقف لأنه مما يقع به التغيير، وإذا كان نون (مسلمان ومسلمون) يجب إسكانها في الوقف مع أنها تقع فيه مرة وفي الوصل مرات، كان إسكان النون التي لا تقع إلا في الوقف أعني نون (مَنْان) (مَنْين) (مَنْوُن) (مَنْين) أوجب وكذا الكلام في تاء (مَنْت)، وهذه الاختلافات ليست بإعراب لأن (مَنْ) مَبْنِيٌّ لا حَظَّ له في الإعراب، وإنما جاءت هذه الزيادات لتدل على إعراب في غير هذه الكلمة التي هي (مَنْ)، ولأجل هذا لم يَغْدُ أهل التحقيق (مَنْو مَنَّا مَنِي) فيما أعرب بالحروف نحو أبوه، أبيه، أبيه.

(١) في الأصل وع «ومررت برجال» وصوابه «مَنْت من ب

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل «مَنْت من ب لأر وحده لأر»

(٣) في ب «خصصت» وفي ع «خصصت» ومَنْت من الأصل

وَقَدْ ارْتَكَبَ مَنْ قَالَ :

* أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ ؟ *

شُدُوذَيْنِ إِحْقَاقِ الْعَلَامَةِ فِي الدَّرَجِ وَتَحْرِيكِ النُّونِ الَّتِي مِنْ حَقِّهَا أَنْ
تَكُونَ سَاكِئَةً ، لِأَنَّ (مَنْ) مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ .

قوله : «وقد ارتكب» .

٢٩٤ - تمامه : فَقَالُوا : الْجِنَّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا^(١)

وبعده :

فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ : نَحْسُدُ الْآنَسَ الطَّعَامًا^(٢)

زعم أنه أتاه الجنُّ وهو عند ناره فسألهم من هُم ؟ ، فلما ذكروا أنهم الجن حياهم وقال لهم عَمُوا ظَلَامًا ، لأنهم جِنٌّ ، كما يقول بعض بني آدم لبعض إذا أصبحوا عَمُوا صباحًا ، وإنما انتشأهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام دون الصباح ، وقوله : «إلى الطعام» من صلة هَلُمَّ المقدَّر كأنه قال : هَلُمُّوا إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ أَي رَئِيسَ لَهُمْ وَمَتَكَلَّمْ عَنْهُمْ : نَحْسُدُ الْآنَسَ ، وَأَرَادَ بِالْآنَسِ الْإِنْسَ ، أَي نَحْسُدُهُمْ عَلَى أَكْلِ الطَّعَامِ وَالْإِلْتِذَاذِ بِهِ وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِنَا أَنْ نَأْكُلَ مَا يَأْكُلُهُ الْإِنْسَ .

و(شُدُوذَيْنِ) : منصوب بارتكب و(إِحْقَاقِ) : على الإبدال من شُدُوذَيْنِ .

(١) البيت من الوافر وصدره : أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ

(٢) هذان البيتان رواهما أبو يزيد في نواذره ص ١٢٣ ونسبهما لشعير بن الحارث الضبي مصغر شعير ، وانظر المقتضب

٣٠٧ : ٢ وسيبويه ٤١١ : ٢ ، والخصائص ١ : ١٢٩ والكشاف ١ : ٢٨ وابن يعيش ٤ : ١٦ والخزانة ١٦٧ : ١٧٦

وذكر البغدادي فيه حديثًا طويلاً .

وموضع الشاهد فيه قوله (مَنْوَنَ) إذ فيه على هذه الرواية شُدُوذَانِ ، الأول إِحْقَاقِ الْعَلَامَةِ فِي الدَّرَجِ ، والثاني تَحْرِيكِ النُّونِ ، وانظر الأشموني ٣ : ٦٤٢ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ١٧٤ فقد استمد منه صاحب الإقليد التفسير هذين البيتين .

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَزِيدُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ وَحَدَّ أَمْ ثَنَى أَمْ أَنْتَ
أَمْ جَمَعَ.

قوله: «على الأحرف الثلاثة».

أي تقول في الرفع (مُنُو)، وفي النصب (مَنَأ)، وفي الجرّ (مَنِي) في الواحد والثنية
والجمع في حالتي التذكير والتأنيث.

وإنما استغنى أصحاب هذه اللغة بالأحرف الثلاثة عن غيرها لأنّ المعنى الذي
قصدوه يحصل بها، فالواو للمرفوع والألف للمنصوب والياء للمجرور فعلى هذه اللغة
تقول (منو) لا غير لمن قال جاءني رجل أو رجلان أو رجال (أو امرأة أو امرأتان)^(١) أو
نساء، و(منا) عند النصب في هذه الصور ومنى عند الجرّ فيهنّ.

والأكثرون على ما سبق من اللغة الأولى وهي الأولى، لأنّ فيها دلالة على الإعراب
(والحال للذات جميعاً)^(٢)، فإنك إذا قلت منان يفهم منه الاستفهام عن مرفوع ومنى،
(وكذا الباقي)،^(٣) فإن لم يكن اجتماع الدالتين كما في قولك: «مَنَهُ» لمن قال: (رأيتُ
امرأةً) رُجِحَ فيه الدلالة (على الذات)^(٤) على الدلالة على الإعراب، لأنّ معرفة الذات
أولى من معرفة الإعراب فلذا لم تَدُلْ (مَنَهُ) في هذه الصورة إلا على التأنيث.

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٢) في الأصل: «والحال جميعاً والمثبت من ب وع».

(٣) في ب: «وكذا الباقي» والمثبت من الأصل وع.

(٤) في ب: «على حال الذات» والمثبت من الأصل وع.

وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِيهِ إِذَا كَانَ عَلِمًا أَنْ يَحْكِيَهُ الْمُسْتَفْهَمُ
كَمَا نَطَقَ بِهِ فَيَقُولُ لِمَنْ قَالَ جَاءَنِي زَيْدٌ، مَنْ زَيْدٌ؟، وَلِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا،
مَنْ زَيْدًا؟ وَلِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، مَنْ زَيْدٍ؟.

قوله: «إذا كان علماً...».

أما الثاني وهو أن يكون سؤالاً عن العلم فمذهب أهل الحجاز^(١) فيه أن يحكيه
المستفهم كما نطق به الذاكر وإن لم يكن علماً فالرفع لا غير، فإن قلت: ما السر في
ذلك؟ قلت: هو أن القياس في المعرفة أنه غير محتاج إلى إلحاق الزيادة^(٢) احتياج النكرة
لما ذكرنا من العلة من قبل وإنما جرى الحكاية في العلم عند أهل الحجاز لأنه كثيراً ما
يتطرق إليه الالتباس بكثرة المسميات بالعلم الواحد فقصدوا حكايته ليعرف ما قُصِدَ
بالاستفهام عنه، ولم يسلِّك هنا طريقة الاستفهام عن النكرة للفرق.

فإن قلت فلم لم يعكسوا؟ قلت: لأن الأكثر هو الاستفهام عن النكرة لأنه المحتاج
إلى تمييزه في الغالب وهو ظاهر، فلو عكسوا لذهب الاختصار المطلوب عما يكثر
استعماله، لأن قولك: (من) أَخَصَرُ مِنْ قولك: (مَنْ رجلٌ)، على أننا نقول: حكاية
النكرة ممنوعة، لأنَّ الحاكِّي إن حكاها وهي على لفظها كان قد استعمل اسم الجنس
بعد تقدّم ذكره بدون لام التعريف وذاك ليس بجيدٍ تقول: (جاءني رجل فأكرمت
الرجل) ولو قلت: (فأكرمت رجلاً) وأنت تريد الدلالة عليه لم يكن مستقيماً، ولو
حكاها بالألف واللام كان حاكياً لفظاً غير اللفظ الواقع في كلام الذاكر، بخلاف
العلم، فإنه عارٍ عن هذا الفساد.

(١) قال سيويه في الكتاب ٢: ٤١٣ «اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيتُ زيداً: مَنْ زَيْدًا؟ وإذا قال:
مررت بزيد قالوا: مَنْ زَيْد؟ وإذا قال: هذا عبدالله قالوا: مَنْ عبدالله؟ وأما بنو نعيم فيرفعون على كل حال، وهو
أفيس القولين.

(٢) في ب: «الزيادات» والمثبت من الأصل وع.

وَإِذَا كَانَ غَيْرَ عِلْمٍ رُفِعَ لَا غَيْرُ، تَقُولُ: لِمَنْ قَالَ رَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنَ
الرَّجُلِ، وَمَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ أَنْ يَرْفَعُوا فِي الْمَعْرِفَةِ الْبَتَّةَ.
وَإِذَا اسْتَفْهَمَ عَنْ صِفَةِ الْعِلْمِ قِيلَ: إِذَا قَالَ جَاءَنِي زَيْدٌ، أَلَمْ يَكُنْ؟ أَيْ:
الْقُرَشِيُّ أَمْ الثَّقَفِيُّ، وَالْمُنَيَّانِ وَالْمُنَيُّونَ.

قوله: «وإذا كان غير علم».

وأما الثالث وهو السؤال عن معرفة غير العلم، فالاسم المسؤول عنه يُرْفَعُ لا غَيْرُ
هذا على مقتضى القياس، (لأنه في التقدير مبتدأ و«من» خبره).^(١)
قوله: «في المعرفة الْبَتَّةَ».

أَي مَذْهَبُهُمْ^(٢) أَنْ يَرْفَعُوا عَلِمًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عِلْمٍ، لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَانَفٌ وَحْدُ
الاستئناف أَنْ حُكِمَ مِنْفَصِلٌ عَمَّا سَبَقَ.
قوله: «أَلَمْ يَكُنْ إِلَى آخِرِهِ».

أَي إِذَا كَانَ الِاسْتِفْهَامُ عَنْ صِفَةِ الْعِلْمِ فَحَقُّهُ أَنْ يُتَلَفَّظَ بِهَا هُوَ مِلَاتِمٌ لِلصِّفَةِ،
بِإِدْخَالِ (يَاءِ النِّسْبَةِ عَلَيْهِ)،^(٣) فَيَقَالُ: أَلَمْ يَكُنْ، أَيْ الْقُرَشِيُّ أَمْ الثَّقَفِيُّ، وَإِنَّمَا صَنَعُوا
هَكَذَا، لِأَنَّ اللَّبْسَ فِي الْعِلْمِ إِنَّمَا يَجِيءُ مِنْ جِهَةِ الصِّفَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَدَرْتَ
أَشْخَاصًا اسْمَ كُلِّ وَاحِدٍ زَيْدٌ وَأَنَّ التَّمْيِيزَ بَيْنَهُمَا بِكَوْنِ أَحَدِهِمَا قُرَشِيًّا، وَالْآخَرَ ثَقَفِيًّا،
وَالْآخَرُ هَذَا، يَكُونُ مَجِيءُ اللَّبْسِ مِنْ جِهَةِ الصِّفَةِ، فَلَمَّا كَانَ اللَّبْسُ جَائِئًا مِنْ جِهَتِهَا
كَانَ الِاسْتِفْهَامُ عَنْهَا أَوَّلَى، فَقَصَدُوا إِلَى رَفْعِ هَذَا اللَّبْسِ فَأَتَوْا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَيَاءِ
النُّسْبِ وَأَوْقَعُوا بَيْنَهُمَا «مَنْ» وَزَادُوا هَمْزَ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَقَالُوا «أَلَمْ يَكُنْ»، وَإِنَّمَا
أَتَوْا بِيَاءِ النُّسْبِ، لِأَنَّهُمْ لَوْ اسْتَفْهَمُوا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَحْدَهُمَا لَمَا عُرِفَ أَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ عَنْ

(١) سقط من ب والمثلث من الأصل وع.

(٢) مذهب بني تميم الرفع على كل حال - انظر سيبويه ٤١٣. ٢

(٣) ف ي ب - ياء النسب عليه، والمثلث من الأصل وع

* فصل * وَأَيُّ كَمَنْ فِي وُجُوهِهَا، تَقُولُ مُسْتَفْهِمًا: أَيُّهُمْ حَضَرَ، وَمُجَازِيًا: أَيُّهُمْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ.

صفة لعدم اختصاص الألف واللام بالصفة بخلاف الياء فهي مختصة بها، وإنما زادوا همزة الاستفهام، لأنهم استضعفوا دلالة (مَنْ) على الاستفهام مع هذا العمل الذي لا يكون معها في الاستفهام، فأتوا بالهمزة في الأول ليقوى أمر الاستفهام، وأما الألف واللام بين الهمزة وَمَنْ فإنها جيء بها للدلالة على عموم الصفة.

قوله: «أَيُّهُمْ حَضَرَ.».

قيل: أَيُّ معربة لقوتها، لأنها تصلح لمن يعقل ولما لا يعقل، ولأن نظيرها (بعض)، ونقيضها (كل) وكلاهما معرب فتحمل على نظيرها ونقيضها، ولأنها مشتقة بخلاف أخواتها.

واشتقاقها من (أَوَيْتُ) ^(١) أي انضمامت، (وتساندت)، ^(٢) وبعض الشيء منضم إلى جملته متساند إليها والأصل أَوَيَّْ على ما سبق، وهذا في الأساء المبهمة عزيز جدا لا يكاد يوجد.

(١) في ب: «أَوَيْتُ إِلَيْهِ» والمثبت من الأصل وع. انظر اللسان (أوا) ومعناها قال: أَوَيْتُهَا فتأوتت تأوياً إذا انضمت

بعضها إلى بعض كما يتأوى الناس.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل.

وَوَاصِلًا: اضْرِبْ أَيْهَمَ أَفْضَلُ، وَوَاصِفًا: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَهِيَ عِنْدَ سَبَوِيهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِذَا وَقَعَتْ صَلَتُهَا مَحْذُوفَةٌ الصُّدْرِ كَمَا وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَ أَشَدَّ﴾.

وَأَنشَدَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِي فِي كِتَابِ الْحُرُوفِ:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي عَامِرٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيْهَمَ أَفْضَلُ

فَإِذَا كَمَلْتَ فَالْتَصِبْ كَقَوْلِكَ: عَرَفْتُ أَيْهَمَ هُوَ فِي الدَّارِ، وَقَرِ، «أَيْهَمَ أَشَدَّ».

قوله: «اضْرِبْ أَيْهَمَ أَفْضَلُ».

أَيُّ اضْرِبَ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ، وَلَوْ أَتَيْتَ بِهِ (هُوَ) قُلْتَ: (اضْرِبْ أَيْهَمَ هُوَ أَفْضَلُ) بِالنَّصْبِ لِتِمَامِ الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَتْ صَلَتُهُ مَحْذُوفَةً الصُّدْرِ، (لأنه مرادٌ مع حذفه كما في نحو «مِنْ قَبْلُ» (١)).

قال أبو عمرو^(٢): حَجَجْتُ فَلَمْ أَزَلْ اسْتَقْرَيْ البَوَادِي وَأَسْأَلُهُمْ عَنْ (ضَرِبْتُ أَيْهَمَ أَفْضَلُ)، فَكُلُّهُمْ يَرْفَعُ^(٣).

قوله:

٢٩٥ - فَسَلِّمْ عَلَى أَيْهَمَ^(٤)

(١) في ب: «لما مره والثبت من الأصل وغ».

(٢) في جميع النسخ «أبو عمرو» وهو تحريف لأن المحكي عنه هو أبو عمرو الجَرْمِيُّ صَالِحٌ مِنْ إِسْحَاقَ، أَحَدُ الْحَرَمِيِّينَ الْأَخْفَشُ وَيُونُسُ، وَاللُّغَةُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَحَدَّثَ عَنِ الْمَرْدِ، وَنَاطَرَ الْغَرَاءَ وَانْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ الْحَرَمِيِّ زَمَانَهُ، انظر بقية الوعاة ٢: ٨ - ٩.

(٣) انظر هذه الرواية بلفظ مختلف ومعنى مشابه في الإصناف ٧١٢ وأس بعيش ٣: ١٤٦، وهذا يزيد أن المحكي عنه هو أبو عمرو الجَرْمِيُّ.

(٤) هذا بعض بيت من المقاربات وهو مثله:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيْهَمَ أَفْضَلُ

أي أئيم هو أفضل، وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل لا تخلو من أن تكون سؤالا عن نكرة أو معرفة، فإن كانت سؤالا عن نكرة لا تلحقها الزيادات، لا يقال أئو، وأئيا، وأئبي، كما قيل (مُنُوْمَنَا، مَنِي)، لأن إلحاق تلك الزيادات في (مَنْ) ليعرف بها إعراب الاسم المسزول عنه، لكون (مَنْ) غير قابل للإعراب، (وأئبي) معرب يحصل به ذلك الغرض، فلا حاجة إلى الإلحاق به، ولكونها معربة اختصت هذه الحركات بحال الوصل، لأن الحركات لا تكون إلا في الوصل.

وتقول في التثنية والجمع أئان^(١) وأئون وأئين وأئين في الوصل، وإن لم تقل منان يفتي، ولا منون ياهذا، لأن «أئيا» لما صح دخول الحركات عليها في الوصل دخلت علامة التثنية والجمع في المذكر والمؤنث في الوصل، لأن الكل باب واحد، فيجربى على قياس واحد.

قال البغدادي في نسبه: والبيت لم يبلغني قائله، وقال ابن الأنباري: وحكاه أبو عمرو الشيباني بضم أئيم عن غسان، وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب، أ. هـ، انظر الخزانة ٦: ٦١، والإنصاف ٧١٥، وابن يعيش ٣: ١٤٧، ٤: ١٢، ٧: ٨٨.

والشاهد فيه قوله: «عل أئيم» إذا الرواية فيه بضم (أئيم) على رواية أبي عمرو الشيباني، ويلزم أن تكون (أي) في هذه العبارة موصولة بمعنى الذي، ويكون (أفضل) خبراً مبتدئ محذوف وتقدير الكلام فسلم على الذي هو أفضل، ولا يجوز أن تكون أي استفهامية مع الضم لأنه يلزم على هذا محظوران: أحدهما أن يعلق حرف الجر عن العمل في لفظ المجرور، لأن أي الاستفهامية غير مبنية وهذا مما لا يقوله أحد، والثاني أن يخرج اسم الاستفهام عن الصدارة، كما لا يجوز أن تكون أي شرطية، لأن الشرطية لا تنبئ على الضم وهي تستدعي فعل شرط وجوابه وليس هنا شيء من ذلك، وإذا لم تصلح أي أن تكون استفهامية ولا شرطية تعين أن تكون موصولة، ولذلك قال ابن يعيش بعد أن أنشد البيت «وهذا نص في محل النزاع»، كذا عن المحقق محمد محيي الدين في الإنصاف ص ٧١٥، حاشية ١.

(١) سيبويه ٢: ٤٠٨ - ٤١٢.

* فصل * وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل قيل لمن يقول: جاءني رجل، أي بالرفع؟ ولمن يقول رأيت رجلاً، أيًا، ولمن يقول: مررت برجل، أي، وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاث أيان وأيون وأيئن وأيئن، وفي المؤنث: أية وآيات، وأما في الوقف فإسقاط التنوين وتسكين النون ومحلُّه الرفع على الابتداء في هذه الأحوال كلها، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية، وكذلك قولك: من زيد؟ ومن زيداً؟ ومن زيد؟ «من» والاسم بعده مرفوع المحلُّ مُبتدأ وخبراً ويجوز إفراده على كل حال، وأن يقال أيًا لمن قال: «رأيت رجلاً أو امرأتين أو رجالاً أو نساء».

قوله: «فإسقاط التنوين»

أي من (أي) في حالة الإفراد.

(وتسكين النون): أي عند التثنية والجمع، يريد أنك إذا وقفت عليها أخذت حكم سائر الأشياء المعربة كقولك: أي بالإسكان في الرفع والجر، و(أيًا) بإبدال الألف من التنوين في النصب، و(أيان) و(أيون) و(أيئن) و(أيئن) بإسكان النون، و(أية) بقلب التاء هاء (وآيات) بالتاء الساكنة، هذه أحكام من يقصد التفرقة في الإعراب خاصة وأحوال الذات باعتبار التثنية والجمع في التذكير والتانيث.

وأما من لغته التفرقة في الإعراب خاصة فإنه يقول: (أي وأيًا وأي) (١) في الأحوال كلها، لأن الحركة هنا بمنزلة الحروف في: (مَنُومًا مَنِي) فيما سبق.

قوله: «على الابتداء»

(١) في ب: «أي وأي وآياه والمثت من الاصل وع».

وَيُقَالُ: فِي الْمَعْرِفَةِ إِذَا قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ، أَيْ عَبْدُ اللَّهِ لَا غَيْرُ.

هذا ظاهر، لأنه اسم جُرِّدَ عن العوامل اللفظية لِيُخْبَرَ عنه، والتقدير: (أَيْ هو) فوجب أن يكون مبتدأ.

فإن قلت: فما المانع عن جعله معرباً؟ قلت: المانع عن ذلك فساد اللفظ والمعنى. أما الأول، فلا داء كونه معرباً إلى كون العامل في كلام المتكلم من كلام غيره.

وأما الثاني فلكون التقدير حينئذٍ: (رَأَيْتُ أَيَّاً)، وما المعنى كذلك.

قوله: «ويقال في المعرفة . . .».

إنما لم تلزم الحكاية هنا في المسؤول عنه إذا كان علماً، كما لزم في فصل (مَنْ) على اللغة الحجازية، فقل: (مَنْ زيد، وَمَنْ زَيْدٌ، وَمَنْ زَيْدٌ)، وَلَمْ يَقُلْ هنا «إلا أَيْ عَبْدُ اللَّهِ» برفع أَيْ وعبد الله، لأن (مَنْ) مَبْنِيٌّ وَأَيَّاءُ مُعْرَبٌ، فإذا قلت: (أَيْ عَبْدُ اللَّهِ) برفع (أَيْ)، ونصب عبد الله، جَعَلْتَ أَحَدَ الْجَزَائِنِ مَخَالِفاً لِلْآخَرِ، ونظير هذه المسألة (إجازتهم)، ^(١) «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» وعدم إجازتهم «إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» وذلك أَنَّ (أَجْمَعُونَ) تأكيد، والتأكيد تابع للمؤكد في الإعراب فقالوا: (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ) فَجَوَّزُوا الرفع في (أَجْمَعُونَ) حملاً على موضع (إِنَّ) مع الاسم، إذ المعنى كقولك: (هم أجمعون) وَحَسَّنَ ذَلِكَ مَنْ حَيْثُ إِنَّ الضمير وهو (هم) لا عمل فيه (لِإِنَّ) وإن كان في التقدير منصوباً فلا تظهر المخالفة بين المتبوع والتابع، ولم يُجَوِّزُوا (إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ)؛ بل أوجبوا النصب في أجمعين، لأن النصب قد ظهر في المتبوع وهو القوم لفظاً، فلورفع التابع تظهر المخالفة بين التابع والمتبوع لفظاً وهي ممتنعة.

(١) سقط من ب والثبت من الأصل وع.

* فصل * وَلَمْ يُثَبِّتْ سَيِّوِيهِ «ذَا» بِمَعْنَى الَّذِي إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ : مَاذَا ،
وَقَدْ أَثَبَّتَهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَنْشَدُوا :

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ
أَيُّ وَالَّذِي تَحْمِيلَتِهِ طَلِيقُ .

قوله : «وَلَمْ يُثَبِّتْ سَيِّوِيهِ» (١)

أي «ذَا» إذا كان بمعنى الَّذِي ، فلا بد عند سيوييه من أن يكون قبله (ما) لأنه نقل
من باب الإشارة إلى الحاضر ، إلى معنى (الذي) وهو الغائب فيلزم أن يكون قبله (مَا)
ليكون ذلك إيذاناً بأنه قد انتقل من باب إلى باب كما صنعوا هكذا في : «إِذَا مَا»
و«حَيْثَا» ، فهما قد كانا قبل دخول (ما) عليهما من الأساء الإضافية ، فلما أرادوا نقلهما
من الإضافة إلى المجازاة بهما أدخلوا عليهما «مَا» للإيذان بالنقل ، فكذا فيما نحن
بصدده .

والكوفيون أثبتوا (ذَا) بمعنى الذي وإن لم تُصَاحِبْهُ (ما) (٢) وأنشدوا :

٢٩٦ - عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ (البيت)
أَيُّ يَاعَدَسُ ، وهو في الأصل زجر للبقلة فسماها به وهو علم هنا ، وإنما بُني لأنه
حكاية صوت ، ويجوز أن يكون زجرها بذلك ثم قال : (ما لِعِبَادٍ وهو اسم ملك) .

(١) قال سيوييه في الكتاب ٢ : ٤١٦ : «هذا باب إجرائهم (ذَا) وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلا مع (مَا)
ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة الذي ، ويكون (ما) حرف الاستفهام ، وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم
واحد ، أما إجرائهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال الشاعر لبيد بن ربيعة :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَلُّوْا أَنْتَ يَقْبَضِي أَلَمْ صَلَّالٌ وَيَاطِلُ

(٢) انظر رأي الكوفيين والبصريين في مسألة (بجي) الفاعل الإشارة أسماء موصولة) ٩٠٢ - ٩٠٧ .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ص ١١٥ والإصحاف ٧١٧ وشرح ابن بري

٢٣ - ٢٤ والخزامة ٤١ - ٥٦ وقد توسع صاحبها في شرحه والتعليق عليه وموضع الشاهد في البيت سناه

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ

حمله (هذا) بمعنى الذي موصولا ، وتحملين صلته ، أي والذي تحمّلين طليق ، هذا عد الكومير

وَهَذَا شَاذٌّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَذَكَرَ سَبْيُوهِ فِي مَادَا صَنَعْتَ؟ وَجَهَيْنَ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى أَيِّ شَيْءٍ الَّذِي صَنَعْتَهُ، وَجَوَابُهُ حَسَنٌ
بِالرَّفْعِ وَأَنْشَدَ لِلْبَيْدِ:
أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ «مَاذَا» كَمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيِّ شَيْءٍ
صَنَعْتَ؟ وَجَوَابُهُ بِالنَّصْبِ.

وقوله: «(وها ذا): الأولى أَنْ تُكْتَبَ (ها) كما هي بالألف غير متصلة بذا، فرقا
بينه وبين اسم الإشارة، يريد بالذي تحمله، نفسه أي إني طليق بعد أن صرت أسيرا.
وقال بعضهم: (هذا) في البيت على أصله، وهو اسم الإشارة ومحلّه مرفوع
بالابتداء، و(طليق): خبره، و(تحميلين): حال.
أي: وهذا حاملة له أنت طليق، (أو^(١)) وهذا محمولاً عليك وما ذكره الكوفيون
ليس يثبت لخروجه عن القياس ولقلته.
قوله: «وذكر سبويه».
ذكر وجهين^(٢):

أحدهما: أن تكون (ما) بمعنى أي شيء، وهو مرفوع المحل بالابتداء، و(ذا):
بمعنى الذي، وما بعده صلته، والضمير الراجع منه إليه محذوف، والتقدير: أي شيء
الذي صنعته، وجوابه على هذا الوجه مرفوع نحو: حَسَنٌ، على تقدير: (هُوَ حَسَنٌ)
ليطابق الجواب السؤال، وعلى هذا قول لبید:

٢٩٧ - أَلَا تَسْأَلَانِ (البيت)^(٣)

(١) في ب: «أي» والثبت من الأصل وع.

(٢) الكتاب ٢: ٤١٦ - ٤١٩.

(٣) هذا أول بيت في قصيدة للبيد بن ربيعة العامري وعدتها اثنان وخمسون بيتاً قالها في رثاء النعمان بن المنذر - انظر

فإنه جعل (ما) مرفوع المحل، يدل عليه قوله: «أُنْحَبُ»، لأنه بدل عنه والبدل تابع للمبدل منه في إعرابه، عنى بالمرء امرءاً معينا يقول: أعليه نذر في الاجتهاد في طلب المال وتحصيل ما به من الآمال فهو يسعى أبداً في الوفاء بنذره، أم هذا الفعل منه ضلال صادر لا عن جبره.

والوجه الثاني: أن يكون (ماذا) كما هو اسماً واحداً وهو منصوب المحل بوقوع الفعل عليه، ومعناه: أي شيء صنعت، وجوابه بالنصب كما ذكرنا من المطابقة. وقيل: إنها جاز أن تجعل (ما) مع (ذا) اسماً واحداً دون (من) لما بين (ما وذا) من الموافقة.

فـ (ما) عامٌ و (ذا) كذلك، فيقعان على الأشياء كلها، بخلاف (من) فإنها اسم خاص لذوى العلم، فلا يكون موافقاً (لذا)، فلا ينضم أحدهما إلى الآخر، لما بينهما من التباين.

قال بعض المحققين: ما ذكره سيويه من الوجهين على سبيل الاختيار، وإلا فالوجهان جائزان في الوجهين، إذ لك أن تقدّر الفعل المذكور فتنصب، وإن كان في كلام السائل جملةً اسمية، وأن تقدّر المبتدأ فترفعه وإن كان في كلام السائل جملةً فعلية، لكن الأحسن ما ذكره سيويه، لما في ذلك من إثبات المطابقة التي سبق ذكرها.

ديوانه ص ٢٥٤ وما بعدها، والشاهد به (ماذا) فإن وءاء فيه يسمى (الذي) والحملة بعدها صلها وذلك لأنه تقدمها استفهام.

والبيت من الطويل وهو شياهم:

ألا نسالن المرء ماذا نجاول أُنْحَبُ فَنُفْضَى أَمْ صِلَالٌ وَمَطْلٌ

وَقُرِءَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.

قوله : «بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ»^(١)

من رفع جعل (ذا) بمعنى الذي ، و«ينفقون» صلته ، كأنه قال (ما الذي؟ فقال هو العفو ومن جعل «ماذا» اسما واحدا نصب كأنه قال :)^(٢) ما ينفقون؟ فقال : ينفقون العفو، والعَفْوُ: ما لا جَهْدَ ولا مَشَقَّةَ في إنفاقه، ويقال للأرض السَّهْلَةُ العَفْوُ قال :

٢٩٨ - قَبِيلَةُ كَثِيرٍكَ النَّعْلِ دَارِجَةٌ إِنَّ يَنْبِطُوا الْعَفْوَ لَمْ يُوجَدْ لَهُمْ أَثَرٌ^(٣)
شَبَّهَهُمْ لِذِلَّتِهِمْ بِالشَّرَّاءِ ، لِأَنَّهُ أَبَدًا يُوطَأُ تَحْتَ الْقَدَمِ .

(١) إشارة إلى قول الزخشي في المتن : (وقرئ قوله تعالى : «ماذا ينفقون قُلِ الْعَفْوَ» بالرفع والنصب) وهي آية ٢١٩ من سورة البقرة ، قال أبو علي الفارسي في كتاب (الحجة في علل القراءات السبع) : اختلفوا في فتح الواو وضمها من قوله جل وعز : (قُلِ الْعَفْوَ) فقرأ أبو عمرو وحده (قل العفو) رفعا وقرأ الباقر : (العفو) نصبا ، وروي عن ابن عامر نصب الواو أيضا انظر كتاب الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ج ٢ : ٢٣٩ - ٢٤٢ تحقيق علي النجدي ناصف عبدالفتاح شلي ، وعبدالحليم النجار .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب .

(٣) هذا البيت ترتيبه الخامس من مقطوعة للأخطل عدتها ستة أبيات من البسيط في هجاء كعب بن جُعيل التغلبي - ديوانه ص ٢٨٩ وهو أيضا في (إصلاح المنطق) لابن السكيت ص ٣١٥ واللسان : (غفا) ، وروايته في نسخة ع : (لا يُوجد لهم أثر) وكذلك في الديوان .
وهو شامد على أن معنى العفو بمعنى السهل .

٤ - * أسماء الأفعال والأصوات *

هي عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الْأَوَامِرِ، وَضَرْبٌ لِتَسْمِيَةِ الْأَخْبَارِ وَالْغَلْبَةِ لِلأَوَّلِ.

قوله: «أسماء الأفعال والأصوات».

عن الإمام فضل القضاة يعقوب الجُنْدِي - طاب ثراه - قال: ينبغي أن لا يُعْتَقَدَ في أسماء الأفعال أنها تدلّ على ما تدلّ عليه الأفعال، بل مدلولات هذه الأسماء هي ألفاظ الأفعال، (ثم مدلولات ألفاظ الأفعال) ^(١) ما عُرِفَ من معانيها قلت: وقد صدق فيما قال، فإن جماهير النحاة عن آخرهم قد أطبقوا على أن هذه الألفاظ هي أسماء الأفعال لا الأفعال أنفسها، فلو دلت هذه الألفاظ على ما تدلّ عليه الأفعال لكانت هذه الألفاظ أفعالا، والقول بهذا قول يبطلان ما قالته تلك الجماهير، وعدول عن سنن إجماع هؤلاء النحارير، وإنما يوتى بهذه الأسماء لضرب من الاختصار.

ف «صَه»: أخصر من اسكُتَ (وَرُوَيْد): أخصر من أمهل، أمهلاً أمهلوا، أمهل، أمهلاً، أمهلن، وللتفتن والسعة في الكلام حيث يَصْعَوْنَ الأسماء مواضع الأفعال، ويسدّون بها مسأداها، فيؤمر تارةً بلفظ الفعل، وأخرى بلفظ اسم يقوم مقام الفعل. وشبه الشيخ أبو علي ^(٢) هذا بإضمارهم الفعل لدلالة الحال عليه نحو قولك: «زيداً» لمن شهَرَ سَيْفاً، أو قال: اضرب شرّ الناس بإضمار اضرب، ووجه التشبيه أن الإضمار للاختصار كما أن تسمية الأفعال بهذه الأسماء كذلك.

قوله: «والغلبة للأول»

إنما كانت الغلبة للأوامر، لأن وضع هذه الأسماء للاختصار، وهذه الحالة ملائمة

(١) ساقط من الأصل والثبت من ب و ع.

(٢) انظر قول الشيخ ابن علي في كتاب «المقصد في شرح الإصحاح» للرحماني ١٠٩٦

وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَعَدٍّ لِلْأُمُورِ، وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ لَهُ، فَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ: قَوْلِكَ:
 رُوَيْدًا رُوَيْدًا، أَيْ أَرُوْدُهُ وَأُمِهْلُهُ، وَيُقَالُ: تَيْدَ رُوَيْدًا بِمَعْنَى: رُوَيْدَ، وَهَلُمَّ
 رُوَيْدًا أَيْ: قَرَّبَهُ وَأَحْضَرَهُ، وَهَاتِ الشَّيْءَ أَيْ: أَعْطِيهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ
 هَا تَأْتِيهِمْ سِيبَةٌ مِّنْ سَمَاءٍ رَّابِئَةٍ مِّنْ قَبْلِهِمْ خَافُوا ذِكْرَهُمْ فَلَهُ حَيْرَةٌ فَارِغَةٌ فَمِنْ ذَٰلِكَ
 أَنَّهُمْ صَبَوْاْ رَءُوسَهُمْ فَأَكْثَفَ وَبَلَّغْنَا أَمْرَهُمْ لَئِيْلًا فَذَهَبَا وَفِي الْآيَةِ
 رُوَيْدًا أَيْ: دَعُوهُ وَتَرَاكِبَاهَا وَمَنَاعِيهَا، أَيْ: اتْرُكْهَا وَامْنَعِهَا، وَعَلَيْكَ رُوَيْدًا أَيْ
 اِلْزَمْهُ، وَعَلَى رُوَيْدًا أَيْ أَوْلِيئِهِ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ قَوْلِكَ: صَهْ، أَيْ
 اسْكُتْ، وَمَهْ أَيْ اكْثَفْ، وَإِيَّهْ أَيْ حَدَّثْ، وَهَيْتَ وَهَلْ، أَيْ أَسْرِعْ، وَهَيْدَ
 وَهَيْكَ وَهَيَّا أَيْ: أَسْرِعْ فِيمَا أَنْتَ فِيهِ قَالَ:
 * فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا * .

حالة الأمر، فإنك تستغني في الأمر عن الذكر للحاضر، كما أرىناكه عن إضمار
 (اضرب) آنفا فلما كان الأمر يطوى ذكره ويختصر بدلالة الحال اختصر بهذه الأسماء
 عن الأوامر، لأن الاسم أخف.

قوله: «فَالْمُتَعَدِّي» .

الْمُتَعَدِّي مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَنْصُوبُهُ عَلَيْهِ، فَلَا يُقَالُ: (زَيْدًا
 رُوَيْدَ)، وَ (الشَّيْءَ هَلُمَّ)، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ أَسْمَاءً، وَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ لَا تَعْمَلَ،
 لَكِنْ مَسْمِيَاتُهَا أَفْعَالٌ، فَكَانَهَا أَفْعَالٌ، فَيَجِبُ أَنْ تَلْزِمَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ فِي الْعَمَلِ وَتِيرَةٌ
 وَاحِدَةٌ، وَهِيَ مَا ذَكَرْنَا.

قوله: «وَهَاتِ الشَّيْءَ، أَيْ: أَعْطِيهِ» .

الأصل: أَتَتْ بِهَمْزَةٍ وَالْف، لِأَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ أَتَى الشَّيْءَ إِذَا أَعْطَاهُ أَبْدَلَتْ هَمْزَتَهُ هَاءً .

قوله: «وَتَرَاكِبَاهَا وَمَنَاعِيهَا» .

الضَّمِيرُ فِيهَا لِلْإِبِلِ .

وَنَزَالَ أَيُّ انْزَلْ، وَقَدْكَ، وَقَطَكَ أَيُّ اكْتَفِ، وَانْتَهَ، وَإِلَيْكَ أَيُّ تَنْحَ،
وَسَمِعَ أَبُو الْحَطَّابُ مَنْ يُقَالُ لَهُ إِلَيْكَ، فَيَقُولُ: إِلَيَّ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ تَنْحَ،
فَقَالَ: أَتَنْحَى وَدَعْ: أَيُّ انْتَعِشْ، يُقَالُ: دَعَا لَكَ وَدَعَدَا، وَأَمِينَ وَأَمِينَ
بِمَعْنَى اسْتَجَبَ.

وَأَسْمَاءُ الْأَخْبَارِ: نَحْوُ هَيْهَاتَ ذَاكَ، أَيُّ بَعْدَ، وَشَتَانُ زَيْدٌ وَعَمْرُو أَيُّ
افْتَرَقَا وَتَبَايَنَّا، وَسُرْعَانِ ذَا إِهَالَةٍ، أَيُّ سُرْعَ، وَوَشَكَانِ ذَا خُرُوجًا أَيُّ
وَشَكَّ، وَأَقْبَ بِمَعْنَى اتَّصَجَّرُ، وَأَوَّهَ بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ.

قوله:

فَقَدْ دَجَا مَادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلُ خَبَا
وَقَبْلَهُ: لَتَقْرُبَنَّ قَرَبًا جُلْدِيًّا
٢٩٩ - فَقَدْ دَجَا (البيت)^(١)
لَتَقْرُبَنَّ، بضمّ الراء وكسر الباء يخاطب ناقته، والقرب: السير في الليلة التي تُصْبَحُ
صبيحتها الماء، والجُلْدِيُّ: السير الشديد، والضمير في «فيهن»: للإبل، و«دجا
الليل»: أظلم، و«هَيَّا هَيَّا»: (زجر لها)^(٢) وتصويت حتى تسير.
قوله: «وَسُرْعَانِ ذَا إِهَالَةٍ».

في سُرْعَانِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ وَكُلُّهَا مَسْكُونَةُ الرَّاءِ، وَالْإِهَالَةُ:
الشَّحْمُ الذَّائِبُ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالتَّقْدِيرِ: سُرْعَ ذَا إِهَالَةٍ، وَهُوَ مِثْلُ حَسَنِ
زَيْدٍ وَجَهًا.

(١) غمامه: فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَيَبَا هَيَّا.

وهذا البيت وسابقه في المتن من شواهد سيبويه التي لم يعرضا في الكتاب ٥٦٠١ في حين عراه ابن بعيش لاس مناجاة

في شرحه ٣٣: ٤، وكذلك فعل المعدادي في الحزامة ٢٧٥: ٩

والشاهد فيه قوله (هَيَّا) على أنها وردت بمعنى الأمر

(٢) في جميع السح «زجر لها» وهو تحريف والصواب أن تكون (زجر لها) وهَيَّا هَيَّا بكسر الهمزة

* فصل * في رُوَيْدَ أَرْبَعَةَ أَوْجِهَ :

هُوَ فِي أَحَدِهَا مَبْنِيٌّ، وَهُوَ إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْفِعْلِ، وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ :
وَاللَّهِ لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لَأَعْطَيْتَكَ رُوَيْدَ مَا الشُّعْرَ ...

نقل في الأضاحيك المستملحة أن أعرابيا جاء إلى راعٍ ليشترى منه شاة، فقال للراعي : هل عندك شاة سمينَةٌ ذاتِ نَقِيٍّ ؟، فقال : نعم عندي شاة طففت شحما وامتلات دسما وَوَدَكًا، فقال : غلي فجاء الراعي بشاة يسيلُ رُغَامُهَا لا تتحرك هُزَالًا وسوء حال، فقال : ما وعدتنا بمثل هذه، أين اللحم والشحم ؟ فقال ألم تَرَ إلى الشحم يسيل من منخريها ؟، فقال الرجل : (سُرْعَانُ ذَا إِهَالَةٍ)، (وَذَا) إشارة إلى الرغام، كذا قاله الميداني^(١)، وَجَعَلَ (إِهَالَةً) منصوبة على الحال، أي سُرْعُ الرُّغَامِ حال كونه إِهَالَةً، فإذن في انتصابها وجهان :

وقيل : أصله أن أعرابيا اشترى شاةً عجفاء وأخذ يُسَمِّنُهَا، ورأى رغامها يسيل من أنفها، (وَطَنَهُ وَدَكًا)،^(٢) فقال لأمه قد سمنت الشاة فقالت هي : (سرعان ذَا إِهَالَةٍ) .

وقيل : إنَّ واحدا كان يشتري ماعزا نحيفا، وكان البائع يقول له سمين، فبينما هما كذلك، إذ نزل المخاط في أنفه، فقال المشتري : سرعان ذَا إِهَالَةٍ .

(وقيل : إن رجلا كانت له نعجة عجفاء، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزأها فقيل له ما هذا الذي يسيل ؟ فقال : ودكها، فقال السائل : سرعان ذَا إِهَالَةٍ)^(٣) يضرب هذا المثل لمن يُخْبِرُ بكيئونة الشيء قبل وقته .

قوله : «أَوْهَ» .

الرواية عن المصنف بتشديد الواو وتسكين الهاء .

قوله : «رُوَيْدَ مَا الشُّعْرَ» .

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ١ : ٣٣٦ .

(٢) في حاشية ب : «فطنه ودكاه» والمثبت من جميع النسخ «والأصل و ب وع» .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

وَهُوَ فِيهَا عَدَاهُ مُعَرَّبٌ، وَذَلِكَ أَنْ يَقَعَ صِفَةُ كَقَوْلِكَ: سَارُوا سِيراً
رُويَداً، وَوَضَعَهُ وَضَعاً رُويَداً، وَكَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ يُعَالِجُ شَيْئاً رُويَداً أَيْ
عِلَاجاً رُويَداً، وَحَالاً كَقَوْلِكَ: سَارُوا رُويَداً، وَمَصْدَراً فِي مَعْنَى إِرْوَادٍ
مُضَافاً كَقَوْلِكَ: رُويَداً زَيْداً.

ينصب البراء أي رويدَ الشَّعْرَ على كل حال، وما صلةً، هذا رجل مدح رجلاً فقال
الممدوح هذا أي: «لو أردت الدراهم (لأعطيتك)»^(١)، فدع الشَّعْرَ لا حاجة بك إليه.

وَرُويَداً^(٢) في الأصل مصدر من أَرَوَدَ إِرْوَاداً، أي أَمْهَلْ، حذف زائده كَعَمَرِكَ
بمعنى تَعَمَّرِكَ، ثُمَّ صُغِّرَ، وسمي به الفعل وجعل هذا التغير أمانة على أن خلع عنه
معنى المصدرية، وبني لوقوعه موقع أمر المخاطب وهو أَمْهَلْ، وَحَرَكْ لالتقاء
الساكنين، وفتح ليراعي حق المصدرية، لأن المصدر منصوب.

قوله: «سِيراً رُويَداً».

أَيَّ هَيْئاً، وكذا قوله: (وَضَعاً رُويَداً)، وهذا كأنه بمنزلة قولهم: رجل عدل في
كونه مصدراً جُعِلَ اسماً، وقوله: (عِلَاجاً رُويَداً) أي معالجة.

قوله: «سَارُوا رُويَداً»

قال المصنف هو حال من السير، كأنه ساروا السير رويَداً، وهذا تفسير سبويه^(٣)،
ويجوز أن يكون حالا من (القوم) أي مُرَوِّدِينَ، بمعنى ذوي إِرْوَادٍ، وهو الإمهال
وخلاف الاستعجال.

قوله: «رُويَداً زَيْداً».

كأنه قيل: أرواد زيدا، والأصل: إرواداً زيداً على معنى أورد زيدا إرواداً ثم حذف

(١) في ب وع - «لأعيتك» والمشتق من الأصل

(٢) انظر تفسير سبويه لهذا المثال في الكتاب ١ ٢٤٤

الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول، فر(رويد) في هذا الوجه مصدر حذف زوائده وبقي على مصدريته، وتلحق الكاف (رويد) في الأول.

والرابع من الأوجه في رويد، والتقدير مختلف، ففي الأول: الكاف متجرد للخطاب بمنزلة كاف ذاك، فكما أن الكاف في (ذاك) حرف دال على الخطاب لا محل له من الإعراب بامتناع كون (ذا) مضافا، لأنه اسم إشارة وهو معرفة من جهة نفسه، وتعرف المعرفة محال، كالكتابة على السواد، فكذا (رويد) إذا كان اسم فعل كان بمنزلة أرود، والفعل لا تصح إضافته، لأنه يلزومه للتكثير آية للتعريف الذي هو ضد مقتضاه.

فإن قلت: التعليل لامتناع إضافته بامتناع تعريفه، غير مستقيم فإنهم اتفقوا أن هذه الأسماء وإن أقيمت مقام الأفعال، فإن بعضها يستعمل تارة معرفة وأخرى نكرة نحو صه وصه، قلت: إنما المعرّف هو المصادر التي دلت عليها الأفعال نحو: ضربت الضرب الذي تعلم، فالضرب يمكن تعريفه كما ترى، فأما (ضربت) فالقول بتعريفه باطل لا يخفى بطلانه على أحد، فكذا لا يمكن تعريف هذه الأسماء إذا كانت سادة مسادة الأفعال والأفعال لا يمكن تعريفها بحال كانت هذه الأسماء مثلها في امتناع تعريفها لأنها بمعناها، وإنما الممكن تعريف مصادر الأفعال المسميات بها، ألا تراهم فسروا قولهم «صه» بفاعل السكوت، فعرفوا المصدر فدل على أن المعرّف هو المصدر دون الفعل، فثبت أن هذه الأسماء من حيث إنها أسماء الأفعال لا يمكن تعريفها وإنما عبر النحويون عن تعريف مصادر هذه الأفعال التي سميت بهذه الأسماء بتعريفها مجازا.

فإن قلت: إنهم جوزوا دخول التنوين عليها لتكثير (مصادر مسمياتها)^(١) على

(١) في ب: «مصادرها» والمثبت من الأصل وع.

وَسَمِعَ بَعْضُ الْعَرَبِ: رُوِيَ نَفْسِهِ، جَعَلَهُ مَضْذَرًا كـ «ضَرَبَ الرَّقَابَ».

* فصل * هَلُمَّ مركبةٌ مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ مَعَ «لَمْ» مَحْذُوفَةٌ مِنْ هَا أَلِفِهَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ هَلْ مَعَ «أَمْ» مَحْذُوفَةٌ هَمْزُهَا. وَالْحِجَازِيُّونَ فِيهَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ فِي التَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَبَنُو تَمِيمٍ يَقُولُونَ: هَلُمَّا، هَلُمُّوا، هَلُمِّي، هَلُمَّمَن.

مازعمت فما بالهم لم يجوزوا إضافتها لتعريف مصادر مسمياتها؟ قلت: عدم التنوين شاهد عدل للتعريف، فأية حاجة إلى الإضافة هذه هي المباحث في الوجه الأول.

أما الوجه الرابع: فالكاف فيه اسم ضمير بمنزلة في (غلامك)، لأن المصادر تضاف، ويدلك عليه أنك تقدر أن تضع موضع الكاف اسما ظاهرا مجرورا نحو: (رويد زيد) ولا تقدر (في ذلك) ^(١) أن تقول (ذا زيد) ^(٢) ولا في (رويد) بمعنى (أورد) (رويد زيد)، إذ قولك: أورد زيد محال، فكذا ما هو اسم له.

قوله: كـ «ضَرَبَ الرَّقَابَ».

أصلُ قوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ ^(٣) فاضربوا الرقاب ضربًا، فحذف الفعل وقُدِّم المصدر، فأنيب منابه مضافا إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد، لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنسبة التي هي فيه، كذا ذكره في الكشف ^(٤).

قوله: «هَلُمَّ مركبة.....».

هلم: أي اجمع نفسك إلى من «لَمْ» جمع، قال المصنف: تَرْكِبُ أَسَاءٍ مِنْ

(٣) سورة محمد صل الله عليه وسلم آية ٤

(٤) انظر الكشف ٣٠٣

(١) في ب وع: «ذاك» والمثلث من الأصل

(٢) في الأصل: «ذا وريد» والمثلث من ب وع

وَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: مُتَعَدِّيَةٌ كَهَاتِ، وَغَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ بِمَعْنَى تَعَالَى وَأَقْبَلَ،
 قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾، وَقَالَ: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾.
 وَحَكَى الْأَصْمَعِيُّ أَنَّ الرَّجُلَ يُقَالُ لَهُ هَلُمَّ فَيَقُولُ: لَا أَهْلُمُّ.

الكلمات، كما تتركَّب من الحروف وتنشئ فوائدها عند التركيب.

قوله: «مِنْ هَلٍّ».

هَلٌّ: حرف زَجْرٍ.

قوله: «على لفظ واحد».

هذا بالنظر إلى اللفظ، ومذهب بني تميم بالنظر إلى الأصل، لأن الأصل أن يُشْتَى
 ويجمع ويذكر ويؤنث، نحو: لَمَّا، لَمَّا، لَمَّا إلى آخره.^(١)

قوله: «وهي على وجهين».

المذهب البصري: أقرب إلى التعدية، لأنه (بمعنى اجمع نفسك)،^(٢) والمذهب
 الكوفي، أقرب إلى غير التعدية، لأن فيه حثًّا بالنظر إلى هَلٌّ فيكون مناسباً لمعنى أقبل.
 قوله: «بمعنى تعال».

قيل في الأمر بالتقدم، يقال وهو أمر بالعلو والارتفاع، لأن من تقدم علا، ومن
 تأخر استفل، ألا تراهم قالوا عند التقدم إلى الحاكم ترافعنا إليه، فلما كان التقدم
 ارتفاعاً كان التأخر استغفلاً وبضدّها تَبَيَّنُ الأشياء.

قال المصنف: ^(٣) تعال من الخاص الذي صار عامًّا، وأصله أن يقول من كان في
 مكان عال لمن هو أسفل منه، ثم كثر واتسع فيه حتى عمّ.
 قوله: «فيقول: لَا أَهْلُمُّ».

بفتح الهمزة والهاء، وضم اللام وتشديد الميم، عاملة معاملة الفعل المتصرف وإن

(١) انظر الكشف ٢: ٥٩.

(٢) في ب: «بمعنى اجمع» والمثبت من الأصل وع. (٣) انظر قوله في الكشف ٢: ٦٠.

* فصل * هَا بِمَعْنَى خُذْ وَتَلَحُّقُ الْكَافَ فَيُقَالُ : هَاكَ ، وَتُصَرَّفُ مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ ، وَتُوضَعُ الْهَمْزَةُ مَوْضِعَ الْكَافِ فَيُقَالُ : هَاءُ وَتُصَرَّفُ تَصْرِيفُهَا ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَيُقَالُ : هَاءَكَ بِإِقْرَارِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْفَتْحِ ، وَتَصْرِيفِ الْكَافِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَاءِ كَرَامٍ ، وَيُصَرِّفُهُ تَصْرِيفَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : هَا بَوْرَظِنِ هَبْ وَيُصَرِّفُهُ تَصْرِيفَهُ .

لم يكن فعلا ، فضلا من أن يكون متصرفا بطريق الحكاية على وجه المطابقة لما سبق في الكلام ، لا على أن هَلُمَّ أصالة في جواز الاشتقاق .
وفي بعض الشروح : وقوله (لا أَهْلُمَّ) ، أصله لا أَلَمْ ، زيدت الهاء بين همزته ولامه ، ومن قال لا أَهْلُمَّ فقد خَرَفَ وأَخْطَأَ .
قوله : « في أحواله » .

أي في كونه مفردا ، ومثنى ، ومجموعا ، ومذكرا ومؤنثا .
قوله : « ويجمع بينهما » .

أي بين الهمزة والكاف كهَاءَكَ ، بوزن^(١) هَاعَكَ بفتح العين .
فإن قلت : الهمزة في هاء للخطاب ، والكاف أيضا للخطاب ، والجمع بينهما مما لا يسوغ عندهم ، ألا تراهم امتنعوا أن يقولوا (لِأَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ) بالجمع بين حرفي التأكيد : لام الابتداء ، وإن بكسر الهمزة .

قلت : إنها جاز الجمع هنا بينهما وإن كان القياس ينفيه ، لأن الهمزة لم توضع موضع كاف الخطاب في شيء من كلامهم إلا في (هَاءِ) وحدها ، وهي غير أصلية في الخطاب ، والموضع للخطاب الكاف والتاء ، وكفاك شاهدا على صحة ما قلت استمرارها في مواضع الخطاب نحو : نصرت ، ونصرك ، وعدم استمرارها فيهن ،

(١) في ب : « مرة » ، والمثلث من الأصل وع

*** فصل * حَيْهَلٌ مُرَكَّبٌ مِنْ حَيٍّ وَهَلْ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَيُقَالُ:**
حَيْهَلًا بِالتَّنْوِينِ، وَحَيْهَلًا بِالْأَلِفِ.
 ذَكَرَ هَذِهِ اللُّغَاتِ سَبْيَوِيهِ، وَزَادَ غَيْرُهُ حَيْهَلٌ، وَحَيْهَلٌ، وَحَيْهَلًا، وَقَدْ
 جَاءَ مُعَدَّى بِنَفْسِهِ وَبِالْبَاءِ، وَبِالْيَاءِ وَيَعْلَى.

فصار قيامها موضع الخطاب في (هاء) كالمستعار وكأنها ليست بحرف الخطاب، فمن
 هذا الوجه ظنها العرب جزءاً من الكلمة فألحقت الكاف للخطاب، فوقع الجمع بينهما
 بهذا الطريق.

قوله: «كرام».

أمر من رامى يُرامى، والمراد بالتصريف أنه يثنى ويجمعه، ويؤنثه على طريقة الأمر
 من رامى، تقول: هاء، هائيا، هاءوا، هائي، هائيا، كرام، راميا، راموا، رامى،
 راميا، رامين.

قوله: «مُرَكَّبٌ مِنْ حَيٍّ وَهَلْ».

مَعْنَى حَيٍّ: أَسْرَعُ، وَهَلْ: زَجَرٌ، فَرَكَّبَتْ مِنْهُمَا كَلِمَةً بِمَعْنَى إِثْبَ.
 قال سبويه^(١): وأما «حَيْهَلٌ»^(٢) التي للأمر فمن شيئين، يدلُّك على ذلك (حيٌّ على
 الصلاة).

وَفِي حَيْهَلٍ لُغَاتٌ:

الأولى: حَيْهَلٌ^(٣)، بفتحتين كخمسَةَ عَشَرَ، ويلحق بها كاف الخطاب، فيقال:
 حَيْهَلُكَ الثَّرِيدُ.

(١) الكتاب ٣: ٣٠١.

(٢) في الأصل: «حَيٌّ هَلْ» والمثبت من ب وع.

(٣) في الأصل: «حَيٌّ هَلْ» والمثبت من ب وع.

وَفِي الْحَدِيثِ: إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلَا بِعُمَرَ، وَقَالَ:
بِحَيَّهَلَا يَزُجُونَ كُلُّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرَهَا الْمُتَقَاذِفَ

الثانية: حَيَّهَلَا بالتنوين.

الثالثة: حَيَّهَلَا بالالف، وأصل الألف أن تلحق في الوقف لحاقها ضمير المتكلم في قولك: أنا وقوله:

٣٠٠- أَنَا مَنْ أَهْوَى وَمَنْ أَهْوَى أَنَا نَحْنُ رُوحَانِ خَلَقْنَا بَدَنًا^(١)

ثم تَبَقَّى حكم الوقف في الوصل كما صنع كذلك أبو النجم في قوله:

٧٨م- أَنَا أَبُو النَّجْمِ.....^(٢)

هذه لغات ذكرها سيويه^(٣).

وزاد غيره حَيَّهَلْ بسكون اللام، وَحَيَّهَلْ بسكون الهاء وفتح اللام، وَحَيَّهَلَا بسكون الهاء مُتَوْنًا.

قوله: «فَحَيَّهَلَا بِعُمَرَ»^(٤).

أي أسرع بعمر في الذكر فإنه منهم، أي أحضره في الذكر.

قوله:

٣٠١- بِحَيَّهَلَا يَزُجُونَ.....^(٥)

الإجزاء: السُّوقُ، أي يسوقون المطايا بقولهم: حَيَّهَلَا، والمتقاذف: الذي يتبع

(١) هذا البيت من الرمل ولم أشر له على قائل فيما بحثت فيه من مصادر والشاهد فيه إلحاق الألف في صير أنا بعد الناء.

(٢) مر أنفا - انظر ص ٣٣٦ ٧٩٩٤.

(٣) سيويه ٣٠١٠٣.

(٤) في اللسان فحَيَّهَلْ بِعُمَرَ بفتح اللام مثل حة عشر، أي فأقبل به وأسرع، وهما كلمتان حملتا كلمة واحدة، فحَيَّهَلْ بمعنى فأقبل، وهلا بمعنى أسرع، اللسان (همل).

(٥) هذا بعض بيت من الطويل للامعة الحمدي من شواهد سيويه ٣٠١٠٣ والمرد في المختص ٣ ٢٠٦ وأبو يحيى

وَقَالَ الْآخَرُ:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ
يَوْمٌ كَثِيرٌ تُنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ
وَيُسْتَعْمَلُ حَيٌّ وَحَدَهُ بِمَعْنَى أَقْبَلَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ
وَهَلَا وَحَدَهُ، قَالَ:
أَلَا أُبْلِغَا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا هَلَا

بعضه بعضا، كأن كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها إلى سير آخر مثله، وسيرها: مبتدأ، والمتقاذف: وصفه، وأمام المطايا: خبره، والجملة بأسرها صفة لمطية، ويروى:

بَحْيَهَلَا عَجَلَى الرَّوَّاحَ رَمَى بِهَا أَمَامَ الْمَطَايَا
عجلى: اسم ناقة، والرواح: منصوب لأنه مصدر في موضع فعل الأمر^(١) يقول
بهذا القول وهو وَحْيَهَلَا، ياعجلى، (رَوَّحَى الرواح).^(٢) رمى بهذه الناقة سيرها
المتقاذف قَدَامَ الإِبِلِ، أي (هذا الزجر كان سبب تقدمها وإسراعها).^(٣)
قوله:

٣٠٢- فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ «^(٤)
هذا من باب (نَهَارُهُ صَائِمٌ)، لأن الظلول في الحقيقة للقوم لا لليوم.

٤: ٣٦ والخزانة ٦: ٢٦٨، ونص البيت بنهامة:

بَحْيَهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرَهَا أَلْتَقَادُفُ

والشاهد فيه حكاية (بَحْيَهَلَا) من غير تنوين وتركه على لفظه، على أنه جاء منونا في مواضع منها اللسان حي
والمقتضب ٣: ٢٠٦ ومخطوطة الأصل.

(١) في ب: ولأمره والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل وع: «رَوَّحَى» والمثبت من ب.

(٣) في ب: وكان هذا الزجر سبب تقدمها وإسراعها والمثبت من الأصل وع.

(٤) هذا بعض بيت من البسيط لم ينسبه سيبويه في كتابه ٣: ٣٠٠ ولا ابن يعيش في شرحه ٤: ٤٦ ولا البغدادي في
خزائنه ٢٦٧ حيث قال: والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها والله أعلم، والبيت بنهامة:

قيل : لا معنى لإنشاد هذا البيت هنا ، لأنه ليس بدليل على لغة من لغات بنائه ،
(ولا على التعدي بنفسه)^(١) ولا على التعدي بحرف الجر لامتناع تقدير كل من ذلك ،
لأنه قصد قائل هذا البيت اللفظ ولم يحكه فأعربه ، فبقي احتمال لغات بنائه على
السواء ودليل إعرابه : رفعه ، لعدم الضم في لغاته .

وأما امتناع تقدير التعدي بنفسه أو بحرف الجر ، فلأن ذلك التقدير إنما يأتي إذا
استعمله بمعناه أو حكايته ، ويقصد القائل لفظه سقط هذا الاستعمال ، فبقي تقدير
التعدي على اختلافه غير مكشوف القناع .

قوله : «وَهَلَا» .

هي كلمة زجر ، أي أقبل وأسرعي ، ويجوز أن تكون ألفها ألف إطلاق .
قوله :

٣٠٣ - أَلَا أُلْبِغًا (٢)

تمامه : وَقَدْ رَكِبْتُ أَيْزًا أَعْرُ مَحْجَلًا
ويروى بـغـلـا ، وكـي بالغـل عن الأير ، (ليل) في البيت : ليل الأخيلية هـجـاها
النابعة الجمعدى بهذا البيت فأجابته ليل بقولها :

وَفَيْحَ الْحَيِّ مِنْ ذَارِ فَظْلٍ نَمَّ

يَوْمَ كَثُرَ تَلَابُهِ وَخَيْفُهُ
وهو شاهد على أن ضمة اللام في خَيْفُهُ حركة إعراب ، وهو مفرد بلا ضمير .

(١) من ب ، ولم يرد في الأصل ولا في ع .

(٢) تمام الصدر : أَلَا أُلْبِغًا ليل وقولا لها هـلأوهو من الطويل أول أبيات للنابعة الجمعدى الصحلي في هـجاء ليل

الأخيلية ، ذكر ذلك البغدادي في الحزانة ٦ : ٢٣٩ ، وقد ذكره وفق الرواية التالية :

أَلَا خَيْيَا لَيْلَ وَقُولَا لَهَا فَذُرْكَيْتُ امْرَأً أَعْرُ مَحْجَلًا

ثم قال بعد ذلك : وروى : «لقد ركبـت أيراء مالمشاة النحية بدل الميم ، وهو مخربف من كَثَفَ ، الحزانة ٦ : ٢٤٠»
وهو شاهد على أن (هـلا) فيه اسم فعل بمعنى أسرعي .

*** فصل * بَلَّهَ على ضربين اسم فعل ، ومصدر بمعنى التَّرك ويضاف**
فيقال : بَلَّهَ زيدٌ كأنه قيل : تركَ زَيْدٌ .

٣٠٤ - أَعْيَزْتَنِي دَاءً بِأَمْكٍ مِثْلُهُ وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا^(١)
 والمصراع الثاني للتهديد .

قوله : «بَلَّهَ» .

بَلَّهَ : اسم لِذَعْ ، وإنما بني على الفتح اتباعاً لفتح الهاء فتحة الباء .
 فإن قلت : أليست اللام حازجة بينهما ؟ قلت لا ، لأنها ساكنة والساكن لا يُعْتَدُّ به
 حازجاً ، ألا ترى إلى قوله :

٣٠٥ - أَلَا رَبُّ مُؤَلَّودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٍ^(٢)
 (فَيَلِدْهُ) : بلام ساكنة بين مفتوحين والأصل يَلِدْهُ بلام مكسورة ودال ساكنة ، لكن
 سَكَنَ اللام على طريقة تسكين الخاء في فَعْزٍ بسكون الخاء في فَعْزٍ بكسرها ، فالتقى
 ساكنان ، اللام والدال ، فحَرَّكَ الدال بالفتح اتباعاً لفتحها فتحة الياء ، ولم يُعْتَدَّ باللام
 الساكنة حازجة .

والأول من المصراعين في صفة عيسى ، والثاني في صفة آدم عليهما السلام ، فمن
 جعله اسماً للفعل قال : «بَلَّهَ زيداً» بالنصب ، أي دعه ومن جعله مصدراً جرماً بعده
 بالإضافة إلى المفعول وقال : «بَلَّهَ زَيْدٌ» بمنزلة قولك : «تَرَكْ زيداً» ، والأصل : اترك

(١) انظر الخزانة ٦: ٢٤٣ وروايته هناك : (وَأَيُّ خَصَابٍ لَا يُقَالُ لَهَا هَلَا) وانظر الأشموني في الشاهد ٩٣٩ ، والبيت
 من الطويل ومنه شاهد على استعمال هلا للزجر .

(٢) البيت من الطويل نسبته سيبويه في الكتاب لرجل من أزد السراة - انظر ٢: ٢٦٦ ، ٤: ١١٥ كما ذكر صاحب الخزانة
 صدر البيت على النحو التالي :

عجبت لمولودٍ وليس له أب الخزانة ٢: ٣٨١ .

وموضع الشاهد فيه قوله : «ويلده» أراد لم يَلِدْهُ بسكون الدال فلما التقى ساكنان اللام والدال حَرَّكَ الدال بحركة
 أقرب المتحركات إليها وهي فتحة الياء ، لأن الساكن حازج غير حصين .

وَأَنشَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ قَوْلَهُ:

* بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ *
مَنْصُوبًا وَتَجَرُّورًا .

زيداً تركاً، فصار بعد حذف الفعل وتقديم المصدر والإضافة إلى: (ترك زيد)، (فـ) بَلَّةُ زَيْدٍ) وإن لم يكن له فعل كما كان للترك، فإنه محمول عليه، فهو بمنزلة ومحال له في أنه مصدر لم يستعمل فعله .

قوله:

٣٠٦ - بَلَّةُ الْأَكْفِ^(١)

البيت لكعب بن مالك الأنصاري وصدره:

تَذَرُ الْجَمَاهِجَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا
الضمير في تذر: للسيف، ويروى: الْأَكْفُ بالنصب والجر، والمعنى: دع الْأَكْفُ كأنها لم تخلق، أي قَطَعْتَهَا من الأيدي كأنها لم تكن مخلوقة عليها.

قوله: «قولهم بَهْلُ زَيْدٍ» .

هذا دليل على أن (بَلَّةُ) مصدر، لأن القلب تغيرٌ وَتَصَرُّفٌ، وأسماء الفعل مبنية بمنزلة الفعل فلا يليقُ بها التصرُّفُ .

(١) البيت بنهله كما جاء في الخزانة ٦: ٢١٧ .

نرى الجاهل ضاحياً هماماً له الْأَكْفُ كأنها لم تخلق

وهذا الشاهد ترتيبه العاشر من قصيدة لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثنا الشيخ وعشرون بيتاً من الكامل قالها في غزوة الأحرار، ولوردها المحدثي في الخزانة ٦: ٢١٨-٢١٩ وموضع الشاهد فيه قوله: «وله الْأَكْفُ، على أنه قد روى (الأكف) بالحركات الثلاث. ص: نصب على تانيل ترى الرقوس باردة عن محلها كأنها لم تخلق على الأبدان، مدح ذكر الأكف عليها قطعها من الأيدي أحرار. وحل الحر، أنك ترى نظائر الرقوس من الأبدان، فتركا لذكر الأكف، وحل الرقص إنك ترى لفعلت صاحبة من الأبدان، فكيف الأكف لا تكون صاحبة من الأيدي، وهذه الوجوه من المحدثي في الخزانة ٦: ٢١٣

وَقَدْ رَوَى أَبُو زَيْدٍ فِيهِ الْقَلْبَ إِذَا كَانَ مُصَدَّرًا، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: بَهْلَ زَيْدٍ،
وَقَدْ اسْتَعْمِلَتْ بَلَهً بِمَعْنَى كَيْفَ فَيَرْتَفِعُ الْأِسْمُ بَعْدَهَا.

* فصل * فَعَالٍ عَلَى أَرْبَعَةٍ الَّتِي فِي مَعْنَى الْأَمْرِ كَنْزَالٍ وَتَرَكَ
وَبَرَكَ، وَدَرَكَ . . . وَنَظَارَ.

قوله: «ودراك».

أَيِ أَذْرِكَ، قَالَ طِفِيلُ بْنُ يَزِيدَ الْمُعْقِلِي حِينَ أَغَارَتْ كِنْدَةُ عَلَى نَعْمِهِ فَلَحَقَهُمْ وَهُوَ
يَقُولُ:

٣٠٧ - ذَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ ذَرَاكِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاجِهَا^(١)
وَحَمَلَ عَلَى فَحْلِ الْإِبِلِ فَعَقَرَهُ، فَاسْتَدَارَتِ النَّعْمُ حَوْلَهُ وَلَحَقَتْ بِهِ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ
كَعْبٍ فَاسْتَنْقَذُوا مَالَهُ وَهَرَبَتْ كِنْدَةُ.^(٢)

قوله: «نظار».

أَيِ انْظُرْ وَانْتَظِرْ قَالَ:

٣٠٨ - نَظَارَ كَيْيَ أَرْكَبَهَا نَظَارَ^(٣)

قوله: «أَيِ لِيَأْخُذَ»

مِنَ الْبِدَةِ وَهِيَ النِّصِيبُ، أَيِ لِيَأْخُذَ كُلُّ مِنْكُمْ نَصِيبَهُ أَيِ قِزْنَهُ، وَابْتَدَأَ الرَّجُلُ: أَخَذَ
يَدَّهُ.

(١) انظر هذا الرجز في الخزنة ٥: ١٦٠-١٦٣ وقد استشهد به سيبويه في مواطن عدة من الكتاب ١: ٢٤١،
٣: ٢٧٠، ٢٧١ وقد ورد عجزه بروايات متعددة، وقد جاءت روايته في الأصل (لدا) وفي ع (لدى) وفي ب
(عل)، والشاهد فيه قوله: «دركها» إذ هو اسم لفعل الأمر وجب له البناء على الكسر.

(٢) انظر القصة في الخزنة ٥: ١٦٠-١٦٣.

(٣) هذا الشطر من الرجز نسب سيبويه في الكتاب ٣: ٢٧١ لرؤبة وليس في ديوانه ولا ملحقاته، وكذلك هو في
المقتضب ٣: ٣٧٠ ولكن بدون نسبة، والشاهد فيه قول: (نظار) وهو اسم فعل أمر مشتق من الثلاثي على وزن
فَعَالٍ، قال سيبويه في هذا البناء ومثله: فالخذ في جميع هذا أفعل، ولكنه معدول عن حذو، وحرك آخره لأنه لا
يكون بعد الألف ساكن، وحرك بالكسر، لأن الكسر عما يؤنث به، الكتاب ٣: ٢٧٢.

وَبَدَادِ، أَي لِيَأْخُذَ كُلُّ مِنْكُمْ قِرْنَهُ، وَيُقَالُ: أَيضًا جَاءَتْ الْخَيْلُ بَدَادٍ
أَي مُتَبَدِّدَةً وَنَعَاءً فَلَانًا، وَدَبَابٍ لِلضُّبُعِ دَبٌّ وَخَرَجَ لُغْبَةً لِلصَّبِيَّانِ أَي
أَخْرَجُوا، وَهِيَ قِيَاسٌ عِنْدَ سَبْيَوِيهِ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَةِ وَقَدْ قُلْتُ فِي
الرُّبَاعِيَّةِ كَقَرَقَارٍ فِي قَوْلِهِ:

* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ *

قوله: «وَنَعَاءٍ.....».

أي انع، من النعي، وهو خبر الموت، وهذه كلمة يُشْهَرُونَ بها موت رئيسهم.

قوله: «خَرَجَ.....».

يأخذ واحد من الصبيان شيئاً يكون في يد واحد منهم فيقول: أخرجوا ما في يدي.

قوله:

٣٠٩ - قَالَتْ (١)

الضمير في «له» للسحاب، ولما كانت الريح سبباً للسحاب لأنها تنشئه صار كأنها
قالت له قَرَقَرُوا بِالرَّعْدِ، أَي صَوَّتْ، وبعده:

وَأَخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ.

كأنه يعنى بذلك المعروف من صوت الرعد والمنكر منه.

(١) البيت بتمامه:

قُلْتُ لَهُ رِيحُ نَفْسِ قَرَقَرٍ وَخَتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ

وهذا الرجز له بعضه سبوي في كتابه ٢٧٦ ٣ وقد استشهد به لما جاء معطولاً عن حذاف من بيت الأرملة وظل
المدادي في الحزانة ٦ ٣٠٨ عن الصاعدي في المصنف أنه لا يسمع في وصف سحابة. وظهر من بعض
٥١ ٤، وأن حاله في كتاب (ليس في كلام العرب) ص ٢٢١ - ٢٢٢ حيث قال ليس في كلام العرب
رماعي شيء على الكسر مثل حذاف وقطاف في الثلاثي إلا أربعة أحرف. قلت له ريح نصف قَرَقَرٍ. وحرط
صوت الرعد وهمهم أي ما في شيء. لم سألك عطفه. وجهت لي جيد في لغة من كسر

وَقَالَ النَّابِغَةُ:

* يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بِهَا عَرْعَارَ *

قوله:

٣١٠ - يَدْعُو^(١)

أوله: مُتَكَنَّفِي جَنْبِي عُكَاطَ كِلَيْهِمَا

قوله: «وَعَرْعَارَ».

أي عَرْعَرُوا بمعنى العبوا، والعَرْعَرَةُ: التحرك في الأصل والضمير في بها لأرض لعبة الصبيان.

(١) القاتل هو النابغة الذبياني في مهجاء زرة بن عمرو بن خويلد في عكاظ إذ لقي النابغة هناك، وهذا البيت ترتيبه

الثاني عشر من قصيدة النابغة التي عدتها ثمانية وعشرون بيتا من الكامل والبيت بتمامه:

مُتَكَنَّفِي جَنْبِي عُكَاطَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو بِهَا وَلِيدُهُمْ عَرْعَارَ

انظر القصيدة في ديوانه ص ٥٤ - ٦٠ والخزاعة ٦: ٣١٢، ومتكنفي: أي مقيمون في كنفه جنب عكاظ، قال البغدادي: ومعنى البيت أنهم آمنون في إقامتهم هناك لعزهم وكثرتهم، وصبيانهم يلعبون بهذه اللعبة لبطرتهم ورفاهيتهم، الخزاعة ٦: ٣١٢ - ٣١٣، والشاهد في قوله: «عرعاره» فإنه اسم لمرعر أي اجتمع للعب، وهو رباعي والأصل في باب العدل أن يكون عن الثلاثي.

وَأَلْتِي فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةَ كَفَجَارٍ لِلْفَجْرَةِ، وَيَسَارٍ لِلْمَيْسَرَةِ، وَجَمَادٍ
لِلْجُمُودِ، وَحَمَادٍ لِلْمَحْمَدَةِ، وَيَقُولُونَ لِلطَّبَّاءِ إِذَا وَرَدَتْ أَمَاءٌ: فَلَا عِبَابَ،
وَإِذَا لَمْ تَرِدْ فَلَا أَبَابَ.
وَرَكِبَ فَلَانٌ هَجَاجٍ أَيْ الْبَاطِلَ، وَيُقَالُ: دَغْنِي كَفَافٍ أَيْ: تَكْفُفْ عَنِّي
وَأَكْفُفْ عَنْكَ.

قوله: «وَجَمَادٍ».

بالجيم: (بمعنى الجمودة).^(١)

قوله: «عِبَابٍ».....

عَلِمَ لِلْعَبَةِ مِنْ عَبَّ الْمَاءِ شَرِبَهُ مِنْ غَيْرِ مَصٍّ.

(وَأَبَابَ): عَلِمَ لِلْأَبَةِ مِنَ الْأَبِّ وَهُوَ الطَّلَبُ، يَصْفُونَ الطَّبَّاءَ بِالصَّبْرِ عَنِ الْمَاءِ أَيْ
إِذَا وَرَدَتْ الْمَاءُ فَلَا تَفْعَلِ الْعَبَّ، وَإِذَا لَمْ تَرِدْ فَلَا تَفْعَلِ الْأَبَّ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قِرَاءَةُ
مَنْ قَرَأَ: (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ).^(٢)
بوزن فَجَارٍ، وَهِيَ عَلِمَ لِلْمَسَةِ.^(٣)

قوله: «هَجَاجٍ».

يُقَالُ: فَلَانٌ رَكِبَ هَجَاجٍ، إِذَا رَكِبَ رَأْسَهُ قَالَ:

وَقَدْ رَكِبُوا عَلَى لُؤْمِي هَجَاجٍ^(٤) ٣١١ -

(١) ما بين المكونين ليس في الأصل ولا في ع والمثبت من ب.

(٢) سورة طه آية: ٩٧.

(٣) انظر ما جاء فيها في ص ١١٦ من الإقليد.

(٤) هذا عجز بيت من الواقر نسه صاحب اللسان للمتروك من عبد الرحمن الصُّحَارِي - اللسان (صحح)
والبيت بنهاية:

فلا بدعُ الثام سبل عي وفذر كنوا، على لؤمي محاج
وعمل الشاهد فيه قوله محاج إذ هو معدول عن الخفة مني على الكسر وهو رماهي

وَنَزَلَتْ بَوَارٍ عَلَى الْكُفَّارِ، وَنَزَلَتْ بَلَاءٌ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَعْدُولَةِ عَنْ
الصِّفَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي النَّدَاءِ: يَا فَسَاقِ، وَيَا خَبَاثَ، وَيَا لَكَاعِ، وَيَا رَطَابِ،
وَيَا دَفَارَ، وَيَا خَصَافَ، وَيَا خَزَاقِ، وَيَا حَبَاقِ.

وَفِي غَيْرِ النَّدَاءِ نَحْوُ: حَلَاقِ، وَجَبَاذِ لِلْمَنِيَّةِ، وَصَرَامِ لِلْحَرْبِ،
وَكَلَاحِ، وَجَدَاعِ، وَأَزَامِ لِلْسِّنَةِ، وَحَنَازِ وَبِرَاحِ لِلشَّمْسِ، وَسَبَاطِ
لِلْحُمَى، وَطَهَارِ لِلْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ، يُقَالُ: هَوَى مِنْ طَهَارٍ، وَابْنَا طَهَارٍ
نَيْتَانِ، وَوَقَعَ فِي بَنَاتِ طَهَارٍ وَطَبَارِ أَيْ فِي دَوَاهِ، وَرَمَاهُ اللَّهُ بَيْنَتِ طَهَارٍ.

من هَجَّ إِذَا (لَمْ يَمُضِ عَلَى اسْتِوَاءِ).^(١)

قوله: «كَفَّافٍ».

هو حال للفاعل والمفعول في دعني، أي كافين، أي يَكْفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا عَنْ

صاحبه.

قوله: «هَلَاءٍ».

أَيِ الْبَلِيَّةِ.

قوله: «وَيَا لَكَاعِ».

هي معدولة عن لَكَعَاءَ، في قولك يَا لَكَعَاءُ، أَيِ: يَا لَيْثِيْمَةً، يقال للمذكر يَالْكَعُ،
وللمؤنث يَالْكَاعِ.

قوله: «وَيَا دَفَارٍ إِلَى حُدَيْهِ».

أَيِ يَامْتَنَّةٍ مِنَ الدَّفَرِ، وَهُوَ التَّنُّ، وَيَا (خَاصِفَةً): مِنْ خَاصَفَ الْجَمْلُ: ضَرَطَ،
(وَيَا حَابِقَةً)، مِنْ حَبَقَ الْعُتْرُ: ضَرَطَ، (وَيَا خَزَاقَةً): مِنْ خَزَقَ بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ

(١) في الأصل و: «لم يمض على غير استواء» والمثبت من ب.

وَسَبَبَتْهُ سَبَّةٌ تَكُونُ لَزَامٍ أُنَى لَازِمَةً، وَيَقُولُونَ لِلرَّجُلِ يَطْلُعُ عَلَيْهِمْ
يَكْرَهُونَ طَلْعَتَهُ حَدَادٍ حُدْيَةٍ.

وَكِرَارٍ خَرَزَةٌ يُؤْخَذَنَّ بِهَا أَرْوَاجُهُنَّ يَقْلَنَ : يَاهَضْرَةُ أَهْصِرِيهِ، وَيَاكَرَارِ
كُرِّيهِ إِنْ أَذْبَرَ فَرْدِيهِ وَإِنْ أَقْبَلَ فُسْرِيهِ، وَفِي مَثَلٍ : فِشَاشٍ فِشِيهِ مِنْ اسْتِ
إِلَى فِيهِ وَقَطَاطٍ فِي قَوْلِهِ :

الدَّرْقُ^(١)، و(يَا حَادَّةُ حُدْيَةٍ) : أَي يَادَاهِيَّةُ امْتَعِيهِ مِنَ الْحَدِّ وَهُوَ الْمَنْعُ.

قَوْلُهُ : «فِشَاشٍ».

فَشَّ الرِّقُّ، إِذَا أَخْرَجَ مَا فِيهِ مِنَ الرِّيحِ، أَي يَادَاهِيَّةُ أَخْرَجِي مِنْهُ رِيحَ الْكِبَرِ.

قَوْلُهُ : «صَمِّي صَمَامٍ».

أَي اسْتَمْرِي عَلَى الصَّمَمِ يَاصَّمَاءُ، أَي كُونِي شَدِيدَةً، أَصْلُهُ مِنَ الصَّمَاءِ وَهِيَ الْحَيَّةُ
الَّتِي لَا يَنْفَعُ لِنَسْعِهَا الرُّقْيُ، فَكَأَنَّمَا تَصُمُّ عَنْهَا، شَبَّهُوا الدَّاهِيَةَ بِالْحَيَّةِ.

قَوْلُهُ : «نَحْوُ خَلَاقٍ... إِلَى قَوْلِهِ أُنَى لَازِمَةً».

خَلَاقٍ مِنَ الْخَلْقِ، وَ(جَبَاذٍ) مِنَ الْجَبْدِ، وَهُوَ الْجَذْبُ، لِأَنَّ الْمُنْيَةَ تَحْلُقُ الْأَنَامَ وَتَجْبِذُ،
وَ(صَرَامٍ) : مِنَ الصَّرْمِ وَهُوَ الْقَطْعُ، وَ(كَلَّاحٍ) مِنَ الْكُلُوحِ، وَ(جَذَاعٍ) : مِنَ الْجَذَعِ،
وَ(أَزَامٍ) : مِنَ الْأَزْمِ وَهُوَ الشَّدَّةُ، وَ(حَنَازٍ) مِنَ الْحَنْزِ وَهُوَ الشَّيْءُ^(٢).

وَ(سَبَاطٍ) : مِنَ سَبَطْتُهُ الْحُمَى أَذْرَتْهُ عَلَى الْأَرْضِ، وَ(طَهَارٍ) : مِنَ الطَّمُورِ، وَالبَاءُ
فِي طَهَارٍ يَدُلُّ مِنَ الْمِيمِ فِي طَهَارٍ^(٣)، وَ(لَزَامٍ) : أَي لَازِمَةٌ لَا يَزُولُ عَارِ تِلْكَ السَّبَّةِ.
قَوْلُهُ : «يُؤْخَذَنَّ».

التَّاسِخِيزُ ضَرْبٌ مِنَ السُّحْرِ، أَي يَسْخَرُونَ، وَ(أَهْصِرِيهِ) : مِنْ هَضَرَ الْغَصْنَ إِذَا

(١) حَرْقُ الطَّائِرِ يَحْرِقُ حَرْقًا أَلْفَى مَا فِي طَعْنِهِ، وَيُقَالُ لِلْأَمَةِ بِأَحْرَاقٍ بِكَسْرِ هَاءٍ مِنَ الدَّرْقِ، اللَّسَانُ (حَرْقُ)

(٢) الشَّيْءُ : مَصْدَرُ شَوَيْتُ.

(٣) سَاقَطَ مِنْ بَاءٍ وَالمِيمِ مِنَ الْأَصْلِ وَ ع

أَطْلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ
أَيَّ كَانَتْ تِلْكَ الْفِعْلَةُ لِي كَافِيَةً وَقَاطَةً لِثَارِي أَيَّ قَاطِعَةً.

وَلَا تَبُلْ فُلَانًا عِنْدِي بَلَالٍ أَيَّ بَالَةً، وَيُقَالُ لِلدَّاهِيَةِ صَمَمٍ،
وَكَوَيْتُهُ وَقَاعٌ وَهِيَ سِمَةٌ عَلَى الْجَاعِرَتَيْنِ، وَقِيلَ فِي طُولِ الرَّأْسِ مِنْ
مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ. قَالَ:

عطفه ومده إلى نفسه، يُقال للأسد: هصور، لأنه يَهْصِرُ الصُّيُودَ، وَ(كُرِّيهِ): مَنْ كَرَّرَ
إِذَا حَمَلَ عَلَيْهِ، وَ(سُرِّيهِ) مَنْ سَرَّهُ طَعْنَهُ فِي سُرَّتِهِ.
قَالَ:

٣١٢- نَسْرُهُمْ، إِنْ هُمْ أَقْبَلُوا وَإِنْ أَدْبَرُوا، فَهُمْ مَنْ نُسِبَ^(١)
أَيَّ نَطَعْنُ فِي سُبَّتِهِ أَيَّ اسْتَيْهِ.

قَوْلُهُ:

٣١٣- أَطْلْتُ فِرَاطَهُمْ
أَيَّ مُسَابَقَتَهُمْ إِلَى أَنْ قَتَلْتُهُمْ.

قَوْلُهُ: «وَلَا تَبُلْ فُلَانًا عِنْدِي بَلَالٍ أَيَّ بَالَةً».

(بَلَالٍ): فِي مَوْضِعِ الرِّفْعِ فَاعِلٌ لَا تَبُلْ، أَيَّ لَا تَعْطِفْهُ عِنْدِي عَاطِفَةً، مِنْ بَلَّ إِذَا
وَصَلَهُ، أَيَّ لَا تَصِلْهُ وَاصِلَةً.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ذَكَرَهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ تَحْتَ مَادَّةِ (سَرَر) وَلَمْ يَعْزِزْ لِأَحَدٍ، وَسَرَّهُ: طَعْنَهُ فِي سُرَّتِهِ، وَنُسِبُ: نَطَعْنَهُ
فِي سُبَّتِهِ. اللِّسَانُ (سَرَر).

(٢) هَذَا بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ لَعَمْرُؤَ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ كَمَا جَاءَ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ ٤: ٦١ وَالْخَزَّازَةُ ٦: ٣٥٤ حَيْثُ قَالَ
صَاحِبُهَا: «وَالْبَيْتُ مِنْ أَيْبَاتٍ لَعَمْرُؤُ بْنُ مَعْدٍ يَكْرِبُ الصَّحَابِيَّ، قَالَهَا قَبْلَ إِسْلَامِهِ لِبَنِي مَازَنَ مِنَ الْأَزْدِ، فَلِإِنِّهِمْ كَانُوا
قَتَلُوا إِخْوَةَ عَبْدِ اللَّهِ فَأَخَذَ الدِّيَةَ مِنْهُمْ فَعَيَّرَتْهُ أُخْتُهُ كَيْشَةَ بِذَلِكَ فَغَازَاهُمْ وَاتَّخَنَ فِيهِمْ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ هَذَا
الْبَيْتِ: «وَأَيَّ كَانَتْ تِلْكَ الْفِعْلَةُ لِي كَافِيَةً وَقَاطَةً لِثَارِي أَيَّ قَاطِعَةً لَهُ».
وَهُوَ شَاحِدٌ عَلَى أَنَّ (قَطَاطٍ) فِيهِ وَصْفٌ مُؤَنَّثٌ بِمَعْنَى قَاطِعَةٍ، أَيَّ كَافِيَةٍ.

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَضَمٍ سَوْءٍ دَلَفْتُ إِلَيْهِ فَاكُوبِهِ وَقَاعٍ

وَالْمَعْدُولَةُ عَنْ فَاعِلَةٍ فِي الْأَعْلَامِ كَحَذَامٍ ، وَقَطَامٍ ، وَغَلَابٍ ، وَبِهَانٍ
لِنِسْوَةٍ ، وَسَجَاحٍ لِلْمَتَّبِعَةِ ، وَكَسَابٍ وَخَطَافٍ لِكَلْبَتَيْنِ ، وَقَتَامٍ ، وَجَعَارٍ ،
وَفَشَاحٍ لِلْمُضْبِعِ .

قوله : « على الجاعرتين » .

هما مضربُ الفرس يذنبه على فخذه ، أي جانباً الكفَلِ .

قوله :

٣١٤ - وَكُنْتُ دَلَفْتُ (١)

(مُنِيَ بِكَذَا) : أثبت به ، (والدَلْف) : فوق الدبيب ، (فاكويه وقاع) : صفة
كَيْة .

قوله : « كَحَذَامٍ » .

حَذَامٍ : من حَذَمَ قَطَعَ ، وَ(قَطَامٍ) مِنْ قَطَمَ عَضَ وَقِيلَ ذَاقَ .

قال :

٣١٥ - وَإِذَا قَطَمْتَهُمْ قَطَمْتَ عِلَاقًا (٢)

وَ(غَلَابٍ) : من غَلَبَ ، وَ(بِهَانٍ) (٣) : مُرْتَجِلٌ ، وَ(سَجَاحٍ) : من السَّجَاحَةِ ، وهي

(١) البيت من الوافر نسبه ابن يعيش في شرحه ٦٢ : ٤ إلى عوف بن الأحوص في حين أنه من مطوّر في اللسان
(وقع) إلى قيس بن زهير ، والبيت نساه :

وَكُنْتُ إِذَا مُنِيتُ بِخَضَمٍ سَوْءٍ دَلَفْتُ لَهُ فَاكُوبِهِ وَقَاعٍ

والشاهد فيه قوله : « وقاع » حيث استعملها علياً على تلك الكَيْة المحصورة

(٢) قتله أبو زهرة كما ذكره صاحب اللسان (قَطَمَ) والبيت من الكامل وهو نساه

وَإِذَا قَطَمْتَهُمْ قَطَمْتَ عِلَاقًا وَفَوَاسِي الدَّبِيبِ فِي نَفْخَةٍ

والدَّبِيبَانِ اسمُ السُّمِّ ، والقَطَمُ تناول الحنشير بأحد السد

(٣) بهان معقول عن نهابة ، والوهامة الطَّيْبَةُ الرائحة ، وأخيه الحلقى لسمحة لروحهم - اللسان (جهر)

وَحَصَافٍ وَسَكَابٍ لِفَرَسَيْنِ، وَعَرَارٍ لِبَقَرَةٍ، يُقَالُ: بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ
وَزَفَارٍ لِلْبَلَدِ الَّذِي يُنسَبُ إِلَيْهِ الْخِرْزُ، وَمِنْهَا قَوْهُمْ مَنْ دَخَلَ ظَفَارٍ حَمْرٍ.

سهولة الخلق، هي امرأة ادّعت النبوة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم
هَجَرَتْ إِلَى مُسَيْلَمَةَ الْكَذَابِ، وَهَبَتْ لَهَا نَفْسَهَا، (وَكَسَابٍ): مَنْ كَسَبَ،
(وَحَطَافٍ): مَنْ حَطَفَ، (وَقَتَامٍ) مَنْ قَتَمَ، جَمْع، وَاقْتَمَ مَا عَلَى الْخَوَانِ، أَكَلَ جَمِيعَهُ،
وَالضَّبْعُ تَوْصِفُ بِكَثْرَةِ الْأَكْلِ، (وَجَعَارٍ): مَنْ جَعَرَ نَجَا، ^(١) وَمِنْهُ الْجَاعِرَتَانِ، تَسْمَى
الضَّبْعُ بِذَلِكَ لِتَلَطُّخِهَا بِجَعْرِهَا، (وَفَشَاحٍ): مَنْ فَشَحَ إِذَا تَفَحَّجَ، ^(٢) (وَحَصَافٍ)
بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ: مَنْ حَصَفَ النَّعْلَ إِذَا خَرَزَهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَوَطَّفَقَا
يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ ^(٣).
أَيُّ يُلْزِقَانِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

و (سَكَابٍ): مَنْ سَكَبَ الْمَاءَ، يُشَبُّهُ الْفَرَسُ الْكَثِيرُ الْجَرِيِّ بِالْبَحْرِ، وَلِذَا قِيلَ لَهُ
أُسْكُوبُ (وَعَرَارٍ وَكَحَلٍ): بِفَتْحِ الْكَافِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ بِقَرَّتَانِ تَنَاطَحَتَا فَمَاتَا
جَمِيعًا فَقِيلَ: (بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ) ^(٤) يُقَالُ: (بَاءَ بِهِ) إِذَا كَانَ كَمَا لَهُ ^(٥) يُقْتَلُ بِهِ، يُضْرَبُ
هَذَا الْمَثَلُ لِكُلِّ مُسْتَوِيٍّ يَقَعُ أَحَدُهُمَا بِإِزَاءِ الْآخَرِ، ^(٦)، (وَالْخِرْزُ) ^(٧): خِرَزَةُ يَمَانِيَّةٍ،
(وَحَمْرٍ): تَكَلَّمَ بِلُغَةِ حَمِيرٍ.

ذَكَرَ الْأَصْمَعِيُّ ^(٨) فِي قَوْلِهِ: (مَنْ دَخَلَ ظَفَارٍ حَمْرٍ) أَصْلُ هَذَا أَنْ (رَجُلًا) ^(٩) وَاحِدًا مِنْ

(١) نَجَوُ الشَّيْءِ: جَفَرَهُ، وَالنَّجْوُ: مَا يُخْرِجُ مِنَ الْبَطْنِ مِنْ رِيحٍ وَغَائِطٍ.

(٢) الْفَتْحُجُّ: تَبَاعَدُ مَا بَيْنَ أَوْسَاطِ السَّاقَيْنِ فِي الْإِنْسَانِ وَالْدَابَّةِ، اللَّسَانُ: (فَحْج).

(٣) سُورَةُ الْأَعْرَافِ آيَةٌ: ٢٢. وَسُورَةُ طه آيَةٌ: ١٢١. (٤) جَمْعُ الْأَمْثَالِ ١: ٩١ - ٩٢.

(٥) الْمَثَلُ هُوَ: «بَاءَتْ عَرَارٍ بِكَحَلٍ» جَمْعُ الْأَمْثَالِ ١: ٩١ - ٩٢. (٦) اللَّسَانُ (بِوَاوٍ).

(٧) الْخِرْزُ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَيَفْتَحُهَا مَعَ سُكُونِ الزَّايِ: الْخِرْزُ الْيَمَانِي - اللَّسَانُ (جَزَع).

(٨) الْقِصَّةُ رَوَاهَا ابْنُ جَنِّي عَنِ الْأَصْمَعِيِّ فِي الْخَصَائِصِ ٢: ٢٨ وَالْمُنَاصِفِ فِي شَرْحِ تَصْرِيفِ الْمَازِنِ ٣: ٣٣.

(٩) سَقَطَ مِنْ بٍ وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.

وَمَلَاعٍ وَمَنَاعٍ لِّهَضْبَتَيْنِ، وَوَبَارٍ وَشَرَافٍ لِأَرْضَيْنِ وَلَصَافٍ لِّجَبَلٍ.

* فصل * وَالْبَنَاءُ فِي الْمَعْدُولَةِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ.

الأعراب دخل على أميرِ حِمَيْرٍ، ولسانِ حِمَيْرٍ كان (مغايِرا) ^(١) للسان العرب بأسرهم، وكان العربي بين يدي الأمير قائما، فقال له الأمير بُتْ، فظن العربي أنه يأمره بالوُثْبَةِ المعروفة عند العرب، فَوَثَّبَ وَثْبَةً (فانكسرت رجله)، ^(٢) فقال ذلك الأمير: (مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حِمْرٍ ^(٣) أَي من دخل في بلدتنا تعلَّم لسان الحِمَيْرِيَّةِ، وَوَثَّبَ) على لسانهم: جَلَسَ.

(وَمَلَاعٍ): من مَلَعَ، أسرع، (وَوَبَارٍ): مَنْ وَبَّرَ الْأَرَبَ إِذَا عَفَى عَلَى أَثَرِهِ، (وَلَصَافٍ): من لَصَفَ لونه، برق.

قوله: «وَالْبَنَاءُ فِي الْمَعْدُولَةِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ...».

الحجازيون ^(٤) ينظرون إلى تحقق الموجب للبناء فينبون، وفي علة بنائها اختلاف، فذهب بعضهم إلى أن العلة قوة شبهها بالواقع موقع المبنى.
أَلَا تَرَى أَنَّ يَسَارَ كُنْزَالٍ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: من حيث اللفظ، فيسار: كنزال من حيث الحركات والسكون.

وثانيهما: أن يسار معدول عن المَيْسَرَةِ ^(٥)، كما أن (نزال) معدول عن انزل.

(١) في ب: «وخالفه» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل وب وع: «فانكسر رجله» وأظن التاء سقطت فائتها إلا أن يكون قد دُفِّرَ (الرُّجُلُ) حل لغه بي أسد.
قال ابن السكيت: وما في بدن الإنسان من المؤنث: الكتف، والعضد والذراع والكف، واليد... والرجل والقدم... كلها مؤنثة إلا عند بني أسد - انظر كتاب: المذكر والمؤنث - لابن السكيت ص ٥٠.

(٣) قال الميداني في مجمع الأمثال ٢: ٣٠٦ بضرب للرجل يدخل في القوم فيلحد بزئيم، وطفار: هي مدبة ملبس في موضعين، أحدهما قرب صنعاء، وهي التي ينسب إليها الجزع الطعاري، وبها كان مسكن ملوك حِمَيْرٍ ومها نبل من دخل طفار حِمْرٍ... أما طفار المشهورة اليوم فهي في سلطنة عمان.

(٤) انظر سيره ٣: ٢٧٨.

(٥) جاء في اللسان: ويقال أنظري حتى يسار، وهو مسمى على الكسر لانه معدول من المصدر، وهو المَيْسَرَةُ - لعل

وَبَنُو تَمِيمٍ يَغْرِبُونَهَا وَيَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ إِلَّا مَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً.

والمذهب الثاني في أنها بنيت: لتضمنها معنى تاء التانيث فَيَسَارٍ متضمنٌ لتاء التانيث التي في الميسرة، لأنها معناه، وإذا أورد عليهم ما هو مؤنث وليس فيه تاء التانيث من نحو (هند)، و(قدر) أجابوا بأن تاء التانيث فيها أورد مرادة محذوفة، وفي نحو «يسار» متضمنة لم يزل هو دالاً عليها، وزعموا أن ذلك قد علم من بنائهم أحد القسمين وإعرابهم الآخر، فإذا قُدر ما ذكرنا من التقدير، تحقق الجري على منهج قياس لغتهم، والمذهب الأول أولى لما في الثاني من التعسف وتقدير أسماء مؤنثة لم يُنطق بها.

وبنو تميم^(١) ينظرون إلى أصل الأسماء، إذ الأصل فيها الإعراب والسبب الطاريء مغلوب عند اعتبار الأصل وقد تحقق فيها العدل والعلمية فيمتنع من الصرف (كسائر الأسماء الممتنعة من الصرف)^(٢) لسبيين، وهذا جيد لو طردوه، غير أنهم تركوا هذا المذهب فبنوا فيما آخره راءً، فلولا أنهم فهموا علةً توجب البناء فيما آخره راء لما بنوا، وإذا وجب بناء ما آخره راء، وجب بناء الباب كله، إذ ليس لكونه راءً أثر في البناء.

قوله: «إلا ما كان».

وافق بنو تميم أهل الحجاز فيما آخره راء، لأنه ثقیل، لكون الراء حرفاً^(٣) مكرراً، والثقل يستدعي الخفة، والبناء أخف من الإعراب، لأنه على حالة واحدة بخلاف

الشاعر:

قللت امكثي حتى يسار لعلنا نَحْجُ مَمَّا، قَالَتْ: أَعَاماً وَقَابِلَةً؟

قال سيبويه في الكتاب ٣: ٢٧٥ في يسار في البيت: فهي معدولة عن الميسرة، وأجرى هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عدل كما عدل، ولأنه مؤنث بمنزلة، انظر اللسان: (يسر).

(١) انظر سيبويه ٣: ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٢) ما بين المكَرَّرين ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع.

(٣) سيبويه ٣: ٢٧٨.

كَفَّوْهُمْ: حَضَارٍ لِأَحَدِ الْمُخْلِفِينَ، وَجَعَارٍ فَلَانَهُمْ يُوَافِقُونَ فِيهِ
 الْحَجَازِيِّينَ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهُمْ كَقَوْلِهِ:
 وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ
 بالرفع.

الإعراب، لأنه اختلاف وعدم استقرار على حالة واحدة، ولأن الإمالة مقصودة في
 كلامهم، وهي لا تحصل إلا بتقدير البناء، لأنه إذا أعرب لم يُكسَر، وإذا بني كُسِرَ،
 والإمالة في مثله لا تنأى إلا للكسرة، فاختر البناء لتحصيل ما هو المقصود في كلامهم
 وكل من هذين الوجهين مستقيم، إلا أن الرجحان في الباب لعلّة البناء والقليل من
 تميم قد جروا على قياس منع الصرف في الجميع، فلم يحتاجوا إلى تعسف في الفرق.
 قوله: «حَضَارٍ»^(١)

هو والوزن كوكبان يطلعان قبل سهيل فيحلف العرب بكل واحد منها بحلف
 بعضهم أنه سهيل، ويحلف الآخر أنه ليس به، والعرب تقول: هذا شيءٌ يُحْلَفُ إذا
 كان يُشَكُّ فِيهِ فَيُتَحَالَفُ.
 قوله: «وَجَعَارٍ»
 اسم ضبع.
 قوله:

٣١٦- (وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ

(١) جاء في اللسان (حضر): وحضار مبنية مؤنثة مجرورة أبدا اسم كوكب.

(٢) في الأصل وع: «وَمَرَّ دَهْرُهُ وَالْمَثَبُ مِنْ ب وَهَذَا صَدْرُ بَيْتٍ لِلأَعْنَى فِي دِيوانِهِ ص ٥٣ وانظر سيبويه ٣ ٢٧٩
 ورواية البيت في الديوان على النحو التالي:

وَمَرَّ حَدٌّ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ

وموضع الشاهد فيه (وبارٍ) الثانية حيث حادت معرفة مرفوعة لأن فوائ الفصيحة مرفوعة مع أو المطرود مما كان
 آخره الراء أن يس على الكسر في لغة المحاذ وبني تميم، والبيت من تُلُحُّع السبط

* فصل * هَيْهَاتَ بفتح التاء لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبِكَسْرِ هَا لُغَةُ أَسَدٍ وَتَيْمٍ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَضُمُّهَا، وَقَرِئَ بِهِنَّ جَمِيعاً، وَقَدْ تُنَوَّنُ عَلَى اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ وَقَالَ:

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصَّبِيِّ فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْكَ رُجُوعُهَا
وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ:

* هَيْهَاتُ مِنْ مُضَبَّحَهَا هَيْهَاتِ *
بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي.

(وبارٍ): زعموا أنها مدينة كانت الجِنَّ تسكنها، وقيل: (وبارٍ) موضع بالدهناء، وإننا صرف الشاعر في قوله: (وبارٍ) بالتنوين معتقدا أنه كان منصرفاً كذا قاله المصنف.

فإن قلت: فَلَعَلَّ جَعَلَهُ معرباً كان لضرورة الشعر. قلت: (قال المصنف^(١)): ضرورة الشعر لا تميز لإعراب المبني.

قوله: «هَيْهَاتَ».

هو وشتان: بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ^(٢) لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ الْمَاضِي.

قوله: (٣)

٣١٧ - هَيْهَاتُ مِنْ مُضَبَّحَهَا

(١) سقط من ب والثبت من الأصل وع.

(٢) قال الأشموني في أحوال هيهات: «وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاء، وأيهاء، وهيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وكل واحد من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون، شرح الأشموني ٢: ٢٨٦.

(٣) قاله حيد الأرقط من كلمة يصف فيها إبلا قطعت بلاداً حتى صارت في القفار والبيت بنيامه:

يُضَبِّحْنَ بِالْفَقْرِ أَتَاوِيَاتِ هَيْهَاتُ مِنْ مُضَبَّحَهَا هَيْهَاتِ

هَيْهَاتُ خَجَرٌ مِنْ صُنَيْبَاتِ

انظر اللسان (هيه) وابن يعيش ٤: ٦٦.

استشهد به الزعشمري على إجراء (هيهات) على الفتح والكسر والضم ثم التنوين في هذه اللغات الثلاث.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا نُونًا وَقَدْ
تُبَدِّلُ هَاوُهَا هَمْزَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:

أَيْنَاكَ، وَأَيْنَانَ، وَأَيْنَا، وَقَالُوا إِنَّ الْمَفْتُوحَةَ مُفْرَدَةٌ، وَتَأْوُهَا لِلتَّائِيثِ
مِثْلُهَا فِي غُرْفَةٍ وَظُلْمَةٍ، وَلِذَلِكَ يَقْلِبُهَا الْوَاقِفُ هَاءً فَيَقُولُ هَيْهَاءُ، وَالْفَاءُ
عَنْ يَاءٍ لَأَنَّ أَصْلَهَا هَيْهَيَّةً مِنَ الْمُضَاعَفِ كَزَلْزَلَةٍ، وَأَمَّا الْمَكْسُورَةُ فَجَمْعُ
الْمَفْتُوحَةِ، وَأَصْلُهَا هَيْهَيَاتٍ فَحُذِفَ اللَّامُ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ
كَمُسْلِمَاتٍ.

هذا القائل يصف إبلاً بُعِدَتْ من موضع أصباحها، تمامه:

يُضْبِحْنَ بِالْقَفْرِ أَتَاوِيَاتٍ

وَالْأَتَاوِي: الغريب، جمع في هذين البيتين النظائر الأربعة، الفتح: والكسر
والضم والتنوين.

قوله: «ومِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا...».

نحو هَيْهَاءَ.

قوله: «فحذف اللام».

أي خَفَفَ «هيهات» بحذف التاء، لأنه اسم غير متمكن كما حذف الياء والالف
من (الذي، وذا) في تشبيهها، فقل: اللذان وذان.

وهيهات إذا كان جمعا فهو أشد إبعادا من المفرد، لتناوله أنواع البعد، إن قيل ما
الاسم الذي يكون تأوّه مفتوحا في المفرد ومكسورا في الجمع؟ قيل: (هيهات).

.....

قوله : وقالوا إِنَّ المفتوحة ...

إشارة إلى أنه لم ترد نسبة هذا القول إليه، لما في ذلك تعسف ، والحق أنها لغات ،
إلا أنهم لما رأوها مفتوحة تارة ومكسورة أخرى شبهوها بما يماثلها فقالوا :
إِنَّ المفتوحة أصلها : هَيْهَيَّْةٌ ، كَزَلْزَلَةٍ فقلبت ألفاً بقيت التاء تاء التانيث
فحكمها أن تقلب هاء في الوقف كما في (زلزلة) ، وأن المكسورة أصلها
هَيْهَيَاتٌ ، وهو جمع المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام على خلاف القياس ، ألا
ألا تراها لا تحذف في مصطفيات لئلا يلزم اللبس ، فإنك إذا قلت في مصطفيات
لا لبس بمصطفاة عند الأفراد .

*** فصل * أَلْمَعْنَى فِي شَتَانِ تَبَايُنِ الشَّيْئَيْنِ فِي بَعْضِ أَلْمَعْنَايِ
وَالْأَحْوَالِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَلْفَصَحَاءُ : شَتَانُ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَشَتَانُ مَا زَيْدٌ
وَعَمْرُو . وَقَالَ :**

شَتَانُ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ خِيَانِ أَخِي جَابِرٍ

وهذا كله تعسف^(١)

قوله : « والمعنى في شَتَان »

إذا قلت : (شَتَانُ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، فالمعنى (تَبَاعَدَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، وذلك أَنَّ أَحَدًا يَقُولُ
إِنْ بَيْنَهُمَا مَقَارِبَةٌ فِي خُصْلَةٍ مِنَ الْحِصَالِ كَالْكَرَمِ وَغَيْرِهِ ، فَتَقُولُ شَتَانُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، بِقَصْدِ
نَفْيِ الْمَقَارِبَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : (افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) وَهُوَ اسْمُ أَخْذٍ مِنْ تَرْكِيبِ مَا هُوَ
مَقَارِبٌ لِمَعْنَى التَّبَاعُدِ وَالْإِفْتِرَاقِ وَهُوَ يَقْتَضِي شَيْئَيْنِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَبَاعُدٍ ، وَالتَّبَاعُدُ لَا
يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، وَ (مَا) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : (شَتَانُ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو) زَائِدَةٌ .
قوله :

٣١٨ - شَتَانُ مَا يَوْمِي^(٢)

الضمير في كورها للناقة ، وَخِيَانُ : اسْمُ رَجُلٍ ، وَأَخِي جَابِرُ : عَطْفٌ بَيَانٌ . يَقُولُ : كُنَّا
نَشْرَبُ وَنَتَنَعَّمُ مَعَ أَخِي جَابِرٍ .

(١) الفقرة ابتداء من قوله : (إشارة إلى أنه لم ترد نسبة هذا القول) وانتهاء بقوله (وهذا كله تعسف) مقفولة مع شيء من التصرف من كتاب «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب ١ : ٥٠٢ .
(٢) هذا بعض بيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١٨٣ وتزييه السامع والخمسون من قصيدته له عندها
ستون بيتاً قالها في هجاء حلقمة بن علاثة ومدح عامر بن الطفيل في المناقرة التي جرت بينها وهي من السريع -
انظر ديوانه ص ١٧٥ - ١٨٣ والبيت بينهما :

شَتَانُ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا يَوْمُ خِيَانِ أَخِي جَابِرٍ

قال محقق ديوانه محمد محمد حسين في تفسيره - وإن لي فرق ظهرها ليوماً عبراً هو لشئ هولاً من يوم (خِيَانِ)
أخي جابر انظر ديوان الأعشى الكبير ص ١٨٢ والكور الرجل ، وموضع الشاهد به قول (شَتَانِ) حيث
استعمله بدون زيادة لفظ (بين) .

وَقَالَ :

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ
وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ :

لَشَتَانٌ مَا يَبْنَى الْيَزِيدِيُّ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَغَرُّ ابْنِ حَاتِمٍ

قوله :

٣١٩ - شَتَانٌ هَذَا (١)

أي هو في التَّعَمُّ ونحن في السَّفَرِ، و(في ظل الدوم) بالإضافة رواية أبي عبيدة^(٢) والدَّوْمُ : شجر المَقْل؛ والأصمعي يرويه (في الظِّلِّ الدوم) أي الدائم، وكان الأصمعي يقول: كذب ابن الحائك، يريد أبا عبيدة، أي دُوم في نَجْدٍ؟^(٣)

قوله :

٣٢٠ - لَشَتَانٌ مَا (٤)

(١) هذا بعض بيت للقطب بن زرارة بن عُدُس بن نجيم كما جاء في الخزانة ٦ : ٣٠٥ واللسان مادة (دوم) والبيت من الرجز وهو بتمامه :

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

والشاهد فيه كالذي قبله .

(٢) انظر رواية أبي عبيدة في الخزانة ٦ : ٣٠٦ .

(٣) انظر تحفة الأصمعي لأبي عبيدة في المتقضب ٤ : ٣٠٥ والخزانة ٦ : ٣٠٦ .

(٤) هذا بعض بيت من الطويل لربيعة الرُّفَيْي من قصيدة له في مدح يزيد بن حاتم المهلبى كما جاء في الأغاني ١٥ : ٣٨ وابن يعيش ٤ : ٣٧ ، ٦٨ والخزانة ٦ : ٢٨٧ ، والبيت الشاهد بتمامه :

لَشَتَانٌ مَا يَبْنَى الْيَزِيدِيُّ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَغَرُّ ابْنِ حَاتِمٍ

والشاهد فيه زيادة لفظ (ما) بعد شتان قال ابن يعيش : وكان الأصمعي ينكره ، ووجه إنكاره أن شتان يقتضي اسمين ، وما ههنا إن جعلتها موصولة كان ما بعدها اسماً واحداً بمنزلة شتان زيد ، وذلك لا يجوز ، ولذلك قالوا : لو قيل شتان زيد أو عمرو من غير ذكر اثنين لم يجوز ، لأن هـ أو هـ لأحد الشيتين . وإن جعلتها صلة لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلاً ، وقال قوم لا يبعد جواز ذلك ، لأنه إذا تباعد ما بينها فقد تباعدا ، وفارق كل واحد منها صاحبه فاعرفه . أ . هـ شرح ابن يعيش ٤ : ٦٩ .

... فَقَدْ أَبَاهُ الْأَصْمَعِيُّ ، وَلَمْ يَسْتَبْعِدْهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْقِيَاسِ .

الندى : العطاء ، وبعده :

فَهُمْ أَلْفَتَى الْقَيْسِيَّ إِنْلَافَ مَالِهِ وَهُمْ أَلْفَتَى الْأَزْدِيَّ جَمْعَ الدَّرَاهِمِ^(١)
فَلَا يَحْسَبُ التَّمَتُّامُ أَتَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنِّي فَضَلْتُ أَهْلَ الْكَارِمِ^(٢)
قوله : (فقد أباه الأصمعي)

لأنك إذا جعلت (ما) مزيدةً، (فين): منصوب على الظرف لا يصلح أن يقع فاعلاً (لشتان)، (وإن جعلته بمعنى الذي، فقد جعل فاعلاً شيئاً واحداً، وهي مقتضية لشيئين)^(٣)، ولم يستبعده السيراقي عن القياس، ووجهه أن يجعل (ما) فاعلاً، وكأن المعنى: شتان الذي من الأحوال، وهو مبني على الفتحة لما ذكرنا قبل، ولأنهم أتبعوا (فتحة نونه فتحة تائه، ولم يعتدوا بالالف حاضرة، أو لأن الألف بمنزلة الفتحة)^(٤) فأتبعوا فتحة النون الفتحة التي تليها.

وفي (هيهات، وشتان، وسرعان) مبالغة ليست في بُعد وافتراق وسرعة، لانا وإن كنا نفسر (هيهات) ببعد ونقول إنه اسم لذلك فإن فيه زيادة معنى ليست في بُعد، وهي أن المتكلم مخبر عن المقصود بأنه بعيد، لا على أن يعلم المخاطب مكان ذلك فحسب، بل يظهر له اعتقاده فيه واستبعاده له فكأنه بمنزلة أن يقال (بُعد جداً)^(٥) أو ما أبعد. وكذا (شتان) و (سرعان) فهما من جنس هذا المعنى الذي هو قوة اعتقاد المتكلم في ثبوت معنى الفعل الذي هما اسمان له، لأن العدول عن لفظ إلى (لفظ أبداً يكون للمبالغة)^(٦).

(١) هكذا رواية البيت في نسخة الأصل و ب و ع وهي على عكس المتنور الوارد في الأغاني ١٥ : ٣٨ والحزنة

٦ : ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، إذ الرواية هناك على النحو التالي :

فَهُمْ أَلْفَتَى الْأَزْدِيَّ إِنْلَافَ مَالِهِ وَهُمْ أَلْفَتَى الْقَيْسِيَّ جَمْعَ الدَّرَاهِمِ

(٢) الحزنة ٦ : ٢٨٨ . والتتام : المعجل بكلامه فلا يكاد يفهمك - اللسان (لم).

(٣) سقط من ب والثبت من الأصل و ع . (٤) سقط من الأصل و ع والثبت من ب .

(٥) في الأصل : بُعد جداً ، والثبت من ب و ع . (٦) في ب : لفظ يكون للمبالغة ، والثبت من الأصل و ع .

*** فصل * أَفْ يُفْتَحُ وَيُضْمُ وَيُكْسَرُ وَيُنُونُ فِي أَحْوَالِهِ وَتَلْحَقُ بِهِ النَّاءُ مُنُونًا فِي الْأَحْوَالِ .**

*** فصل * وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ : مَا يُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكِيرَةً ، وَعَلَامَةُ التَّنْكِيرِ لِحَاقِ التَّنْوِينِ كَقَوْلِكَ : إِيهِ وَإِيهِ**

قوله : « أَفْ »

قال ابن جني^(١) مَنْ ضَمَّهُ فإِتْبَاعًا لضمّة الهمزة ، ومن فتح هرب إلى الفتحة لِحَفَّتْهَا من ثقل التضعيف ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين .

ونظيره شُدُّ شُدُّ شُدُّ في الأمر من شَدَّ ، ومن نَوَّنَ أراد التنكير أي تَضَجَّرًا ومن لم يُنَوِّنْ أراد التعريف أي التَضَجُّرَ ، وإِنَّمَا يُبَيِّنُ لغنائه عن الجملة ، (وإنما لم يُبَيِّنْ على السكون لأدائه إلى التقاء الساكنين)^(٢) .

قوله : « إِيهِ »

أي حَدَّثَ الحديث . قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

٣٢١ - نَزَلْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَكَيْفَ يَتَكَلِّمُ الدُّبَارُ الْبَلَّاعِ^(٣)
أَي حَدَّثَ الحديثَ الَّذِي تُحَدِّثُنِي عَنْ أُمِّ سَالِمٍ .

(١) انظر رأي ابن جني في الخصائص ٣ : ٣٧ - ٣٨ . وانظر التصريف للملكي لابن جني ص ٧١ .

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٣) ديوانه ص ٣٥٦ من قصيدة طويلة له على بحر الطويل ، وانظر مجالس ثعلب ١ : ٢٢٨ والمتنضب ٣ : ١٧٩ والخزانة ٦ : ٢٠٨ قال ثعلب في مجالسه : فإنه ترك التنوين وبني على الوقف ومعناه إِيهِ حدثنا عَنْ أُمِّ سَالِمٍ . وقال ابن يعيش في شرحه ٤ : ٧٠ - ٧١ : (فإيه) من غير تنوين معرفة ومعناه الاستزادة قال ذو الرُّمَّة : وقفنا . . . البيت . لما أراد المعرفة لم يأت فيه بالتنوين . وقال ابن سيده في محصنه ١٤ : ٨١ : (وكان الأصمعي يخطيء ذا الرمة في هذا البيت ويزعم أن العرب لا تقول إلا وإِيهِ بالتنوين ، وجميع البصريين صوبوا ذا الرمة وقسموا (إيه) إلى معرفة ونكرة ، فالمعرفة (إيه) بلا تنوين ، والنكرة (لإيه) منونًا . وقالوا : خفي هذا الموضع على من عابه ، والقول فيه أن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال ، والنحويون أجازوه قياسًا ولا خلاف بينهم في قلة استعماله) أ . هـ وروايته في المواقع السابقة على النحو التالي :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَأْسُ تَكَلِّمِ الدُّبَارِ الْبَلَّاعِ

... وَصَّهِ، وَصَّهِ، وَمَهْ، وَمَهْ، وَغَاقٍ، وَغَاقٍ، وَأُفْ، وَأُفْ .
وَمَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةً نَحْوُ: بَلَّهْ وَآمِينَ، وَمَا أَلْزَمَ فِيهِ التَّنْكِيرُ كَلَيْهَا
فِي الْكَفِّ، وَوَيْهَا فِي الْإِغْرَاءِ، وَوَاهَا فِي التَّعَجُّبِ يُقَالُ: وََاهَا لَهُ مَا
أَطْيَبُهُ! ...

وإذا قلت إليه بالتونين فالمعنى : حَدَّثَ حَدِيثًا، وإذا فَتَحْتَ الهاءَ كَانَ نَهْيًا، فكانت
قلت حسبك فَاكْغُفْ، وإذا أردت التَّنْكِيرَ قلت : إِيَّاهُ بالتونين .

قوله : « وَصَّه ... »

إذا أردت التَّنْكِيرَ قلت صَّهْ بالتونين ، إِنَّمَا بُيِّنَ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ وَهُوَ الْأَمْرُ،
وَأَصْلُ الْبِنَاءِ السَّكُونُ، وَإِنَّمَا كُيِّسَ عِنْدَ التَّوْنِينَ لِأَنَّهُ آخِرُهُ سَاكِنٌ فَلَقَاهُ سَاكِنٌ آخَرُ وَهُوَ
التَّوْنِينَ فَالتَّقَى سَاكِنَانِ، فَجَبَّ التَّحْرِيكَ لِإِزَالَةِ التَّقَائِهِمَا، فَحَرَّكَ بِالْكَسْرِ لِلْأَصْلِ
المَعْرُوفِ، فَلَوْ عُدَّتْ إِلَى التَّعْرِيفِ عُدَّتْ إِلَى التَّسْكِينِ لِأَنَّهُ لَا مُوجِبَ لِلْحَرَكَةِ هُنَا .

قوله : « وَغَاقٍ ... »

أَيَّ صَوْتِ الْغُرَابِ هَذَا الصَّوْتِ، وَ (غَاقٍ) بِالتَّوْنِينَ أَيْ صَوْتِ صَوْتًا مِنَ
الْأَصْوَاتِ .

(قَوْلُهُ : « بَلَّهْ ... »)

أَيْ أَتْرُكُ^(١) .

قوله : « يُقَالُ وََاهَا لَهُ ... »

(وََاهَا) : صَوْتٌ يُخْرَجُ بِهِ الْمُتَعَجِّبُ مِنْ فِيهِ، أَيْ عَجَبًا لَهُ، وَاللَّامُ صَلَةٌ لِمُعْجَبًا،
وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْبَيَانِ كَقَوْلِكَ : وَيَحْ لَهْ أَيْ هَذَا لَهُ لَا لِغَيْرِهِ .

(١) سقط من ب والنسب من الأصل وع .

... وَمِنْهُ فِدَاءٌ لَهُ فَلَانٌ بِالْكَسْرِ وَالتَّنْوِينِ ، أَيُّ لِيْفِدَكَ قَالَ :
*** مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ ***

قال :

٣٢٢ - وَاهَاً لِرَبِّئَا نُمَّ وَاهَاً وَاهَاً يَا لَيْتَ عَيْنَيْهَا لَنَا وَفَاهَاً^(١)
 قوله : « فِدَاءٍ ... »

(لا بد في قولهم فداء لك من أن يقدر اسم فعل وإلا وجب نصبه وإذا جاء منصوباً كان مصدرًا ، وكان^(٢) الأصل في فداء أن يبنى على السكون إلا أنه حُرِّكَ لالتقاء الساكنين وحُرِّكَ إلى الكسر كما تحرك الأوامر الساكنة ، والتنونين فيه كالتنونين في صِهٍ وَمِهٍ .

قَالَ المصنف في قوله :

٣٢٣ - مَهْلًا فِدَاءٍ مَهْلًا فِدَاءٍ^(٣)

يجوز في (فداء) الحركات الثلاث ، فالرُّفْع على أنه خبر مقدَّم على المبتدأ وهو (الأقوام) ، والنَّصْب على أنه مصدر منصوبٌ بفعله وهو ليفدك الأقوام فداءً . تمامه :

..... وَمَا أَتَمَّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ
 وأما فداءً بالكسر والتنونين فهو اسم ليفدك فاعرفه .

(١) هذا الرجز نسب لأبي النجم العجلي في الصحاح (ووه) وكذلك في اللسان (ويه) وابن يعيش ٤ : ٧٢ وجاء في الحاشية أن قومًا ينسبونه لرؤبة بن المعجاج كما أورد صدره ثعلب في مجالسه ١ : ٢٢٨ من غير عزو . والشاهد فيه استعماله كلمة (واها) أسماء منكورا متونا .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) البيت بتمامه :

مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَتَمَّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

والبيت الشاهد ترتيبه الثاني والأربعون من قصيدة للناطقة الذبياني عدتها تسعة وأربعون بيتاً من البسيط قالها في مدح النعمان بن المنذر والشاهد فيه أن «فداء» مما التزم فيه التنكير من أسماء الأفعال كإيهاً في الكف وَتَيْهاً في الإغراء ، وَهَاهَاً في التعجب ، وقد جرى بالجر متوناً وبالرفع على أنه مبتدأ وبالنصب على أنه مصدر فيكون مقصوراً . وإنما بني على الكسر لوقوعه موقع ما أصله البناء وهو فعل الأمر ، لأنهم يريدون به الدعاء ، والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر والتنونين فيه للتنكير .

*** فصل * وَمِنْ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ دُونَكَ زَيْدًا أَنِي خُذْهُ، وَعِنْدَكَ عَمْرًا أَيِ الزَّمَةِ، وَحِذْرَكَ بَكْرًا، وَحِذَارِكَ، وَمَكَانَكَ، وَبُعْدَكَ إِذَا قُلْتَ تَأَخَّرَ أَوْ حَذَرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَهُ وَفَرَطَكَ وَأَمَامَكَ إِذَا حَذَرْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ شَيْئًا أَوْ أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَوَرَاءَكَ أَنِي أَنْظُرَ إِلَى خَلْفِكَ إِذَا بَصُرْتَهُ شَيْئًا .**

قوله : « وَمِنْ أَسْمَاءِ الْفِعْلِ دُونَكَ . . . »

هذا الفصل الذي أوله (دون) مشكل، فإنه مبني، وأن الفتحة في قولك : (جلستْ عِنْدَكَ) حركة إعرابية، وفي قولك : « عِنْدَكَ عمرا »^(١) بنائية، وكذلك البواقي، لكن إنما بُنِيَ هذه الأسماء على الفتحة لأنها حركتها حالة الإعراب، كما بُنِيَ (لا رجل) على الفتحة لكونها حركة لها إعرابية عند الإضافة نحو: (لا غلامَ رجلٍ كائنٌ عندنا)، وإن قلت لم وضعت هذه الكلمات موضع الأفعال؟ قلت: لأن بعضها مصادر وبعضها ظروف، والمصادر والظروف تقتضي الأفعال، فلاقتضائها إياها أقيمت مقامها فعندك عمرا، أَنِي خُذْهُ وَأَمْسِكْهُ وَلَا تَخْلَعْهُ.

و (حِذْرَكَ) و (حِذَارِكَ) : كلاهما بكسر الحاء، (أَيِ احْذَرِ)^(٢) غير أن الأول بسكون الذال، يقال : (حِذْرَكَ بكرا).

قوله : « تَأَخَّرَ وَحَذَرْتَهُ شَيْئًا خَلْفَهُ »

تفسيرُ (مَكَانَكَ وَبُعْدَكَ)، فقوله «تَأَخَّرَ» ينصرف إلى «مَكَانَكَ» أي تأخر عن مكانك الذي أنت فيه والزَمَ مكانك الأول، وحذرتَه شَيْئًا خَلْفَهُ ينصرف إلى بُعْدَكَ. وقد اختلف في أسماء الأفعال كلها. فأثبت قوم لها موضعاً من الإعراب ونفاه آخرون، لأن معناها معنى ما لا موضع له من الإعراب، ولذلك بنيت فلا يكون لها موضع من الإعراب^(٣).

(١) أي خذ عمرا، أو الزم عمرا.

(٢) سقط من ب والثبت من الأصل وع.

(٣) جاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ : ٢٨٤ - ٢٨٥ . ذهب كثير من المحررين منهم الأحسن إلى أنه

*** فصل *** وَمِنَ الْأَصْوَاتِ قَوْلُ الْمُتَدَمِّمِ وَالْمُتَعَجِّبِ وَيَقُولُ:
وَيَقُولُ مَا أَغْفَلُهُ!، وَيُقَالُ: وَيَقُولُ لِي...

وَحُجَّةُ الْفَرْقَةِ الْأُولَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ وَقَعَ مُرَكَّبًا فَلَا بَدَلَ لَهُ مِنْ إِعْرَابٍ إِمَّا ظَاهِرًا وَإِمَّا مَحَلًّا، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ عِلَّةِ الْبِنَاءِ لَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (مَنْ) فِي: «مَنْ جَاءَكَ؟» مَبْنِيٌّ وَلَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَمَوْضِعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا وَمَا بَعْدَهُ اسْمَانِ جُرِّدَا عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَيْسَنْدَ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ قَوْلُكَ: «أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ»، وَكَوْنُهُ وَاقِعًا مَوْضِعَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (يَقُومُ) لَمْ يَمْنَعْ الْإِعْرَابَ، فَكَذَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ .

قوله : « وَيَقَالُ : وَيُلْمُهُ »

يقول هذا من رأى رجلاً نادراً في الأحوال، أي العجب لأمره إذ وَلَدَتْهُ قاله المصنّف: فإن قلت لم لم يجعلُ (وَيْ) اسم فعلٍ مع أنه بمنزلة أتعجب؟ قلت: يحتمل أن يكون اسم فعل لما ذكرت، والظاهر أنه اسم صوت، لأن المتعجب يقول: (وَيْ) لا لقصد الإخبار بل كما يقول المتألم (آه)، وهذا السؤال وارد في كل ما يمكن أن يقدر اسماً لفعل كالألفاظ التي تقال للبهائم زجراً أو دعاء، وجوابه ما قلنا.

الأتري أن قول القائل عند إناخة البعير (نَحْ) أنه أمر بالإناخة فيكون اسماً لفعل غير أن الهائم لا تقصد العقلاء مخاطبتَهَا، لأنَّ الهائم لا تفهم المركبات، وإنما يقول القائل نَحْ عند إرادة إناخة البعير لعلمه أن العادة جرت بأنها إذا سمعها أناخ لا أنه يريد بذلك منه طلب الإناخة.

أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بضمير، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو «أقامت الزيدان» أ. هـ.

(الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ١ : ٥٥٠ - ٥٥٦ .

... وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَبِكَانَتْ لَأَيُّفَلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ .

... وَضَرَبَهُ فَمَا قَالَ حَسُّ وَلَا بَسُّ ، وَمِصْضٌ أَنْ يَتَمَطَّقَ بِشَفْتَيْهِ عِنْدَ رَدِّ

الْمُحْتَاجِ قَالَ :

قوله : « ومنه قوله تعالى : ﴿ وَبِكَانَتْ ﴾ »^(١) .

(وَيْي) : تعجب . ثُمَّ قَالَ : « كَانَتْ » أي يُشَبِّهُ أَمْرَهُمْ ، إِنْهُمْ لَا يَفْلَحُونَ ، وَالضَّمِيرُ فِي كَانَتْ : ضَمِيرُ الشَّانِ ، فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ جَازَ عَلَى اللَّهِ التَّعَجُّبَ ، وَالتَّعَجُّبُ اسْتِعْظَامُ الشَّيْءِ لَخُرُوجِهِ عَنْ عَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفَ سَبَبَهُ وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَامُ الْخَفِيَّاتِ ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَوَاتِ ؟

قُلْتَ : هَذَا مجاز ، والمعنى : إِنْهُمْ يَسْتَحِقُّونَ لِأَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُمْ .

و (وَيْي) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيُورِيهِ : مَفْصُولَةٌ عَنْ (كَانَ) فِي الْآيَةِ^(٢) .

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ (وَيْيَ) بِمَعْنَى وَبِلَكْ ، وَالْمَعْنَى : أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ .

قوله : « فَمَا قَالَ حَسُّ وَلَا بَسُّ »^(٣)

أَي لَمْ يَتَوَجَّعْ وَلَمْ يُصَوِّتْ . بُنِيَ عَلَى الْكُسْرِ ، لِثَلَاثَةِ يَوْهَمِ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ أَنَّهَا فَعْلَانُ مِنَ الْحَسِّ وَهُوَ الْقَتْلُ وَالْإِسْتِصَالُ ، وَمِنْ الْبَسِّ ، وَهُوَ الرِّفْقُ وَاللِّينُ ، وَالْعَلَّةُ فِي بِنَاءِ أَشْبَاهَهُمَا الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى الْأَمْرِ عَلَى الْكُسْرِ : هَذِهِ بَعِينُهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ «وَيْيَ كَانَتْ» وَالتَّيْسُ مِنْ ب وَع وَلِأَنَّهُ الْمَوَاقِفُ لِرَسْمِ الْمَصْحُفِ إِذْ جَاءَ رَسْمُهَا مَوْصُولَةً فِي سُرَّةِ الْفَصْرِ آيَةِ ٨٢ . وَقَالَ الزَّخَرِيُّ فِي الْكَشَافِ ٣ : ١٩٢ : (وَيْيَ) مَفْصُولَةٌ عَنْ كَانَتْ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ تَنْبِذُ عَلَى الْخَطِّ وَتَنْبِذُ

(٢) قَالَ سَيُورِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢ : ١٥٤ «وَسَلَّطَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ وَبِكَانَتْ لَأَيُّفَلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ وَحَسَّ قَوْلُهُ تَعَالَى جَدَّهُ : ﴿ وَبِكَانَتْ لَأَيُّفَلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ فَرَضَ أَنَّهَا (وَيْيَ) مَفْصُولَةٌ عَنْ (كَانَتْ) وَالْمَعْنَى وَفَعَّ عَلَى مَنْ هَظُمَ أَشْبَهُوا هَظُمُوا عَلَى مَنْ هَظُمَ لَوْ تَبَيَّنَ قَلِيلٌ لَمْ : لَمَّا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكُمْ هَكَذَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(٣) قَالَ صَالِحُ اللُّسَانِ فِي بَلَدِ (حَسْر) : (وَالْعَرَبُ تَقُولُ عِدَّةَ لَدَعَةٍ أَلَوْ وَطَرِجَ الْحَدُّ - حَسْرٌ سَرٌّ ، وَصَرَبٌ مَرٌّ قَالَ حَسٌّ وَلَا سَرٌّ بِالْخُرْ وَالْتَوَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْزُّ وَلَا يَتَوَّنُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ الْحَاءَ وَالْفَ - مَقْفُوزٌ - حَسٌّ وَلَا سَرٌّ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : حَسًّا وَلَا سَرًّا ، بِحِي التَّوَضُّعِ

*** سَأَلَتْهَا أَلَوْصَلَ فَقَالَتْ مِضٌّ ***

ومن أمثالهم : إِنَّ فِي مِضٍّ لَمَطَعًا . . .

قوله : « مِضٌّ . . . »^(١)

بُني على الكسر ليشاكل آخره أوله ، لأن الميم مكسورة ، وهي العلة في انكسار آخر ما هو من هذا الجنس . و (عَمَطَقَ) : ضَمَّ شَفَتَيْهِ عَقِيبَ الْأَكْلِ مع صوت يكون بينهما لذوق .

وآخر البيت :

وَحَرَكْتُ لِي رَأْسَهَا بِالنَّفْضِ^(٢) ٣٢٤ -

وَيُرْوَى : (سَأَلْتُ هَلْ وَصَلَ) ؟ . . . بكلمة هَلْ . ورواية الْمُفْصَلِ بدونها وهي كلمة تستعمل بمعنى لا ، وليست بجواب لقضاء حاجة ولا رَدُّهَا .

وَيُرْوَى : « فِي مِضٍّ لَسِيَمَى »^(٣) وهي من الوسم . والأصل وَسَمَى ، فَحُوِّلَتْ الْفَاءُ إِلَى الْعَيْنِ ، وَالْعَيْنُ إِلَى الْفَاءِ فَصَارَتْ سِوَمَى ثُمَّ صَارَتْ سِيَمَى ، فَهِيَ الْآنَ عِفْلَى . ومعنى المثل : إِنَّ فِي مِضٍّ لَعَلَامَةً دَرَكٍ ، يضرب عند الشك في ثبُل شيء^(٤) .

(١) مِضٌّ : كلمة يقال إذا أَمَرَ الرَّجُلُ بِحَقٍّ ، مِضٌّ يَأْهَذَا ، أَيِ قَدْ أَقَرَّتْ . اللسان (مض).

(٢) صدره : سَأَلَتْهَا أَلَوْصَلَ فَقَالَتْ مِضٌّ . اللسان : مضض وابن يعيش ٤ : ٧٨ من غير نسبة ، والنفض : التحريك

والمض في البيت قول المرء بطرف لسانه شبه لا . اللسان (مضض) والشاهد فيه استعمال (مض) وهي اسم صوت

بمعنى (لا) . والمعنى : سألهما الوصل فأشارت بطرف لسانها أن لا وصل .

(٣) كذا في النسخ وترسم أيضاً هكذا «لسيها» في اللسان باب (مضض) .

(٤) انظر مجمع الأمثال ١ : ٥١ وقد نقل صاحب الإقليد عبارة الميداني نفسها في معنى المثل .

... وَيَخِرُّ عِنْدَ الْإِعْجَابِ، وَأُخْتُ عِنْدَ التَّكْرُّهِ قَالَ :

* وَصَارَ وَضَلُ الْغَانِيَاتِ أَخَا * .

وَيُرَوَّى كَيْخًا، وَهَلَا زَجْرٌ لِلخَيْلِ، وَعَدَسٌ لِلْبَغْلِ، وَقَدْ سُمِّيَ بِهِ .

قوله : « وَيَخِرُّ ... »

وَيَخِرُّ بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ : كلمة إعجاب^(١).

قوله :

٣٢٥ - وَصَارَ

وقبله : لَا خَيْرَ فِي الشَّيْخِ إِذَا مَا اجْلَحَا^(٢)

أي إذا ما انحنى . والغانية : المرأة المستغنية بجهاها عن الزينة . أي لا خير فيه إذا ما انحنى من الكبر وكثرة وصل النساء الحسان .

قوله : « وَقَدْ سُمِّيَ ... »

معناه أن عَدَسَ وضع للزجر ثم قد استعمل علمًا للبغل كقوله :

٢٩٦ م - عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ^(٣)

كَأَنَّهُ قَالَ : يَا عَدَسُ مَا لِهَذَا الْمَلِكِ الَّذِي حَبَسَ صَاحِبَكَ أَمَارَةً . وكقوله :

(١) جاء في اللسان : « وَيَخِرُّ يَخِرُّ ، وَيَخِرُّ يَخِرُّ ، بِالتَّنْوِينِ ، وَيَخِرُّ يَخِرُّ : كَقَوْلِكَ غَافِي غَافِي وَنَحْوَهُ ، كُلُّ ذَلِكَ كَلِمَةٌ تَقَالُ

عِنْدَ تَعْظِيمِ الْإِنْسَانِ وَعِنْدَ التَّعَجُّبِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَعِنْدَ الْمَدْحِ وَالرِّضَا بِالشَّيْءِ . » (اللسان) (بخ) .

(٢) البيت ينظمه كما جاء في الخزانة ٦ : ٤٢٧ : وفي شرح ابن بعيش ٤ : ٧٩ .

وَأَتَيْتُ الرِّجْلَ فَكَانَتْ فُحَا وَصَارَ وَضَلُ الْغَانِيَاتِ أَخَا

وقد تابع ابن بعيش الزمخشري في نسبة إلى المعجاج ولم أجده في ديوانه وقبل في الخزانة ٦ : ٤٢٨ : إنه لأمرابه تذكر زوجها وكان هرمًا والشاهد فيه قوله « وَأَخَاهُ » وهو اسم فعل يقال عند التكره لكنه جمعه ما كالمصدر فأمره

(٣) في ب و ع : « إِذَا مَا جَحَى » والمثبت من الأصل . وجَحَى ، وَجَحَى ، وَأَجْلَحَ . إذا فتح مصدره في السجود - اللسان (جلخ) .

(٤) هذا بعض بيت نسب ابن بعيش إلى ابن مفرغ ٤ : ٧٩ وصاحب الخزانة ٦ : ٤١ . وقد مر أنما ص ٧١٩ والشاهد

فيه قوله (عدس) إذ جمعه علمًا للبغل .

... وَهَيْدَ بَفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا لِلْإِبِلِ . وَهَادٍ مِثْلُهُ ، وَيُقَالُ : أَتَاهُمْ فَمَا قَالُوا لَهُ هَيْدَ مَالِكَ إِذَا لَمْ يَسْأَلُوهُ عَنْ حَالِهِ .
... وَجَهٌ وَدَهُ مِثْلُهُ وَمِنْهُ إِلَّا دَهُ فَلَا دَهُ ، وَحَوْبٌ ، وَحَايٍ وَعَايٍ مِثْلُهُ ،
وَسَعٌ حَتْ لِلْإِبِلِ ...

٣٢٦ - إِذَا حَمَلْتُ بَرْزِي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبْسَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسَ^(١)
(مَا بِالْيَتَةِ) : أَفْصَحَ مِنْ : بَالَيْتُ بِهِ .

قوله : « وَهَيْدَ ... »
زجر للإبل ، يُبَيِّنُ عَلَى الْحَرَكَةِ إِذْ فِي بَنَائِهِ عَلَى السَّكُونِ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ ، وَعَلَى الْفَتْحَةِ لِحِفَّتِهَا ، وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ فِي نَظَائِرِهِ .
وقوله : « فَمَا قَالُوا لَهُ هَيْدَ مَالِكَ »
أي ما قالوا هذه اللفظة ، يعني ما زجره .

قوله : « وَدَهُ ... »
هذا من الأصوات التي اعتقبت عليها الحركة والسكون .
« إِلَّا دَهُ فَلَا دَهُ » ساكنة الهاء رواية ابن الأعرابي^(٢) ، والمشهور : (إِلَّا دَهُ فَلَا دَهُ) ، وهي كلمة فارسية^(٣) تفسيرها اضرب ، وأصله أَنَّ الموتور كان يلقي واتره ولا يتعرض له واتره^(٤) ، فقليل له ذلك .
والمعنى إذا لم تضربه ولم تتأثر به الآن فلا تضربه أبداً .
يضرب مثلاً في كل ما لا يقدم عليه الرجل وقد حان حينه ووجب إحدائه .
قوله : « وَحَوْبٌ ... »^(٥) .

(١) لم ينسبه صاحب اللسان في باب (عدس) ولا ابن يعيش في شرحه ٤ : ٧٩ والشاهد فيه قوله : (عدس) عَلِمَ للبلخ .
(٢) انظر رواية ابن الأعرابي في مجمع الأمثال ١ : ٤٥ - واللسان (دهده) .

(٣) قال الجوهري في الصحاح (دهده) وإني لأظنها فارسية : يقول : إنَّ لمْ تضربه الآن فلا تضربه أبداً .

(٤) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٥) يقال للبعير إذا زجر : حَوْبٌ ، وَحَوْبٌ ، وَخَابٌ - اللسان (حوب) .

... وَجَوْتُ دُعَاءَهَا إِلَى الشَّرْبِ، وَأَنْشَدَ قَوْلَهُ:

* دَعَاهُنَّ رِذْفِي فَأَرْعَوْنِي لِصَوْتِهِ كَمَا رُعْتُ بِالْجَوْتِ الظَّهَاءِ الصَّوَادِيَا *
بِالْفَتْحِ نَحْكِيًّا مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ...

بالحاء المهملة وهو زجر للإبل.

و (حائي) و (عائي) ^(١) بسكون الياء هكذا في النسخ، وفي نسخة بعض تلامذة المصنّف بكسر الياء فيهما، ولم يمتنع (اجتماع الساكنين) ^(٢) لحجز المدة التي في الألف بين الساكنين، إذ لم يُلْحَق فيهما الاجتماع كما لاح مع غير المدة فلم يُسْتَقَلَّ اجتماع الساكنين لذلك.

قوله: «وَجَوْتُ» ... ^(٣)

هو بفتح الجيم والتاء المثناة. وقوله:

٣٢٧- دَعَاهُنَّ (البيت) ^(٤)

أي دعا النساء رديفي فاجتمعن ورجعن عما كُنَّ عليه من الشغل كما لو دَعَوَتْ إِلَى الشَّرْبِ الإبل قَالَتْفَفْنَ وَتَضَامَنَّ للشرب،
وقوله: «كَمَا رُعْتُ»

أي أصبت روع الصوادي، أي أَسْعَرْتُ، وهذا كقولهم: «كنت في دار فلان فما راعني أن جاء فلان»، أي ما سَعَرْتُ، وحقيقته: أصابَ رَوْعِي. وقوله «بِالْجَوْتِ» يريد بالصوت الذي يقال له جَوْتُ، وقوله: «بِالْجَوْتِ» بالألف واللام مثل قوله:

(١) غاضى بالضمان عاهةً وَفِيمَا قَالَ لَهَا عَا، وَرَبَّهَا قَالُوا غَوَّ وَهَاتِي ... اللسان (جاء).

(٢) في ب: «التقاء الساكنين فيهما» والمثبت من الأصل وع.

(٣) جَوْتُ جَوْتُ: دهاء الإبل إلى الماء. اللسان (جوت).

(٤) البيت بتمامه:

دَعَاهُنَّ رِذْفِي فَأَرْعَوْنِي لِصَوْتِهِ كَمَا رُعْتُ بِالْجَوْتِ الظَّهَاءِ الصَّوَادِيَا

والبيت من الطويل لعريف الغواني، هوف بن معاوية بن هفة بن ثعلبة الخزاعة ٦ : ٣٨١، وأطر حاشية شرح ابن عيمش ٤ : ٨٢، والشاهد فيه: قوله (بالجوت) حيث دخلت أداة التعريف على اسم الصوت وهو (جوت) بالفتح محكما مع اللام كما قال الزمخشري في الفصل ص ١٦٦ كما ورد بالكسر مع اللام في اللسان (جوت)

..... وَجِئْ مِثْلُهُ ، وَحَلْ زَجْرُ النَّاقَةِ ، وَحَبْ مِنْ قَوْلِهِمْ لِلْجَمَلِ حَبْ
لَا مَشَبِيتَ ، وَهَدَعُ تَسْكِينُ لِصِفَارِ الْإِبِلِ ، وَدَوَّهْ دُعَاءُ لِلرُّبْعِ ، وَنَخَّ
مُشَدَّدَةٌ وَمُخَفَّفَةٌ صَوْتُ عِنْدَ إِنْآخَةِ الْبَعِيرِ . وَهِيخَ وَإِيخَ مِثْلُهُ ، وَهَسَّ وَهَجَّ ،
وَفَاعَ زَجْرُ لِلْغَنَمِ . وَيُسُّ دُعَاءُ لَهَا ، وَهَجَّ وَهَجَا ، خَسَّ لِلْكَلْبِ قَالَ :

٢١٨م - بِأَسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ^(١)
وذلك أن « ما » حكاية صوت ، كما أن « جَوَّت » كذلك ، ولم يمتنع هنالك دخول
اللام فكذا هنا .

قوله : « وَجِئْ مِثْلُهُ »

أي مثل جوت فهما دعاء للإبل إلى الشرب .

وَ (حَلْ)^(٢) وَ (حَبْ)^(٣) بفتح الحائين وسكون اللام والباء .

وَ (دَوَّهْ) بفتح وكسر الهاء^(٤) .

قوله : « وَنَخَّ » بالنون المفتوحة وإسكان الحاء وتشديدها^(٥) .

وَ (هِيخَ وَإِيخَ) بكسر الأول والآخر^(٦) .

(١) هذا بعض بيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٧١ من البسيط وهو بتيامه :

لَا يَنْفَعُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِأَسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ

وقد مر البيت آنفا فلا حاجة لشرحه - انظر ص ٦٨٥ ومحل الشاهد فيه قوله (باسم الماء) حيث أدخل أداة التعريف

على (ماما) الذي هو حكاية صوت الظبي ، فالألف واللام فيه زائدة لأنها لا تلتحق بهذا القبيل من غاق وصه

ونحوه .

(٢) خَلَّخْتُ بالناقة : إذا قَلْتُ لها حَلْ وهو زجر للناقة - وَخَوَّبَ زَجْرُ الْبَعِيرِ - الصَّحاح (حَلْ) .

(٣) خَبَجْتُ بِالْجَمَلِ جَبْجَاباً ، وَخَوَّبْتُ بِهِ تُخَوِّباً إِذَا قُلْتُ لَهُ : خَوَّبْ خَوَّبْ وهو زجر - اللسان (حَبْ) .

(٤) (دَوَّهْ) : دُعَاءُ لِلرُّبْعِ وَالرُّبْعُ الْفَصِيلُ يَنْتَجِ فِي الرَّبِيعِ وَهُوَ أَوَّلُ النَّجَاجِ . ابن يعيش ٤ : ٨٣ .

(٥) نَخَّ : صوت يُقَالُ عِنْدَ إِنْآخَةِ الْبَعِيرِ - ابن يعيش ٤ : ٨٣ وفي اللسان (نَخَ) نَخْنَخُ النَّاقَةَ فَتَنْخَنَخُ أَيِ أَبْرَكَتْهَا

فبركت .

(٦) هِيخَ وَإِيخَ : يُقَالُ لِإِنْآخَةِ الْبَعِيرِ - ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا هَجٍ فَتَبَرَّقَعْتُ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرَّقَعْتُ ضَبَّارًا

- (و هِسُّ) بكسر الهاء والسين^(١).
 (و هَجٌ) بفتح الهاء وسكون الجيم^(٢).
 (و فَاعٍ) بفتح الفاء وكسر العين^(٣).
 (و بُسُّ) بضم الباء الموحدة وسكون السين^(٤).
 (و هَجٌ) و (هَجًا) بفتح الهاء فيهما وتسكين الجيم في الأول كلاهما (خَسُّءٌ)^(٥)،
 وقيل: يقال للسباع كلها هَجٌ وهَجٌ وهَجٌ وهَجٌ إذا زَجَرُواها.

قوله :

٣٢٨ - سَفَرْتُ^(٦)

ضَبَّارٌ: اسم كلب، يقول: كَشَفْتُ لي وجهها لأعشقها فقلت لها هَجٍ هَجٍ أي
 استتري يا خنزيرة، فَتَبَرَّقَعْتُ لتكون في البرقع أحسن فَشَبَّهْتُها بالكلب، ويَعْدُه:
 فَخَرَجْتُ أَنْعَشُرُ في مَقَادِمِ جُبِّي لَوْلَا الْحَيَاءُ أَطَرْتُهَا إِخْضَارًا^(٧)

- (١) الهِسُّ: زجر الغنم، وَهَسٌ وَهَسٌ: زجر للشاة - اللسان (هس).
 (٢) هَجٌ هَجٌ، وَهَجٌ هَجٌ، وَهَجًا هَجًا: زجر للكلب - اللسان (هيج).
 (٣) في شرح ابن يعيش ٤ : ٨٤ : «وقالوا (فاع) والمشهور (فَع) فعل هذا تكون الألف إشباعاً من فتحة الفاء، يقال
 فَعَفَعُ بالغنم إذا قال لها فَع فَع ومنه راع فَعْفَاع - وانظر اللسان (ففعع).
 (٤) بُسُّ: صوت تدعى به الغنم وفيه بُسٌّ وَبَسٌّ - انظر ابن يعيش ٤ : ٨٤، واللسان (بس).
 (٥) خَسُّ الكلب: يَخْسُوهُ خَسًا وَخَسُوًا، وَأَخْسَأُ: طَرَفُهُ - والخَيْءُ: الطرد - اللسان (خسا).
 (٦) تمام الشاهد :

- سَفَرْتُ فَقُلْتُ لَهَا : هَجٍ ا فَتَبَرَّقَعْتُ فَذَكَرْتُ حِينَ تَبَرَّقَعْتُ ضَبَّارًا
 والبيت من الكامل نسه ابن يعيش في شرحه ٤ : ٨٤ للحرث بن الخزرج، والشاهد فيه قوله (هج) وهو صوت
 في زجر الكلب وقد نوته للتذكير.
 (٧) في النسخ أ التي هي الأصل وكذلك ب و ع (مقدام جني) وقد جاءت، روايته في حاشية المصنف ص ١٦٧
 (فردام جني) وكذلك في حاشية ابن يعيش ٤ : ٨٤ وكذلك في حاشية المحرطة ع.

... وَهَيْجَ صَوْتٍ يُصَوِّتُ بِهِ الْحَادِي ، وَحَجَّ وَعَهْ ، وَعِزَّ زَجْرٍ
لِلضَّانِ ، وَئِيءَ دَعَاءٍ لِلتَّيْسِ عِنْدَ السَّفَادِ ، وَدَجَّ صِيَّاحٍ بِالذَّجَاجَةِ ، وَسَأْ ،
وَتُسُوْ دَعَاءٍ لِلْحِمَارِ إِلَى الشَّرْبِ ، وَفِي الْمَثَلِ إِذَا وَقَفَ الْحِمَارُ عَلَى الرَّدْهَةِ
فَلَا تَقُلْ لَهُ سَأْ . وَجَاهِ زَجْرٍ لِلسَّبْعِ ، وَقُوسٌ دَعَاءٌ لِلْكَلْبِ .

قوله : « وَحَجَّ وَعَهْ »^(١)

كلاهما بفتح الأول وسكون الآخر .

و (دَجَّ) بفتح الأول وسكون الآخر^(٢) ، وكذا (سَأْ)^(٣) بفتح السين المهملة
وسكون الآخر . (و « عِزَّ »^(٤) بكسر الأول والآخر .

و « ئِيءَ »^(٥) بكسر الأول وسكون الآخر^(٦) ، أما (تُسُوْ)^(٧) : بضم التاء المثناة
والشين ، وسكون الآخر .

قوله : « وفي المثل . . . »^(٨)

(الرَّدْهَةُ) : مجتمع الماء ، أي لا تزجره على الماء ولا تدعُ إليه فإنه يشرب من غير
ذلك .

قوله : « وَقُوسٌ »

هو دُعَاءٌ لِلْكَلْبِ ، وقيل إذا خسأته قلت : قُوسٌ قُوسٌ ، وإذا دعوته قلت : قَيْسٌ
قَيْسٌ^(٩) .

(١) حَجَّ وَعَهْ : صوت يزجر به الضأن - ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٢) دَجَّ : دَجَّجَ بالدجاجة صاح بها فقال دَجَّ دَجَّ - اللسان (دجج) .

(٣) سَأْ : صوت يدعى به الحمار للشرب . ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٤) عِزَّ : زجر للضأن . ابن يعيش ٤ : ٨٤ . (٥) ئِيءَ : دعاء للتيس عند السَّفَادِ . ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٦) سَقَطَ مِنْ بٍ وَالْمَثْبُتِ مِنَ الْأَصْلِ وَع . (٧) تُسُوْ : صوت يدعى به الحمار للشرب . ابن يعيش ٤ : ٨٤ .

(٨) إشارة إلى قول الزمخشري : « وفي المثل إذا وقف الحمار على الردة فلا تقل له سَأْ وجَاهْ ، وهو مثل منصوب عليه في
جمع الأمثال للميداني ٢ : ٩٤ وهذا نصه : « قُرْبَ الْحِمَارِ مِنَ الرَّدْهَةِ لَا تَقُلْ لَهُ سَأْ » .

(٩) قال ابن منظور : والقوس أيضا زجر الكلب إذا خسأته قلت له : قُوسٌ قُوسٌ فإذا دعوته قلت له : قُسْ قُسْ .

اللسان (قوس) .

... وَطِيخٍ حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّاحِكِ .

وَعِيطُ صَوْتُ الْفَتَيَانِ إِذَا تَصَايَحُوا فِي اللَّعِبِ، وَشَيْبُ صَوْتُ مَشَاوِرِ
الْإِبِلِ عِنْدَ الشَّرْبِ، وَمَاءُ حِكَايَةُ بُغَامِ الظُّيَّةِ، وَغَاقٍ حِكَايَةُ صَوْتِ
الْغُرَابِ، وَطَاقٍ حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّرْبِ . .

قوله : « وَطِيخٍ »

بكسر الأول والأخر. قال الإمامُ فَضْلُ الْقُضَاةِ يَعْقُوبُ الْجَنْدِيُّ أَنشدني جَارُ اللَّهِ
وقت قراءتي عليه وبلوغي إلى قوله :

وَطِيخٍ^(١) حِكَايَةُ صَوْتِ الضَّاحِكِ - بِالْأَرْتَجَالِ - (وهو قوله)^(٢) :

٣٢٩ - بِطِيخَةٍ مِنْ أَطْيَبِ البَطِيخِ يَضْحَكُ مَنْ يَأْكُلُهَا بِطِيخٍ^(٣)
وروي بالطيخ باللام أيضا .

و (عِيطُ) بكسر الأول والأخر

و (غَاقٍ) و (طَاقٍ) بكسر القافين ، فإن قلت : لم لم يينوهما على الفتح ؟ قلت :
لثلا يلزم الالتباس ببناء الماضي ، فإن قلت البناء على الكسر أيضا مُلبس ببناء الأمر
من باب المفاعلة .

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٣) البيت من الرجز وموضع التمثيل به قوله (بطيخ) حيث استعمله أسبا لصوت الضحك .

(٤) عِيطُ مشتق من غَطَطَ وليس غِطَطَ : وهي حِكَايَةُ أصواتِ الْمُجَانِّ إِذَا قالوا : عِيطُ عِيطُ ، قال ابنُ بَيْمٍ في شرحه

٤ : ٨٥ : وقالوا (عِيطُ) ساكن الطاء وهو حِكَايَةُ صوتِ الصبيان إِذَا تصايحوا ، يقال عططت الغوم إِذَا تصايحوا ،

والمصدر العططة ولا أراه من لفظ عِيطُ ، إنما الفعل منه عِيطُوا ، ويجهز أن يكون الأصل في عِيطَ عط مثل حِرْ

وَيْرُ والباء حدثت عن إشباع كسرة العين كما قالوا في صَ : صَاءٌ فَشَعُوا فتحة الصاد فصلرت ألما فعل هذا

تكون العططة أ . هـ .

وَطَقَّ حِكَايَةُ صَوْتٍ وَقَعَ الْحِجَارَةُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ .
وَقَبَّ حِكَايَةُ وَقَعَ السَّيْفُ .

قلت : الالتباس فيما نحن فيه قصدي ، وفيما ذكرت اتفاقاً وكم بينهما من المسافة النازحة^(١)

و (طَقَّ) و (قَبَّ)^(٢) بسكون الآخر ، وقد نقل بعضهم فقال : قَبَّ ، فإن قلت ما علة بناء أسماء الأصوات ؟ قلت : عدم وجود العِلَّةِ المقتضية للإعراب ، وهو التركيب^(٣) لأنها موضوعة مفردة صوتاً ، إما لحكاية أو لغيرها على ما ذكر في المتن من معانيها^(٤) .

والدليل على ما ذكرت من أنَّ علة بنائها انتفاء التركيب : قول المصنف في المبتدأ والخبر : (لأنَّها لو جُرِّدا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن يُنْعَقَ بها غير معربة ، لأنَّ الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب)^(٥) ، ولو قلت : (عاقِ صَوْتُ الغراب) كان له موضع من الإعراب لوجود مقتضى الإعراب وهو التركيب .

(١) النازحة : البعيدة .

(٢) طَقَّ : حكاية وقع الحجاره بعضها على بعض وقب : حكاية صوت وقع السيف على الفريية . ابن يعيش

٤ : ٨٥ .

(٣) قصده بالتركيب : الإسناد .

(٤) في الأصل : لمعانيها ، والمثبت من ب و ع .

(٥) انظر الفصل ص ٢٤ .

٥ - * الظروف *

مِنْهَا الْغَايَاتُ وَهِيَ : قَبْلُ وَبَعْدُ وَفَوْقُ وَتَحْتُ وَأَمَامُ وَقَدَّامُ، وَوَرَاءُ، وَخَلْفُ، وَأَسْفَلُ، وَدُونُ، وَمِنْ عَلٍ، وَمِنْ الْغَايَاتِ : وَأَبْدَأُ بِهَذَا أَوَّلُ، وَقَدْ جَاءَ مَا لَيْسَ بِظَرْفٍ غَايَةً نَحْوُ : حَسْبُ، وَلَا غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَالَّذِي هُوَ حَدُّ الْكَلَامِ، وَأَصْلُهُ أَنْ يُنْطَقَ بَيْنَ مُضَافَاتٍ، فَلَمَّا اقْتَطَعَ عَنْهُنَّ مَا يُضْفَنُ إِلَيْهِ، وَسَكَتَ عَلَيْهِنَّ صِرْنَ حُدُودًا يُتَمَتَّى عِنْدَهَا فَلِذَلِكَ سُمِّيْنَ غَايَاتٍ. وَإِنَّمَا يُنَبِّئُنَا إِذَا نُوي فِيهِنَّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ . . .

(هذا بحث الظروف)^(١)

قوله : « وَلَا غَيْرُ »

اختلف فيه، فقال البصريون^(٢) : (لا غير) بضم الراء كقبل وبعد، وقال الزجاج : « لا غيرُ » برفع الراء والتنوين على تقدير : ليس فيه غيرُ. وقال الكوفيون : (لا غيرُ) بالفتح، مثل لا رَيْبَ.

قوله : « وَإِنَّمَا يُنَبِّئُنَا . . . »

علة البناء أن المضاف إليه لما اقتطع عن المضاف ونوي فيه الإضافة كان معنى الإضافة مقدراً فيه، والإضافة معنى من معاني الحروف، فيجري مجرى (أمس) في أنه لما ضُمِّن التعريف من غير أن يظهر حرفه إلى لفظه بُنِيَ لتضمينه معنى الحرف^(٣)،

(١) من حاشية ع . وفي ب « الظروف » .

(٢) هذه مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين فانظر رأي الفريقين فيها ص ٢٨٧ - ٢٩٣ من الإنصاف .

(٣) قال ابن يعيش حول هذا المعنى في شرحه ٤ : ٨٨ : قد تقدم القول أن المضاف إليه من تمام المضاف إذا كان معرفاً له فهو بمنزلة اللام من الرجل والقلام، فإذا حذف المضاف إليه مع إرادته كان ما بقي كـبعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب، وأما إذا حذف ولم ينو ثبوته ولا التعريف به كان المضاف تاماً فيعرب كـثائر التكرات نحو فرس وغلام فتقول : جئت قبلاً وبعداً.

وإذا أبرزت المضاف إليه فقلت: (قبل زيد) كان معنى الإضافة مفهوماً من لفظ المضاف إليه ولم يكن المضاف متضمناً لمعناها، كما أنك إذا قلت: (بالأمس)، لم يكن التعريف متضمناً فيه لظهور اللفظ الدال عليه.

وأما البناء على الحركة فلكونه عارضاً، وأما البناء على الضمّ فلأنّ المضاف إليه لما اقتطع صار كأنّ بعض الكلمة قد زال فظهر التقصان فبنوه على الضمّ جبراً للتقصان، لأنه أقوى الحركات، ولأنّ حالة بنائه مناسبة للضمّة، لأنها لم تكن له في حالة إعرابه، فكذا بني على الضمة وصارت الضمة علماً لهذا الحذف. فإذا قيل (من قبل) علّم أنّ المراد (من قبل ذلك).

فإن قلت ما الفرق بين قولك (جئتُك قبل) بالضمّ و (جئتُ قبلاً) بالتنوين؟ قلت الفرق أنك في الأول جعلت مجيئك واقعاً قبل الزمان (المشار إليه بذلك)^(١) في قولك: «قبل ذاك»، وفي الثاني جعلته واقعاً في زمان من الأزمنة المتقدّمة على هذا الزمان، وبين المعنيين فرق واضح فإن قلت ينبغي أن لا يجيء في نحو: «قبل» إلا البناء إذا قطع عنه المضاف إليه لما ذكرت من علة البناء، إذ القطع في الحالتين واحد، فمن أين وقعت المفارقة بين قولك: (جئتُك قبل) و (جئتُك قبلاً)؟.

قلت: لأنها إذا بُنيت كانت متضمّنة للمحذوف تَضُمُّن (أيّن) لحرف الاستفهام وإذا أعربت كان (المضاف)^(٢) إليه محذوفاً مراداً في نفسه لا على معنى أنّ شيئاً يتضمّنه (وتجري هي)^(٣) على أسلوب الظرف في قولك :

(خرجتُ يومَ الجمعة) في أنّ الحرف محذوف مرادّ في نفسه لا متضمّن له ، فلذا لم يُبن اليوم ، والذي اضطرنّا إلى ما ذكرنا من الفارق أن هذه الظروف جاءت في كلامهم على الوجهين ، فلزمنا أن نقدّر لكل وجه منها ما يليق به .

(١) في الأصل وع : «المشار إليه» والتبت من ب . (٢) ليس في الأصل، والتبت من ب وع

(٣) في ب وع : « وتجري هو » والتبت من الأصل وكلاهما جائز.

... وإن لم يُنَوَّ فالإِغْرَابُ كَقَوْلِهِ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ
وَقَدْ قَرِئَ : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ ، وَيُقَالُ : أَبْدَأُ بِهِ أَوَّلًا ،
وَجِئْتُهِ مِنْ عَلٍ .

وَفِي مَعْنَاهُ : مِنْ عَالٍ ، وَمِنْ مُعَالٍ ، وَمِنْ عَلَا ، وَيُقَالُ : جِئْتُهِ مِنْ عَلَوٍ ،
وَمِنْ عَلَوٍ ، وَمِنْ عَلَوٍ . . .

قَوْلُهُ :

٣٣٠ - فَسَاغَ (١)

يُقَالُ : (سَاغَ) لَهُ الطَّعَامُ سَوَّغًا وَمَسَاغًا ، وَ(الْفُرَات) : الْمَاءُ الْبَارِدُ الَّذِي يَكْسِرُ
الْعَطَشَ .

قَوْلُهُ : « وَيُقَالُ جِئْتُهِ مِنْ عَلٍ ... »

الْفَرْقُ بَيْنَ (عَلٍ) بِالضَّمِّ ، وَنَحْوِ : (قَبْلُ وَأَخَوَاتِهِ) إِذَا كُنَّ غَايَاتٍ ، أَنَّ الْإِضَافَةَ لَا
تُظْهِرُ مَعَهُ بَلْ إِنَّمَا تُظْهِرُ مَعَ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ .

أَلَا تَرَاكَ لَا تَقُولُ مِنْ عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ جِئْتُكَ مِنْ قَبْلِهِ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ مِنْ أَعْلَاهُ ، وَمِنْ
عَالِيهِ ، وَمِنْ مُعَالِيهِ .

قَوْلُهُ : « وَمِنْ عَلَا »

بِالْأَلْفِ غَيْرِ مَنْوَنٍ ، فَإِنْ قُلْتَ هَذَا فِي مَعْنَى الْغَايَةِ ، فَلَمْ لَمْ يَضْمُ؟ قُلْتَ : الْأَلْفُ

أَبْيَةُ لِلْحَرَكَةِ فَلَعَلَّهَا مَضْمُومَةُ الْمَحَلِّ .

(١) إشارة إلى استشهاد الزُّعْمَرِيِّ بِقَوْلِ يَزِيدَ بْنِ الصَّقِقِ :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وقد صحح المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد نسبه إلى يزيد بن الصقق نقلا عن أبي عبيدة وليس كما نسبته
العيني لعبد الله بن يعرب وذكر فيه رواية (بالماء الحميم) انظر شذور الذهب ص ١٠٤ - حاشية الشاهد ٤٧ وخزانة
الأدب ١ : ٢٩ والبيت من الوافر وموضع الشاهد فيه قوله (قبلا) حيث أعربه فنصبه لما حذف المضاف إليه منه
ولم ينوه .

... وَفِي مَعْنَى حَسْبُ بَجَلٌ قَالَ :

* رُدُّوْا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ *

قوله : « وَعَلَوْ »

عَلَوْ لَمْ تَكُنْ حَرَكَتُهُ إِعْرَابِيَّةً خَيْرُوا فِي بَنَائِهِ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ ، فَالْفَتْحُ لِلخَفَةِ وَالضَّمُّ عَلَى أَنَّهُ غَايَةٌ ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَصْلِ تَحْرِيكِ السَّاكِنِ .

قوله : « بَجَلْ »

قِيلَ الْأَوَّلَى أَنَّ يَذْكُرُ (بَجَلْ) فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ ، وَمَعْنَاهَا كِفَاكٌ ، وَلَيْسَ بِنَائِهَا لِقِطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ بَجَلْتُكَ بِإِسْكَانٍ لِأَمَّا لِلْبِنَاءِ ، بِخِلَافِ (حَسْبُ) فَهِيَ مَعْرَبَةٌ عِنْدَ الْإِضَافَةِ نَحْوَ (حَسْبُكَ الدَّرْهَمُ) ^(١) بِالرَّفْعِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ رَأَوْهَا مُوَافِقَةً لِحَسْبُ فِي الْمَعْنَى حَيْثُ قَالُوا : (بَجَلْتُكَ ، وَتَجَلِّي) ^(٢) ، كَمَا قَالُوا حَسْبُكَ وَحَسْبِي فَذَكَرُواهَا مَعَهَا .

قوله :

٣٣١ - رُدُّوْا عَلَيْنَا ^(٣)

وقبله :

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ

تَبْنِي آبِنَ عَفَانَ بِأَطْرَافِ الْأَسَلِ

رُدُّوْا (البيت)

فَقَالُوا فِي الْجَوَابِ : كَيْفَ نَرُدُّ شَيْخَكُمْ وَقَدْ قَحَلْ؟ أَيْ يَيْسُ . فَإِنْ قُلْتَ : يَقَالُ

(١) فِي ب : « حَسْبُكَ الدَّرَاهِمُ » وَالثَّبْتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَع : « بَجَلْتُكَ وَتَجَلِّي » وَالثَّبْتُ مِنْ ب وَنَقَلَ صَاحِبُ اللِّسَانِ عَنْ أَبِي عَمِيْدَ : يَقَالُ نَجَلْتُكَ دَرَاهِمًا ، وَتَجَلْتُكَ دَرَاهِمًا . اللِّسَانُ (بَجَلْ) .

(٣) تَمَامُهُ : نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ رُدُّوْا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ وَقَدْ نَسَبَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَائِنَةِ ٦ : ٢٥٠ لِبَعْضِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي يَوْمِ الْجَمَلِ ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ فِي بَدِ

(بَجَلْ) مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُ بَيْهَشٍ فِي شَرْحِ الْمَوْصُلِ ٤ : ٨٩ فِي حِينَ نَسَبِ الْمَرْزُوقِيِّ فِي شَرْحِ الْحِمَاةِ لِلْأَمْرِجِ الْمَعْنَى وَأَوْرَدَ الْمَقْطُوعَةَ الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتُ .

انْظُرْ شَرْحَ الْحِمَاةِ ١ : ٢٨٩ - ٢٩٢ . وَاللَّهُ أَحْلَمُ بِقَاتِلِهِ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ (بَجَلْ) حَيْثُ حَاءٌ بِمَعْنَى حَنْتُ

*** فصل * وَشَبَّهَ حَيْثُ بِالْغَايَاتِ مِنْ حَيْثُ مُلَازِمَتُهَا الْإِضَافَةَ،**
وَيُقَالُ: حَيْثُ، وَحَوْتُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ فِيهَا، وَقَدْ حَكَى الْكِسَائِيُّ حَيْثُ
بِالْكَسْرِ.

(بَحَلِي) بدون نون العِمَاد، مع أن في (بَحَلٍ) السكون اللازم كما في (قَدْ) وهم يقولون هنالك (قَدْني) بنون العِمَاد. قلت: اللام قريية المخرج من النون فلو جيء بالنون فلا يخلو من أن يجري بينها الإدغام أو لا يجري، ففي الأول: يلزم نَحْوُ اللَّام لإبقاء سكونها، وهذا خروج عن باب الحكمة، وفي الثاني (لزوم الإبعاد)^(١).

قوله: « وَشَبَّهَ حَيْثُ . . . »

شَبَّهَ (حَيْثُ) بِالْغَايَاتِ مِنْ حَيْثُ مُلَازِمَتُهَا لِلْإِضَافَةِ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقْصَدَ بِهَذَا التَّشْبِيهِ عِلَّةُ بَنَائِهَا لِعَدَمِ لَزُومِ الْبِنَاءِ مِنْ لَزُومِ الْإِضَافَةِ.

فإن قلت: لَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى جُمْلَةٍ فَنَبْنِي. قلت: على هذا لا تَبْقَى لِلتَّشْبِيهِ اسْتِقَامَةٌ، لِأَنَّ الْغَايَاتِ غَيْرُ مُضَافَةٍ إِلَى جُمْلَةٍ، وَلِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ (بِحَيْثُ)^(٢) مَذْكُورٌ، وَالْغَايَاتِ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِتَضَمَّنِهَا مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْحَذْفِ، فَثَبِتَ أَنَّ وَجْهَ التَّشْبِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِلْعِلَّةِ فِي الْبِنَاءِ. فَإِنْ قُصِدَ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلضَّمِّ فَمُسْتَقِيمٌ، غَيْرَ أَنَّهُ تَرَكَ الْأَهَمُّ وَهُوَ عِلَّةُ الْبِنَاءِ، وَعِلَّةُ بَنَائِهَا افْتِقَارُهَا إِلَى جُمْلَةٍ مَعَهَا، كَافْتِقَارِ الْحَرْفِ إِلَى آخَرٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ، وَعِلَّةُ افْتِقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ (مِنْ حَيْثُ)^(٣) إِنَّمَا مَوْضُوعَةٌ لِمَكَانٍ مَنْسُوبٍ إِلَى نَسَبَتِهِ، وَتِلْكَ النِّسْبَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ نِسْبَةَ الْجُلُوسِ إِلَى زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: «جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ»، لَمْ تَحْصُلْ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ.

(وَحَكِي فِي «حَيْثُ» الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَيْضًا، وَالضَّمُّ هُوَ الْأَشْبَعُ. وَوَجْهُ الْفَتْحِ الْفَرَارُ

(١) في ع: لزوم الأفعال وهو تحريف والمثبت من الأصل وب. والإبعاد: يعني البعد عن المعنى المقصود من الكلمة.

(٢) في ب (لحيت) والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب (من جهة) والمثبت من الأصل وع.

... وَلَا يُضَافُ إِلَى غَيْرِ الْجُمْلَةِ إِلَّا مَا رُويَ مِنْ قَوْلِهِ :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهَيْلٌ طَالِعًا *

أَيَّ مَكَانٍ سَهَيْلٌ .

وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بَيِّنًا عَجْزُهُ :

* حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمُ *

وَيَتَّصِلُ بِهِ (مَا) فَيَصِيرُ لِلْمُجَازَاةِ .

من ثقل الضم والكسر المضمومين إلى الياء، وامتناع بقاءه على السكون لالتقاء الساكنين. ووجه الكسر: الجريُّ على الأصل الممهد في تحريك الساكنين. وحكى البغداديون: حَوْتُ وَحَوْتُ بِالْفَتْحِ والضم. فوَاهُمَا بَدَلٌ مِنْ يَاحَيْثُ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ الْوَاوِ لَا يَكْثُرُ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ الْيَاءِ، وَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ الْيَاءِ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا^(١).

قوله : « إلى غير الجملة »

أما الإضافة فلأنه مبهم، فالإضافة لإزالة إبهامه، والإضافة إلى الجملة لما سبق الإيلاء إليه قبل.

قوله : « وَقَدْ »

أوله :

٣٣٢ - وَنَحْنُ سَقَيْنَا الْمَوْتَ بِالشَّامِ مَفْقِلًا وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ حَيْثُ (لِيَّ الْعَمَائِمِ)^(٢)

فالليُّ: مصدر لوى العِمَامَةَ على رأسه كَوَرَّهَا، ومعناه قد كان المعقل منكم في مكان ليَّ العِمَامِ، وهو الرأس، وكان القياس أن لا يُضَافَ إلى المفرد، إلا أن هذا القائل أجراه مجرى مكان فاستحسن إضافته إلى المفرد .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والمثبت من ب .

(٢) ما بين القوسين من ع فقط والبيت من الطويل : ولا يعرف له قائل . انظر شرح المصطلح ٤ ٩٢ ، وحرارة الألب

*** فصل * وَمِنْهَا مُنْذُ ، وَهِيَ إِذَا كَانَتْ أَسْمًا عَلَى مَعْنَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَوَّلُ الْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَيِ : أَوَّلِ الْمُدَّةِ الَّتِي أَنْتَفَتْ فِيهَا الرُّؤْيَةُ وَمَبْدُؤُهَا ذَلِكَ الْيَوْمُ .**
وَالثَّانِي : جَمِيعُ الْمُدَّةِ كَقَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ ، أَيِ مُدَّةِ أَنْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ الْيَوْمَانِ جَمِيعًا . . .

قوله : « ومنها . . . »

الضمير من منها راجع إلى الظروف ومنذ ومذ يكونان حرفين واسمين ، فالحرفية في نحو : « أنت عندنا منذ الليلة » والمعنى أنت استقررت عندنا ، (فمنذ) قد أوصل الاستقرار والكون إلى الليلة ، كـ (في) في قولك (أنت عندنا في الليلة) ، وإذا كانا اسمين رُفع ما بعدهما إذ ذاك على ضربين :

أحدهما أن يراد به أول المدَّة نحو : (ما رأيته مُنْذُ يَوْمِ الجمعة) ، على ما ذكر في المتن ، ولو قلت : (منذُ وقتٍ) لم يجوز لأن كلامك هذا لا يفيد إلا ما كان حاصلًا عند المخاطب ، إذ كل أحد يعلم أن ابتداء (المفارقة)^(١) كان في وقت ما ، وكذا لا يجوز (أنت عندنا منذ أسبوعٍ) بالرفع وإرادة أول المدَّة لعلم كلِّ أحد أن ابتداء الكون في أسبوعٍ ما ، بل اللازم أن تقول مُنْذُ الأسبوعِ الفلاني ، ولو قلت منذ أسبوعٍ بالرفع وأردت جميع المدَّة جاز ، وهو الضرب الثاني مما ذكرنا من الضربين .

فالحاصل أن المرفوع بعدهما له ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون نكرة ، والمراد أول المدَّة وآخرها^(٢) ، كـ (مُنْذُ يومان) .
 الثانية : أن يكون معرفة ، والمراد ما ذكرنا من جميع المدَّة نحو : لم أرك مُنْذُ المحرم
 «أي لم أرك في الشهر كله» وينبغي أن يقال هذا عند انسلاخ الشهر .

(١) في ب : (الخروج) والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر الإنصاف ١ : ٣٨٢ .

والثالثة : أن يراد أول المدّة نحو: (ما رأيته منذ يوم الجمعة) والجُرْ لا يَتَأَتَّى إلا في هذه الحالة . والفرق بين (الرفع والجس)^(١) في هذه الحالة أنك إذا قلت (ما رأيته)^(٢) منذ يوم الجمعة بالجر كان الكلام جملة واحدة ، بمنزلة قولك : (ما رأيته في يوم الجمعة) ، وحرف الجرّ يتعلق بما قبله تعلق (عمرو) بأكرمت في قولك : (أكرمت عمرا) ف (عمرا) ليس بجملة ، فكذا (منذ يوم الجمعة) . وإذا قلت : (منذ يوم الجمعة) بالرفع كان الكلام جملتين ، فقولك : (ما رأيته) : جملة فعلية ، وقولك : منذ يوم الجمعة جملة اسمية فمحل (منذ) مرفوع بالابتداء وما بعدها خبرها . وقولك : (ما رأيته منذ يوم الجمعة) معناه : ما رأيته ، وأول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة ، فتكون الرؤية واقعة في بعض يوم الجمعة دون البعض الآخر ، بخلاف قولك : (منذ يومان) ، إذ لا التباس هنالك للرؤية بجزء من أجزاء اليومين ، ومعناه : أمْدُ مُدَّة انقطاع الرؤية يومان ، وكذا الالتباس للرؤية بجزء من أجزاء اليوم في قولك : (ما رأيته منذ يوم الجمعة) بالرفع ، وإرادة جميع المدّة .

فإن قلت : قولهم : (منذ يومان) على ما فسّرتَ جملتان فما بالهم لم يجوزوا توسيط^(٣) العاطف بينهما نحو: ما رأيته ، وَمُنْذُ يومان كما يصنع كذلك في تفسيره وهو ما رأيته ، ومدة انتفاء الرؤية يومان؟ قلت : مجوّز العطف بين الشئين هو أن يكونا بين بين ، لا بمنزلة شيء واحد (لفرط الاتحاد بينهما)^(٤)

(١) في ب و ع : «الجر والرفع» والمثبت من الأصل .

(٢) ساقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

(٣) في ب : «توسطه» والمثبت من الأصل و ع .

(٤) سقط من ب والمثبت من الأصل و ع .

... وَمُنْذُ مَحْذُوفَةٌ مِنْهَا، وَقَالُوا هِيَ أَدْخَلُ فِي الْأَسْمِيَّةِ، وَإِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ بَعْدَهَا ضُمَّتْ رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا.

*** فصل *** وَمِنْهَا إِذْ لَمَّا مَضَى مِنَ الدَّهْرِ، وَإِذَا لَمَّا يُسْتَقْبَلُ مِنْهُ، وَهُمَا مُضَافَتَانِ أَبَدًا إِلَّا أَنْ إِذْ تُضَافُ إِلَى كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ وَأَخْتَهَا لَا تَضَافُ إِلَّا إِلَى الْفِعْلِيَّةِ، تَقُولُ: جِئْتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ، وَإِذَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِذَا زَيْدٌ يَقُومُ، وَقَدْ اسْتَقْبَحُوا: إِذْ زَيْدٌ قَامَ، وَتَقُولُ: إِذَا قَامَ زَيْدٌ، وَإِذَا يَقُومُ زَيْدٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ ...

كجملتي الشرط والجزاء، وكجملتي مانحن فيه من المسألة، ولا بمنزلة المتباينين المتغايرين^(١) بكون أحدهما أجنبيًّا عن الآخر، والدليل على شدة الاتحاد والامتزاج بين الجملتين فيما نحن فيه أن قولنا: (منذ يومان) لا يؤدي المعنى الذي يفهم من قولنا: (مدة انتفاء الرؤية يومان) إلا بعد سبق قولنا: (ما رأيته)، فلو ابتدأت بذلك لم يحجز، فعلم أن هذه الصورة بمنزلة جملة واحدة من حيث افتقار الإفادة إلى ذكرهما فيرتدع توسط العاطف بينهما. أما قولنا: (مدة انتفاء الرؤية يومان)، فكلام مستقل بنفسه، غير مفتقر في الإفادة إلى الأول، فيجوز توسط العاطف هنا.

قوله: « ردا إلى أصلها ... ».

هذا دليل أيضاً على أن أصل (مُذٌّ) مُنْذٌ، وبنائهما لأنها يجئان حرفين وليس في الحروف غير البناء، فلما بُنِيَ في الحرفية بنياً في الاسمية للاتحاد الصُّورِيِّ وبناء منذ على الضمِّ اتباعاً لآخره أوله، إذ لا حاجز بينها إلا حرف ساكن وهو حاجزٌ غيرُ حصين، كما صنعوا كذلك في فتح آخر (أَنَّ) (التي في)^(٢) قولك: بلغني أن زَيْدًا منطلقاً.

(١) في ب: «المتعاندِين» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «التي هي في» والمثبت من الأصل وع.

قوله : « ومنها إذ ... »

بُنِيَ (إذ) لتضمُّنه معنى الحرف فإنه مصوغ على معنى (في) لا يجوز إظهاره فقولك (جئتكَ إذ قام زيد)، بمنزلة جئتكَ في زمن قيام زيد. والوجه الثاني: أنَّ (إذ) يلزمه الإضافة إلى الجمل، حتى لا يتصور له معنى دونها فصار كالاسم الموصول، فبني كما بني ذلك.

قوله : « وَقَدْ آسْتَقْبَحُوا ... »

وجه القبح في (إذ زيد قام) أنَّ (إذ) يناسب (قام) في معنى الزمان فالفصل بينهما بما يخالفهما وهو الاسم قبيح، وإنما لم يستقبحوا (إذا زيد يقوم) لأن (يقوم) مضارع، وهو مشابه للاسم، والفصل هنا ليس كالفصل مع الماضي.

والوجه الثاني: في استقباحهم (إذ زَيْدٌ قام)، وعدم استقباحهم (إذ زيدٌ يقوم)، (أنك إذا قصدت في الأول إلى الفعلية)^(١)، فالوجه: قام زَيْدٌ، وإن قصدت إلى الاسمية فالوجه: (زيد قائم)، و(إذ) تدخل على الجملة الفعلية والاسمية، فلا حاجة إلى ذكر الماضي للدلالة على أن الحكم فيها مضى عند دخولها على الاسمية، لأن هذا الغرض معلوم من نفس (إذ) فلذا قبح (إذ زيدٌ قام) في موضع (إذ زيدٌ قائم)، ولا يلزم مثل هذا في (إذا زَيْدٌ يقوم)، لأنَّ (يقوم) مُفسَّر للمحذوف بعد إذا، والتقدير: (إذا يقوم زيد يقوم)، وليست الجملة وهي (زيد يقوم)، في «إذا زيد»^(٢) باسمية، فلا يقال الوجه زَيْدٌ قائمٌ.

قوله : « وفي إذا معنى المجازاة دون إذ ».

والفرق أنَّ (إذا) للاستقبال وفيه إبهام، فتناسب^(٣) المجازاة، إذ الشرط لا يكون إلا مستقبلا ومجهول الشأن لترده بين أن يكون وبين أن لا يكون و(إذ)^(٤): للماضي،

(١) في ب : « أنك إنَّ قصدت إلى الفعلية » والثبت من الأصل وع .

(٢) في ب : « إذا زيد يقوم » والثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : « ويناسب » والثبت من الأصل وع . (٤) انظر سبويه ٣ ٦٠

وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

* إِذَا الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ اَلْتَقَتْ *

اِرْتِفَاعُ اَلْاِسْمِ فِيهِ بِمُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وَفِي إِذَا مَعْنَى اَلْمَجَازَةِ دُونَ
إِذَا . إِلَّا إِذَا كُفَّتْ كَقَوْلِ اَلْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ :

وَالْمَاضِي مُسْتَقَرٌّ ثَابِتٌ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ وَفَرَسٍ فَلَا يَنَاسِبُهَا، وَلَمَّا ذَكَرْتُ مِنَ الْفَرْقِ
حَتَّصْتُ إِذَا بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ دُونَ (إِذَا) فَإِنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ أَيْضاً، وَ(إِذَا)
قَدْ يَكُونُ ظَرْفاً غَيْرَ مُتَضَمِّنٍ لِلشَّرْطِ كـ (إِذَا) فِي قَوْلِهِ «جَلَّ وَعِزَّ»: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا
يَقْشَى﴾^(١) إِذَا فِي تَقْدِيرِ الشَّرْطِ فَسَادُ الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْجُزْأَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ
مَذْكُوراً أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ، لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَلَا ذِكْرَ فِي الْآيَةِ لِشَيْءٍ يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ
جُزْأً، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَتْرُوكاً بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ لِدَلَالَةِ السَّابِقِ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ
إِذَا ذَاكَ إِلَّا عَلَى نَحْوِ إِذَا يَغْشَى أَقْسَمَ فَيَصِيرُ الْقِسْمُ مَعْلَقاً بِشَرْطٍ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى
هَذَا، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ (إِذَا) لِلشَّرْطِ، وَلَا يَجَازَى^(٢) بـ (إِذَا) إِلَّا فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ
كَبَيِّتِ الْكِتَابِ :

٣٣٣ - تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدْتُ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ^(٣)
لأنها موضوعة على ما يناسب التخصيص فهي في الاستقبال نظيرة (إِذَا) في الماضي

(١) سورة الليل آية ١ .

(٢) لا يجازى : لا يجوز .

(٣) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٧ وقد نسب سيبويه للفرزدق انظر ملحقات ديوانه ٢١٦، وانظر شرح
المفصل لابن يعيش ٧ : ٤٧، ومعنى البيت وهو من البسيط : إذا قعدت بغيري قبيلته عن درك المعالي فإن
قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار المتقدة والشاهد فيه : الجزم بإذا في ضرورة في الشعر حيث جزم
(تقد) وهذا من مواضع الجزم بـ (إِذَا) ضرورة في الشعر تشبيهاً بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها
من جواب . انظر سيبويه ٣ : ٦١ .

إِذَا مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

وإن اقتضت إحداهما بتردد وقوع ما بعدها، والأخرى بالاستقرار والاختيار أن لا يجرم بها.

أما إذا دخلت (ما) الكافة على (إذ) فإن (ما) هيأتها للمجازاة، لأن (ما) الكافة تورثها إيهاما.

وجه آخر في افتقار (إذ)، وكذا (حيث) في المجازاة بهما إلى (ما)^(١)، أن كلا من هاتين الكلمتين تضاف إلى الجمل، فاحتيج إلى كفها بـ (ما) لأن الأسماء المجازمة محمولة على (إن) في المجازاة، والفعل بعد (إن) غير مضاف إليه شيء، فيجب أن يكون الفعل بعد (إذا). و (حيث) أيضاً كذلك، ولا ذلك إلا بالكف بـ (ما). يوضحه أن (حيث) إذا أضيف إلى الجملة كانت الجملة في تقدير المصدر.

فقولك : (اجلس حيث يجلس زيد) معناه : اجلس في مكان جلوس زيد، والفعل إذا كان في معنى الاسم تعرى عن الخبرية نحو: (أن تقوم خير لك)، والمجازاة تستدعي الخبرية كقولك : (إن تخرج أخرج)، فثبت بها ذكرنا أن لا بد من أن لا يكون (حيث) عند طلب المجازاة مضافاً كـ (أين) في (أين تجلس أجلس) وعلى هذا سائر الأسماء المحمولة على (إن) في المجازاة، والتغيير في (إذ) أغلظ منه في (حيث)، من حيث إن (إذ) صُرف من الماضي إلى الاستقبال، لامتناع الجزاء بالماضي.

وقوله :

٣٣٤ - إِذَا مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ^(٢)

بمثلة إذ ما تدخل، وتغيير المعنى يقتضي التغيير في اللفظ فلزامه وما يدل على

(١) انظر سيبويه ٣ : ٥٦ .

(٢) البيت من البسيط وقد نسب سيبويه في الكتاب ٣ : ٥٧ للعباس بن مرداس وجاء عنده على الحر التالي .

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

وانظر البيت في شرح ابن عيسى ٤ : ٩٧ ، ٧ : ٤٦ والخروانة ٩ : ٢٩ .

وموضع الشاهد فيه قوله (إذا ما) حيث جازى بها بدليل وقرع الفاء في الجواب .

تَغَيَّرَ معناه، ولم يَتَغَيَّرَ المعنى في (حيثُ)، لأنه لم يكن يدلُّ على نوع من الأمكنة، فَصَرَّفَ عنه إلى غيره، على أنهم ذهبوا إلى أن صاحب الكتاب^(١) جَعَلَ (إِذْ) هذه ظرف مكان بمنزلة حيثُ، حتى كأنه قال: في أي مكان دَخَلْتُ على الرسول .

والذي حداهم على ذلك أن (إِذْ) للماضي، فلما وجدوا الفعل هنا للاستقبال، حملوه على المكان لثلا يكون قد قلب معنى الاسم .

وقوله : (حَقًّا عَلَيْكَ) : أي قَوْلًا حَقًّا . و (اَلْمَجْلِسُ) : أَهْلُ الْمَجْلِسِ كقوله :
 ٣٣٥ - وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كَلِيبُ الْمَجْلِسُ^(٢)

وفي بعض الشروح : أراد بالرسول النبي عليه السلام^(٣)، وقبله :
 يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الَّذِي تَهْوِي بِهِ وَجَنَاءُ مَجْمَرَةِ الْمَنَاسِمِ عِرْمَسُ^(٤)
 يقال : حافرٌ مَجْمَرٌ أي شديدٌ : و (العِرْمَسُ) : الصَّخْرَةُ، ويقال للناقة إذا كانت شديدة عِرْمَسٌ، تشبيهاً لها بالصخرة، وبعده :

يَا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطِيَّ وَمَنْ مَشَى فَوْقَ السَّرَابِ إِذَا تُعِدُّ الْأَنْفُسُ^(٥)
 وهذا البيت بتمامه مفعول القول في البيت الأول، والمعنى ظاهر .

و (إِذَا) إذا جَرَّدَ عن الشرط كَانَ متعلقاً (بمحذوف)^(٦)، والتقدير فيها سبق من

(١) الكتاب ٣ : ٥٨ .

(٢) صدره : أَوْفَى الْحَيَارِ مِنَ الْمَعَايِرِ كُلِّهَا

وهذا البيت من البسيط لمهلل بن ربيعة ذكره ثعلب في مجالسه ٢ : ٥٨٤ مطلع مقطوعة شعرية من عشرة أبيات في رثاء أخيه كليب وقد قتل يوم الذنائب على يد جساس بن مرة أخيه زوجته جليلة بنت مرة . انظر خبر مهلهل وكليب وهذه الحرب في الخزانة ٢ : ١٦٢ - ١٧٤ .

أما رواية صدره في ديوان (أخبار المراقبة) للسندوبي ص ٥٦ فهي : بُنْتُ أَنْ النَّارَ بَعْدَكَ أَوْقَدْتُ .

(٣) في ب : « صل الله عليه وسلم » والمثبت من الأصل وع .

(٤) الخزانة ٩ : ٣٠ .

(٥) انظر خزانة الأدب ٩ : ٣٠ وحاشية المفضل ج ٤ ص ٩٨ والبيت أول أبيات من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة تخين يخاطب بها النبي صل الله عليه وسلم، ويذكر بلاءه مع قومه في تلك الغزوة وغيرها من الغزوات، وعدتها ستة عشر بيتاً . (٦) في ب : « بمحذوف تقديره » والمثبت من الأصل وع .

... وَقَدْ تَقَعَانِ لِلْمُفَاجَأَةِ . .

الآية : «والليل حاصلًا في هذا الوقت» فهو إذاً في موضع الحال من الليل ، والعاملُ في الحال فعل القسم ، ولا يجوز أن يكون ظرفاً معمولاً لأنَّه إلى فساد المعنى ، (لأنَّ المعنى على هذا التقدير : أقسم في هذا الوقت بالليل ، وليس المعنى^(١)) على تقييد الْقَسَمِ بوقتٍ بل هو على الإطلاق ، وإذا كان متضمناً لمعنى الشرط ففي عامله اختلاف ، فمنهم من يقول : (العامل فيه شرطه)^(٢) ، ومنهم من يقول وهم الأكثرون جوابه .

فوجه هذا القول أن وضعه للوقت المعين المنسوب إلى نسبة حادث إلى شيء ولا تُحقق النسبة إلا بما بعده من الجملة المضاف هو إليها فيصير مضافاً إلى الشرط ، فلا يعمل المضاف إليه في المضاف لامتناع أن يكون الشيء عاملاً معمولاً من وجه واحد ، فثبت أن العامل هو الجواب . والحقُّ هو القول الأول ، ووجهه (ما)^(٣) تقرر من أن الشرط لا بد من وقوعه صدراً للكلام ، وبالإضافة يقع ذيلًا ، لأنَّ المضاف إليه بمنزلة الجزء الأخير من الكلمة ، وما ذكروه من كون (إذا) لوقت معين مسلم ، غير أن ذلك التعيين حاصل بذكر الفعل بعده ، كما يحصل في مثل قولك : (زماناً طلعت الشمس فيه) ، ولا يلزم من حصول التعيين فيه الإضافة ، فإذا انتفى ما ذكرناه من لزوم الإضافة انتفى فساد كون الشرط عاملاً ، ولا يقال : (قد لزم)^(٤) من كون الشرط عاملاً في (إذا) و (إذا) عامل فيه كون الشيء عاملاً ومعمولاً فلا ينتفي الفساد ، لأننا نقول تعدد الوجوه كتعدد أصحابها ، وقد تعدد هنا وجهها العاملين ف (إذا) عمل لتضمينه معنى (إن) . والشرط عمل فيه لكونه ظرفاً فالوجه الذي عمل فيها بعده غير الوجه الذي عمل ما بعده فيه .

قوله : « وقد تقعان للمفاجأة . . » .

- (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وع والتت مر ب (٣) سقطت من الأصل والتت مر ب وع
(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والتت مر ب وع (٤) في ب « فلهذا » والتت مر الأصل وع

... كَقَوْلِكَ : بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ إِذْ رَأَى عَمْرًا ، وَبَيْنَمَا نَحْنُ بِمَكَانٍ كَذَا إِذَا
فُلَانٌ قَدْ طَلَعَ عَلَيْنَا ، وَخَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ بِالْبَابِ ...

(إذا) المفاجأة هي الكائنة بمعنى الوقت ، الطالبة ناصباً لها وجملة تضاف إليها^(١) ،
(والعامل في «إذا» هذه معنى المفاجأة ، وهو عامل لا يظهر ، وقد استغنوا عن إظهاره
بقوة ما فيه من الدلالة ، والذي يدل على ذلك قولك : (خرجتُ فإذا زيد بالباب) ، إذ
لو كان العامل (خرجتُ) يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء ، وهو باطل)^(٢) ،
فتقدير قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ ﴾^(٣) ففاجأ موسى وقت تخيل جبالهم
وعصيتهم^(٤) .

وعن المرزوقي أنه قال : («إذا» التي)^(٥) للمفاجأة في قولك : (خرجت فإذا زيد)
ظرف مكان بدليل أن الكلام يتم بقولك : «فإذا زيد» كما تقول : (خرجت وبحضرتي
زيد)^(٦) .

قوله : «كقولك بينا زيد قائم» .

أي بين أوقات قيام زيد فاجأ رؤيته عمرا ، وإنما يُشبعون فتحة النون في بين^(٧) لذا
إضافتها إلى الجمل . لتبين إضافتها إلى الجمل ، وكذا (بينما) إنما يكفونها بـ «ما» لهذا
المعنى .

(١) هذا التعريف منقول بنصه عن الزحشري في الكشف ٢ : ٥٤٣ - ٥٤٤ .

(٢) ما بين القوسين من كلام ساقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٣) سورة طه آية ٦٦ .

(٤) هذه عبارة صاحب الكشف فقد قال : فتقدير قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ ﴾ ففاجأ موسى وقت تخيل سعي
جبالهم وعصيتهم وهذا تخيل . والمعنى على مفاجأته جبالهم وعصيتهم تخيلة إليه السعي - انظر الكشف ٢ : ٥٤٤

(٥) في الأصل (إذا الذي) وصوابه المثبت من ب و ع .

(٦) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣ : ١٢٠٤ تجد كلاماً قريباً من هذا حول «إذا» .

(٧) في ب : «لدى» والمثبت من الأصل .

قَالَ :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ
وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ لَا يَسْتَفْصِحُ إِلَّا طَرَحَهُمَا فِي جَوَابِ بَيْنَا وَبَيْنَا .

قوله :

٣٣٦ - «وَكُنْتُ أَرَى (١)

أَي أَظُنُّ ، (و «اللَّهُزْمَةُ» طرف الحلقوم) (٢) وقوله : «عبد القفا»

يعني أنه عبد ، فذكر البعض وأراد الكل ، و «إِذَا أَنَّهُ» : بِكسر الهمزة وفتحها لما
سيجيء في قسم الحروف .

قوله : «وكان الأصمعي ...» .

إذا كان (بيننا) و (بيننا) بدون (إذا) فالكلام لا يقع مخالفاً للأصل ، وإن كان معها
فإنه مخالف لذلك . بيانه : إذا كان بدونها فانتصاب (بيننا) على الظرف والعامل فيه
الفعل المذكور في جواب «بيننا» كما في قوله :

(١) هذا بعض بيت من الطويل لم يعزه سيبويه في كتابه ٣ : ١٤٤ ، ولا المبرد في المختضب ٢ : ٣٥ ولا ابن جني في

الخصائص ٢ : ٣٩٩ ، ولا ابن بيشر في شرحه ٤ : ٩٧ ، ٨ : ٦١ وهو شاهد عند هؤلاء جميعاً على جواز
الفتح والكسر في همزة إن الواقعة بعد إذا الفجائية . والبيت بتمامه هو :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

قال البغدادي في الخزانة ١٠ : ٢٦٦ وقوله (وَكُنْتُ أَرَى) بضم الهمزة بمعنى أظن متعلِّقٌ إلى ثلاثة مفاعيل

ثائب الفاعل وهو ضمير المتكلم ، وثانيها زيد وثالثها سيد . والشاهد فيه وقوع (إذا) بمعنى الفاعلة والمسمى

كنت أظن زيدا سيِّداً من السادات فإذا هو عبد .

(٢) ما بين القوسين ورد مكانه في ب : «وَاللَّهُزْمَتَانِ مَجْتَمِعُ اللَّحْمِ بَيْنَ الْمَاضِغِ وَالْأَذْنِ وَالْمُخَضِّغِ أَصُولُ الْمَحْيُورِ هـ

منبت الأضراس» . والمثبت في المتن من الأصل وع

وَأَنشُد :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

٣٣٧ - بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا (١)

والمعنى : أتانا وقت رَقْبَتِنَا، وهذا عما ليس فيه مخالفة أصل ، فأما إذا ذكر (إذا) فالمخالفة للأصل واقعة بانقلاب الظرف اللازم مرتفعاً، لأن التقدير إذ ذاك بين أوقات رقبتنا إياه، وقت إتيانه، (فإذا) مبتدأ و (بَيْنَ) خبره، أي : وقت إتيانه استقر بين أوقات رقبتنا إياه.

وقوله : « مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ »

من إضافة الصفة إلى المفعول، فكأنه قال : مُعَلَّقاً وَفُضَّةً فلذا نصب الزناد بالعطف على فضة على التقدير. (والوَفُضَّةُ) (٢) : جُعبَةُ السَّهَامِ، وأراد بها هنا شيئاً يُصنع مثل الخريطة. والجعبة تكون مع الفقراء والرعاة يجعلون فيها أزوادهم. و (الزَّناد) : الخشبة التي تقدح بها النار، فإن قلت : من المعلوم أن (بَيْنَ) لا يضاف من الأسماء إلا إلى ما يدل على أكثر من الواحد، أو إلى ما عطف عليه غيره بالواو، نحو: (المال بين القوم) و(المال بين زيد وعمرو) و(نحن نرقبه) في البيت جملة، فلا يكون (بَيْنَ) مضافاً إلى اسم دال على أكثر من واحد، ولا إلى ما عطف عليه غيره بالواو، فما وجه صحة هذه الإضافة؟ قلت : قد سقط هذا السؤال بقولنا في تفسير البيت (بين أوقات رقبتنا)، لأن ذلك على تقدير حذف ما أضيف إليه (بَيْنَ) وهو جمع والتقدير: بين أوقات نحن نرقبه أتانا، أي بين أوقات رَقْبَتِنَا إِيَّاهُ.

(١) هذا صدر بيت من الوافر نسبة سيبويه في الكتاب ١ : ١٧١ إلى رجل من قيس عيلان ولم يعزه ابن يعيش في شرحه ٤ : ٩٧ وعجزه:

مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ

والشاهد فيه استعمال (بَيْنَ) بغير (إِذ) وهو الأوضح، لأن إِذ إِذَا أُنْزِلَ بها وأضيفت إلى الجواب لم يحسن إعماله فيها قبله، وإنها أجاز ذلك من أجزائه لأجل أنه ظرف والظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.

(٢) انظر اللسان (وفض).

... وَأَمَثَالاً لَهُ، وَيُجَابُ الشَّرْطُ بِإِذَا كَمَا يُجَابُ بِالْفَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِإِنْ نَضَبَ لَهُمْ سَيْتُهُ لِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ...

والأوقات من أسماء الزمان وهي تضاف إلى الجمل نحو: (أَتَيْتَكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أمير، ثم حُذِفَ المضاف الذي هو أوقات وأقيم المضاف إليه وهو الجملة مقام ذلك المضاف.

قوله: «وأمثالاً له ...»

أي وأنشد أمثالاً له، وما يستشهد لمجيء (إِذَا) و(إِذَا) بَعْدَ (بَيْنَا وَبَيْنَا) قوله: ٣٣٨ - بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْكَشِيبِ ضُحَى إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلَةٍ^(١) قوله: «ويجاب الشرط بإذا ...»

لأنه حرف المفاجأة كما في قوله: (إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا)، وهو يدل على التعقيب الذي تدل عليه الفاء، (فإِذَا) بمنزلة قولك: (فبحضرتي)، لأنه ظرف مكان كحضرتي ومتضمن (لمعنى)^(٢) التعقيب الذي هو في الفاء، ولأن (إِذَا) يتعلق بما يجب وجوده من الشرط والجزاء، يقال: (أَتَيْتَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ، ولا يقال إِنْ احْمَرَّ^(٣)، لَأَنْ (إِنْ) لَمَّا يَتَرَدَّدُ

(١) قاله جميل بن منفر العلوي وترتبه الثامن من قصيدة له عدتها ثلاثة عشر بيتاً على بحر الخفيف ومطلوها:

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي مَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

وجاءت رواية البيت الشاهد في الديوان ص ٨٩:

بَيْنَمَا هُنَّ بِالْأَرَاكِ مَعًا ... أَمَا فِي الْخِزَانَةِ ١٠ : ٢١ فجاءت على النحو:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا إِذَا بَدَأَ رَاكِبٌ عَلَى جَمَلَةٍ

قال البغدادي في الخزانة ١٠ : ٢٤: (وقوله «بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ»، قال أبو حيد البكري (في معجم ما استعجم): (هو موضع بعرفة. روى مالك بن علقمة بن أبي علقمة عن أمه، أن عائشة أم المؤمنين كانت تنزل بعرفة بكرة، ثم تحولت إلى الأراك. فالأراك من مواقف عرفة من ناحية الشام، ونبرة من مواقف عرفة من ناحية البحر انتهى. وزعم العيني وبعه السيوطي، أن الأراك هنا هو الشجر المعروف) ... أ. هـ، والبيت من شواهد اس هشام في ما الزائدة قال الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٠ وقيل: ما زائدة و (بين) مضافة إلى الجملة وقيل زائدة (ويجوز) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة أي بين أوقات نحن بالأراك.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع. (٣) انظر سبويه ٣ : ٩٠

بين الوجود والعدم، ولذا قيل من قرأ قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(١) (إِنْ السَّمَاءُ) فَقَدْ زَلَّ إِلَى الْكُفْرِ لَأَنَّهُ جَعَلَ الْمَعْلُومَ كَالْمَجْهُولِ، وما أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي الطَّيِّبِ:
 ٣٣٩ - إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتْهُ وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا^(٢)

ألا تراه كيف ذكر (إذا) مع ما هو واجب، وهو إكرام الكريم، وذكر (إِنْ) (مع ما هو جائز)^(٣) وهو إكرام اللئيم فعلم أن (إذا) يستعمل فيما يجب وجوده، فهو إذن نظير الفاء في (إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ)، لأن معناه أَنَّ الإكرام آخِذٌ بِعَقَبِ الْإِتْيَانِ غير منفك عنه، واجبٌ وَجُودُهُ، فلهذا التناسب ساغ أن ينوب (إذا) مَنَابُ الْفَاءِ .

فإن قلت: لِمَ لَمْ يَجْزْ أَنْ تَقْدَّرَ الْفَاءُ قَبْلَ (إذا) على نحو: ﴿إِذَا هُمْ يَقْتُونُونَ﴾^(٤)؟ قلت: إنما لم يَجْزِ ذَلِكَ لِأَنَّ (إذا) لما أفاد ما أفاده صار تقدير الفاء قبله بمنزلة تقدير الفاء قبل الجواب المجزوم نحو: (إِنْ تَخْرُجْ فَاتَّخِذْ)، وذلك ممتنع لأنه بمنزلة الجمع بين فاهين لأن الجواب إذا جزم علم أنه تابع كما تعلم تابعيته بالفاء وإذا فالجمع بين اثنين من هذه الثلاثة بمنزلة الجمع بين الفاهين لا محالة. على أنا نقول: إضمار الفاء إنما يجيء في الضرورة كما في قوله:

٣٤٠ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٥)

(١) سورة الانفطار آية ١ .

(٢) انظر ديوان المتنبي ج ٢ : ١١ من قصيدة له في مدح سيف الدولة من الطويل ومطلعها :

لكل امرئ من ذفره ما تَعَوَّدَا وَعَادَاتُ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الطُّغْرُ فِي الْبَغْدَا

(٣) في الأصل : مع ما هو واجب وصوابه المثبت من ب و ع .

(٤) سورة الروم آية ٣٦ .

(٥) البيت من البسيط نُسِبَ فِي الْكِتَابِ ٣ : ٦٤ لِحَسَنَ بْنِ ثَابِتٍ واستشهد ببعضه في صفحة ٦٤ من الجزء نفسه

من غير نسبة وليس البيت في ديوان حسان، كما نسب المبرد في المقتضب ٢ : ٧٢ إلى عبد الرحمن بن حسان وكذلك

فعل البغدادي في الخزانة ٩ : ٥١ وقال: رواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري . والشاهد فيه قوله: (اللَّهُ

يَشْكُرُهَا) على أَنَّ الْفَاءَ الرَّابِطَةَ لَجَوَابِ الشَّرْطِ مَحْذُوقَةٌ ضَرُورَةً أَيْ : فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا . وقد ورد البيت في نوادر أبي =

*** فصل * وَمِنْهَا لَدَى ، وَالَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَهَا وَيَبْنِي عِنْدَ أَنْكَ تَقُولُ : عِنْدِي كَذَا لِمَا كَانَ فِي مَلِكِكَ حَضَرَكَ أَوْ غَابَ عَنْكَ ، وَلَدَى كَذَا لِمَا لَا يَتَجَاوَزُ حَضَرَكَ ، وَفِيهَا ثِنْيَانِي لُغَاتٍ : لَدَى ، وَلَدَنْ ، وَلَدَنْ ، وَلَدَنْ بِحَذْفِ نُونِهَا ، وَلَدَنْ ، وَلَدَنْ بِالْكَسْرِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَلَدَنْ وَلَدَنْ بِحَذْفِ نُونِهَا وَحُكْمُهَا أَنْ يُجَرَّ بِهَا عَلَى الْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ .**

أَيُّ : قَالَتْهُ ، وَلَا يَجِيءُ فِي حَالَةِ الْاِخْتِيَارِ ، وَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ إِذَا هُمْ يَنْقُطُونَ ﴾ (١) فَلَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ الضَّرُورَةِ . وَقَدْ جَاءَ بِدُونِ الْغَايَةِ كَمَا تَرَى فَعَلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرْتُ لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْبَأُ بِهِ .

قوله : « ثِنْيَانِي لُغَاتٍ »

الأولى : بِالْأَلْفِ ، الثَّانِيَةِ : بَفَتْحِ الدَّالِ وَسُكُونِ النُّونِ ، الثَّالِثَةِ : بِضَمِّ الدَّالِ وَسُكُونِ النُّونِ ، الرَّابِعَةِ : بِضَمِّ الدَّالِ ، الْخَامِسَةِ : بِفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الدَّالِ (وَبِالْنُّونِ الْمَكْسُورَةِ) (٢) ، السَّادِسَةِ : بِضَمِّ اللَّامِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَكَسْرِ النُّونِ ، السَّابِعَةِ : بِزَنْةٍ خَفِ ، الثَّامِنَةِ : بِزَنْةٍ قُلْ .

والأولى : كَأَنَّهَا هِيَ الْأَصْلُ ، لِأَنَّهَا أَوْسَعُ مَجَالًا ، وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا .

زيد ص ٣١ وذكر أن الأصمعي رواه على النحو التالي :

مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالْزُهْنُ يَشْكُرُهُ

وهكذا جاء في سر صناعة الإعراب لابن جني ص ٢٦٧ .

(١) سورة الروم آية ٣٦ .

(٢) في الأصل وب : « وبالنون » والثبت من ع . وهذا وجه جائز فيها لما حكاه صاحب اللسان من أبي علي قال :

« ولم يذكر أبو علي تحريك النون بكسر ولا فتح فبمن أسكن الدال ، قال : ويسمي أن تكون مكسورة قال : وكذا

حكاهما الخوفاً لَدَنْ ، ولم يذكر لَدَنْ التي حكاهما أبو علي ، والقياس يوجب أن تكون لَدَنْ ، ولَدَنْ على حد (لا يُلْمَعُ

أبو علي) . انظر اللسان (لَدَنْ) .

والثانية : كأنها منقلبة النون عن الألف الأولى كما يقلب التنوين ألفاً في الوقف نحو : رأيتُ زيداً بالألف .

والثالثة : كأنها مضمومة الدال بالنظر إلى أَنَّ الألف في (لدا) كأنها من الواو، لامتناع الإمالة فيها، فامتناعها يدل على أَنَّ الأَشْبَهَ أن تكون أَلْفُها منقلبة عن الواو، إذ لو كانت منقلبة عن الياء لما امتنعت فلما صارت أَلَف لدا إلى النون ناسب أن يضمَّ ما قبل النون، لأن النون بمنزلة الواو، لقيامها مقام الألف النازلة بمنزلة الواو.

والرابعة : خُفِّفَة من الثالثة، وإنما خففت بإسقاط نونها إجراءً لنونها مجرى التنوين، كما أجروها مجراها في قولهم : (لَدُنْ غُدُوَّةٌ) . فنصبوا (غُدُوَّةٌ) على طريق : (لي راقودٌ خلاً) .

والخامسة : مُحَفَّفَةٌ من الثالثة بإسكان الدال كما يُقال في عَضِدٍ بِضَمِّ الضَّادِ، وَعَضِدٍ بسكونها .

والسادسة : مُحَفَّفَةٌ من الثالثة لكن بإسكان الدال، ونقل ضمتها إلى اللام .

والأخيرتان : مُحَفَّفَتَانِ مِنْ لَدُنٍ وَلَدُنٍ .

... وَقَدْ نَصَبَ الْعَرَبُ بِهَا غُدُوَّةَ خَاصَّةٍ قَالَ :

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى أَلَاذٍ بِخُفْئِهَا بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصُ
تَشْبِيهَا لِنُوتِهَا بِالتَّنْوِينِ لَمَّا رَأَوْهَا تَنْزَعُ عَنْهَا وَتَثْبُتُ .

* فصل * وَمِنْهَا الْآنَ وَهُوَ لِلزَّمَانِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ
وَقَدْ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ أَخَوَاتِهَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَهِيَ عِلَّةُ بَنَائِهَا ...

قوله :

٣٤١ - لَدُنْ غُدُوَّةٌ^(١)

أَلَاذٍ : أَعَادَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ، وَالْقَالِصُ : مِنَ قَلَصَ الظِّلُّ ، ارْتَفَعَ ، أُنِي : سَارَتْ
مِنَ الْغَدَاةِ إِلَى الظَّهِيرِ .

قوله : « تَشْبِيهَا لِنُوتِهَا »

اخْتَصَّ (غُدُوَّةً) بِالْإِنْتِصَابِ فِي هَذَا الْمَقَامِ لِكُونِهَا أَكْثَرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، أَلَا تَرَاهُمْ
يَقُولُونَ : (غُدُوَّةُ الْبَيْنِ) (وَعَدَاةُ الْبَيْنِ) ، وَلَا يَقَالُ (سُحْرَةُ الْبَيْنِ) ، (وَلَا بُكْرَةُ الْبَيْنِ) ،
(وَلَا صَبَاحُ الْبَيْنِ) .

قوله : « وَهُوَ الزَّمَانُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ » .

وَهُوَ آخِرُ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَأَوَّلُ مَا يَأْتِي مِنْهُ .

قوله : « وَهِيَ عِلَّةُ بَنَائِهَا »

لأنها لما خالفت أخواتها من الأسماء العربية خالفتها في الحكم أيضاً ، فحرمت

الإعراب .

(١) هذا بعض بيت من الطويل تدلوه كثير من النحلة من غير غزو لفظ وهو شبهه كما حده في شرح ابن
بنيش ١ : ١٠٠ :

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى الْآنَ بِخُفْئِهَا بَقِيَّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصُ

والشاهد فيه انتصاب (غُدُوَّةٍ) بـ (لَدُنْ) والمسمى : « مَا زَالَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ تَسِيرُ مِنْ قُلِّ ظِلِّهِ الشَّمْسِ حَتَّى لَمَعَتْ
الظِّلُّ بِخُفْئِهَا وَاجْتَمَعَ حَوْلَهُ يَرِيدُ إِلَى وَقْتِ الْإِسْتِزَاءِ فَإِنَّهُ إِذَا كَلَفَ وَقْتُ الْإِسْتِزَاءِ لَا يَزِلُّ لِلْعِلَّةِ ظِلٌّ إِلَّا مَا يَرَى حَوْلَ
خُفْئِهَا كَقَدْرِ نِصْفِ أَمْلَةٍ » كَذَا رَوَدَ هَذَا الشَّرْحُ فِي حَاشِيَةِ الْمَصْلُوحِ لِلْمَعْنَى مِنْ ١٣٣

وقال بعض المحققين من المتأخرين: لا يقال: إِنَّ الألف واللام فيه للتعريف، إذ ليس هو (آن)^(١) دخلت عليه الألف واللام، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف واللام^(٢) وليس حكم لام التعريف ذلك، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدّر، وهو تضمّنه معنى لام التعريف.

ثم قال: وهو معنى كلامه في قوله: وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام وهي علة بنائها، فلما التقى ساكنان في آخره بني على الفتح ليكون على ما يستحقه الظرف من النصب.

وقيل: هو فعل دخل عليه الألف واللام للتعريف^(٣)، ثم ترك على بنائه كما قالوا: «نُهِيَ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ»^(٤)، وهذا باطل، لأنه إن كان فعلا فلا يَحُلُّوْمن أن يكون معه فاعل أو لا يكون. فإن كان، كان جملة وهي ممتنعة من الألف واللام، وإن لم يكن يلزم أن يجري بوجوه الإعراب. ألا ترى إلى قولهم: (نُهِيَ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ) بالجرّ وإلى قولهم: (إِنَّمَا الدُّنْيَا قِيلٌ وَقَالَ) بالرفع، وإلى قولهم: (لَا يَعْرِفُ الْقِيلَ وَلَا الْقَالَ) بالنصب.

فإن قلت: ما الفرق بين الآن والأنف؟ قلت: إِنَّ (الآن) هو الزمان الذي أنت فيه، والأنف هو الساعة التي قبل ساعتك التي أنت فيها، واشتقاقه من الأنف لتقدمه الوقت الحاضر، كأنه بمعنى المتقدّم ومنه آئِفَةُ الصَّبَى لأَوَّلِهِ.

(١) القول في علة بناء (الآن) مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين - انظر الإنصاف ص ٥٢٠ - ٥٢٤.

(٢) هذا الرأي رفعه صاحب الإنصاف في صفحة ٥٢٣ للمبرّد.

(٣) هذا رأي الكوفيين إذ جعلوا الألف واللام داخلة على فعل ماض وهو (آن يَتَيْنُ) أي حان - الإنصاف ص ٥٢٠.

(٤) انظر الحديث (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال...) في صحيح البخاري اعتصام ٣، رفاق

٢٢، زكاة ٥٣، أدب ٦، وباب الأفضية ١٠، ١١، ١٣، ١٤.

... وَمَتَى وَأَيْنَ وَهَمَّا يَتَضَمَّنَانِ مَعْنَى الاستِفْهَامِ وَمَعْنَى الشرْطِ تَقُولُ :
 مَتَى كَانَ ذَاكَ ، وَمَتَى يَكُونُ ، وَمَتَى تَأْتِي أُكْرِمُكَ ، وَأَيْنَ كُنْتَ وَأَيْنَ تَجْلِسُ
 أَجْلِسُ ، وَيَتَّصِلُ بِهِمَا مَا الْمَزِيدَةُ فَتَزِيدُهُمَا إِنِّهَمَا ...

قوله : « وهما يتضمنان معنى الاستفهام »

كانه أريد أن يقال : أيوم الجمعة كان ذاك أم يوم السبت ، أم يوم الأحد ، إلى ما يطول جدا ، فَأَيُّ بِ (مَتَى) للإيجاز فاشتمل على الأزمنة كلها وهو معنى قوله : (مَتَى) للوقت المبهم ، وكذا الكلام في (أَيْنَ) ، فكأنه أريد أن يقال : أفي الدار كنت أم في المسجد أم في السوق أم بالبصرة إلى ما يطول جدا ، فَأَيُّ بِشَيْءٍ يشتمل على الأماكن كُلِّهَا وهو (أَيْنَ) فلما اشتمل على الأماكن كلها اشتمل على المكان الذي جهله السائل . ونظيرتهما (كيف) في الأحوال .

وَلَمَّا فِي (مَتَى) (وَأَيْنَ) من العموم جُعِلَا نائِبَتَيْنِ عَنْ (إِنْ) في الشرط إذ كان اللازم في قولك : (مَتَى تَأْتِي أُكْرِمُكَ) أَنْ تَقُولَ : (إِنْ تَأْتِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ أُكْرِمُكَ) ، (وَإِنْ تَأْتِي يَوْمَ السَّبْتِ أُكْرِمُكَ) إِلَى حَدِّ فِيهِ مِنَ الإطالة مَا شِئْتَ وَمِنَ الإِبْرَامِ مَا شِئْتَ ، فَجِيءَ بِـ (مَتَى) فَحَصَلَ الْغَرَضُ وَوَقَعَ الْإِحْتِرَازُ^(١) مِنَ التَّيَرَمِ وَالْغَرَضُ وَعَلَى هَذَا (أَيْنَ) فِي الْأَمْكَنَةِ .

قوله : « فَتَزِيدُهُمَا إِنِّهَمَا ... »

أي في الزمان والمكان .

(١) في ب : الاحتراز والثبت من الأصل وع .

... وَالْفَصْلُ بَيْنَ «مَتَى وَإِذَا» أَنَّ مَتَى لِلْوَقْتِ الْمُبْهَمِ ، وَإِذَا لِلْمَعْنَى ،
وَأَيَّانَ بِمَعْنَى مَتَى إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا . وَلَمَّا فِي قَوْلِكَ : لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ بِمَعْنَى
حِينَ ، وَأَمْسٍ وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى لَامِ التَّعْرِيفِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ عِنْدَ
الْحِجَازِيِّينَ ، وَيُنَوِّمُ يُعْرِبُونَهَا وَيَمْنَعُونَهَا الصَّرْفَ فَيَقُولُونَ : ذَهَبَ أَمْسٍ
بِمَا فِيهِ ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسٍ ، وَقَالَ :
لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَسَا

قوله : « وَأَيَّانَ . . . »

بفتح الهمزة وكسرها لغة . وقيل : أصله أَيَّ أَوَانٍ ، فصار بعد حذف همزة أَوَانٍ
وحذف الياء الثانية وقلب الواو ياءً والإدغام إلى أَيَّانَ .
ولا يُقَالُ إنه مأخوذ من لفظة (أَيِّنْ) ، لأنَّ (أَيِّنْ) مكان ، وَأَيَّانَ زمان فيمتنع أخذه
منها .

قوله : « وَلَمَّا . . . »

علة بنائها أنها شُبِّهَتْ بِـ (لَمَّا) الْجَازِمَةِ ، كَمَا شُبِّهَتْ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ بِالاسْتِفْهَامِيَّةِ
فَبُنِيَتْ ، وَلأنَّهَا لَزِمَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ كـ (إِذَا) .
(وحيثُ) : فائدتها أن الفعل الذي هو ناصبها قد تعلَّق بعقب الفعل الذي هي
خافضته بالإضافة من غير تَرْيُّثٍ وَتَوَقُّفٍ ، فكأنها وقعا معاً دفعةً ، وإذا أقحمت (إِنَّ)
بعدها أَكَّدَتْ هذا المعنى .

قوله : « وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ . . . »

الشاهد على تَضَمُّنِ (أَمْسٍ) معنى اللام وَصَفُّهُمَ إِيَّاهُ بِالْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ فِي قَوْلِهِم
(لَقَيْتُهُ أَمْسٍ الْأَحْدَثِ) فَصَارَ كـ (مَنْ) وَ (كَمْ) الْاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ فِي أَنَّهُمَا بَنِيَتَا لِتَضَمُّنِ
مَعْنَى هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَمَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَضَمُّنِهَا مَعْنَى اللَّامِ قَوْلُكَ : «إِنَّ أَمْسَكَ
قَدْ مَضَى» بِالنَّصْبِ ، وَ (مَضَى الْأَمْسُ) بِالرَّفْعِ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ وَاللَّامَ لَا تَجَامَعَانِ اللَّامَ ،

... وَقَطُّ وَعَوْضٌ وَهُمَا لِرِمَايِ الْمَضِيِّ وَالْإِسْتِقْبَالِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِغْرَاقِ
تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ، وَلَا أَفْعَلُهُ عَوْضٌ وَلَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ
النَّقْيِ ...

فيلزم من مجيئهما ذهابها فلما عاد الإعراب عند ظهور اللام إلى لفظه وعند زوال معناها
بالإضافة دلّتا على أنّ بناءه كان للتضمين، وبنائه على الحركة لثلاث يلتقي ساكنان وعلى
الكسرة للأصل المشهور.

وعن الكسائي^(١) أنه قال: سُمِّيَ بِأَمْسٍ الذي هو أمرٌ من أَمَسَ.
قَوْلُهُ: «وَقَطُّ وَعَوْضٌ» ...

بُيِّنَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ وَهُوَ لَامُ التَّعْرِيفِ، لَأَنَّ مَعْنَاهُمَا اسْتِغْرَاقَ الزَّمَانِ غَيْرَ أَنَّ
زَمَانَ (قَطُّ) مَاضٍ، وَزَمَانَ (عَوْضٌ) مُسْتَقْبَلٌ.

أو لتضمنها معنى المضاف إليه لأنها بمعنى زمن الماضي وزمن المستقبل.

ويرد على (عَوْضٌ) قولهم (أبدا) فإنه موضوع للزمان المستقبل وهو معرب، وجوابه
أن (أبدا) يدخله لام التعريف، فلو كان متضمناً لها لامتنع دخولها عليه، كما امتنع
إظهار الهمزة في (مَتَى وكيف).

وبناء (قَطُّ) على الضم للمبالغة، لأن قوة اللفظ لقوة المعنى، كما أن زيادة اللفظ
لزيادة المعنى. والضمّة أقوى الحركات ولذا جاء (قَطُّ) بِضَمَّتَيْنِ أيضاً، وقيل: ضمة
القاف لضمة الطاء بطريقة الإتياع، فإن قلّت: ما ذكرت من طلب المبالغة مُحَقِّقٌ
في (عَوْضٌ)، فما بالهم لم يَضُمُّوه؟ قلت: بل جاء الضم فيه أيضاً.

فإن قلت: لأمر ما (فرق)^(٢) بين الضمتين في اللزوم في (قَطُّ) وعدم اللزوم في
(عَوْضٌ) فما هو؟ قلت: هو أن في (قَطُّ) إدغاماً كما ترى (وهو مأخوذ)^(٣) من قَطُّ:

(٣) سقط مرتين والثبت من الأصل وع

(١) انظر رأي الكسائي في اللسان ولسان

(٢) سقط من الأصل والثبت من ب وع

قَالَ الْأَعْمَشِيُّ :

رَضِيعِي لِبَانٍ تُذْيُ أُمُّ تَقَاسَمَا بِأَسَحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ
وَقَدْ حَكِي قَطُّ بِضَمِّ الْقَافِ ، وَقَطُّ خَفِيفَةُ الطَّاءِ . وَعَوْضُ مَضْمُومَةٌ .

قَطَّعَهُ ، والمعنى : فيما انقطع ومضى من عمرك وبالإدغام حصل الخفة في اللفظ فظهر من النقصان فلزمته الحركة القويّة لجبره .

أما (عَوْضُ) ^(١) : فلا إدغام فيه ، فلا تلزمه تلك الحَرَكََةُ القويّةُ لفوات موجب اللزوم وهو النقصان الحاصل بالإدغام .

و (عَوْضُ) : هو الذَّهْرُ ، لأن الملوين ^(٢) كأنهما يتعاضدان ، ولذا قيل في بنائه على الفتح : إنه في الأصل مصدر منصوب على الظرف ، فبقي بعد ذهاب الإعراب عنه على ما كان عليه من الحركة العلوية .

يقال : « لا أفعلُ كذا وكذا عَوْضَ يَ رَجُلٌ » ، أي : أبداً .

قوله :

٣٤٢ - رَضِيعِي لِبَانٍ (٣)

قبله :

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونُ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرِّقُ
تُسَبُّ لِمَقْرُورَتَيْنِ يَصْطَلِيَانِيَا وَيَسَّاتُ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحَلُّقُ

(١) ورد فيه البناء على الضم علاوة على الفتح قال الجوهري : (عَوْضُ) ، مَنَاءُ الْأَبَدِ وهو للمستقبل من الزمان ، كما أن قَطُّ لِلْمَاضِي من الزمان لأنك تقول عَوْضُ لَا أَفَارِقُكَ ، تريد لَا أَفَارِقُكَ أَبَدًا . (الصاحح (عوض) .

(٢) الملوآن : الليل والنهار . اللسان (ملا) .

(٣) هذا بعض بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ٢٦١ من قصيدة له في مدح المحلق بن خثيم بن شداد بن ربيعة وعدتها اثنان وستون بيتا وترتيب الشاهد فيها الثالث والخمسون ومطلعها :

أُرْقُتْ وَمَا هَذَا السُّهَادُ الْمُرْقُفُ وَمَا بِي مِنْ سَقَمٍ وَمَا بِي مِنْ غَشَقٍ

ونص البيت الشاهد هو :

رَضِيعِي لِبَانٍ تُذْيُ أُمُّ تَحَالَفَا بِأَسَحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ

والشاهد فيه استعمال (عوض) في موضع النفي .

*** فصل * وَكَيْفَ جَارٍ مَجْرَى الظُّرُوفِ ، وَمَعْنَاهُ السُّؤَالُ عَنِ
الْحَالِ ، تَقُولُ : كَيْفَ زَيْدٌ؟ ، أَيِ عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ .
وَفِي مَعْنَاهُ : «أُنَى» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَأَتُوا أَحْرَاقَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ ، وَقَالَ
الْكُمَيْتُ :
*** أَنَى وَمِنْ أَيْنَ أَبَكَ الطَّرْبُ *****

رَضِيعَتِي لَبَانٍ (البيت)
(البِفَاعُ) : مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ ، وَ (شَبُّ النَّارِ) : أَوْقَدَهَا ، وَالْمَقْرُورُ : الَّذِي
أَصَابَهُ الْقَرُّ وَهُوَ الْبَرْدُ . وَالْمَرَادُ بِالْمَقْرُورَتَيْنِ : النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ .
وَالْمُحَلَّقُ : اسْمُ مَلِكٍ ، قِيلَ : سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ حَلَقَ وَجْهَ الْخَيْلِ .
وَفِي عَطْفِ (الْمُحَلَّقِ) عَلَى النَّدَى (مِنْ الْحَلَاوَةِ) (١) مَا شَاءَهُ أَخُو الذُّوقِ السَّلِيمِ ،
فَكَانَهُ قَالَ : هُمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، بَلْ أَخَوَانُ رَضِيعَا لَبَانٍ . وَاللَّبَانُ بِكَسْرِ اللَّامِ : لَبَنُ
الْمَرْأَةِ خَاصَّةً . وَمِنْهُ اللَّبَانُ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ اللَّبَنِ ، وَ (وَدَيْ) : مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ
رَضِيعَا .

وَرَوَى : «لَبَانُ ثَدْيِ أُمِّ» بِإِضَافَةِ اللَّبَانِ إِلَى (٢) الثَّدْيِ . وَتَقَاسَمَا : مِنْ الْقَسَمِ وَعَنِ
(بِاسْحَمِ دَاجٍ) اللَّيْلِ ، وَهُوَ ظَرْفٌ أَيُّ فِي لَيْلٍ دَاجٍ ، أَيِ أَقْسَمَا لَا تَنْفَرُقَ الدَّهْرُ .
قَوْلُهُ : « (وَكَيْفَ) جَارٍ مَجْرَى الظَّرْفِ ... »

أَيِ مُقَدَّرٍ فِيهِ (عَلَى) دُونَ (فِي) وَإِلَّا لَكَانَ ظَرْفًا مَحْضًا ، فَإِذَا قُلْتَ : كَيْفَ زَيْدٌ؟
فَمَعْنَاهُ عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ؟ مَعْنَاهُ أَصَحِّحُ أَمْ سَقِيمُ؟ أَقَاعِدُ أَمْ قَائِمُ؟ إِلَى آخِرِ مَا لَهُ مِنَ
الْأَوْصَافِ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّقْدِيرِ جَارٍ مَجْرَى الظَّرْفِ ، لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ
لِلْحَالِ ، وَالْحَالُ جَارِيَةٌ مَجْرَى الظَّرْفِ لِأَنَّهُا مَفْعُولٌ فِيهَا عَلَى مَا قَدَّمْنَا فِي بَابِ الْحَالِ ،

(١) سَقَطَ مِنْ بِ وَالثَّبِتُ مِنَ الْأَصْلِ وَ ع .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَالثَّبِتُ مِنْ بِ وَ ع .

... إِلَّا أَنَّهُمْ يُجَاوِزُونَ بَأْنَى دُونَ كَيْفَ قَالَ لَبِيد :

* فَأَضْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبَسُ بِهَا *

وإنما بُيِّنَ على الفتحة دون الكسرة، لأنهم كرهوا أن يخرجوا من الباء إلى الكسرة مع كثرة الاستعمال. فإن قلت : ما تقول في جَرِّ بكسر الراء ؛ قلت : هو قليل الاستعمال، وهم يميلون إلى الأخف فيما كثر استعماله.
قوله :

٣٤٣ - أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ^(١)

أي كيف أبك الطرب . تمامه :

..... مِنْ حَيْثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا رَيْبُ

وفي (شرح المائة)^(٢) أَنَّى بمعنى كيف وبمعنى أين، وهي إذا جوزي بها كانت بمعنى أين لا غير، ومنه بيت الكتاب :

٣٤٤ - فَأَضْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبَسُ بِهَا كَلَّا مَرَكِبُهَا فُحْتُ رَجُلَيْكَ شَاجِرُ^(٣)

ثم ينبغي أن يعلم أنها لا تصرف تصرف (أين) في حقيقة المكان.

ألا ترى أنك لا تكاد تقول : (أَنَّى زيد) كما تقول : أين زيد؟ وإنما تجد فيها معنى

(١) هذا بعض بيت من المنسرح للكميت بن زيد الأسدي وهو مطلع قصيدة له وهو بتمامه كما جاء في حاشية شرح
المفصل لابن يعيش ٤ : ١١١ :

أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ أَبْكُ الطَّرْبُ مِنْ حَيْثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا رَيْبُ

وهو شاهد على استعمال (أَنَّى) بمعنى كيف قال ابن يعيش في شرحه ٤ : ١١١ ألا ترى أنه لا يحسن أن تكون بمعنى أين لأن بعدها من أين فتكون تكراراً، ويجوز أن تكون بمعنى من أين وكررت على سبيل التوكيد وحسن التكرار لاختلاف اللفظين فاعرفه أ. هـ.

(٢) هو الكتاب الذي شرح فيه عبد القاهر الجرجاني كتابه المسمى (بالعوامل المائة) وهو كتاب مختصر وصفه صاحب كشف الظنون ٦٠٢/١.

(٣) قائله لبيد في ديوانه ص ٢٢٠ وهو من شواهد الكتاب ٣ : ٥٨ على ما جاء من الجزاء (بَأْنَى) وكذلك هو في شرح ابن يعيش ٤ : ١٠٩ ، ١١٠ ، ٧ : ٤٥ والبيت من قصيدة للبيد على بحر الطويل قالها معبداً على عمه أبياديه عنده ، وكان عمه قد تعدى على جار للبيد من بني القين فغضب لبيد من فعله . والرواية في الديوان : (أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبَسُ).

... وَحَكَى قُطْرُبٌ عَن بَعْضِ الْعَرَبِ : أَنْظِرْ إِلَى كَيْفَ يَصْنَعُ .

المكان على وجهٍ خاصٍّ وهو أن تريد ما تريده من أيِّ وجه نلت ما نلت، ومن أين وصلت إلى هذا، ومن أيِّ موضع لك هذا لا تريد الموضع على الظاهر، ولكنه على ضرب من المجاز كقولهم : فلانٌ في موضع رفيع وفي مكان عالٍ في أنه لا يُراد به المكان المعروف، ولا جنس اليفاع .

وما قبل بيتٍ لبيد :

فَقُلْتُ ارْزُجِرْ أَخْنَاءَ طَيْرِكَ وَاغْلَمَنْ بِأَنَّكَ إِنْ قَدَّمْتَ رَجْلَكَ عَائِرٌ^(١)
خاطب لبيدٌ بهذا الكلام عمه، وكان لبيدٌ غَتِبَ عليه في شيء عمله به .

(وازدرج) : أمر بمعنى ازجر، وأحناء كلُّ شيءٍ جوانبه، وبمعنى ازجر طيرك، انظر فيما تعمله، وتأمل أأنت مخطيء أم مصيب فيما تصنعه بي؟ وانظر في أمرك من كل نواحيه، وقوله : (إِنْ قَدَّمْتَ رَجْلَكَ عَائِرٌ) : أراد به أنك إن استعجلت فيما تريد أن تعمله من تقديم غيري عليّ عائِر، فينبغي أن لا تعجل، ثم قال من أين أتيت هذه الخطة التي وقعت فيها تلبس (بشرها ومكروها)^(٢) .

وروي ثَبَّتْشَ بها، أي يصيبك البأس من أجلها، والشاجر : الذي قد دخل بعضه في بعضٍ، وتغير نظامه، (ومنه الشجرة لتداخل أغصانها)^(٣) وأراد بالمركين : قادمة الرُّحل وآخرته، أي كلا مركبي الخطة إِنْ تَقَدَّمْتَ أو تأخرت مختلفٌ مُفَرَّقٌ .

يقول لا تجد في الأمر الذي تريد أن تعمله مركباً وطياً، أي موضعك أين ركبته منه آذاك، وفَرَّقَ بين رجليك فلم تثبت ولم تطمن .

قوله : «إِلَى كَيْفَ يَصْنَعُ ...»

أي إلى حال صنعته، وقيل صَنَعَهَا لورُوي (تَصْنَعُ) بالباء الفوقانية سلب عن (كيف) في

(١) انظر ديوان لبيد ٢٢٠ .

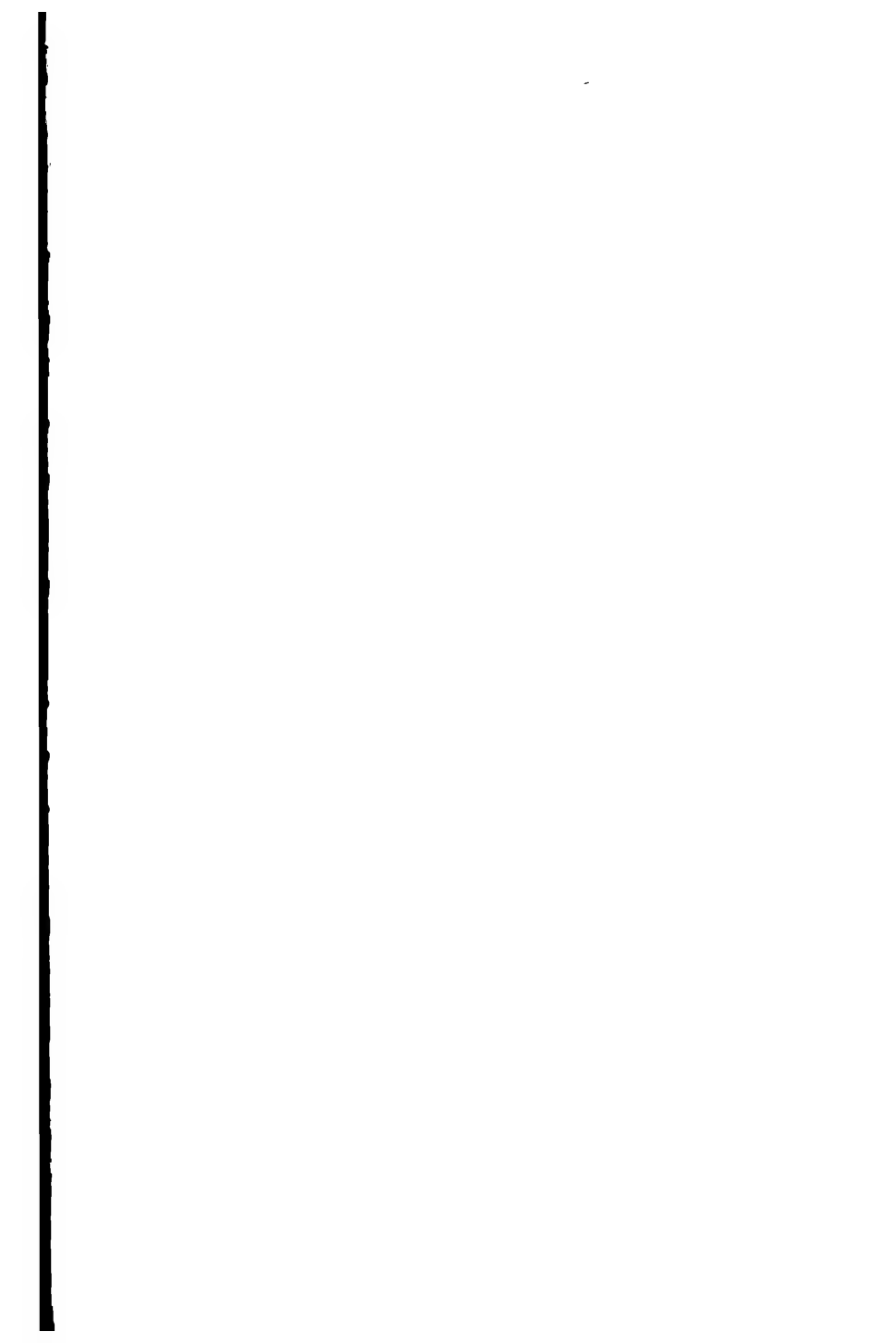
(٢) في ب : «مكروها وشرها» والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ب : «ومنه الشجر لتداخل أغصانه» والمثبت من الأصل وع .

.....

هذه الصورة معنى الاستفهام، ولم يَجْرِ مجرى الظرف، حيث دخل عليه الجارُّ، ومن أدل الدلائل على اسميَّته أنه مع اسم آخر كلام مفيد نحو: كيف رُئِدُ؟ وعن المصنِّف أنه قال: سُمِّيَ هذا الحاكِي سيبويه بِقَطْرٍ^(١).

(١) أي: عن الزمخشري أنه قال سُمِّيَ سيبويه محمد بن المستنير بقطرب، وعن الجندي بالحاكي قطرب فهو يشير إلى قول الزمخشري في المتن: «وقد حَكَى قطرب انظر إلي كيف يصنع» قال السيوطي في بغية الوعاة ١: ٢٤٢ في معرض حديثه عن قطرب: «لازم سيبويه وكان يُدَلِّج إليه، فإذا خَرَجَ رَأه على بابه فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل! فلقب به».



٦ - * المركبات *

هِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : ضَرْبٌ يَقْتَضِي تَرْكِيْبُهُ أَنْ يُبْنَى الْاِسْمَانِ مَعًا ، وَضَرْبٌ لَا يَقْتَضِي تَرْكِيْبُهُ إِلَّا بِنَاءَ الْأَوَّلِ مِنْهَا ، فَمِنْ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : الْعَشْرَةِ مَعَ مَا نَيْفَ عَلَيْهَا إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ ، وَقَوْلُهُمْ : وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ ، وَلَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً ، وَصَحْرَةً بَحْرَةً ، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ ، وَوَقَعَ بَيْنَ بَيْنٍ ، وَآتَيْكَ صَبَاحَ مَسَاءٍ ، وَيَوْمَ يَوْمٍ ، وَتَفَرَّقُوا شَجَرَ بَغَرٍ ، وَشَذَرَ مَذَرَ ، وَخَذَعَ مَذَعَ ، وَتَرَكُوا الْبِلَادَ حَيْثُ بَيْتٍ ، وَحَاتَ بَاتٍ ، وَمِنْهُ الْخَازِ بَازٍ .
وَالضَّرْبُ الثَّانِي نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَفْعَلُ هَذَا بَادِي بَدِي ، وَذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا ، وَنَحْوُ مَعْدِيكَرَبٍ ، وَيَعْلَبُكَ وَقَالِي قَلَا .

* فصل * والذي يَفْصَلُ بَيْنَ الضَّرْبَيْنِ أَنَّ مَا تَضَمَّنَ ثَانِيهِ مَعْنَى حَرْفِ بُنْي شَطْرَاهُ لَوْجُودِ عَلَيَّيِ الْبِنَاءِ فِيْهَا مَعًا . أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّهُ تَنْزَلُ مَنْزِلَةً صَدَرَ الْكَلِمَةِ مِنْ عَجْزِهَا ، وَأَمَّا الثَّانِي : فَلَأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ . وَمَا خَلَا ثَانِيَهُ مِنَ التَّضَمُّنِ أُعْرِبَ وَبُنِيَ صَدْرُهُ .

* فصل * والأَصْلُ فِي الْعَدَدِ الْمُنَيْفِ عَلَى الْعَشْرَةِ أَنْ يُعْطَفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَيَقَالُ : ثَلَاثَةٌ وَعَشْرَةٌ فَمُزَجَ الْاِسْمَانِ وَصِيرًا وَاحِدًا . . .

قوله : « المركبات »

صاروا من الأفراد إلى التركيب ، لأنهم وجدوا بعض المفردات قد بلغت حدَّ اسمين نحو : (عندليب) فأرادوا أن يلحقوا اسمين باسم واحد في كثرة الحروف ، وهذا منهم سلوك لطريقة الافتنان ، فنحو عندليب مفرد حقيقي ، ونحو : حَضْرَمَوْتُ : مُفْرَدٌ حُكْمِي .

..... وَبَيْنَا لَوْجُودِ الْعِلَّتَيْنِ :
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ الْعَيْنَ ...

قوله : « في العدد المُنَيْف ... »

نَيْفَ على العدد وأناف زاد ، ومنه جبل مُنَيْف أي عال .

قوله : « أَنْ يُعْطِف ... »

فإن قلت : العطفُ يُشْعِرُ بَأَن الشَّطْرَيْنِ بمنزلة كلمتين ، إذ لا يتحقق ذلك إلا بأن يقدر في (خَمْسَةَ عَشَرَ) خمسةً وَعَشْرَةً ، وقوله : (فَمَزَجَ الْاِسْمَانِ) .

يؤذن أنها بمنزلة كلمة واحدة ، وهذا مناقضة ظاهرة . قلت : العطف من حيث المعنى ، والمزج من حيث اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت : (جاءني خَمْسَةُ عَشَرَ) كان مجموعها قائما مقام الفاعل ، والغرض بالمزج دفع اللَّبْسِ في بعض المواضع ، ألا ترى أنك لو قلت لآخر : (أعطيتك لهذا الثوب خمسة وعشرة فلم تَبِعْ) لم يُدر أن مرادك هذا أنك أعطيتة خمسةً وعشرة ، وجعلتها ثَمناً للثوب أم جعلت خمسةً لذلك ثم لما أبى البائع زدت خمسةً أخرى ، وجعلت العشرة ثَمناً له .

ولو قلت : (أعطيتك لهذا الثوب خَمْسَةَ عَشَرَ) ارتفع الالتباس ، وإنها لم يمزج غير المنَيْف على العشرة ، لأن العشرة فما دونها ليس فيها تعدد وما فوق (العشرة) (١) لم يكثر كثرة ما قبلها ، والدليل على أكثرية ما قبلها أن كل ما يتعدها فإنه في ضمن ذلك ، فُخِّفَ ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر .

قوله : « لَوْجُودِ الْعِلَّتَيْنِ ... »

وهما تنزُل الشطر الأول منزلة الصدر من الكلمة ، وتضمَّن الثاني (معنى الحرف ، وانفتاح الأول ، لأن الصدر من كل اسمين جعلاً اسماً واحداً مقصور على الفتح نحو : «حَضَرُ مَوْتٍ» من حيث إن) (٢) الثاني زيادة ضُمَّتْ إلى الأول كناه التأنيث في نحو :

(١) في ب : «العشرين» والثبت من الأصل وع لأنه المناسب للمعنى

(٢) ما بين المكوفين ساقط من الأصل وع والثبت من ب

... فيقول: أَحَدَ عَشَرَ احْتِرَاساً مِنْ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ فِي كَلِمَةٍ، وَحَرْفُ التَّعْرِيفِ وَالْإِضَافَةُ لَا يُجْلَانِ بِالْبِنَاءِ، تَقُولُ: الْأَحَدَ عَشَرَ، وَالْخَادِي عَشَرَ إِلَى التَّسْعَةِ عَشَرَ وَالتَّاسِعَ عَشَرَ، وَهَذَا أَحَدَ عَشَرَكَ، وَتِسْعَةُ عَشَرَكَ .

ضَارِبَةٌ^(١)، فكما يفتح ما قبل التاء، كذلك يفتح الصُّدر من الاسمين المجمعول أحدهما مع صاحبه شيئاً واحداً.

وانفتاح الثاني ليكون بناؤه على حركة الحرف الذي تَضَمَّنَ معناه وهو الواو، وإنما لم يُبَيِّنِ الأول من اثني عشر لأنهم حذفوا منه النون فأشبهه المضاف مع المضاف إليه، والمضاف مع المضاف إليه لا يُبَيِّنِي، فكذلك ما أشبهه.

قوله: « من توالي المتحركات ... »

لا يتوالى عندهم في كلمة واحدة أربع حركات، فما ظَنُّكَ بتوالي السَّتِّ؟ فإن قلت: فما تقول في نحو: (شَجَرَةٌ، وَعُلْبِيْطٌ) وهو الخائر من اللبن؟ قلت: التاء في نحو شَجَرَةٍ علامة للتأنيث، والعلامة قلق في الثبوت فلا يُعْبَأُ بتحركاتها، لكونها عَدَمًا من وجه. وأما عُلْبِيْطٌ ونحوه فمحمول على أنه منقوص والتقدير عُلَابِيْطٌ.

قوله: « لَا يُجْلَانِ ... »

القياس أن يعرب المبني بدخولها^(٢)، لأن بناء الاسم لمناسبتها الحرف وتنزله منزلته، واللام من خصائص الاسم، فبدخولها تعود حالته الأولى وهي حالة اسمية ذلك الاسم جَذْعَةً، وتنسلخ^(٣) عن الحرفية. وكذا بالإضافة، لأن المضاف إليه بمنزلة التنوين من المضاف (وهو تفسير قولهم لأنَّ المضاف إليه معاقب للتنوين داخل فيه)،

(١) الفتح ظاهرة مطَّردة قبل هاء التأنيث قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب هاء التأنيث إلا قبلها فتحة نحو: غَشْرَةٌ وَنَقْرَةٌ، وقائمة، إلا هاء هِذِهِ. انظر كتاب (ليس في كلام العرب) ص ١٥٤.

(٢) ضمير التثنية عائد على الإضافة وحرف التعريف.

(٣) الضمير في تنسلخ عائد على حالة الاسم في الاسم.

... وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَرَى فِيهِ الْإِعْرَابَ إِذَا أَضَافَهُ، وَقَدْ اسْتَرْذَلَهُ
سَيِّوِيَّةٌ ...

ولذا امتنع دخول التنوين على المضاف في الإضافة المعنوية امتناع دخوله على المرفوع باللام، غير أن اعتراض الصَّادِّ عن إعراب هذا المركب ساد لطريق عوده. بيان ذلك أنك لو أعربتَه (فلا يخلو)^(١) من أن تعربه مع إعراب الشطر الأول وفيه تعدد الفاعل نحو: (جاءني الأخذ عشر رجلاً)، وتعدده ممتنع أولاً مع إعراب الشطر الأول، ولا سبيل إليه، لأنه لما أعرب الثاني من الشطرين دلَّ على أنه لم يتضمَّن معنى الواو حكماً فيكون عدم تضمُّنه معناها حكماً دليلاً على انزياح التركيب، وانزياحه شاهد بصيرورة الأول معرباً.

قوله : « وكان الأخفش ... ».

وجه مذهبه ما ذكرنا من القياس آنفاً.

وقيل : إنما رأى الأخفش ذلك، لثلا يلزم بناء ثلاثة أشياء^(٢) لو لم تُعربه، ومثله :

(لا) التي لنفي الجنس إذا دخلت على المضاف.

(واستردل هذا المذهب سيويوه)^(٣) : أي استهجنه واستقبجه ومذهبه استحسان :

ووجهه ما بيَّنا، والفرق للأخفش بين الإضافة والداخل عليه لأم التعريف، حيث

رأى الرفع فيها: أن الإضافة أظهر من اللام أثراً، لأن المضاف إليه ينجرُّ ويسقط

التنوين من المضاف، أما مع اللام فالسقوط لا غير، فلا يسوغ إهدار ما له أثر ظاهر.

وقيل في تقرير المذهبين في الإضافة : وإنما لم تُحْلَلْ الإضافة بالبناء عند سيويوه، لأن

موجب البناء قائم بعد الإضافة كما هو قبلها.

(١) في الأصل : « لا يخلو، والثبت من ب و ح ».

(٢) كان الأخفش يرى في العدد المركب المضاف الرفع فيقال : (هذه خمسة عشر ذكراً) انظر رأي الأخفش في اس بعض

٤ : ١١٤ وقد كان سيويوه يستردل هذا المذهب . الكتاب ٣ : ٢٩٩

(٣) قال سيويوه : « ومن العرب من يقول : (خمسة عشر ذكراً)، وهي لغة رديئة - انظر الكتاب ٣ : ٢٩٩ »

... وَإِنْ سُمِّيَ رَجُلٌ بِخَمْسَةِ عَشَرَ كَانَ فِيهِ الرَّفْعُ وَالْإِبْقَاءُ عَلَى
الْفَتْحِ .

* فصل * وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ وَقَعُوا فِي حَيْضٍ وَبَيَضٍ أُنِيَ فِي فِتْنَةٍ
تَمُوجُ بِأَهْلِهَا مُتَأَخِّرِينَ وَمُتَقَدِّمِينَ . . .

والإعراب الثاني عند الأخفش لأنه مضاف فقوي أمر الاسمية فيه فيعرب قياساً على
(اثنا) في قولك : (اثنا عشر) .

والفرق لسيبويه بينهما أن نون (اثنا) قد حذفت، وهو حكم من أحكام الإضافة
فيعطى حكم المضاف وهو الإعراب، لأنَّ علة بنائه بتنزيله منزلة جزء الكلمة، فلما
قُدِّرَ مضافاً وللمضاف حكم الاستقلال في الإعراب زال علة البناء فأخذ حكم
المضاف ليجري مجراه .

أما الشطر الثاني من : (خَمْسَةُ عَشَرَ) : فبناؤه لتضمُّنه معنى الحرف وتضمُّنه على
حاله قبل الإضافة وبعدها، فلا يلزم من إعراب (اثني) في (اثني عشر) إعراب (عشر)
في (خَمْسَةُ عَشَرَ) .

(أو تقول : وجه البناء أنه كان قبل النقل مبنياً فأُجْرِيَ بعده مجراه قبله كما أُجْرِيَ
عبدُ الله بعدَ العلمِيَّةِ مجراه قبلها في الإعراب، ووجه الإعراب أنها كلمتان صيرتا
واحداً وسمي بهما فيجري مجرى نحو : «معد يكرب» من الأسماء^(١) .

قوله : « كان فيه الرَّفْعُ »^(٢)

وجه الإبقاء أن تجعلَ الفتحة من أجزاء العلم فكأنها (راء) جَعَفَرٍ والأعلام مصونة
عن التغير، ووجه الرَّفْعُ أن لا تُجْعَلَ هي من العلم .

(١) ساقط من الأصل وفي ب جاءت هذه الفقرة بعد الفقرة التي تليها، والمثبت من ع .

(٢) هذه إشارة من الشارح إلى قول الزحشرى في المتن : (وكان يرى الأخفش فيه الرفع إذا أضافه، وقد استرذله

سيبويه . وإن سُمِّيَ رجل بخمسة عشر كان فيه الرفع والإبقاء على الفتح) وهذا النص من متن شرح المفصل

... وَلَقَيْتُهُ كَفَّةً وَكَفَّتْهُ أَيُّ ذَوِي كَفَتَيْنِ كَفَّةً مِنَ اللَّاتِي، وَكَفَّةً مِنَ الْمَلْقِي، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي وَهْلَةِ التَّلَاقِي كَافٍ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ وَصَخْرَةً وَبَخْرَةً أَيُّ ذَوِي صَخْرَةٍ وَبَخْرَةٍ، أَيُّ انْكِشَافٍ وَاتِّسَاعٍ لَا سِتْرَةَ بَيْنَنَا، وَيُقَالُ: أَخْبَرْتُهُ بِالْخَبَرِ صَخْرَةً بَخْرَةً، وَيَقُولُونَ صَخْرَةً بَخْرَةً نَخْرَةً فَلَا يَنْبُونُ لِثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ...

قوله : « وكذلك ... »

هذا عطف على قوله والأصل في أول الفصل المتقدم.

قوله : « فِي حَيْضٍ وَيَنْصُ ... »

الحَيْضُ : الهرَبُ ، وَالْيَنْصُ : التَّقَدُّمُ ، وَأَصْلُهُ : بَوَّصَ ، قَلْبَتْ وَأَوَّهَ يَاءٌ لِلْازْدِوَاجِ وَالْمَشَاكِلَةِ ، قِيلَ : إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ فِي خُطَّةٍ مُلْتَبَسَةٍ لَا يَجِدُ مَوْضِعَ تَقْصُصٍ عَنْهَا تَقَدُّمٌ أَوْ تَأَخُّرٌ ، يُقَالُ : « (وَقَعَ فِي حَيْضٍ يَنْصُ) »^(١).

قوله : « وَلَقَيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً ... »

الْكَفَّةُ : الْمَرَّةُ مِنَ الْكَفِّ الْمَنْعِ ، وَسُمِّيَ كَفَّةً الْمِيزَانُ كِفَّةً لِكَفِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا صَاحِبِهِ عَنْ انْحِدَارٍ وَتَمَاقِيلٍ^(٢).

و (وهْلَةُ التَّلَاقِي) : أَوَّلُهُ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ لَمْ يَسْتَحْكَمْ ، مِنَ الْوَهْلِ^(٣).

قوله : « وَاتِّسَاعٌ لَا سِتْرَةَ بَيْنَنَا ... »

لَا بِنَ بَعِيشَ ٤ : ١١٣ وَفِي مَتْنِ الْمَقْصَلِ بَشَرَ النَّمَانِي ص ١٣٦ جَاءَ قَوْلُ الزَّعْهَرِيِّ عَلَى السَّوِّ النَّالِي : وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَرَى فِيهِ الْإِعْرَابَ إِذَا أَضَافَهُ ، وَقَدْ اسْتَرْذَلَهُ سَبِيحُهُ ، وَإِنْ سُمِّيَ رَجُلٌ بِحَمَةِ عَشْرِ كَادَ فِيهِ الْإِعْرَابُ وَالْإِنْقَاءُ عَلَى الْفَتْحِ .

(١) سَقَطَ مِنْ بٍ وَالْمَثَبُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

(٢) الْمِيدَانِي ١ : ١٢٧ : تَرَكْتُهُمْ فِي حَيْضٍ يَنْصُ وَحَيْضٍ يَنْصُ

(٣) جَاءَ فِي اللَّسَانِ : « وَكُلُّ مَا اسْتَدَارَ فَهُوَ كِفَّةٌ بِالْكَسْرِ مَحْوُكَةُ الْمِرَاثِ . وَيُقَالُ أَيْضًا كِفَّةُ الْمِرَاثِ بِالْفَتْحِ ، فَالْجَدُّ (كَفَفَ) .

(٤) الْوَهْلُ بِالْفَتْحِ هَرَكٌ : الْفَرْعُ اللَّسَانِ (وَهْلٌ)

... وَهُوَ جَارِي يَبْتُ إِلَى بَيْتٍ أَوْ بَيْتٍ لِبَيْتٍ أَنِي هُوَ جَارِي مُلَاصِقًا .
 وَوَقَعَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ هَذَا قَالَ عَبِيدُ :
 * وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا *
 وَأَتَيْتُهُ صَبَاحًا وَمَسَاءً وَيَوْمًا وَيَوْمًا ، أَنِي كُلُّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ ، وَكُلُّ يَوْمٍ ...

البحرَةُ : المكان المتسع . (قال) (١) :

٢٣٣ - أَسَالُ الْبَحَارَ فَاتَّخَى لِلْعَقِيقِ (٢) .

وهو جمعُ بحرَةٍ ، قيل الباءُ والهاءُ والراءُ في أصل الوضع للاتساع والتعظيم على أي وجه تركبت كقولك : بحرٌ ، وحَرْبٌ ، وَرَحْبٌ ، وَحَبْرٌ للعالم الكبير ، وريح لأنه سبب اتساع في المعيشة ، وبراغ لمكان متسع ، وقولهم (أخبرته بالخبر صخرة بحرَة) أي أخبرته بالخبر منكشفاً صريحاً وهو حال عن الخبر .

قوله : « بَيْتٌ إِلَى بَيْتٍ »

قال المصنّف : التقدير : بَيْتٌ لِي إِلَى بَيْتٍ لَهُ .

ونظيره : كَلَّمْتُهُ فَوَهَ إِلَى فِي أَيِّ مُشَافِهَةٍ .

قوله :

٣٤٥ - وَبَعْضُ الْقَوْمِ (٣)

وقبله يخاطب امرأ القيس :

يَا ذَا الْخَوْفِنَا بَقْتُ لِأَبِيهِ إِذْ لَآلَا وَحِينَا

(١) في ب : « قال الأعشى » والثبت من الأصل وع . وليس الغائل الأعشى وإنما هو أبو دؤاد في وصف البرق وهذا عجز يته .

(٢) صدره :

« أَيْمَانٌ رَأَى لِي رَأْيِي بِرَقِي شَرِيقٌ »

وقد لوردت البيت سابقاً محققاً . انظر ص ٧٠٩ .

(٣) البيت وما يليه من أبيات لعبيد بن الأبرص من قصيدة له من مجزوء الكامل قالها مخاطباً امرأ القيس ومفتخراً عليه . وكان قد هذو قوم عبيد بالانتقام لأبيه حجر - انظر ديوانه ص ١٤١ - ١٤٤ .

... وَتَفَرَّقُوا شَعْرًا وَبَعْرًا أَيَّ مُتَشَبِّهِينَ فِي الْبِلَادِ هَائِجِينَ مِنْ اِشْتَفَرَتْ عَلَيْهِ ضَيْعَتُهُ إِذَا فَشَتْ وَانْتَشَرَتْ. وَبَعْرَ النُّجْمِ هَاجَ بِالْمَطَرِ. قَالَ الْعَجَّاجُ :

* بَغْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لَيْلًا فَأَنكَدَرَ *

وَشَذَرًا مَذَرًا مِنَ التَّشَذُّرِ وَهُوَ التَّفَرُّقُ وَالتَّبَذِيرُ، وَالْمَيْمُ فِي مَذَرَ بَدَلَ مِنْ

الْبَاءِ ...

أَزَعَمْتَ أَنَّكَ قَدْ قَتَلْتَ سَرَاتِنَا كَذِبًا وَتَيْنًا

إِنَّا إِذَا غَضُ الشُّقَا ثُ بِرَأْسِ صَعْدَتِنَا لَوْنًا

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا ، وَبَعْرَ خُصِّ الْقَوْمِ^(١)

(الصُّعْدَةُ) : الرُّمَحُ^(٢) ، (لَوْنًا) : أَي لَوْنِ الثَّقَافِ^(٣) ، وَ (الْحَقِيقَةُ) : مَا يَحِقُّ عَلَى الرَّجُلِ حِفْظُهُ كَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ وَالْجَارِ.

قوله : « إِذَا فَشَتْ ... »

يُقَالُ : (فَشَتْ عَلَيْهِ ضَيْعَتُهُ) إِذَا صَارَ بِحَيْثُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ أَمْرٍ أَخَذَ (وَضَيْعَةُ الرَّجُلِ) : حِرْقَتُهُ وَأَمْرُهُ الَّذِي أَخَذَ فِيهِ^(٤).

قوله : « هَاجَ بِالْمَطَرِ ... »

هَاجَ النُّجْمُ : تَحَرَّكَ لِلطَّلُوعِ ، أَوْ الْخُفُوقِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْخُفُوقُ.

٣٤٦ - وَ (بَغْرَةَ نَجْمٍ)^(٥) : أَيِّ هَيَاجُهُ ، وَالْمَعْنَى خُفُوقُ نَجْمٍ . وَالتَّبَذِيرُ : بَذَرُ فُلَانٍ مَالَهُ : أَهْلَكَهُ ، وَهَلَكَهُ تَفَرَّقَهُ ، وَمِنَ الْبَذْرِ ، لِأَنَّهُ تَفَرَّقَ فِي الْأَرْضِ .

(١) ثَمَامَةُ : وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَنْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « بَيْنَ بَيْنَا » حَيْثُ اسْتَعْمَلَهَا فِي مَكَانٍ لَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ الْمَفْرُودَةُ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ بِنَاءُهَا اسْمًا وَاحِدًا أَيْ وَسَطًا .

(٢) فِي ب : « الرَّمَحُ الْقَصِيرُ » قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : الصُّعْدَةُ : الْقَائَةُ ، وَقِيلَ : الْقَائَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ نَتِ كَذَلِكَ لَا لِحْتَاجٍ إِلَى تَنْغِيفِ . اللِّسَانِ (صَعَدَ) . (٣) الثَّقَافُ : مَا تَسَوَّى بِهِ الرَّمَاحُ . اللِّسَانُ (ثَقَفَ)

(٤) فَشَتْ عَلَيْهِ ضَيْعَتُهُ : كَثُرَتْ . اللِّسَانُ (ضَمِيعَ) وَأَصَاحُ الرَّحْلِ كَثُرَتْ صَيْعَتُهُ وَفَشَتْ

(٥) إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِشْهَادِ الرَّعْشَرِيِّ بِقَوْلِ الْعَجَّاجِ .

... وَخِذْعًا وَمِذْعًا أَنِي مُنْقَطِعِينَ مُتَشِيرِينَ مِنَ الْخِذْعِ وَهُوَ الْقَطْعُ،
وَمِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانْ مِذْعًا، أَنِي كَذَّابٌ يُفْشِي الْأَسْرَارَ وَيَنْشُرُهَا، وَحَيْثَا وَيِثًا
مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانْ يَسْتَحِيثُ وَيَسْتَيْثُ أَنِي يَسْتَبْحِثُ وَيَسْتَشِيرُ.

*** فصل *** وَفِي خَاَزِ بَاَزِ سَبْعُ لَفَاتٍ، وَلَهُ خَمْسَةُ مَعَانٍ فَالْلَفَاتُ
خَاَزِ بَاَزٍ، وَخَاَزِ بَاَزٍ، وَخَاَزِ بَاَزٍ، وَخَاَزِ بَاَزٍ، وَخَاَزِ بَاءٍ كَقَاصِمَاءَ.

قوله: « بدل من الباء ... »

الميم تبدل من الباء لأنها شفويّتان، والدليل عليه قولهم طَمَارٍ وَطَبَارٍ لِلْمَكَانِ
الْمُرْتَفِعِ، وَمَكَّةَ وَنَكَّةَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَكَّةَ مُبَارَكًا﴾^(١).

قوله: « وَيِثًا ... »

(البيت): الاستشارة قال:

١٨٨م - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَبِيثٍ^(٢)

قوله: « سبع لفات ... »

هي بالكسرتين نحو: (خَاَزِ بَاَزٍ) بكسر الزلزين.

ثم بالفتحتين، ثم بكسر الأول وضم الثاني، ثم بفتح الأول وضم الثاني، ثم بضم
الأول وجر الثاني.

بَغْرَةُ نَجْمٍ فَاجٍ لَيْلًا فَبَغْرٍ

وترتيبه الثاني والخمسون من أرجوزة للعجاج عدتها ثمانون ومائة شطر ومطلعها:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ إِلَهُ فَجَبَرَ . ديوان العجاج ٤ - ٥٨.

وقد قال الأصمعي في البيت الشاهد: أَظُنُّ هَذَا الْبَيْتَ مَصْنُوعًا، أَظُنُّ نَاسًا وَضَعُوهُ يَتَمَنُّونَ بِهِ فَاسْقُطْ هَذَا الْبَيْتَ.

انظر ديوان العجاج / رواية الأصمعي ص ٢٠ والشاهد فيه قوله (بَغْرَةُ نَجْمٍ) وهو من قوله: «بَغْرُ النُّجْمِ بُغُورًا»

إذا سقط، وقولهم تَفَرَّقُوا شَعْرٌ بَغْرٌ بَفْتَحِ أُولَها.

(١) سورة آل عمران آية ٩٦.

(٢) قد سبق تحقيقه. انظر ص ٦٠٨ و (تَبِيثٌ) من بَاثِ التُّرَابِ يِثًا وَاسْتَبَاثُهُ: استخرجه وكذلك حَاثٌ وَمِنْ الْمَرْكَبِ

المبني على فتح الجزأين حَاثٌ بَوَثٌ وَعَلَى الْكَسْرِ حَاثٌ بَاثٌ - انظر اللسان (بوث وبيث) والمشهور في قافية القصيدة

... وَخِرْزَبَازَ كَقِرْطَاسٍ ..
وَالْمَعَانِي : ضَرَبَ مِنَ الْعُشْبِ قَالَ :
* وَالْخَازِ بَازِ السِّنِّمِ الْمَجُودَا *
وَدُبَابٌ يَكُونُ فِي الْعُشْبِ . قَالَ :
* وَجُنَّ الْخَازِ بَازِ بِهِ جُنُونَا *

قوله : « كَقِرْطَاسٍ »
إحدى حجرتي الفأرة ، يقال للأخرى نافقاء^(١) .
قوله : « كَقِرْطَاسٍ »
أنشد فيه :

٣٤٧ - وَرِمَتْ هَازِمُهَا مِنَ الْخِرْزَبَازِ^(٢)
قوله :

٣٤٨ - السِّنِّمِ
(٣)

التي منها هذا البيت التاء المثناة وليست المثناة كما جاء في الخزانة ٣ : ٥٣ وسيبويه ٣ : ٦٠ ، وابن يعيش ٢ :
١٠١ ، ١٠٢ ، وقد نبه البغدادي على هذه الرواية قاتلاً : وروى بعضهم : (تبث) بلمثثة وقال : العرب تقول
بُثَّتْ بالشيء بَثًّا وبثته بَيْثًا : إذا استخرجته . أراد امرأة تعينه على استخراج الذهب من تراب المعدن . وهذا
غفلة عما قبله وما بعده أ . هـ . الخزانة ٣ : ٥٥ ولعل الجندي هنا قد تابع من غفل عن روايته بالثاء فرواه بالثاء .
(١) سيبويه ٣ : ٣٠٠ .

(٢) صدره : بِمَثَلِ الْكَلْبِابِ نَبْرٌ جَنْدٌ بِرَابِهَا .
والبيت من الكامل لم ينسب سيبويه في الكتاب ٣ : ٢٩٩ - ٣٠٠ ، ولا ابن منظور في اللسان (خوز وخزبن) قال :
والدرباب جمع ذرب واللاهزم : جمع فَرْزَمَةٍ ، وهي لحمية في أصل الحنك ، شبههم بالكلاب النابحة عند الدروب .
ابن الأعرابي : خَازِ بَازٌ : وَرَمٌ ، قال أبو علي : أما تسميتهم الورم في الحلق خَازِ بَازٍ فإنما ذلك لأن الحلق طريق
يجري الصوت - اللسان (خوز) والشاهد فيه قوله : (الخرز باز) حيث أمره وجعله بمنزلة السربال .
(٣) البيت الذي منه هذه الكلمة هو :

وَالْخَازِ بَازِ السِّنِّمِ الْمَجُودَا بَحْثٌ بِذَهْوٍ خَلِمْ مَسْجُودَا
ذكره ابن منظور تحت مادة (خوز) وقال : الْخَازِ بَازِ : دُبَابٌ يَكُونُ فِي الرُّوصِ وَفِي لَيْلٍ . وَأَنشَدَ أَبُو مَرْثُومٍ
لِقَوْلِهِ :

وَصَوْتُ الذُّبَابِ . وَدَاءٌ فِي اللَّهَازِمِ قَالَ :
 * يَا خَاَزٍ بَاَزٍ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا *
 وَالسَّنَوْرُ .

يُقَالُ : نَبَتْ سَنِيمٌ : أَيُّ مُرْتَفِعٍ ، وَمِنَ السَّنَامِ ، وَالْمُجُودُ : الَّذِي أَصَابَهُ الْجَوْدُ وَهُوَ
 المطر .

قوله :

٣٤٩ - يَا خَاَزٍ بَاَزٍ ^(١)

وبعده : إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا .

فَإِنْ قُلْتُ : مَا عِلَّةُ بِنَاءِ (الْخَاَزِ بَاَزٍ)؟ قُلْتُ : عِلَّةُ بِنَائِهِ مُشْكِلَةٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ
 يَقْدَرُ مَفْرُودًا أَوْ مُرَكَّبًا .

فَفِي الْأَوَّلِ يَمْتَنِعُ تَقْدِيرُ عِلَّةٍ تَوْجِبُ الْبِنَاءَ . وَفِي الثَّانِي لَا عِلَّةٌ لِلْبِنَاءِ إِلَّا وَاقِوَ الْعُطْفِ
 عَلَى طَرِيقَةٍ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ، وَالْأَصْلُ : (خَاَزٌ وَبَاَزٌ) مُرْجَا وَصِيْرًا وَاحِدًا ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى
 تَقْدِيرِ هَذِهِ الْعِلَّةِ ، إِذْ لَيْسَ قِيَاسُهُ خَاَزٌ وَبَاَزٌ بِخِلَافِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) إِذْ قِيَاسُهُ خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ
 فَإِنْ صَحَّ هَذَا التَّقْدِيرُ فِي (خَاَزٍ بَاَزٍ) مَعَ أَنَّ قِيَاسَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَلْيَصَحَّ هَذَا التَّقْدِيرُ
 فِي نَحْوِ : (مَعْدٍ يَكْرِبُ) ، مَعَ أَنَّ قِيَاسَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ مَسْأَلَهُ وَاحِدٌ ، وَالْعُطْفُ يَقْتَضِي
 اثْنَيْنِ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِصَحَّةِ هَذَا التَّقْدِيرِ فِي نَحْوِ : (مَعْدٍ يَكْرِبُ) ، فَلْيَزَمْ أَنْ يَكُونَ (خَاَزٍ

أَرَعَيْتُهَا أَكْرَمَ عُودَ عُودًا الصَّلَّ وَالصَّفْصِلَ وَالْيَنْفِضِيذَا
 وَالْخَاَزِ بَاَزِ السَّنِيمِ (الْبَيْتِ)

وَعَامَرٌ وَمَسْعُودٌ : هُمَا رَاعِيَانِ . أ. هـ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ مَعْنَى الْخَاَزِ بَاَزٍ ضَرْبٌ مِنَ الْعُشْبِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَالْبَيْتُ مِنْ
 الرَّجَزِ .

(١) صدره : يَا خَاَزِ بَاَزِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا

وَقَدْ نَسِبَ ابْنُ يَعْشَى هَذَا الرَّجَزَ فِي شَرْحِهِ ٤ : ١٢٢ إِلَى الرَّاجِزِ الْعُدِيِّ فِي حِينَ لَمْ يَنْسِبْهُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ
 (خَوْزَنٌ) قَالَ : وَالْخَاَزِ بَاَزِ قَرْنَةٌ تَأْخُذُ فِي الْحَلْقِ . وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ (يَا خَاَزِ بَاَزٍ) وَيَنْبَازُ عَلَى الْكَسْرِ لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ
 لِمَعْنَى الْكُنَايَةِ عَنِ الدَّاءِ .

* فصل * افعل هذا بادِي بَدِي، وَيَادِي بَدَا. أَصْلُهُ بَادِيءٌ

بَدِيءٌ .

بَابٍ مثله في عدم صحة ما ذكرنا من التقدير فيه، لكننا نقول في (خازن) قصدوا في الأصل عطف أحد الاسمين على الآخر، وهذا القصد منهم إنما علم بإثباتهم البناء فيه، ولم يقصدوا العطف في نحو (معد يكرب) بدليل كونه معرباً عندهم، فإذا كانت قواعد معلومة تقتضي أحكاماً مختلفة وقد وردت أحكام مختلفة في ألفاظ يجوز أن يُقَدَّر في كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة، لزم تقدير ذلك فيه لثلا يلزم إبطال ما عُلم صحته .

و (بادِي بَدَا) ^(١)، و (أيدي سبأ) ^(٢)، بما لم يتضمَّن ثانيه معنى حرف فهو معرب، والأول مبني (كمعد يكرب)، وعلّة البناء فيهما أيضاً مشكلة، لأن (بادِي بَدَا) في الأصل معرب لم يُظَرَّأ عليه إلا التخفيف، والتخفيف لا يوجب إلا بناء وكذا الكلام في أيدي سبأ .

وجه حكمهم بالبناء فيهما أن في كلٍّ منهما صورة التركيب وقد رأوا إسكان الأول في موضع النصب فظنُّوا أن الأول من كلٍّ منهما مبني، ثم لما رأوا كثرة استعمال (أيدي سبأ) في التفرُّق الكثير، حتى صار قولهم (أيدي سبأ) يفهم منه التفرُّق من غير نظر إلى معنى الأيدي، ومعنى سبأ على التفصيل، فصارا بمنزلة مُعَدِّ يكرب في دلالتها

- (١) البَدَّةُ والبَدِيءُ : الأول ، ومنه قولهم : افْعَلْ بادِي بَدِيءٍ على فعل ويلدي بَدِيءٍ : على فَعِيل أي لول شيء - اللسان (بدا) وأما بدا فينون همز من بدا الشيء يبدو بَدُوًا ويَبْدُوًا وَيَبْدُوًا وَيَبْدُوًا وَيَبْدُوًا وهذا الأخير من سيويه : طهر - انظر اللسان (بدا) . قال سيويه في الكتاب ٣ : ٣٠٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادِي بَدَا ، فإليه جعلوه بمنزلة - حصة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يُسْتَنَكِرُ أن تضيفها ولكن لم أسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بادِي بَدِي (٢) قال سيويه في الكتاب ٣ : ٣٠٤ : « وأما (أيدي سبأ) وقال قُلا ، ويلدي بَدَا) فإنها هي بمنزلة حصة عشر تقول (جاموا أيادي سبأ) . ومن العرب من يجعله مضافاً فينون سبأ - قال الشاعر وهو ذو الرمة
فيا لك من دارٍ تحسُلُ أغلُها أيدي سبأ يفتدي وطال احتيلها
فينون ويجعله مضافاً كمُعَدِّ يكرب .

على مدلولهما من غير نظر إلى تفصيل اللفظين فأجريت مجرى معدٍ يَكْرِبُ في بناء الأول .
وحكم (بادي بدا) في هذه العلة حكم (أَيْدِي سَبَا) ^(١) غير أن ذلك للنفق، وهذا للأولية .

فلو قلت : إن الأول من كلٍّ منهما معرب على أصله منصوب على الحال، إلا أنهم سَكَنُوا الباء بعد التخفيف في (بَادِي بَدَا) وكذا سَكَنُوا ياء (أَيْدِي سَبَا) لأنها كَثُرَا في استعمالهم، فصارا كالأمثال في عدم قبولهما للتغيير كما في قولهم :
أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيَهَا ^(٢)

بإسكان الباء في موضع النصب لكان أقرب إلى الصواب .
قوله : « ومعناه مبتدئاً . . . »
أي أفعل هذا مبتدئاً قبل كل شيء .

(١) سَبَا : اسم رجل يجمع عامة قبائل اليمن، وهو سَبَأُ بْنُ يَشْجَبٍ بْنِ يَعْزُبَ بْنِ قَحْطَانَ، يُصْرَفُ وَلَا يَصْرَفُ، ويمدُّ ولا يمدُّ، وقيل اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس - اللسان (سبا) . وأما الهمزة فقال فيها ابن يعيش في شرحه ٤ : ١٢٣ : (وسبا) أصله الهمزة، وإنما ترك الهمزة تخفيفاً لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع ثقل الهمزة . في حين تحدّث ابن منظور عن تخفيفه قائلاً : وقالوا تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا، وأَيْدِي سَبَا، فبنوه، وليس بتخفيف عن سَبَا لأنَّ صورة تخفيفه ليست على ذلك، وإنما هو بدل لكثرة في كلامهم، وقال أيضاً : وضربت العرب بهم المثل في الفرقة أي أَيْدِي سَبَا، لأنه لما أذهب الله عنهم جنتهم وغرّق مكانهم تَبَدَّلُوا في البلاد، اللسان : (سبا)، وقال ابن يعيش : والمراد بالأيدي الأبناء والأسرة لا نفس الجارحة، لأنَّ التفرّق بهم وقع واستعبر اسم الأيدي لأنهم في التقوِّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي فاعرفه .

بينما نقل صاحب اللسان عن صاحب التهذيب أن اليَدَ الطريق وقولهم : أَيْدِي سَبَا، أي متفرقين، شبهوا بأهل سبا لما مَرَّقَهُم الله في الأرض كُلُّ مَرَّقَى، فأخذ كل طائفة منهم طريقاً على حده .

انظر اللسان (سبا) وابن يعيش ٤ : ١٢٤، والميداني ١ : ٢٧٥ .

(٢) جمع الأمثال ٢ : ١٩ .

... وبَادِي بَدَاءٍ مُخَفَّفٍ بِطَرَحِ الْهَمْزَةِ وَالْإِسْكَانِ وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ ، وَمَعْنَاهُ : مُبْتَدَأًا بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مَهْمُوزًا ، وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ : أَمَا بَادِيءُ بَدْءٍ فَلَنِي أَخَذَ اللَّهُ .

*** فصل * وَيُقَالُ : ذَهَبُوا أَيَدِي سَبَا وَأَيَادِي سَبَا أَي :** مِثْلَ أَيَدِي سَبَا بْنِ يَشْجُبَ فِي تَفْرِقِهِمْ وَتَبَدُّدِهِمْ فِي الْبِلَادِ حِينَ أُرْسِلَ عَلَيْهِمْ سَيْلُ الْعَرَمِ ، وَالْأَيَدِي كِنَايَةٌ عَنِ الْأَبْنَاءِ وَالْأَسْرَةِ ، لِأَنَّهُمْ فِي التَّقْوَى وَالْبُطْشِ بِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَيَدِي .

قوله : « أَمَا بَادِيءُ بَدْءٍ ... »

قيل : إِنَّ كَانَ مَرْوِيًّا بِالْهَمْزَةِ بِزَنْةٍ بَدْعٍ فَهُوَ نَظِيرُ لِقَوْلِهِ وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مَهْمُوزًا ، كَمَا اسْتَعْمَلَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ^(١) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَإِنْ رُويَ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ ، أَعْنِي بِوزنِ غَمٍّ وَشَجٍّ ، كَانَ أَصْلُهُ بَدِيءٌ عَلَى زَنْةٍ فَعِيلٌ مُخَفَّفٌ بِطَرَحِ الْهَمْزَةِ فَبَقِيَ بَدِيءٌ عَلَى وَزْنِ فَعِيٍّ نَحْوِ غَمِيٍّ وَشَجِيٍّ مُسَكَّنٌ الْيَاءُ فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِهِمَا مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ عِنْدَ دُخُولِ التَّنْوِينِ .

قوله : « أَي مِثْلَ أَيَدِي سَبَا »

وَجِبَ إِضْمَارُ (مِثْلِ)^(٢) ، لِأَنَّ (أَيَدِي سَبَا) وَقَعَ حَالًا عَنِ الضَّمِيرِ فِي (ذَهَبُوا) وَهُوَ مَعْرُوفٌ ، لِأَنَّ إِضَافَتَهُ حَقِيقَةً ، وَمِنْ حَقِّ الْحَالِ أَنَّ تَكُونَ نَكْرَةً وَالتَّقْدِيرُ : ذَهَبُوا مَتَفَرِّقِينَ فَمَنْ جَعَلَ (سَبَا) اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ مَنَعَهُ الصَّرْفَ ، وَمَنْ جَعَلَهُ اسْمًا لِلْحَيِّ أَوْ الْآبِ الْأَكْبَرِ صَرَفَهُ .

(١) أَي اسْتَعْمَلَهُ يَقُولُهُ : « أَمَا بَادِيءُ بَدْءٍ فَلَنِي أَخَذَ اللَّهُ » انظر ابن جني ١ : ١٢٣

(٢) أَي إِنْ (مِثْلِ) تَضَمَّرَ فِي قَوْلِهِمْ : ذَهَبُوا أَيَدِي سَبَا ، وَأَيَدِي سَبَا ، أَي مِثْلَ أَيَدِي سَبَا

*** فصل * في مَعْدِ يَكْرِبٍ لُغَتَانِ : إِحْدَاهُمَا : التَّرْكِيْبُ وَمَنْعُ الصَّرْفِ ، وَالثَّانِيَةُ الْإِضَافَةُ . فَإِذَا أَضِيفَ جَزَاءٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الصَّرْفُ وَتَرَكَّهُ . تَقُولُ : هَذَا مَعْدٌ يَكْرِبٌ وَمَعْدٌ يَكْرِبٌ**

قوله : « في معد يكرِب »

إنما توصل الياء في (معد يَكْرِب) إذا أريد التركيب، ليدل الوصل على الاتصال، وعلى لغة الإضافة يكتب بالفصل ليدلَّ الفصل على الانفصال من حيث الظاهر، لأنَّ الإضافة في الجملة تقتضي المغايرة، كـ (غلام زيد)، وإن لم ترد المغايرة هنا. واللغة الفصيحة : هي إعراب الثاني وجعل الأولى معه كالجزء فيكون غير منصرف للتركيب والعلمية .

فإن قلت : فما الفرق بينه وبين (عبدالله) و(بَرَقَ نَحْرُهُ) من الأعلام قد أبقيهما على ما كانا عليه قبل العلمية، ولم يَصْنَعُوا مثل ذلك في معد يَكْرِب؟ قلت : كان لهما حكم قبل النقل إلى العلمية، (فبقي كل واحد منهما)^(١) بعد العلمية على حكمه، (ومعد يكرِب) لم يكن^(٢) له حكم قبل النقل، فلا بد من أن يثبت له حكم الآن وهو كالمفردات من حيث أن مدلوله مفرد كمدلول المفرد فأجري مجرى نحو (إبراهيم) من المفردات في امتناع صرفه لتحقق السببين فيه، فظهر بما ذكرنا أن التشبيه في هذه اللغة معنوي، بخلاف اللغة الثانية فالتشبيه فيها لفظي، لأنهم أضافوا الأول إلى الثاني لشبه المضاف والمضاف إليه من جهة أنها اسنان ذكر أحدهما عقيب الآخر. وهذا تشبيه لفظي، واعتبار التشبيه المعنوي أقوى من التشبيه اللفظي، ولأنهم بقوا ياء (معدِي) ساكناً في النصب، فقالوا: (رَأَيْتُ مَعْدَ يَكْرِبٍ) ، فلو كان جارياً مجرى المضاف على الحقيقة لوجب انتصابه كما وجب انتصاب المضاف في نحو: ﴿أَجِيبُوا﴾

(١) في ب : « فبقي كل منهما » والثبت من الأصل وع .

(٢) في الأصل وع : « ولم يكن » والثبت من ب .

دَاعَى إِلَيْهِ^(١) فلما أوجبوا الإسكان في النصب دَلَّ على اعتبار الامتزاج دون اعتبار الإضافة.

ثم أصحاب هذه اللغة الثانية على فرقتين^(٢) :
ففرقة منعوا صرف الثاني بالنظر إلى التركيب الصوري، كما اعتبروا التركيب الصوري في إسكان الياء من (مَعْدٍ يَكْرِبُ)، وهذا وجه ثالث لضعف هذه اللغة.
وفرقة أخرى صرفوه، وهو القياس، إذ التركيب الإضافي غير مُلْتَفَتٍ إليه في منع الانصراف.

فإن قلت : لِمَ لَمْ يُضَفْ الشطر الأول إلى الثاني في نحو خَمْسَةَ عَشَرَ، كما أضيف هو إليه في نحو معددي كرب^(٣) ؟ قلت : لما في تجويز الإضافة في نحو (خَمْسَةَ عَشَرَ) من جعل اللفظ على خلاف المعنى، لأنَّ الاسمين في معد يكرِب^(٤) قد اجتمعا في دلالة واحدة، بخلاف (خَمْسَةَ عَشَرَ)، فهما على ما كانا عليه من الدالتين، إذ الخمسة تدل على ما دلت عليه قبل التركيب وكذلك عشرة، وإنما القصد بتركيبيهما اقتران مدلوليهما، فلمَّا كان كذلك، وجب أن يكون حكمهما مخالفاً لحكم اسمين اشتركا في دلالة واحدة، وهذا تفسير ما قالوا من أنه بُنِيَ لتقدير معنى حرف العطف فيه، وذلك أن العطف لا يتصوَّر في معد يكرِب، لأنَّ شيئاً واحداً لا يعطف على نفسه، وإنما العطف أبداً يكون بين الشيئين.

(١) سورة الأحقاف آية ٣١ .

(٢) هذا توضيح من الشارح لقول الزحشر في الفصل : فصل : (في معد يكرِب لثنتان إحداهما التركيب ومع الصرف، والثانية الإضافة، فإذا أضيف جاز في المضاف إليه الصرف وتركه نقول هذا معد يكرِب ومعد يكرِب ومعد يكرِب).

(٣) في ب وع : «معد يكرِب» والثبت من الأصل .

(٤) في ب : «معد يكرِب» والثبت من الأصل وع .

... وَكَذَلِكَ قَالِيَقْلًا، وَحَضْرَمَوْتُ، وَيَعْلَبُكَ وَنَظَائِرُهَا.

قوله : « وَكَذَلِكَ قَالِيَقْلًا »

أنشد المبرد^(١) :

٣٥٠ - سَيُصْبِحُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرَّأْسِ وَاقِعًا بِقَالِيَقْلًا أَوْ مِنْ وَدَاءِ دَبِيلٍ^(٢)
والإشارة بقوله : (وكذلك) إلى (معد يكرب) ، أي كما أن في (معد يكرب) جعل
الاسمين شيئاً واحداً ، والإضافة مع عدم ترك الصرف في الشطر الثاني وتركه كذلك
في قَالِيَقْلًا، وَحَضْرَمَوْتُ، وَيَعْلَبُكَ يقال : هذا يَعْلَبُكَ بالكاف المرفوعة ، وَيَعْلَبُكَ
بجرها ، وَيَعْلَبُكَ بفتحها .

(١) انظر إنشاد المبرد في المقتضب ٤ : ٢٤ وروايته هناك : أَقْتَمُ الرَّيْشِ وَاقِعًا بِقَالِي قَلًا ... انظر سيبويه ٣ : ٣٠٥
واللسان (قلا ودبل وقتم).

(٢) البيت من الطويل ، وأقتم الرأس : أغبره ، وأراد به النسر ، «وقالي قلا» بلد بأرمينية ودبيل : رمل بين اليمامة
واليمن - انظر معجم البلدان ولسان العرب (قلا ودبل) وما روى المحققون في مناسبة هذا البيت ومعناه : وما
حدث الأصمعي أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من يهصب ، فلما حان قضاؤه فر وترك رقعة مكتوباً فيها
هذا البيت ، وبيت قبله وهو :

إِذَا حَانَ دَيْنُ الْيَحْصَبِيِّ فَقُلْ لَهُ تَزَوَّدْ بِزَادٍ وَاسْتَعِنْ بِدَبِيلٍ

قال الأصمعي : فأخبرني من رآه بقالي قلا مصلوباً وعليه نسر أقتم الريش . انظر حاشية المقتضب ٤ : ٢٤
وحاشية سيبويه ٣ : ٣٠٥ . والشاهد في البيت (قاليقلا) وهو عند سيبويه جار مجرى حضرموت فهو مركب
مزجي . سيبويه ٣ : ٣٠٥ .

وعند المبرد هو بمنزلة اسم واحد - المقتضب ٤ : ٢٤ .

وعند الزحشرى هو جار مجرى معد يكرب فهو من أخواته - المفصل ص ١٧٩ .

٧ - * الكنايات *

وهي كَمْ وَكَذَا وَكَيْتَ وَذَيْتَ ، فَكَمْ وَكَذَا كِنَايَتَانِ عَنِ الْعَدَدِ عَلَى سَبِيلِ
الِإِبْهَامِ ، وَكَيْتَ وَذَيْتَ كِنَايَتَانِ عَنِ الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ كَمَا كُنِيَ بِفُلَانٍ وَهَنْ ،
عَنِ الْأَعْلَامِ وَالْأَجْنَاسِ ، تَقُولُ : كَمْ مَالُكَ ؟ وَكَمْ رَجُلٌ عِنْدِي ، وَلَهُ كَذَا
وَكَذَا دِرْهَمًا ، وَكَانَ مِنَ الْقِصَّةِ كَيْتَ وَكَيْتَ ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ .

* فصل * وَكَمْ عَلَى وَجْهَيْنِ : اسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وَخَبَرِيَّةٌ ،
فَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ تَنْصِبُ تُمَيِّزَهَا مُفْرَدًا كَمُمَيِّزٍ أَحَدَ عَشَرَ ، تَقُولُ : كَمْ رَجُلًا
عِنْدَكَ ، كَمَا تَقُولُ : أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا . وَالْخَبَرِيَّةُ تُجَرُّهُ مُفْرَدًا أَوْ مُجْمُوعًا كَمُمَيِّزِ
الثَّلَاثَةِ وَالْمِائَةِ تَقُولُ : كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي ، وَكَمْ رِجَالٍ ، كَمَا تَقُولُ : ثَلَاثَةُ
أَثْوَابٍ وَمِائَةُ ثَوْبٍ .

قوله : « هي كَمْ وَكَذَا وَكَيْتَ وَذَيْتَ »

بناءً (كَمْ) الاستفهامية لتضمنها معنى حرف الاستفهام .

وبناء (كَمْ) الخبرية لشبهها بأختها لفظاً وأصل معنى ، وهو كونها كناية عن العدد ،
ولأنها نقيضة رُبِّ ، وتُحْمَلُ النقيض على النقيض .

وبناء (كَذَا) لشبهها بكم (في معناها) ^(١) ، أو لأنها كاف التشبيه دخلت على (ذا)
واستعملت كناية ، فبقيت على أصلها في البناء .

وبناء (كَيْتَ) و (ذَيْتَ) لما سيجيء ذكره .

قوله : « وكَم على وَجْهَيْنِ »

(كَمْ) : اسم غير متمكّن موضوع للكناية عن الأعداد وهي للكثرة ، نحيء على

الوجهين المذكورين .

(١) في ب : « في أصل معناها » والثبت من الأصل وع

فلاستفهامية تنصبُ مُميّزها مفرداً نحو كم رجلاً عندك؟ والمعنى: أعشرون رجلاً عندك أم ثلاثون؟ فلما تَضَمَّنَتْ معنى الكثرة واحتاجوا إلى الفصل بينها وبين الخبرية، وهي تَجَرُّ على ما سيجي ذكرها نصبوا مميّزها، كما نصبوا مُميّز (عشرين)، وآثروا النكرة المفردة لأنَّ المميّز المنصوب لم يَجِء في شيء من الأعداد مجموعاً، ألا تراك لا تقول: (أحدَ عَشَرَ دنانير) ولا (عشرون دنانير)، وقد غلب الإفراد في المميّز حتى جاز فيها ليس بعددٍ نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾^(١) أي أنفُساً، والسُرُّ في إجرائها مجرى (عشرين) أنهم قَدَّروا فيها التنوين لأنها اسم (والأسماء تستحقه في الأصل)^(٢) فَقَرَّبَتْ (كَمْ) لما فيها من تقدير التنوين من قولهم: (هُنَّ حَوَاجٌ بَيْتَ اللَّهِ) لأنهم نصبوا بِحَوَاجٍ كما ينصبون بها فيه (التنوين)^(٣).

وجه التقريب أن تنوين حَوَاجٍ سقط لمناسبته غير المتمكّن، وهو الفعل، كما أن تنوين (كَمْ) إنما سقط لمناسبتها غير المتمكّن وهو الحرف، لأنها متضمّنة لمعنى همزة الاستفهام، فلما قُدِّرَ في (كَمْ) التنوين وهي للاستفهام عن العدد صارت بمنزلة (عشرين) من حيث إن عشرين للعدد وفيه النون التي هي بمنزلة التنوين. وقوله في الكتاب: «كَمُمِيزُ أحد عشر» خَصَّ هذا العدد لأنه أول العدد الذي يقع مميّزه منصوباً، كذا نقل عن المصنف.

وقال بعض المحققين إنها كان مميّز (كَمْ) الاستفهامية منصوباً مفرداً لأنها لمطلق العدد من غير نظر لكثرة وقلة، فَجُعِلَ له مُميّز مطابق للعدد المتوسط وهو أحدَ عَشَرَ. والخبرية تُبَيِّنُ بالإضافة إلى المفرد أو إلى المجموع، فإذا قلت: كم رجلٍ عندي، فكأنك قلت: كثير من الرجال عندي. والإضافة إلى الواحد قياس، لأنه عدد كثير،

(١) سورة النساء آية ٤.

(٢) في ب: «والأسماء تستحقه» والمثبت من الأصل وع وَجَّيَ بالضمير في تستحقه التنوين.

(٣) في ب وع: «تنوين» والمثبت من الأصل.

*** فصل * وَتَقَعُ فِي وَجْهِهَا مُبْتَدَأٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمُضَافًا إِلَيْهَا،**
تَقُولُ: كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟ وَكَمْ غُلَامٍ لَكَ!، على تقدير: أَيُّ عَدَدٍ مِنَ
 الدَّرَاهِمِ حَاصِلٌ عِنْدَكَ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْغُلَمَانِ كَانَتْ لَكَ، وَتَقُولُ: كَمْ مِنْهُمْ
 شَاهِدٌ عَلَى فَلَانٍ وَكَمْ غُلَامًا لَكَ ذَاهِبٌ، تُجْعَلُ لَكَ صِفَةٌ لِلْغُلَامِ، وَذَاهِبًا
 خَبَرًا لِكَمْ . . .

فهو كمائة ثوب وغير ذلك من الأعداد إذا جاوزت العشرة، لأن التبيين في جميع ذلك
 بالمفرد وإن لم يكن فيه إضافة.

أما الإضافة إلى الجمع فلأنها لما بُيِّنَتْ بالإضافة أشبهت باب عشرة، ف قيل: كم
 رجالٍ، كما يُقَالُ: ثلاثة أثواب .

وقيل: (كم رجلٍ أَكْثَرُ مِنْ كَمْ رجالٍ)، لأن أدنى ما يُضَافُ إلى المميز المفرد مائة،
 وأدنى ما يُضَافُ إلى المميز المجموع ثلاثة.

فإن قلت: فلم خَصَّصُوا التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالإضافة بالخبر؟
 قلت: الخبر لا يكون إلا للكثرة، فتحمل الخبرة على المائة والالف، فَتَسْلُكُ طَرِيقَتَهُمَا
 فِي الْجَرِّ بِالإضافة والاستفهام غير مَخْتَصٌّ لَا بِالْقِلَّةِ وَلَا بِالْكَثَرَةِ، إذ لَا تَتَحَقَّقُ عِنْدَ
 الْمُسْتَفْهَمِ كَثَرَةُ الْعَدَدِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ أَوْ قِلَّتُهُ، بَلِ الْأَمْرَانِ جَائِزَانِ، وَإِلَّا لَمَا اسْتَفْهَمَ،
 فَتَحْمَلُ الاسْتِفْهَامِيَّةُ عَلَى الرِّبَةِ الْوَسْطَى مِنَ الْأَعْدَادِ وَهِيَ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ
 وَتِسْعِينَ .

قوله: « وَتَقَعُ فِي وَجْهِهَا . . . »

فكم في المثال الأول^(١): استفهامية مبتدأة، و(عندك): خبرها.

وفي المثال الثاني^(٢): خبرية مبتدأة، و(لك): خبرها، والتقدير: فيها ما ذكر في
 المتن^(٣).

(١) المثال الأول قوله: « كم درهما عندك؟ » . (٢) والمثال الثاني قوله: « كم غلام لك » .

(٣) ما ذكره في المتن هو: (على تقدير: أي عدد من الدراهم حاصل عندك؟ وكثير من الغلمان كان لك) .

... وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ: كَمْ رَجُلًا رَأَيْتُ؟ وَكَمْ غَلَامٍ مَلَكَتْ وَبِكُمْ
 رَجُلٌ مَرَرْتُ، وَعَلَى كَمْ جَذَعًا بَنِي بَيْتِكَ؟
 ... وَفِي الْإِضَافَةِ: رِزْقُ كَمْ رَجُلًا، وَكَمْ رَجُلٍ أَطْلَقْتَ. وَأَنْفَسَ كَمْ
 رَجُلٍ أَنْقَذْتَ، وَبِكُمْ رَجُلٌ مَرَرْتُ ...

وفي الثالث^(١): خبرية، و(منهم): صفتها، و(شاهد): خبرها، و(على فلان):
 صلة (شاهد).

وفي الرابع^(٢): استفهامية مبتدأة، و(لك): صفة لمميزها، وهو (غلاما)،
 و(ذاهب) خبرها، ولو قَدَّمْتَ (ذاهب) على لك يكون (ذاهب) صفة لـ (كَمْ) و
 (لك) خبرها، ولك أنْ تَجْعَلَ (لَكَ) في هذه الصورة أيضاً صفة، و(ذاهب) خبرها،
 إلا أن الأول أحسن، لما في الثاني من وقوع الفصل بين الموصوف والصفة.

قوله: « وتقول في المفعولية »

(كَمْ) في النظير الأول والرابع^(٣) استفهامية، وفي الثاني والثالث^(٤) خبرية، وفي
 الأولَيْن مفعولة بلا واسطة، وفي الأخيرَيْن بواسطة حرفي الجرِّ، والتقدير أيَّ عددٍ من
 الرجال رأيت؟ وكثيراً من الغلمان ملكت، وكثيراً من الرجال حاورت، وأي عدد من
 الجذوع استدعى بيتك؟

قوله: « رِزْقُ »^(٥).

هو منصوب بـ (أطلقت)، و(كم) في الأول استفهامية، والتقدير: رزق أي عددٍ

(١) والمثال الثالث: «كم منهم شاهد على فلان».

(٢) والمثال الرابع: «كم غلاماً لك ذاهب».

(٣) النظير الأول والرابع هو ما مثل به في قوله: «كَمْ رَجُلًا رَأَيْتُ؟ وَعَلَى كَمْ جَذَعًا بَنِي بَيْتِكَ؟».

(٤) وأما الثاني والثالث فهو قوله: «وَكَمْ غَلَامٍ مَلَكَتْ، وَبِكُمْ رَجُلٌ مَرَرْتُ» وأما ترتيب الأمثلة كما جاءت عنده
 تصاعدياً فهي: «كم رجلاً رأيت؟ وكم غلاماً ملكت؟ وكم رجل مررت؟ وعلى كم جذعاً بني بيتك؟ وعليه
 يحیی قول الشارح وفي الأخيرين بواسطة حرفي الجرِّ.

(٥) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن: «وفي الإضافة: رِزْقُ كَمْ رَجُلًا؟ وكم رجل أطلقت».

*** فصل *** وَقَدْ يُحَذَفُ الْمُمِيزُ فَيَقَالُ : كَمْ مَالُكَ ؟ أَيْ : كَمْ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا مَالُكَ ؟ ، وَكَمْ غِلْمَانُكَ ؟ ، أَيْ كَمْ نَفْسًا غِلْمَانُكَ ، وَكَمْ دِرْهَمُكَ ؟ أَيْ كَمْ دَانِقًا دِرْهَمُكَ ؟ وَكَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَآكِثُ ، أَيْ كَمْ يَوْمًا ، أَوْ شَهْرًا ، وَكَذَلِكَ كَمْ سِرْتٌ ؟ ، وَكَمْ جَاءَكَ فُلَانٌ ؟ أَيْ كَمْ فَرَسَخًا ، وَكَمْ مَرَّةً أَوْ كَمْ فَرَسَخٍ وَكَمْ مَرَّةً . . .

*** فصل *** وَتُمِيزُ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ مُفْرَدًا لَا غَيْرُ ، وَقَوْلُهُمْ : كَمْ لَكَ غِلْمَانًا الْمُمِيزُ فِيهِ مَحْذُوفٌ ، وَالْغِلْمَانُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ ، بِأَيِّ الظَّرْفِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَالْمَعْنَى كَمْ نَفْسًا لَكَ غِلْمَانًا .

من الرجال أطلقت؟ . وفي الثانية خبرية أي : رزق كثير من الرجال أطلقت ، فإن قلت : لِمَ لَمْ تُجِبْ ؟ (كَمْ) فاعلة؟ قلت : لامتناع تقدّم الفعل عليها . أما الاستفهامية فلأنّ للاستفهام صدر الكلام وأما الخبرية فإنها محمولة على (رب) في أخذها صدر الكلام لأنها نقيضتها من حيث إنها للتقليل وهذه للتكثير ، وحمل النقيض على النقيض سائغ .

قوله : « وَكَمْ دِرْهَمُكَ . . . »

حُذِفَ المفسر هنا لدلالة الحال ، وحُذِفَ المفسر إذا ذُلَّ الحال عليه كثير ، والتقدير : كم دَانِقًا دِرْهَمُكَ ؟ ، فـ (دَانِقًا) ^(١) مفسر (كم) وقد حذف لدلالة الحال عليه ، لأنك لَأَ ذكرت الدرهم ، علم أنك تسأله عن وزنه وأنت تريد الدانق وما أشبهه . ولو قلت : كم دراهمك فالسؤال هنا عن العدد لدلالة الحال .

قوله : « وَكَمْ عَبْدُ اللَّهِ مَآكِثُ »

أي : أي عدد من الأيام والشهور هو مَآكِثُ ؟

(١) الدَّنَقُ والدَّانِقُ : من الأوزان وربما قيل دَانِقٌ كما قالوا للدرهم درهم وهو سدس الدرهم ، اللسان (من)

* فصل * وَإِذَا فُصِّلَ بَيْنَ الْخَبَرِ وَمُمَيِّزِهَا نُصِبَ كَقَوْلِكَ : كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا . . .

قوله : « كم سرت ؟ ، وكم جاءك »

كم فيهما منصوب المحل على الظرفية، وهي استفهامية ، أو خبرية، وحذف المميزات في هذه الأمثلة كما ذكرت لدلالة الحال عليها.

قوله : « مفرد »

لما ذكرنا، وتقدير قولك (كم نفساً لك غلماناً) كم نفساً حصلت (لك) ^(١) في حال كونهم غلماناً، ولذا امتنع تقديم (غلماناً) على لك، لأن معنى الفعل لا يعمل في الحال إذا تقدّمت، لا يقال: (زَيْدٌ قَائِمٌ فِي الدَّارِ) بنصب (قائماً) على الحال (بها في الدار) ^(٢) من معنى الفعل الذي هو آسْتَقَرَّ.

قوله : « وَإِذَا فُصِّلَ . . . » ^(٣)

اعلم أنه يجوز الفصل بين كم الخبرية ومميزها جوازاً حسنّاً نحو: («كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا» ^(٤))، وإن لم يميز نحو: (عشرون في الدار رجلاً) إلا في ضرورة الشعر كقوله: ٣٥١ - عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً ^(٥)

(١) سقط من الأصل والمثبت من ب و ع .

(٢) في ب : « بها في قولك » في الدار » والمثبت من الأصل و ع .

(٣) الفصل بين كم الخبرية ومميزها مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين . انظر الإنصاف ٣٠٣ .

(٤) في الأصل : « في الدار كم رجلاً » وصوابه المثبت من ب و ع لأنه الموافق لما ورد في متن المفصل بتحقيق النعماني ص ١٨٠ وشرح ابن يعيش ٤ : ١٢٩ .

(٥) البيتان من المقارب استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٢ : ٥٨ من غير عزو شاهد على الفصل بين الثلاثين والحوال بالمرجور ضرورة . كما ذكرهما نعلب في مجالسه ٢ : ٤٢٤ من غير نسبة وفسر «كميلاً» بكاملًا ثم قال : فرق بين التفسير وبين ما فسره وهذا يجوز في الشعر لا في الكلام . وقال البغدادي في الخزانة ٣ : ٣٠١ وهما من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ونقل العيني عن الموعب، أنها للعباس بن مرداس الصحابي والله أعلم . وانظر ما قبل فيها في المقتضب ٣ : ٥٥ والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ٤ : ٣٠ والعيني على حاشية الخزانة ٤ : ٤٨٩ طبعة بولاق .

قَالَ الْقَطَامِيُّ :

• كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ •

يُذَكِّرُنِيكَ خَبِيرُ الْعُجُولِ وَنُوحُ الْحَسَنَةِ تَذْغُو هَبِيلًا
 قوله : الْعُجُولُ مِنَ الْإِبِلِ : الْوَالِدُ الَّتِي فَتَدَتْ وَلَدَهَا ، وَالْفَرْقُ أَنْ (كَمْ) مُبْعَثٌ
 بَعْضُ مَا لِعَشْرِينَ مِنَ التَّمَكُّنِ ، أَلَا تَرَى أَنْ (عَشْرُونَ) فِي (حَصَلَ لِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا)
 فَاعِلٌ ، وَ (عَشْرِينَ) " : فِي «أَخَذْتُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا» مَفْعُولٌ وَقَعَ مَوْقِعُهُ بِخِلَافِ «كَمْ»
 فِيهِ لَا تَحْيَ فَاعِلَةٌ . وَإِذَا جَاءَتْ مَفْعُولَةٌ فَلَا تَقَعُ مَوْقِعَهَا ، فَلَمَّا مَنَعَتْ بَعْضُ مَا
 لِعَشْرِينَ جُعِلَ لَهَا ضَرْبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ لَا يَكُونُ لِعَشْرِينَ لِيَحْصَلَ التَّعَادُلُ وَيَنْصَبُ
 الْمِيزُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى إِبْثَاتِ التَّنْوِينِ فِي كَمْ فِي التَّيَّةِ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ غَيْرَ ثَابِتٍ فِي
 الظَّاهِرِ ، بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّيَّةِ ، فَإِذَا جَرَزَتْ الْمِيزَ فَأُتِيَ سَقُوطُهُ ، وَإِذَا نَصَبَ فَأُتِيَ ثَبُوتُهُ ،
 وَهَذَا خَرَجَ الْجَوَابُ عَنْ انْجِرَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بَعْدَ مَا وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُضَافِ
 كَقَوْلِهِ :

١١١م - لِلَّهِ تَرُ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

لأن التَّوْنِينَ هُنَا سَاقَطَ عَنِ الْمُضَافِ فَلَا يُمْكِنُ ثَبُوتُهُ تَقْدِيرًا .

قَوْلُهُ :

٣٥٢ - كَمْ نَالِي

(١) فِي الْأَصْلِ : هُوَ أَخَذَتْهُ وَصَوَّلَهُ لَكْتُ مَرْبُوعٌ .

(٢) مَرَاتِفًا - انظر ص ٤٣٩ ، ٦٩٦ - وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْفَصْلُ بِالْخَطِّ يَرُ تَرُوسَ لَامِهِ

(٣) الْبَيْتُ بَيْنَهُمَا :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ بِرُؤَا الْكَلَامِ فِي الْإِقْتِرَافِ

وَالْبَيْتُ مِنَ الْبَسِطِ لِلْقَطَامِيِّ - انظر سبويه ٢ ١٦٥ وَلِخُرُوجِ ٦ ٤٧٧ وَبِرُؤَا بَيْتِ ١ ١٢٩ ، ١٣١

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : «كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً» حَيْثُ حَصَلَ بِرُؤَا كَمْ وَبِعَوْدَةِ وَجْهِ حَصَرَ فَدُورَ بَيْتِ فِي شَرْحِ

٤ : ١٣١ : عَدَلَ إِلَى لَفْظٍ مِنْ بَسْطِ فَضَحَ الْفَصْلُ بِرُؤَا لَفْظِ وَالْخُرُوجُ وَلَا يَسْجُرُ لَمَعٍ وَنَحْوَهُ ، وَكَمْ هُمَا

خَبْرَةٌ ، لِأَنَّهُ مَدْحٌ تَكْبِيرُ الْأَصْلَ عَلَيْهِ عَدَمُهُ نَسْمَةُ الْفَرْدِ وَنُحْوَ الْفَرْقِ عَنِ حِدَّةٍ لَا يُمْكِنُ الْأَرْتِاقُ لِلْإِتْمَاعِ

وَقَالَ :

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوِدِيًّا غَارُهَا

كم هذه خبرية ، لأن قائل هذا البيت في مقام الشكر لا الاستفهام .

تمامه :

..... إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَخْتَوِلُ

(أَخْتَوِلُ) : من الحيلة ، وأصل الحيلة : حيلة ، قلبت واوها ياء ، كما قلبت الواو إياها في نحو ميزان ، والأصل ميزان ، أخبر أن فضلهم قد غشيه كثيراً ، والأصل : كم فضل نالني ، على أن يكون (كم) مبتدأ ، ونألني مع ما فيه من الضمير المستتر العائد إلى الفضل جملة واقعة موقع الخبر ، والتقدير : كم فضل نائل إيتاني ، كما تقول كم رجل ناصر إيتاك ، ثم لما وقع نالني بين كم و(فضل) نصبه وقال فضلاً لئلا يلزم الفصل بين الجار والمجرور .

قوله :

٣٥٣- تَوْمٌ (١)

أي تَوْمٌ الناقة هذا الرجل . و(أحدودب) : أي صار أحدب ، والأصل كم محدودب غارها من الأرض ، ثم لما وقع الفصل بين (كم) ومميزها نصب المميز ، إذ لو جر لكان فصلاً بين الجار والمجرور وهو مستكره .

وطلب الرزق . وقال البخاري في الخزانة ٦ : ٤٧٧ على أن جر التميز مع الفصل بالجملة لا يميزه إلا الفراء فيجوز عنده خفض فضلاً ، ولما غيره فيرجب نصبه كما في البيت .

(١) في ب : (وتوم ... البيت) والبيت من الأصل وع والبيت بنهه وهو من المتعارف :

تَوْمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوِدِيًّا غَارُهَا

وقد نسب سيبويه في الكتاب ٢ : ١٦٤ - ١٦٥ لزهري وليس في ديوانه كما نسب لابنه كعب وليس في ديوانه أيضاً . قال ابن يعيش في بيان شاعره : الشاهد فيه نصب محدودباً حيث فصل بينه وبين كم بالطرف والجار والمجرور ، وحذف إلى لغة من نصب يصف ناقته فيقول : توم سناناً وهو الممدوح هل بعد المسافة . والغار : الغار من الأرض المظلمة وجعله محدودباً لما اتصل به من الأكام ويتنوع الأرض ، ودبها جرّوا بها مع الفصل على حد قوله :

كَلَّا أَصَوَاتٍ مِنْ يَخْلَعْنَ بِنَا أَوَاخِرَ أَلْسِ أَصَوَاتِ الْفَرَاجِ

انظر شرح ابن يعيش ٤ : ١٣١ - ١٣٢ . والبيت من المتعارف .

... وَقَدْ جَاءَ الشُّعْرُ مَعَ الْفَضْلِ قَالَ :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدُّبَيْعَةِ مَاجِدٍ تَفَاعٍ

* فصل * وَتَرَجُّعُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى تَقُولُ : كَمْ رَجُلٍ رَأَيْتَهُ وَرَأَيْتَهُمْ ، وَكَمْ امْرَأَةً لَقَيْتَهَا وَلَقَيْتَهُنَّ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَكَرَّ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾ . . .

قوله :

٣٥٤ - ضَخْمِ الدُّبَيْعَةِ^(١)

أي عظيم العطية من (دَسَخَ البعيرُ بِجَرَّتِهِ) : دفعها من جوفه إلى فيه .

قوله : « على اللفظ والمعنى »

أي هي نظرية (كل) في عود الضمير إليها ، لأنها موضوعة للكثرة ولفظها موحد ، ألا ترى إلى قوله تَعَالَى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴾^(٢) .

(١) هذا بعض بيت من الكامل نسب للفردق وليس في ديوانه وهو يشابه كما جاء في سيبويه ٢ : ١٦٨ :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدُّبَيْعَةِ مَاجِدٍ تَفَاعٍ

وقد ذكره البغدادي في الخزانة ٦ : ٤٧٦ على أن فيه دليلاً على جواز الفصل بالظرف المستقر عند يونس . وقال في نسبه : والبيت وقع غفلاً في كتاب سيبويه والمفضل ولم يعزه أحد من شراحها إلى قاتله . وزعم المعنى أنه للفردق وإله أعلم . الخزانة ٦ : ٤٧٦ - ٤٧٧ .

وقد نظرت في ديوان الفردق فلم أجده فيه . والشاهد في البيت جرّ (سَيِّدٍ) بكم مع الفصل بينها بالجار والمحرور وجواز ذلك عند سيبويه في الشعر ضرورة على حد قوله : وقد يجوز في الشعر أن تجر وبين الاسم حاصر على حد قول الشاعر :

كَمْ بِجَوْدٍ مُقَرَّبٍ نَالَ الْمُلْ كَرِيمٍ نُخْلَةٌ فَذِ وَضْعُ

الجو والرفع والنصب على ما فسرناه كما قال :

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَغْرَ وَسُوقُ حَكَمٍ بِأَرْزَةِ الْمَكْدَمِ تَحْتَمِي

سبويه ٢ : ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) سورة مريم آية ٩٥ .

* فصل * وَتَقُولُ كَمْ غَيْرَهُ لَكَ ، وَكَمْ مِثْلُهُ لَكَ ، وَكَمْ خَيْرًا مِنْهُ لَكَ ، وَكَمْ غَيْرُهُ مِثْلُهُ لَكَ تَجْعَلُ مِثْلُهُ صِفَةً لِغَيْرِهِ فَتَنْصِبُهُ نَصْبَهُ .

* فصل * وَقَدْ يُنْشَدُ بَيْتُ الْفَرَزْدَقِ :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٖ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي
عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : النَّصْبُ عَلَى الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ ، وَالْجُرُّ عَلَى الْخَبَرِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى
مَعْنَى كَمْ مَرَّةً حَلَبْتُ عَلَيَّ عَمَّاتِكَ .

فالضمير في الآتي مفردٌ عائد إلى (كل)، ولذا اسْتُكِّنَ فيه، وغير المفرد لا يَشْتَكِنُ،
وإلى قوله عز سلطانه ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرٍ﴾^(١).

فالواو في أُنثَىٰ تعودُ إلى (كل)، وهي بمنزلة ضمير جمع، وأمثلة (كم) مذكورة في
المتن .

قوله : « وتقول كم غيره . . . »
كم استفهامية، و(غيره) و(مثله) : منصوبان على أنها مميّزان . وإنما صح وقوعهما
مميزين مع أنها مضافان لعدم تعرفهما بالإضافة وهما في الأصل صفتا مميزين محذوفين،
أي : (كم رجلاً غير هذا الرجل) (وكم رجلاً مثل هذا الرجل لك)، وكذا خيراً منه
لك، أي : كم رجلاً خيراً من هذا الرجل لك .

أما كَمْ غَيْرَهُ مِثْلُهُ ، فـ (غَيْرُهُ) : انتصب على ما ذكرنا أنه مميز و(مثله) انتصب لكونه
وصفاً لـ (غَيْرُهُ) ، وإنما ذكر هذا الفصل ليُعلم أن (غيره) و(مثله) ومثلها مما لا يتعرف
بالإضافة، ويصح أن يجيء مميّزاً لكم، كما يصح أن يجيء مجروراً لـ (رُبَّ) .

قوله :
٣٥٥ - كَمْ عَمَّةٌ^(٢)

(١) سورة النمل آية ٨٧ .
(٢) هذا بعض بيت من الكامل كثير الدور في كتب النحو - قال سيبويه في الكتاب ٢ : ٧٢ : وزعم يونس أنه سمع

الفرزدق ينشد :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٖ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

.....

في عَمَّةٍ على ما ذكرنا ثلاثة أوجه :

فالنصب على أن تكون (كم) استفهاماً على التوبيخ والتبكيت . والجرُّ ظاهر .

أما الرِّفع فعلى تقدير : كم مرَّةً عَمَّةٌ لك قد حلبت على عشاري .

فعَمَّةٌ : مبتدأ ، ولك : صفة ، (وَقَدْ حَلَبْتُ) : خبر المبتدأ ، (وكم) في موضع نَصْبٍ على الظرفية ، والمميز محذوف ، فكأنه قال : أعشرين مرَّةً عمتك قد حلبت عليَّ عشاري ، أم ثلاثين .

(وَالْفَدْعُ) : من صفات الأسد ، وهو التواء في الرُّشْع ، وإقبال إحدى الإبهامين على الأخرى . وعليَّ : معناه على كُرِّه مني كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه . (وَالْعِشَارُ) : جمع عَشْرَاء ، وهي الناقة التي أتى على حملها عَشْرَةُ أشهر ، ولا تزال تسمى بذلك إلى أن تلد ، وبعد الولادة أيضاً .

يقول : كنت^(١) استنكف أن يحلب أمثالها عشاري ، والدليل لهذا المعنى قوله : فدعاء ، وقوله تقديره : (كم مرَّةً حلبت عليَّ عَمَاتُك) : هذا لتبيين المعنى وإيضاحه ، لأن قولك : «عماتك حلبت» و«حلبت عماتك» سواء في إفادة المعنى .

= شُعَارَةٌ تَقْدُ الْفَصِيلَ بِرَجُلِهَا نَطَارَةٌ لِقَوَادِمِ الْأَبْكَارِ

انظر ديوان الفرزدق ٣٦١:١ وسيبويه ١٦٢:٢ ، ١٦٦ والمقتضب ٥٨:٣ وابن يعيش ١٣٣:٤ والهمع ٢٥٤:١ وخزانة الأدب ٤٨٥:٦ والبيت الشاهد ترتيبه السادس والثلاثون من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير وعدتها أربعون بيتاً وروايته هناك : كَمْ خَالَةٌ لَكَ يَا حَرِيرَ وَعَمَّةٌ . . . والشاهد فيه الإنشاد على ثلاثة أوجه كما ذكر الزمخشري في المتن ، رفعاً ونصباً وجرّاً . «فالرفع» على أنه مبتدأ وحسن الابتداء به حيث وصف بالجار والمحروور وهو لك وقوله (قد حَلَبْتُ عليَّ عشاري) في موضع الخبر . . . ومن نصب فعلى لغة من يجعل كم في معنى عدد منون . . . ومن جر فعلى أنه خبر بمعنى زُب . وأجودها الحرُّ لانه خبر اس يعيش ١٣٣-١٣٤ .

(١) في الأصل وع : «كيف» والمثبت من ب .

*** فصل * والخبرية مضافة إلى مميّزها عاملة فيه عمل كل مضاف في المضاف إليه ، فإذا وقعت بعدها من ، وذلك كثير في استعمالهم منه قوله تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ ﴿﴾ ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ ﴿﴾ كَانَتْ مُنَوْنَةً فِي التَّقْدِيرِ كَقَوْلِكَ : كَثِيْرٌ مِنَ الْقُرَى ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ . . وَهِيَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مُنَوْنَةٌ أَبَدًا ، وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ مِنْ . .**

فإن أراد بذلك تحقيق الإعراب فغير مستقيم ، لأن عماتك فيما قدره فاعل وهو في البيت مبتدأ ، إذ الفعل لا يتأخر عن الفاعل ، ولكن يتأخر عن المبتدأ .
قوله : «كانت مُنَوْنَةً في التقدير . .» .

لأن حرف الجر يمنع من الإضافة ، فإذا زالت الإضافة احتيج في تمامه إلى تنوين كما تقول : (ضاربٌ زيد) ، فإذا قلت : (ضاربٌ لزيد) بدون الإضافة نَوَتْ الضارب ليتم الاسم ، لأن التنوين منتهى الاسم عندهم ، فلا بد في الاسم من تنوين أو ما ينوب منابه .

فإن قلت : فما حكم (كذا) ؟ قلت : هي تنصب المُمَيِّز ، لأنهم لما أدخلوا الكاف على (ذا) صار بمنزلة اسم مضاف كقولك : (لي ملؤه عَسَلًا) ، (فينصب ما بعدهما) ^(١) كما نصب (عَسَلًا) في هذا المثال :

قال الخليل ^(٢) كأنه قال كالعدد درهمًا ، وإنما قصّد بذلك أن يُبين كونه عبارة عن عددٍ مُبْهِم ، فإذا قلت : عندي كذا درهمًا ، فكأنك قلت : عندي عدد ما درهمًا ، والكاف فيهما ^(٣) كاف تشبيه دَخَلَتْ على (ذا) ، وخُلع عنها معنى التشبيه ، ولذا تغير حكم هذه الكلمة ، فاستوت فيها الأحوال ، ولم يفرّق فيها بين المذكر والمؤنث ، لا تقول : كَذِبَهُ وَلَا كَذِي ، كما تقول : هَذِهِ ، وهَذِي للمؤنث .

(١) في ب : «نصب ما بعدها» والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر رأى الخليل في كتاب سيبويه ١٧٢ : ٢ .

(٣) في ب : «فيها» والمثبت من الأصل وع .

*** فصل * وَفِي مَعْنَى كَمْ الْخَبَرِيَّةُ كَأَيْنَ ، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ ،
وَأَيُّ ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ مَعَ (مِنْ) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَكَأَيْنَ مِنْ قَرِيْبَةٍ﴾
وَفِيهَا خَمْسُ لَفَاتٍ :**

**كَأَيْنَ وَكَأَيَّ بُوزَنِ كَاعٍ وَكَيْءٍ بُوزَنِ كَنَعٍ ، وَكَأْنِي بُوزَنِ كَنْفِي ، وَكَيْ بُوزَنِ
كَنَعٍ .**

قوله : «كأَيَّ . . .» .

نُصِبَ مُمَيِّزُهَا لِأَنَّهَا تَمَّتْ بِالتَّنْوِينِ فَامْتَنَعَتْ مِنَ الْإِضَافَةِ . رُكِبَتْ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ
وَأَيُّ ، وَجَعَلَتْ بِمَنْزِلَةِ كَمْ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ .

قوله : «والأكثر أن تستعمل مع مِنْ» .

لأنَّ كَأَيَّ مُبْهَمَةٌ ، وَ(مِنْ) لِلْبَيَانِ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ^(١) : «وَكَثِيرٌ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا» .

قوله : «خمس لفات . . .» .

الأولى : هذه^(٢) .

الثانية : كَأَيَّ بِهَمْزَةٍ قَبْلَهَا أَلِفٌ وَهِيَ مَقْلُوبَةٌ مِنَ الْأَوَّلَى ، وَطَرِيقَةُ الْقَلْبِ أَنْ هَمْزَةُ (أَيُّ)
أُخْرِتْ فَصَارَ (كَيَّاءٌ) بَزْنَةٌ كَعُلْفٍ ثُمَّ خَفَفَتِ الْيَاءُ الْمُشَدَّدَةُ فَصَارَ (كَيَّاءٌ) بِهَمْزَةٍ قَبْلَهَا
يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، كَمَا خَفَفَتِ الْيَاءُ الْمُشَدَّدَةُ فِي (كَيَّنُوْنَ) يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، وَالْأَصْلُ بِالْيَاءِ
الْمُشَدَّدَةِ ثُمَّ قَلَبَتْ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ مِنْ كَيَّاءٍ أَلِفًا كَمَا قَلَبَتْ هِيَ أَلِفًا فِي طَيِّءٍ فَقِيلَ
طَائِيٌّ . وَالنُّونُ فِي (كَأَيْنَ) تَنْوِينٌ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ فِي «كَسَاءٍ» وَلَوْ وَقَفْتَ عَلَى (كَأَيْنَ)

(١) إشارة إلى استشهد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَهَذَا شَابِعًا أَوْ
هُمْ قَاتِلُونَ﴾ آية ٤ من سورة الأعراف .

(٢) أي كَأَيْنَ الْوَارِدَةُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ . وَالثَّانِيَةُ : كَأَيَّ بُوزَنِ كَاعٍ ، وَكَيْءٍ بُوزَنِ كَنَعٍ ، وَكَأْنِي بُوزَنِ
كَنْفِي ، وَكَيْ بُوزَنِ كَنَعٍ . وَانْظُرْ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِيهَا فِي شَرْحِ ابْنِ عَبَّاسٍ ١٣٦ : ٤ وَسِرِّ صَاعَةٍ
الْإِعْرَابِ ١ : ٣٠٦-٣٠٧ .

وقفت على همزة ساكنة كالوقف على «كساء» في الرَّفْع والجَرُّ لأنَّ الهمزة تلزمها الكسرة، لوقوعها موقع اللام التي هي الياء الثانية في كَأَيُّ.

فإن قلت: إنما تكون كما ذكرت أن لو كانت المحذوفة من الياءين هي الثانية، والقياس يقتضي حذف الأولى، لأن حذف الضعيفة وهي الساكنة أَوْلَى. قلت: بل المحذوفة هي الثانية، لأن التغيير إلى الأطراف أسرع، وإن شئت فتأمل في يد وأخواتها فإنها أكثر من نحو مد فوزنها لهذا كَعَفٍ لا كَلَفٍ.

وأكثر ما تستعمل هي مع (مِنْ) قَالَ^(١):

٣٥٦ - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا^(٢)

الثالثة: (كَيِّ) بوزن كَيْعٍ وهذه هي الثانية بعينها لكن بدون قلب الياء ألفاً.

الرابعة: (كَأَيُّ) وهي مخففة كأي بتسكين الهمزة وحذف الياء الثانية.

(١) قائله جرير - انظر ديوانه ١: ٢٤٤ (تحقيق نعمان محمد طه).

(٢) وهذا البيت ترتيبه الثاني عشر من قصيدة لجرير عدتها سبعة وعشرون بيتاً من الوافر قالها في

مدح الحجاج بن يوسف الثقفي ومطلعها:

سَمِعْتُ مِنَ الْمَوَاصِلَةِ الْعَتَابَا وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ وَرَثَ الشَّبَابَا

انظر ديوانه (١: ٢٤٣-٢٤٥) خزانة الأدب ٥: ٣٩٧.

وهو هنا شاهد على اقتران كائن (بَمَنْ) وفيه شاهد آخر قال فيه البغدادي: (على أنه ربما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب أي يرى مصابي هو المصاب، وأضاف قائلاً: بيانه أن (هو) فصل وقع بعد ضمير الحاضر، أي المتكلم، فكان حقه في الظاهر أن يقول: (يراني أنا المصاب، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون وفق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم، لأن فيه نوعاً من التوكيد) الخزانة ٥: ٣٩٧. ومنهم من يكتبها كاءً من غير أن يقلب تنوين الهمزة نوناً ساكنة.

(٣) في الأصل وب وع جاء رسمها على هذا النحو: «كَيَّاء» وليس هذا الرسم موافقاً لوزن كَيْعٍ فأثبت المناسب.

*** فصل * وَكَيْتٌ وَذَيْتٌ مُحَقَّقَتَانِ مِنْ كَيْةٍ وَذَيْةٍ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ يَسْتَعْمِلُونَهَا عَلَى الْأَصْلِ، وَلَا تُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مُكْرَرَتَيْنِ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِمَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَالضَّمُّ. وَالْوَقْفُ عَلَيْهِمَا كَالْوَقْفِ عَلَى بِنْتٍ وَأَخْتٍ.**

الخامسة: (كَاءٌ) وهي مخففة بحذف الياءين ومن شأنهم وهجّيراهم أن يتلاعبوا، بما يكثر استعماله عندهم بالتغيير، ألا تراهم قالوا: «أَيْمَنُ الله» ثم قالوا: أَيْمُ الله (وَمُنُ الله) (وَمُ الله) (وَمِ الله) فانظر كيف تلاعبوا بهذه الكلمة لكثرة دورها على لهجاتهم^(١)، وإذا كثّر الشيء في الكلام حسن فيه مالا يحسن في غيره.
قوله: «مُحَقَّقَتَانِ مِنْ كَيْةٍ...».

(كَيْتٌ وَذَيْتٌ): الأصل كَيْةٌ وَذَيْةٌ بالياء المشددة كقولك (أَيْةٌ) والتاء تاء التانيث، فخففت الياء المشددة، وعوضت عنها التاء كما تُعَوِّضُ عن بعض المحذوفات، فصار كَيْتَةً وَذَيْتَةً، فالتاء الأولى عَوِّضَ كما في بِنْتٍ وَأَخْتٍ، واختصاص هذا التعويض بالمؤنث كما في بِنْتٍ وَأَخْتٍ صار علامة للتانيث، فوجب إسقاط التاء الثانية لئلا تجتمع علامتان للتانيث فبقي «كَيْتٌ وَذَيْتٌ» فلذا يكتب بالتاء لا بالهاء، ويوقف عليه بالتاء أيضا كما في بنت^(٢).

قوله: «الفتح والكسر والضّم»...^(٣).

(١) سبق ابن جني الشارح إلى الإشارة إلى هذا التلاعب في الاسم بالتغيير في (سر الصناعة)، ومما جاء في كتابه: ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم في مضارعة الحرف. أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه، فقالوا مرة أَيْمَنُ الله، ومرة أَيْمُ الله، ومرة إَيْمُ الله، ومرة مِ الله، ومرة مُ الله. وقالوا مُنُ رَبِّي، ومن رَبِّي، فلما حذفوا هذا الحذف المفرط أصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف قوي شبه الحرف عليه، ففتحوا همزته، نشبها بهمزة لام التعريف.

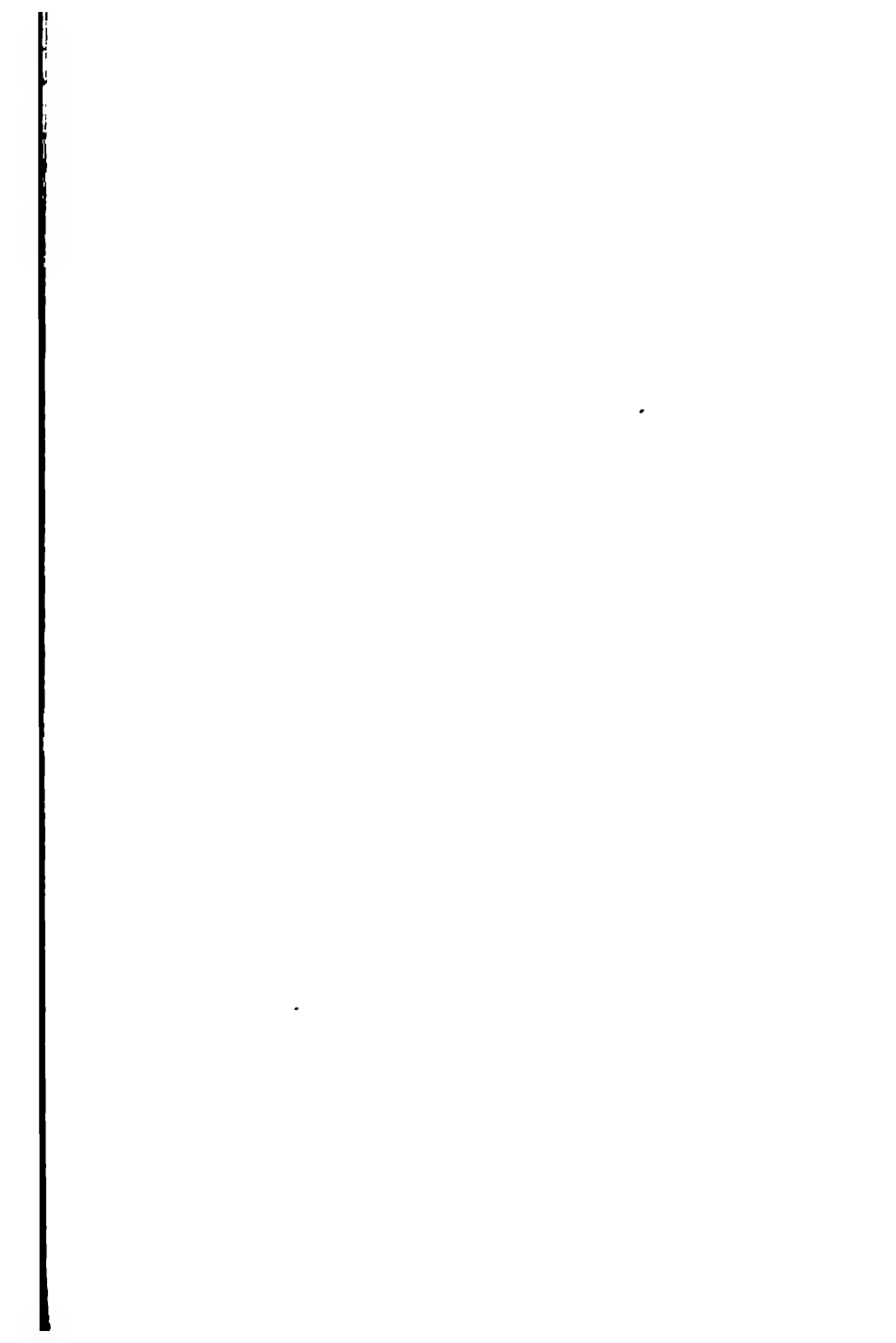
انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٣٢ (مطبعة الحلبي).

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٦٩. (٣) انظر سر صناعة الإعراب ١: ١٦٩-١٧٠.

.....

أما البناء فلأنهما كنايةتان عن الجملة، ولا أدري أيَّ إعراب تستحق الجُمْلَةُ من حيث هي هي، ولأنَّ الكنايات جارية مجرى التعريف فكأنها متضمَّنة لمعنى الحرف وهو لام التعريف، والبناء على الحركة لالتقاء الساكنين، والحركات لغات فيهما. فإن قلت: فما وجه هاتيك اللغات؟

قلت: أما الفتح فللخفة، وأما الكسر، فللأصل المعروف، وأما الضم فلجبر النقصان الحاصل بحذف الياء والتاء، ولا يُقال عَوَّضَتِ التاء عن الياء، فلا يظهر من حذفها نقصان، لأنَّا نقول في ذهابها ذهابٌ ما فيها من قوة الأصالة.



« ومن أصناف الاسم المثنى »

وَهُوَ مَا لِحَقَّتْ آخِرُهُ زِيَادَتَانِ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ
لِتَكُونَ الْأُولَى عَلَمًا بَضْمٌ وَاحِدٌ إِلَى وَاحِدٍ، وَالْأُخْرَى عَوْضًا مِمَّا مَنَعَ مِنَ
الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ الثَّابِتَيْنِ فِي الْوَاحِدِ . . .

قوله: « ومن أصناف الاسم المثنى . . . ».

قد سبق التعرض لنُبْذٍ من الكلام في هذا الصنف، فلنعد إلى ذكر ما بقي منه.
اعلم أن النون في المثنى عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، لأنَّ
الألف في رجلان حرف إعراب كالتاء في نحو قائمة^(١). وكالياء في نحو: هاشمي
فكما أنَّ للتاء والياء حركةً وتنوينًا كما للميم في قائم وهاشم، كذلك يجب أن يكون
للألف - في نحو رجلان حركةً وتنوين كما لِلَّام في رجل، فلما مُنعت الألف الحركة
والتنوين، جعلت النون عوضًا منهما، لأن الاسم العاري عن البناء لم يجز أن يعرَى
عن الحركة والتنوين.

فإن قلت: أليست الألف في تقدير الحركة؟ قلت: لا، بدليل أن الياء التي هي
عديلتها في مُسْلِمَيْنِ لم تُقْلَب أَلْفًا، فلو كانت في تقدير الحركة لانقلبت أَلْفًا كما
أن الياء الساكنة في (يرمي) لما كانت في تقدير الحركة انقلبت في المبني للمفعول
أَلْفًا، لانفتاح ما قبلها.

فإن قلت: أما سمعتمهم يقولون الألف في (رجلان)^(٢) بمنزلة اللام المرفوعة في
جاءني رجل، محتجّين بأنك إذا حذف اللام من رجل تبطل الكلمة كما تبطل هي

(١) انظر سيبويه ١: ١٧-١٨.

(٢) في ب: «في نحو رجلان» والمثبت من الأصل وع.

إذا حذفت الألف من رجلان . وإذا قلت رجلان يعلم إعراب الاسم كما يعلم بالرفعة التي على اللّام في (جاءني رجل) فلما كانت الألف بمنزلة اللّام والرفعة، كانت الرفعة ثابتة غير زائلة، فكيف يجوز أن تعوّض عنها مع قيام الألف مقامها؟ قلت: إنهم لم يقولوا إن الألف في رجلان بمنزلة اللّام، والحركة على الإطلاق، وإنما قالوا الألف بمنزلة الرفعة، والمراد بالرفعة اختصاص الضمة بحال دون حال (لاجنس الحركة على الإطلاق. فإذا قلنا الألف واللّام بمنزلة اللّام المرفوعة، فهو بمنزلة قولنا إنها بمنزلة اللّام، وفيها اختصاص بحال دون حال) كالفاعلية في قولك: (جاءني رجلان)، كما أن الرفعة اختصاص الضمة بحال دون حال. فالألف متضمنة لمعنى الاختصاص الذي يكون في الضمة في جاءني رجل، فالحاصل أن الألف في رجلان من نفس الكلمة، كاللّام من (رجل)، إلا أنهم جعلوا فيها اختلافاً كما كان في الحركات فجعلوا ثباتها بمنزلة الرّفع، وانقلابها إلى الياء بمنزلة الجرّ والنصب في قولك: «مررت برجلين» (ورأيت رجلين) كما قالوا هذا أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، فقد نقلوا اختلاف الحركة إلى حرف الشّية، ولم ينقلوا الحركة، وقد حصل الاختلاف هنا، وهو معنى ولم تحصل الحركة التي هي لفظ، فيجب أن يُعوّض عنها ليكون رجلان بمنزلة رجل في استيفائه الاختلاف، والحركة والتنوين، وأما كسر النون فليبرّ تطلّع عليه عن قريب إن شاء الله تعالى.

(١) ما بين القوسين ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

... وَمِنْ شَأْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشْنَى مَنْقُوصٍ أَنْ تَبْقَى صِيغَةُ الْمُفْرَدِ فِيهِ
مَحْفُوظَةً، وَلَا تَسْقُطَ تَاءُ التَّانِيثِ إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ خُصَيَّانِ وَأَلْيَانِ قَالَ: ...
* كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدْلُذِلِ *

قوله: «إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشْنَى مَنْقُوصٍ...»

المراد بالمنقوص المنقوص بدليل ذكره الأمثلة من المقصورات للمنقوص في
الفصل الذي عَقِبَ هذا الفصل.

قوله: «إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ...»

سقطت التاء في خُصَيَّانِ، لأنهما متلاصقتان، فكأنهما شيء واحد فتزولتا لذلك
منزلة مفرد. وتاء التانيث لا تقع في حشو صيغة المفرد وكذا الكلام في أَلْيَانِ.
قوله:

٣٥٧ - كَأَنَّ خُصْيَيْهِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

تمامه : ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(١)
(التَّدْلُذِلُ): مصدر تدلل الشيء تَحَرُّكٌ مُتَدَلِّيًا. (ظَرْفٌ عَجُوزٌ) جِرَابٌ عَجُوزٌ
تجعل هي فيه خَيْرَهَا وما تحتاج إليه، أضاف الجراب إلى العجوز لِيُنَبِّهَ على أنه
خَلَقَ مُنْقَبِضٌ قَدْ تَشَنَّجَ لِقَدَمِهِ، شَبَّهَ الْخُصْيَةَ بِالْجِرَابِ الْخَلْقَ لِلْغُضُونِ^(٢) فيه.

(١) نصه: كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدْلُذِلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وقد ورد هذا الرجز عند المبرد في المقتضب ٢: ١٦٥ من غير عزو وكذلك في إصلاح
المنطق ١٦٨ ولسان العرب (خصا) وقد نسبه البغدادى في الخزائنة ٣: ٣١٤-٣١٧ طبعة
بولاق لحطام المجاشعي في هجاء شيخ كبير - وانظر حاشية شرح ابن يعيش ٤: ١٤٤. قال
ابن يعيش في بيان شاهده: (شاهد على حذف التاء في الثنية، وذلك على قول من
لا يفرق، وفيه شذوذان أحدهما: حذف التاء من خُصْيَيْهِ في الثنية، هذا الشذوذ من جهة
القياس دون الاستعمال. والآخر: قوله: ثِنْتَا حَنْظَلٍ، والقياس أن يقول: حَنْظَلَتَانِ.

(٢) الْغَضْنُ وَالْفَضْنُ: الكسر في الجلد والثوب والدرع وغيرهما وجمعه غَضُون. اللسان
(غضن).

وَقَالَ :

• تَرْتِجُ الْبَاءُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ •

وَتَسْقُطُ نُونُهُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ : غُلَامًا زَيْدٌ ، وَتَوْنِي بَكْرٌ .

قوله :

٣٥٨ - تَرْتِجُ

أي تضطرب وتتحرك .

قوله : «تسقط نونه بالإضافة» .

لأنها عوض من الحركة والتونين ، والتونين يسقط بالإضافة ، فكذا القائمة مقامه ، وهي التون .

فإن قلت : ما ذكرت يقتضي سقوطها ، غير أن كونها عوضا من الحركة مقتضى لثبوتها ، لأن حركة المضاف تجامع الإضافة ولا تسقط .

قلت : نعم إلا أن العمل بالوجهين يؤدي إلى سقوطها وثبوتها في حالة واحدة وهو محال ، فلا بد من العمل بالجهة الراجحة وهي جهة السقوط ، ووجه الرجحان أنها لو ثبتت عند الإضافة يلزم الوصل والفصل كما في نحو (غلامٌ زيدٌ) بتونين غلام وجرٌ «زيد» للإضافة ، لأن التون للفصل كالتونين . (والإضافة للوصل) ، ويلزم أيضا الجمع بين زيادتين التون والمضاف إليه ، فلهنئين الفساحين ترجحت جهة السقوط على جهة الثبوت ، فإن قلت : فلم لم تجعلها عند الإضافة عوضا من

(١) نَهْ : تَرْتِجُ الْبَاءُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ .

وهذا الرجز ذكره المبرد في المقتضب ٤١٠٣ من غير عرو وكنتك نعدادي في الخزنة

٣٦٦:٣٦٧ طبعة بولاق .

وكان القياس أن يقول الْبَاءُ ولكنه حذف التاء لعدم التعريق

(٢) سقط من الأصل والمشت من ب وع

... وَأَلْفَهُ بِمُلَاقَاةِ سَاكِنٍ كَقَوْلِكَ : التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ ...

التنوين كما هو مذهب بعض العلماء في هذا الفن مع أن الدليل دالٌّ عَلَى صِحَّتِهِ وسداده، إذ الحركة لا تسقط بالإضافة نحو: (جاءني غلامٌ زيدٌ)^(١) بِالرَّفْعَةِ عَلَى الميم والنون تسقط بها؟ قلت: مثل هذا القول الذي قاله بعض العلماء مما يُقصد به تسهيل الأمر على الطلبة وإلا فهي في التحقيق عوض عنهما لا عن التنوين وحده، إذ لا بد لك في غلامان قبل الإضافة أن تعرف أن نُونَهَا عَوَضٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد فبأن جاءت الإضافة لا تخرج من أن تكون عوضًا منها، لأن الكلمة باقية على حالها.

قوله : «التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ ...»

مثل^(٢) فِي شِدَّةِ الأمر، لأنه إنما تلتقي حلقتاه إذا شُدَّ البطان شُدًّا.

(١) في الأصل: «غلامٌ زيدٌ» والمثبت من ب و ع.

(٢) ينظر مجمع الأمثال ٢: ١١٦. والبطان الملقب الحزام الذي يجعل تحت بطن العير وفيه حَقَن. وقد انتفت بلغ الشد حقيقته.

* فصل * وَلَا يَخْلُو الْمَنْقُوصُ مِنْ أَنْ تَكُونَ أَلِفُهُ ثَالِثَةً أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ. فَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً وَعُرِفَ لَهَا أَصْلٌ فِي الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ رُدَّتْ إِلَيْهِ فِي الثَّنِيَةِ كَقَوْلِكَ: قَفْوَانٍ، وَعَصَوَانٍ، وَفَتَيَانٍ، وَرَحَيَانٍ . . .

وقوله: «ومن شأنه إذا لم يكن مُثْنًى مَنْقُوصٍ . . .»
عَنَى بالمنقوص ما آخره ألف، وهذا غريب في اصطلاحهم، والمنقوص في الاصطلاح ما في آخره ياء مكسور ما قبلها كقاضٍ لا ما في آخره ألف.
قوله: «وعرف لها أصل في الواو والياء ردت إليه . . .» أما القلب فلالتقاء الساكنين: ألف الكلمة، وألف الثانية.
وأما الرُّدُّ إلى الأصل، فلأنَّ رد الشيء إلى أصله أولى من رده إلى غيره.
(والقَفَا): من قَفَوْتُ أثره، سُمِّيَ بذلك لتأخره عن سائر الأعضاء.
(والعَصَا): من عصَّوته بالعصا.
(والفتى): يَأْتِي لأنك تقول في جمعه فِتْيَةٌ بالياء وكذلك (الرَّحَى)^(١)، بدليل أنه يجمع على أرحية (بالياء)^(٢).

(١) قال فيه الفراء «الرَّحَى بالياء والألف» انظر المنقوص والممدود للفراء ص ٣١

(٢) سقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

... وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُهَا نُظِرَ فَإِنْ أُمِيلَتْ قُلِبَتْ يَاءٌ كَقَوْلِكَ: مَتَيَانَ
وَيَلَيَانَ فِي مُسَمِّينَ بَمَتَى وَيَلَى، وَإِلَّا قُلِبَتْ وَاوًا كَقَوْلِكَ: لَدَوَانَ، وَإِلَوَانَ
فِي مُسَمِّينَ بِلَدَى وَإِلَى...

قوله : فَإِنْ أُمِيلَتْ قُلِبَتْ يَاءٌ ... »

لأنَّ الياء أحد أسباب الإمالة، وليس في (متى) من أسبابها غير الياء فصار كأنَّ أصل ألفه الياء فتقلب ياءً. فإن قلت: (متى) اسم مبني لاحظَّ له في التمكن بمنزلة الحروف، والألف في نحو إلى وعلى محكوم عليها بالبتُّ أنها غيرُ منقلبة لا عن ياء ولا عن واوٍ فما بال الألف في (متى) يستدل عليها بالإمالة أنها من الياء؟

قلت: إنهم أمالوا (متى)، وقد اضطررنا إلى إزالة ألفها لثلاثي ساكنان، فاستقام لنا أن نصرف الألف إلى الياء، لأنهم بالإمالة قد جذبوها إليها. فيكون الصرف إليها لا إلى الواو أشبهَ بحالها، (لأنَّ الأكثر أن تُمال الألف)^(١) التي في تقدير الياء، فأما أن نقول إنه من مَتَيْتُ فنحن براء من هذا القول، لأنَّ الحروف والأسماء المتضمنة لمعانيها غير حائمة حول التصريف، والدليل على أن ألفها ليست من الياء أنهم لم يقولوا (مَتَى) بياء ساكنة، فلو كانت من الياء لوجب التلُّفُّظ بياء ساكنة، لأن الحركة (لم تثبت^(٢) لها كما) لم تثبت لَكُمْ ونحوه ألا تراهم قالوا (لو) بواو ساكنة، ولم تقلب الواو ألفاً، لأنها لم تستحق الحركة (فتقلب ألفاً)^(٣).

قوله : «وإلا قلبت واوا ... ».

أي وإن لم تُملَّ قلبت واوا، لأنَّ نحو هذا القبيل لَمَّا لَمْ تَجِءْ فيه الإمالة علم أنَّ الأَشْبَهَ بحاله أن تقلب ألفه واوًا كما أن مجيء الإمالة كان دليلاً على أن الأَشْبَهَ بحال

(١) في ب: (لأنَّ الأكثر هو أن يمال الألف) والمثبت من الأصل وع.

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٣) ساقط من ب والمثبت من الأصل وع.

... وَإِنْ كَانَتْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ لَمْ تُقْلَبْ إِلَّا يَاءُ كَقَوْلِكَ: أَغْشِيَانِ،
وَمَلْهَيَانِ، وَحُبْلَيَانِ، وَحُبَارِيَانِ، وَأَمَّا مَذْرَوَانِ فَلِأَنَّ الثَّنِيَّةَ فِيهِ لَازِمَةٌ
كَالتَّائِيَةِ فِي شَقَاوَةٍ وَعَظَايَةٍ...

نحو (متى) القلب إلى الياء والضدُّ يُظْهِرُ أَمْرَهُ الضَّدُّ.

فإن قلت: ما ذكرت من الوجه مُعَارَضٌ بِكُتُبِهِمْ (لِذِي وَإِلَى) بَالِيَاءَ لِأَنَّ الْأَلْفَ إِذَا
وَقَعَتْ ثَالِثَةً^(١) طَرَفًا وَهِيَ مِنَ الْيَاءِ تَكْتُبُ بِالْيَاءِ نَحْوَ (رَمَى)، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْوَاوِ
فَبِالْأَلْفِ نَحْوَ: (دَعَا). قلت: إِنَّمَا يَكُونُ كُتُبُهُمْ بِالْيَاءِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْأَشْبَهَ هُوَ الْقَلْبُ
إِلَى الْيَاءِ إِذَا كَانَ الْكُتُبُ لَمَّا ذَكَرْتَ مِنْ كَوْنِ الْأَلْفِ (عَنْ يَاءٍ)^(٢)، بَلْ كُتُبُهُمْ بِالْيَاءِ
لِإِزَالَةِ الْإِلْتِسَاقِ^(٣)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ كَتَبْتَ هَذَا النُّحُوَّ بِالْأَلْفِ لَلَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ (فِي
«عَلَى») عِنْدَ الْإِحَاقِ الضَّمِيرَ عَلَيْهِ، وَلَمَّا قُرِئَ أَنَّهُ حَرَفٌ جَرَّ أَمَ فَعِلٌ مَاضٍ.
قوله: «وَإِنْ كَانَتْ فَوْقَ الثَّلَاثَةِ لَمْ تُقْلَبْ إِلَّا يَاءٌ».

النكتة في هذه المسألة نذكرها في قسم المشترك إن شاء الله تعالى والألف في
(أَغْشَى) عَنْ وَاوٍ، وَكَذَا فِي (مَلْهَى) وَفِي (حُبْلَى) وَ(حُبَارَى) لَا عَنْهَا وَلَا عَنْ الْيَاءِ^(٤).
قوله: «وَأَمَّا مَذْرَوَانِ...»^(٥)

(١) فِي الْأَصْلِ (سَاكِنَةٌ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بٍ وَعٍ.

(٢) فِي الْأَصْلِ (مِنْ يَاءٍ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بٍ وَعٍ.

(٣) فِي بٍ: (الْإِلْتِسَاقُ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بٍ وَعٍ.

(٤) لَيْسَتْ الْأَلْفُ فِي (حُبْلَى وَحُبَارَى) بِمُتَقَلِّبَةٍ عَنْ وَاوٍ وَلَا يَاءٍ وَإِنَّمَا هِيَ لِتَأْنِيثٍ وَهِيَ فِي حِكْمِ

الْمُتَقَلِّبِ عَنْ الْيَاءِ كَمَا قَالَ ابْنُ يَعْشَرَ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَمُتُّ حُرْفٌ رُبْعَةٌ وَكَذَلِكَ تَكْتُبُ يَاءٌ وَنَسَوُا

فِيهَا الْإِمَالَةَ وَلَوْ صُرِّفَتْ لَكَانَ بِالْيَاءِ نَحْوَ حَدِيثٍ وَخَرِيفٍ سِرٌّ يَعْشَرُ ٤: ١٤٩.

(٥) الْمَذْرَوَانِ: أَطْرَافُ الْإِلْتِمَاسِ لَيْسَ لَهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ لِحُدُودِ مَفْهُومٍ لِأَنَّهُ نَوْعَانِ مَذْرُوعَانِ لِقَبْلِ فِي

الْثَنِيَّةِ مَذْرُوبَانِ بِالْيَاءِ لِلْمَحْدُورَةِ وَلَمَّا كَانَتْ بِالْوَاوِ هِيَ ثَنِيَّةٌ وَنَكْبَةٌ مِنْ بَيِّنَاتِ عَقْلِهِ بِشَيْئَيْنِ فِي

أَنَّهُ لَمْ يَشَأْ عَلَى الْوَاحِدِ الْفَسَادَ (مَرْ) وَالتَّصْحِيحَ (مَرْ)

*** فصل * وَمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ لَا تَخْلُو هَمْزَتُهُ مِنْ أَنْ يَسْبِقَهَا أَلِفٌ أَوْ لَا ،**
فَالَّتِي تَسْبِقُهَا أَلِفٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ : أَصْلِيَّةٌ كَقُرَاءٍ ، وَوُضَاءٌ ، وَمُنْقَلِبَةٌ
عَنْ حَرْفٍ أَصْلٍ كَرِدَاءٍ ، وَكِسَاءٍ ، وَزَائِدَةٌ فِي حُكْمِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَلْبَاءٍ ،
وَجِرْبَاءٍ ، وَمُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفٍ تَأْنِيثٍ كَحَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ ، فَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ تُقَلِّبُ
وَأَوَّاءَ لَا غَيْرَ كَقَوْلِكَ : حَمْرَاوَانٍ ، وَصَحْرَاوَانٍ ، وَالْبَابُ فِي الْبَوَاقِي أَنْ لَا
يُقَلِّبَنَّ ، وَقَدْ أَجِيزَ الْقَلْبُ أَيْضًا . . .

أي إن وقع الواو في حشو الكلمة لم يكن فيها القلب إلى الياء وإن كانت الواو زائدة على الثلاثة نحو (مَذْرَوَانٍ) ، لأنهم قد صاغوا هذه الكلمة على الألف والنون ، ولم يصوغوا (مِذْرَى) فيقال : (مِذْرَيَان) وفي بعض النسخ : (وأما مِذْرَوَانِ فلأن الشية فيه لازمة) ولا ذكر لثنايان ، فكأنه هو الوجه ، لأن ثنايان ليس من شواذ هذا الفصل ، وإنما الشذوذ فيه أن ياءه لم تقلب همزة كما قلبت ياء ردائي بالياء همزة فقيل : رداء ورداءان بالهمزة ، فلعل المصنف - (رضى الله عنه)^(١) - أوردته تمثيلاً لمذروان من حيث إن الشية في الفصلين لَمَّا كانت لازمة تركت الواو والياء على أصلهما فلم تقلب الواو ياء ، ولا الياء همزة وكذلك القياس أن تقلب الواو في شَقَاوَة ، والياء في عَطَايَة كما في كسَاء ورداء ، والأصل كِسَاوُ وردائي ، غير أن تاء التأنيت لَمَّا لزمتهما خرجت الواو والياء عن حكم الطرف فبقيتا على حالهما .

قوله : «أصلية . . . إلى آخره»

الهمزة في قُرَاءٍ أصلية ، لأنه على فُعَالٍ مثل كُرَامٍ وَحُسَانٍ ، فهذه الهمزة تصحّ وكذا كل همزة أصلية (نحو وَضَاءٍ ، والقلب ضعيف جداً)^(٢) وفي رِدَاءٍ وَكِسَاءٍ منقلبة عن

(١) من ع وليس في الأصل ولا في ب .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

... وَالَّتِي لَا أَلِفَ قَبْلَهَا فَبَابُهَا التَّصْحِيحُ كَرِشَاءٍ وَحِدَاءٍ .

ياء وواو لأن أصلهما رِدَائِي وَكِسَاوُ مِنَ الرَّدْيَةِ وَالكِسْوَةِ، قلبت (الواو والياء) ^(١) فيهما إلى الهمزة لما سَنِينٌ فِي الْمَشْرَكِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَهَذِهِ تَصِحُّ أَيْضًا، إِلَّا أَنْ دَرَجَتِهَا مَنْحُطَةٌ عَنِ الْأُولَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا بَدَلٌ عَنْ أَصْلٍ وَلَيْسَتْ نَفْسُهَا بِأَصْلٍ كَمَا كَانَتْ فِي قُرَاءٍ، فَلِذَا جَوَّزُوا فِيهَا الْقَلْبَ، وَالْقَلْبَ فِيهَا أَوَّلَى مِنَ الْقَلْبِ فِي الْأَوَّلَى نَحْوُ: رِدَاوَانٍ وَكِسَاوَانٍ، وَفِي عِلْبَاءٍ وَحِزْبَاءٍ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ حَرْفٍ زَائِدٍ فِي حُكْمِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الَّذِي جَاءَ لِلإِلْحَاقِ فِي نَحْوِ دِرْحَاقَةٍ ^(٢)، فَهَذِهِ الهمزة لها شبهان فِي الزِّيَادَةِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَأْءَ الإِلْحَاقُ لَيْسَتْ بِلَامِ الْكَلِمَةِ.

وَالثَّانِي: مَا ذَكَرْنَا فِي نَحْوِ رِدَاءٍ مِنْ أَنَّ الهمزة لها شَبَّةٌ وَاحِدٌ لِلأَصْلِ وَهُوَ أَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَهُ فَكَانَتْ دَرَجَةً عِلْبَاءٍ مَنْحُطَةٌ عَنْ قُرَاءٍ بِدَرَجَتَيْنِ، فَلِذَا كَثُرَ فِيهِ الْقَلْبُ نَحْوُ عِلْبَاوَانٍ.

أَمَّا الهمزة فِي نَحْوِ حِمْرَاءَ فَمَنْقَلَبَةٌ عَنِ أَلِفِ التَّائِيثِ لِأَغْيَرٍ، فَلِذَا لَمْ يَجِءْ فِيهِ إِلَّا الْقَلْبُ. وَالْقَلْبُ بِالْظَرْفِ إِلَى جِهَةِ الزِّيَادَةِ، لِأَنَّ الْقَلْبَ طَرَحَ مِنْ وَجْهِهِ، وَالزَّائِدَ بِالطَّرْحِ أَجْدَرُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَمْ يَجْرِ الْقَلْبُ إِلَى الْيَاءِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ فِي مَخْرَجِ الْأَلِفِ اتِّسَاعًا وَفِي مَخْرَجِ الْوَاوِ ضَيْقًا فَأَوْقَعْتَ الْوَاوَ بَيْنَهُمَا لِيُظْهَرَ الْإِعْتِدَالُ، وَلِأَنَّ فِي الْقَلْبِ إِلَى الْيَاءِ كِرَاهَةً اجْتِمَاعِ الْيَاءَيْنِ (بَعْدَ أَلِفٍ) ^(٣) فِي قَوْلِهِمْ حِمْرَائِينَ، وَلِأَنَّ الهمزة شَبِيهَةٌ بِالْوَاوِ فِي الثَّقَلِ فَقَلْبُ الشَّيْءِ إِلَى مَا يَشَاكِلُهُ أَدْخَلَ فِي الْمُنَاسَبَةِ.

قَوْلُهُ: «فَبَابُهَا التَّصْحِيحُ»

لِأَنَّ الهمزة حَرْفٌ صَحِيحٌ بِدَلِيلِ تَعَاقُبِ الْحُرُوكَاتِ الْإِعْرَابِيَةِ عَلَيْهَا.

(١) فِي ب وَع: «الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالْمَثَبُ مِنَ الْأَصْلِ».

(٢) رَجُلٌ دِرْحَاقِيٌّ: كَثِيرُ اللَّحْمِ قَصِيرٌ، سَمِيحٌ ضَخْمٌ الظَّنُّ لَثِيمٌ الْحَلْفَةُ السَّادُ (دَرَجُ)

(٣) سَاقَطَ مِنْ ب وَالْمَثَبُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.

* فصل * وَالْمَحذُوفُ الْعَجْزُ يُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ ، وَلَا يُرَدُّ . فيقال :
أَخَوَانِ وَأَبَوَانِ ، وَيَدَانِ وَدِمَانِ ، وَقَدْ جَاءَ يَدَيَانِ وَدِمَيَانِ قَالَ :
* يَدَيَانِ بَيَضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ * .

قوله : «يُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ وَلَا يُرَدُّ» .

فإن قلت : وقد اطرِدَ رَدُّ الْأَصْلِ فِي نَحْوِ : (عَصَوَانِ وَرَحَيَانِ) ، فَمَا بِهِ لَمْ يَطْرُدْ
فِي نَحْوِ : (يَدَيَانِ وَدِمَيَانِ) ؟ قلت : قلب الألف إلى الواو والياء لا شك أنه أسهل من
رَدِّ الْمَحذُوفِ إِذْ فِي الْقَلْبِ عَوْدٌ مِنْ حَرْفٍ إِلَى حَرْفٍ وَفِي الرَّدِّ الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ فَلَمَّا
صَعِبَ الْأَمْرُ فِي الرَّدِّ لَمْ يَطْرُدْ ، فَجَاءَ الْأَمْرَانِ الرَّدِّ وَعَدَمُهُ .

والجواب الثاني : أَنَّ الْكَلِمَةَ بِالثَّنِيَّةِ تَصِيرُ شَيْئًا آخَرَ بَتَغْيِيرِ صِيغَتِهَا وَيَزِدَادِ مَعْنَاهَا
فِيَلْقَى بِهَا أَنْ تَزَادَ لَفْظًا ، فَلَمَّا اقْتَضَتْ أَنْ تَزَادَ لَفْظًا كَانَ أَجْدَرُ بَأَنْ يُرَدَّ إِلَيْهَا مَا هُوَ
مَحذُوفٌ مِنْهَا . وَأَمَّا إِبْقَاؤُهَا عَلَى حَالِهَا ، فَلَأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ هَكَذَا مَحذُوفَةُ الْعَجْزِ
وَاشْتَهَرَتْ ، وَالثَّنِيَّةُ بِنَاءٌ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ . فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْبِنَاءُ مَلَائِمًا لِلْمَبْنِيِّ
عَلَيْهِ . فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ لَزِمَ الرَّدُّ فِي أَخَوَانِ وَأَبَوَانِ ؟ قلت : إلحاقا للثنية بالإضافة ،
إِذْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ضَمُّ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ، وَفِي الْإِضَافَةِ يُقَالُ أَخُوهُ وَأَبُوهُ ، فَكَذَا فِي
الْثَّنِيَّةِ .

قوله :

٣٥٩- يَدَيَانِ بَيَضَاوَانِ (١)

هذا عبارة عن الكرم ، و(مُحَلِّمٍ) بكسر اللام بعض ملوك اليمن .

(١) هذا بعض بيت من الكامل ذكره صاحب اللسان من غير عزو وكذلك ابن يعيش من قبله -
والبيت بتمامه :

يَدَيَانِ بَيَضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ بَيْنَهُمْ أَنْ تُهْضَمَا

وقال ابن منظور : ويرى : عند مُحَرَّقٍ ، قال ابن بري : صوابه كما أنشد السيرافي وغيره :

قَدْ يَمْنَعَانِكَ بَيْنَهُمْ أَنْ تُهْضَمَا .

وَقَالَ :

وَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدِّمْيَانُ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ
* فصل * وَقَدْ يُشْنَى الْجَمْعُ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَتَيْنِ ، وَالْفِرْقَتَيْنِ
وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ .

وتمامه :

قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا
الضَّيْمُ : الظُّلْمُ ، والضُّهْدُ : القَهْرُ .
قوله :

٣٦٠ - فَلَوْ أَنَا^(١)

بَيَّنَّ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدَاوَةِ . أَي لَا يَمْتَزَجُ دَمَانَا لِشِدَّةِ الْعَدَاوَةِ .

وقوله : بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ .

تأكيد للجملة أي الذي أقوله بيقين . وقيل وفي «جرى الدميان» أن معناه يُعلم من
الشجاع مِنَّا ، لِأَنَّ دَمَ الشُّجَاعِ يَجْرِي وَدَمُ الْجَبَانِ يَجْمَدُ فِي زَعْمِهِمْ .
قوله : «وَقَدْ يُشْنَى الْجَمْعُ»

تشية الجمع قليلة ، لِأَنَّ مُفْرَدَهَا يُعْطَى مَا تُعْطِيهِ التَّشْيَةُ ، فَيَقَعُ ذِكْرُ التَّشْيَةِ ضَائِعًا وَلَكِنْ

== انظر ابن عيش ٤ : ١٥١ ولسان العرب (يدي) وموضع الشاهد فيه قوله (يديان) إذ شئ بدأ
على يديان وذلك برد لامة شذوذا والقياس إسقاطها .

(١) هذا بعض بيت من الوافر ذكره الميرد في المقتضب ١ : ٣٣٦ ، ٢ : ٢٣٨ ، ٣ : ١٥٣ من غير
عزو وكذلك ابن عيش في شرحه ٤ : ١٥١-١٥٢ ، وابن منظور في اللسان (دمي) وانظر ما
قيل في نسبه في حاشية ١ من شرح ابن عيش ٤ : ١٥٢ والخزانة ٣ : ٣٥١ طبعة بولاق
وحاشية المقتضب ١ : ٣٦٦ ، وتمامه :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدِّمْيَانُ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

والشاهد فيه محي . دميان في تشية دم وذلك برجوع المحذوف من لفظة دم عد التشية فـ

*** لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ ***
وَفِي الْحَدِيثِ: مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ . . .

قد يُحتاج في بعض المواضع إلى ذكر التثنية لعدم إمكان التغيير بمجرد الجمع كما في قوله: «كالشاة العائرة بين الغنمين»^(١).
 قوله :

٣٦١ - لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ^(٢)
 أي لَنَا جَمَاعَتَانِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَلَفْظُ الْإِبِلِ فِي عَرَفِهِمْ عِبَارَةٌ عَنْ مِائَةِ بَعِيرٍ وَإِنْ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي أَكْثَرِ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ : فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ مِنْ قِرَى الْأَصْيَافِ وَالْإِرْفَادِ وَالذِّيَاتِ وَغَيْرِهَا .

قوله : «كالشاة العائرة» .
 أي الشاردة الفاردة^(٣).

دميان ضرورة . واللام المحذوفة من (دم) مختلف فيها أهي واو أم باء؟ فهي عند المبرد ياء قال : «تقول دمي يذمي فهو دم» ووزنه عند المبرد فَعَلٌ وعند الجوهري أصله دَمُوْ بالتحرّك وإنما قالوا دَمِي يذمي لحال الكسرة التي قبل الواو كما قالوا رضي يَرْضَى وهو من الرضوان . انظر المقتضب ١ : ٣٦٦-٣٦٧ وحاشيتي هاتين الصفحتين للشيخ عزيمة ، والصاح (دمو) واللسان (دمي)

(١) نص الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/ ١٢٨ (مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ تَعْبِيرٌ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً) .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في شرح ابن عيسى ٤ : ١٥٤ هما إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنْ أَيُّهَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا وجاء في حاشية شرح ابن عيش ج ٤ : ص ١٥٤ أن هذا البيت لم ينسب إلا للصاغاني حيث نسب لشعبة بن قمر وهو شاعر أسلم في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - غير أنه لم يره . ورواية أبي زيد : فعن آية ما شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا . والشاهد في البيت قوله (إِبْلَان) حَيْثُ ثَنَى اسْمَ الْجَمْعِ عَلَى تَأْوِيلِ فِرْقَتَيْنِ وَجَمَاعَتَيْنِ .
 (٣) الفاردة : الْمُتَنَحِّيةُ - اللسان (فرد) .

وَأَنْشَدَ :

لأَصْبَحَ الْحَيُّ أَوْ بَادَا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ
وَقَالُوا : لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ ، وَقَالَ أَبُو النُّجْمِ :
* بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ *

قوله :

٣٦٢ - لأَصْبَحَ (١)

(أَوْبَادًا) أَيِ هَلَكِي ، جَمْعُ وَنِدٍ وَقَبْلَهُ :

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْدًا فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرَوُ عِقَالَيْنِ
وَقَوْلُهُ : «السَّبْد» الشَّيْءُ الْقَلِيلُ ، وَالْعِقَالُ صَدَقَةُ الْعَامِ ، وَانْتِصَابُ عِقَالًا عَلَى
الظَّرْفِ .

قوله : «لِقَاحَانِ»

الْلِقَاحُ : جَمْعُ لِقْحَةٍ ، وَهِيَ نَاقَةٌ ذَاتُ لَبَنِ .

قوله :

٣٦٣ - بَيْنَ رِمَاحِي (٢)

(١) الشاهد بتمامه وهو من البسيط :

لأَصْبَحَ الْحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ
ذكرهما ثعلب في مجالسه ١ : ١٤٢ وابن يعيش في شرحه ٤ : ١٥٤ من غير عزو وقد عُرِيا
في الحاشية لعمر بن عداء الكلبي . وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخيه عمرو
ابن عتبة بن أبي سفيان على صدقات كلب فاعتدى عليهم وفي ذلك قاله عمرو بن العداء .
وَالسُّعْيُ : هُوَ الْقِيَامُ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَتَحْصِيلُهَا . وَمَعْنَى الْبَيْنِ لَقَدْ أَقَامَ عَلَى جَمْعِ الصَّدَقَةِ
مِنَا عَامًا فَتَرَكْنَا فَقَرَأَ فَكَيْفَ لَوْ أَقَامَ عَلَى ذَلِكَ مَدَّةَ عَامَيْنِ ؟ إِذْنِ لَأَصْبَحَ الْحَيُّ وَالْمَرَادُ بِهِ الْقَبِيلَةُ
هَلَكِي وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ الْحَرْبِ صَنَفًا مِنَ الْجَمَالِ يَحْمِلُونَ عَلَيْهِ أَثْقَالَهُمْ وَلَا صَنَفًا لِحَرَبِهِمْ
وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ قَوْلُهُ : (جَمَالَيْنِ) حَيْثُ نُسِيَ اسْمُ الْجَمْعِ عَلَى تَأْوِيلِ صَنْفٍ أَوْ قَطْعَيْنِ
(٢) الْبَيْتُ مِنْ أَرْجُوزَةِ لَأَبِي النُّجْمِ الْعِجْلِيِّ فِي الطَّرَائِفِ الْأَدَبِيَّةِ ص ٧١-٥٧ ، وَمُظْلَمُهَا =

*** فصل * وَيُجْعَلُ الْاِثْنَانِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ إِذَا كَانَا مُتَّصِلَيْنِ كَقَوْلِكَ مَا أَحْسَنَ رُؤُسَهُمَا .**

وفي التنزيل ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ «أَيْمَانَهُمَا» . . .

صدره :

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ

أي تبقلت الإبل ، أي أكلت بقلا في مرعاها ، ومالك ونهشل قبيلتان .

قوله : «إِذَا كَانَا مُتَّصِلَيْنِ»

إنما يجعل الاثنان في هذه الصورة على لفظ الجمع لعدم الإلباس ، إذ من المعلوم أن ليس لكل أحد إلا رَأْسٌ واحد ، ويمين واحدة ، وقلب واحد (مع ما في إيراد المضاف على لفظ الشية لكونه مثنى في المعنى من كراهة^(١)) اجتماع تشبيتين فيما تأكد اتصالهما لفظا ومعنى ، ولا فرق بين أن يكون الأول متحدا في كُلِّ واحد منهما أو متعددا ، فلذا تقول قطعت أيديهما ، وأنت تريد يداً من كل واحد منهما . وشرط الكوفيون^(٢) كَوْنُ الْأَوَّلِ مَتَّحِداً فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٣) وَهَذَا بَاطِلٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٤) وَالْمُرَادُ أَيْمَانُهُمَا .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ .

= والشاهد بتمامه :

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ

ومعنى البيت أن قوم الشاعر قد رعوا ذلك الموضع ولم يخشوا رماح هذين الحيين . والشاهد فيه قوله : (رماحي) حيث ثنى الجمع على تأويل الحيين . وانظر شرح شواهد الشافية ٣١٢-٣١٣ ، والخزانة ٣ : ٣٩٤ .

(١) في ب : «أو تقول غير عن المضاف بلفظ الجمع وإن كان مثنى في المعنى لكراهة» والمثبت من الأصل وع .

(٢) انظر شرح ابن عبيد ٤ : ١٥٥ . (٣) سورة التحريم آية ٤ . (٤) سورة المائدة آية ٣٨ .

وفيه : ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ وَقَالَ :

* ظَهَرَا مِمَّا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ *

فَاسْتَعْمَلَ هَذَا ، وَالْأَصْلَ مَعًا ، وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْمُنْفَصِلَيْنِ أَفْرَاسَهُمَا ، وَلَا غَلَمَانَهُمَا .

قوله :

٣٦٤ - ظَهَرَا مِمَّا (١)

وَقَبْلَهُ : وَمَهْمَهَيْنِ قَدْ قَدَّيْنِ مَرَّتَيْنِ (٢)

جُبَّتُهُمَا بِالنُّعْتِ لَا بِالنُّعْتَيْنِ (٣)

(١) تمامه : ظَهَرَا مِمَّا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ .

قال البغدادي في بحر القصيدة التي منها الشاهد : (هي من بحر السريع ، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز كما توهمه بعضهم ، لأن الرجز لا يكون فيه معولات فيرة إلى فعولات) الخزانة ٢ : ٣١٣ بينما قال في شرح شواهد الشافية ص ٩٤ : هو من الرجز أو السريع . والبيت لم ينسب الفراء في معاني القرآن ٣ : ١١٨ ، ولا ابن عصفور في الضرائر ٢٥٠ وقد تناقضت نسبته في سيبويه حين نسب في الكتاب ٢ : ٤٨ لخطام وفي الجزء الثالث ص ٦٢٢ لهما بن قحافة . والصواب أنه لخطام المجاشعي كما جاء في شرح ابن يعيش ٤ : ١٥٦ ، وشواهد المغني للسيوطي ١ : ٥٠٤ والخزانة ٢ : ٣١٣-٣١٨ وشرح شواهد الشافية ص ٩٤ . وموضع الشاهد فيه قوله (ظَهَرَا مِمَّا) قال : ابن يعيش : فالشاهد فيه تنبيه الظاهر على الأصل ، والكثير الجمع لما ذكرناه مع كراهية اجتماع التثنيين في اسم واحد ، لأن المضاف إليه من تمام المضاف . شرح ابن يعيش ٤ : ١٥٦ .

(٢) انظر الخزانة ٢ : ٣١٤ وروايته هناك وَقَدَّيْنِ ، والقَدْفُ : البعد من الأرض .

(٣) جُبَّتُهُمَا بِالنُّعْتِ : ... إلخ ، أي نُعْتَا لِي مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَمْ أُحْتَجَّ إِلَى أَنْ يُنْعَتَا لِي مَرَّةً ثَانِيَةً كَمَا

قاله البغدادي في الخزانة ٢ : ٣١٧ .

وَالْفَرَسُ النُّعْتُ : الموصوف بالعتق والعودة والسبق - اللسان (نعت) ولربما كان نصير

البغدادي فيه يُعَدُّ إِذَا اعْتَبَرْنَا تَأْوِيلَهُ : قطع المغازة بفرس متناه في الجري لا فرس

... وَقَدْ جَاءَ : وَضَعَا رِحَالَهُمَا .

(الْمَهْمَةُ) : الأرضُ المستوية البعيدة، (وَالْقَدْفُدُ) : المكان المرتفع في صلابه .
(وَالْمَرْتُ) : المفازة التي لا نَبْت فيها، وفرس نَعْتُ متناهٍ في الجَرْي، ولذا قَالَ
الشَّيْخُ الإمام الزَّاهِد الصُّفَّارُ^(١) - رحمه الله - لا يصلح إطلاق النعت في حَقِّ الله
تَعَالَى لما فيه من التناهي، وصفات (الباري سبحانه)^(٢) متعالية من ذلك .
قوله : «وَضَعَا رِحَالَهُمَا» .

كانا رجلين مسافرين نُزِّلَ لزوم رحليهما منزلة الاتصال بهما ف قيل رحالهما وإن كان
المراد رَحْلَيْهِمَا، كما يقال ما أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا في المتصِّلات .

(١) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطْلَيْوسِي الشهير بالصُّفَّار، صاحب
الشلوبين وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه - مات بعد الثلاثين وستمئة - انظر بغية الوعاة
٢ : ٢٥٦ .

(٢) في ب : «الباري جَلَّ وَعَزَّ» وفي ع «الله تعالى» والمثبت من الأصل .

* ومن أصناف الاسم المجموع *

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مَا صَحَّ فِيهِ وَاحِدُهُ ، وَمَا كُسِرَ فِيهِ ، فَالْأَوَّلُ مَا آخِرُهُ
وَأَوَّاءُ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا بَعْدَهَا نُونٌ مَفْتُوحَةٌ أَوْ أَلِفٌ وَتَاءٌ ، فَالَّذِي بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ لِمَنْ يَعْلَمُ فِي صِفَاتِهِ وَأَعْلَامِهِ كَالْمُسْلِمِينَ وَالرَّزِيدِينَ ، إِلَّا مَا جَاءَ
مِنْ نَحْوِ ثُبُونٍ ، وَقُلُونِ ، وَأَرْضُونِ ، وَأَحْرُونِ ، وَإِوزُونِ .

قوله : « وَمِنْ أصناف الاسم المجموع » .

قوله : « لِمَنْ يَعْلَمُ » لم يقل لمن يعقل لقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ (١) .

(أي فنعيم الماهدون نحن) (٢) ، والماهدون من جموع السلامة ، وقد أطلق على الله تعالى كما ترى ، ولا يطلق على الله عز وجل اسم العاقل لكن يطلق عليه (سبحانه وتعالى) (٣) اسم العالم .

قوله : « إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ ثُبُونٍ » .

الواو في هذا النحو من الجموع عوض عن المحذوف ، لأن الأصل في ثُبَّةٍ ثُبُونٌ (٤) ، وفي سَنَةٍ سَنَوَةٌ بدليل قولهم : سَنَوَاتٌ وفي أَرْضٍ أَرْضَةٌ بدليل قولهم أَرْضَةٌ (٥) ، فلما حذفت اللام في الأولَيْنِ والتاء في الثالث عوض مما حُذِفَ بَانَ جُعِلَ لكل من هذه الكلم مالا يكون للتام في نحو ظلمةٍ وجهلٍ وبغلةٍ من الجمع بالواو والنون وكسر

(١) سورة الذاريات آية ٤٨ .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ب وع .

(٣) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٤) الثُّبَّةُ : العصبة من الفرسان والجمع ثُبَاتٌ ، وَثُبُونٌ وَثُونٌ . اللسان (ثا) .

(٥) أرض أريضة : أي واسعة . اللسان (أرض) .

الثاء والسين فقيل : ثُبُونٌ وَسُنُونٌ ليكون ذلك تنبيها على أن كليهما لم يجمع (جمع زيد ومسلم نحو: الزيدون ومسلمون)^(١) لأن جمع السلامة الحقيقي لا يكون فيه تغيير البتة.

فإن قلت : فعن بعضهم أنه لا يكسر الثاء في (ثُبُون) بل يَضُمُّها على الأصل^(٢)، فما وجه ذلك؟ قلت : قال بعضُ المحققين من قال ثُبُونٌ فلم يكسر كان قياسه أن يعتقد اختلاف التقدير في الضمة كما يفعل ذلك في ضمة صَادٍ (يَأمَنُصُّ) في الحالتين هذه كلامه. يعني أن ضمة الصاد في يَأمَنُصُّ بتقدير جعل المحذوف للترخيم كالثابت غيرها إذ لم يجعل هو كالثابت إذ الضمة في الأول أصلية، لأنها الضمة التي كانت في (مَنُصُور)، وفي الثاني عارضة^(٣) لأنها كالضمة التي في دال (زيد) في قولك : (يازيد). وبين الضمتين بون بعيد ويوضح ما ذكرنا أنهم قالوا : (بابٌ ودارٌ). فقلبو حرف اللين ألفا إذ الأصل بَوْبٌ وَدَوْرٌ ثم صَحَّحُوا في بعض المواضع فقالوا القَوْدُ، والحركة تنبيها على أن الأصل في نحو (باب ودار) الحركة، فكما يعتقد في باب ودار فَعَلٌ بتحريك العين، وأن الألف بدل من حرفٍ مُتَحَرِّكٍ، وإن كانت الحركة غير موجودة في اللفظ وجودها في (القَوْدُ)، كذلك يعتقد في (ثُبُون) أن الضمة في الجميع^(٤) غير الضمة في الأفراد، حملا للنظير على النظير، فإنهم قالوا : (سنون) بالكسر فغيروا الحركة ولم يقولوا سُنُونٌ بالفتح (بدون التغيير)^(٥)، ومن المعلوم أن غرضهم (في كسر السين)^(٦) أن يعلم أنه ليس

(١) في ب : «جمع زيد والزيدون ومسلم ومسلمون» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل : «على الوجه» والمثبت من ب وع.

(٣) في الأصل وع «عارضة» والمثبت من ب.

(٤) في ب : «الجمع» والمثبت من الأصل وع.

(٥) سقط من ب والمثبت من الأصل وع. (٦) في ب : «في كسر السين من سنون».

.....

(كالزیدون)، كما أنَّ الغرض في (القَوْد) أن يُعلم أن نحو؛ (باب ودان) ليس الألف فيه أصلاً، وأنه قد انقلب عن حرف متحرك فيه، والتنبيه في أَرْضُون بتحريك الراء بالفتح. فإن قلت: فهل يَبَيِّن نحو: «ثُبُون» ونحو أَرْضُون فرق؟ قلت: نعم فإن نَحَوْ ثُبُون قد كثر ولم يكثر نحو أَرْضُون والسَّرُّ في ذلك أنَّ المحذوف من نحو (ثُبُون) لام، وفي نحو: أَرْضُون تاء التانيث، وهي زائدة على نفس الكلمة، ومن المعلوم أن الأصلي أولى بالتعويض من الزائد، إذ التعويض لظهور التقصان في الكلمة والتقصان بذهاب جزء الكلمة أفحش.

فإن قلت: فلم لم يجز التعويض في نحو: (غَدٍ وَدَمٍ، وَشَمْسٍ وَذَلْوٍ) فيقال: غَدُون، ودمون، وشمسون ودلون^(١)؟ قلت: هذا غلط منك لأننا لم نقل إن الحذف يوجب التعويض، وإنما نقول إن ذلك يجوز فلما كان الأصل أن يقال: ثُبُونٌ، وَسَنُونٌ، وَأَرْضَةٌ بإثبات الواو في الأولين، وعلامة التانيث في الأخير جاز أن يعوّض في كل من هذه الكلم عما حذف منها فيجعل لها شيء لا يكون لما لم يُحذف منه وذلك الشيء جمعها بالواو والنون، ولكن لا يجب أن يفعل ذلك فيما كان مثلها، كما أن الهمزة في (ابن) جعلت عوضاً من المحذوف بدلالة أنها لا تكون في غير (المحذوف منه)^(٢) نحو: رجل، وثوب، ثم لم يطرد في كل ما (حُذف منه)^(٣) فلم يقل في (غَدٍ) ولا في دم آدم، لأن ذلك على سبيل الجواز دون الوجوب، فكن فاراقاً من الثابت بطريق الجواز وبينه بطريق الوجوب، وإلا وقعت في داهية ذُفَاء،

(١) في ب: «دلون» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل: «المحذوف» والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: «حذف» وفي الأصل «حذف عنه» والمثبت من ع.

وَحَبَطْتُ خَبَطَ عَشْوَاءَ، فَإِنْ قُلْتَ فَعَمَّ وَقَعَ التَّعْوِيزُ فِي (حَرْوَنَ) ^(١) وَإِوْزُونَ؟ ^(٢) قُلْتَ:
 عَنْ النِّقْصَانِ الْوَاقِعِ بِالْإِدْغَامِ، لِأَن فِيهِ جَعَلَ الْحَرْفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَلَا تَرَاهُم
 جَوَزُوا التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ دَابَّةٍ، مَعَ مَنَعِهِمُ التَّقَاءَ هُمَا فِي نَحْوِ: (لَمْ يَخَافْ) وَلَا
 ذَلِكَ إِلَّا بِجَعْلِهِمُ السَّاكِنَ الثَّانِي فِي نَحْوِ: (دَابَّةٍ) كَلَا سَاكِنٍ تَنْزِيلًا لِلْمَدْغَمِ وَالْمَدْغَمِ
 فِيهِ مَنْزِلَةُ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَتَصْيِيرِ السَّكُونِ الْمَدْغَمِ مَشْوَبًا بِحَرَكَةِ الْمَدْغَمِ فِيهِ فَعَلِمَ أَنَّ
 الْحَرْفَيْنِ يُنْزَلَانِ بِالْإِدْغَامِ مَنْزِلَةَ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَيُظْهِرُ النِّقْصَانُ، فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ خُصَّ أَوَّلُو
 الْعِلْمِ بِهَذَا الْجَمْعِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ لِهَذَا الْجَمْعَ فَضِيلَةً عَلَى غَيْرِهِ، لِأَنَّكَ
 إِذَا قُلْتَ مُسْلِمُونَ يُعْرَفُ فِيهِ صِيغَةُ الْوَاحِدِ وَإِذَا قُلْتَ رِجَالٌ لَا يَعْرِفُ مِنْ لَفْظِهِ أَنَّهُ جَمْعُ
 (فَعَلٌ) بِفَتْحَتَيْنِ أَوْ (فَعَلٌ) بِفَتْحَةٍ وَسُكُونٍ، أَوْ (فَعَلٌ) بِفَتْحَةٍ وَضَمَّةٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
 مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ كَجَبَلٍ وَجِبَالٍ وَكَلْبٍ وَكِلَابٍ، وَرَجُلٍ وَرِجَالٍ،
 فَإِذَا نَ لَا يَعْلَمُ مِنْ لَفْظِ رِجَالٍ أَنَّ وَاحِدَهُ رَجُلٌ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ سَابِقَةٍ، عَلَى أَنَا نَقُولُ لَوْ
 كَانَ لَا يُجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا هُوَ عَلَى صِيغَةِ رَجُلٍ، لَمَا كَانَ حَظِّي أَيْضًا بِمَا ذَكَرْنَا
 فِي نَحْوِ (مُسْلِمُونَ) مِنَ الْفَضِيلَةِ إِذْ فِي نَحْوِ (مُسْلِمُونَ) صِيغَةُ الْوَاحِدِ بَاقِيَةٌ، وَهَذَا
 مَرْتَفَعَةٌ: فَلَمَّا كَانَ لِهَذَا الْجَمْعِ فَضْلٌ عَلَى غَيْرِهِ خُصَّ بِهِ مِنَ لَهُ الْعِلْمُ، لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ
 هُمُ الْأَفْضَلُونَ.

- (١) حَرْوَنَ: جَمْعُ حَرَّةٍ وَهِيَ أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ سَوْدَ نَخْرَاتٍ كَأَنَّهَا أُحْرِقَتْ بِالنَّارِ - اللَّسَانُ (حَرَّ)
 وَعَنْ سَيَبَوِيهِ: كَمَا قَالُوا حَرَّةً وَحَرْوَنَ، وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَيْضًا حَرَّةً وَإِخْرُونَ، يَعْنُونَ
 الْحَرَارَ كَأَنَّهُ جَمْعُ إِخْرَةٍ وَلَكِنْ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا. الْكِتَابُ لِسَيَبَوِيهِ ٣: ٦٠٠.
- (٢) إِوْزُونَ: جَمْعُ إِوْرَةٍ - سَيَبَوِيهِ ٣: ٦٠٠.

.. وَالَّذِي بِالْأَلِفِ وَالْثَاءِ لِلْمَوْثِ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ كَالْهِنْدَاتِ،
وَالثَّمَرَاتِ، وَالْمُسْلِمَاتِ ...

قوله : «والمسلمات» :

أصل مسلمات : مسلمتات ، حذفوا التاء الأولى كراهة اجتماع علامتي تانيثين متفتحتين في اسم واحد ، فإذا كانوا حذفوا التاء مع المذكر في نحو : قولهم : (رجل بَصْرِيّ) في النسبة إلى البصرة ، والأصل بَصْرَتِيّ لثلا يلزمهم أن يقولوا في المَوْث امرأة بَصْرَتِيَّةً بالجمع بين علامتي تانيث ، فَلان يحذفوا هنا مع تحقّق الجمع كان أَحَقُّ وَأَجْدَى^(١) .

فإن قلت : لم حذف الأولى دون الثانية ؟ قلت : إنما كان حذف الأولى أولى لأنها للتانيث فقط ، والثانية للتانيث والجمع ، فإبقاء ما فيه زيادة معنى أولى .

فإن قلت : ما تقول في حُبلِيات وصحراوات ، حيث جمع فيهما بين العلامتين ، لأنّ الياء في حبلِيات مقلوبة عن ألف التانيث في حُبْلَى ، والواو في صحراوات مقلوبة عن همزة مقلوبة عن ألف التانيث ؟ قلت : إنما لم يُوَثِّرْ حَذْفُ أُولَى العلامتين فيما ذكرت لاختلاف العلامتين ، ومن المعلوم أنّ لاجتماع المتماثلين جلباً للثقل الذي تستكرهه الطبائع السليمة .

ألا تراهم وضعوا باب الإدغام لإزاحة هذا المستكره عندهم .

والجواب الثاني : أن الأولى من العلامتين قد قلبت عن أصلها فلم يتحقق الجمع بين العلامتين .

والجواب الثالث : أن الكلمة مبنية على هذه الهيئة ، فلم تكن الألف في حبلِى متفرّعة طارئة على الكلمة بخلاف التاء في نحو (مسلمة) فإنها طارئة على مسلم ، فلا يلزم من حذف تاء نحو مسلمة ركوبُ الشطط لكونها قلقة في الثبوت لزوم ذلك من حذف ما هو من نفس الكلمة كالألف (حُبْلَى) وهمزة صحراء .

(١) في ب : «وأولى» والمنبت من الأصل وع .

... وَالثَّانِي يَعْمُ مَنْ يَعْلَمُ وَغَيْرُهُمْ فِي أَسْمَائِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ كَرَجَالٍ
وَأَفْرَاسٍ ، وَجَعْفَرٍ ، وَظُرَافٍ ، وَجِيَادٍ ، وَحُكْمُ الزَّيَادَتَيْنِ فِي مُسْلِمُونَ
نَظِيرُ حُكْمِهِمَا فِي مُسْلِمَانٍ . الْأُولَى عَلِمَ لَصَمِّ الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا إِلَى
الْوَاحِدِ . .

فإن قلت : لم زيد هذان الحرفان ؟ قلت : أما الألف : فَلِأَنَّ أُولَى مَا يَزِيدُ حُرُوفَ
الْمَدِّ لَخَفَّتْهَا بِجَرِيهَا مَجْرَى النَّفْسِ السَّادِجِ ، وَالْأَلْفُ هِيَ الْأَخْفُ مِنْ بَيْنِهَا ، لِأَنَّهَا
أَبْيَةُ لِمَسَاسِ الْحَرَكَةِ بِخِلَافِ أُخْتَيْهَا ، وَأَمَّا التَّاءُ فَإِنَّمَا زِيدَتْ لِتَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ ،
لِأَنَّهَا تَبْدُلُ مِنَ الْوَاوِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ كَمَا فِي (تَجَاهٍ) وَأَشْبَاهِهِ ، وَلِتَكُونَ نَائِبَةً عَنِ
التَّاءِ الْأُولَى فِي مُسْلِمَاتٍ بِالثَّانِي ، إِذْ حُذِفَ هَاتِيكَ التَّاءُ كَانَ لَازِمًا ، وَإِنْ زِيدَ بَعْدَ
الْأَلْفِ غَيْرُ التَّاءِ لِلتَّفَادِي مِنْ اجْتِمَاعِ الْعَلَامَتَيْنِ ، وَلِذَا قُلْنَا إِنَّ نَحْوَ : (مُسْلِمَاتٍ) جَمْعُ
مَصْحُوحٍ ، لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ لَمَّا نَابَتْ عَنِ التَّاءِ السَّاقِطَةِ صَارَتْ كَأَنَّهَا لَمْ تَسْقُطْ .
قوله : « كَرَجَالٍ . . . » .

رَجَالٍ وَأَفْرَاسٍ ، وَجَعْفَرٍ فِي الْأَسَامِي ، وَظُرَافٍ وَجِيَادٍ فِي الصِّفَاتِ وَجَعْفَرٍ جَمْعُ
جَعْفَرٍ ، وَظُرَافٍ وَجِيَادٍ : جَمْعُ ظَرِيفٍ وَجَوَادٍ وَهُوَ الْفَرَسُ السَّرِيعُ الْمَشِيِّ .

... والثَّانِيَةُ عَوَضٌ عَنِ الشَّيْئَيْنِ وَتَسْقُطُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وَقَدْ أُجْرِيَ
الْمَوْثُ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي التَّنْوِيَةِ بَيْنَ لَفْظِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، فَقِيلَ رَأَيْتُ
الْمُسْلِمَاتِ، وَمَرَرْتُ بِالْمُسْلِمَاتِ، كَمَا قِيلَ رَأَيْتُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ
بِالْمُسْلِمِينَ.

قوله : «الثانية عوض»

أي التَّوْنُ عَوَضٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ. والكلام في النون هنا كالكلام فيها في الشنية
فتأمل فيما أسلفناه.

فإن قلت : فلم فتحت هنا وكسرت في الشنية؟ قلت : لأن النون جيء بها
ساكنة، وما قبلها ساكن، وهو إما الألف أو الواو أو الياء، وكسر أحد الساكنين هو
الأصل، والفتح فيه فرع، فالكسر إذن أسبق والشنية أسبق من الجمع، فأعطي
الأسبق الأسبق وهكذا ينبغي، فإن قلت : فلم لم تُضَمَّ؟ قلت : لاستقلالهم الضمة.
فإن قلت : فلم انفتح ما قَبْلَ الياء في الشنية نحو مسلمين بفتح الميم، وانكسر ما
قبلها في الجمع نحو : مسلمين بكسرها؟ قلت : أما انكساره في الجمع فعلى
مقتضى القياس، لأن حروف العلة إذا حصل فيها الامتداد فهي في غاية الحسن
لأنها حروف المَدِّ، وحصول الامتداد في الياء بكسر ما قبلها، وأما انفتاح ذلك في
الشنية فلأن هذه الياء عديلة الألف فلما انفتح ما قبل الألف لزم أن يفتح ما قبل
عديلتها وهي الياء.

قوله : «وقد أُجْرِيَ المَوْثُ عَلَى الْمَذْكُورِ. . .»

لأن المَوْثَ فرعٌ للمذكور وثانٍ له، وليس بدع أن يُحْمَلَ الفرع على الأصل فإن
قلت : إنهما مختلفان فالتاء تختلف حركاتها ولا تسقط عند الإضافة بخلاف النون.
والألف لا تختلف بخلاف الواو، فإنها تزول إلى الياء في الجَرِّ والنَّصْبِ. قلت : إن
اختلفا فيما ذكرت فقد استويا في سلامة المفرد ولحاق الزيادتين لعلامة الجمع ،

فحمل أحدهما على الآخر من حيث استويا، ولا يلزم في شيء يحمل على غيره أن يُشَبِّهه في جميع الوجوه، وإنما وقعت التسوية بين لفظي الجَرِّ والنصب بالكسرة، لأنَّ الكسرة على التاء من المسلمات بمنزلة الياء من المسلمين، إذ الكسرة بعضُ الياء، وهنالك قد وقعت التسوية بَيْنَ الجَرِّ والنَّصْبِ بالياء، فناسب أن تقع التسوية هنالك بالكسرة.

وقيل: إنما كسرت التاء في نحو مسلمات في الجَرِّ والنصب مع إمكان تحريكها بالنصب لثلا يكون لجمع المؤنث مزية على جمع المذكر بمجيء جمعه على وجهين الواو والياء، ومجيء جمعهما على أوجه الرفع والنصب والجر.

فإن قلت: ما تقول في قراءة من قرأ: «فَانْفِرُوا ثُبَاتًا أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا»^(١)؟ قلت: كأنه جعل الألف عوضا من لام الكلمة^(٢) فبقيت التاء وحدها فلم تبق من صيغة جمع السلامة، فأجرى بوجوه الإعراب. فإن شئت شبيهه هذا فعليك بقول من قال:

٣٦٥ - وَلَقَدْ وَلَدْتُ بَيْنَ صِدْقٍ سَادَةٍ وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ أَلْسِيْدًا^(٣)

فإنه جعل الياء في بنين عوضا (عن اللام في بنو الذاهبة في ابن)^(٤) فبقي النون وحدها فزالت صيغة جمع السلامة فَتَوَّنَهَا ثم بالإضافة زَالِ التنوين، وثبتت هي، لأنها لم تبق نون جمع السلامة^(٥).

(١) سورة النساء آية ٧١. وقراءة الفتح في التاء نقلها أبو حيان في البحر ٢: ٢٩٠ عن الفراء، ولم أر الفراء تكلم عنها في معاني القرآن ١: ٢٧٥ عند ذكره الآية.

(٢) في ب: «الفعل» وصوابه المثبت من الأصل وع.

(٣) البيت من الكامل ذكره ابن يعيش في شرحه ١٢: ٥ من غير عزو وكذلك لم ينسب لأحد في حاشية ابن يعيش. وموضع الشاهد فيه قوله: (بنين صدق) حيث جعل الإعراب على النون، ولا يكون إعرابها بالياء إذ لو كان لسقطت النون للإضافة.

(٤) في ب: «من اللام الذاهبة في ابن» والمثبت من الأصل وع.

(٥) أي أن الأصل بَنَوْ ثم عُوْضَ عن الواو ياء لتصبح بنيناً ثم حذف التنوين وبقي الياء لتنتهي =

*** فصل * وَيَنْقَسِمُ إِلَى جَمْعِ قِلَّةٍ وَجَمْعِ كَثْرَةٍ، فَبَجْمَعِ الْقِلَّةِ الْعَشْرَةُ فَمَا دُونَهَا وَأَمِثْلُهُ أَفْعُلْ أَفْعَالُ أَفْعِلَةِ فِعْلَةٍ، كَأَفْلَسَ وَأَثَوَّبَ، وَأَجْرَبِيَّةٌ وَعِلْمَةٌ. وَمِنْهُ مَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَالْأَلِفِ وَالتَّاءِ وَمَا عَدَا ذَلِكَ جُمُوعٌ كَثْرَةٌ..**

قوله : «وَأَمِثْلُهُ أَفْعُلْ» .

الدليل على أن هذه الأمثلة للقلة تحقيرهم إياها على حالها كأجيمال وتجويزهم أن تجمع مرة أخرى كأنعامٍ وأناعيم .

قوله : «ومنه ما جمع بالواو والنون والألف والتاء»

إنما كان جمع التصحيح جَمْعٌ قِلَّةٌ لأنه جمع على حد الثنية من حيث أن نظم الواحد فيه قد سلم .

وقد تجيء الألف والتاء للكثرة كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَهُمْ فِي الْعُرُوفَاتِ ءَاثُونَ﴾^(١) ويحكي أن حسان - رضي الله عنه - أنشد النابغة قصيدته التي منها قوله :

٣٦٦ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُيْلَمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا^(٢)

فلم ير فيه اهتزازا فعاتبه في ذلك فقال النابغة أخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع وأغضيت عنها ثم جئت تلومني ، فقال حسان وما ذاك؟ قال : الأول أنك

إلى (بنين) وعليه فالنون على حد تعليل الجندي ليست علامة جمع مذكر سالم والله أعلم .

(١) سورة سبأ آية ٣٧ .

(٢) انظر ديوان حسان بن ثابت ص ٢٢١ وترتيب البيت الثالث والثلاثون من قصيدة له من

الطويل وعدتها ستة وثلاثون بيتا ومطلعها :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْجَدِيدَ التَّكْلَمَا بِمَنْذَفٍ اشْدَاخٍ فُيْرَقَةُ أَظْلَمَا

وهو من شواهد سيبويه ٣ : ٥٧٨ على أن جمع التصحيح قد يرد به الكثير قال (وقد

يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير) . وانظر المقتضب ٢ : ١٨٨ والحصائص ٢ : ٢٠٦

والمحنتب ١ : ١٨٧ وابن يعيش ٥ : ١٠ وخزانة الأدب ٨ : ١٠٦

*** فصل * وَقَدْ يُجْعَلُ إِعْرَابٌ مَا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِي النُّونِ ،
وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ ، وَيُلْزَمُ الْبَاءُ إِذَا ذَاكَ . قَالُوا : أَتَتْ عَلَيْهِ
سِنِينَ . .**

قلت (الجففات) وهي تدلُّ على عدد قليل ، ولا تستحق الفخر بأن يكون في
ساحتك ثلاثُ جففات أو أربع . والثاني : أنك قلت : (يلمعن) ، واللُّمْعَةُ بياض
يسير فليس فيه كِبَرُ شَأْن .

والثالث : أنك قلت : (يقطرن) ، والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك على فرط
نجدة .

وعن الشيخ أبي علي أنه كان يقدر في هذه الحكاية^(١) ، وكفى دليلاً على صحة
قدحه فيها ، الألف والتاء بمعنى الكثرة في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ ﴾ .
فظهر أن قدحه حقٌّ لا محيد عنه ، فيجوز أن تكون تلك الحكايةُ مخترعةً من جهة
المولدين ، أو يكون قصد النابغة ذكر شيء يصرف عنه لوم حسان - رضي الله عنه -
ويعارضه في الحال .

قوله : «وقد يجعل إعراب ما يُجمع . . .» .
ذاك لضرب من الافتنان في الكلام .

قوله : «ويلزم الباء إذا ذاك . . .» .

الضمير في يلزم لما يجمع ، وإنما ألزم الباء دون الواو ، لأنَّ الواو أقوى ألا تراها
لا تحصل إلا بانضمام الشفتين ، ففي إلزام الجمع إياها ، إضاعة للأقوى ، فإضاعة
ما هو أضعف منها وهو الباء أولى .

فإن قلت : في إلزامه الباء كثرة إضاعة لأنها علامة (النصب والجر)^(٢) بخلاف

(١) انظر طعن أبي علي في هذه الحكاية في شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٢٥٧ وخزانة
الأدب ٨ : ١٠٨ .

(٢) في ب : «الجر والنصب» والمثبت من الأصل وع .

وَقَالَ :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَبَّيْنَهُ
وَقَالَ سُحَيْمٌ :

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

الواو فهي علامة الرفع لا غير فيكون في الياء إضاعة في حالتين وفي الواو إضاعة في حالة واحدة فاختيار ما فيه قلة إضاعة أولى .

قلت : هذا لي لا عليّ ، فإن المختص (أولى)^(١) من اللا مختص ، ألا تراهم لم يعملوا إلا المختص بالحروف الجارة ، ولا شبهة في أن العامل لا بد له من القوة ، فإضاعة الواو إضاعة للأقوى .

قوله :

٣٦٧ - دَعَانِي لَعَبْنَنَا شَيْبًا وَشَيْبَتْنَا مُرْدًا^(٢)

أي : اتركاني من ذكر نجد ، والدليل على أن الإعراب في النون ثبوته عند الإضافة .
(والشَّيْبُ) : جمع أشيب ، (والْمُرْدُ) : جمع أمرد ، وهو الخالي الوجه من الشعر ، وانتصابهما على الحال .
يَذُمُّ نجدًا ويقول شَيْبَتْنَا نَجْدٌ وَكُنَّا مُرْدًا .

(١) في ب وع : «أقوى» والمثبت من الأصل .

(٢) هذا أول بيت من الطويل للصَّمَّةِ بن عبد الله القُشَيْرِي وهو بتمامه :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَبَّيْنَهُ لَعَبْنَنَا شَيْبًا وَشَيْبَتْنَا مُرْدًا

انظر معاني القرآن ٩٢ : ٢ وابن يعيش ١١ : ٥ وشرح التصريح ٧٧ : ١ ، والأشعري ٧٦ : ١ واللسان (سنه) والخزانة ٥٨ : ٨ وروايته هناك ، (ذُرَانِي) . وقال البغدادي في بيان الشاهد (على أن نون الجمع الذي جاء على خلاف القياس قد يُجعل معتق الإعراب ، أي محل تعاقبه أي تجري عليها الحركات واحدا بعد واحد ، ولا تحذف للإضافة كما في قوله (سب) فالنون لما جرى عليها الإعراب لم تحذف مع إضافة الكلمة إلى ضمير نحد انتهى

قوله :

٣٦٨ - وَمَاذَا يَدْرِي وَمَاذَا يَدْرِي^(١)

قليل هو بزالٍ معجمة من ذُرْتُ تراب المعدن، وقيل هو افتعل^(٢) من ذَرَاهُ،
ختله، والمعنى أي شيء يختل الشعراء مني بعد ما اكتهلت، والأربعين بكسر
النون، لأن القصيدة هكذا. وقبلة:

أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمَعُ أَشْدِّي وَنَجْدَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ^(٣)

رجل مُنَجَّدٌ، أي مجرب، قد أحكمته التجارب، فكانها عضته بنواجذها ومداورة
الشؤون: معالجة الأمور.

(١) هذا بعض بيت من الوافر لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ وهو بتمامه:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

انظر طبقات فحول الشعراء ٧٢: ١ مطبعة المدني والمقتضب ٣: ٣٣٢، ٤: ٣٧، وابن
يعيش ٥: ١١، والتصريح ١: ٧٧، والهمع ١: ٨٩، والأصمعيات ١٩، وخزانة الأدب
٦٥: ٨-٧٠.

والشاهد فيه قوله: «الأربعين» إذ هو معرب بالحركة على النون.

(٢) انظر روايته بالبدال المهملة في طبقات فحول الشعراء والمقتضب وابن يعيش والخزانة في
المواضع المشار إليها في الحاشية ٢.

(٣) البيت ترتيبه السادس من الأصمعية الأولى ص ١٩ في الأصمعيات والتي عدتها أحد عشر
بيتاً لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ الرِّياحِي، وروايته هناك «أخو خمسين مجتمعاً» وانظر اللسان (نجد)
والخزانة ٨: ٦٧.

* فصل * وللثلاثي المجرد إذا كُسِرَ عشرة أمثلة:

أَفْعَالٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ، فِعْلَانٌ، أَفْعَلٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَةٌ، فُعْلٌ، فِعْلَةٌ، فِعْلٌ. فَاَفْعَالٌ أَعْمَهَا تَقُولُ أَفْرَاحٌ وَأَجْمَالٌ وَأَرْكَانٌ، وَأَحْمَالٌ، وَأَعْجَازٌ، وَأَعْنَاقٌ، وَأَفْعَادٌ، وَأَعْنَابٌ، وَأَرْطَابٌ، وَأَبَالٌ، ثُمَّ فِعَالٌ تَقُولُ: زَنَادَ، وَقِدَاحٌ، وَخِفَافٌ، وَجِمَالٌ، وَرِبَاعٌ، وَسِبَاعٌ. ثُمَّ فُعُولٌ وَفِعْلَانٌ وَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ، تَقُولُ: فُلُوسٌ، وَعُرُوقٌ، وَجُرُوحٌ، وَأَسُودٌ، وَنُمُورٌ، وَرِثْلَانٌ، وَصِنُونٌ، وَعِيدَانٌ، وَخِرْبَانٌ، وَصِرْدَانٌ...

قوله : «وللثلاثي المجرد»

المجرد ما لا يتضمن إلا الحروف التي بمقابلة الفاء والعين واللام وما تضمن حرفا لا يقابل ما ذكرنا فهو مزيد.

قوله : «تقول : أفراح ... إلى آخره».

هي جموع فَرَحٍ، وَجَمَلٍ بالكسرة، وَرَكْنٍ بالضمّة، وَجَمَلٍ بفتحين، وَعَجْزٍ، وَعَنْقٍ، وَفَخِذٍ، وَعَنْبٍ، وَرُطْبٍ بضم الرّاء وَفَتَحِ الطّاءِ، وإِبِلٍ. فهذه عشرة هيئات كُسِرَتْ على أفعال.

وقوله : في الكتاب «كُسِرَ» بتشديد السين، وإنما تعرّض^(١) لذكر أبنية الجمع، ولم يذكر المفردات، ولم يذكر لكل مفرد الأبنية التي جمع عليها لأنه لا يفيد كثير غرض، لأنه لا ينضبط ذلك إلا بالسماع في كل لفظة وهو حظ اللغة، وإنما الذي ينضبط هو أن تعلم (أوزان المفردات)^(٢)، وتعلم أن تلك المفردات لا تخرج عن مثل هذه الجموع وهذا الغرض يحصل بما ذكر. فإن أتى من الجموع للعشرة

(١) في ب : «تعرض المصنف».

(٢) في ع : «أوزان الجمع» والمثبت من الأصل وب.

(المفردة)^(١) بمثال واحد، علم أن عشرة الأوزان المفردة تجمع على ذلك المثال، وإن نقص بعضا علم أن ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك الزنة.

بيانه: أنه أتى بـ(أفعال) لجميع أمثلة المفردات فعلم أن الكل منها يُجمع عليه، ثم أتى بـ(فَعَالٍ) لسته أمثلة، فظهر أن الأربعة المنقوصة وهي: (فَعِلَ وَفَعُلَ، وَفُعِلَ وَفَعِلَ) لم تجمع على (فَعَالٍ) وهذا هو الذي كان يحصل لو ذكر المفردات واحداً واحداً، إلا أنه أثر الاختصار فأعرض عن ذكرها.

(أما فَعَالٌ: فَيُكْسَرُ عليه سِتٌ وهي «فَعُلَ» بالفتح كَزُنْدٌ وَزِنَادٌ، وَ«فَعُلَ» بالضم كَخَفٌ وَخِفَافٌ، وَ«فَعِلَ» بالكسر كَقِدَحٍ وَقِدَاحٍ، وَ«فَعِلَ» بفتحتين، كَجَمَلٍ وَجِمَالٍ، وَ«فَعُلَ» بضمة وفتحة كَرُبْعٍ وَرِبَاعٍ، وَالرُّبْعُ الذي يولد في الربيع)^(٢)، وَ«فَعُلَ» بفتحة وضمة، كَسَبْعٍ وَسِبَاعٍ.

وأما (فُعُولٌ): فَيُكْسَرُ عليه فَعُلَ بالفتح، وَفَعِلَ بالكسر، وَفُعِلَ بالضم، وَفَعُلَ (فَعِلَ) بفتحتين، وَفَعِلَ بفتحة وكسرة، وَفَعِلَ بكسرة وفتحة نحو: فَلَسَ وَفُلُوسٌ، وَعِرْقٌ وَعُرُوقٌ، وَجُرْحٌ وَجُرُوحٌ، وَأَسَدٌ وَأُسُودٌ، وَنَمِرٌ وَنُمُورٌ، وَضِلْعٌ وَضُلُوعٌ (زاد)^(٣) هذا المثال بعض شارحي هذا.

وأما (فَعْلَانٌ) فَيُكْسَرُ عليه فَعُلَ بالفتح، وَفَعِلَ بالضم، وَفَعِلَ بالكسر، وَفَعُلَ بفتحتين، وَفَعُلَ بضمة وفتحة كجَمُوعٍ زَالٍ وهو ولد النعام، (وعُودٌ، وَصِنْتُ)^(٤) وهو

(١) سقط من ب، والمثبت من الأصل وع.

(٢) في ب: «أما فَعَالٌ فَيُكْسَرُ عليه سِتٌ وهي: فَعُلَ بالفتح كَزُنْدٌ وَزِنَادٌ، وَفَعِلَ بالكسر كَقِدَحٍ وَقِدَاحٍ، وَفَعُلَ بالضم كَخَفٌ وَخِفَافٌ، وَفَعِلَ بفتحتين كَجَمَلٍ وَجِمَالٍ، وَفَعِلَ بضمة وفتحة كَرُبْعٍ وَرِبَاعٍ، وَالرُّبْعُ الذي يُولَدُ في الربيع من الإبل» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «أورده والمثبت من الأصل وع.

(٤) في ب: «وصنو وعوده» والمثبت من الأصل وع.

... ثُمَّ أَفْعَلْ . تَقُولُ : أَفْلَسَ وَارْجُلُ وَارْزَمَنْ ، وَأَضْلَعَ ثُمَّ فَعْلَانُ ،
وَفِعَلَةٌ وَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ ، تَقُولُ : بَطْنَانُ وَذَوْبَانُ ، وَحُمَلَانُ ، وَغِرْدَةٌ ،
وَقِرْدَةٌ ، وَقِرْطَةٌ . ثُمَّ فَعْلٌ تَقُولُ سَقَفْتُ وَفُلْكَ . ثُمَّ فِعْلَةٌ وَفَعْلٌ تَقُولُ :
جِيْرَةٌ وَتُمْرٌ ...

الخشبة ، وَخَرَبٌ وَهُوَ ذَكَرُ الْحُبَارَى ، وَصُرْدٌ وَهُوَ طَائِرٌ .
فَإِنْ قُلْتَ : مَا تَقُولُ فِي كِرْوَانٍ بِزَنَةِ صِنْوَانٍ فِي جَمْعِ كِرْوَانٍ كَقَوْلِهِ :
٣٦٩ - يَأْكُرُونَا صُكٌّ فَآكِبَانًا^(١) .

قُلْتَ : إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ سَقُوطِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَقَدْ قَالُوا فِي التَّرْخِيمِ :
١١٢م - أَطْرُقُ كَرًا^(٢)

وَإِذَا قُدِّرَ سَقُوطُهُمَا صَارَ (كِرَا) عَلَى زَنَةِ (خَرَبِ)^(٣) .
وَأَمَّا (أَفْعَلٌ) فَيَكْسُرُ عَلَيْهِ فَعْلٌ بِالْفَتْحِ وَفَعْلٌ بِالْكَسْرِ كَجَمْعِي فَلَسَ وَرِجْلٌ وَفَعْلٌ
بِفَتْحَتَيْنِ وَفَعْلٌ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ كَجَمْعَتَيْنِ زَمَنْ وَضَلَعِ .
وَأَمَّا (فَعْلَانُ) : فَيَكْسَرُ عَلَيْهِ فَعْلٌ بِفَتْحٍ ، وَفَعْلٌ بِكَسْرٍ ، وَفَعْلٌ بِفَتْحَتَيْنِ كَجَمْعِ
بَطْنٍ ، وَذَنْبٍ ، وَحَمَلٍ .
وَأَمَّا (فِعْلَةٌ) : فَيَكْسَرُ عَلَيْهَا فَعْلٌ بِفَتْحٍ ، وَفَعْلٌ بِالْكَسْرِ ، وَفَعْلٌ بِالضَّمِّ ، كَجَمْعِ
غَرْدٍ لَضَرْبٍ مِنَ الْكُمَاةِ ، وَفِرْدٍ وَفِرْطٍ .

(١) هذا الرجز نسبة صاحب اللسان لمُدرِك بن جُضْنِ الأَسَدِيِّ ، وَالْكَرْوَانُ بِالتَّحْرِيكِ طَائِرٌ ،
وَيَدْعَى الْحِجْلُ ، وَالْفَنَيجُ وَجَمْعُهُ كِرْوَانٌ وَالْمَعْنَى كَمَا أَوْرَدَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ : الْحُبَارَى يَصْكَه
الْبَازِيُّ فَيَتَقَبَّهُ بِسَلْحِهِ . اللِّسَانُ (كِرَا) . وَانْظُرِ الشَّاهِدَ وَمَا يَلِيهِ مِنْ آيَاتٍ فِي «إِصْلَاحِ الْمَطْرُقِ»
ص ٨٣ .

(٢) مَرَّ هَذَا الرِّجْزُ أَنْفًا - انْظُرْ ص ٤٤٢ ، ٤٥٥ .

(٣) حَطَرَ هَذَا الْوِزْنَ فِي اللِّسَانِ نَقْلًا عَنْ ابْنِ جَنِّي - اللِّسَانُ (كِرَا) .

وأما (فُعِلَ): فيكسّر عليه فَعَلَ بالفتح، وفُعِل بالضم كَجَمَعِي سَقَفٍ وفُلْكِ، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرْنَ بِيَمٍ﴾^(١) الضمير في (وَجَرْنَ): للفلك، وهو ضمير جماعة.

وهنا دقيقة، وهي أن ضمة الفاء في فُلْكِ^(٢). إذا كان جمعا ضمة عارضة للجمع كضمة السين في سَقَفٍ جَمْعٍ سَقَفٍ، وإذا كان مفردا فالضمة أصلية. فالضمتان إذن متغايرتان من حيث التقدير، ومثل هذا التغير معتبر عندهم، ألا ترى أن أسماء اسم امرأة مثل أسماء في جمع اسم من حيث الصورة، ولكنهما مختلفان في التقدير. فوزن الأول فعلاء والهمزة الأولى بدل من الواو في وِسْمَاءٍ من (وَسَمَ) (إذا حَسَنَ)^(٣)، ووزن الثاني أفعال والهمزة الأولى زائدة، والثانية بدل من الواو في أسماءٍ فمن سوى بين الضمتين في فُلْكِ وفُلْكِ كان كمن سوى بين أسماء وأسماء، والدليل

(١) سورة يونس آية ٢٢.

(٢) قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب: جمعٌ واحدٌ بلفظ واحدٍ. وَحَرَكَةُ أوله في الجمع مثل حركته في الواحد إلا الفُلْكِ، يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا بمعنى واحد، وكذلك المنون والطاغوت. وقال الله تعالى: ﴿فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ فذكر، وقال الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرْنَ بِيَمٍ يَرِيحُ طَبِيبٌ﴾.

وقال الله تعالى: ﴿الْمُرْتَضَى الْقَلْبُ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ فأنث، فزعم سيبويه أن الفلك الواحد يجمع على أفلاك كما أن أسدا يجمع على آساد، ثم جمعوا أسدا على أسد فوجب أن يجمع فلك على فلك.

وهذا شبيه بالسحر إذا تأمله الإنسان، وَيَحْسُنُ مَا يَقُطُنُ له، وقال أهل الكوفة: الفلك يكون واحدا وجمعا بلا علة، ومثله الهجان، والدلاص يكون جمعا وواحدا، أ. هـ (ليس في كلام العرب) ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

والهجان: كرام الإبل، والدلاص: البراق. وانظر شرح الشافية ٢: ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) في ب: «إذ حَسَنَ»، والهمزة الثانية بدل من ألف التأنيث والمثبت من الأصل وع.

... وَقَدْ جَاءَ حِجْلِي فِي جَمْعٍ حِجْلٍ قَالَ :
 * حِجْلِي تَدْرُجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعُ *

على أن الضمة في فلك إذا كان جمعا غير الضمة فيه إذا كان واحداً منهم جعلوه جمعا بدليل عود الضمير إليه في الآية المتلوة على الجمع، والجمع إما جمع تصحيح أو جمع تكسير، وجمع التصحيح إما بالواو والنون أو بالالف والتاء بالإجماع، وليس في فلك واو ونون ولا ألف وتاء، فتعين أن يكون جمع تكسير، وجمع التكسير لابد فيه من تغيير إما بالزيادة كرجل ورجال، وإما بالنقصان كإزار وأزر، أو بتغيير الهيئة^(١) كسَقَفٍ وسُقْفٍ وأسَدٍ وأُسْدٍ، وليس في فلك زيادة ولا نقصان فتعين تغيير الهيئة، ولا تغيير في العين لأن العين الساكنة لا تتغير، فلزم أن يكون التغيير في الفاء ولا ذلك إلا بجعل الضمة طارئة عارضة (للجمع)^(٢) كما في سين سَقَفٍ.

وأما (فَعْلَة) بسكون العين فيكسر عليها فَعَلٌ بفتحين كجار وجيرة.
 وأما (فَعْل) بضمين فيكسر عليه فَعِلٌ بفتحة وكسرة كَنَمَرٌ في جمع نمر.
 قوله : «وقد جاء ...»

حِجْلِي، فَعَلَى بكسر الفاء وسُكُونِ العين ليس في الأبنية المشرة، ولم يجر عليه إلا جمع حِجْلٍ وهو الْكَبْكُ^(٣)، وَجَمْعُ ظَرْبَانٍ وهي دويبة متنة الريح نحو ظَرْبِي فكان كالشاذ النادر^(٤) التَّرْز فلا يعأ به وأول البيت :

(١) في الأصل وع : هيئة والمثبت من ب.

(٢) سقط من ب : والمثبت من الأصل وع.

(٣) هكذا في جميع النسخ، ولم يرد في اللسان كَبْكٌ وإنما ورد (قَبْج) وهو الحجل - قال صاحب اللسان : «والقَبْجُ : الكروان، مُعَرَّبٌ، وهو بالضمربة (كَبْج) معرب لأن الفاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب» اللسان (قَبْج)

(٤) قال ابن منظور في اللسان تحت مادة (حجل) «والحِجْلِي : اسم لنجم، ولم يجر : الجمع على فَعَلَى إلا خَرَفَان : هذا والظَرْبِي جمع ظَرْبان وهي دويبة متنة الريح».

*** فصل * وَمَا لَحِقَّتْهُ مِنْ ذَلِكَ تَاءُ التَّائِيثِ فَأَمْثَلُهُ تَكْسِيرُهُ فِعَالٌ،**
فُعُولٌ، أَفْعُلٌ، فِعْلٌ، فَعْلٌ، فُعْلٌ، نَحَوٌ: قِصَاعٌ، وَلِقَاعٌ، وَبِرَامٌ،
وَرِقَابٌ، وَيُدُورٌ، وَحُجُورٌ، وَأَنْعَمٌ، وَأَيْتَقُ، وَيَبْدُرُ، وَلِقَحٌ، وَتِيرٌ،
وَمِعْدٌ، وَتُوبٌ وَبُرْقٌ، وَتَحَمٌ، وَبُذْنٌ.

٣٧٠ - فَارَحَمَ أَصْيَبِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ^(١).

الأصْيَبِيَّةُ تصغير صَبِيَّةٍ وهو من المصغرات التي جاءت (على غير مُكَبَّرِها)^(٢).
 كَأَيْسِيَانِ، (وَوَتَدْرُجُ: تمشي وتَدِبُّ من الدُّرُوجِ)^(٣)، والشَّرْئَةُ: حويض حول
 النخلة، وقيل جانب الوادي^(٤).

والذي يوجهه القياس أن يكون لكل مثال جمع واحد في الكثرة وآخر في القلة،
 هذا هو المتوسط، وما عداه من مجيء أمثلة (كثيرة)^(٥) كأفراخ وأفرخ، وفراخ،
 وفُرُوخ فتوسع واستكثر ألفاظ.

قوله : «نحو قِصَاع . . . إلى آخره».

المفردات قِصَعَةٌ وَلِفْحَةٌ بكسر اللام وَبُرْمَةٌ بضم الباء وهي قدر من حجر، (وَرَقَبَةٌ)
 (وَبَلْرَةٌ) وهي عشرة آلاف درهم، وَحُجْرَةٌ بضم الحاء وهي حيث يبنى طرف الإزار،

(١) هذا المصدر من البسيط لعبد الله بن الحجاج وعجزه كما جاء في شرح ابن عيش : ٥ : ٢١
 وبَنَسَان (ص) : حَجَلَى. تَدْرُجُ في الشَّرْئَةِ وَقَع . . والشاهد فيه استعمال حجلَى جمعاً.
 وَأَصْيَبِي تصغير صَبِي جمع صَبِيَّ .

(٢) في ب : «على غير واحد» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب : «وتدْرُجُ : تمشي من الدُّرُوجِ» والمثبت من الأصل وع.

(٤) قال ابن منظور: «والشَّرْئَةُ: النخلة التي تنبت من التوى والجمع الشَّرَائِتُ، والشرايب.
 والشريب، وقال: «والشَّرْئَةُ أرضٌ لينة تنبت العشب وليس بها شجر» - اللسان (شرب).

(٥) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

* فصل * وَأَمِثْلُهُ صِفَاتِهِ كَأَمِثْلِهِ أَسْمَائِهِ، وَبَعْضُهَا أَعْمٌ مِنْ بَعْضٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَشْيَاخٌ، وَأَجْلَافٌ، وَأَحْرَارٌ، وَأَبْطَالٌ، وَأَجْنَابٌ، وَأَيْقَاطٌ، وَأَنْكَادٌ، وَأَعْبُدٌ وَأَجْلُفٌ، وَصِعَابٌ، وَحَسَانٌ، وَوَجَاعٌ، وَقَدْ جَاءَ وَجَاعِي، وَنَحْوُهُ حُبَاطِي، وَحَذَارِي، وَضِيفَانٌ، وَإِخْوَانٌ، وَوُعْدَانٌ، وَذُكْرَانٌ، وَكُھُولٌ، وَرِطْلَةٌ، وَشَيْخَةٌ، وَوُزْدٌ، وَسُحْلٌ...

وَبِعَمَّةٍ وَنَاقَةٍ هِيَ فَعْلَةٌ بفتح العين، وأصل أَيْتَنُ أَتَوَقُّ عَلَى أَفْعَلٍ قُلِمْتُ الواو على النون وأبدلت (بالياء) ^(١) فعلى هذا وزنه أَفْعَلٌ، وَبَذَرَةٌ وَلَفْحَةٌ وَتَارَةٌ هِيَ وَائِيَةٌ بِدلالة قولهم يَتَّاورَانِ أَي يتناوِيَانِ وَمَعْدَةٌ، وَنَوِيَّةٌ، وَبِرْقَةٌ هِيَ غَلَطَ ذَاتِ حَجَارَةٍ، وَنُخْمَةٌ بضم الناء وفتح الخاء، وَبَذَنَةٌ بفتح الباء والدال.

وَالْأَخِيرَةُ عَلَى (فُعَل) بِالضَمِّ وَالسُّكُونِ، ثُمَّ الثَّلَاثُ الَّتِي تَلِيهَا عَلَى فُعَلٍ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ، ثُمَّ الْأَرْبَعُ عَلَى فِعْلٍ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ.
قوله : «وذلك قولك أشياخ ...»

وهي جمع شَيْخٍ بِالْفَتْحِ، وَ(جِلْفٌ) بِالْكَسْرِ، وَ(حُرٌّ) بِالضَّمِّ وَ(بَطْلٌ) بفتحين، وَ(جُنُبٌ) بضمين، وَ(يَقُطُّ) بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَ(نَكِدٌ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَ(عَبْدٌ) بِالْفَتْحِ، وَ(جِلْفٌ) بِالْكَسْرِ. وَ(صَعْبٌ) بِالْفَتْحِ، وَ(حَسَنٌ) بفتحين، وَ(وَجِعٌ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَ(حَبِطٌ) وَهُوَ مُتَفَخُّ الْبَطْنِ، وَ(حَذِرٌ) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِيهِمَا.

وَأَمَّا كُسْرُ فِعْلٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ عَلَى فَعَالِي، لَا تَفَاقُ فِعْلٌ وَقَعْلَانٌ فِي الْمَعْنَى نَحْوَ عَطِشٌ وَعَظْشَانٌ، وَصَبٌ وَصَدِيَانٌ، وَضَيْفٌ بِالْفَتْحِ، وَ(أَخٌ) وَالْأَصْلُ : أَخُو بفتحين، وَ(وَعْدٌ) بِالْفَتْحِ وَهُوَ اللَّيْمُ، وَ(ذَكَرٌ) بفتحين، وَ(كَهْلٌ) بِالْفَتْحِ وَ(رَطْلٌ) بِالْفَتْحِ ^(٢).

(١) فِي ع : «بِالْوَاوِ وَصَوَابِهِ الْمَثَلُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.

(٢) بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ بِالْفَتْحِ فِيهِ فَقَط - الْمَسَاد (رَطْل)

... وَنُصِفَ وَخُسِّنَ، وَقَالُوا سَمَحَاءَ فِي جَمْعِ سَمَحٍ، وَالْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لِلْعُقَلَاءِ الذُّكُورِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ، كَقَوْلِكَ: صَعْبُونَ وَصَنِغُونَ، وَحَسَنُونَ، وَجُنُبُونَ، وَحَذِرُونَ...

يقال: غلام رطل، أي ناعم من ترطيب الشعر، وهو تليينه.

ومنه أن الحسن^(١) - رضي الله عنه - نظر في عيد الفطر إلى قوم يضحكون ويلعبون فقال: إن الله جعل الصوم مضماراً لعباده، ليستبقوا إلى طاعته، فلو كُشف الغطاء، لَشُغِلَ مُحَسِّنٌ بِإِحْسَانِهِ وَمُسِيءٌ بِإِسَاءَتِهِ عَنْ تَجْدِيدِ ثَوْبٍ، وَتَرْطِيلِ شَعْرٍ^(٢).

و(الرُّطْلَةُ) بكسر الراء وفتح الطاء^(٣).

أما الشَّيْخَةُ في جمع شَيْخٍ بالفتح، فبكسر الشين وسكون الياء. فإن قلت: لِمَ لَمْ يَمْنَعْ أَقْبَدُ وَأَجْلَفُ الصَّرْفُ مَعَ مَا فِيهِمَا مِنَ الْوِزْنِ وَالصِّفَةِ؟ قلت: إنما لم يَمْنَعَاهُ لَأَنَّهُمَا جَرِيَا مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ فَصَارَ كَأَنَّهُمَا لَيْسَ فِيهِمَا وَصْفٌ الْبَيِّنَةُ مَعَ أَنَّ هَذَا الْوِزْنَ لُهُمَا عَارِضٌ، لِأَنَّهُ لِلْجَمْعِ لَا لِلوَاحِدِ فَصُرْفًا.

و(فَرَسٌ وَرَدٌ) بالفتح على لون الْوَرْدِ وَالْجَمْعُ وَرْدٌ بِالضَّمِّ كَرَمَحٍ لَذَنٌ، وَرِمَاحٌ لَذَنٌ. وَثَوْبٌ (سَحْلٌ): أَيْضٌ، وَالْجَمْعُ سَحْلٌ بضمين كذا أثبتته صاحب الديوان^(٤).

وأنشد المصنف:

٣٧١ - كَالسَّحْلِ الْبَيْضِ جَلًّا لَوْنَهَا^(٥).

(١) في الأصل وع (الحسين) والمثبت من ب وهو الموافق لرواية اللسان (رطل).

(٢) انظر اللسان (رطل).

(٣) الرُّطْلَةُ: اللَّيْنَةُ الرَّخْوَةُ مِنْ أَنْثَى النَّاسِ وَالْخَيْلِ - اللسان (رطل).

(٤) انظر: ديوان الأدب للفارابي ١: ٢٦٣ تحقيق أحمد مختار عمر (الهيئة العامة) وانظر ديوان

الهدليين ٢: ١٠ تجد تفسير السُّكْرِيِّ لـ (سَحْلٌ).

(٥) عجزه: سَحٌّ نَجَاءُ الْحَمَلِ الْأَسْوَلِ.

وقائله الْمُتَحَنِّنُ مَالِكُ بْنُ عَوِيْمِرَ الْهُدَلِيِّ - انظر ديوان الهدليين ٢: ١٠، والبيت ترتيبه التاسع

... وَنَدِسُونَ ..

أَمَا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ مِنْهَا بِالْأَلِفِ وَالْتَاءِ فَلَمْ يَجِءَ فِيهِ غَيْرُهُ وَذَلِكَ نَحْوُ:
عَبَلَاتٍ، وَجِلْوَاتٍ، وَحَذِرَاتٍ، وَيَقِظَاتٍ إِلَّا مِثَالُ فَعْلَةٍ فَإِنَّهُمْ كَسَرُوهُ
عَلَى فِعَالٍ كَجِعَادٍ، وَكِمَاشٍ، وَعِبَالٍ وَقَالُوا عَلِجٍ فِي جَمْعٍ عَلِجَةٍ.

وأمرأة نَصَفَتْ بَفَتْحَتَيْنِ: التي انتصفت سِنًا، أي ليست بشائبة ولا عجوز، والجمع
بضمّتين.

وكذا جمع (خَسِينٍ) بالفتح والكسر. ونظير هذا في الأسماء نَمِرٌ، وَنُمُرٌ.
قوله: «وَصَنَعُونَ...»^(١).

بالكسر، رجل صَنَعَ بالكسر، وَصَنَعَ بَفَتْحَتَيْنِ: أي حَادِقٌ.
قوله: «وَنَدِسُونَ...»

جمع نَدَسٍ بالفتح والضم وهو المدرك الفهم^(٢).
قوله: «فيه غيره...»

أي غير الجمع بالالف والتاء.
قوله: «نحو عَبَلَاتٍ...»

الْعَبَلَةُ: الضَّخْمَةُ، ويقال ثَمَرَةُ حُلْوَةٍ، وَالْحَذِرَةُ: الْحَائِفَةُ، وَيَقِظَاتٍ: جمع
يَقِظَةٍ.

عشر من قصيدة للمتخل الهذليّ عدتها ثلاثة وثلاثون بيتا من السريع ومطلعها:

هَلْ تَعْرِفُ الْمَنْزِلَ بِالْأَقِيلِ كَالْوَشْمِ فِي الْمَغْصَمِ لَمْ يَحْمَلِ

قال السُّكْرِيُّ: جَلَا لَوْنُ هَذِهِ الْحَمِيرِ سَحَابَةً، وَكُلُّ سَوْدَاءٍ مِنَ السَّحَابِ نَسَمَى حَمَلًا.
وَالْأَسْوَدُ: الْمُسْتَرْخِي أَسْفَلَ الْبَطْنِ، وَالْأَسْمُ السُّوْلُ وَإِنَّمَا هَذَا مِثْلُ. وَالنَّحَاءُ مَكْسُورُ الْأَوَّلِ
وهو السَّحَابُ. يَقُولُ الْحُمْرُ كَالثِيَابِ الْبَيْضِ. ديوان الهذليين ١٠/٢

(١) سيبويه ٣: ٦٢٩: (وقالوا: رجل صَنَعَ وقوم صَنَعُونَ... وقالوا أَرْحَلُ صَنَعَ وقوم صَنَعُونَ

(٢) سيبويه ٣: ٦٣٠.

* فصل * وَالْمُؤَنَّثُ السَّاكِنُ الْحَشَوِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا
أَوْ صِفَةً، فَإِذَا كَانَ اسْمًا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ فِي الْجَمْعِ إِذَا صَحَّتْ بِالْفَتْحِ فِي
الْمُفْتَوَحِ الْفَاءِ كَجَمَرَاتٍ . . .
. . . وَبِهِ وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَكْسُورِهَا كَسِدِرَاتٍ، وَبِهِ وَبِالضَّمِّ فِي
الْمَضْمُومِهَا، كَغُرَفَاتٍ، وَقَدْ تُسَكِّنُ فِي الضَّرُورَةِ فِي الْأَوَّلِ وَفِي السَّعَةِ
فِي الْبَاقِيَتَيْنِ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ . . .

قوله : «كَجَعَادٍ» .
شَعْرٌ جَعْدٌ بَيْنَ الْجُعُودَةِ، وَقَدْ جَعْدَ شَعْرُهُ، وَرَجُلٌ جَعْدٌ، وَأَمْرَأَةٌ جَعْدَةٌ، وَأَمْرَأَةٌ
كَمْشَةٌ: سَرِيعَةٌ، مِنْ كَمْشَ كَمْاشَةً، صَارَ سَرِيعًا، وَالْعِبَالُ: جَمْعُ عَبَلَةٍ.
قوله : «فِي عِلْجَةٍ» .
وَهِيَ غَلِظَةُ الْخُلُقِ .
قوله : «فَإِذَا كَانَ اسْمًا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ فِي الْجَمْعِ إِذَا صَحَّتْ بِالْفَتْحِ فِي الْمَفْتَوَحِ
الْفَاءِ» .

أَيُّ فَعْلَةٍ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ اسْمًا وَالْعَيْنُ صَحِيحَةٌ تَجْمَعُ عَلَى
فَعَلَاتٍ بَفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوَ جَمْرَةٍ وَجَمَرَاتٍ، وَلَا تُسَكِّنُ الْعَيْنُ، وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً فَفِي
الْعَيْنِ التَّسْكِينُ^(١) لَيْسَ إِلَّا كَعَبَلَاتٍ فِي جَمْعِ عَبَلَةٍ فَالتَّحْرِيكُ فِي الْأَسْمِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الصِّفَةِ، وَاخْتِصَاصِ الْحَرَكَةِ بِهِ لَكُونِهِ أَقْوَى مِنَ الصِّفَةِ .
قوله : «وَبِهِ وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَكْسُورِهَا . . .» .

أَيُّ وَتَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ بِالْفَتْحِ وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَكْسُورِ الْفَاءِ نَحْوُ: سِدَرَاتٍ وَسِدَرَاتٍ
بَفَتْحِ الدَّالِ وَكَسَرِهَا بَعْدَ السِّينِ الْمَكْسُورَةِ فِي جَمْعِ سِدْرَةٍ وَالْفَتْحُ لِلْفَرَارِ مِنَ

(١) فِي ب : «السُّكُونُ» وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ وَب .

.... فإذا اعتَلَّتْ فالإِسْكَانُ كَبَيَّضَاتٍ، وَجَوَزَاتٍ، وَدِيمَاتٍ،
وَدُولَاتٍ، إِلَّا فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ قَالَ قَاتِلُهُمْ :
* أَخُو بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ *

الكسرتين، وهكذا تقول في فتح عين جمع المضموم ألفا كَعُرْفَاتٍ، إذ فيه فرار من
توالي الضمتين في قولك عُرْفَاتٍ بِضَمِّ الغين والرَّاءِ.

قوله : «في الأول»

أي تسكن العين في جمع المفتوح ألفا لضرورة الشعر كقوله :

٣٧٢ - فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا^(١).

بسكون الفاء، والأصل بالفتح، ولا يكثر هذا في الشعر أيضاً بل يَقِلُّ وَيَنْزُرُ.

قوله : «في الباقيتين»

يريد بهما المكسورة الفاء والمضمومة. ومنه قراءة من قرأ : «خَطَوَاتِ
الشَّيْطَانِ»^(٢).

قوله : «فإذا اعتَلَّتْ فالإِسْكَانُ»

هذا لكراهيتهم مَسَاسَ الحركة حرف العلة.

(١) هذا الرجز المذكور في شرح ابن يعيش ٥ : ٢٩ من غير عزو ونصه هناك : أو تستريح النفس
من زَفْرَاتِهَا.

وكذلك في اللسان (زفر) من غير عزو والشاهد فيه قوله : زَفْرَاتِهَا حيث سكن الفاء ولم
يحركها بحركة الزاي.

(٢) سورة البقرة آية ١٦٨، ٢٠٨ والأنعام ١٤٢ والنور ٢١. وقد قال ابن مجاهد في قرأتها :

«واختلفوا في قوله (خَطَوَات) في ضم الطاء وإسكانها، فقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي
عن عاصم (خَطَوَات) مُثَقَّلَةً، وروى ابن فليح عن أصحابه عن ابن كثير : خَطَوَاتٌ خفيفةٌ
وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم، في رواية أبي بكر وحزمة : (خَطَوَات) ساكنة خفيفةً انظر
كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٧٤.

..... وَتُسَكَّنُ فِي الصِّفَةِ لِأَعْيُرٍ .

قوله: «وَدُولَات...»

جمع دُولَةٍ، الدُّوْلَةُ بالفتح في الحرب وبالضَّم في الحَدِّ.

قوله: «إِلَّا فِي لُغَةٍ هُذِيلٍ...».

أَي هُم يَحْرُكُونَهَا وَقَوْلُهُمْ قِيَاسٌ، وَقَوْلٌ سَائِرُ الْعَرَبِ اسْتِحْسَانٌ.

٣٧٣- وَالْبَيْتُ فِي صِفَةِ ظَلِيمٍ^(١)، وَالْأَوْبُ: الرَّجُوعُ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ فِي الْمَعْتَلِ اللَّامِ؟ قُلْتَ: هُوَ فِي الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ كَالصَّحِيحِ.

كـ(جَذَيَاتِ الرَّحْلِ)، وَهِيَ أَكْسِيَّةٌ مَحْشُوءَةٌ تُشَدُّ تَحْتَ ظُلُفَاتِ الرَّحْلِ^(٢). وَكَظَمِيَّاتٍ

قَالَ قَيْسُ الْمَجْنُونِ:

٣٧٤- بِاللهِ يَا ظَلِيَّاتِ الْفَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ^(٣)

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ لَمْ تَقْلُبِ الْيَاءَ قَبْلَ الْأَلْفِ فِي ظَلِيَّاتٍ أَلْفًا بِتَحْرُكِ الْمَعْتَلِ مَعَ انْفِتَاحِ مَا

قَبْلَهُ؟ قُلْتَ: حَرْفُ الْعِلَّةِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ لَزِمَهُ التَّصْحِيحُ لِمَتَنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَ

السَّاكِنِينَ بِدَلِيلِ امْتِنَاعِ الْإِعْلَالِ فِي نَحْوِ: غَزَاوُا وَرَمَيَا.

(١) نَصُّ الْبَيْتِ:

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِبَيْنِ سُبُوحٌ

وهذا البيت من الطويل نسبة الزمخشري في مفصله ص ١٩١ لرجل من هُذَيْلٍ وكذلك فعل

ابن يعيش في شرحه ٥ : ٣٠. والبيت في وصف ذكر نعام، حيث شبه ناقته به، فناقته في

سرعة سيرها كظليم له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته.

والشاهد فيه قوله: (بَيْضَاتٍ) وقد استدلل به على أن هذَيْلاً تَفْتَحُ عَيْنَ (فَعْلَةٍ) بفتح فسكون

في الجمع بالألف والتاء.

(٢) الصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ (جداً) ومفردُها: جَذِيَّةٌ وَجَذِيَّةٌ، سَبِيوِيَّةٌ ٣ : ٥٧٩.

(٣) دِيوَانُهُ ص ١٩٨ وَتَرْتِيبُهُ الثَّامِنُ مِنْ مَقْطُوعَةٍ شَعْرِيَّةٍ لَهُ عَدَّتْهَا تِسْعَةُ أَبْيَاتٍ مِنَ الْبَسِيطِ وَمَطْلَعُهَا

سَلَامٌ عَلَى مَنْ لَا يُمِلُّ كَلَامَهُ وَإِنْ عَاشَرْتُهُ النَّفْسُ عَصْرًا إِلَى عَصْرِ

أما في المكسور الفاء فالتسكين لا التحريك نحو رِشَوَات بسكون الشين في جمع رِشْوَةٍ، إنما امتنع التحريك لأن الواو إذا وقعت بعد كسرة طرفا قلبت نحو (غازية) والأصل: غازِوة، فلو كسرت الشين يلزم قلب الواو، والتغيير خلاف الأصل، فيلزم التسكين لئلا يلزم التغيير بالقلب.

وأما في المضمومها فكالصحيح نحو: خُطَوَات بضمّتين، وخُطَوَات بسكون الطاء.

فإن قلت: فما حال المضاعف؟ قلت: هي أن يلزم عنه السكون في الأقسام الثلاثة، كَسَلَةٍ وَسَلَاتٍ، وَسُرَّةٍ وَسُرَاتٍ، وَقِدَّةٍ وَقِدَاتٍ إذ في تحريك العين عودُ المهرُوب عنه، وهو إظهار المثليين، والقِدَّةُ جماعة قُدَّت من جمع كثير بمعنى شَقَّتْ، فإن كان أراد بقوله صَحَّت في قوله: «فإن كان اسما تحركت عنه إذا صحت» ألا تكون العين حرف علة، ولا حرف إدغام فهو جيد لاشتماله القسمين المتحدّين في الحكم، لأنَّ حكم المُشَدِّدِ العين حكم المعتلها كما بيّنا، ولكنه ليس بالظاهر، وكان ينبغي أن يُنبّه على المدغم العين عند ذكر الأمثلة للمفتوح الفاء والمكسورها والمضمومها ولم يُنبّه.

(وكذا لم يُنبّه على المعتل اللام ثم أورد اعتراضا على قوله: (وتسكن في الصفة). قولهم: «لَجَبَات، وَرَبَعَات، فأجاب بأن ذلك من قبل الأسماء لكن وصف به فعراه من معنى الصفة عارض، ولا اعتبار للعوارض فتحرك عينه ملاحظة إلى الأصل وهو الاسمية، ثم قوى ذلك «بأن مثل بأسماء»^(١) لا لبس في اسميتها، وقد أجريت صفات على خلاف أصلها بقوله: امرأة كَلْبَةٌ وَلَيْلَةٌ غَمٌ»^(٢).

(١) في ب: «بأن مثل أسماء» من الأصل والمثبت من ع.

(٢) هذه الفقرة ساقطة من الأصل والمثبت من ب وع.

... وَإِنَّمَا حَرَكُوا فِي جَمْعٍ لَجَبَةٍ وَرَبْعَةٍ لَأَنَّهُمَا كَانَهُمَا فِي الْأَصْلِ
 اسْمَانِ، وَصِفَ بِهِمَا كَمَا قَالُوا امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ وَلَيْلَةٌ غَمٌّ.
 * فصل * وَحُكِمَ الْمُؤَنَّثُ مِمَّا لَا تَاءَ فِيهِ كَالَّذِي فِيهِ التَّاءُ، وَقَالُوا
 أَرْضَاتُ، وَأَهْلَاتُ فِي جَمْعِ أَهْلٍ وَأَرْضٍ قَالَ:
 فَهُمُ أَهْلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْنَرًا

قوله : « في جمع لَجَبَةٍ »

قال الأصمعي^(١) : اللَّجْبَةُ الشاةُ التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فَجَفَتْ،
 وَالرَّبْعَةُ : المتوسطة الذي ليس بطويل ولا قصير. وامرأة كَلْبَةٌ : أي لثيمة سليطة، وَلَيْلَةٌ
 غَمٌّ : أي غائمة، بمعنى مظلمة، وصف بالمصدر، يقال : غَمَّهُ، سَتَرَهُ.
 قوله :

٣٧٥ - فَهُمُ أَهْلَاتُ (٢)

تمامه : إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْنَرًا
 الكونر : السِّيد الكثير الخير، وقوله : أَهْلَاتُ : أي أقارب.

(١) في اللسان : « وشاة لَجَبَةٌ، وَلَجَبَةٌ، وَلَجِبَةٌ، وَلَجِبَةٌ، وَلَجِبَةٌ، الأخرتان عن ثعلب :
 مَوْلِيَّةُ اللَّبَنِ، وخص بعضهم به المِعْزَى. الأصمعي : إذا أتى على الشاة بعد نتاجها أربعة
 أشهر فجفت لبنها وَقَلَّ فِيهِ لِبَابُ. اللسان (لجب).

(٢) هذا بعض بيت من الطويل نسبة سيويه في الكتاب ٣ : ٦٠٠ للمخجل السعدي وكذلك
 فعل ابن يعيش في شرحه ٥ : ٣٣ وابن منظور في لسانه (أهل) والبغداد في الخزانة ٨ :
 ٩٦-١٠٢ ورواية الشاهد في الخزانة على النحو التالي :

وَهُمُ أَهْلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا يَدْعُونَ بِاللَّيْلِ كَوْنَرًا
 الشاهد فيه جمع (أهل) على أَهْلَاتُ بالتحريك تشبيها بأَرْضَاتُ لأنه في الجمع مؤنث
 مثلها.

وَقَالُوا غُرْسَاتٍ، وَعِيرَاتٍ فِي جَمْعِ غُرْسٍ وَعِيرٍ، قَالَ الْكُمَيْتُ:

عِيرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّودِدِ الْعِدُّ إِلَيْهِمْ مَخْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ

* فصل * وَامْتَنَعُوا فِيمَا اعْتَلَتْ عَيْنُهُ مِنْ أَفْعَلٍ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ

أَفُوسٍ، وَأَثُوبٍ، وَأَعْيُنٍ، وَأَثِيبٍ، وَامْتَنَعُوا فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ مِنْ

فُعُولٍ، كَمَا امْتَنَعُوا فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ مِنْ فِعَالٍ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ فُؤُوجٍ

وَسُؤُوقٍ.

قوله : «في جمع غرس»

الغُرْسُ : وليمة المروس، والعير: الإبل التي عليها الأحمال، لأنها «تعير، أي تجيء وتذهب»، وقيل: هي قافلة الحمير، ثم كثر حتى قيل لكل قافلة عير، كانها جمع عيرٍ، كَسَقَفٍ وَسُقْفٍ ثم فعل به ما فعل بيض.

قوله :

٣٧٦ - عِيرَاتٌ^(١)

يمدح بهذا أهل البيت - رضوان الله عليهم - أجمعين، العِدُّ : القديم، والأعْكَامُ : جمع عِكَم وهو الجِوَالِقُ، أي فناؤهم محطَّ الرِّحَالِ لِلرِّجَالِ.

فصل قوله : «من أَفْعَلٍ»

أي لم يجمعوا الْمُعْتَلَّ العَيْنِ على هذه الزنة، فلم يقولوا عود وَأَعُودَ، ولا ذيل وأذيل، لأن ما قبل المعتل ساكن لا يحتمل التخفيف، والحركة على المعتل^(٢) مستثناة.

(١) أول الشاهد وهو من الخفيف للكميت بن زيد الأسدي في مدح آل البيت كما جاء في شرح ابن عبيش ٣٣: ٥ ونصه :

عِيرَاتُ الْفَعَالِ وَالْحَسْبُ الْعِدُّ إِلَيْهِمْ مَخْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ

ومعناه : قوافل الجُودِ والإحسان والسيادة حطت أنفَالُهَا لدى أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم. والشاهد أَنَّ المؤنث الذي لا تاء فيه مما هو معتل العين قياس جمعه تحريك عبه (٢) في ب : «العين» والمثبت من الأصل وب.

*** فصل * وَيَقَالُ فِي أَفْعَلٍ وَفُعُولٍ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ أَذَلُّ وَأَيْدٍ وَدَلِيٍّ وَدُمِيٍّ، وَقَالُوا نُحُوٌّ وَقَتُّوْا وَالْقَلْبُ أَكْثَرُ، وَقَدْ يُكْسَرُ الصَّدْرُ فَيَقَالُ: دِلِيٍّ وَنِحِيٍّ، وَقَوْلُهُمْ قِسِيٍّ كَأَنَّهُ جَمَعَ قُسُوً فِي التَّقْدِيرِ.**

قوله : وامتنعوا في الواو إلى آخره . . . »

لم يقولوا حُوُوض في جمع حَوْض لاستثقالهم تحرك المعتل مع اجتماع المتجانسات وهي الضماتان والواوان .

وقالوا بُيُوت في بيت لزوال ذلك الثقل المفرط، وقالوا في (روض) رياض، ولم يقولوا في عَيْن عيان، وهذا لرفع الالتباس وإثارة الواوي في الجمع على زنة فعال لما فيه من إفادة زائدة وهي انقلاب الواو ياء لوقوعها بين كسرة قبلها وألف زائدة بعدها في جمع مفرد ساكن العين صحيح اللام .

قوله : «ويقال في أفعل . . . »

الواو والياء إذا وقعتا لامين في أفعل تقلب الواو ياء مكسورا ما قبلها، ويكسر ما قبل الياء كالأذلي والأيدي، في الأذلو والأيدي، وإذا وقعتا لامين في فعول تقلب الواو ياء وتبقى الياء على حالها مع قلب المدة فيهما ياء مكسور ما قبلها كدليٍّ ودُميٍّ، والأصل دُلُوو، ودُموي، والعلة في هذه المسائل إلى قسم المشترك فلنذكرها هنالك . (إن شاء الله تعالى) (١).

قوله : «وقولهم قِسِيٍّ . . . »

أصله : قُوسٌ قَدَمَت السِّين على الواو من قُوسٍ تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على إحداهما في الجمع فجمع قُسُوً على قِسِيٍّ، فعلى هذا وزنه قُلْبُع فابدلت الضمة بالكسرة إتباعا لحركة القاف كسرة السين .

(١) من ع : وليس في الأصل ولا في ب .

*** فصل * وَذُو النَّاءِ مِنَ الْمَحذُوفِ الْعَجَزِ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ مُغَيَّرًا أَوَّلُهُ كِسْنُونَ، وَقِلُّونَ، وَغَيْرَ مُغَيَّرِ كَثْبُونَ وَقِلُّونَ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ مَرْدُودًا إِلَى الْأَصْلِ كَسَنَوَاتٍ وَعِضْوَاتٍ، وَغَيْرَ مَرْدُودٍ كَثَبَاتٍ، وَهَنَاتٍ وَعَلَى أَفْعَلٍ كَامٍ وَهُوَ نَظِيرُ آكَمٍ .**

قوله : «وذو الناء . . . »

اعلم أن نحو سنة قد حذف منه اللام والأصل سَنَوَةٌ بدليل قولهم سنوات، فإذا أرادوا (أن يجمعوه)^(١) فلهم في ذلك طريقتان الجمع بالالف والياء لا بالواو والنون، لاختصاص ذلك الجمع بأولي العلم . والآخر الجمع بالواو والنون ليكون تخصيصهم لهذا النحو بهذا الطريق الذي ليس لأخواته مما على (فَعْلَةٍ) بفتحتين أو بغيرهما كَشَجَرَةٍ وَنَبَقَةٍ لا يقال شَجَرُونَ ولا نَبَقُونَ عوضاً عما حذف، ومعنى العوض أن يكون مختصاً بشيء لا يكون لما لم يحذف منه على ما سبق ذكره قبل، ثم تغير الأول هو القياس ليكون (ذلك)^(٢) دليلاً على أن الواو والنون هنا ليس كالواو والنون في مسلمون ونحوه، ألا تراهم كسروا العين في (عِشْرُونَ) ليكون دليلاً على أن هذا ليس على حد مُسْلِمُونَ، كيف وعشرون يدل على عشرة مرتين، ومسلمون لا يدلُّ على مسلم مرتين بل مرات، إلا أن العدد لما كان واقعا على الأنواع وغلب ما يعقل على ما لا يعقل وُجِّعَ وَجِّعَ أولي العلم فقل: عشرون وثلاثون إلى (تسعون)، كسروا الصدر من الأول وهو عشرون تنبيهاً على أن ذا ليس بجمع بل هو اسم صيغ بالواو والنون لهذا العدد ولذا فتحوا الراء من أرضون لما ذكرنا من التنبيه وأقوى مما ذكرنا قولهم إخْرُونَ في جمع خَرَّةٍ حيث ألفوا الهمزة لما جمعوه

(١) في ب : «أن يجمعوا» والمثبت من الأصل وع .

(٢) من ع .

بالواو والنون لتكون تلك الهمزة دليلا على أنه ليس على حد مسلمون، وقد جاء إبقاء الأول على حاله نحو قولهم ثبون، وهو قول بعضهم وقد سبق لنا الجواب فيه قبل.

قوله: كَامٍ وهو نظير آكُمِ...»^(١).

الآمِي: جمع آمَةٍ، وهي في الأصل أَمَوَةٌ كَأَكَمَةٍ فلما جمعت على أَفْعُل قيل أَمَوٌ بهمزيْن الأولى مفتوحة والثانية ساكنة وبميم وواو مضمومتين قلبت الهمزة الثانية ألفا لما سيحي في المشترك إن شاء الله تعالى، وقلبت الواو ياء؛ لأنه ليس في كلامهم اسم متمكن آخره واو مضموم ما قبلها فحوّلت الضمة كسرة ثم جاء التنوين وأسقط الياء فبقي آمٍ فعلم أن الأصل أَمَوٌ كَأَكَمٍ. أنشد المصنف - رحمه الله:

٣٧٧ - يَصَاحِبِي أَلَا لَاحِيٌّ بِالْوَادِ إِلَّا عَبِيدٌ وَأَمٍ بَيْنَ أَذْوَادِ^(٢).

(١) انظر سيبويه ٣ : ٥٩٩.

(٢) البيت من البسيط وقد أنشده المصنف في الكشف ٢ : ١٦٢ مع بيت آخر في سورة الأنفال عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِالنَفْسِ أَنْ تَنْزِلُوا وَتَذْهَبَ رِجَالُكُمْ﴾ آية ٦٤ والبيت الآخر:

أَتَنْظُرَانِ قَلِيلًا رَيْثَ غَفْلَتِهِمْ أَمْ تَغْدَوَانِ فَإِنَّ الرِّيحَ لِلْغَادِي

والبيتان للسليك بن السلكة كما جاء في اللسان (أما) وتنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندي ج ٤ ص ٣٧٤ من الكشف. وأم: جمع إماء. وأذواد: جمع ذود وهو من الإبل ما بين ثلاثة إلى عشرة وللبيتين قصة ذكرها صاحب تنزيل الآيات ذلك أن سليكا مع صاحبين له أتوا الجوف جوف مراد؛ واد باليمن، فإذا نَعَمْ قد ملا كل شيء من كثرته، فهابوا أن يُغَيَّرُوا فيطردوا بعضها فيلحقهم الحي، فقال سليك: كونوا قريبا حتى آتي الرعاة فأعلم لكم ما علم الحَيّ، أقرب هم أم بعيد، فإن كانوا قريبا رجعت إليكما، وإن كانوا بعيدا قلت لكم قولا أغنيي به لكما فأغيرا، فانطلق إلى الرعاة فلم يزل يستبسطهم حتى أخبروه بمكان الحي، فإذا هم بعيد إن طلبوا لم يدركوا فقال سليك للرعاة: ألا أغنيكم؟ قالوا بلى: فَتَغْنَى بأعلى صوته:

* فصل * وَيُجْمَعُ الرَّبَاعِيُّ اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً مُجَرَّدًا مِنْ تَاءِ
التَّائِيثِ أَوْ غَيْرِ مُجَرَّدٍ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ وَهُوَ: فَعَالِلٌ، كَقَوْلِكَ: تَعَالِبُ
وَسَلَاهِبٌ وَدَرَاهِمٌ، وَهَجَارِعٌ، وَيَرَائِنُ، وَجَرَّاشِعٌ، وَقَمَاطِرٌ، وَسَبَاطِرٌ،
وَصَفَّادِعٌ، وَخَضَارِمٌ.

قوله : «ويجمع الرباعي . . .» .

اعلم أن المصنف - رحمه الله - ذكر جموع أمثلة الرباعي كلها أسماء وصفات . .
والأمثلة خمسة فَعَلَّلَ كَتَغَلَّبَ وَسَلَهَبَ وهو الفَرَسُ الطويل الذنب . وَفَعَّلَلَ
كَدَرَهَمَ ، وَهَجَرَ جَ وهو الطويل .
وَفَعَّلَلَ كَبَرَّتَيْنِ وَجَرَّشَعَ وهو الجمل العظيم والناقة القوية .
وَفَعَّلَلَ كَقَمَاطِرٍ وهو وعاء تُصَانُ فيه الكتب .
(قال :

٣٧٨ - لَيْسَ يَعْلَمُ مَا حَوَى الْقِمَاطِرُ مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصُّدُنُ^(١)
وَسَبَطَرٌ وهو الأسد المُسَبِّطُ عند الوثبة^(٢) .
وَفَعَّلَلَ كَخِضْدَعٍ ، وَخِضْرَمٍ ، يقال : بحرٌ خِضْرَمٍ كثير الماء^(٣) .

يَا صَاحِبِي أَلَا لَا حَيٍّ بِالْوَادِ... البيتين .

فلما سمعا ذلك أتياه فأطردوا الإبل فذهبوا بها ولم يبلغ الصربخ الحي حتى مضوا بما
معهم .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب والمثبت من ع وقد روى هذا الرجز صاحب اللسان
عن ابن السكيت من غير عزو ولم أجده في (إصلاح المنطق) ولا في (كتاب الإبدال) لابن
السكيت - انظر اللسان (قمطى) وابن يعيش ٥ : ٣٨ .

(٢) أي ذو المضاء والشدة . وَأَسَدٌ سَبَطَرٌ : أي يمتدُّ عند الوثبة .

اللسان (سبطى) .

(٣) الخِضْرَمُ : الكثير من كل شيء ، والخِضْرَمُ الجواد الكثير العطية مثله بالبحر الخضرم وهو
الكثير الماء ، وانكر الأصمعي الخضرم في وصف البحر . اللسان (خصرم)

... وَأَمَّا الْخُمَاسِيُّ فَلَا يُكْسَرُ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهٍ، وَلَا يَتَجَاوِزُ بِهِ إِنْ كُسِرَ هَذَا الْمِثَالُ بَعْدَ حَذْفِ خَامِسِهِ كَقَوْلِهِمْ فِي فَرَزْدَقٍ فَرَازْدَ وَفِي جَحْمَرٍشُ : جَحَامِرٌ...

فإن قلت قد ذكر في آخر هذا الصنف أن سِبْطَرًا مما لا يكسر وقد كُسِرَ ها هنا فما هذا التناقض؟

قلت : قال بعض تلامذة المصنف (- رحمه الله -) ^(١) : قلت للشيخ قد ذكرت في الفصل الأخير الذي ينتهي الباب به والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاء نحو قولهم : (السُّرَادِقَاتُ، وَجِمَالُ سِبْخَلَاتٍ ^(٢)، وَسِبْطَرَاتٍ ^(٣))، وفي هذا الفصل أوردته مكسراً، فما وجه التوفيق بينهما؟ فقال : سِبْطَرَاتٍ ليس فيه إشكال، فأما سباطر فمشكوك فيه، فلعل ما ذكره في الفصل الأخير من امتناع التيسير إنما هو أكثرني لا كلي.

قوله : «على استكراه...».

استكروهوا تكسير الخماسي لما يجب فيه من الحذف أو التزام الثقل لو لم يحذف منه شيء نحو سفارجل.

قوله : «بَعْدَ حَذْفِ خَامِسِهِ...».

يحذف الخامس لأن الأخير أولى بالحذف، ألا ترى أن حذف اللام أكثر من حذف

(١) من ع.

(٢) جمال سِبْخَلَاتٍ : عظيما ضخمات. اللسان (سبحل).

(٣) جمال سِبْطَرَاتٍ : سريرات. اللسان (سبطر) وقد أورد ذلك سيبويه في الكتاب ٣ : ٦١٥

تحت باب ما يجمع بالتاء من المذكر لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع قال : فمنه شيء لم يكسر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم : سُرَادِقَاتُ وَخُمَامَاتُ، وَإِوَاتَاتُ ومنه قولهم : جَمَلٌ سِبْخَلٌ وَجِمَالٌ سِبْخَلَاتُ، وَرَبْخَلَاتُ وَجِمَالٌ سِبْطَرَاتُ. وقالوا : جُوالِقٌ وَجُوالِقٌ فلم يقولوا : جُوالِقَاتُ حين قالوا جُوالِقُ.

... وَيُقَالُ: دَهْنُمُونَ وَهَجْرُ عُونٌ، وَصَهْصَلِقُونَ، وَخَنْظَلَاتٌ،
وَيُهْصَلَاتٌ، وَسَفَرَجَلَاتٌ وَجَحْمَرَشَاتٌ.

العين، وإن شئت فتأمل في نحو: (عَبْدٌ وَيَدٌ وَنَحْوُ مَذًى) ولأن الحذف لإزالة الثقل،
وحصول الثقل بالخامس فيختص الحذف به. فإن قلت: قد جاء (فَرَاذِقُ) بحذف
الرابع. قلت: ذاك لمشابهة الدال حرف الزيادة من جهة مجاورتها التاء ومجيئها
بدلا منها في نحو: (ازدان) والأصل: أزدان بالتاء لا بالدال. فإن قلت فعلى هذا
يلزم أن يجوز جحارش بحذف الميم لأنها من الزوائد، فإذا جاز حذف شبه الزائد
فحذف الزائد نفسه أولى بالجواز وأجدر. قلت: غير أن الميم في وسط الكلمة
والدال قريبة من الطرف والتغير إلى الأطراف سابق، وهذا هو الفارق.
والجَحْمَرُشُ الْعُجُوزُ الْمُسِنَّةُ^(١).

قوله: «ويقال...»

أي الرباعي والخماسي كما يجمعان جمع تكسير كذلك يجمعان جمع سلامة
أيضا، ورجل دَهْنَمٌ: سَهْلُ الْخُلُقِ^(٢)، وَالصَّهْصَلِقُ: الْعُجُوزُ^(٣) الصَّخَابَةُ. قال:
٣٧٩ - صَهْصَلِقُ الصَّوْتِ بِعَيْنَيْهَا الصَّبِيرُ^(٤).
أي صَخَابَةُ تَبْكِي ضَجْرًا، خَصَّ الصَّبِيرُ لَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ذَاقَهُ ذَمَعَتْ عَيْنُهُ مِنْ مَرَارَتِهِ،
الْبُهْصَلَةُ: الْمَرْأَةُ الْقَصِيرَةُ^(٥).

(١) انظر اللسان (جحمرش).

(٢) انظر اللسان (دهنم).

(٣) انظر اللسان (صهصلق).

(٤) صدره: أُمُّ حَوَارٍ ضَنْوُهَا غَيْرُ أَمْرٍ.

وقد ذكر هذا الرجز ابن منظور في اللسان من غير عزو. اللسان (صهصلق).

(٥) البُهْصَلَةُ وَالْبُهْصَلَةُ مِنَ النِّسَاءِ: الشَّدِيدَةُ الْبَيَاضِ، وَقِيلَ هِيَ الْقَصِيرَةُ. اللسان (بهمل).

* فصل * وَمَا كَانَتْ زِيَادَتُهُ ثَالِثَةً مَدَّةً فَلَأَسْمَائِهِ فِي الْجَمْعِ أَحَدَ عَشَرَ
مِثَالًا. أَفْعَلَةٌ، فُعْلٌ، فِعْلَانٌ، فَعَائِلٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَةٌ، أَفْعَالٌ، فِعَالٌ،
فُعُولٌ، أَفْعِلَاءٌ، أَفْعُلٌ...

... وَذَلِكَ نَحْوُ: أَرْزَمَةٍ وَأَحْمِرَةٍ وَأَغْرِبَةٍ وَأَرْغِفَةٍ وَأَعْمِدَةٍ، وَقُدْلٌ
وَحُمْرٌ، وَقُرْدٌ، وَكُتْبٌ، وَذُبُرٌ، وَغِزْلَانٌ، وَصَبْرَانٌ، وَغِرْبَانٌ، وَظِلْمَانٌ،
وَقِعْدَانٌ، وَأَفَائِلٌ، وَذَنَائِبٌ، وَشَمَائِلٌ، وَدَقَّانٌ، وَقُضْبَانٌ، وَغِلْمَةٌ،
وَصَبِيَّةٌ، وَأَيْمَانٌ، وَأَفْلَاءٌ، وَفَصَالٌ، وَعُتُوقٌ، وَأَنْصِبَاءٌ، وَأَلْسُنٌ...

قوله: «وما كانت زيادته ثلاثة مدة...»

هذا لا يكون إلا خمسة أمثلة، لأن المدة إما أن تكون ألفاً أو واوا، أو ياء، فما قبل
الألف لا يكون إلا مفتوحاً فبقي أول الكلمة مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً. وإن كانت
المدة واواً فما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً والأول لا يكون إلا مفتوحاً، لأن كسر
الأول ليس من أبنيته^(١) والضم من أبنية الجموع إلا ما شذ من نحو (سُدوسٍ)
بضم السين للطيلسان الأخضر، وقد رواه الأصمعي^(٢) بالفتح. وإن كانت المدة ياء
فما قبلها لا يكون إلا مكسوراً والأول مفتوح، والضم والكسر في الأول ليس من
أبنيته، (إذ ليس فَعِيلٌ وفَعِيلٌ من أبنيته)^(٣).

قوله: «نحو أَرْزَمَةٍ... إلى آخره».

هي جموع زَمَانٍ بالفتح، وَجَمَارٍ بالكسر، وَغُرَابٍ بالضم، وَرَغِيفٌ، وَعُمُودٌ، وَقَدَالٍ.

(١) أي لا في المفردات ولا في الجموع.

(٢) انظر رواية الأصمعي في اللسان (سدس).

(٣) في ب: «إذ فَعِيلٌ وفَعِيلٌ ليس من أبنيته» والمثبت من الأصل وع.

بالفتح فيهن^(١)، وقرَاد بالضم^(٢)، وكثيب^(٣)، وزُبُور^(٤)، وغَزَال بالفتح فيهن، وصَوَار^(٥) بالكسر: وهو جماعة البقر. وغَرَاب بالضم، وظَلِيم^(٦) وقَعُود بفتحهما، والقَعُود مِنَ الإِبِل ما اقْتَعَدَ، وشَمَال بالفتح وهو خلاف الجَنُوب، وشِمَال بالكسر وهو خلاف اليمين، وأفيل وذَنُوب [بفتحهما]^(٧)، فالأَفَائِلُ^(٨): بَنَاتُ مَخَاضٍ فما فوقها والذَنُوبُ^(٩): الدَّلُؤُ الْمَلَأَى، وزَقَاقِي بالضم، وقَضِيب بالفتح، وغَلَام وَصَبِي، وفَلُو بالفتح وتشديد الواو وهو المهر^(١٠)، وفَصِيل^(١١) بالفتح وعَنَاق^(١٢) بالفتح وهو الصغير من الشِيَاء، ونَصِيب بالفتح، وَلِسَان بالكسر.

- (١) القَدَالُ: جَمَاعُ مؤخر الرأس من الإنسان. اللسان (قَدَل).
- (٢) القَرَادُ: واحد القِرْدَان، والقِرَاد، ذَوِيَّةُ تَعَضُّ الإِبِل. اللسان (قرد).
- (٣) الكَثِيب من الرَّمْل: القطعة تنقاد محدودة. اللسان (كتب).
- (٤) الزُّبُور: الكتاب المزبور - اللسان (زب).
- (٥) الصَّوَارُ والصَّوَارُ: القطيع من البقر. اللسان (صور).
- (٦) الظَّلِيم: ذكر النعام. اللسان (ظلم).
- (٧) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.
- (٨) الأفَائِلُ: والإفَال صغار الإِبِل بنات المخاض ونحوها. واحدها أفِيل انظر سيبويه ٣: ٦٥٥ واللسان (أفل).
- (٩) الذَّنُوبُ تَذَكَّرُ وتَوَثَّتْ - اللسان (ذنب).
- (١٠) الفَلُو والفَلُو والفَلُو: الجَحْشُ والمهر إذا فطم. اللسان (فلا).
- (١١) الفَصِيل: هو ما فُصِّلَ عن لبن أمه وأكثر ما يطلق على أولاد الإِبِل والفصيل: ولد الناقة إذا فُصِّلَ عن أمه والجمع فُصْلَان وفِصَال - اللسان (فصل).
- (١٢) العَنَاق: العُرَّة. والعَنَاق: الأنثى من المعز، والجمع أَعْنَقُ وعَنَقَ وعَنُوق. اللسان (عنز) قال سيبويه في جمعه: وأتَمَّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثا فإنهم إذا كَسَرُوهُ على ما أدنى العدد كَسَرُوهُ على (أَفْعَل) وذلك قولك: عَنَاقُ وَأَعْنَقُ. وقالوا في الجمع عَنُوقُ

... وَلَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلٍ خَاصَّةً إِلَّا الْمُؤَنَّثُ خَاصَّةً نَحْوُ: عَنَاقٍ،
وَأَعْنَتِي، وَعِقَابٍ وَأَعْقَبٍ، وَذِرَاعٍ وَأَذْرُعٍ ..
... وَأَمْكُنْ مِنَ الشَّوَادِ .
وَلَمْ يَجِءْ فُعلٌ مِنَ الْمُضَاعَفِ وَلَا الْمُعْتَلِّ اللَّامِ ...

قوله : «وَلَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلٍ إِلَّا الْمُؤَنَّثُ خَاصَّةً ...» .
هذا مصداقٌ بَيَّنَّ لما قاله العلماء من أَنَّ الحرف الزائد على ثلاثة أحرف في نحو :
عقرب قائم مقام تاء التأنيث، لأنهم كسروا نحو: حمار في المذكر على أفعله بالتاء
فقالوا : حمار وأخيرة، وغُرَاب وأغربة، ولم يَكْسُرُوا في المؤنث إلا على أَفْعَل بدون
التاء فقالوا ذراع وأذْرُع، وعِقَابٍ وَأَعْقَبٍ، فخصوا ما ليس فيه التاء بالمؤنث،
فَكَانَهُمْ آثَرُوا أَن لَا تَجْتَمِعُ التاء مع الحرف الذي تَنْزِلُ منزلتها كما لَا يَجْمَعُ بين
التائين .

قوله : «وَأَمْكُنْ هِيَ مِنَ الشَّوَادِ ...» .
لأنها جمع مكان وهو مذكر، والعذرة أن يأول المكان بالأرض، فإن قلت: فما
العذرة في أزمان جمع زمان؟ قلت: ذاك غلط وإنما هو جمع زمن .
قوله : «وَلَمْ يَجِءْ فُعلٌ ...» .

أما المضاعف فإنما لم يَجِءْ فِيهِ فُعلٌ (إذ لو جاء) ^(١) ذلك فيه يلزم أحد
المحذورين وهما إظهار المثليين لو لم يدغم، والالتباس لو أدغم، فإنك إذا قلت
في جمع عُباب ^(٢) عُبُّ لم يدر أنه فُعلٌ بضمين أم (فُعلٌ) بضم وسكون إذ الزنتان

وكسروها على فُعُول . كما كسروها على أَفْعَل، بنوه على ما هو بمنزلة أَفْعَل كأنهم أرادوا
أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث . الكتاب ٣ : ٦٥ .

(١) في الأصل : «إذ لو جاز» والمثبت من ب وع .

(٢) عباب كل شيء : أوله - اللسان (عب).

وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ دُبٍّ فِي جَمْعِ دُبَابٍ، وَأَصْلُهُ دُبَّبٌ. وَلِمَا لَحِقَتْهُ مِنْ ذَلِكَ تَاءُ
التَّأْنِيثِ مِثْلَ الْفَعَائِلِ فُعُلٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: صَحَائِفَ وَرَسَائِلَ وَحَمَائِمَ،
وَذَوَائِبَ، وَحَمَائِلَ وَسُقُنَّ . . .

واردتان في الأسماء، وبهذا وقع التَّغْضِي عن الإدغام في الأفعال نحو سَرَّ في سَرَر،
إذ ليس في أبنية الأفعال فُعُل بسكون العين، فلا يلتبس الإدغام، وقد جاء قليلا
على فُعُل مَفْكُوكًا إدغامه كَسَرِيرٍ وَسُرُر. وأما المعتل اللام فامتناع مجيء ذلك فيه
للزوم الإعلال.

بيانه : أُنْكَ إذا قلت في جمع عَدُوٍّ عَدُوٍّ بضميتين يلزم قلب الواو ياءً وإبدال ضمة
ماقبلها كسرةً على نحو عَدِيٍّ، إذ ليس في كلامهم اسم متمكن آخره واو مضموم ما
قبلها.

قوله : «وأصله دُبَّبٌ».

إنما قال هذا إزاحةً للالتباس، لأن الإدغام يُرِيكُهُ على فُعُل بسكون العين.

قوله : «نحو صَحَائِفَ . . .» .

هي جموع صَحِيفَةٍ وَرِسَالَةٍ وَحَمَامَةٍ وَذَوَابَةٍ، وَخُمُولَةٍ، وَسَفِينَةٍ.

... وَلِصِفَاتِهِ تِسْعَةُ امْتِلَاءٍ: فُعَلَاءٌ، فُعُلٌ، فِعَالٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَانٌ، أَفْعَالٌ، أَفْعَلَاءٌ، أَفْعَلَةٌ، فُعُولٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: كُرَمَاءَ، وَجُبَنَاءَ، وَشُجْعَاءَ، وَوُدَدَاءَ، وَنَذِيرٍ، وَصُبْرٍ، وَصُنْعٍ، وَكُنْزٍ، وَكِرَامٍ، وَجِيَادٍ، وَهِيَجَانٍ، وَثِيَانٍ، وَشُجْعَانٍ، وَخِصْيَانٍ، وَأَشْرَافٍ، وَأَعْدَاءٍ وَأَنْبِيَاءَ وَأَشِحَّةٍ، وَظُرُوفٍ. وَيُجْمَعُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ نَحْوُ: كَرِيمُونَ، وَكَرِيمَاتٌ، وَأَمَّا فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَبَابُهُ أَنْ يُكْسَرَ عَلَى فَعْلَى كَجَرَحَى، وَقَتْلَى، وَقَدْ شَذَّ قَتْلَاءٌ، وَأَسْرَاءٌ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ، فَلَا يُقَالُ جَرِيحُونَ، وَلَا جَرِيحَاتٌ.

قوله : ولصفااته ... »

أي ولصفات ما كانت زيادته ثالثة مَدَّةً.

قوله : « نَحْوُ كُرَمَاءَ . . . »

هذه جموع كَرِيمٍ ، وَجَبَانٍ ، وَشُجَاعٍ ، وَوُدُودٍ ، وَنَذِيرٍ ، وَصُبُورٍ ، وَصَنَاعٍ بِالْفَتْحِ وَهِيَ الْمَرْأَةُ ذَاتُ الصَّنْعَةِ ، وَكِنَازٍ بِالْكَسْرِ وَالزَّايِ وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُكْتَنَزَةُ مِنَ اللَّحْمِ ، وَكَرِيمٍ ، وَجَوَادٍ ، وَهُوَ الْفَرَسُ ، وَالْهِيَجَانُ وَهُوَ الْأَبْيَضُ كَقُلُوكِ فِي جَمْعِ قُلُوكِ فَالْكِسْرَةُ فِي الْجَمْعِ غَيْرُهَا فِي الْمِفْرَدِ ، وَثَبِيٌّ وَهُوَ الَّذِي يُلْقَى ثَبِيَّتُهُ ، وَشَجِيعٌ كَقَضِيبٍ وَقَضْبَانٍ وَخَصِيٌّ وَشُجَاعٍ كَقَلَامٍ وَغُلْمَانٍ ، وَشَرِيفٍ وَعَدُوٌّ ، وَنَبِيٌّ وَشَحِيحٌ وَهُوَ الْبَخِيلُ ، وَظَرِيفٌ.

قال الإمام عبد القاهر: وأما (ظُرُوفٌ) في جمع ظريف فعلى حذف الزيادة كأنه ظَرِفٌ وَظُرُوفٌ أَوْ ظَرِفٌ وَظُرُوفٌ.

(كفلسٍ وفلوسٍ ونيرٍ ونُمُورٍ^(١)) ، وأما فَعِيلٌ بِمَعْنَى فاعِلٍ يُجْمَعُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ

(١) ما بين القوسين لم يرد في الأصل ولا في ب والمثبت من ع.

... وَلَمْؤُوتُهَا ثَلَاثَةُ امْتِلَآءٍ: فِعَالٌ، فَعَائِلٌ، فُعْلَاءٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ:
صِبَاحٍ، وَصَبَائِحٍ، وَعَجَائِزٍ، وَخُلَفَاءٍ.

كمثاليه، وفعليل بمعنى مفعول يكسّر على فَعَلَى كمثاليه في جَرِيحٍ، وَقَتِيلٍ،
(وَقَتْلَاءٌ)^(١)، وَأَسْرَاءٌ مِنَ الشَّوَادِ كَانَهُمَا عَلَى تَشْبِيهِ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، بِفَعِيلٍ
بِمَعْنَى فَاعِلٍ، نَحْوُ: كَرِيمٍ وَكَرَمَاءٍ، كَمَا شَبَّهَ قَرِيبٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ
قَرِيبٌ﴾^(٢) بِفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَلَمْ يَدْخُلْهُ التَّاءُ، وَامْتِنَاعُ جَمْعِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِسُرِّهِ
أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، وَفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَجَمَعُوا الْأَوَّلَ
لِكَوْنِهِ أَصْلًا جَمَعَ سَلَامَةً، وَكَسَرُوا الثَّانِي لِعَدَمِ أَصَالَتِهِ، فَلَمْ يَجْمَعْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ،
وَمِنْ ثَمَّ امْتِنَاعُ جَمْعِ مُؤَنَّثِهِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى ذَلِكَ الْجَمْعِ،
وَذَاكَ مَمْتَنَعٌ، فَيَمْتَنَعُ هَذَا.

قوله: «ولمؤوتها...».

الضمير فيه عائد إلى الصفات في قوله: «ولصفاته تسعة أمثلة». واعلم أن الهاء
إذا لحقت فعيلًا للتأنيث وافق المذكر في الجمع، وَقَدْ يَكْسُرُ عَلَى فَعَائِلٍ كَصِبَاحٍ،
وَصَبَائِحٍ فِي جَمْعِ صَبِيحَةٍ، وَهِيَ الْحَسَنَاءُ، وَمِنْ صَبَحَ وَجْهَهُ حَسَنٌ، وَقَالُوا: خَلِيفَةُ،
وَخَلَائِفُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) وَأَمَّا خُلَفَاءُ فَجَمْعُ
خَلِيفٍ بِدُونِ الْهَاءِ، وَقَدْ جَمَعَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ:

٣٨٠ - إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مُوجُودًا خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي يَخِي بِمُوجُودٍ^(٤)

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل ع .

(٢) سورة الأعراف آية ٥٦ ونصها في نسخة ب ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾

(٣) سورة يونس آية ١٤ .

(٤) البيت من البسيط لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٥ واللسان (خلف) واس بعيش • ٥٢

وروايته في المصدرين الأخيرين : وما خليف أبي وهب .

وفي الديوان : (إن من الحي موجوداً) بدلاً من إن من القوم

*** فصل * وَمَا كَانَ عَلَى فَاعِلٍ اسْمًا فَلَهُ إِذَا جُمِعَ ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ :**
فَوَاعِلٌ، فُعْلَانٌ، فِعْلَانٌ، نَحْوُ: كَوَاهِلٌ، وَحَجْرَانٌ، وَجِنَانٍ، وَلِمُؤَنَّثِهِ
مِثَالٌ وَاحِدٌ: فَوَاعِلٌ نَحْوُ كَوَائِبَ.

وَفُعُولٌ إِنْ كَانَ وَصْفًا لِمُؤَنَّثٍ جُمِعَ عَلَى فَعَائِلٍ، كَمَا جُمِعَ عَلَيْهِ فَعِيلُهُ نَحْوُ: عَجُوزٌ
وَعَجَائِزُ .

قوله : «نَحْوُ كَوَاهِلَ . . .» .

الكاهل : مُقَدَّمُ الظَّهْرِ، والحاجر^(١) : مَا يُمْسِكُ الْمَاءَ مِنْ شَفِيرِ الْوَادِي، وَالْجَانُّ
الوَاحِدُ مِنَ الْجِنَّ وَهُوَ الْعَظِيمُ مِنَ الْحَيَّاتِ أَيْضًا، سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لاعتقادهم أَنَّهَا مِنَ
الْجِنَّ^(٢)، وَالْكَائِبَةُ مِنَ الْفَرَسِ: مُقَدَّمُ الْمَنْسِجِ، وَالْجَانُّ فِي كَوْنِهِ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ
الْإِنْسَانِ، وَاعْتِبَارِ الْوَصْفِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْإِسْتِثْنَاءُ لَا يَمْنَعُ إِجْرَاءَهُ عَلَى مِنْهَاجِ الْأَسْمَاءِ،
وَكَذَا حُكْمُ سَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمَشْتَقَّةِ (الَّتِي لَا يُوصَفُ بِهَا)^(٣) .

(١) فِي جَمِيعِ النُّسخِ (الْحَاجِزُ) وَهُوَ تَصْغِيرُ الصَّوَابِ أَنْ تَكُونَ بِالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، لِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ
لِمَعْنَاهَا الْوَاردُ فِي الْمَتْنِ . أَمَّا الْحَاجِزُ بِالزَّيِّ فَهُوَ الْحَائِلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ . انْظُرْ سَبِيحُوه ٣ :
٦١٤ وَاللِّسَانُ (حَجَرٌ وَحَجَزٌ) .

(٢) قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : وَالْجَانُّ : ضَرْبٌ مِنَ الْحَيَّاتِ أَكْهَلُ الْعَيْنَيْنِ يَضْرِبُ إِلَى الصَّفْرَةِ لَا يُؤْذِي
وَهُوَ كَثِيرٌ فِي بُيُوتِ النَّاسِ .

(٣) فِي ب : «الَّتِي لَا تُوصَفُ» وَصَوَابُهُ الْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

... وقد نَزَّلُوا ألفَ التَّائِيثِ منزلة تائه فقالوا في فاعلاء فواعل نحو:
نَوَافِقٌ، وَقَوَاصِعٌ، وَدَوَامٌ، وَسَوَابٌ.
وللصفة تسعة أمثلة: فَعُلٌ، وَفُعَالٌ، فَعَلَةٌ، فُعَلَةٌ، فُعُلٌ، فُعَلَاءٌ،
فُعْلَانٌ، فِعَالٌ، فُعُولٌ. نحو: شَهِيدٌ، وَجْهَلٌ، وَجْهَالٌ، وَفَسَقَةٌ، وَقُضَاةٌ.
وَتَخْتَصُّ بِالْمُعْتَلِّ اللامَ، وَيُزَلُّ، وَشُعْرَاءٌ، وَصُحْبَانٌ، وَتِجَارٌ،
وَقُعُودٌ..

قوله : «وقد نزلوا...» .
أي جعلوا فاعلا كفاعله، والذَّمَاءُ^(١) : إحدى جِجَرَةِ اليربوع كالنافقاء، والقاصعاءِ .
والسَّابِيَاءُ^(٢) : الذي يخرج مع الولد وهو جلدة الرحم .
قوله : «نَحْوُ شَهِيدٍ...» .
هي جموع شاهِدٍ، وَجَاهِلٍ، وَفَاسِقٍ، وَقَاضٍ . والأصل قُضِيَّةٌ كما أَنَّ الأصل في
عُزَاةٍ عُزْوَةٌ، وهذا مختصُّ بالمعتلِّ اللامَ، لا يقال قُسَقَةٌ، ولا حُوَكَةٌ بضمهما في
جَمْعٍ فَاسِقٍ وَحَائِكٍ . ومفردات الباقية : بَازِلٌ وشَاعِرٌ وَصَاحِبٌ وتاجرٌ وقَاعِدٌ، فظهر
بما ذكرنا أَنَّ لِصِفَاتِهِ تِسْعَةً أَمْثَلَةً، كذا أثبت في بعض النسخ، وأثبت في بعضها
ثمانية أمثلة، ولم يمثل بقُعُودٍ، والأول ليس ببعيد عن الصواب .
فإن قيل هو قليل، ففَعَالٌ أَقَلُّ وَقَدْ ذكره .

- (١) الذَّمَاءُ، والذَّمَاءُ، والذَّمَّةُ : إحدى جِجَرَةِ اليربوع . اللسان (دمم) ونقل ابن منظور في
اللسان عن ابن بري : أسماءُ جِجَرَةِ اليربوع سَبْعَةٌ : القاصعاء، والنافقاء، والراهطاء،
والذَّمَاءُ، والعاققاء، والحائثاء، واللغز والحُمُعُ دوامٌ على فَوَاعِلٍ . اللسان (دمم) .
(٢) السابياء : هو الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا ولد . وقيل السابياء المشيمة التي تخرج
مع الولد . انظر اللسان (سبي) .

... وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: فَوَارِسَ، وَلِمُؤَنَّثِهَا مِثَالَانِ: فَوَاعِلُ، وَفُعْلُ،
نَحْوُ: ضَوَارِبُ، وَنَوْمٌ.

قوله : «وقَدْ شَذَّ نَحْوُ فَوَارِسَ ...» .

جمع فارس على فوارس، ويجوز في (فاعل) إذا كان لما لا يعقل أن يجمع على فواعل وهو قياسٌ مُتَلَبِّبٌ^(١) فلك أن تقول: مررت بخيل روافس، والمراد منها الذكور، وسرّه أن الجمع فيما لا يعقل من الذكور يجري مجرى المؤنث فيمن يعقل لتناسب بين ما لا يعقل وبين الإناث من العقلاء لأنهن ناقصات العقل، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مِنَ أَيَّامٍ آخِرٍ﴾^(٢) (وآخر) جمع آخر لأنه لليوم، وآخر لا يجمع على فعل، وإنما يجمع عليه (أخرى) لكن اليوم لما كان مما لا يعقل أجري مجرى المؤنث فكان آخر أخرى فجمع على آخر.

قوله : «ونَوْمٌ ...» .

هي جمع نائمة، كخنس في جمع خانسة. قال تعالى: ﴿فَلَا أَقِيمُ بِالْخَنَسِ﴾^(٣)
أَجْوَارِ الْكُنَسِ^(٤).

قوله : «كحائض ...» .

ما كان صفة من المؤنث عارية من التاء نحو حائض فإنه يجمع على فواعل، وفُعْل نحو: حوائض وحيض وحواسر وحُسْر، والحاسر التي لا خِمَارَ لها.

(١) مُتَلَبِّبٌ : أي مستقيم.

(٢) سورة البقرة آية ١٨٤ و ١٨٥.

(٣) سورة التكاوير آية ١٥ و ١٦. وقد جاءت الآية في نسخة الأصل وع على النحو التالي:
«والجوار الخنس» والصواب ما أثبت من نسخة ب.

*** فصل * وللاسّم مِمّا في آخِرِهِ أَلِفٌ تَانِيثٌ رَابِعَةٌ مَقْصُودَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ مِثْلَانِ : فَعَالِي ، فِعَالٌ نَحْوُ : صَحَارِي وَإِنَاثٌ . . .**

قوله : « فَعَالِي ، فِعَالٌ . . . »

اعلم أن مثال حُبْلَى يجمع في الأصل على فَعَالِي بكسر اللام ثم يبدل من الكسرة فتحة ومن الباء أَلِفٌ ليكون آخر الجمع كلفظ آخر المفرد، والألف في حَبَالِي غَيْرُهَا في حُبْلَى ، لأنّ هذه للتأنيث وتيك منقلبة عن الباء، ونظير هذا قولهم (هَرَاوَى) في جمع هَرَاوَةٍ^(١) والأصل : هَرَائِي كَهَرَاعِي على فَعَالٍ ، لأنّ هَرَاوَةٌ فِعَالَةٌ بالكسر كَرِسَالَةٍ ، أبدلوا من الهمزة واوا ليكون آخر الجمع كآخر الواحد في كون الحرف الذي يلي الأخير فيهما واوا وإن اختلفت الواوان فإحدهما لام والأخرى بدل من الهمزة، والواو التي هي لام قد انقلبت إلى الياء في هَرَائِي ، ثم إلى الألف في (هَرَاوَى)^(٢) وهكذا حكم (أَدَاوَى)^(٣) وهذا الصنيع لفرط الرغبة منهم في أن يكون الفرع على منهاج الأصل ، وهكذا تقول في صحَارَى^(٤) جمع صحراء ، إذ الأصل صحارٍ ، أبدلوا من الكسرة الفتحة، ومن الباء الألف فقالوا (صَحَارَى) مع أن المماثلة بين الواحد والجمع غير مطلوبة، إذ الواحد صحراء ، ولكن ليكون آخر صَحَارَى كآخر حَبَالَى ، لأن صحراء ممدودة كانت على فَعْلَى بالقصر، لأن الألف زيد قبل أَلِفِ التأنيث للبناء حتى انقلبت أَلِفُ التأنيث همزة، ولذا يُقْصَرُ فِرْدٌ إلى الأصل نحو الهيجا بالقصر في الهيجاء بالمدّ، فحذفت إحدى الزيادتين من صحراء

(١) الهَرَاوَةُ : العضا ، وقيل العصا الضخمة ، والجمع هَرَاوَى بفتح الواو على القياس مثل المطايا . اللسان (هرا) .

(٢) في ع : هَرَاوَى ، والمثبت من الأصل وب .

(٣) في الأصل : «أَدَاوَا» والمثبت من ب وع .

(٤) يجمع على صحارى وصحاري . اللسان (صح) .

... وَلِلصَّفَةِ أَرْبَعَةٌ أُمَثَلَةٌ: فِعَالٌ، فُعْلٌ، فُعْلٌ، فَعَالِيٌّ، نَحْوُ:

عَطَاشٍ، وَبِطَاحٍ، وَعِشَارٍ، وَحُمَرٍ، وَالصُّغَرِ، وَحَرَامِيٍّ..

ثم فُعِلَ بجمعه ما فعل بجمع حُبْلَى، وقولهم صَحَارَى لِيَكُونَ كَحَبَالَى، نظير قولهم دُنْيَاوِيٌّ فِي النِّسْبِ، لَأَنَّهُمْ زَادُوا قَبْلَ الْأَلْفِ فِي (دُنْيَا) الَّتِي تَنْقَلِبُ وَأَوَا فِي دُنْيَاوِيٍّ أَلْفًا لِيَكُونَ كَحَمْرَاوِيٍّ فِي اللَّفْظِ، فَلَمَّا اعْتَبِرَ أَن يَكُونَ لَفْظُ الْمَقْصُورِ كَلْفْظُ الْمَمْدُودِ فِي النِّسْبِ كَذَلِكَ اعْتَبِرَ فِي الْجَمْعِ أَن يَكُونَ لَفْظُ (جَمْعِ) الْمَمْدُودِ^(١) كَلْفْظُ جَمْعِ الْمَقْصُورِ، بَلْ هُوَ أَوْلَى، لِأَنَّ الْمَمْدُودَ فَرَعَ عَلَى الْمَقْصُورِ، (وَحَقِيقٌ أَن يَتَّبِعَ الْفَرْعُ الْأَصْلَ)^(٢) وَلِذَا لَمْ يَكْثُرْ نَحْوُ دُنْيَاوِيٍّ كَثْرَةَ صَحَارَى، وَالْإِنَاثِ جَمْعُ أَنْثَى. قوله: «نَحْوُ عَطَاشٍ... إِلَى آخِرِهِ».

الأول جمع عطشى بالقصر، والثاني والثالث جمعا بطحاءٍ وَعُشْرَاءٍ بِالْمَدِّ وَالْعُشْرَاءُ قَدْ ذَكَرْتُ قَبْلَ^(٣)، والرابع جمع حمراء، فإن قلت: فجمع أحمر أيضا هكذا فما السر المكنون في ذلك الاتحاد بين الجمعين؟

قلت: السر فيه أنهم لما استأنفوا لكل من المذكر والمؤنث في هذا النحو صيغة على حدة نحو أحمر وحمراء، ولم يقولوا أحمر للمذكر، وأحمرَةٌ للمؤنث، كما قالوا: (كريم وكريمة، وضارب وضاربة)، آثروا الاتحاد في صيغة جمعيهما لتكون هذه الموافقة بإزاء تلك المخالفة، فلهذا دُرُ مناسبات في العربية قد تفتتت أكمامها لِلْعَصَابَةِ الْأَدَبِيَّةِ.

والخامس جمع الصُّغَرَى. وفي ذكر الصُّغَرِ بِاللَّامِ سر نذكره في باب أفعل التفضيل إن شاء الله تعالى.

(١) سقط من ب والمثبت من الأصل وع .

(٢) في ب: «وَحَقِيقٌ أَن يَتَّبِعَ الْأَصْلُ الْفَرْعَ».

(٣) انظر ص ١٠١٦.

... وَيُقَالُ: ذِفْرِيَاتٌ، وَحُبْلَيَاتٌ، وَالصُّغْرِيَاتُ، وَصَحْرَاوَاتٌ، إِذَا أَرِيدَ أَذْنَى الْعَدَدِ، وَلَا يُقَالُ: حَمْرَاوَاتٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» فَلِجَرِيهِ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، وَإِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ خَامِسَةً جُمِعَ بِالنَّاءِ كَقَوْلِكَ: حُبَارِيَاتٌ، وَسُمَانِيَّاتٌ.

وَفُعْلٌ وَفُعْلٌ لَيْسَا بِعَامِّينَ، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ فَعْلَاءُ أَفْعَلَ، وَعَلَى فُعْلٍ فَعْلَى أَفْعَلَ.

وَالسَّادِسُ جَمْعُ حَرْمَى^(١) بِالْقَصْرِ، وَهِيَ الشَّاةُ الَّتِي تَشْتَهِي الْفَحْلَ عَلَى الْخَبْلِ مِنْ اسْتَحْرَمَتْ، وَحَرِمَتْ اشْتَهَتْ الْفَحْلَ. قَوْلُهُ: «وَيُقَالُ . . . إِلَى آخِرِهِ».

ذِفْرِيَّاتٌ جُمِعَ ذِفْرَى، وَهُوَ أَصْلُ الْأَذْنِ، وَحُبْلَيَّاتٌ جُمِعَ حُبْلَى وَانْقِلَابَ أَلْفِ التَّائِيثِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهُمَا الْأَلْفَانِ وَانْقِلَابُهُمَا إِلَى الْيَاءِ لِمَا سَبَقَ فِي الْمَشْتَرَكِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (تعالى)^(٢).

وَالصُّغْرِيَّاتُ جَمْعُ الصُّغْرَى، وَصَحْرَاوَاتُ جَمْعُ صَحْرَاءَ.

قَوْلُهُ: «وَلَا يُقَالُ حَمْرَاوَاتٌ . . .».

لَأَنَّ الْأَسْمَاءَ مُقَدَّمَةً عَلَى الْوَصْفِ فَبَدَى بِهِ، فَقِيلَ صَحْرَاوَاتُ، كَمَا يُقَالُ فِي الْمَثْنَى صَحْرَاوَانِ، لِأَنَّ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ، مِنْ أَنْ كِلَا مِنْهُمَا بَعْدَ الْوَاحِدِ ثُمَّ لَمَّا آلَ الْأَمْرُ إِلَى الصِّفَةِ، امْتَنَعُوا أَنْ يَقُولُوا حَمْرَاوَاتُ فَرَقَا بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَةِ، فَلِذَا لَمْ يَسُوْغْ نَحْوُ حَمْرَاوَاتُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ نَحْوَ بَطْحَاوَاتٍ.

(١) شاة حَرْمَى وَشِاءَ جَرَامٍ، وَخَرَامَى مِثْلُ عَجَالٍ وَعَجَالَى. انظر سيويه ٦٤٦: ٣ واللسان (حرم).

(٢) فِي ب: «جَلَّ وَعَزَّ» وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ وَغ.

*** فصل * ولأَفْعَلَ إِذَا كَانَ اسْمًا مِثَالُ وَاحِدٍ: أَفَاعِلُ نَحْوُ:**
أَجَادِلُ، وَلِلصِّفَةِ ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ: فُعِلَ، فُعِلَانُ، أَفَاعِلُ، نَحْوُ: حُمِرُ
وَحُمِرَانُ. وَالْأَصَاغِرُ، وَإِنَّمَا يُجْمَعُ بِأَفَاعِلٍ أَفْعَلُ الَّذِي مُؤَنَّثُ فَعْلَى،
وَيُجْمَعُ أَيْضًا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾

وقوله: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ»^(١).

من هذا القبيل إذ لم يجعل له موصوف، (فكأنه قيل ليس)^(٢) في بقول صدقة.
 والمراد من قوله: «فلجريه مجرى الاسم» أنه لا يصحب الموصوف لا ظاهرا ولا
 تقديرا.

وأما نحو حُبَارَى، وَسُمَانِي وهما طائران فالجمع فيه بالالف والتاء ولا يجمع على
 حباير وسمانن، لأنهم إذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلأن يكرهوا التكسير
 في المؤنث أولى.

قوله: «نحو: أَجَادِلُ».

هو جمع أجدل وهو طائر.

قوله: «وللصفة»

أفعل إذا كان صفة فلا يخلو من أن يكون مُذَكَّرُ فَعْلَاءَ، أو فَعْلَى بالفتح، والمد
 في الأول، وبالضَّمِّ والقصر في الثاني، والأول يجمع بِفَعْلٍ وفُعْلَانِ، والثاني بِأَفَاعِلٍ
 بِالْوَاوِ وَالنُّونِ أَيْضًا.

وقوله: «إِنَّمَا يُجْمَعُ بِأَفَاعِلٍ (أَفْعَلُ) الَّذِي مُؤَنَّثُ فَعْلَى».

ليس بكاف لأنه يبقى فُعْلٌ وفُعْلَانٌ ويوهم أنهما مطلقان وليس بمطلقين.

(١) انظر سنن الترمذي زكاة ٣. وانظر شرح فتح القدير ج ٢ ص ٣ ط ٢ دار الفكر.

(٢) في ب: «فكأنه ليس» والمثبت من الأصل وع.

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

أَتَانِي وَعِيدُ الْخُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَخَوصَا
فَمَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى جَانِبِ الْوَصْفِيَّةِ وَالْأَسْمِيَّةِ .

فإن قلت : ما قيلك في نحو الأبطح والأجرع والأدهم مما استعمل استعمال
الأسماء أنتظر إلى أصله الذي هو الوصفية أم إلى العارض الذي هو الاسمية ؟
قلت : قيل بل إلى العارض ، ولذا قالوا الأباطح ، والأجارع ، والأدهم لأن هذا
النحو قد سلك في الاستعمال طريقة الاسمية لا الوصفية ، حتى كأن الأصل هو
العارض ، وكأن العارض هو الأصل ، ألا تراهم لا يكادون يقولون نزلت المكان
الأبطح أو المكان الأجرع ، ولا ركبت الفرس الأدهم بل نزلت الأبطح ، والأجرع ،
وركبت الأدهم قال :

٣٨١ - بِأَجْرَعٍ مُنْقَادٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقُرَى^(١) .

وقالوا : بَطَحَاوَاتٍ كَصَحْرَاوَاتٍ . (وطاح كأنثى وإناث) ، (ولم يمتنعوا عنه مع
امتناعهم عن حمراوات وهذه)^(٢) دلائل متضحة على أن هذا النحو قد سلك طريقة
الاسمية .

قوله :

٣٨٢ - أَتَانَسِي^(٣) .

الأخوص : اسم رجل من حوص صار ضيق العين ، فمن نظر إلى الأصل قال
في جمعه حُوصٌ ، كَاخْمَرُ وَخُمَرٌ ، ومن نظر إلى انتقاله إلى الاسمية وفارقه الأصل

(١) الشطر من الطويل ولم أعثر له على سعة ولا شمة

(٢) لم يرد في الأصل وع والشت مر ب

(٣) لم يرد في ب والشت مر الأصل وع

(٤) الشاهد من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ وترتبه الحصر من قصيدته عندها خمسة

وعشرون بيتا من الطويل فالها في جمده خمسة ومطعمه

* فصل * وَقَدْ يُجْمَعُ فَعْلَانُ اسْمًا عَلَى فَعَالَيْنِ نَحْوُ: شَيَاطِينٍ وَكَذَلِكَ فَعْلَانُ، وَفَعْلَانُ نَحْوُ سَلَاطِينٍ وَسَرَاحِينُ.

قال في الجمع أحاوص كأجْدَلْ وَأَجَادِلْ، وهذا الشاعر نظر إلى الجانبين كليهما،
وأراد بالأحاوص الأحوص وأولاده.

و(لو) في البيت للتمني، أي وددت أن تنهاهم، واستعمالهم هذا النحو استعمال
الأسماء ليس بمخرجه عما هو عليه في الأصل وهو الوصفية إخراجا كليًا، ألا ترى
أن الأبطح والأجرع وإن استعملا استعمال الأسماء حتى كُسِّرا تكسيروها لم يخرجوا
عن الأصل خروجًا كليًا، بدليل امتناعهما من النصرف، وما قدمنا من أن هذا النحو
قد سلك طريقة الاسمية فهو حديث منا مع غلبة الاسمية، لا مع الخروج الكلي
عن الوصفية فَيَأْيَاكَ وَالتَّخِطَّةُ فَيُحِطَّ ابْنُ أُخْتِ خَالَتِكَ، فلما لم يخرج هذا النحو من
الأصل خروجًا كليًا ساغ لهذا الشاعر أن ينظر إلى جانب الأصل (مرة) (")، وإلى
جَنِبَةِ العارض أخرى.

قوله : «نحو شياطين...» .

شَيْطَانٌ إِنْ أُخِذَ مِنْ شَطْنٍ فَهُوَ فِعْعَالٌ، وَإِنْ أُخِذَ مِنْ شَاطٍ فَهُوَ فَعْلَانٌ وكلاهما
للبعد عن رحمة الله تعالى، وهو على القول الأول منصرف وعلى الثاني غير
منصرف^(١).

لَعَمْرِي لَيْتَ أَمْسَى مِنَ الْحَيِّ شَاخِصًا لَقَدْ نَالَ خَيْصًا مِنْ عُقْبَةِ خَائِصَا

والشاهد :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتُ الْأَحَاوِصَا

(١) في ب : «تارة» والمثبت من الأصل وع.

(٢) انظر ما قاله فيه ابن خالويه في كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن ص ٧ حيث قال :
والشيطان يكون فَعْلَانُ من شَاطٍ يَشِيْطُ بقلب ابن آدم، وأشاطه أي أهلكه، ومن شَاطٍ بقلبه
أي مال به، ويكون فِعْعَالًا من شَطْنٍ أي بُعْدَ كانه بُعْدَ عن الخير كما أنه سمي إبليس لأنه
أَبْلَسَ من رحمة الله أي بئس.

... وَقَدْ جَاءَ سِرَاحٌ، وَصِفَةُ عَلَى فِعَالٍ وَفُعَالِي نَحْوُ: غَضَابٍ
وَسُكَارَى، وَيَقُولُ بَعْضُ الْعَرَبِ كُسَالَى وَسُكَارَى وَغُبَالَى وَغُبَالَى
بِالضَّمِّ..

قوله : «جاء سِرَاحٌ»

بكسر السين جمع سِرْحَانٍ وهو الذئب.

قوله : «نحو غَضَابٍ وَسُكَارَى» .

لا يُقال سَكْرَانُونَ، ولا غَضِبَانُونَ، لأن الواو والنون تتبع تاء التانيث تقول كريمون
لصحة قولك كريمة فباب هذا النحو التفسير على فِعَالٍ وَفُعَالِي، كمثاليه، وَقَدْ
وقعت الموافقة بين المذكر والمؤنث في جمعهما على فَعَالٍ كغَضِبَانٍ وغَضَابٍ
وَعُضْبِي (وَعُضَابٍ) ^(١)، كما وقعت الموافقة بين فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ في جمع ظريف
وظريفة أيضا، وحذفت الألف والنون من المذكر كغَضِبَانٍ وغَضَابٍ لحذفهم لهما
في الاسم كظَرِبَانٍ وظَرِبٍ. وإنما حذفوهما في الاسم إجراء لهما مجرى تاء التانيث
فقالوا ظَرِبُ كما قالوا شَجَرَةٌ وشَجَر.

أما إِذَا كَانَ (فَعْلَانُ) مما تدخله التاء دخله الواو والنون، والألف والتاء نحو
ندمانون وندمانات.

قوله : «ويقول بعض العرب» .

من ضم الفاء في كُسَالَى وأخواته فكانه فَرَّقَ بين فَعَالِي جَمْعِ فعلاء وفُعَالِي جمع
فُعْلَان.

(١) سقط من ب والمثت من الأصل و ع

* فصل * وَفَعِلَ يُكْسَرُ عَلَى أَفْعَالٍ ، وَفِعَالٍ ، وَأَفْعَلَاءَ نَحْوُ : أَمْوَاتٍ ، وَجِيَادٍ ، وَأَنْبِيَاءٍ ، وَيُقَالُ هَيْئَتُونَ وَيَبْعَاتٍ .

قوله : « وَفَعِلَ . . . » .

هو مما يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح نحو : مَيِّتٌ وَجَيْدٌ ، يقال في الجمع المذكور من هذا النحو بالواو والنون ، وفي جمع المؤنث بالالف والتاء إذا أريد التصحيح . فأما عند التفسير فيقال أَمْوَاتٌ عَلَى أَفْعَالٍ ، وقولهم أقوال في جمع قَيْلٍ لِلْسَّيِّدِ ، لأنه قِيلَ فَيَعِلُ من القول والعين منها محذوفة كأنه الذي له قول (أي ينفذ قوله) ^(١) .

وقيل : فيه وجه آخر ، وهو أن يكون مأخوذاً من قولهم تَقِيلُ أباه ، لأن الملك يُتَابِعُ من يَتَقَدَّمُهُ في رسوم السياسة . يدل على قصدهم لهذا المعنى تُبْعُ ، وتصريحهم بلفظ المتابعة .

وجيادٌ وأنباءٌ على فِعَالٍ وَأَفْعَلَاءَ ، والْبَيِّنُ : الفصيح بالباء الموحدة قبل الياء المشناة .

(١) في ب : « أي ينفذ » والمثبت من الأصل وع .

* فصل * وَقَعَالٌ وَقُعَالٌ وَفُعِيلٌ وَمَفْعُولٌ وَمُفْعِلٌ وَمَفْعَلٌ يُسْتَفْنَى فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ عَنِ التَّكْسِيرِ فَيُقَالُ: شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ وَفِسِّيْقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرَمُونَ وَمُكْرَمُونَ، وَقَدْ قِيلَ عَوَاوِيرُ، وَمَلَاعِينُ، وَمَسَائِيمُ، وَمِيَامِينُ، وَمَيَاسِيرُ، وَمَفَاطِيرُ، وَمَنَاقِيرُ، وَمَطَافِيلُ، وَمَشَادِنُ.

قوله: وَقَعَالٌ إلى آخره. . .

امتنعوا من تكسير فَعَالٌ، وَفُعَالٌ، وَفُعِيلٌ، إذ في تكسير كل منها وقوع الالتباس بين جمعه وجمع صاحبه، إذ لو قيل شراريب، وحساسين، وفَسَاسِيقُ، لما علم أن المفرد لكل من هذه الجموع مفتوح الأول، أو مضمومه أو مكسوره، ولما علم أن ما قبل الآخر في المفرد الد الف أو ياء.

أما (مَفْعُولٌ): فامتناع تكسيه لثلاث يلتبس جمعه بجمع مفعال ومفعيل وأما مُفْعِلٌ بالكسر، فإن كان له مَفْعَلٌ بالفتح في تكسيه (الالتباس)^(١) بين جمعيهما، وهي العلة بعينها في امتناع تكسير مُفْعَلٌ بالفتح، وإن لم يكن فالالتباس بين جمعه وجمع مُفْعِلٌ أو مُفْعَلٌ (أو مَفْعَلٌ)^(٢)، وقوله (يُسْتَفْنَى فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ) أي لم يكسروا هذه الأبنية^(٣) فلم يقولوا مثلا شراريب، وحساسين، وفَسَاسِيقُ، ومضاريب في شَرَّابٍ، وَحُسَّانٍ، وَفِسِّيْقٍ، ومضروب، إلا ما جاء من هذه الجموع المكسرة وهي جموع عَوَارٍ لَقَذَى العَيْنِ، وملعون ومشؤوم، وميمون من اليُمن، ومُوسِرٌ ومُفْطِرٌ من أفطر الصائم، ومُنْكَرٌ بفتح الكاف، وامرأة مُطْفِلٌ ذات طفل، وَظَبِيَّةٌ مُشْدِنٌ من قولهم: شَذَنَ الغزال إذ قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه. وَأَشْدَنَتِ الظبية فهي مُشْدِنٌ إذا شَذَنَ وَلَدَهَا.

(١) في ب: «التباس» والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من ب. والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ب: «الأمثلة» والمثبت من الأصل وع.

* فصل * وكلُّ ثلاثيٍّ فيه زيادةٌ للإلحاقِ بالرُّباعيِّ كَجَدُولٍ وَكَوَكَبٍ وَعَشِيرٍ، أَوْ لغيرِ الإلحاقِ وَلَيْسَتْ بِمَدَّةٍ كَأَجْدَلٍ، وَتَنْضُبٍ وَمِدْعَسٍ فَجَمَعُهُ عَلَى مِثَالِ جَمْعِ الرُّباعيِّ، تَقُولُ جَدَاوِلُ وَأَجَادِلُ وَتَنَاضِبٌ وَمَدَاعِسُ.

قوله : «زيادة للإلحاق»

هي التي يوازن بها المزيد أصلا من الأصول، ويتصرف تصرفه كالواو في جدول للنهر الصغير، وكوكب. وكالياء في عثير للإلحاق بنحو جعفر ودرهم. والدليل على أن الواو والياء زائدتان سيجيء إن شاء الله تعالى. والتَّضُبُ: شَجَرٌ تَتَّخِذُ مِنْهُ السَّهَامُ، والمِدْعَسُ الرُّمْحُ، فَإِنْ قُلْتَ: مايجري مجرى الفعل كضارب، أو ما كان بمعناه كشراب لأنه ليس على يشرب، غير أنه بمعنى شارب فالحكم في ذلك أن تلحقه الواو والنون فلذا قيل: ضاربون، وشرابون، ومدعس جار على زنة المضارع كيدعس، فما باله لم تلحقه الواو والنون؟ قلت: هو فرع على مفعال ومنقوص منه فيجري على حكمه في امتناع العلامات، ومفعال غير جار على الفعل وهو ظاهر ولا بمعنى مايجري مجراه، لأنه من أبنية الآلات. فلذا لم يقل مطعانون، ولا مطعامون بل مطاعين ومطاعيم، قال:

٣٨٣ - مَطَاعِينُ فِي الْهَيْجَا مَطَاعِيمُ فِي الْقُرَى

إِذَا ابْيَضَّ آفَاقُ السَّمَاءِ مِنَ الْقَرَسِ^(١)

(١) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٢ وترتيبه الأخير من مقطوعة له عدتها ثمانية أبيات ومطلعها:

أَجَاعِلَةٌ أُمُّ الْحَصِينِ خِزَايَةٌ عَلَى فِرَارِي أَنْ لَقِيتُ بَنِي عَبَسَ

ورواية الشاهد في الديوان :

مَطَاعِينُ فِي الْهَيْجَا مَطَاعِيمُ لِلْقُرَى إِذَا اصْفَرَّ آفَاقُ

* فصل * وَتَلَحُّقُ بِآخِرِهِ التَّاءُ إِذَا كَانَ أَعْجَمِيًّا أَوْ مَنْسُوبًا كَجَوَارِبَةٍ وَأَشَاعِنَةٍ وَسَيَابِجَةٍ، وَالرُّبَاعِي إِذَا لَحِقَهُ حَرْفُ لَيْنٍ رَابِعٌ جُمِعَ عَلَى فَعَالِيلٍ، كَقَنَادِيلٍ، وَسَرَادِيحٍ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ مُلَحَقًا بِهِ كَقَرَاوِيحٍ، وَقَرَاطِيطٍ..

أي من البرد، وهذا هو السر أيضا في استواء المذكر والمؤنث في هذا المثال يقال: (رجل مِطْعَام وامرأة مِطْعَام)، وفي البيت لطيفة وهي التنبيه على أن هذا المثال يجيء من (فَعَلَّ) ومن أفعال أيضا فمطاعين من (طَعَنَ)، ومطاعيم من (أَطْعَمَ)، إذ لو كان من (طَعِمَ) لانقلب المدح ذمًا. وقولهم: (مَقُولٌ وَغَيْطٌ) بالتصحيح دليل على أنها منقوصان من مَقُولٍ وَغَيْطٍ، إذ لو لم يُنْقَصَا منها لوجب أن يقال يقال مَقَالٌ وَغَيْطٌ، كما قالوا مَقَالٌ في مَقُولٍ بالفتح، وهذا الذي ذكرنا وهو أن مَفْعَلًا منقوص من مِفْعَالٍ قول الخليل^(١) وهو مغني عن الدليل، فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٢).

قوله: «أعجميا أو منسوبا...»

الأعجمي فرع لكونه طارئا على العربية في استعمالهم فناسب أن يزداد في جمعه ما هو أمانة للفرعية وهو التاء ليكون ذلك تنبيها على عُجْمَتِهِ، وباء النسب كناء التأنيث من

وكذلك في اللسان (قرس) بينها وردت روايته في اللسان (طعن) على النحو التالي:

مطاعين في الهيجا مكاشيف للذجي إذا غَبُرَ آفاقُ الشَّاءِ مِنَ الْقُرْصِ

وقال ابن منظور في تفسير مفردات البيت تحت مادة (قرس) المطاعين: جمع مطعان للكثير الطعن، ومطاعيم جمع مِطْعَامٍ للكثير الإطعام، والقرى: الضيافة، والآفاق: النواحي، والقرص: برد الصقيع. والشاهد في البيت جمع مطعان على مطاعين ومطاعيم بالتكثير.

(١) انظر سيويه ٤: ٣٥٦-٣٥٥ وعبارة سيويه المنقولة عن الخليل: (زعم أنها مقصورة من مفعال أبدا).

(٢) صدره: إذا قالت حذام فَضْذُوقْهَا. وهو من الوافر وقائله نجيم بن مصعب بن بكر بن وائل، شواهد المغني للسيوطي ٢: ٥٩٦.

... وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ زِيَادَةٌ غَيْرُ مَدَّةٍ كَمَصَابِيحَ وَأَنَاعِيمَ
وَيَرَابِيعَ وَكَلَالِيبَ.

حيث إن كلا منها تحيء فارقة بين المفرد والجنس كتمرة وقمر، وزنجي وزنج، وكلٌّ من
التأنيث والنسبة يكون حقيقياً ومجازياً على ماستقف عليه إن شاء الله تعالى، فناسب
أن تقوم التاء مقام الباء في الجمع.

قوله : الجواربةُ

جمع جورب، والأشاعثة جمع أشعثي، وهو المنسوب إلى أشعث، والسرّذاح^(١)
مكان لين يُنبِت النَجْمَةَ والنَّصِيَّ وهما نباتان.
والقُرّواح: الأرض البارزة للشمس، والقُرطاط، بضم القاف لذوات الحافر
كالبرذعة للبعير^(٢)، والإلحاق فيه بتكرير الطاء.

قوله : «وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة».

أي وما هو على صورة الرباعي فحكمه حكم الرباعي فيما ذكرنا، وإن كان في
الأصل ثلاثياً كأمثله، ألا ترى أن الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع كان حكمه أن
تُثَبِّت ذلك الحرف في جمعه إلا أنه يُقَلَّب ياءً إن لم يكن إياها كقرواح وقراويح، وقد
أخذ هذا الحكم مصباح فقيل مصابيح بإثبات ألف مصباح في الجمع ياءً.

وقوله : «غير مدة».

غير مستقيم، إذ لا فصل بين أن تكون مدة أو غيرها.
بيانه: أن المدة لا تكون فيما نحن بصدده إلا ثانية لامتناع وقوعها في الأول، لأنه موضع
حركة، وكذا الثالث، لأن ما قبل حرف المد متحرك وكذا الرابع لأنه نفس حرف المد

(١) منقول عن أبي عبيد في اللسان (نجم).

(٢) البرذعة: المجلس الذي يُلقى تحت الرُّخْل، والجمع براذع، وخصَّ بعضهم به الحمار، اللسان
(برذع).

.....

الذي كلامنا فيه، وكذا الخامس لأنه حرف الإعراب، فتعاقب عليه الحركات الإعرابية، فلم يبق إلا الثاني، وإذا تعيّن لحرف المدّ فحكمه الصحيح بدليل قولك في طُومار^(١)، ودِيّاس^(٢)، وَسَابَاط^(٣): طَوَامِير، وَدِيَامِير، وَسَوَابِيط فلا معنى للاحتراز بقوله (غير مدّة)، لما قررنا أنّ المدّة وغيرها سواء.

أمّا قوله فيما سبق في هذا الفصل (وليس بمدّة كأجدل) فله فائدة جليّة، وهي الاحتراز عن نحو فاعل وفعل وفعيل، فإن (لهذا النوع)^(٤)، جمعاً مخصوصاً على ماسبق الإيحاء إليه والتنبيه عليه فمصباح بزيادة الميم، وأنعام بزيادة الهمزة، ويربوع بزيادة الياء، وَكُلُوب بزيادة اللام.

اليربوع: الفأرة البدوية، والكُلُوب: المنشال، وهو الحديد الذي ينشل به اللحم من القدر.

(١) الطومار، والطّامور: الصحيفة، اللسان (طمس).

(٢) الدِّيَّاس: الكُنْ، والسَّرَبُ المظلم، وهو سجن الحجاج بن يوسف سمي به على التشبيه - انظر اللسان (دمس).

(٣) السَّابَاط: سقيفة بين حائطين وفي المحكم: بين دارين. اللسان (سبط).

(٤) في ب: وهذا النحو والمثبت من الأصل وع.

* فصل * وَيَقَعُ الاسمُ المفردُ على الجنسِ ثُمَّ يُمَيِّزُ مِنْهُ وَاحِدٌ بالتاءِ وذلكَ نحوَ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ وَحَنْظَلٍ ، وَحَنْظَلَةٍ ، وَبَطِيخٍ وَبَطِيخَةٍ ، وَسَفَرَجَلٍ وَسَفَرَجَلَةٍ ، وَإِنَّمَا يَكْثُرُ هَذَا فِي الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ دُونَ الْمَصْنُوعَةِ ، وَنَحْوَ سَفِينٍ وَسَفِينَةٍ ، وَلَبَنٍ وَلَبَنَةٍ ، وَقَلَنْسٍ وَقَلَنْسَةٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَعَكْسُ تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ كَمَا وَكَمٌ وَجَبَأٌ وَجَبَاءٌ .

قوله : «ويقع الاسم المفرد على الجمع» .

هذه مسألة مختلف فيها ، فأكثر الناس على أنه اسم مفرد وضع بإزاء الجمع ، والشاهد لصحة هذا القول (إفراد صفته) (١) وضائره ، وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة ، أي في الأشياء التي سميت بهذه الأسماء باعتبار خَلْقَةٍ أصليّة ، لا باعتبار صَنَعَةٍ من الآدميين ، وذلك لأن التمر ونحوه اسم وضع للجنس أولاً فلما أريد الواحد منه دخل تاء التانيث فخرج الواحد من الجمع ، فصار فرعاً عليه (كالتانيث على التذكير) (٢) ، وإن كان الجمع فرعاً على الإفراد في الحقيقة ، لما قلنا من أن اللفظ وضع في هذا النحو أولاً للجنس ، هذا في المخلوقة ، وأما في المصنوعة ، وهي أيضاً مخلوقة لله تعالى ، فالواحد فيها قبل الجمع ، فيجب أن يختص الزائد بالجمع الذي هو فرع . وقولهم : سَفِينٍ وَسَفِينَةٍ وما كان من هذا النحو على تشبيه المصنوعة بالمخلوقة .

وأما كَمَاءٌ (٣) وَكَمٌ بجعل التاء علامة للجمع ، وسقوطها علامة للإفراد فكأنه تنبيه منهم على أن الأصل في مذهبهم أن يكون لفظ الجمع خارجاً من لفظ الواحد ، كما أن المعنى كذلك .

(١) في ب : إفراد «صفته» وصوابه الميثب من الأصل وع لأنه الموافق للمعنى .

(٢) في ب : «كالتانيث للتذكير» والميثب من الأصل وع .

(٣) الكماء : واحداً كَمٌ على غير قياس وهو نبات يُنْقَضُ الأرض فيخرج كما يخرج الفطر ، اللسان

(كما) . وعند سيويه أن الكماء ليست بجمع كَمٌ لأن فَعْلَةً ليس مما يُكْسَرُ عليه (فَعْلٌ) إنما

هو اسم للجمع ومثله الجبَاء انظر الكتاب ٣ : ٥٩٩ ، ٦٢٤ .

والجَبْءُ^(١): واحد الجَبْءِ وهي التي إلى الحُمْرة من الكَمأة.

والكَمأة: هي التي إلى الغبرة والسواد. فإن قلت ما تقول في حوائج جمع حاجة وهي من المخلوقة ولم يكتف بالحاج للجمع؟ قلت كلامهم (حَاج) وحاجة كَتَمَر وتمر.

أما حوائج فقد قالوا إنه ليس من كلامهم^(٢)، ووجهه أن يكون جمع مُحَوَّجة على حذف الزائد، كما أن اللوايح^(٣) جمع مُلَفِّحة، والطوائع^(٤) جمع مطيحة، فكانه حائجة وحوائج، كما أن التقدير فيهما لائحة ولوايح، وطائحة وطوائع. وحكوا: «في نفسي حَوَّجَاء»، أي حاجة فجمع هذا كجمع صحراء تقول حواجبي كَصَحَارِي ثم تُخَفَّف، فتقول حواجي، فيجوز أن يكون حوائج مقلوبا من حواجي والوزن فعاثل إلا أن الهمزة في الأول منقلبة عن العين كهمزة الطوائع، وفي الثاني عن ياء فعالي.

(١) الجَبْءُ: الكَمأة الحمراء. كذا في اللسان (جبا) ونقل صاحب اللسان عن أبي حنيفة: الجَبْءُ: هَنَةٌ بيضاء كأنها كَمء ولا يتضع بها، والجمع أَجْبُو وَجَبَةٌ مثَال فَفَعْرَ وَفَقَعَةً، قال سيويه وليس ذلك بالقياس يعني تكسير فَعْلَ على فَعْلَةٍ، وأما الجَبْءُ فلم للجميع، كما ذهب إليه في كَمء وكَمأة، لأن فَعْلًا ليس مما يكسر على فَعْلَةٍ، لأن فَعْلَةً ليست من أبنية الجمع. اللسان (جبا).

(٢) انكر هذا ابن بري فيما نقله عنه ابن منظور في اللسان واحتج لذلك بما جاء في الحديث وشعر العرب الفصحاء بما جاء في الحديث: إِنَّ لَهِ عِبَادًا خَلَقَهُمُ اللَّهُ لِحَوَائِجِ النَّاسِ، يَفْزَعُ النَّاسَ إِلَيْهِمْ فِي حَوَائِجِهِمْ. اللسان (حرج).

(٣) قال الجوهري في الصحاح (لضح) ورياح لوايح ولا يقال ملايح وهو من النادر.

(٤) طوحته الطوائع: قدحه القوافل، ولا يقال المطوَّحات وهو من النادر كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ الرِّيحَ تَرْفَعُ﴾ الصحاح (طوح).

• فصل • وَقَدْ يَجِيءُ الْجَمْعُ مَبْنِيًّا عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ الْمُسْتَعْمَلِ
وَذَلِكَ نَحْوُ: أَرَاهُطُ، وَأَبَاطِيلُ، وَأَحَادِيثُ، وَأَعَارِيضُ، وَأَقَاطِيعُ،
وَأَهَالُ، وَلِيَالُ، وَحَمِيرُ، وَأَمْكُنُ.

قوله: «وقد يجيء الجمع . . .» .

اعلم أن أراهط^(١) جمع استغنى عن ذلك برهط، كأنه أراهط كأكلب، وكذا أباطيل
كأنه جمع يُطَالُ ويُطِيلُ وأحاديث كأنه جمع أحداث، ولا يجوز أن يكون جمع أحداث
لأنه يقال: أحاديث النبي (عليه السلام)^(٢)، مع امتناع قولهم: (أحداثه النبي صلى
الله عليه وسلم)^(٣) فكان الأحداث بمعنى الأعجوبة.

وأعاريض: كأنه جمع إعرىض، وأقاطيع^(٤): كأنه جمع إقطيع، وأهال: كأنه جمع
أهلاء^(٥)، وكذا أراض كأنه جمع أرضاء، وليال: كأنه جمع ليلاء، لأن (أفاعيل)^(٦) ليس
من أبنية لجموع فَعَلْ، فيجمع رَهْطُ على أراهط، وهلم جَرًّا إلى الآخر.

(١) الرَهْطُ ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم نساء. اللسان (رهط) وانظر سيويه
٦١٦:٣.

(٢) في ب: «صلى الله عليه وسلم» والمثبت من الأصل وع.

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل ولا في ع. والمثبت من (ب) وقد سقط من نسخة ب في الدعاء
عبارة (وسلم) فأثبتها.

(٤) في الصحاح (قطع): والقطيع: الطائفة من البقر والغنم، والجمع أقاطيع على غير قياس.
كانهم جمعوا إقطيعا. وكل هذه الصيغ أوردها سيويه في الكتاب ج ٣ ص ٦١٦ تحت باب:
هذا ملجاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكرّر هو على ذلك البناء.

(٥) في جميع النسخ (أهلاء) و(أرضاء).

قال سيويه: وقالوا أهلاء فحففوا، شبهوها بضغبات حيث كان أهل مذكراً تدخله الواو
والنون، فلما جاء مؤنثا كمؤنث صغب فُعل به كما فُعل بمؤنث صعب وقد قالوا أهلات فثقلوا،
كما قالوا: أرضات. ٦١٠:٣.

(٦) في ب وع: «أفاعيل» وصوابه المثبت من الأصل.

أما (حَمِير) في حمار، فقد قيل ينبغي أن يكون اسماً للجمع كعبيد، لأنَّ فعيلاً ليس من أبنية التكسير.

وأما (أمكن) في (مَكَان) فقد قال الشيخ أبو علي إنه شاذ، ووجه الشذوذ أنَّ هذا المثال يجمع على أَفْعَلَةٍ على ماسبق، قال الإمام عبد القاهر: وليس يجب أن يقال: (إِنَّ أَمَكْنَا جمع شيء آخر متروك إذ ليس هنا زيادة في التركيب تقتضي ذلك، فكأنه أراد بذلك والله أعلم أن (مكاناً) كَعَنَاقٍ، و(عناق) يجمع على أَعْنَقٍ، فكذا (مكان) يُجْمَع على أَمَكُنْ، والعِذرة عن مجيء جمع (مكان) على أَفْعَلٍ مع أنه مختص بال مؤنث قد سَبَقَتْ فلا تنسها.

غاية ما في الباب أن مكاناً (مَفْعَل) من الكون لا (فَعَال) كَعَنَاقٍ غير أنهم توهموا أصالة ميمه للزومها، حتى قالوا: مكان وأمكنة وأماكن، وتَمَكَّنَ، واستمكن، فصار كَأَنَّ مكاناً فَعَالٌ، لا (مَفْعَلٌ).

والباطل: ضد الحق. (والعروض: ميزان الشعر، لأنه يعارض بها، وهي لا تجمَع لأنها اسم جنس، والعروض أيضاً: اسم للجزء الأخير من المصراع الأول، والجمع أعاريض^(١)). والقطيع: الطائفة من البَقَرِ والغَنَمِ والأهل: أهل الرجل وأهل الدار، والحمار الغير.

(١) هذا خلاف ما صرح بنقله سيبويه حين قال: «وقد قال بعض العرب: (أَمَكُنْ) كأنه جمع نَكُنْ لأنَّ مكاناً لأننا لم نر فعيلاً، ولا فَعَالاً، ولا فَعَالاً، ولا فَعَالاً يَكْرُنْ مذكرات على أَفْعَلٍ ليس هنَّ طريقةٌ يجريْن عليها في الكلام. انظر الكتاب ٣: ٦١٧. وهذا الجمع هو (أمكن) لم أجده في الصحاح ولا في اللسان. وإنما وجدته في شرح شافية ابن الحاجب لرُضِيِّ الدين ٢: ٩٥ حيث قال: ويجوز أن يكون أَرَمَنْ جمع زمان كأَمَكُنْ في مكان وذلك لحمل فعال المذكر على فعال المؤنث».

وانظر شرح الشافية ٢: ١٣٠، ٢٠٧.

(٢) ما بين القوسين نقله الجندي عن الجوهرى من الصحاح (عرض).

* فصل * وَيُجْمَعُ الْجَمْعُ فَيُقَالُ: فِي كُلِّ أَفْعَلٍ وَأَفْعَلَةٍ أَفَاعِلُ،
وَفِي كُلِّ أَفْعَالٍ أَفَاعِيلُ نَحْوُ أَكَالِيبُ، وَأَسَاوِرُ، وَأَنَاعِيمُ، وَقَالُوا جَمَائِلُ
وَجَمَالَاتٍ وَرِجَالَاتٍ وَكِلَابَاتٍ، وَبُيُوتَاتٍ، وَحُمُرَاتٍ، وَجُرُزَاتٍ،
وَطُرُقَاتٍ، وَمُعْنَاتٍ وَعُودَاتٍ، وَذُولَاتٍ، وَمَصَارِينَ، وَحَشَاشِينَ.

قولـه: وَيُجْمَعُ الْجَمْعُ
(اعلم أن جمع القلة^(١) يُجمع فيقال في «أَفْعَلٍ وَأَفْعَلَةٍ، أَفَاعِلُ وفي أَفْعَالٍ أَفَاعِيلُ
كأمثلته، أما جمع الكثرة فلا يجمع لأن جمع ما هو موضوع للقلة للتكثير والتكثير ممتنع
في الموضوع للكثرة، إذ فيه تكثير الكثير فإن جمع ما هو من جموع الكثرة فعلى أن ذلك
المثال للكثرة قد وقع على القلة (كأمثلته)^(٢) والدليل على ما ذكرت أنهم قالوا جمالات
بما هو علم للقلة وهو الألف والتاء، فلو كان جمالة واقعا على الكثرة لكان قولهم
جمالات بعلم القلة نقضا للغرض وقصدا لأن ينقص بالجمع، وهذا مما لا يرتكبه من
له أدنى تمييز، لأن الجمع من شأنه الزيادة لا النقصان، وينبغي أن يُعلم أن جمع
الجمع لا يطرُد ولكنه يكثر في جمع القلة، ويقَلُ في جمع الكثرة إلا بالألف والتاء،
كجمالات وأخواته، وإن كان الجميع لا يثبت إلا بالسماع، كذا ذكره بعض
المحققين^(٣).

(الجمالة) كأنها جمع جمل كالحجارة في جمع حجر، يقال للإبل إذا لم يكن فيها أنثى
جمالة، كذا عن ابن السكيت^(٤).

(١) في ب: «أمثلة جمع القلة» والمثبت من الأصل وع.

(٢) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.

(٣) هو ابن الحاجب - انظر الإيضاح ١: ٥٥٠.

(٤) انظر كتاب «تهذيب الألفاظ» لابن السكيت ص ٦٧ ونص عبارته هناك: (ويقال للإبل إذا لم
تكن فيها أنثى وكانت ذكورة هذه جمالة بني فلان).

* فصل * وَيَقَعُ الْأِسْمُ عَلَى الْجَمِيعِ لَمْ يُكْسَرْ عَلَيْهِ وَاحِدُهُ
وَذَلِكَ نَحْوُ: رَكِبَ، وَسَفَرَ، وَأَذَمَ، وَعَمَدَ، وَخَلَقَ، وَخَدَّمَ، وَجَامَلَ،
وَبَاقِرَ، وَسَرَاةً، وَفُرْهَةً، وَضْأَنَ، وَغَزِيئًى، وَتَوَامَ، وَرُخَالَ..

و(البَيُوتَاتُ) تختص بالأشرف. والحُمُرَات بالضمثنين جمع مُرُّ جَمْعٍ جَارٍ
و(الجُزُرَاتُ) جمع جُزُرٍ، جمع جُزُور. والمُعَنَات: جمع (مُعِنٍ) جمع مَعِين وهو (فَعِيل)
من مَعَن: ^(١) «سأل»، وَخَكِي مَعَانٍ فِي جَمْعِهِ، فَلَوْ كَانَ (مَفْعُولًا) مِنَ الْعَيْنِ، كَمَبِيعٍ لَمَا
جَمَعَ هَذَا الْجَمْعَ، وَالْعُودَات: جمع عُودٍ جمع عَائِدٌ وَهِيَ الْحَدِيثَةُ الشَّجَاعِ بِطَرِيقِ الْكِنَايَةِ،
وَأَصْلُهُ مَا ذَكَرْنَا فِي الْمَجْرُورَات، والدورات: جمع دُورٍ جمع دَار. و(المَصَارِينُ): جَمْعُ
مُصْرَانٍ جَمْعُ مَصِيرٍ وَهُوَ الْأَمْعَاءُ، وَالْحَشَائِشِينُ: جمع حُشَّانٍ ^(٢)، جمع حَشٍّ وَهُوَ
الْبُسْتَانُ.

قوله: «نحو رَكِبَ.....».

اعلم أَنَّ هَذَا النَحْوَ أَسْمَاءٌ مُفْرَدَةٌ، وَضَعْتَ لِلْجَمْعِ بَدِيلَ قَوْلِهِ: (رُكِبَ) وَقَدْ أُلِّمَ
بِاسْتِعْمَالِهِ جَمَالَ الْعَرَبِ فِي قَوْلِهِ:

٣٨٤ - وَقَالَ مَنْ هُوَ لَيَاءُ الرُّكْبِ وَمَا يَتَّقُونَ عِنْدَكَ؟ لَا أَوْتَهُمُ الدَّارُ ^(٣)

فلو كان جمعا لما صُغِّرَ عَلَى لَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرُدَّ إِلَى الْوَاحِدِ، فَلَمَّا صُغِّرَ عَلَى لَفْظِهِ
دَلَّ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ مَوْضِعٌ لِلْجَمْعِ، حَتَّى كَانَ لَا وَاحِدَ لَهُ.

(١) ماء معين: أي جار، والمعن: الماء الظاهر. والجمع مُعِنٌ ومُعَنَات.

(٢) في شرح الشافية ٢: ٩٥ ويجمع حُشَّان بالضم على حشاشين، كما جمع مُصْرَان وهو جمع مصير
على مصارين.

(٣) في ب: «لا أوتهم داره والمثبت من الأصل وب البيت من البسيط والشاهد فيه استعمال
(ركب) تصغير ركب للجمع مع أنه اسم مفرد انظر ديوان الأبيوردي ٢: ١٨٥ وقد مرّت ترجمة
الشاعر ص ١٠٨ وهذا البيت ترتيبه السابع من قصيدة للأبيوردي عدتها تسعة عشر بنا
ورواية عجزه في الديوان (يتقون عندي لا أوتهم دار).

(وأما آدم) وَعَمَد فأمارة إفرادهما أنهم ذَكَروهما فقالوا: هو الأدم والعَمَد ومثله في التذكير خَلَقَة وَحَلَق، و(خَدَم) يُصَغَّر على خُدِيم، والجامل والباقر يستدل بتذكيرهما على إفرادهما.

وَسَرَاة في جمع سرِّي اسم للجمع أيضا^(١).

فإن قلت، فلم لم يجر أن تكون هي مثل فَسَقَة في التكسير؟ قلت: لأنهم قالوا: سَرَوَات، ولم يقولوا فَسَقَات، فاستدللت بهذا على أنها اسم للجمع، وليست بجمع سرِّي. وفُرْهَة أيضاً اسم للجمع^(٢) وكذا صُحْبَة بدليل قولهم: فُرَيْهَة، وصُحْبَة، وضَّان: اسم جمع لضائن كَمَغَز (لماعن)^(٣). وَغَزَي: اسم جمع لغاز ككليب (اسم جمع لكليب)^(٤)، وُحَيْر، وتَوَّام اسم جمع لتَوَّام. وَرَخَال: اسم جمع لِرَخَل وهو الحمل^(٥).

وعن أبي العباس^(٦): أن (فُعَلا) بضم الفاء عنده: اسم للجمع وليس بتكسير. والأدم: اسم لجمع الأديم، والعمد: اسم لجمع عمود البيت. والخلُقُ بِفَتْحَتَيْنِ: اسم لجمع خَلَقَة الدرع بسكون اللام. والجَامِلُ: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والباقر، اسم لجمع البقر مع رعاتها، والفاره في الأصل هو الحاذق.

(١) قال ابن يعيش في شرحه ٥: ٧٩: (وأما السَّراة، فوجدته سرِّي، والسرو: السخاء في المروءة، وأصله سَرَوَة مثل فَسَقَة وكفرة وليس بتكسير سرِّي، لأن فعيل لا يكسر على فعله، ولأنك تقول سروات فتجمعه بالياء ولم تقل فسقات فدل أنه ليس مثله، ولو كان جمعا مكسرا لقل سَرَاة بالضم).

(٢) الفُرْهَة: جمع فاره وهي الطويل من البغال والحمير، والحاذق الماهر اللسان (فره).

(٣) في ب: «اسم جمع لماعز» والمثبت من الأصل وع.

(٤) ما بين القوسين من ع فقط.

(٥) الرَّخْل والرَّخْل: الأنتى من أولاد الضأن والذكر حَمَل - اللسان (رخل).

(٦) انظر المقتضب لأبي العباس المبرج ٢: ٢١٠-٢١١.

• فصل • وَيَقَعُ الاسمُ الَّذِي فِيهِ عَلَامَةُ التَّائِيثِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَذَلِكَ نَحْوُ: حَنْوَةٍ، وَبُهْمَى، وَطَرْفَاءَ، وَخَلْفَاءَ.

قوله: «نحو: حَنْوَةٍ^(١)، وَبُهْمَى^(٢)، وَطَرْفَاءَ^(٣)، وَخَلْفَاءَ^(٤)».

فَكُلُّ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ اسمٌ لِلْجَمْعِ، ومعنى قولنا اسمٌ لِلْجَمْعِ أن لا يكون تكسيرا، وذلك أن (فَعْلَةً، وَفُعْلًا، وَفَعْلَاءَ) من أبنية الآحاد وكما أن فاعلا كذلك فإذا قولك حَنْوَةٍ اسمٌ مفرد اللفظ كطلحة، وقولك الطرفاء بمنزلة صحراء، والمعنى على الجمع، كما أن الجامل على لفظ المفرد كالكاهل، والمعنى الجمع يدل على ما تدل عليه الجمل، وكذا الباقر بمنزلة البقور. وأشياءٌ من قبيل الطرفاء في أنه اسمٌ مفرد على فَعْلَاءَ وكان الأصل شَيْئَاءَ بهمزيْن بينهما ألف، فالهمزة الأولى لامٌ بإزاء الفاء من طرفاء، والثانية منقلبة عن ألف التائيث كهمزة طرفاء، إلا أنهم استقلوا اجتماع همزتين ليس بينهما حاجز قوي لأنَّ الألف ساكنٌ وهو أيضا من جنس الهمزة، بدليل عوده إلى الهمزة عند مساس الحركة. فقدموا الهمزة، التي هي لامٌ وأوقعوها قبل الفاء وهو الشين فقالوا: أشياءٌ ووزنه (لفعاء)، وفي هذه المسألة كلامٌ سنوفيه حقه فيما بعد إن شاء الله تعالى:

والْحَنْوَةُ: وَرْدٌ، وَالبُهْمَى: شَجَرٌ، وقيل أَلْفَهَا لِلإِخْلَاقِ وَالوَاحِدِ بُهْمَةٌ، وَالطَّرْفَاءُ بالفارسية: «كز»، والخلفاء: تَبَّتْ فِي الْمَاءِ.

- (١) الْحَنْوَةُ بِالْفَتْحِ: نَبَاتٌ سَهْلٌ طِيبَ الرِّيحِ. اللسان (حنا).
 - (٢) البُهْمَى: نَبْتُ تُجَدِّ بِهِ الْغَنَمُ وَجَدًّا شَدِيدًا مَا دَامَ أَخْضَرَ. اللسان «بهم».
 - (٣) الطرفاء: جَمَاعَةُ الطَّرْفَةِ: شَجَرٌ، وَهِيَ سَمِي طَرْفَةً بَنِ الْعِدِّ. اللسان «طرف».
 - (٤) الْخَلْفَاءُ: مِنْ نَبَاتِ الْأَعْلَاقِ وَاحِدَتِهَا خَلْفَةٌ وَخَلْفَةٌ وَخَلْفَاءُ وَخَلْفَاءُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَرْضٌ خَلْفَةٌ: تَنْبَتِ الْخَلْفَاءُ. وَعَنْ اللَّيْثِ: نَبَاتٌ حَمْلُهُ قَصَبُ النَّشَابِ - اللسان (حلف). وَأَلْفَ بَهْمَى وَطَرْفَاءَ وَخَلْفَاءَ عِنْدَ سَبْيِهِ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ.
- قال: وهذا بابٌ ماهو اسمٌ واحد يقع على جميع وفيه علامات التائيث وواحد على نباته ولفظه، وفيه علامات التائيث التي فيه، وذلك قولك للجمع: خَلْفَاءُ، وَخَلْفَاءُ وَاحِدَةً، وَطَرْفَاءُ لِلْجَمْعِ وَطَرْفَاءُ وَاحِدَةً، وَبُهْمَى لِلْجَمْعِ وَبُهْمَى وَاحِدَةً الْكِتَابُ ٣: ٩٦.

• فصل • وَيَحْمَلُ الشَّيْءُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى فَيُجْمَعُ جَمْعُهُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: مَرَضَى، وَهَلَكَى، وَمَوْتَى، وَجَرَبَى، وَحَقَى، حُلَّتْ عَلَى قَتْلِ وَجَرَحَى وَعَقَرَى وَلَذَعَى وَنَحَوَهَا مِمَّا هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَكَذَلِكَ أَيَامَى وَيَتَامَى مَحْمُولَانِ عَلَى وَجَاعَى وَحِبَاطَى.

قوله: «نحو قولهم مرضى»

اعلم أن مريضاً كظريف في الزنة غير أنه مثل قتيل في المعنى من حيث إن هذه الأوجاع ليست مما يستحبُّه الإنسان، فصار المريض بمنزلة الجريح، في أنه فُعِلَ به شيء فجُمِعَ على «فَعْلَى» كما جُمِعَ قتيل عليه، فلو ذهب على الظاهر وهو أن تجعله كظريف قلت: مراض، ومريضون، وهلاك وهالكون.

فإن قلت: عين ما ذكرت موجود في دامر^(١) وهم ممنعون عن أن يقولوا دَمَرَى، بل يقولون دامرون، قلت: ما ذكرنا ضرب من روم المشاكلة فلا يجب أن يرام في كل شيء.

أما أَيَامَى، ففيه طريقتان: أحدهما: أن يكون بمنزلة (وَجَاعَى) على فعالى وهو المذكور في المتن.

والثاني: أن يحمل على القلب، والأصل أيايم على (فياعل) ثم قَدِمَ اللام التي هي الميم على العين التي هي الياء فصار إلى أيايمي بميم مكسورة ثم أبدلت الكسرة فتحة والياء ألفاً كما قيل مَذَرَى مَذَاراً وفي مُعْيِهِ مَعَايَا، والأصل مداري ومعايي براء وباء مكسورتين قبل ياءين، فوزن أَيَامَى على هذا (فياعل)^(٢)، وَفَعَالَى بمنزلة «فَعْلَى» في كونه لما يكره نحو: وَجَاعَى في وَجَع، وَحِبَاطَى في حَبِط، وَحَذَارَى في حَذِرَ لَأَنَّ الخائف كأنه قد فعل به بلاء، قال بعض المحققين^(٣) في قوله وكذلك أَيَامَى ويتامى

(١) رجل دامر: هالك، لاخبر فيه. اللسان (دمر).

(٢) في الأصل: «فياعل» وصوابه المثبت من ب وع.

(٣) هو ابن الحاجب - انظر كتابه «الإيضاح» في شرح المفصل، ج ١ ص ٥٥٠-٥٥١.

• فصل • وَالْمَحذُوفُ يُرَدُّ عِنْدَ التَّكْسِيرِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ شَفَةِ وَاسْتِ وَشَاةٍ وَيَدٍ وَشِفَاهِ وَأَسْتَاهِ وَأَيْدٍ وَيُدَيِّ وَشِيَاهِ . . .

إلى آخره يريد أن وَجِعًا وَحَبِطًا جمع على فَعَالِي تشبيها لفعل يفعلان لا شراكهما كثيرا كَصَدِّ وَصَدْيَانِ، وَغَرَبٌ^(١) وَغَرَّتَانِ، وعطش وعطشان وفعلان يجمع على فَعَالِي فحمل عليه موافقه وَهُوَ (فَعِلٌ) فجمع جمعه مع موافقته في معنى الآفة، وأيامي ويتامى / حملا على وَجَاعِي لقرب ما بينهما من الوزن، لأن (فَعِيلًا وَفَعِيلًا) لا يفارقان (فَعِلًا) إلا بزيادة ياء فحملا عليه مع موافقتها إياه، وفي معنى الآفة.

فإن قلت: نحو كريم بمنزلة أحق في أن كلا من الكرم والحق ليس فعل الإنسان، وإنما هو مجبول عليه، فكيف لم يجمع (فَعِلٌ)^(٢) في نحو كريم؟ قلت: لأن الشيء إذا كان محموداً صار كأنه باق على أصله لأنه ينبغي أن يكون الإنسان على ما تقتضيه العقول حتى كان لم يُفَعَلْ به شيء، فأما إذا كان مذموماً فكان صاحبه قد أوقع به فعل لخروج هذا المرء عن طريقته الأصلية، وكأن هذا الفعل جَرَحَ أَوْ قَتَلَ من حيث إنه غير صاحبه عن وجهه.

قوله : «المحذوف»

المراد به المحذوف المعجز، فالمحذوف من الشفة الهاء، وكذا من الاست والشاة، أما اليد فالمحذوف منها الياء.

والأصل: شَفَهَةٌ، وَسَتَةٌ، وَشَوْهَةٌ، وَيَدَيٌّ، والهمزة في أَسْتَاهِ همزة قطع، نظيرة الهمزة في أَسْمَاءٍ، لأن وزنها (أَفْعَالٌ)، وإن كانت الهمزة في مفرديهما للوصل، واليد من الجارحة تجمع على (أيدٍ)، أما أيادٍ فالأغلب فيها أن يراد (النَّعْمَةُ)^(٣)، وقد تجيء جمع يَدٍ للجارحة، واليَدَيُّ: جمع اليد بمعنى النُّعْمَةِ قال:

(١) غَرَّتْ وغرثان والأنثى غرثى وغرثانة. جائع وجائعة. اللسان (غرث).

(٢) في الأصل: «فَعِلًا» والمثبت من ب وع.

(٣) في ب: «النعم» والمثبت من الأصل وع.

* فصل * وَالْمَذْكُرُ الَّذِي لَمْ يُكْسَرْ يُجْمَعُ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ
 مَوْنِمٍ: السَّرَادِقَاتُ، وَجِمَالَاتُ، وَسِبْخَلَاتُ، وَسِبْطَرَاتُ، وَلَمْ يَقُولُوا
 جَوَالِقَاتٍ حِينَ قَالُوا جَوَالِيقَ، وَقَدْ قَالُوا بُوَانَاتٍ مَعَ قَوْلِهِمْ بُونَ . . .

٣٨٥ - وَلَا أَذْكَرُ النُّعْمَانَ إِلَّا بِصَالِحٍ فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيًّا وَأَنْعَمًا^(١)

قوله: والمذكر الذي لم يُكسرُ.

أقيم الجمع بالألف والتاء مقام المكسر في هذا القبيل من الأسماء، لأن كلا منهما يستعمل في العقلاء وغيرهم، فإذا منع أحدهما وهو المكسر أقيم الآخر مقامه لما بينهما من المشاركة، وقد نبهناك قبل على أن امتناع التكسير في هذا النحو أكثرِّي لأكثري فلا تسين ذلك، وقولهم (بُوَانَات)^(٢) مع قولهم (بُون) دليل أيضا على أن هذا (النحو)^(٣) أكثرِّي.

وَالسَّبْطَلُ: الضم، (وَالسَّبْطَرُ: الطويل)^(٤)، والبَوَانُ: عمود من أعمدة البيت.

(١) البيت من الطويل نسبة صاحب اللسان تحت مادة (نعم) إلى النابغة ولم أجده في ديوانه كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٥: ٨٤ من غير عزو. والشاهد فيه قوله (يُدَيُّ) بضم الياء وكسر الدال بعدها ياء مشددة وأصله يُدَوِّي فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء وكسرت الدال لمناسبة الياء.

(٢) البَوَانَات: جمع بون وهو عمود من أعمدة الحِجَاء. اللسان (بون).

(٣) سقط من الأصل والمثبت من ب وع.

(٤) سقط من ب والمثبت من الأصل وع.